

الْأَرْقَاؤُ الصَّافِيَةُ فِي
بَيَانِ الْمُقَدِّمَةِ الْكَافِيَةِ
(شَرْحُ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي النُّعْمِ)

لِلْإِمَامِ الْمُؤَيَّدِ عِمَادِ الْإِسْلَامِ
يَحْيَى بْنِ حَمْرَةَ الْقَلَوِيِّ الْيَمَنِيِّ (ت ٧٤٩هـ)

مُحَقِّقٌ وَتَعْلِيلٌ

أ. د. شَرِيفُ عَبْدِ الْكَرِيمِ مُحَمَّدٍ النَّجَّارِ
أ. د. عَلِيٌّ مُحَمَّدٌ أَحْمَدُ الشَّهْرِي
أستاذ النحو والصرف - كلية اللغة العربية
أستاذ النحو والصرف - قسم اللغة العربية
جامعة أم القرى - مكة المكرمة
الكلية الجامعية بالصفدة - جامعة أم القرى

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ



دَارُ السَّلَامِ

الطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
دار النشر والتوزيع

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

لِلنَّاشِر

دَارُ السَّلَامِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّحْقِيقِ

لصاحبها

عبدُ الفادر محمود البكار

المؤيد، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني
العلوي الطالبي، ١٢٧٠ - ١٣٤٤.

الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية: (شرح كافية
ابن الحاجب في النحو) / ليحيى بن حمزة؛ تحقيق وتعليق:
شريف عبد الكريم النجار، علي بن محمد الشهري. - القاهرة:
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٢٢ م.

مج ٢٤، ١ سم.

تدمك: ٣ - ٦٦١ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨

١ - اللغة العربية - النحو.

٢ - ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس،
١١٧٤ - ١٢٤٩.

أ - النجار؛ شريف عبد الكريم (محقق ومعلق).

ب - الشهري، علي بن محمد (محقق ومعلق مشارك).

ج - العنوان. ١، ٤١٥.

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار
الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ / ٢٠٢٣ م

رقم الإيداع ١٤٨٢٦ / ٢٠٢٢

الترقيم الدولي I. S. B. N 3 - 661 - 717 - 977 - 978

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة: القاهرة: ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت -
الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر.

هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع
مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ - فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين -
هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ - فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريدياً: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

القاهرة: ص.ب ٧٠٣٩ م. نصر - الرمز البريدي ١١٤٧١

البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com

مكتبتنا على الإنترنت: www.daralsalam.com

دَارُ السَّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣ م
وحصلت على جائزة أفضل
ناشر للتراث لثلاثة أعوام
متتالية ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ م
هي عضو الجائزة تشويجاً
لعقد ثالث مضي في صناعة
النشر حينها.

ISBN: 978-977-717-661-3



9 789777 176613 >



الزَّهْرُ الصَّافِيُّ فِي

تَشْرِيحُ الْمُقَدِّمَةِ الْكَافِيَةِ

(شَرْحُ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي النَّحْوِ)

لِلْإِمَامِ الْمُؤَيَّدِ عِمَادِ الْإِسْلَامِ

يَحْيَى بْنِ حَمْرَةَ الْعَلَوِيِّ الْيَمَنِيِّ (ت ٧٤٩ هـ)

مُحَقِّقٌ وَتَعْلِيلٌ

أ. د. عَلِيٌّ مُحَمَّدٌ أَحْمَدُ الشَّهْرِي

أُسْتَاذُ النَّحْوِ وَالصَّرَفِ - قِسْمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
الْكَلِيَّةُ الْجَامِعِيَّةُ بِالْقُنْفُذَةِ - جَامِعَةُ أَمِّ الْقُرَى

أ. د. شَرِيفُ عَبْدِ الْكَرِيمِ مُحَمَّدَ النَّجَّارِ

أُسْتَاذُ النَّحْوِ وَالصَّرَفِ - كَلِيَّةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
جَامِعَةُ أَمِّ الْقُرَى - مَكَّةُ الْمَكْرَمَةِ

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ



دار النشر والتوزيع

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَةُ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام الخلق وسيد المرسلين، وعلى آله الأبرار المهتدين بهديه، المتبعين نهجه، وصحبه المنتخبين المتقين الأطهار الأخيار.

وبَعْدُ:

فقد أخذ علماء الأمة على عاتقهم حفظ هذه اللغة الشريفة من اللحن والتحريف، وحفظ كتاب الله تعالى وتبيين أحكامه، فوضعوا لنا مصنفات كثيرة في العلوم المختلفة، وهذه المصنفات كانت جزءاً لا يتجزأ من مسار الأمة الحضاري، فكان لزاماً على أبناء الأمة أن يأخذوا بما قدموه، وينشروه حتى تطلع الأمة على تراثها وما خلفه الأجداد من فكر وقيم وأخلاق نظموا فيها مسالك الأمم وحياتها، وكان مما اهتم به علماء الأمة علوم العربية، ومن أبرزها علم النحو.

وتطور الدرس النحوي في القرن الرابع الهجري وما يليه وأخذ ينتقل إلى بيان هذا العلم وتسهيله للدارسين والباحثين، فكان كتابا الجمل للزجاجي والإيضاح العضدي للفارسي، وكانت هذه بداية النهج التعليمي، وصار يأخذ التأليف النحوي بعد ذلك منهجاً أقرب إلى الاختصار فوجدنا اللمع لابن جني، واهتم العلماء بهذه الكتب فشرحوها وتوسعوا في بيان الأحكام الموجودة فيها، ثم جاء المفصل للزمخشري في القرن السادس الهجري، فأخذ نصيباً كبيراً من اهتمام الدارسين والعلماء.

وظهر بعد ذلك المختصرات التعليمية والمنظومات، فكانت الكافية أول مختصر في النحو نال شهرةً واسعةً لم ينلها قبله كتاب في الشرح والتبيين، فقد زادت شروحه والتعليقات عليه على المائة وخمسين شرحاً وتعليقاً ونظماً، فالعلماء كانوا يتدارسون هذا المختصر في حلقاتهم، ويشرحونه، فانكبَّ على حفظه طلبة العلم،

وهو لابن الحاجب، وهذا عالم أصولي له دور كبير في تطور الدرس النحوي في القرن السابع الهجري، وهذا قد أعطى للكافية مكانة عند الدارسين وطلبة العلم. وممن شرح هذا المختصر الإمام المؤيد يحيى بن حمزة العلوي، وهو أحد أئمة اليمن البارزين في العلم وأصوله، وهو من علماء القرن الثامن الهجري، ولعل كتابه في البلاغة الموسوم بـ (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز) قد أعطاه شهرة واسعة في علوم البلاغة، لكنه عالم برز في العلوم كلها، وقيل: إنّ عدد مصنفاته قد بلغت مائة مجلد، ويروى أن كراريس تصانيفه زادت على عدد أيام عمره، فاشتهر في علوم الدين على المذهب الزيدي، لكن كان له مشاركة في غيره من العلوم، ومنها علوم العربية.

ويعدّ شرحه على الكافية مشاركة منه في هذا العلم، كما كان له شرح على المفصل والجمل والمقدمة المحسبة، لكن شرحه على الكافية هو آخر الشروح النحوية للإمام يحيى بن حمزة العلوي، فقد أشار إلى كتبه الأخرى في هذا الشرح، ووسم الإمام هذا الشرح بـ (الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية).

وتأتي أهمية هذا الكتاب في أنه جزء من التراث اليمني القليل الذي وصل إلينا، فالواجب الالتفات إلى هذا التراث وإخراجه، كما أنّ لهذا الكتاب قيمة علمية تنبع من منزلة مصنفه، فالإمام العلوي من أكابر أئمة الزيدية في اليمن علماً وسلطة، وهو من العلماء الذين نظر أهل اليمن في مصنفاته للمذهب الزيدي، وعليه المعتمد في كثير من الأمور الدينية، كما أنّ هذا الكتاب هو خلاصة مشاركات الإمام يحيى في علم النحو، فهو آخر ما وضعه في هذا العلم.

ومما يمتاز به هذا الشرح عدة أمور، فالعلوي يقسم الباب النحوي تقسيمات مختلفة، وهو بهذا يحصر كلامه فيما يخص تفريع الباب الذي يتناوله، وهي تقسيمات عقلية يتضمنها الباب النحوي، ويسمّيها أحياناً مطالب، أو أحكام، أو أبواب، وهذا

التقسيم مما يمتاز به العلوي في كل مصنفاته، وقد وضع العلوي في نهاية كل باب مجموعة من المسائل التي لم تدرج تحت التقسيمات التي وضعها، وهذا رغبة منه في توضيح المسائل التي يشتمل عليها الباب جميعها، كما امتاز العلوي في هذا الشرح في الميل إلى التعليل في معظم المسائل النحوية، وتنوع مصادره وإن كان قد خصّ الزمخشري بكثرة ما اعتمد عليه، ومما يمتاز به كثرة الشواهد سواء كانت من القرآن الكريم أو من كلام العرب نثرًا وشعرًا.

وختامًا نرجو أن نكون قد وفقنا في تحقيق هذا الشرح، وأن يُغفرَ لنا ما في تحقيقه من زللٍ، ونسأل المولى ﷺ أن ينفعنا بما علّمنا من لغة كتابه العزيز، وأن يوفق علماء الأمة لخدمة هذه اللغة الشريفة، وأسأله تعالى أن يعلمنا ما ينفعنا لخدمة القرآن المجيد وسنة رسوله الكريم عليه أفضل الصلاة وآتم التسليم.

والحمد لله رب العالمين.

المحققان

مكة المكرمة

١٤٤١/٥/٥ هـ

الدراسة

وتشمل ما يلي:

- سيرة ابن الحاجب.
- سيرة العلوي.
- نسخ المخطوط.
- منهجنا في التحقيق.
- صور من مخطوطات الكتاب.

مقدمه

از پنداره راجع به

مبانی و اصول فقهیه -

در بیان فقهیه -

در بیان اصول فقهیه -

در بیان اصول فقهیه -

در بیان اصول فقهیه -

سيرة ابن الحَاجِبِ

نَسَبُهُ:

هو أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ يُوسُفَ، الْعَلَّامَةُ جَمَالُ الدِّينِ بْنِ الْحَاجِبِ الْكُرْدِيُّ، الْمُقَرَّرِيُّ النَّحْوِيُّ الْمَالِكِيُّ الْأُصُولِيُّ الْفَقِيه^(١).

مَوْلَدُهُ وَنَشَأَتُهُ:

اِخْتَلَفَ فِي السَّنَةِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا ابْنُ الْحَاجِبِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، أَوْ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، وَالرَّاجِحُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ خَلِّكَانَ الْمَعَاصِرُ لَهُ، يَقُولُ: « وَكَانَ مَوْلَدُهُ فِي آخِرِ سَنَةِ سَبْعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ »^(٢). وَكَانَ مَوْلَدُهُ فِي مَدِينَةِ إِسْنَا، وَهِيَ بَلَدٌ صَغِيرَةٌ مِنَ الْأَعْمَالِ الْقُوصِيَّةِ فِي الْأَعْلَى مِنْ صَعِيدِ مِصْرَ.

كَانَ وَالِدُهُ كُرْدِيًّا حَاجِبًا لِلْأَمِيرِ عَزِّ الدِّينِ مُوسَى الصَّلَاحِيِّ، وَيَظْهَرُ أَنَّهُ عَاشَ حَيَاةَ الطَّبَقَةِ الْحَاكِمَةِ فِي طُفُولَتِهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَأَثَّرْ بِهَا، إِذْ لَا نَكَاذَ نَجْدُ أَثَرَهَا فِي حَيَاتِهِ.

وَانْتَقَلَ بِهِ وَالِدُهُ إِلَى الْقَاهِرَةِ، وَهُوَ لَا يَزَالُ طِفْلًا صَغِيرًا، فَأَلْحَقَهُ بِمَعَاهِدِ الْعِلْمِ، يَقُولُ ابْنُ خَلِّكَانَ: « وَاشْتَغَلَ وَلَدُهُ أَبُو عَمْرٍو الْمَذْكُورُ بِالْقَاهِرَةِ فِي صِغَرِهِ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، ثُمَّ بِالْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رحمته الله، ثُمَّ بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْقِرَاءَاتِ، وَبَرَعَ فِي عُلُومِهِ، وَاتَّقَنَهَا غَايَةَ الْإِتْقَانِ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى دِمَشْقَ، وَدَرَّسَ بِجَامِعِهَا فِي زَاوِيَةٍ

(١) انظر ترجمته في البلغة ٣٩، والديباج المذهب ٨٦/٢، ووفيات الأعيان ٢٤٨/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٢٦٥، ومعرفة القراء الكبار ٦٤٨/٢، وغاية النهاية في طبقات القراء ٥٠٨/١، وتاريخ الإسلام ٤٧/٣١٩، والوافي بالوفيات ٣٢٠-٣٢١، والبداية والنهاية ١٣/١٧٦، وبغية الوعاة ٢/١٣٤، وشذرات الذهب ٥/٢٣٤، وهدية العارفين ١/٦٥٤، والأعلام ٤/٢١١، ومعجم المؤلفين ٦/٢٦٥. وانظر ابن الحاجب النحوي للدكتور طارق الجناحي، ومقدمة الدكتور طارق نجم على الكافية في النحو، ومقدمة شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب للدكتور جمال عبد العاطي.

(٢) وفيات الأعيان ٣/٢٥٠.

المالِكِيَّةِ، وَأَكَبَّ الْخَلْقُ عَلَى الْإِشْتِغَالِ عَلَيْهِ، وَالتَّزَمَ لَهُمُ الدُّرُوسَ، وَتَبَحَّرَ فِي
الْفُنُونِ^(١) وانتقل إلى الكرك سنة ثلاث وثلاثين وستمائة مدرّساً للملك الناصر.
شيوخه:

- تتلمذ ابن الحاجب على مجموعة من العلماء الذين عاصروه، منهم:
- الشَّاطِطِيُّ، أَبُو مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ فَيْرَةَ بْنِ خَلْفِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّعِينِيَّ الْأَنْدَلُسِيِّ
الضَّرِيرِ، نَازِمُ (الشَّاطِطِيَّةِ) وَ(الرَّائِيَّةِ)، قَرَأَ عَلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ، وَقَدْ مَاتَ الشَّاطِطِيُّ
سَنَةَ تِسْعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، يَقُولُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: « وَدَخَلَ بِهِ أَبُوهُ الْقَاهِرَةَ، فَحَفِظَ
الْقُرْآنَ، وَقَرَأَهُ بِبَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَلَى الشَّاطِطِيِّ، وَسَمِعَ مِنْهُ التَّيْسِيرَ وَالشَّاطِطِيَّةَ »^(٢).
 - الْغَزَنَوِيُّ، أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عَلِيٍّ الْغَزَنَوِيُّ الْحَنْفِيُّ، مُقَرِّئٌ نَاقِلٌ، فَقِيهٌ
مُفَسِّرٌ، مَاتَ بِالْقَاهِرَةِ فِي نِصْفِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، أَخَذَ
عَنْهُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْحَاجِبِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ جَمِيعَ الْقِرَاءَاتِ^(٣).
 - أَبُو الْحَسَنِ الْأَبْيَارِيُّ، عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ، أَحَدُ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ وَأَثَمَةِ
الْإِسْلَامِ، بَرَعَ فِي عُلُومِ شَتَّى: الْفِقْهِ، وَالْأُصُولِ، وَالْكَلَامِ، أَخَذَ عَنْهُ وَتَتَلَمَذَ عَلَيْهِ
أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْحَاجِبِ فِي الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ وَسِتِّمِائَةٍ^(٤).
 - أَبُو الْجُودِ، غِيَاثُ بْنُ فَارِسِ بْنِ مَكِّي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو الْجُودِ اللَّحْمِيُّ الْمَنْدَرِيُّ
الْمَصْرِيُّ الضَّرِيرُ إِمَامٌ كَامِلٌ أَسَاطِذُ ثِقَةٍ، قَرَأَ ابْنُ الْحَاجِبِ عَلَيْهِ^(٥).
 - الْقَاسِمُ بْنُ عَسَاكِرَ، هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ، أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٩.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٥٠٨.

(٣) انظر حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ١/ ٤٥٦، ١/ ٤٩٨.

(٤) انظر حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ١/ ٤٥٤-٤٥٥.

(٥) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٤١ وانظر ٢/ ١٣٤.

الْحَافِظُ الْكَبِيرُ ثِقَّةُ الدِّينِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ عَسَاكِرَ، تَوَلَّى مَشِيخَةَ دَارِ الْحَدِيثِ النُّورِيَّةِ بَعْدَ وَالِدِهِ، وَكَانَ مِنْ شُيُوخِ ابْنِ الْحَاجِبِ، يَقُولُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: « وَدَخَلَ دِمَشْقَ، فَسَمِعَ مِنَ الْقَاسِمِ بْنِ عَسَاكِرَ »^(١).

- الْبُوصِيرِيُّ، أَبُو الْقَاسِمِ هَبَةُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ الْكَاتِبُ الْأَدِيبُ مُسْنِدُ الدِّيَارِ الْمَصْرِيَّةِ، تَفَرَّدَ فِي زَمَانِهِ وَرَحَلَ إِلَيْهِ طُلَّابُ الْعِلْمِ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَتَسْعِينَ، وَكَانَ الْبُوصِيرِيُّ مِنْ شُيُوخِ ابْنِ الْحَاجِبِ^(٢).

- إِسْمَاعِيلُ بْنُ صَالِحِ بْنِ يَاسِينَ، وَقَدْ جَاءَ عَنْ ابْنِ الْأَثِيرِ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْحَاجِبِ سَمِعَ مِنْهُ، يَقُولُ: « وَسَمِعَ مِنَ الْبُوصِيرِيِّ وَابْنِ يَاسِينَ »^(٣).

تَلَامِيذُهُ:

- تَتَلَمَّذَ عَلَى يَدِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْحَاجِبِ كَثِيرٌ مِنْ أبنَاءِ عَصْرِهِ فِي مِصْرَ وَدِمَشْقَ، حَيْثُ أَخَذُوا عَنْهُ عُلُومَ الْعَرَبِيَّةِ وَالْفِقْهِ وَالْقِرَاءَاتِ، وَسَنَدُكُرُ أَشْهُرَ مَنْ تَتَلَمَّذَ عَلَيْهِ:

- رَضِيُّ الدِّينِ الْقُسْطَنْطِينِيُّ، أَبُو بَكْرٍ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سَالِمِ الْإِمَامِ النَّحْوِيِّ الشَّافِعِيِّ، أَخَذَ الْعَرَبِيَّةَ عَنْ ابْنِ مُعْطٍ وَابْنِ الْحَاجِبِ، وَأَخَذَ عَنْهُ أَبُو حَيَّانَ، وَمَدَحَهُ بِقَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ^(٤).

- ابْنُ الرَّعَادِ، مُحَمَّدُ بْنُ رِضْوَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُذْرِيِّ الْمَحَلِّيِّ، كَانَ يَكْتَسِبُ بِالْخِيَاطَةِ، وَيَتَقَنَّعُ وَيَتَعَفَّفُ، وَكَانَ نَحْوِيًّا أَدِيبًا شَاعِرًا، أَخَذَ النَّحْوَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْحَاجِبِ^(٥).

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٥٠٨-٥٠٩.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٥٠٨.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٥٠٨.

(٤) انظر بغية الوعاة ١/ ٤٧٠.

(٥) انظر بغية الوعاة ١/ ١٠٣.

- ابن مَالِك، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٌ، جَمَالُ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، الطَّائِي، الشَّافِعِيُّ،
الْجَيَّانِيُّ، النَّحْوِيُّ المشهور، نَازِمُ الألفِيَّةِ، وَصَاحِبُ المصنَّفاتِ المشهورة، مَاتَ
سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ تَلَمَّذَ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ، يَقُولُ
الْخُضْرِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى ابْنِ عَقِيلٍ: « وَنَقَلَ التَّبْرِيزِيُّ فِي أَوَاخِرِ شَرْحِ الْحَاجِبِيَّةِ
أَنَّهُ جَلَسَ فِي حَلَقَةٍ ابْنِ الْحَاجِبِ، وَاسْتَفَادَ مِنْهُ »^(١).

- أَبُو مُحَمَّدٍ البَعْلَبَكِيُّ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ نَصْرِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ المَفْتِي القُدَوَّةُ، قَرَأَ النَّحْوَ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانِينَ
وَسِتِّمِائَةٍ^(٢).

- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَاضِي مُعِينُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ
النَّكَزَاوِي، مُقَرَّرٌ كَامِلٌ، عَارِفٌ، أَلَفَ كِتَابَ (الشَّامِلِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ)، قَرَأَ
عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَسِتِّمِائَةٍ^(٣).

مُؤَلَّفَاتُهُ:

لابن الْحَاجِبِ مصنَّفاتٌ كثيرةٌ في النِّحْوِ والصَّرْفِ والعُرُوضِ والأدبِ وأصولِ
الفقه، ونحن نذكرُ في هذا الموضعِ ما اشتهر به من مؤلفاتٍ في النِّحْوِ والصَّرْفِ:
- الكَافِيَّةُ، وَهِيَ مُقَدِّمَةٌ مُخْتَصَرَةٌ فِي النِّحْوِ، وَقَدْ نَهَجَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِيهَا نَهَجَ
الزَّمَخْشَرِيِّ فِي مُفَصَّلِهِ، لَكِنَّهُ قَصَرَ الكَافِيَّةَ عَلَى مَسَائِلِ النِّحْوِ، وَقَدْ حَقَّقَهَا الدُّكْتُورُ
طَارِقُ نَجْمِ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ فِي المَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ سَنَةَ ١٤٠٨ هـ.
ونشرت أيضًا بتحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر سنة ٢٠١٠ في القاهرة.
- الإِيضَاحُ فِي شَرْحِ المِفْصَلِ، وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ شُرُوحِ المِفْصَلِ، طُبِعَ بِبَغْدَادٍ، وَحَقَّقَهُ

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٧.

(٢) انظر الوافي بالوفيات ١٨/ ١٨٨.

(٣) انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٤٥٢.

الدُّكْتُور مُوسَى بَنَاي العَلِيلِي. ونشر أيضًا في دمشق بتحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله سنة ٢٠٠٤م.

- أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ، وَهُوَ إِمْلَاءٌ عَلَى آيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَبَعْضِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، وَأَبْيَاتٍ مِنْ شِعْرِ الْمَتَنَّبِيِّ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ تَعَرَّضَ لِمَوَاضِعٍ مِنَ الْخِلَافَاتِ النَّحْوِيَّةِ، وَقَدْ حَقَّقَهُ الدُّكْتُورُ فخر صالح سليمان قدارة، وَهُوَ مَطْبُوعٌ فِي الْأُرْدُنِّ، عَامَ ١٤٠٩هـ.

- شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ، شرح ابن الحاجب في هذا الكتابِ الْعِبَارَاتِ الْمَوْجِزَةِ وَالْغَامِضَةِ، وَوَضَّحَ الْمَسَائِلَ النَّحْوِيَّةَ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ وَإِضَاحٍ، وَقَدْ حَقَّقَهُ الدُّكْتُورُ جَمَالُ عَبْدِ الْعَاطِي مُخَيَّمَرُ أَحْمَدَ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ الشُّعُودِيَّةِ عَامَ ١٤١٨هـ.

- الشَّافِيَّةُ فِي عِلْمِي التَّصْرِيفِ وَالْخَطِّ، وَهُوَ كِتَابٌ يَتَّصِفُ بِالشُّمُولِ وَالْإِحَاطَةِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ صِغَرِهِ، وَقَدْ شَرَحَهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ، وَزَادَتْ شُرُوحُهُ وَالتَّعْلِيقَاتُ عَلَيْهِ عَلَى خَمْسِينَ شَرْحًا، وَقَدْ حَقَّقَهُ حَسَنُ أَحْمَدَ الْعَثْمَانُ سَنَةَ ١٩٩٥م، كَمَا حَقَّقَهُ صَالِحُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الشَّاعِرِ وَنَشَرَهُ فِي الْقَاهِرَةِ.

- شَرْحُ الشَّافِيَّةِ، وَمِنْهُ نَسْخٌ خَطِيئةٌ كَثِيرَةٌ فِي السَّلِيمَانِيَّةِ.

- الْوَافِيَةُ نَظْمُ الْكَافِيَةِ، وَهُوَ نَظْمٌ فِي النَّحْوِ، مِنْهُ نَسْخَةٌ خَطِيئةٌ فِي الْإِسْكُورِيَالِ.

- شَرْحُ الْوَافِيَةِ نَظْمُ الْكَافِيَةِ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ فِي النَّجْفِ الْأَشْرَفِ سَنَةَ ١٤٠٠هـ بِتَحْقِيقِ مُوسَى بَنَاي الْعَلِيلِي.

- الْقَصِيدَةُ الْمَوْشَحَةُ بِالْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ السَّمَاعِيَّةِ، وَقَدْ طُبِعَ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ طَارِقِ نَجْمِ عَبْدِ اللَّهِ سَنَةَ ١٤٠٥هـ فِي الزَّرْقَاءِ بِالْأُرْدُنِّ.

- شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ، مِنْهُ نَسْخَةٌ خَطِيئةٌ فِي خَزَانَةِ جَامِعِ الْقُرُوبَيْنِ بِرَقْمِ (٣٢٩).

وَفَاتُهُ:

مَاتَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْإِسْكََنْدَرِيَّةِ سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ، قَالَ ابْنُ خَلْكَانَ:
« ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى الْإِسْكََنْدَرِيَّةِ لِلْإِقَامَةِ بِهَا، فَلَمْ تَطُلْ مُدَّتُهُ هُنَاكَ، وَتَوَفَّى بِهَا ضَاحِي نَهَارِ
الْخَمِيسِ السَّادِسِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَوَّالِ سَنَةِ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ، وَدُفِنَ خَارِجَ
بَابِ الْبَحْرِ بِتُرْبَةِ الشَّيْخِ الصَّالِحِ ابْنِ أَبِي شَامَةَ »^(١).



(١) وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠.

سيرة العلوي

نسبه:

هو^(١) الإمام المؤيد بالله عماد الإسلام أبو إدريس يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن محمد بن إدريس بن علي بن جعفر بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. وله ألقاب كثيرة، ولكنه اشتهر بالإمام المؤيد، ويكنى بأبي إدريس، وأبي الحسن.

مولده ونشأته:

تُجمع المصادر التي ترجمت للعلوي أنه وُلِدَ بِمَدِينَةِ صَنْعَاءَ، لِثَلَاثِ بَقِينَ مَن شَهْرِ صَفَرٍ سَنَةِ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَسِتِّمِائَةٍ.

وَأَمَّا نَشَأُهُ فَلَمْ يَذْكُرْ مَنْ تَرَجَّمَ لَهُ شَيْئًا عَنِ نَشَأَتِهِ الْأُولَى، إِذْ لَا نَجْدُ ذِكْرًا لِهَذِهِ الْمَرْحَلَةِ الْمَهْمَةِ الَّتِي تَلَقَّى فِيهَا تَعْلِيمَهُ، وَقَدْ أَشَارَ الشُّوْكَانِيُّ إِلَى هَذِهِ الْمَرْحَلَةِ، وَلَكِنْ حَدِيثُهُ جَاءَ مُجْمَلًا غَيْرَ مُفَصَّلٍ، يَقُولُ: « وَاشْتَغَلَ بِالْمَعَارِفِ الْعِلْمِيَّةِ، وَهُوَ صَبِيٌّ، فَأَخَذَ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِهَا عَلَى أَكْبَرِ عُلَمَاءِ الدِّيَارِ الْيَمَنِيَّةِ، وَتَبَحَّرَ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ، وَفَاقَ أَقْرَانَهُ »^(٢)، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ رَحَلَ فِي صِغَرِهِ إِلَى مَدِينَةِ (حَوْث)، فَأَخَذَ بِهَا فِي الْأَصُولِ وَاللُّغَةِ وَالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَسَائِرِ عُلُومِ أُمَّةِ الزَّيْدِيَّةِ^(٣).

مذهبه الديني:

يُعَدُّ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ الْعَلَوِيُّ مِنْ أَيْمَّةِ عُلَمَاءِ الزَّيْدِيَّةِ الْمَشْهُورِينَ فِي الْيَمَنِ، فَقَدْ

(١) انظر سيرته في البدر الطالع ٣٣١/٢، وبلوغ المرام ٥١، وإتحاف المهتدين ٦٥، ومصادر الفكر العربي

الإسلامي في اليمن ٥٦٤، وانظر مقدمة مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٢، ومقدمة المنهاج في شرح الجمل ٢١.

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٣٣١/٢.

(٣) انظر مجموع الإمام يحيى بن حمزة، مقدمة المحقق ٢٣.

وُلِدَ فِي قَوْمٍ يَدِينُونَ بِهَذَا الْمَذْهَبِ، فَتَلَقَّى أُصُولَ الْمَذْهَبِ الزَّيْدِيِّ، وَتَفَقَّهَ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ مُنْصِيفًا غَيْرَ مُتَعَصِّبٍ لِمَذْهَبِهِ، يَقُولُ عَنْهُ الشُّوكَانِيُّ: « وَهُوَ مِنْ أَكَابِرِ أَيْمَةِ الزَّيْدِيَّةِ بِالْدِّيَارِ الْيَمَنِيَّةِ، وَلَهُ مَيْلٌ إِلَى الْإِنْصَافِ مَعَ طَهَارَةِ لِسَانٍ وَسَلَامَةِ صَدْرِ وَعَدَمِ إِقْدَامٍ عَلَى التَّكْفِيرِ وَالتَّفْسِيقِ بِالتَّأْوِيلِ وَمُبَالَغَةٍ فِي الْحَمْلِ عَلَى السَّلَامَةِ عَلَى وَجْهِ حَسَنِ، وَهُوَ كَثِيرُ الذَّبِّ عَنْ أَعْرَاضِ الصَّحَابَةِ الْمُصُونَةِ عليهم السلام وَعَنْ أَكَابِرِ عُلَمَاءِ الطَّوَائِفِ عليهم السلام » وقال: « وَكَانَ مِنَ الْأَيْمَةِ الْعَادِلِينَ الزَّاهِدِينَ فِي الدُّنْيَا الْمُتَقَلِّلِينَ مِنْهَا »، وَخَتَمَ الشُّوكَانِيُّ كَلَامَهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: « وَبِالْجُمْلَةِ فَهُوَ مِمَّنْ جَمَعَ اللَّهُ لَهُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَالْقِيَامِ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ »^(١).

مَنْزِلَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

نَالَ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ الْعَلَوِيُّ مَكَانَةً عِلْمِيَّةً مَرْمُوقَةً، وَهُوَ يُعَدُّ مِنْ أَكَابِرِ عُلَمَاءِ الْيَمَنِ الْبَارِزِينَ الَّذِينَ بَلَغَتْ شُهْرَتُهُمُ الْعِلْمِيَّةَ الْآفَاقَ، وَقَدْ أَقْرَبَ بِمَنْزِلَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ الرَّفِيعَةِ كُلُّ مَنْ تَرَجَّمَ لَهُ، يَقُولُ عَنْهُ الْعَرَشِيُّ^(٢): « وَأَمَّا الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ فَهُوَ الَّذِي حَازَ الْمَفَاحِرَ الدِّينِيَّةَ، وَالْعُلُومَ الْقُرْآنِيَّةَ وَالسُّنِّيَّةَ، وَكَانَ أَعْرَفَ النَّاسِ بِالْكِتَابِ وَبِمَذْهَبِ آبَائِهِ الْكِرَامِ ».

وَيَقُولُ عَنْهُ زَبَارَهُ^(٣): « وَكَانَ عليه السلام أَفْضَلَ الدُّعَاةِ بِزَمَانِهِ وَأَشْهَرَهُمُ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَكَانَ فِي حِفْظِهِ وَوَرَعِهِ مِنَ الْخَوَارِقِ، وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى جَلَالَتِهِ الْمُخَالِفُ وَالْمُوَافِقُ، وَاعْتَرَفَ بِفَضْلِهِ وَعِلْمِهِ الْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ ».

وَقَدْ مَدَحَهُ الْمَفْضَلُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ شَرَفُ الدِّينِ، فَقَالَ^(٤):

(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢ / ٣٣٢.

(٢) بلوغ المرام ٥١.

(٣) إتحاف المهتدين ٦٥.

(٤) انظر مقدمة المحقق لكتاب الإيجاز لأسرار كتاب الطراز بتحقيق ابن عيسى باطاهر.

لِلَّهِ دَرْ أَبِي إِدْرِيسَ إِنَّ لَهُ
كَمْ فِي مُؤَلَّفِهِ الْإِجَازِ مِنْ تُحْفٍ
وَكَمْ لَهُ فِي فُنُونِ الْعِلْمِ مَنْ طُرِفَ
تَرَاهُ فِي كُلِّ عِلْمٍ وَهُوَ أَوْحَدُهُ
يُبْدِي الدَّقَائِقَ وَالْأَنْظَارُ خَاسِئَةً
فِكْرًا يَلِينُ لَهُ الْمُسْتَصْعَبُ الْقَاسِي
مَا نَالَهَا غَيْرُهُ شَخْصٌ مِنَ النَّاسِ
تَكَثَّرَتْ بَيْنَ أَنْوَاعٍ وَأَجْنَاسِ
وَعِلْمُهُ فِي عُلُومِ النَّاسِ كَالرَّاسِ
وَالنَّاسُ تَضْرِبُ أَخْمَاسًا بِأَسَدَاسِ

شُيُوخُهُ:

تَلَمَّذَ الْإِمَامُ الْعُلُوِّيُّ عَلَى يَدِ مَجْمُوعَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ، مِنْهُمْ:

- الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ السَّرَاجِيِّ، وَهُوَ خَالَ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ^(١)، قَالَ فِي بُلُوغِ الْمَرَامِ^(٢): « وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَظْفَرِ حُرُوبٌ كَثِيرَةٌ، وَأَسْرَهُ الشَّعْبِيُّ وَسَمَلَ عَيْنِيهِ بِصَنْعَاءَ، فَأَقَامَ أَعْمَى يَدْرُسُ النَّاسَ نِيْفًا وَثَلَاثِينَ سَنَةً، إِلَى أَنْ تَوَفَاهُ اللَّهُ فِي سَنَةِ ٦٩٦ هـ. ».

- الْإِمَامُ الْمُتَوَكَّلُ الْمُطَهَّرُ بْنُ يَحْيَى^(٣)، قَالَ الْحَبْشِيُّ فِي مَصَادِرِ الْفِكْرِ: « وَصَحَبَ الْإِمَامُ الْمُتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ الْمُطَهَّرُ بْنُ يَحْيَى فِي حَرْبِهِ سَنَةَ ٩٨٦ هـ فِي جَبَلِ اللَّوْزِ وَتَنَعَّمَ مِنْ خَوْلَانِ الْعَالِيَةِ، فَقَالَ الْإِمَامُ الْمُطَهَّرُ: فِي هَذَا الْوَلَدِ ثَلَاثُ آيَاتٍ عِلْمُهُ وَخَطُهُ وَخَلْقُهُ. ».

- الْفَقِيهَ عَامِرَ بْنَ زَيْدِ الشَّمَّاحِ، وَقَدْ نَقَلَهُ مُحَقِّقُ الْمَجْمُوعِ: (السَّمَاحُ)^(٤)، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجُمَةً.

(١) مَصَادِرُ الْفِكْرِ ٥٦٤، وَمَجْمُوعُ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ ٢٣.

(٢) بُلُوغُ الْمَرَامِ ٥٠.

(٣) مَصَادِرُ الْفِكْرِ ٥٦٤، وَمَجْمُوعُ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ ٢٣.

(٤) مَصَادِرُ الْفِكْرِ ٥٦٤، وَمَجْمُوعُ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ ٢٣.

- العلامة مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ^(١).
- العلامة المجتهد محمد بن خليفة، وهو ممن قرأ عليه في (حوث)^(٢).
- العلامة عليّ بن سليمان البصير^(٣).
- الفقيه حمزة بن عليّ، وهو ممن أجاز الإمام العلويّ^(٤).
- ابن الواطي، العلامة أحمد بن عبد الله^(٥).
- الشيخ سُليمان بن أحمد الألّهاني^(٦).
- العلامة مُحَمَّدُ بْنُ وَهَّاسٍ^(٧).
- مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّبْرِيِّ^(٨).
- أحمد بن مُحَمَّدٍ الشاوري^(٩).
- العلامة أحمد بن علي بن عمران الشّتوي^(١٠).
- إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الطَّبْرِيِّ الْمَكِّيِّ^(١١).

تَلَامِيذُهُ:

- تتلمذ على الإمام يحيى بن حمزة خلق كثير، منهم:

-
- (١) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.
 - (٢) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.
 - (٣) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.
 - (٤) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.
 - (٥) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.
 - (٦) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.
 - (٧) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.
 - (٨) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.
 - (٩) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.
 - (١٠) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.
 - (١١) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.

- إسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني، فقيه مُحَقِّق، تَلَمَّذَ عَلَى الإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ، وَأَجَازَهُ فِي كِتَابِهِ الْإِنْتِصَارِ، وَمِنْ كُتُبِهِ الْأَسْرَارُ الشَّافِيَّةُ فِي كَشْفِ مَعَانِي الشَّافِيَّةِ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَسَبْعِمِائَةً^(١).

- الْمُطَهَّرُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ ثَرِيكٍ، أَخَذَ عَنِ الإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعِمِائَةً^(٢).

- حَاتِمُ بْنُ مَنْصُورِ الْحَمَلَانِيِّ الصَّنْعَانِيِّ، كَانَ مُرَافِقًا للإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ فِي بَعْضِ الْعُلُومِ وَكَانَ عَالِمًا تَقِيًّا فَاضِلًا، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةً^(٣).

- الْحَسَنُ بْنُ نَسْرِ الْأَهْنُومِيِّ، أَخَذَ عَنِ الإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ، وَسَمِعَ عَلَيْهِ مُؤَلَّفَ الْقِسْطَاسِ، وَأَجَازَهُ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةً، مَاتَ فِي بَضْعٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةً^(٤).

- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ بْنِ عَلِيِّ الْحُسَيْنِيِّ، أَخَذَ عَنِ وَالِدِهِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَسَبْعِمِائَةً^(٥).

- الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سَابِقِ الدِّينِ بْنِ عَلِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالنَّحْوِيِّ الصَّنْعَانِيِّ، اخْتَصَرَ الْإِنْتِصَارَ للإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ فِي مُجَلَّدٍ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَسَبْعِمِائَةً^(٦).

- أَحْمَدُ بْنُ حَمِيدِ الْحَارِثِيِّ^(٧).

(١) ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٤١٨/٢.

(٢) ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢١٢/٢.

(٣) ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٤٢٩/٢.

(٤) ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٧٨/٢.

(٥) ملحق بدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١٤٠/٢.

(٦) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢١٠/١.

(٧) انظر مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٤.

- أحمد بن محمد الشغدري^(١).

- علي بن إبراهيم بن عطية النجراني، كَانَ مِنْ أَكْبَرِ عُلَمَاءِ صَعْدَةَ، كَانَ عَلَى قِيدِ الْحَيَاةِ سَنَةَ ٨٠١ إِحْدَى وَثَمَانِمِائَةَ^(٢).

مُؤَلَّفَاتُهُ:

تَرَكَ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ الْعَلَوِيُّ عَدَدًا كَبِيرًا مِنَ الْمَوْلَفَاتِ الْعِلْمِيَّةِ فِي مُخْتَلَفِ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ، فِي النَّحْوِ وَالْبَلَاغَةِ، وَالْفِقْهِ وَأَصُولِهِ، وَعِلْمِ الْكَلَامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعُلُومِ، وَقَدْ ذَكَرَ مَنْ تَرَجَّمَ لَهُ كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ، حَتَّى قَالَ الشَّوْكَانِيُّ عَنْهُ: «... وَلَهُ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ الْكَثِيرَةِ حَتَّى قِيلَ: إِنَّهَا بَلَّغَتْ إِلَى مِائَةِ مُجَلَّدٍ، وَيُرْوَى أَنَّهَا زَادَتْ كَرَارِسُ تَصَانِيفِهِ عَلَى عَدَدِ أَيَّامِ عُمُرِهِ»^(٣).

وَلَسْنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِحَاجَةٍ لِحَصْرِ مَصْنُفَاتِ الْعَلَوِيِّ فِي الْعُلُومِ كُلِّهَا، فَهِيَ كَثِيرَةٌ جَدًّا، وَلِذَلِكَ سَنُكْتَفِي بِذِكْرِ كُتُبِهِ فِي عُلُومِ اللُّغَةِ وَالْبَلَاغَةِ وَالْأَدَبِ، وَهِيَ مَا يَأْتِي:

- الْأَزْهَارُ الصَّافِيَّةُ فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ، وَهُوَ الْكِتَابُ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

- الطَّرَازُ الْمَتَّصِمُنُ لِأَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ وَعُلُومِ حَقَائِقِ الْإِعْجَازِ، حَقَّقَهُ الدُّكْتُورُ عَبْدُ الْحَمِيدِ الْهِنْدَاوِيُّ، مَطْبُوعٌ فِي بَيْرُوتَ عَامَ ١٤٢٣ هـ. وَنُشِرَ فِي أَكْثَرِ مِنْ طَبْعَةٍ، وَبِتَحْقِيقِ آخَرِينَ.

- الْمُنْهَاجُ فِي شَرْحِ جُمَلِ الزَّجَّاجِيِّ، حَقَّقَهُ الدُّكْتُورُ هَادِي عَبْدُ اللَّهِ نَاجِي، وَهُوَ مَطْبُوعٌ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ عَامَ ١٤٣٠ هـ.

- الْحَاصِرُ فِي شَرْحِ مَقْدَمَةِ ابْنِ طَاهِرٍ، وَهُوَ شَرْحٌ لِلْمَقْدَمَةِ الْمَحْسَبَةِ، وَقَدْ حَقَّقَ كِرْسَالَةَ لِلْمَاجِسْتِيرِ فِي أَكْثَرِ مِنْ جَامِعَةٍ.

(١) انظر مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٤.

(٢) ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١٥٢/٢.

(٣) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٣٣٢/٢.

- الاقتصاد في النحو، وهو مفقود.
- المحصّل في كشف أسرار المفصل، وهو من أهم كتب العلوي، وأوسعها، إذ هو في أربع مجلدات، لكن معظمه مفقود؛ إذ لا يوجد منه إلا مجلد صغير في برلين، وهو في مجلدين كبيرين في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء التابعة للأوقاف.
- الإيجازُ لأسرارِ كتابِ الطّرازِ في علومِ حَقَائِقِ الإعْجَازِ مِنَ الْعُلُومِ الْبَيَانِيَّةِ وَالْأَسْرَارِ الْقُرْآنِيَّةِ، حَقَّقَهُ الدُّكْتُورُ ابن عيسى بَاطَاهِر، وهو مطبوعٌ في دار المدار في لَبْنَانَ عام ٢٠٠٧م.

- إكليل التاج وجوهره الوهاج، وهذا كتاب نسب إليه، والصحيح أنه ليس له، وإنما هو للإمام أحمد بن يحيى المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠هـ وهو كتاب مختصر صغير يقع في (٢٩) لوحة، موجود في مكتبة الأوقاف في الجامع الكبير بصنعاء، اطلعت عليه، واطلع عليه الدكتور نوري ياسين الهيتي، وذكر أنه للمرتضى^(١).

وَفَاتُهُ:

اِخْتَلَفَ فِي سَنَةِ وَفَاةِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ، فَقِيلَ^(٢): تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ. وَقِيلَ^(٣): مَاتَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَسَبْعِمِائَةٍ بِمَدِينَةِ ذِمَارٍ، وَدُفِنَ بِهَا. كَمَا قَدْ يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ زُبَارَةَ أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ^(٤)، وَهِيَ أَقْوَالُ ضَعِيفَةٌ وَمَرْدُودَةٌ^(٥).
وَالرَّاجِحُ أَنَّ وَفَاتَهُ كَانَتْ فِي التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ فِي حِصْنِ هَرَّانَ فِي مَدِينَةِ ذِمَارٍ^(٦).

(١) انظر مقدمة تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للإمام أحمد بن يحيى المرتضى ٧٠.

(٢) غاية الأمان ٥١٤/٢.

(٣) البدر الطالع ٣٣٣/٢.

(٤) إتحاف المهتدين ٦٥.

(٥) انظر مقدمة المنهاج في شرح جمل الزجاجي ٥٤ - ٥٥.

(٦) انظر هدية العارفين ٥٢٦/٢، مصادر الفكر ٥٦٤، ومجموع الإمام يحيى بن حمزة ٣٣.

نسخ المخطوط

لم يتيسر لنا الحصول على نسخ كثيرة من هذا الكتاب، فلم نجد سوى نسختين، نسخة كاملة ونسخة ليس فيها إلا جزء واحد منه، وقد ذكره بروكلمان^(١)، وأشار إلى نسختين عدا نسخة الجامع الكبير في صنعاء: الأولى في المتحف البريطاني برقم ثانٍ ٩٤٨ والثانية في ليدن برقم ثانٍ ١٨٦، غير أننا لم نستطع الحصول على نسخة ليدن، واكتفينا بنسخة الجامع الكبير الكاملة مع نسخة المتحف البريطاني التي احتوت على الجزء الثاني فقط، وهاتان النسختان هما:

الأولى: النسخة الأصل

وهي نسخة محفوظة في الجامع الكبير في صنعاء/ المكتبة الغربية التابعة للهيئة العامة للآثار، وهي مكونة من جزئين، وتحمل الرقمين (١)، و(٢)، ومنها نسخة مصورة في معهد المخطوطات في القاهرة، ونسخة في معهد الوثائق والمخطوطات في جامعة أم القرى، وفي غيرهما من المراكز التي تعنى بالمخطوطات.

وقد فرغ الإمام المؤيد يحيى بن حمزة العلوي من إملائه سنة سبع وعشرين وسبعمائة، وقد دوّن هذا التاريخ في نهاية الجزء الأول والجزء الثاني، أما نسخ هذين المجلدين فقد انتهى النسخ من الجزء الأول سنة ست وعشرين وثمانمائة، والثاني انتهى منه سنة ثمان وعشرين وثمانمائة، وهي نسخة مقابلة على نسخة أخرى بخط المصنف.

وهي نسخة مكتوبة بخط نسخي جيد مقروء، وليس فيها ما يمنع من القراءة سوى بعض المواضع في الجزء الأول حيث وجد بعض آثار الرطوبة وبعض التمزيق والتقطيع، وهي مواضع قليلة يمكن تجاوزها وتسويتها من خلال السياق والكتب الأخرى للإمام المؤيد، أو الكتب والمصادر التي نقل عنها.

(١) تاريخ الأدب العربي ٣١١/٥.

يقع هذا الكتاب في أربعمئة وسبع وثمانين لوحة، وهو في جزئين، يقع الجزء الأول في مائتين وست وعشرين ورقة، والجزء الثاني في مائتين وإحدى وستين لوحة، وعدد الأسطر فيها بمعدل اثنين وعشرين سطرًا في كل صفحة، وأما مقاسها فهو (٢٤ × ١٧). ويبدأ الجزء الأول بصفحة العنوان، وفيها:

«السفر الأول من كتاب الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية

اطَّلَعَ في سمائه شمس المعاني وبدورها، فحلّى عن المشروحة غياهب العلم وديجورها، وقلّد بقلائد ألفاظه الدّرّيّة نُحورَها، وزفّ إلى القرائح قوارح فوائدها وبُكورها، وفتح كمائمها وفلج مباسمها وحلّ عقدها وقومَ أودها، وصيرها خالية خالية بعد أن كانت عن الإيضاح خالية، بحر العلوم، إمام أئمة العترة الطاهرة، علم الأعلام، عماد الإسلام يحيى بن حمزة بن رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام عمر الله بآثاره ربوع الدين.

والحمد لله ولي الحمد والأفضال

والصلاة على محمد وعلى آله خير آل

وانتهى الجزء الأول في نهاية في ظهر الورقة (٢٢٥)، ونقل فيه كلام المصنف في سنة الفراغ من إملاء هذا الكتاب، وقال فيها:

«والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد الأمين وعلى آله الطيبين. وقد تم السفر الأول من الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية»، يتلوه الكلام في المبنيات بمعونة الله تعالى، قال الإمام عليه السلام: وكان فراغه في العشر الوسطى من شهر شوال سنة ست وعشرين وسبعمائة، ونجز تحريره في هذه النسخة في التاسع والعشرين^(١) من شهر رجب

(١) في الأصل: (العشرون) غلط.

الأصم أحد شهور سنة ست وعشرين وثمانمائة، بخط عبد فقير إلى الله الكبير، وهو يسأل من أطل عليه أو قرأه بالله العظيم أن يمدّه بالدعاء، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله على جميع نعمه وآلائه، وصلواته على نبيه وآله .
وبدأ الجزء الثاني بلوحة العنوان، وفيها:

« السفر الثاني من كتاب الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية

نظم عقودها ودررها في سلك التحقيق، وأفرغها في قالب الإيضاح والكشف لكل غامض ودقيق، وأودعه نفائس فنون الغرائب، وضمنه لطائف أسرار العجائب، حتى سعدت به الكافية، وطلعت به شمسها، وزال من أصله إشكالها ولبسها، وصار مكانة ينشدها الطالبون من ذوي الأفهام، وبُغية يقصدها الراغبون أولو الأحلام، إمام الأئمة الأمة وفخر هذه الأمة أمير المؤمنين الخليفة الصاعد بالحق المبين المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة بن رسول الله صلى الله عليه وعلى آبائه الأكرمين وسلم تسليمًا.

والحمد لله على شكره وعلى نواله

والصلاة على محمد وخير آله .»

وقد وجد في هذا الجزء لوحة ناقصة في منتصفه، وقد عوّضت بما جاء في النسخة الثانية، وهي نسخة المتحف البريطاني، وليس فيها رطوبة ولا تمزيق أو قطع، فهو مجلد واضح في نسخه.

وانتهى هذا الجزء في وجه اللوحة (٢٦١)، وكان ختامها قوله:

قَالَ مَوْلَانَا الْإِمَامُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ: هَذَا آخِرُ الْكَلَامِ فِي الْإِمْلَاءِ، وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ بِجَلَالِهِ الَّذِي حُسِرَتِ الْعُقُولُ عَنْ بُلُوغِ غَايَتِهِ مُقْصَرَةً، وَنَكَصَتِ الْأَفْهَامُ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى نِهَائِيَّتِهِ مُقَهْقَرَةً، أَنْ يَجْعَلَهُ مِنْ أَثْقَلِ مَا يُوضَعُ فِي مِيزَانِ الْخَيْرَاتِ، وَأَنْ يُوفِّقَ فِيهِ الْقَصْدَ لِيَكُونَ مِنَ الْبَاقِيَّاتِ الصَّالِحَاتِ، وَأَنْ يَجْعَلَنِي مِنْ

الْفَائِزِينَ بِرِضْوَانِهِ الْأَكْبَرِ، وَيَهَبَ لِي خَاتِمَةَ الْخَيْرِ، وَيُوقِّقَنِي فِيْمَا أَسْتَقْبِلُهُ مِنْ بَقِيَّةِ عُمْرِي لِمَا يُحِبُّ وَيَرْضَى وَيَنْفَعُ بِهِ مَنْ قَصَدَ إِلَيْهِ مِنَ الْإِخْوَانِ بِمَنَّةٍ وَلُطْفِهِ. وَانْتَجَزَ فَرَاغُهُ فِي الْعَشْرِ الْوُسْطَى مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ مِنْ سَنَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةً... بِمَنْ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَثَمَانِمِائَةً بِخَطِّ..... الْفَقِيرِ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ وَرِضْوَانِهِ الْهَادِي عَبْدَ اللَّهِ..... أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ سَدَدَ اللَّهُ أَعْمَالَهُ وَبَلَّغَهُ مِنَ الْخَيْرَاتِ آمَالَهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ»، ففِي نِهَآةِ هَذِهِ الْفَقْرَةِ كَلِمَتَانِ مَطْمُوسَتَانِ.

الثانية: نسخة المتحف البريطاني،

وقد رمزنا إليها بالحرف (ط)

وهي نسخة لا تحتوي إلا على الجزء الثاني من الكتاب، وهي محفوظة في المتحف البريطاني برقم (٩٤٨)، وعدد لوحاتها (١١٢) لوحة، كل لوحة تحتوي على صفحتين وفي كل صفحة ثمانية وعشرون سطرًا، والخط فيها نسخي دقيق، وهو واضح ومقروء، وقد وجد بعض التآكل في أسفل الصفحات الأولى.

ليس في هذه النسخة صفحة للعنوان، وقد كتب العنوان فيها بخط مختلف في أعلى الصفحة، وقد بدأت هذه النسخة بالحديث عن الضمير وتعريفه، فأولها هو: « وقد حده الشيخ بقوله: ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب إلى آخره » وهذا هو الحديث عن الضمير.

وليس في هذه النسخة أيضًا خاتمة واضحة، فقد انتهت في الحديث عن المسألة الرابعة من تنبيهات المصنف على الكلام في نون التوكيد، وهي آخر المسائل في الكتاب، فليس في هذه النسخة تاريخ نسخ، ولا اسم الناسخ، وقد انتهت قبل نهاية المسألة الرابعة بكلمات قليلة، وهي آخر ما في الكتاب.

منهجنا في التحقيق

يَتَلَخَّصُ المنهجُ الَّذِي اعْتَمَدْنَاهُ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْكِتَابِ فِيمَا يَأْتِي:

الأول: اعتمدنا على نسخة الجامع الكبير، وجعلتها أصلًا لكونها كاملة، واضحة، مقابلة على نسخة بخط مصنف الكتاب، وكذلك هي نسخة قريبة من حياة الإمام العلوي، كما اعتمدت على نسخة المتحف البريطاني في مقابلة الجزء الثاني، ووضعت الفروق بينهما في الهوامش، وأما الجزء الأول فقد اكتفينا بما في نسخة الأصل لوضوح العبارة فيها، غير أنه وجد في بعض المواضع سقط وتمزيق، وهي مواضع قليلة في الجزء الأول، وقد تممناها بما يقتضيه السياق من مصنفات المؤلف أو من المصادر التي نقل عنها.

الثاني: قمنا بتوثيق الأقوال الموجودة المنقولة من الكتب من مصادرها إن استطعنا الوصول إليها، أو ممن نقل هذه الأقوال، وكذلك قمنا بتوثيق المصادر التي نقل عنها الإمام يحيى بن حمزة، كشرح ابن الحاجب أو شرح الكافية الشافية لابن مالك أو المفصل وغيرها من المصادر الكثيرة.

الثالث: حاولنا ألا نثقل الكتاب بالهوامش وتخريج الأقوال والآراء، فكنا نكتفي بالقليل من الكتب.

الرابع: تخريج الشواهد الشعرية والرجز، وحاولنا أن لا نثقل الهوامش في تخريجها، فاقصرنا على جزء من مصادر البيت.

الخامس: ترجمنا للأعلام الواردة في الكتاب ترجمة موجزة معتمدًا على ما ذكرته كتب التراجم، وأيضًا حاولنا ألا نثقل الكتاب بذلك.

السادس: تخريج ما يتعلق بالقراءات القرآنية والحديث النبوي وأمثال العرب.

السابع: وضعنا فهارس مفصلة للكتاب، وهي فهارس للآيات القرآنية والحديث

النبوي، والشواهد الشعرية، والرجز، والأمثال، والأعلام، ثم قائمة المصادر والكتب، ثم فهارس للأبواب النحوية في الكتاب مفصلة.

وختامًا نرجو أن نكون قد وفقنا في إخراج هذا الكتاب ونشره كي يطلع عليه الباحثون ويفيدوا منه، فهذا ما استطعنا عمله، فإن أصبنا فبتوفيق من الله ورضًا منه، وإن أخطأنا فمن أنفسنا، راجيًا من الله أن يغفر لنا ما وقع في هذا العمل من أخطاء.

والحمد لله رب العالمين.

المحققان

مكة المكرمة

١٤٤١/٥/٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقوته
وآياته وبراهينه
التي لا تحصى ولا تعد
والتي لا يفكر فيها العقل
ولا يحيط بها الخيال
والتي لا يدركها البصر
ولا يلمسها اللمس
والتي لا يخطر على قلب بشر
ولا يخطر على ذهن إنسان
والتي لا يدركها السمع
ولا يذوقها الذاقة
والتي لا يفكر فيها العقل
ولا يحيط بها الخيال
والتي لا يدركها البصر
ولا يلمسها اللمس
والتي لا يخطر على قلب بشر
ولا يخطر على ذهن إنسان
والتي لا يدركها السمع
ولا يذوقها الذاقة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء

دلالة على قدرته وقوته

وآياته وبراهينه
التي لا تحصى ولا تعد
والتي لا يفكر فيها العقل
ولا يحيط بها الخيال
والتي لا يدركها البصر
ولا يلمسها اللمس
والتي لا يخطر على قلب بشر
ولا يخطر على ذهن إنسان
والتي لا يدركها السمع
ولا يذوقها الذاقة
والتي لا يفكر فيها العقل
ولا يحيط بها الخيال
والتي لا يدركها البصر
ولا يلمسها اللمس
والتي لا يخطر على قلب بشر
ولا يخطر على ذهن إنسان
والتي لا يدركها السمع
ولا يذوقها الذاقة

والتي لا يفكر فيها العقل
ولا يحيط بها الخيال
والتي لا يدركها البصر
ولا يلمسها اللمس
والتي لا يخطر على قلب بشر
ولا يخطر على ذهن إنسان
والتي لا يدركها السمع
ولا يذوقها الذاقة
والتي لا يفكر فيها العقل
ولا يحيط بها الخيال
والتي لا يدركها البصر
ولا يلمسها اللمس
والتي لا يخطر على قلب بشر
ولا يخطر على ذهن إنسان
والتي لا يدركها السمع
ولا يذوقها الذاقة

والتي لا يفكر فيها العقل
ولا يحيط بها الخيال
والتي لا يدركها البصر
ولا يلمسها اللمس
والتي لا يخطر على قلب بشر
ولا يخطر على ذهن إنسان
والتي لا يدركها السمع
ولا يذوقها الذاقة
والتي لا يفكر فيها العقل
ولا يحيط بها الخيال
والتي لا يدركها البصر
ولا يلمسها اللمس
والتي لا يخطر على قلب بشر
ولا يخطر على ذهن إنسان
والتي لا يدركها السمع
ولا يذوقها الذاقة

صور من مخطوطات الكتاب



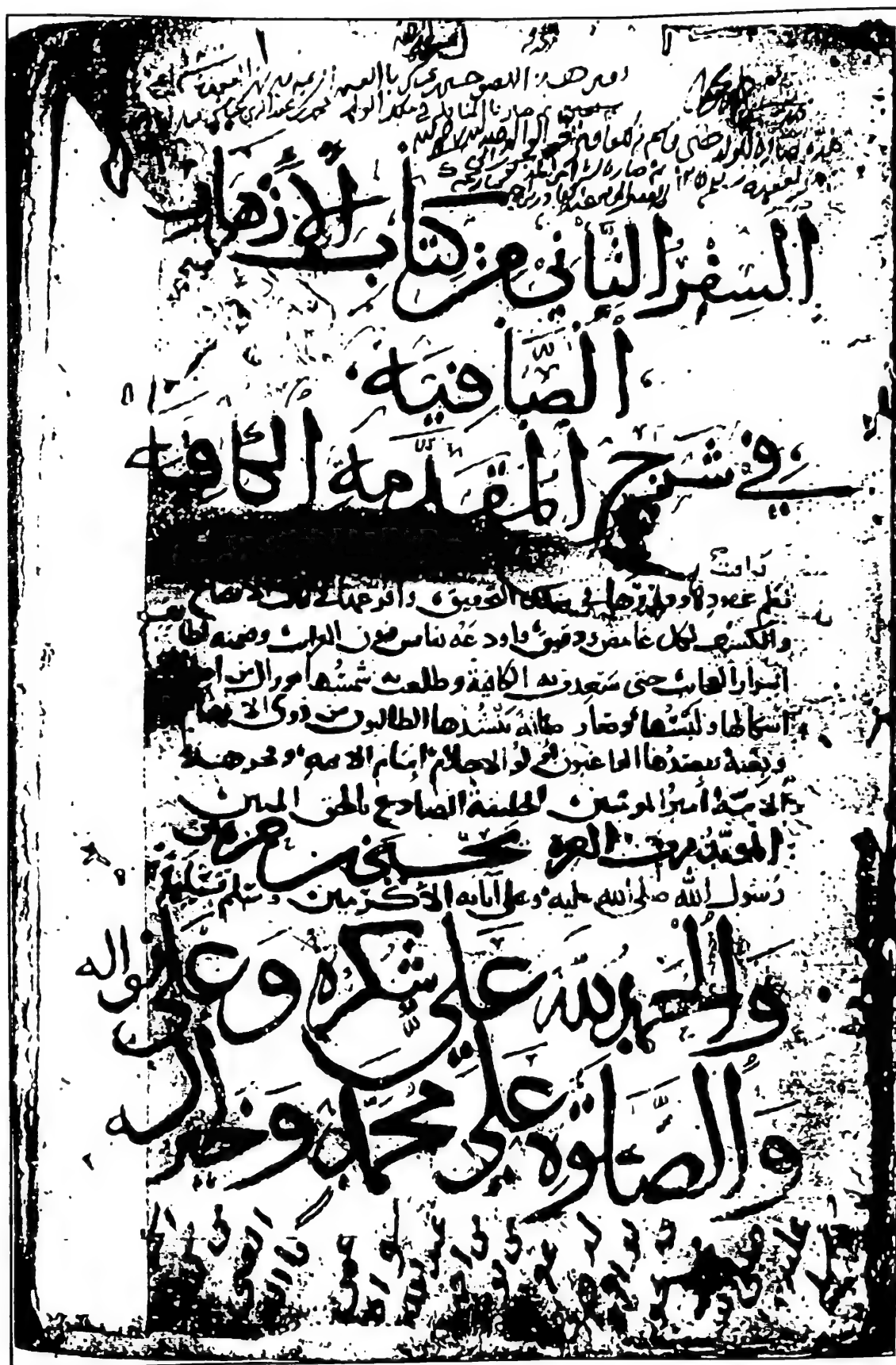
صورة صفحة العنوان من السفر الأول من نسخة الجامع الكبير / صنعاء

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي اطلق السنة بجواهر الكلم البهية واوضح
 مسامها في الافهام لا حراز المفصول من ابدله الخطابية
 وكشف حجب متعانيها باضئها من اللطائف العزائية
 وعشته الاقضية ما اودعها من المعاني البهية وحزق فرط
 الاستماع بما استملت عليه الاستراة الفرائية
 فبعد ذلك فحسب ظلامها بالتحقيق واليقين
 ودل على مصداق هادى المقادير قوله
 تعالى لسان غربي مين **وَالصَّلَاةُ** على البعوث
 بالانوار الالهية والمؤيد بالمعجزات المزانية
 والمختوض بالحكم الربية والاداب الدبوية
 والناطق بآثار الدين الحكيم والحكمة والجليلة
 وعلى الله بطواد الدين العلم الشامخ وماسد العلم الراجحة
 دائمي الغالين الى يوم الدين **أما بعد** فان لما وكفت على اممة
 التي اسماها الشيخ العالم المحقق المقتدى عثمان بن عمر والمعروف
 باسم الجاحب في اصغر حجر واقل نظر وحدتها بغية الطالب الحق
 والاختصار ومهاري امية الراعب الى احرار الهوى المختار
 والصال التي سدها النقاد من عامه الحار اثار فيها الى المعرف
 المحققة والصواب المهدية والنقيدات الرشيدة والعليلات
 الرفقة بالعبارة الوحيدة والكلمة المحضه من اجل ذلك عظم
 حالها واعوز شكلها ومثالها وارفع قدرها وعلامتها وجر
 خطرها وعظم شأنها فماداك الالانية استسما وقرقرها
 على كتاب الفضل الشيخ العالم المحدث اسناد المفسر محمود
 بن حمزة الزمخشري فانه امر عظيم من قلايد حيد والف عقدها

الورقة الأولى من السفر الأول من نسخة الجامع الكبير / صنعاء

في الحروف وهذا لما يكون بالنون لا غير في نحو سلطان ولعلوا في تعلق
 فاما الولا والوا والال فليس اعرابا في الافعال ولما هو ضامن لهما واما ذلك
 مخالفه من اعراب الافعال والاسماء الحروف ولما هو ضامن لهما من رسمه الا
 لحروف في الون دون غيره والنون لم تكن اعرابا في الحروف بل انما كان
 مخالفه منهما **الحرفي** المسمى بكون اعرابها بالجد وقد معد
 الرفع والنصب كما في المعتدل نحو هو كشي ولن يحكي وقد معد الرفع
 دون النصب كالمعتدل بالواو والواو هو مروي في معنى بحركة ما فتح
 لا حلا حذفت الفتح على ما لا يحرك في المعالج الا ابدال الالف بالحرف في المعركة
 من كلام العرب على هذه الكيفية وقد اشرنا الى هذه التفاصيل
 في الايام غني عن الاعادة وقد استغنى السمع على اعراب المعال في
 العدل وبحر بزره هناك ومدكر الحامل المعنوي كما سيجي ذكر
 في الاسماء والله الموفق للصواب الحمد لله ولا ولاحق وطاهر ويا حسن
 وحسب الله تعالى نعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وآله
اله الطيب وقدم الشيرازي مولانا
الضاف في شرح المقداد الكافي
 بيلوه السلام في المساب معونة الله تعالى كالامام غفر له وكان في
 في الغفر الوسيط من محمد هو الـ سنة عشرين سنة وخرجت في
 النسخة في النسخ والعشر من محمد حيا افضل حدسه هو سنة عشر
 وما في ماء كحط عده في الله الكبر وهو سال من اجل علم اوقاف
 بالعلم طهر من يد بالعلم في الحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
والحمد لله على جميع نعمه وآلائه وصلواته على آله
 الاطهر الامير اللهم صل على العالمين

الورقة الأخيرة من السفر الأول من نسخة الجامع الكبير / صنعاء



صفحة العنوان للسفر الثاني من نسخة الجامع الكبير / صنعاء



الورقة الأولى من السفر الثاني من نسخة الجامع الكبير / صنعاء



الورقة الأخيرة من السفر الثاني من نسخة الجامع الكبير / صنعاء

الْأَزْهَارُ الصَّافِيَةُ فِي

بَشْرَحِ الْمَقْدِمَةِ الْكَافِيَةِ

(شَرْحُ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي النَّحْرِ)

لِلْإِمَامِ الْمُؤَيَّدِ عِمَادِ الْإِسْلَامِ

مُحَمَّدِ بْنِ حَمْرَةَ الْعَلَوِيِّ الْيَمَنِيِّ

(ت ٧٤٩ هـ)

النَّصُّ الْمَحْقَقُ

[١٥]

السَّفَرُ الْأَوَّلُ مِنْ كِتَاب:

الْأَزْهَارِ الصَّافِيَةِ

فِي شَرْحِ الْمُقَدِّمَةِ الْكَافِيَةِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلِيِّ الْحَمْدِ وَالْأَفْضَالِ،

وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ خَيْرَ آلٍ

[١٩١]

بالحق من سائر الناس

تتبعنا في الحق

بما كنا نعتقد في شريعة

في الحق من سائر الناس

بالحق من سائر الناس

[ظ ١]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ يَسِّرْ وَأَعِنْ يَا كَرِيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَكِيمِ الَّذِي أَنْطَقَ الْأَلْسِنَةَ بِجَوَاهِرِ الْكَلِمِ اللَّغَوِيَّةِ، وَأَوْضَحَ مَسَارَهَا فِي الْأَفْهَامِ لِإِحْرَازِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْأَدِلَّةِ الْخَطَابِيَّةِ، وَكَشَفَ حُجُبَ مَعَانِيهَا بِمَا ضَمَّنَهَا مِنَ اللَّطَائِفِ الْإِعْرَابِيَّةِ، وَفَتَقَ أَغْشِيَةَ الْأَفِيدَةِ بِمَا أَوْدَعَهَا مِنَ الْمَعَانِي الْبَيَانِيَّةِ، وَخَرَقَ قَرَاتِيْسَ الْأَسْمَاعِ بِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الْأَسْرَارُ الْقُرْآنِيَّةُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ انْحَسَرَ ظَلَامُهَا بِالتَّحْقِيقِ وَالْيَقِينِ، وَدَلَّ عَلَى مِصْدَاقِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

وَالصَّلَاةُ عَلَى الْمَبْعُوثِ بِالْأَنْوَارِ الْإِلَهِيَّةِ، وَالْمُؤَيَّدِ بِالْمُعْجَزَاتِ الرَّبَّانِيَّةِ، وَالْمَخْصُوصِ بِالْحِكَمِ الدِّينِيَّةِ، وَالْآدَابِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَالنَّاطِقِ بِأَسْرَارِ الدِّينِ الْحُكْمِيَّةِ وَالْحِكْمِيَّةِ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ أَطْوَادِ الْعِلْمِ الشَّامِخَةِ، وَمَثَاقِيلِ الْحِلْمِ الرَّاجِحَةِ، دَائِمًا فِي الْعَالَمِينَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنِّي لَمَّا وَقَفْتُ عَلَى الْمُقَدِّمَةِ الَّتِي أَنْشَأَهَا الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْمُحَقِّقُ الْمُقَرَّرُ عُثْمَانُ بْنُ عَمْرِو الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْحَاجِبِ، فِي أَصْغَرِ حَجْمٍ وَأَقْلَ نَظْمٍ، وَجَدْتُهَا بُغْيَةَ الطَّالِبِ فِي التَّحْقِيقِ وَالِاخْتِصَارِ، وَقُصَارَى أُمْنِيَةِ الرَّاغِبِ إِلَى إِحْرَازِ الْقَوِيِّ الْمُخْتَارِ، وَالضَّالَّةِ الَّتِي يَنْشُدُهَا النُّقَادُ مِنْ غَاصَةِ الْبَحَارِ، أَشَارَ فِيهَا إِلَى التَّعْرِيفَاتِ الْمُحَقَّقَةِ، وَالضُّوَابِطِ الْمُهَذَّبَةِ، وَالتَّقْيِيدَاتِ الرَّشِيقَةِ، وَالتَّعْلِيلَاتِ الدَّقِيقَةِ بِالْعِبَارَاتِ الْوَجِيزَةِ، وَالْكَلِمِ الْمُلَخَّصَةِ؛ فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ عَظُمَ حَالُهَا، وَأَعُوَزَ شَكْلُهَا وَمِثَالُهَا، وَارْتَفَعَ قَدْرُهَا، وَعَلَا مَكَانُهَا، وَجَلَّ خَطَرُهَا، وَعَظُمَ شَأْنُهَا، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّهُ أَسَّسَهَا، وَقَرَّرَ قَوَاعِدَهَا عَلَى كِتَابِ الْمُفَصَّلِ لِلشَّيْخِ الْعَالِمِ النَّحْرِيرِ أَسَازِ الْمُفَسِّرِينَ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ

الزَّمَخْشَرِيُّ^(١)، فَإِنَّهُ انْتَزَعَهَا مِنْ قَلَائِدِ جِيدِهِ، وَأَلَّفَ عِقْدَ جُمانِهَا [و٢] عَنْ تَبْدِيدِهِ، وَاخْتَصَرَ تَأْلِيفَ الْفَاضِلِ مِنْ رَقِيقِ لَفْظِهِ وَرَشِيقِهِ، وَاعْتَصَرَ حَلَاوَةَ مَعَانِيهَا مِنْ كَرَمَةِ خَمْرَةِ رِيْقِهِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ تَمَّ قَدْحُهَا، وَوَرِي زَنْدُهَا، وَتَأَرَّجَ عَرْفُهَا، وَتَضَوَّعَ شَيْحُهَا وَرَنْدُهَا، وَفَاحَ عَنْبَرُهَا وَمِسْكُهَا، وَعَبَقَ نَدُّهَا، فَوَلَعَ أَهْلُ زَمَانِنَا هَذَا بِحِفْظِهَا وَقِرَاءَتِهَا؛ شَغَفًا بِدِقَّتِهَا وَحُسْنِ رِشَاقَتِهَا.

ثُمَّ إِنِّي اطَّلَعْتُ عَلَى شَرْحِهَا وَشَرَحَ غَيْرُهُ، فَرَأَيْتُهَا غَيْرَ وَافِيَةٍ بِتَحْقِيقِ أَسْرَارِهَا، وَلَا مُسْتَوَلِيَّةً عَلَى مَحَاسِنِهَا، وَمَحَامِدِ آثَارِهَا، وَلَا دَالَّةً عَلَى لُبَابِهَا، وَعَوَائِلِ إِعْوَارِهَا، فَسَأَلَنِي بَعْضُ الْإِخْوَانِ الَّذِي صَدَقَتْ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ رَغْبَتُهُ، وَشَغَلَ بِهِ نَفْسَهُ، وَعَظُمَتْ فِيهِ مُنَّتُهُ، أَنْ أُمْلِيَ عَلَيْهَا مُذَاكَرَةً، وَأَشْرَحَهَا شَرْحًا يَسْتَوِلِي عَلَى جُلِّ مَعَاقِدِهَا، وَمَنَاظِمِهَا، مُوضِّحًا لِمَعَانِيهَا، وَمُصَحِّحًا لِتَزَاحُمِهَا، فَأُفْصِّلَ مَا أَجْمَلَهُ فِيهَا، وَأُبَيِّنَ مَا أَشْكَلَ مِنْ لَفْظِهَا، وَأُقَيِّدَ مِنَ الْإِطْلَاقَاتِ مَا أَرْسَلَهُ، وَأُورِدَ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْأَبْوَابِ مَا أَهْمَلَهُ، وَشَرَحِي هَذَا مُتَمَيِّزٌ عَنْ سَائِرِ شُرُوحِهَا الَّتِي لَهَا بِخَصْلَتَيْنِ:

الْخَصْلَةُ الْأُولَى: رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ، وَحَاصِلُهَا أَنْ أُورِدَ كَلَامَهُ بِالْفَاضِلِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِشَيْءٍ مِنْهَا، ثُمَّ أَنْعَطِفُ عَلَيْهَا، فَأَعْقِدُهَا عَقْدًا يَأْتِي عَلَى جَمِيعِ أَطْرَافِهِ، وَيُحِيطُ بِمَقَاصِدِهِ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى شَوَازِهِ وَشَوَارِدِهِ، وَمُقَيِّدِهِ وَمُهِمَلِهِ.

الْخَصْلَةُ الثَّانِيَّةُ: تَرْجِعُ إِلَى الْمَعْنَى، وَتَقْرِيرُهَا هُوَ أَنِّي أَكْشِفُ مَعْنَاهُ، وَأُظْهِرُ مَغْزَاهُ، ثُمَّ أَنْعَطِفُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى جَمِيعِ شَتَاتِ الْفَوَائِدِ، وَحَصِرِ مُسْتَحْسَنَاتِ الزُّبْدِ وَالْفَرَائِدِ

(١) الزَّمَخْشَرِيُّ، أَبُو الْقَاسِمِ جَارُ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ، أَحَدُ أئِمَّةِ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ وَالتَّفْسِيرِ، أَخَذَ الْأَدَبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُظَفَّرِ وَأَبِي مُضَرَ الْأَصْبَهَانِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَلَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ: الْكَشَافُ فِي التَّفْسِيرِ، وَالْفَائِقُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ، وَالْمِفْصَلُ فِي النَّحْوِ وَغَيْرِهَا، تَوَفِيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ لِلْهَجْرَةِ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَةِ الْوَعَاةِ ٢/ ٢٧٩، وَالْبُلْغَةِ فِي تَارِيخِ أئِمَّةِ اللُّغَةِ ٢٥٦، وَنَزْهَةِ الْأَلْبَاءِ ٣٩١.

بِالتَّعْلِيلَاتِ الْقَوِيَّةِ، وَإِنْشَادِ الشَّوَاهِدِ الظَّاهِرَةِ، وَإِيرَادِ الْمَسَائِلِ الدَّقِيقَةِ، وَأَتْحَرَزُ عَنْ
إِيرَادِ التَّعْلِيلَاتِ الرَّكِيكَةِ، وَأَنْصَرِفُ عَنْ إِنْشَادِ الشَّعْرِيَّاتِ النَّادِرَةِ، وَلَا أَتْرُكُ سِرًّا لَطِيفًا
إِلَّا ذَكَرْتُهُ، وَلَا مُضْطَرَبًّا نَحْوِيًّا إِلَّا أَفْرَدْتُهُ، فَإِذَا كَمُلَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى كَانَ ذَلِكَ هُوَ
الْغَايَةَ وَالْمَقْصِدَ الْأَسْنَى، فَلَمَّا سُقْتُ عَلَى هَذَا الْمَسَاقِ، وَانْخَرَطَ فِي سَبِيلِ التَّحْقِيقِ،
وَأَنْسَأَقَ سَمِّيْتُهُ [ظ ٢] بِكِتَابِ « الْأَزْهَارِ الصَّافِيَةِ فِي شَرْحِ الْمُقَدِّمَةِ الْكَافِيَةِ »،
وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ لَفْظُهُ مُطَابِقًا لِمَعْنَاهُ، وَلَقَبُهُ مُوَافِقًا لِمُسَمَّاهُ، وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ
بِجَلَالِهِ، وَعُلُوِّ شَأْنِهِ، وَرَحْمَتِهِ الْوَاسِعَةِ، وَعَظِيمِ سُلْطَانِهِ، أَنْ يَجْعَلَ رَاجِحًا لِي فِي
مِيزَانِ الْخَيْرَاتِ، وَأَنْ يَعِصِمَنِي بِلُطْفِهِ عَنِ الْخَطَا وَالزَّلَلِ وَالتَّبَعَاتِ.

وَاعْلَمْ أَنَّنَا قَبْلَ الْخَوْضِ فِيمَا نُرِيدُهُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمَةِ أُمُورٍ لَا غِنَى
عَنْ ذِكْرِهَا، وَلَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ إِيرَادُهَا فِي الْمُقَدِّمَةِ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ عَنْ
إِيرَادِهَا فِي الْمُقَدِّمَةِ نَفْسِهَا؛ مِنْ أَجْلِ الْإِيْجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ، فَلَا عُذْرَ يَعْذُرُهُ عَنْ إِيرَادِهِ
لَهَا فِي شَرْحِهَا، وَهُوَ الْكَلَامُ فِي تَعْقُلِ مَاهِيَةِ النَّحْوِ، وَتَفْسِيرِ مَعْنَاهُ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ
مِمَّا لَا غِنَى عَنْ إِيرَادِهِ، وَيَتَوَجَّهَ ذِكْرُهُ؛ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ الْخَوْضَ فِي الْإِعْرَابِ إِنَّمَا هُوَ خَوْضٌ فِي أَحْكَامِ النَّحْوِ وَمَعْرِفَةِ مَا
يَجُوزُ مِنْهُ وَمَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْكَلَامِ، وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي حُكْمِ الشَّيْءِ قَبْلَ
مَعْرِفَةِ مَاهِيَّتِهِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ ذِكْرُ تَقْدِيمِ الْكَلِمَةِ وَالْكَلامِ قَبْلَ الْخَوْضِ فِي مَقَاصِدِ
الْإِعْرَابِ؛ مِنْ أَجْلِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ الْكَلَامِ عَلَى مَاهِيَةِ النَّحْوِ أَيْضًا
مِنْ أَجْلِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمَا مُنْدرَجَانِ تَحْتَ مَاهِيَةِ النَّحْوِ، كَمَا أَنَّ الْخَوْضَ فِي
تَفَاصِيلِ الْإِعْرَابِ مُنْدرَجٌ تَحْتَهُمَا مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ، فَإِذَا وَجَبَتِ الْعِنَايَةُ فِيهِمَا بِالتَّقْدِيمِ
وَجَبَتِ الْعِنَايَةُ بِتَقْدِيمِهِ أَيْضًا.

وَالْعَجَبُ مِنَ الزَّمْخَشَرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ فَضْلَاءِ أُمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ كَالْخَوَارِزْمِيِّ^(١)
 وَابْنِ الْحَاجِبِ وَغَيْرِهِمَا، حَيْثُ لَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِمْ، وَلَا نَبَّهُوا
 عَلَيْهِ مَعَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَإِنَّهُ لَا يَسَعُ إِهْمَالُهُ، كَمَا هُوَ الْجَارِي فِي أَسَالِبِ النُّظَارِ
 مِنْ أَهْلِ كُلِّ فَنٍّ مِنَ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَعُلَمَاءِ التَّوْحِيدِ وَأَهْلِ الْبَرَاةِ فِي الْأُصُولِ
 الْفَقْهِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى الْخَوْضِ فِي شَيْءٍ مِنْ مَبَاحِثِ كُلِّ فَنٍّ مِنْ تِلْكَ الْفُنُونِ
 إِلَّا بَعْدَ إِحْرَازِ [و٣] مَا هَيْتِهِ وَفَهْمِ مَعْنَاهُ، فَإِذَا تَمَهَّدَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ، فَلَنَذْكُرَ دُسْتُورًا فِي
 ذَلِكَ مُشْتَمِلًا عَلَى مُقَدِّمَاتٍ خَمْسٍ تَفِي بِالْمَقْصُودِ بِمَعُونَةِ اللَّهِ.



(١) هو القاسم بن الحسين بن محمد صدر الأفاضل، تتلمذ على المطرزي والفخر الرازي، وغيرهما. له
 عدة مؤلفات في اللغة والأدب، أشهرها في النحو كتابه «التخمير في شرح المفصل»، و«ترشيح العلل
 في شرح الجمل» للجرجاني، وتوفي سنة سبع عشرة وستمائة. انظر ترجمته في البلغة ١٤١، وبغية
 الوعاة ٢/٢٥٢.

المَقْدَمَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ مَفْهُومِ النَّحْوِ

وَلَهُ تَفْسِيرَانِ:

التَّفْسِيرُ الْأَوَّلُ: بِاعْتِبَارِ إِطْلَاقِهِ فِي الْمَجَارِي اللَّغَوِيَّةِ، وَهُوَ مَقُولٌ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى مَعَانٍ سَبْعَةٍ، وَلَهُ فِيهَا اسْتِعْمَالَانِ:

- الاسْتِعْمَالُ الْأَوَّلُ أَكْثَرُ، وَذَلِكَ أُمُورٌ أَرْبَعَةٌ:

أَوَّلُهَا: بِمَعْنَى الْقَصْدِ، كَقَوْلِكَ: نَحَوْتُ نَحْوَكَ، وَكُلُّ مَنْحُوٍّ فَهُوَ مَقْصُودٌ.

وِثَانِيهَا: الصَّرْفُ، كَقَوْلِكَ: نَحَوْتُ بَصْرِي إِلَى الْهَلَالِ، إِذَا صَرَفْتُهُ إِلَيْهِ.

وِثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ اسْمًا عَلَمًا وَارِدًا لِقَبَا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهِ

نَحْوِيٍّ كَـ (زَيْدِيٍّ) وَ (كُوفِيٍّ).

وَرَابِعُهَا: إِعْرَابُ الْكَلَامِ اللَّغَوِيِّ، وَإِجْرَاؤُهُ عَلَى مَجَارِيهِ الْمُسْتَعْمَلَةِ لَهُ، فَهَذِهِ

الْأَوْجُهُ الْأَرْبَعَةُ أَوْ رَدَّدَهَا الْجَوْهَرِيُّ^(١).

- الاسْتِعْمَالُ الثَّانِي وَارِدٌ عَلَى جِهَةِ الْقِلَّةِ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

أَوَّلُهَا: بِمَعْنَى عِنْدَ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ نَحْوَكَ، أَيْ: عِنْدَكَ، قَالَ:

١ - فَهِنَّ نَحْوَ الْبَيْتِ عَامِدَاتٍ^(٢)

(١) هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادٍ، الْإِمَامُ أَبُو نَصْرِ الْفَارَابِيُّ، كَانَ مِنْ أَعَاجِبِ الزَّمَانِ، ذَكَاءٌ وَفُطْنَةٌ وَعِلْمًا، قَرَأَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ وَالسِّيرَافِيِّ، صَنَّفَ فِي الْعُرُوضِ، وَفِي النَّحْوِ، وَلَهُ «الْصَّحَاحُ» الْمَشْهُورُ فِي اللُّغَةِ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ ثَمَانٍ وَتَسْعِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ. (انظر ترجمته في البلغة ٦٦، ومعجم الأدباء ٢/ ٢٠٥، والبلغة ٤٦٦/١). وانظر الصحاح (نحو).

(٢) هَذَا مِنَ الرِّجْزِ، قَائِلُهُ مَجْهُولٌ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الدَّلَائِلِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٣/ ٩٩٠، وَالصَّحَاحِ (وَحْيٍ)، وَالْخَصَائِصُ ١/ ٣٥، وَالْمَحْكَمُ ٤/ ٢٠، وَاللِّسَانُ (وَحْيٍ)، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ لِلْعَيْنِيِّ

وهذا المثال أورده ابن بابشاذ^(١) مثلاً في النحو بمعنى الظرف^(٢)، وكما يحتمل ما قال، فإنه يحتمل أن يكون بمعنى القصد، فإن نصب (عامدات) فهو ظرف، وإن رفعته فهو بمعنى القصد.

وثانيها: بمعنى (دون)، يقال فيه: سرت يوماً أو نحو، بمعنى دونه.
وثالثها: (نحو) بمعنى: (مثل)، كـ (هذا الثوب نحو هذا الثوب)، فهذا تفسيره اللغوي.

التفسير الثاني: باعتبار مصطلح النحاة، ولهم في تعريفه عبارات كثيرة، وأشد ما قيل فيه أن يقال: النحو هو العلم بمعاني الألفاظ الوضعية والأحكام الإعرابية، وما يعرض لها من التصريف.
ولنفسر مقصدنا بهذه القيود:

فقولنا: «للعلم بمعاني الألفاظ الوضعية» نحتز بذلك عن دلالة الألفاظ على معانيها العقلية كدلالة قولنا: (رجل)، و(فرس)، على أن لهما فاعلاً محدثاً فإن ما هذا حاله لا يعد من النحو لانحرافه عن مقصده؛ بخلاف دلالتها على معنى الفرسية والرجولية، فإنهما وضعيان؛ فلهذا كانت الدلالة الوضعية معدودة في معرفة حقيقة النحو، كما ترى.

وقولنا: «والأحكام الإعرابية» [ظ ٣] ليدخل فيه أنواع الإعراب ومقتضياتها،

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم الجوهري المصري، أخذ النحو عن نحاة بغداد، منهم الواسطي الضرير، والحوفي، والخطيب التبريزي، له مجموعة من المصنفات منها المقدمة المحسبة وهي أشهرها، وشرح جمل الزجاجي، وشرح المقدمة المحسبة، والتعليق، وتسمى تعليقة الغرفة، وغير ذلك، مات سنة تسع وستين وأربعمائة. انظر ترجمته في شذرات الذهب ٣/ ٣٣٣، والبلغة ١١٦، وبغية الوعاة ١٧/ ٢، وإشارة التعيين ١٥١، ونزهة الألباء ٣١٢.

(٢) انظر هذا المعنى في الخصائص ١/ ٣٥، والمحكم ٤/ ٢٠. وليس في مصادر ابن بابشاذ المطبوعة.

كَالْفَاعِلِيَّةِ، وَالْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْإِضَافَةِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ أَصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ مَاهِيَّةِ النَّحْوِ.

وَقَوْلُنَا: « وَعَوَارِضُهَا التَّصْرِيفِيَّةُ »؛ لِيَدْخُلَ مَا يَعْرِضُ فِي الْكَلِمَةِ مِنَ الْقَلْبِ، وَالْحَذْفِ، وَالتَّقْلِيلِ، وَالزِّيَادَةِ، وَالْبَدَلِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا تُعَدُّ فِي مَاهِيَّةِ النَّحْوِ. وَلَوْ قِيلَ فِي حَدِّهِ: هُوَ الْعِلْمُ الَّذِي يُمَكِّنُ مَعَهُ الْوُقُوفُ عَلَى مَعْرِفَةِ صَوَابِ الْكَلَامِ مِنْ خَطِّئِهِ بِحَسَبِ لُغَةِ الْعَرَبِ، لَكَانَ جَيِّدًا مُوَصِّلًا إِلَى مَعْقُولٍ مَعْنَاهُ.



المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ مَوْضُوعِهِ

وَاعْلَمْ أَنَّا نُرِيدُ بِمَوْضُوعِهِ الْأَمْرَ الَّذِي يَكُونُ أَصْلًا فِي قِيَامِ صُورَتِهِ وَتَقْرِيرِ مَا هَيْئَتِهِ، فَإِنَّ كُلَّ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ سِوَاءِ كَانَ مِنَ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ أَوْ مِنَ الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَوْضُوعٍ يَدُورُ عَلَيْهِ أَمْرُهُ، وَبِهِ يَحْصُلُ كَمَالُ حَقِيقَتِهِ، وَنُزِّلَ^(١) مَنَزِلَةً الْإِبْرِيْسمِ لِصِنَاعَةِ الدِّيْبَاجِ، وَالْخَشَبِ لِلنَّجَّارِ فِي تَحْصِيلِ السَّرِيرِ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْحِرَفِ وَالصَّنَاعَاتِ، فَإِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَوْضُوعًا يَكُونُ قَاعِدَةً لِأَمْرِهِ، وَتَقْرِيرًا لِأَسَاسِهِ، فَالْحَدَّادُ مَوْضُوعُ صِنَاعَتِهِ الْحَدِيدُ، وَالنَّجَّارُ مَوْضُوعُ صِنَاعَتِهِ الْعُودُ.

فَإِذَا تَقَرَّرَتِ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ، فَنَقُولُ: الْعُلُومُ فِي أَنْفُسِهَا مُنْقَسِمَةٌ إِلَى عَقْلِيَّةٍ لَا تَعْلُقَ لَهَا بِالْدِّينِ، وَإِلَى دِينِيَّةٍ، فَأَمَّا الْعَقْلِيَّةُ فَنَحْوُ الطَّبِّ وَالْهَنْدَسَةِ، فَالطَّبُّ مَوْضُوعُهُ خِلْقَةُ الْإِنْسَانِ، وَمَا يَعْرِضُ فِيهَا مِنَ الْأَخْلَاطِ، وَتَرَاكِبِ الْأَمْرِجَةِ، وَمَا يَنْتَجُ لَهَا مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْفَسَادِ، كَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَى ذَلِكَ كُتُبُ التَّشْرِيحِ، وَأَمَّا الْهَنْدَسَةُ فَمَوْضُوعُهَا أَشْكَالُ الْحِسَابَاتِ وَمَقَادِيرُ الْأَعْدَادِ، وَهَكَذَا عِلْمُ الْفِلَاحَةِ، فَإِنَّ مَوْضُوعَهَا مَا يَعْرِضُ لِأَحْوَالِ الْأَرْضِ مِنَ الْحَرِّ، وَالسَّقْيِ، وَالْأَشْجَارِ، وَالثَّمَارِ، وَالْعُرُوشِ، فَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ، وَأَمَّا الْعُلُومُ الدِّينِيَّةُ فَنَعْنِي بِكَوْنِهَا دِينِيَّةً هُوَ أَنَّ مَدَارَ الشَّرِيعَةِ عَلَى الْعِلْمِ بِهَا فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ، وَجُمْلَتِهَا أُمُورٌ خَمْسَةٌ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَخْتَصُّ بِمَوْضُوعٍ يُخَالِفُ مَوْضُوعًا^(٢)، وَكُلُّهَا مُتَفَرِّعَةٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ نَظَرٌ فِي إِثْبَاتِ الصَّانِعِ، وَحُدُوثِ الْعَالَمِ، وَمَعْرِفَةِ صِدْقِ [و٤] الْأَنْبِيَاءِ، وَصَحَّةِ مَا جَاءُوا بِهِ، وَمَوْضُوعُهُ النَّظَرُ فِي الْعَالَمِ وَأَحْوَالِهِ وَوُجُودِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ.

وَتَانِيهَا: عِلْمُ الْأُصُولِ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالنَّظَرِ فِي الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ: الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ،

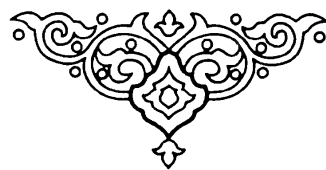
(١) فِي الْأَصْلِ: (نَزَلَ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (مَوْضُوعٌ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

وَالْإِجْمَاعَ وَالْقِيَاسَ، وَلَا يَنْفَكُ نَظْرُ الْأُصُولِيِّ عَنْهَا.
وَنَالِثُهَا: عِلْمُ التَّفْسِيرِ، وَمَوْضُوعُهُ الْكِتَابُ، فَيَقْصُرُ الْمُفَسِّرُ نَظْرَهُ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ
تَعَالَى وَيَسْتَنْبِطُ^(١) مِنْهُ مَعْرِفَةً مُرَادِهِ.

وَرَابِعُهَا: عِلْمُ الْأَحَادِيثِ، وَمَوْضُوعُهُ كَلَامُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَلَا
يَتَعَدَّى الْمُحَدِّثُ كَلَامَ الرَّسُولِ، وَكَيْفِيَّةَ دَلَالَتِهِ عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.
وَخَامِسُهَا: عِلْمُ الْعَرَبِيَّةِ، فَإِنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَةً
مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى بِخَطَابِهِ وَخِطَابِ رَسُولِهِ إِلَّا بِإِحْرَازِهِ، وَمَوْضُوعُهُ الْكَلَامُ الْعَرَبِيُّ،
فَإِنَّهُ أَصْلٌ لَهُ، ثُمَّ لَا يَخْلُو حَالُكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَظْرًا اخْتَصَرَ الْمُفْرَدَاتِ مِنَ الْأَلْفَاظِ
وَمُرَكَّبَاتِهَا، أَوْ مَجْمُوعَ الْأَمْرَيْنِ:

فَإِنْ كَانَ مُخْتَصِّصًا بِالْمُفْرَدَاتِ، فَهُوَ النَّظْرُ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ كَالْفَرَسِ،
وَالْإِنْسَانِ، وَالْحَدَّادِ، وَإِنْ كَانَ مُخْتَصِّصًا بِالْمُرَكَّبَاتِ فَهُوَ النَّظْرُ فِي كَيْفِيَّةِ دَلَالَتِهَا عَلَى
مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي الْمُرَكَّبَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَ(عَمَرُو
مُنْطَلِقٌ)، وَهَذَا هُوَ النَّظْرُ فِي الْأُمُورِ الْإِعْرَابِيَّةِ، لِأَنَّ الْإِعْرَابَ لَا يَتَأْتِي إِلَّا بَعْدَ الْعَقْدِ
وَالْتَّرَكِيبِ، كَمَا سَنُوضِّحُهُ بَعْدَ هَذَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مُخْتَصِّصًا بِالْأَمْرَيْنِ
جَمِيعًا، وَهَذَا نَحْوُ عِلْمِ التَّصْرِيفِ، فَإِنَّهُ كَمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْأُمُورِ الْمُرَكَّبَةِ، فَإِنَّهُ
يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْأُمُورِ الْمُفْرَدَةِ، وَهُوَ نَظْرٌ يَخْتَصُّ الْإِعْلَالَ لِلْكَلِمَةِ بِالْقَلْبِ، وَالْحَذْفِ،
وَالزِّيَادَةِ، وَالْبَدَلِ، فَعَرَفْتَ بِمَا ذَكَرْنَا مَوْضُوعَ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَنَّ كُلَّ^(٢) عِلْمٍ فَلَا بُدَّ لَهُ
مِنْ مَوْضُوعٍ، كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ، يَتَقَرَّرُ بِهِ مَعْقُولٌ مَا هِيَئَتِهِ.



(١) فِي الْأَصْلِ: (وَيَسْتَهْضِ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (كُلُّ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

المُقَدِّمَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ الْمَقْصُودِ وَثَمَرَتِهِ

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ، كَمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَوْضُوعٍ، كَمَا شَرَحْنَاهُ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ ثَمَرَةٍ، وَمَقْصُودٍ، فَثَمَرَةُ عِلْمِ الْكَلَامِ هُوَ الْوُصُولُ إِلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَقْلِيَّةِ^(١)، وَثَمَرَةُ عِلْمِ التَّفْسِيرِ [ظ ٤] هُوَ الْوُصُولُ إِلَى مَعْرِفَةِ مُرَادِ اللَّهِ بِكَلَامِهِ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي سَائِرِ عُلُومِ الدِّينِ.

فَأَمَّا عِلْمُ الْعَرَبِيَّةِ فَإِنَّهُ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي سَائِرِ الْعُلُومِ كُلِّهَا، ثُمَّ إِنَّهُ يُنَزَّلُ فِي الْكَلَامِ مَنْزِلَةَ الْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ، وَبَيَانُهُ هُوَ أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ النَّظَرِ فِي عُلُومِهِ، وَالتَّنَظُّرُ فِيهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْأُمُورِ الْمُتَصَوَّرَةِ، وَهَذَا هُوَ الْعِلْمُ بِالْمُفْرَدَاتِ الذَّهْنِيَّةِ الْمُتَصَوَّرَةِ، كَالْعِلْمِ بِالْأَسْمِ، وَالْفِعْلِ، وَالْحَرْفِ، بِاعْتِبَارِ حَقَائِقِهَا الْمُفْرَدَةِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ أَمْرٍ يُضَافُ إِلَيْهَا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْأُمُورِ التَّصْدِيقِيَّةِ، وَهَذَا نَحْوُ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْعَالَمَ حَدِثٌ، وَأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ، وَالْفَاعِلَ مُقَدَّمٌ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَصَوَّرَةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ فِي كُلِّ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ وَالدِّينِيَّةِ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْمَبَاحِثِ تَفْتَقِرُ إِلَى عِبَارَةٍ تُؤَدِّيهَا، وَتُقَيِّدُ مَعْنَاهَا فِي الْقَضَايَا الْعَقْلِيَّةِ، وَالْأَشْكَالِ الْبُرْهَانِيَّةِ، وَهِيَ مُتَوَقِّفَةٌ فِي كُلِّ مَا تُفِيدُهُ عَلَى مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، ثُمَّ وَرَاءَ مَا ذَكَرْنَاهُ مَقْصَدَانِ خَاصَّانِ نَذْكُرُهُمَا: الْمَقْصَدُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا دِينِيٌّ:

وَحَاصِلُهُ الْإِطْلَاعُ عَلَى مَعْرِفَةِ أَسْرَارِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْإِحَاطَةِ بِمَعَانِيهَا، وَالْوُقُوفِ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِيهِمَا، وَيَنْحَلُّ مِنْ ذَلِكَ فَوَائِدُ ثَلَاثُ نَفْصَلُهَا، وَاثْنَانِ تَتَعَلَّقَانِ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْخُصُوصِ.

الْفَائِدَةُ الْأُولَى تَتَعَلَّقُ بِهِمَا، وَهِيَ اسْتِنْبَاطُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْهُمَا جَمِيعًا فِي

(١) فِي الْأَصْلِ: (العلمية) وكذا يقتضي السياق.

التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ، وَمَعْرِفَةُ مَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ، فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى نَيْلِ ذَلِكَ وَإِدْرَاكِهِ إِلَّا بِإِحْرَازِ عِلْمِ الْإِعْرَابِ، وَالْوُقُوفِ عَلَى حَقَائِقِهِ؛ لِأَنَّ مُسْتَنْدَهَا هُوَ الْخِطَابُ، وَتَعَدُّرُ مَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ الْخِطَابِ عَلَى وَجْهِهِ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ عِلْمِ الْإِعْرَابِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ فِيهِمَا جَمِيعًا، وَهِيَ اسْتِخْرَاجُ الْأَسْرَارِ اللَّطِيفَةِ، وَاسْتِنْبَاطِ الْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ، وَالْآدَابِ الْحِكْمِيَّةِ، فَإِنَّهُمَا، أَعْنِي الْكِتَابَ وَالشُّنَّةَ، مُشْتَمِلَانِ عَلَى أَسْرَارٍ، وَلَطَائِفٍ، وَحِكَمٍ، وَآدَابٍ، لَا يُمَكِّنُ حَصْرُهَا، وَلَا يَسْتَوْلِي أَحَدٌ عَلَى ضَبْطِهَا، وَلَا تَزَالُ عَلَى وَجْهِ الدَّهْرِ غَضَّةً طَرِيَّةً يَعْقِلُهَا كُلُّ جَوَابٍ خَرِيَّتٍ [و ٥]، وَيَدْرِيهَا كُلُّ نَقَادٍ بَصِيرٍ، ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، وَمِمَّصِدَاقُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ أَنَّ الْمَعَانِي الْمَأْخُودَةَ مِنْهُمَا، وَالْأَحْكَامَ الْمُقْتَبَسَةَ مِنْ أَلْفَاظِهِمَا لَا يَزَالُ الْعُلَمَاءُ فِي كُلِّ عَصْرِ مِنَ الْأَعْصَارِ يَسْتَخْرِجُونَ كُنُوزَهُمَا، وَيَسْتَنْبِطُونَ أَسْرَارَهُمَا، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَأْتِي بِخِلَافٍ مَا يَأْتِي بِهِ الْآخَرُ مِنَ الْأَسْرَارِ الدَّقِيقَةِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ مُخْتَصَّةٌ بِالْقُرْآنِ وَحْدَهُ، وَذَلِكَ مَعْرِفَةُ الْإِعْجَازِ؛ لِيَكُونَ حُجَّةً قَائِمَةً عَلَى صَحَّةِ الرِّسَالَةِ، وَعِلْمًا دَالًّا عَلَى الصِّدْقِ، وَكَمَالِ النُّبُوَّةِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِدْرَاكِ حَقِيقَةِ الْإِعْجَازِ لِلْقُرْآنِ إِلَّا بِالْكَلامِ فِي الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ؛ لِأَنََّّهُمَا الْوَجْهَ فِي إِعْجَازِهِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ فِي الْكُتُبِ الْعَقْلِيَّةِ، فَالْفَصَاحَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى الْأَلْفَاظِ، وَالْبَلَاغَةُ عَائِدَةٌ إِلَى الْمَعَانِي، وَلَا يُمَكِّنُ الْوُقُوفُ عَلَى مَعْرِفَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَإِدْرَاكَهُ إِلَّا بِالْإِحَاطَةِ بِعِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ وَإِدْرَاكِ حَقَائِقِهِ.

فَهَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَقْصِدِ الدِّينِيِّ.

الْمَقْصِدُ الثَّانِي دُنْيَوِيٌّ، وَفِيهِ فَوَائِدُ ثَلَاثُ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: عِظَمُ حَاجَةِ الْخَلْقِ إِلَى عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْخَلْقِ مُفْتَقِرُونَ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهِمْ فِي التَّدْرِيسِ، وَالْمُحَاوَرَةِ، وَعُقُودِ الْمُعَاوَضَاتِ،

وَالْمُنَاطَرَةَ، وَعَلَيْهَا تَعْوِيلُهُمْ فِي كِتَابَةِ الشُّرُوطِ، وَالْأَنْكَحَةِ، وَالْخُطْبِ، وَالْمَوَاعِظِ، فِي الْمَقَامَاتِ الْمَشْهُودَةِ، فَهَمُّ مُهْتَدُونَ بِمَنَارِهَا، مُقْتَفُونَ لِآثَارِهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ نَفْعُهُ عَظِيمًا، وَحَاجَةُ الْخَلْقِ إِلَيْهِ كَبِيرَةً، فَلَا مِرْيَةَ فِي عُلُوِّ قَدْرِهِ، وَارْتِفَاعِ مَنْزِلَتِهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَسُمُوِّ حَالِهِ وَأَمْرِهِ.

الفائدة الثانية: الاطلاع على المعاني الشعرية، والأمثال العربية، واللطائف الأدبية، فإن فيها حكمًا وأسرارًا يعرّفها الأذكياء، ويتقاعّد عن فهمها الأغمار الأغبياء؛ ولهذا ورد عن صاحب الشريعة صلوات الله عليه: «الحكمة ضالة المؤمن»^(١) التي ينشدها، وبُغيتُها التي يؤمّمها ويقصدها؛ ومن أجل هذا نجد في شعر المتقدمين، كأمري القيس^(٢)، وزهير^(٣)، والأعشى^(٤)، وفي^(٥) [ظ ٥] أشعار المتأخرين كأبي تمام^(٦)،

(١) الحديث في سنن الترمذي ٥١ / ٥ برقم (٢٦٨٧)، وسنن ابن ماجه ٥ / ٢٦٩ برقم (٤١٦٩).

(٢) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو آكل المرار، يكنى أبا الحارث وأبا زيد وأبا وهب، ويلقب بذئ القروح، والملك الضليل، أحد أصحاب المعلقة السبع. (ترجمته في الأغاني ٩ / ٩٣، والخزانة ١ / ٣٢١).

(٣) هو زهير بن أبي سلمى، واسم «أبي سلمى» ربيعة بن رباح المزني، و«سُلَمَى» بضم السين، ليس في العرب «سُلَمَى» بالضم غيره، وهو أحد شعراء المعلقة، وأحد الفحول الثلاثة المتقدمين باتفاق، وكان راوية أوس بن حجر. انظر ترجمته في الخزانة ٢ / ٢٩٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ١ / ١٩٩.

(٤) هو ميمون بن قيس، يكنى أبا بصير. أحد فحول شعراء الجاهلية، يلقب بصنّاجة العرب لجودة شعره. كان يقد على الملوك، ولا سيّما ملوك فارس، أدرك الإسلام، وتوجّه نحو الرسول ﷺ، ولكن كفّار قريش منعه، وعاد ولم يُسلم، ومات في اليمامة. (انظر ترجمته في الأغاني ٩ / ١٢٧، ومعاهد التنخيص ١ / ١٩٦، والخزانة ١ / ١٨١).

(٥) قوله: (وفي) مكرر في الأصل.

(٦) هو الشاعر العباسي المعروف أبو تمام الطائي، كان أبوه نصرانيًا، وكان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من شعر العرب، غير القصائد والمقاطع، له الحماسة الكبرى، والحماسة الصغرى. توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين في الموصل. (انظر ترجمته في البلغة ٧٩، وتاريخ بغداد ٨ / ٢٤٨).

وَالْبُحْتُري^(١)، وَأَبِي الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّي^(٢)، مِنَ اللَّطَائِفِ وَالْمَعَانِي الْبَدِيعَةِ، وَالْغَرَائِبِ الرَّقِيقَةِ، وَالرُّمُوزِ الْحَسَنَةِ، مَا لَا يُمَكِّنُ الْإِحَاطَةَ بِهِ، وَكُلُّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ تَحْصِيلَهُ وَإِيقَاعَهُ عَلَى وَجْهِهِ إِلَّا بِالْاطَّلَاعِ عَلَى حَقَائِقِ عِلْمِ الْإِعْرَابِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْعُلُومِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إِصْلَاحُ مَنْطِقِ اللِّسَانِ، وَالسَّلَامَةُ مِنْ قُبْحِ اللَّحْنِ وَشَنَاعَتِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِسْقَاطِ الْهَمَّةِ، وَنُزُولِ الْقَدْرِ لِأَهْلِ الْمَرَاتِبِ الْعَالِيَةِ، وَالْمَنَازِلِ السَّامِيَةِ، وَالْأَمْرُ مِنْ ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِإِدْرَاكِ عِلْمِ الْإِعْرَابِ، وَالْخَوْضِ فِيهِ.

فَهَذِهِ الْفَوَائِدُ الثَّلَاثَةُ كُلُّهَا مِنْ الْأَغْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَلَيْسَ وَرَاءَهَا مَقْصَدٌ دِينِيٌّ بِالْإِضَافَةِ إِلَى ذَاتِهَا، فَيَنْحَلُّ مِنْ مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ تَحْصِيلَ عِلْمِ الْإِعْرَابِ فِيهِ إِحْرَازُ السَّعَادَتَيْنِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْآخِرَةِ، وَقَدْ دَخَلَ فِي ضَمَنِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ هَذِهِ الْفَوَائِدِ مَعْرِفَةُ فَضْلِهِ وَمَنْزِلَتِهِ مِنَ الْعُلُومِ، وَأَنَّهُ لَا زِينَةَ فَوْقَهُ وَلَا غَايَةَ دُونَهُ فِي الْفَضْلِ، فَأَمَّا الْإِشَارَةُ إِلَى فَضْلِهِ عَلَى جِهَةِ التَّفْصِيلِ، فَقَدْ ذَكَرْنَا فِي ذَلِكَ وَجُوهًا عَقْلِيَّةً وَشَرْعِيَّةً، وَقَدْ أَشْرْنَا لَهَا فِي شَرْحِي لِجُمْلِ الزَّجَّاجِيِّ^(٣)، وَفِي كِتَابِ الْحَاصِرِ، فَأَغْنَى عَنِ الْإِعَادَةِ، وَالْأَمْرُ

(١) الْبُحْتُريُّ، الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ يَحْيَى الطَّائِي أَبُو عِبَادَةَ الْبَحْتُريُّ، شَاعِرٌ كَبِيرٌ، يُقَالُ لَشَعْرِهِ سِلَاسِلُ الذَّهَبِ، وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ كَانُوا أَشْعَرَ أَبْنَاءِ عَصْرِهِمُ، الْمُتَنَبِّيُّ وَأَبُو تَمَامٍ وَالْبَحْتُريُّ، قِيلَ لِأَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ: أَيِ الثَّلَاثَةِ أَشْعَرُ؟ فَقَالَ: الْمُتَنَبِّيُّ وَأَبُو تَمَامٍ حَكِيمَانِ وَإِنَّمَا الشَّاعِرُ الْبَحْتُريُّ، وَلَدَ بِمَنْبِجٍ بَيْنَ حَلَبٍ وَالْفَرَاتِ، وَرَحَلَ إِلَى الْعِرَاقِ فَاتَّصَلَ بِجَمَاعَةٍ مِنَ الْخُلَفَاءِ، أُولَهُمُ الْمُتَوَكِّلُ الْعَبَّاسِيُّ، لَهُ كِتَابُ الْحِمَاسَةِ، عَلَى مِثَالِ حِمَاسَةِ أَبِي تَمَامٍ، وَتُوفِيَ بِمَنْبِجٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ. انْظُرْ شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ١٨٦/٢، وَمِرَاةُ الْجَنَانِ ٢٠٢/٢، وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ٢٧١/٢٧.

(٢) هُوَ أَبُو الطَّيِّبِ، أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ الْمُتَنَبِّيُّ، الشَّاعِرُ الْمَشْهُورُ، قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ ادَّعَى النَّبُوَّةَ فِي بَادِيَةِ السَّمَاءِ، اتَّصَلَ بِسَيْفِ الدَّوْلَةِ فَأُجْزِلَ لَهُ الْعِطَاءُ. قُتِلَ بِالْقُرْبِ مِنَ النُّعْمَانِيَّةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةً. (انْظُرْ تَرْجُمَتُهُ فِي لِسَانِ الْمِيزَانِ ١٥٩/١، وَاللِّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ١٦٢/٣).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (الزَّجَّاجُ). وَالزَّجَّاجِيُّ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيُّ، صَاحِبُ الْجُمْلِ، لَزِمَ الزَّجَّاجَ حَتَّى بَرَعَ فِي النُّحُو، ثُمَّ سَكَنَ طَبْرِيَّةَ، وَأَمْلَى وَحْدَثَ بِدَمَشَقَ عَنِ الزَّجَّاجِ، =

فِي ذَلِكَ قَرِيبٌ، فَهَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَقْصُودِ مِنْهُ وَثَمَرَتِهِ.



=ونفطويه، وابن دريد، وأبي بكر بن الأنباري، والأخفش الصغير وغيرهم، وصنّف الجمل في النحو بمكة، والإيضاح، والكافي وغيرها، توفي بطبرية في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة. انظر ترجمته في البلغة ١٣١، ووفيات الأعيان ٣/١٣٦، وبغية الوعاة ٢/٧٧.

المُقَدِّمَةُ الرَّابِعَةُ: فِي الطَّرِيقِ إِلَيْهِ وَإِحْرَازِهِ

اعْلَمْ أَنَّ لِكُلِّ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ وَالِدِّيَّةِ أَصُولًا وَقَوَاعِدُ تُنَزَّلُ مِنْزِلَةَ الْأَسَاسَاتِ فِي إِشَادَةِ الْأَبْنِيَةِ عَلَيْهَا، وَتُنَزَّلُ مِنْزِلَةَ الْآلَاتِ فِي إِحْرَازِ هَذِهِ الْمَصْنُوعَاتِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّكَ لَا تَرَى بِنَاءً مَشِيدًا، وَلَا قُصُورًا عَالِيَةً مِنْ غَيْرِ أُسَاسٍ وَلَا قَوَاعِدَ، كَمَا لَا تَرَى أَحَدًا يُمَكِّنُهُ إِتْقَانُ صَنْعَةٍ مِنَ الصَّنَائِعِ إِلَّا بَعْدَ إِحْرَازِ آلَاتِهَا، فَلَا يُمَكِّنُ وَجُودُ كِتَابَةٍ مِنْ غَيْرِ دَوَاةٍ وَلَا قَلَمٍ، وَلَا يُعْقَلُ وَجُودُ خِيَاطَةٍ مِنْ غَيْرِ إِبْرَةٍ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الصَّنَاعَاتِ، فَهَكَذَا لَا يُمَكِّنُ إدْرَاكُ الْعُلُومِ بِحَقَائِقِهَا، وَحَصْرِهَا بِضَوَابِطِهَا [٦] إِلَّا بَعْدَ إِحْرَازِ قَوَاعِدِهَا وَتَحْصِيلِ مَا لَا يُمَكِّنُ تَصَوُّرُهَا إِلَّا بِهِ.

* * *

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْإِعْرَابِ، وَإِحْرَازِهِ إِنَّمَا يَكُونُ بِتَقْرِيرِ أُصُولِهِ، وَضَبْطِ قَوَاعِدِهِ، وَاسْتِعْمَالِ تِلْكَ الْأُصُولِ عَلَى مَجَارِيهَا الْمَأْلُوفَةِ، وَأَسَالِبِهَا الْمَعْهُودَةِ، فَهَذَا تَقْرِيرَانِ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِمَا:

التَّقْرِيرُ الْأَوَّلُ: فِي ضَبْطِ قَوَاعِدِهِ وَإِحْرَازِ أُصُولِهِ:

وَهِيَ الْأِسْمُ، وَالْفِعْلُ، وَالْحَرْفُ، فَالْأِسْمُ مَثَلًا يَكُونُ فَاعِلًا، وَمَفْعُولًا، وَمُبْتَدَأً، وَخَبْرًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ مُخْتَصًّا بِالْأِسْمِ، وَيَكُونُ جَارِيًا فِيهِ، وَالْفِعْلُ يَكُونُ خَبْرًا، وَأَمْرًا، وَنَهْيًا، وَمَاضِيًا، وَمُضَارِعًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ أَحْوَالِهِ، وَالْحَرْفُ لَا يُخْبِرُ عَنْهُ وَلَا بِهِ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ ذِكْرِ مُتَعَلِّقٍ، وَيُوصِلُ مَعَانِي الْأَفْعَالِ إِلَى الْأَسْمَاءِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ خَاصًّا لَهُ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ النَّحْوِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ضَبْطِهَا، وَإِتْقَانِهَا.

ثُمَّ إِنَّ لِلنُّحَاةِ فِي تَقْرِيرِ أَبْوَابِهَا مَجْرِيَيْنِ:

فَالْمَجْرَى الْأَوَّلُ مِنْهُمَا: إِرْسَالُ الْكَلَامِ إِرْسَالًا مِنْ غَيْرِ ضَابِطٍ يَحْصُرُ، وَلَا جَامِعٍ

يَحْتَوِي عَلَى حَسَبِ مَا عَنَّ، وَسَنَحَ، وَهَذِهِ هِيَ طَرِيقَةُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ النُّحَاةِ، كَالْخَلِيلِ^(١) وَسَيَّبُوهِ^(٢)، وَتَلْمِيزُهُ الْأَخْفَشَ^(٣)، وَالْمُبَرِّدَ^(٤)، وَأُسْتَازِهِ الْمَازِنِيَّ^(٥)، وَالْفَارِسِيَّ^(٦)، وَتَلْمِيزُهُ

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن سيّد أهل الأدب قاطبة، فهو أول من استخرج علم العروض، وضبط اللغة، أخذ العلم عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه خلق كثير منهم سيبويه والكسائي، نُسِبَ له مُعْجَمُ العين، توفي سنة مائة وستين للهجرة. انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٤، وإنباه الرواة ١/ ٣٤١، وطبقات اللّغويين والنحويين ٤٧، ونزهة الألباء ٤٥، وبغية الوعاة ١/ ٥٥٧.

(٢) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، فارسي الأصل، كان أعلم المتقدمين والمتأخرين في النحو، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب، وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش، له الكتاب المشهور في النحو والصرف، توفي سنة ثمانين ومائة. انظر وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦، وطبقات النحويين واللّغويين ٦٦.

(٣) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، واحد من أبرز أئمة العربية القدماء، وأحد علماء البصرة، أخذ النحو عن سيبويه، وقرأ الكسائي عليه كتاب سيبويه، له من المصنفات الأوسط في النحو، ومعاني القرآن والمقاييس، وغيرها، توفي سنة خمس عشرة ومائتين. انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/ ٣٦، ونزهة الألباء ١٠٧، وطبقات النحويين واللّغويين ٧٢، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠.

(٤) المبرد، وهو محمد بن يزيد، إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ النحو عن المازني والجرمي، وقرأ عليهما كتاب سيبويه، وتلقّى عليه العلم كثير من أهل العلم، له جملة من المصنفات أشهرها المقتضب في النحو، والكامل وغيرها، مات ببغداد سنة خمس وثمانين ومائتين. انظر ترجمته في طبقات النحويين واللّغويين ١٠١-١١٠، ومعجم الأدباء ١٩/ ١١١-١٢٢، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩-٢٧١.

(٥) أبو عثمان بكر بن محمد بن بَقِيَّة المازني، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش والجرمي، وأخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأخذ عنه المبرّد وغيره، وهو من كبار علماء البصرة، له من المصنفات كتاب التصريف و«ما يلحن فيه العامة» والقوافي وكتاب العروض وغيرها، توفي بالبصرة سنة سبع وأربعين ومائتين مع الخلاف في سنة وفاته. انظر ترجمته في طبقات النحويين واللّغويين ٨٧، ونزهة الألباء ١٤٠، وبغية الوعاة ١/ ٤٦٣، وإشارة التّعيين ٦١.

(٦) هو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أقام ببغداد، وطوّف كثيراً في بلاد الشام، وأقام في حلب عند سيف الدولة مدة، تتلمذ على الزجاج، والأخفش، أبو الحسن علي بن سليمان، وابن السراج، وغيرهم من علماء العربية، وله تلاميذ كثير، أشهرهم ابن جني، وعلي بن عيسى =

أبي الفتح بن جني^(١)، وغيرهم من النحاة، ومن المتأخرين أبو القاسم الزجاجي^(٢)، فهؤلاء لم يعولوا في تصانيفهم في الأبواب النحوية على غاية تكون حاصرة للأبواب أصلاً.

المجرى الثاني لمن تحدد من متأخري النحاة، وهو: إيراد الكلام في هذه الأبواب بتقسيم حاصر، وضبط لائق، يندرج تحت الشعب الكبيرة من الأصول النحوية، ويستولي على جميع المسائل، كما فعل الزمخشري في مفصله، فإنه ضبط في أربعة أقسام: قسم الأسماء، وقسم الأفعال، وقسم الحروف، وقسم المشترك، ومنهم من حصرها في ثلاثة أبواب: أسماء، وأفعال، وحروف، فالحق بكل قسم ما يليق به من أحكامه، ومسائله. ومنهم من جعلها في عشرة فصول، كما فعله ابن بابشاذ في المقدمة وشرحها، إلى غير ذلك [ظ ٦] وهذه الطريقة أعجب لأمرين^(٣):

أما أولاً فلأن الأبواب إذا كانت منحصرة مجموعة كانت أسهل على القاري، وأيسر على الطالب، وأجمع لخاطره، وأيسر لحفظه لها من أن تكون منثورة مبثورة لا تنحصر، ولا تنضبط.

= الربيعي، ومحمد بن طويس القصري، وأبو طالب العبدى، كان أوجد علماء العربية في عصره، وله كتب كثيرة جداً، فنسب إليه ما يزيد على الثلاثين كتاباً، أشهرها الإيضاح العضدي والتكملة، والإغفال، والحجة في القراءات، والمسائل، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢/ ٨٠، وبغية الوعاة ١/ ٤٩٦، وشذرات الذهب ٣/ ٨٨، ونزهة الألباء ٢٣٢.

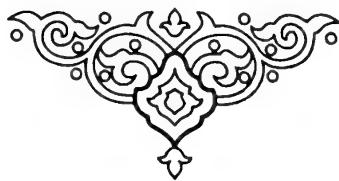
(١) أبو الفتح عثمان بن جني، من حذاق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، تلميذ أبي علي الفارسي، وصاحب المصنفات الكثيرة منها الخصائص وسر الصناعة والمنصف والملوكي وغيرها، صاحب المتنبي وأخذ عنه خلق كثير، توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة. انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٤٤ وإنباه الرواة ٢/ ٣٣٥، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢، وإشارة التعيين ٢٠٠.

(٢) في الأصل: (الزجاج).

(٣) في الأصل: (الأمرين) وكذا يقتضي السياق.

فَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فِي الْحَصْرِ، فَهِيَ أَكْثَرُ مُلَاءَمَةً
لِلْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ، وَأَجْرَى عَلَى الْأُصُولِ الْقِيَاسِيَّةِ مِنْ جَمِيعِ مُفْتَرَقَاتِهَا، وَلَمْ
مُشْعَثَاتِهَا؛ فَلَأَجْلِ هَذَا كَانَ هُوَ الْأَحْسَنَ فِي إِرَادِهَا، وَهِيَ أَعْجَبُ طَرِيقَةٍ فِي
التَّصْنِيفِ، وَأَحْسَنُ قَاعِدَةٍ فِي التَّأْلِيفِ، لَا يَكَادُ يَتَعَاطَاهَا إِلَّا الْأَكْيَاسُ وَأَهْلُ الْبَرَاةِ
مِنْ أَهْلِ كُلِّ عِلْمٍ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ مَزِيدِ الْكَشْفِ، وَالْإِضَاحِ لِلْمَقْصُودِ، وَالْبَيَانِ، فَهَذَا
تَقْرِيرُ ضَبْطِ الْأُصُولِ النَّحْوِيَّةِ.

التَّقْرِيرُ الثَّانِي: فِي كَيْفِيَّةِ إِجْرَاءِ تِلْكَ الْأُصُولِ فِي مَجَارِيهَا وَاسْتِعْمَالِهَا عَلَى قَوَاعِدِهَا:
وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَكْفِي إِحْرَازُ تِلْكَ الْأُصُولِ الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ لَا بُدَّ لِمَنْ أَحْرَزَهَا مِنْ
إِجْرَائِهَا عَلَى قَوَاعِدِهَا، وَالْوَفَاءِ بِشُرُوطِهَا وَأَحْوَالِهَا، فَلَا بُدَّ مِنَ الْوَفَاءِ بِالْأَمْرَيْنِ
جَمِيعًا، أَعْنِي إِحْرَازَ الْأُصُولِ وَاسْتِعْمَالَهَا عَلَى مَجَارِيهَا، فَمَنْ أَخْلَلَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَيْنِ
الْأَمْرَيْنِ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ عَلَى قَدَرِ إِخْلَالِهِ جُرْمٌ، فَكَمَا يُرَاعَى فِي الْفَاعِلِ الْاسْمِيَّةُ، يُرَاعَى فِيهِ
كَوْنُهُ مَرْفُوعًا، وَأَنَّهُ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْفِعْلِ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْمُبْتَدَأِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ
كَوْنُهُ اسْمًا، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، فَأُولَوِيَّةُ تَقْدِيمِهِ وَتَأْخِيرُ خَبَرِهِ، وَالتَّعْرِيفُ
فِي الْمُبْتَدَأِ وَالتَّنْكِيرُ فِي الْخَبَرِ. وَالْمَجْرُورَاتِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ مُرَاعَاةِ الشُّرُوطِ
الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا، كَمَا سَتَرَاهُ مُنْبَهًا عَلَيْهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَأَنْتَ إِذَا
قُلْتَ: (جَاءَنِي رَجُلٌ)، فَإِنَّمَا تُرَاعِي تَأْخِيرَهُ عَنِ فِعْلِهِ، وَلَا تُرَاعِي شَرْطِيَّةَ التَّعْرِيفِ؛
لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي الْفَاعِلِ، بِخِلَافِ إِذَا قُلْتَ: (رَجُلٌ قَائِمٌ)، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ
مُرَاعَاةِ التَّعْرِيفِ؛ لِكَوْنِهِ مُبْتَدَأً، وَمِنْ حَقِّ الْمُبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، [و٧] أَوْ مَا يُقَارِبُهَا،
وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الشُّرُوطِ فِي الْأُصُولِ النَّحْوِيَّةِ.



المَقْدَمَةُ الْخَامِسَةُ فِي بَيَانِ حُكْمِهِ (مِنْ اِعْتِبَارِ وُجُوبِ التَّعْلُمِ وَالتَّعْلِيمِ)

وَاعْلَمْ أَنَّ مُرَادَنَا مِنْ ذَلِكَ هُوَ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ تَحْصِيلُهُ وَاجِبٌ، وَأَنَّ وُجُوبَهُ عَلَى
جِهَةِ الْكِفَايَةِ، فَهَذَا تَقْرِيرَانِ:

التَّقْرِيرُ الْأَوَّلُ: فِي وُجُوبِهِ:

وَالْبُرْهَانُ الْقَاطِعُ عَلَى صَحَّةِ مَا قُلْنَاهُ هُوَ أَنَّ مَعْرِفَةَ خِطَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَخِطَابِ رَسُولِهِ
وَفَهْمِ مُرَادِهِمَا بِخِطَابِهِمَا وَاجِبٌ عَلَيْنَا، وَلَا طَرِيقَ لَنَا إِلَى تَحْصِيلِ ذَلِكَ إِلَّا بِوَاسِطَةِ
عِلْمِ الْإِعْرَابِ، وَمَا يَتَأَدَّى الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ مَعْرِفَةَ خِطَابِ
اللَّهِ تَعَالَى، وَخِطَابِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَفَهْمِ مُرَادِهِمَا وَاجِبٌ؛ فَلَا مَرَيْنَ:
أَمَّا أَوَّلًا فَلَمَّا عَلِمْنَا مِنَ التَّكَالِيفِ الْوَاجِبَةِ مِنَ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي الشَّرْعِيَّةِ،
وَفَهْمُهَا إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْخِطَابِ.

أَمَّا ثَانِيًا فَلَمَّا لَوْ لَمْ نُوجِبْ ذَلِكَ لَأَدَّى إِلَى انْدِرَاسِ الشَّرِيعَةِ، وَهَدْمِ قَوَاعِدِ الدِّينِ
عِنْدَ الْإِعْرَاضِ عَنِ النَّظَرِ فِي مَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِهْمَالِهِ؛ فَلَأَجَلِ هَذَا قُلْنَا: إِنَّ مَعْرِفَةَ خِطَابِ
اللَّهِ وَخِطَابِ رَسُولِهِ وَاجِبٌ لَا مَحَالَةَ، وَالتَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ ظَاهِرَةٌ، وَحَاصِلُهَا أَنَّ
الْأَوَّلَ طَرِيقُ بُرْهَانِيٍّ، وَالثَّانِي مُوجَّهٌ عَلَى جِهَةِ الْإِلْزَامِ، فَافْتَرَقَا.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِوَاسِطَةِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، فَهَذَا ظَاهِرٌ لَا يُمَكِّنُ
إِنْكَارُهُ، فَإِنَّ خِطَابَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَا كَانَ إِلَّا بِهَذِهِ اللُّغَةِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ اللُّغَاتِ؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ [إبراهيم: ٤]؛ وَلِأَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى لَوْ خَاطَبَ الْعَرَبَ بِغَيْرِ لِسَانِهِمْ لَكَانَ ذَلِكَ عَبَثًا لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ مُخَاطَبَتَهُمْ
بِالزَّنَجِيَّةِ، وَالفَارِسِيَّةِ، وَالرُّومِيَّةِ فِيهِ إِبْطَالٌ لِلْمَقْصُودِ، وَإِهْمَالٌ لِلْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ،
وَهُوَ إِعْلَامُهُمْ وَتَفْهِيمُهُمُ الْمُرَادَ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يُمَكِّنُهُ الْفَهْمُ لَا يُقَالُ لَهُ: افْهَمْ، كَمَا أَنَّ

الْأَعْمَى لَا يُقَالُ لَهُ: أَبْصِرْ، لِأَنَّهُمَا سَيَّانٍ فِي اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ مِنْهُمَا، كَمَا تَرَى، فَثَبَّتَ بِمَا شَرَحْنَاهُ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى فَهْمِ مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمُرَادِ رَسُولِهِ الْوَاجِبِينَ إِلَّا بِوَاسِطَةِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ [ظ ٧]؛ فَلِأَجْلِ هَذَا قَضَيْنَا بِوُجُوبِهِ.

التَّقْرِيرُ الثَّانِي: أَنَّ وُجُوبَهُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ الْكِفَايَةِ:

اعْلَمْ أَنَّا لَا نُرِيدُ بِكَوْنِهِ وَاجِبًا عَلَى الْكِفَايَةِ إِلَّا أَنَّ الْغَيْرَ مَتَى قَارَبَهُ سَقَطَ وُجُوبُهُ عَلَى مَنْ عَدَاهُ، وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِكُلِّ وَاجِبٍ يَكُونُ وُجُوبُهُ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَهَذَا نَحْنُ الدُّعَاءُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْعِلْمِ، وَإِحْيَاءِ مَعَالِمِهِ، وَنَحْنُ الدُّعَاءُ إِلَى الْجِهَادِ بِالسَّيْفِ، وَإِقَامَةِ عُمُودِ الدِّينِ، وَنَحْنُ إِصْلَاحُ الطُّرُقَاتِ، فَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا وَمَا شَاكَلَهَا إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ وُجُوبُهَا عَلَى الْكِفَايَةِ عَلَى مَعْنَى أَنَّ أَيَّ شَخْصٍ قَامَ بِهَا سَقَطَ وُجُوبُهُ عَلَى الْبَاقِينَ، وَإِنْ وَقَعَ الْإِخْلَالُ بِهَا تَوَجَّهَ الْحَرْجُ وَالْإِثْمُ عَلَى مَنْ كَانَ الْوُجُوبُ مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِ، وَهَذَا نَحْنُ أَنْ يَمُوتَ مَيِّتٌ فِي قَرْيَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَيَقَعُ مِنْهُمْ الْإِخْلَالُ فِيهِ وَتَجْهِيْزُهُ، فَإِنَّ الْإِثْمَ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ عَلَى مَنْ كَانَ الْوُجُوبُ مُتَوَجِّهًا عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْقَرْيَةِ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي نَظَائِرِهِ، وَعِلْمُ الْعَرَبِيَّةِ يَكُونُ حَالَهُ هَكَذَا مَتَى قَارَبَهُ وَبِغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْعُلُومِ الدِّيْنِيَّةِ وَاحِدٌ مِنْ أَبْنَاءِ الْأُمَّةِ سَقَطَ الْوُجُوبُ عَنِ الْبَاقِينَ، وَإِنْ أَخْلَوْا بِهِ تَوَجَّهَ الْحَرْجُ؛ لِأَجْلِ إِخْلَالِهِمْ بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ.

فَهَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ فِي الدِّسْتُورِ الْمُتَضَمِّنِ لِهَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ الْخَمْسِ، وَنَشْرَعُ الْآنَ فِي شَرْحِ كَلَامِ الشَّيْخِ عَلَى الشَّرْطِ الَّذِي اعْتَبَرْنَاهُ، مُسْتَعِينِينَ بِاللَّهِ، وَهُوَ خَيْرُ مُعِينٍ.



[الْكَلِمَةُ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْمُحَقِّقُ عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ الْمَعْرُوفُ
بِابْنِ الْحَاجِبِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَهُ: « الْكَلِمَةُ لَفْظٌ وَضِعَ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ، وَهِيَ اسْمٌ، وَفِعْلٌ،
وَحَرْفٌ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا أَوْ لَا، الثَّانِي الْحَرْفُ، وَالْأَوَّلُ إِمَّا أَنْ
يَقْتَرِنَ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ أَوْ لَا، الثَّانِي الْأِسْمُ، وَقَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ».
قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: لَفْظُ الْكَلِمَةِ فِيهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ: (كَلِمَةٌ، وَكَلِمَةٌ، وَكَلِمَةٌ) عَلَى:
(كَتِفٍ)، وَ (كَبِدٍ) [و٨] فَالْكَلِمَةُ، بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ، بِوَزْنِ (نَبَقَةٍ)، هِيَ
اللُّغَةُ الْحِجَازِيَّةُ، وَالْكَلِمَةُ، بِكَسْرِ الْفَاءِ، وَسُكُونِ الْعَيْنِ هِيَ اللُّغَةُ التَّمِيمِيَّةُ، بِوَزْنِ
(سِدْرَةٍ)، وَالْكَلِمَةُ، بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ كَ (تَمَرَةٍ) لُغَةُ لِبَعْضِ الْعَرَبِ ^(١).
وَالْكَلَامُ اسْمٌ لِلْجَمْعِ، وَلَيْسَ جَمْعًا عَلَى الْحَقِيقَةِ مِمَّا يَكُونُ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
وَاحِدِهِ طَرَحَ التَّاءُ، كَ (تَمَرَةٍ) وَ (تَمَرٍ)، يُذَكَّرُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ
الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وَيُؤَنَّثُ عَلَى تَأْوِيلِ الْكَلِمَاتِ، وَلَا يُطْلَقُ عَلَى الْمَفْرَدِ، وَيُطْلَقُ
عَلَى الْمُرَكَّبِ عَلَى الْمُفِيدِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ جَمْعٌ لِلْكَلِمَةِ، كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ.
وَأَقْلُ مَا يُطْلَقُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَعْدَادٍ فَمَا فَوْقَهَا؛ لِأَنَّهَا أَقْلُ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَمْعِ؛
وَلِهَذَا قَالَ سَيَبَوِيهِ ^(٢): « هَذَا بَابُ عِلْمٍ ^(٣) مَا الْكَلِمُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ »، يُشِيرُ بِهِ إِلَى الْأِسْمِ،
وَالْفِعْلِ، وَالْحَرْفِ.

فَإِذَا تَمَهَّدَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ، فَاعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ الشَّيْخِ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى بَيَانِ مَا هِيَ
الْكَلِمَةُ، ثُمَّ بَيَانِ أَنْوَاعِهَا، ثُمَّ حَصَرَهَا فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ، فَهَذِهِ مَبَاحِثُ ثَلَاثَةٍ، نَفَصَّلُهَا

(١) انظر هذه اللغات في الصحاح (كلم)، وهي محكية عن الفراء، وابن يعيش ١٩/١، والتذييل ١٥/١.

(٢) انظر: الكتاب ١٢/١.

(٣) كذا في الكتاب ١٢/١ وفي الأصل: (هذا ما باب على) وهو تحريف.

بِمَعُونَةِ اللَّهِ:

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ مَا هِيَ الْكَلِمَةُ

وَلَهَا مَعْنَيَانِ: حَقِيقِيٌّ، وَمَجَازِيٌّ، فَالْمَجَازِيُّ مَا لَا يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ، وَهَذَا نَحْوُ تَسْمِيَةِ الْقَصِيدَةِ بِالْكَلِمَةِ، يُقَالُ: لِفُلَانٍ كَلِمَةٌ شَاعِرَةٌ، وَيُقَالُ لِعِيسَى عليه السلام: إِنَّهُ كَلِمَةُ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١]؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُتَنَفِّعًا بِهِ فِي الدِّينِ، كَمَا يُتَنَفَّعُ بِكَلَامِ اللَّهِ، قِيلَ لَهُ: كَلِمَةُ اللَّهِ، كَمَا قِيلَ لِحَمْزَةٍ: إِنَّهُ أَسَدُ اللَّهِ، وَلِخَالِدٍ: إِنَّهُ سَيْفُ اللَّهِ، وَأَمَّا الْحَقِيقِيُّ فَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ فِي تَعْرِيفِهَا بِأَنَّهَا لَفْظٌ وَضَعَ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعْنَى الْكَلِمَةِ وَمَاهِيَّتِهَا إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ مَا تَلْتَمِمْ مِنْهُ حَقِيقَتُهَا مِنَ الْمُفْرَدَاتِ، وَتَكُونُ مُتَوَقِّفَةً عَلَيْهَا، وَهِيَ اللَّفْظُ، وَالْوَضْعُ، وَالْمَعْنَى الْمُفْرَدُ، فَهَذِهِ أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ، لَا بُدَّ مِنْ كَشْفِهَا وَبَيَانِهَا:

أَوَّلُهَا: [ظ ٨] اللَّفْظُ هُوَ الصَّوْتُ الْمُتَقَطَّعُ أَحْرَفًا، فَلَوْ جِيَءَ بِالصَّوْتِ سَادِجًا مِنْ غَيْرِ تَقْطِيعٍ لَمْ يَكُنْ لَفْظًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ لَفْظًا إِذَا كَانَ مُقْطَّعًا عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ؛ إِذَا حَقِيقَةُ كَسَائِرِ مَا يُلْفَظُ بِهِ، وَإِنَّمَا حُكْمًا، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبَ)، فَإِنَّ فِي (ضَرَبَ) ضَمِيرًا هُوَ فَاعِلٌ لَهُ، وَلَيْسَ مَلْفُوظًا بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي حُكْمِ مَا يُلْفَظُ بِهِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْفِعْلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، مُهْمَلًا كَانَ أَوْ مُسْتَعْمَلًا، وَنَعْنِي بِالْمُهْمَلِ مَا رَفَضْتَهُ الْعَرَبُ عَنِ التَّكَلُّمِ بِهِ، وَهُوَ كَثِيرٌ وَاسِعٌ، وَنُرِيدُ بِالْمُسْتَعْمَلِ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ بِالِاسْتِعْمَالِ، وَفِي حُكْمِ الْمُسْتَعْمَلِ مَا كَانَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُعَرَّبَةِ، كَ (اللِّجَامِ) وَ (الْفِرْنِدِ)، فَإِنَّهُمَا فِي حُكْمِ مَا يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا فِي كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مِثْلَهَا فِي الْأَطْرَادِ، مَعَ كَوْنِهِ أَعْجَمِيًّا. وَالْقَوْلُ أَخْصُ مِنَ اللَّفْظِ، لِأَنَّ الْقَوْلَ إِنَّمَا يُطْلَقُ عَلَى مَا كَانَ مُفِيدًا، بِخِلَافِ اللَّفْظِ، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي إِطْلَاقِهِ الْإِفَادَةُ، بَلْ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ، فَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى

السُّمَمَلِ أَيْضًا، وَحُكِيَ عَنِ الرُّمَانِيِّ^(١) أَنَّهُ قَالَ فِي حَدِّ اللَّفْظِ^(٢): مَا خَرَجَ مِنَ الْفَمِ، وَهَذَا فَاسِدٌ بِالرِّيْقِ وَاللُّعَابِ، فَإِنَّهُمَا خَارِجَانِ مِنَ الْفَمِ، لَا يُقَالُ لَهُمَا لَفْظٌ، وَحُكِيَ عَنِ السَّيِّدِ رُكْنِ الدِّينِ^(٣) أَنَّهُ قَالَ فِي حَدِّ اللَّفْظِ^(٤): مَا يُتَلَفَّظُ بِهِ، وَهَذَا فَاسِدٌ أَيْضًا، فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، وَإِحَالَةٌ لِأَحَدِ الْمَجْهُولِينَ عَلَى الْآخَرِ، كَقَوْلِ مَنْ قَالَ فِي حَدِّ الْعِلْمِ: إِنَّهُ مَا يُعْلَمُ بِهِ، وَعُذْرُهُ فِي ذَلِكَ هُوَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ عَلَى جِهَةِ التَّحْدِيدِ، وَتَعْرِيفِ الْمَاهِيَةِ مُقَدَّرًا^(٥) أَغْنَى عَنْهُ^(٦) إِيقَاعُ لَفْظِ أَمْرٍ يُفْهَمُ بِسَمَاعِهِ ذَلِكَ الْأَمْرُ، وَذَلِكَ بِكَوْنِ إِدْرَاكِ مِثْلِ هَذَا، لَكِنَّهُ بِالتَّوَاطُّؤِ مِنْ جِهَةِ التَّحْدِيدِ، وَتَعْرِيفِهِ تَسَاهَلَ فِيهِ اتِّكَالًا عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْكِلُ حَالُهُ.

وَتَأْنِيهَا: الْوَضْعُ بِالتَّوَاطُّؤِ مِنْ جِهَةِ وَاضْعِي اللَّغَةِ عَلَى إِطْلَاقِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَى مُسَمِّيَاتِهَا الْمَخْصُوصَةِ، وَتَقْرِيرُ الْمَوَاضِعَةِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهَا هُوَ أَنْ تَتَّفِقَ جَمَاعَةٌ مِنْ

(١) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني، كان إمامًا في العربية، علامة في الأدب، في طبقة الفارسي والسيرافي، معتزليًا ولد سنة ست وسبعين ومائتين، وأخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد، صَنَّفَ: الحدود الأكبر، الأصغر، شرح أصول ابن السراج، شرح موجزه، وشرح كتاب سيبويه، وشرح مختصر الجرمي، وشرح الألف واللام للمازني، وغير ذلك، مات في حادي عشر جمادى الأولى سنة أربع وثمانين وثلاثمائة. انظر ترجمته في البلغة ١٥٤، ومعجم الأدباء ١٩١/٤، وبغية الوعاة ١٨٠/٢.

(٢) انظر هذا الحد في الكناش ١١٤/١، والفرق بين الضاد والطاء للداني ٨٤، دون عزو للرماني. ولم أعثر عليه في شرح لكتاب سيبويه.

(٣) السَّيِّدُ رُكْنُ الدِّينِ هُوَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرْفِ شَاهِ الْعُلُوِّيِّ الْحُسَيْنِيِّ الْإِسْتِرَابَادِيِّ، أَبُو الْفَضَائِلِ، السَّيِّدُ رُكْنُ الدِّينِ، صَاحِبُ الْمَصْنُفَاتِ الْكَثِيرَةِ فِي النُّحُوِّ وَالصَّرْفِ وَالْمَنْطِقِ، مِنْهَا ثَلَاثَةُ شُرُوحَ عَلَى الْكَافِيَةِ وَهِيَ مَطَوَّلٌ وَصَغِيرٌ وَمَتَوَسِّطٌ، وَشَرْحٌ عَلَى شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ، وَشَرْحُ فَصِيحِ ثَعْلَبٍ، وَشَرْحُ الْحِمَاسَةِ، وَشَرْحُ شَمْسِيَةِ الْمَنْطِقِ، وَغَيْرَهَا، مَاتَ سَنَةَ سَبْعِمِائَةٍ وَخَمْسَ عَشْرَةَ لِلْهِجْرَةِ. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٢٨، ومعجم الأدباء ٥/٨، وهدية العارفين ٢٨٣/١.

(٤) انظر الوافية في شرح الكافية لركن الدين ٢ (رسالة).

(٥) في الأصل: (مقدرا) وكذا يقتضي السياق.

(٦) في الأصل: (عن) وكذا يقتضي السياق.

أهل الوَضْع، فَيَضْطَرُّهُمْ الْحَالُ إِلَى التَّخَاطُبِ بِهَذِهِ الْمُسَمِّيَّاتِ؛ لِمَا لَهُمْ فِيهَا مِنَ الْأَعْرَاضِ وَالْمَقَاصِدِ، فَيَقَعُ مِنْهُمْ التَّفَاهُؤُ عَلَى إِطْلَاقِ كُلِّ اسْمٍ مِنْهَا مَخْصُوصٍ، فَهَكَذَا يَكُونُ تَقْرِيرُهَا عِنْدَ مَنْ ذَهَبَ [٩] إِلَى أَنَّ دَلَالَتَهَا عَلَى مَدْلُولَاتِهَا بِالْمُوَاضَعَةِ، بِخِلَافِ التَّوْقِيفِ، فَإِنَّهُ تَقْرِيرٌ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ عَلَى أَلْسِنَةِ الرُّسُلِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مَوْضُوعَةٌ عَلَى مُسَمِّيَّاتِهَا الْمَعْلُومَةِ، وَكَلَامُ الشَّيْخِ هَاهُنَا دَالٌّ عَلَى أَنَّ دَلَالََةَ الْأَلْفَافِ عَلَى مَعَانِيهَا بِالْمُوَاضَعَةِ، عَلَى اخْتِلَافٍ فِيهِ^(١)، فَمِنْ قَائِلٍ بِالْمُوَاضَعَةِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَقَائِلٍ بِالتَّوْقِيفِ، وَقَائِلٍ بِالْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، وَقَائِلٍ بِالْوَقْفِ فِي الْأَقْسَامِ كُلِّهَا. وَلَهُ مَوْضِعٌ أَخْصَصُ بِهِ.

وَتَالِثُهَا: الْمَعْنَى الْمُفْرَدُ، وَمَعْنَاهُ مَا يَكُونُ جُزْؤُهُ غَيْرَ دَالٍّ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ حِينَ كَانَ جُزْءًا لَهُ، وَهَذَا كَقَوْلِنَا: (رَجُلٌ)، فَإِنَّهُ مُفْرَدٌ؛ لِأَنَّ جُزْأَهُ، وَهُوَ كُلُّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِهِ، غَيْرُ دَالٍّ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ وَقْتَ كَوْنِهِ جُزْءًا لَهُ، وَهَكَذَا قَوْلُنَا: (بَعْلَبُكُ) فَإِنَّهُ مُفْرَدٌ إِذَا كَانَ اسْمًا لِمَوْضِعٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ جُزْأَيْهِ غَيْرُ دَالٍّ عَلَى مَعْنَاهُ حِينَ كَانَ جُزْءًا لَهُ، بِخِلَافِ حَالِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ جُزْءًا^(٢) لَهُ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَالٌّ عَلَى حَيَالِهِ وَاسْتِقْلَالِهِ بِالِإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِهِ.

فَهَذَا تَقْرِيرُ الْمُفْرَدِ فِي أَلْسِنَةِ النَّحَاةِ، فَإِذَا تَقَرَّرَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ رَجَعْنَا إِلَى تَفْسِيرِ كَلَامِهِ:

فَاللَّفْظُ حَسَنُ الْحَدِّ؛ لَانْدِرَاجِ غَيْرِ الْمَحْدُودِ تَحْتَهُ مِمَّا يُخَالِفُهُ، مِمَّا لَيْسَ كَلِمَةً، وَمَا

(١) قال في المزهري ١/ ١٨: «الألفاظ إما أن تدل على المعاني بذواتها أو بوضع الله إياها أو بوضع الناس أو بكون البعض بوضع الله والباقي بوضع الناس والأول مذهب عباد بن سليمان والثاني مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري وابن فورك والثالث مذهب أبي هاشم وأما الرابع فلما أن يكون الابتداء من الناس والتبعية من الله وهو مذهب قوم». وانظر الخصائص ١/ ٤٠-٤١، والطراز ٢/ ٨٠، والمحصل للعلوي (مخطوط) ١/ ١٧، وعنقود الزواهر في الصّرف للقوشجي ١٨٠-١٨١.

(٢) في الأصل: (خبرا) وكذا يقتضي السياق.

عَدَاهُ فُصُولٌ تَتَمَيِّزُ بِهِ الْكَلِمَةُ عَنْ غَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ مَا يُتَلَفَّظُ بِهِ.
 وَقَوْلُهُ: (لَفْظٌ) قَيْدٌ يَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْأَشْكَالِ، وَالْإِشَارَاتِ، وَالْعُقُودِ بِالْأَصَابِعِ،
 وَالْأَعْلَامِ الْمَنْصُوبَةِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ كُلَّهَا دَالَّةٌ عَلَى مَعَانٍ، لَكِنَّهَا لَا تَكُونُ كَلِمَةً؛
 لِأَنَّهَا غَيْرُ مَلْفُوظٍ بِهَا، فَلَا جَرَمَ خَرَجَتْ.

قَوْلُهُ: (وَضَعَ لِمَعْنَى) قَيْدٌ وَاحِدٌ، وَلَيْسَ مُتَعَدِّدًا، يَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ مَا أَهْمِلَ مِنَ الْكَلَامِ،
 وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ مِنَ الْكَلَامِ لِإِهْمَالِهِ، وَهَذَا كَقَوْلِكَ: (دِيرٌ) فِي مَقْلُوبٍ
 (زَيْدٌ)، وَ (كَادَثٌ) وَ (مَادَثٌ)، فَإِنَّ هَذِهِ وَإِنْ كَانَ مَلْفُوظًا بِهَا، لَكِنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْ أَنْ
 تَكُونَ كَلِمَاتٍ لِمَا لَمْ يُتَوَاضَعَ عَلَيْهَا بِالِاسْتِعْمَالِ لَهَا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْمَهْمَلَاتُ
 كَثِيرَةٌ فِي اللُّغَةِ، وَمَنْ أَرَادَهَا فَلْيُطَالِعْهَا مِنَ الْكُتُبِ اللُّغَوِيَّةِ الْمَحْرَفَةِ.

قَوْلُهُ: (مُفْرَدٌ) يَحْتَرِزُ عَمَّا كَانَ مُرَكَّبًا مِنَ الْكَلَامِ، إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِسْنَادِ، كَقَوْلِكَ
 [ظ ٩]: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَ (عَمْرٌو خَارِجٌ)، وَإِمَّا عَلَى غَيْرِ جِهَةِ الْإِسْنَادِ، نَحْوُ: (خَمْسَةٌ
 عَشَرَ)، وَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْمُرَكَّبَاتِ، فَإِنَّ مَا هَذَا حَالُهُ لَيْسَ كَلِمَةً وَاحِدَةً، وَإِنَّمَا هُوَ
 مُرَكَّبٌ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَقَدْ انْتَضَمَ بِمَا ذَكَرَهُ حَدُّ الْكَلِمَةِ وَمَاهِيَّتُهَا، وَقَدْ ذَكَرَ النُّحَاةُ أُمُورًا فِي تَعْرِيفِهَا
 لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى إِيرَادِهَا اسْتِغْنَاءً بِمَا أوردَهُ عَنْ ذَلِكَ، وَقَدْ رَمَزْنَا إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا فِي
 شَرْحِنَا لِكِتَابِ الْمُفَصَّلِ.

وَتَمَامُ التَّقْرِيرِ لِمَاهِيَّةِ الْكَلِمَةِ بِذِكْرِ مَا يَرِدُ عَلَيْهَا مِنَ الْإِشْكَالَاتِ وَالْانْفِصَالِ عَنْهَا:
 وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَرِدُ عَلَى حَدِّ الْكَلِمَةِ إِشْكَالَاتٌ، نَذْكُرُهَا وَنُجِيبُ عَنْهَا، وَجُمْلَةُ مَا نُورِدُهُ
 مِنْ ذَلِكَ إِشْكَالَاتٌ ثَلَاثَةٌ:

الْإِشْكَالُ الْأَوَّلُ: هُوَ أَنَّ حَاصِلَ كَلَامِهِمْ هَاهُنَا أَنَّ مَدْلُولَ اللَّفْظِ فِي حَدِّ الْكَلِمَةِ
 مَعْنَى، وَقَدْ يُوجَدُ فِي الْكَلِمَاتِ مَا مَدْلُولُهُ لَفْظٌ، وَهَذَا كَلَفْظِ الْأِسْمِ، وَالْفِعْلِ،
 وَالْحَرْفِ، فَإِنَّهَا كَلِمَاتٌ مَقُولَةٌ عَلَى مِثْلِ قَوْلِنَا: (رَجُلٌ)، وَ (قَامَ)، وَ (قَدَ)، وَفِي

هَذَا نَقْضٌ لِلْحَدِّ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ خُرُوجِ بَعْضِ الْمَحْدُودِ عَنْهُ، كَمَا تَرَى.
وَالْجَوَابُ أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَدْلُولَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْفَاطِ، كَمَا زَعَمْتُمْ، وَلَكِنَّا نَقُولُ:
إِنَّ لَفْظَ الْاسْمِ، وَالْفِعْلِ، وَالْحَرْفِ مَقُولَةٌ عَلَى حَقَائِقَ ذَهْنِيَّةٍ يُتَعَقَّلُ تَصَوُّرُهَا فِي
الْأَذْهَانِ، وَيُمْكِنُ وُجُودُهَا فِي الْخَارِجِ، يَصْدُقُ عَلَيْهَا قَوْلُنَا: (رَجُلٌ)، وَ (ضَرَبَ)،
وَ (قَدْ)، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ، كَمَا قُلْنَاهُ فِي حَقِّهَا كَانَتْ مَدْلُولَاتُهَا مَعَانِي، وَعِنْدَ هَذَا
تَكُونُ مُنْدرِجَةً تَحْتَ الْمَاهِيَّةِ، وَتُسْتَقِيمُ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ مَقُولَةٌ
عَلَى حَقَائِقَ ذَهْنِيَّةٍ تَصَوُّرِيَّةٍ هُوَ أَنَّ الْعِبَارَاتِ تَكُونُ مُخْتَلِفَةً عَلَى الْاسْمِ، وَالْفِعْلِ،
وَالْحَرْفِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ حَقَائِقَهَا فِي أَنْفُسِهَا غَيْرُ مُخْتَلِفَةٍ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى مَا
قُلْنَاهُ مِنْ إِطْلَاقِ الْكَلِمَةِ عَلَى الْمَعَانِي دُونَ الْأَلْفَافِ.

الإشْكَالُ الثَّانِي: اعْتَقَدْتُمْ فِي حَدِّ الْكَلِمَةِ دَلَالَتَهَا عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ، وَنَجِدُ فِي
الْكَلِمَاتِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ مُرَكَّبَةٍ، كَلَفْظَةِ الْجُمْلَةِ، وَلَفْظَةِ الْخَبَرِ، فَإِنَّهُمَا لَفْظَتَانِ
مُفْرَدَتَانِ تَدُلَّانِ عَلَى مِثْلِ قَوْلِنَا: (زَيْدٌ [و ١٠] قَائِمٌ)، وَ (ذَهَبَ عَمْرُو)، وَفِي هَذَا
نَقْضٌ لِلْحَدِّ؛ لِخُرُوجِ بَعْضِ الْمَحْدُودِ عَنْهُ.

وَالْجَوَابُ أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ لَفْظَ الْخَبَرِ وَلَفْظَ الْجُمْلَةِ مَقُولَانِ عَلَى مِثْلِ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)،
وَ (ذَهَبَ عَمْرُو) فَيَلْزَمُ مَا قُلْتُمُوهُ، وَإِنَّمَا يُقَالَانِ عَلَى مَعْنَى ذَهْنِيٍّ يُمَكِّنُ تَصَوُّرَهُ،
وَيُعَقَّلُ وُجُودُهُ فِي الْخَارِجِ، يَصْدُقُ عَلَيْهِ قَوْلُنَا: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَ (ذَهَبَ عَمْرُو)،
وَيُوصَفُ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ.

وَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى مَا قُلْنَاهُ كَانَ مَدْلُولُ الْكَلِمَةِ لَفْظًا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ،
وَكَانَ الْحَدُّ مُسْتَقِيمًا؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ هَذَا الْمَعْنَى تَخْتَلِفُ الْعِبَارَاتُ عَلَيْهِ بِالْفَارِسِيَّةِ،
وَالْتُرْكِيَّةِ، وَالشَّرْيُونِيَّةِ، وَهُوَ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ مُخْتَلِفٍ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى مَا قُلْنَاهُ
مِنْ كَوْنِهِ أَمْرًا هَيِّنًا يُمَكِّنُ وُجُودَهُ وَتَعَقُّلَهُ.

الإشْكَالُ الثَّالِثُ: إِذَا اقْتَصَرْتُمْ فِي حَدِّ الْكَلِمَةِ عَلَى قَوْلِكُمْ: « لَفْظٌ وَضَعَ لِمَعْنَى

مُفْرَدٍ « خَرَجَ الحَرْفُ عَنِ الحَدِّ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الكَلِمَةِ، وَبَيَّانُهُ أَنَّهُ لَا يَخْلُو حَالُهُ إِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى مَعْنَى، أَوْ لَا يَدُلَّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَالًّا خَرَجَ عَنِ حَدِّ الكَلِمَةِ، وَإِنْ دَلَّ عَلَى مَعْنَى خَرَجَ عَنْ مَعْنَاهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّكُمْ لَمْ تَشْتَرِطُوا ذِكْرَ مُتَعَلِّقِهِ، وَعِنْدَ هَذَا يَكُونُ دَالًّا عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، وَهُوَ مُحَالٌ.

وَالجَوَابُ: قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الحَرْفَ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى لَا مَحَالَةَ، وَإِلَّا كَانَ مَعْدُودًا فِي الْمُهِمَلَاتِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ كَانَ مُنْدَرِجًا فِي مَا هِيَ الكَلِمَةُ، وَهَذَا هُوَ مَطْلُوبُنَا.

قَوْلُهُ: « إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ مُتَعَلِّقُهُ كَانَ دَالًّا عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ ». قُلْنَا: إِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ هَاهُنَا بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ كَلِمَةً، وَدَلَالَتُهُ عَلَى مَعْنَى مُطْلَقٍ كَافِيَةٌ فِي كَوْنِهِ كَلِمَةً، أَمَّا ذِكْرُ مُتَعَلِّقِهِ فَإِنَّمَا يَكُونُ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ حَرْفًا، وَهَذَا أَمْرٌ آخَرُ بِمَعْرِزِلِ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ، فَهَذِهِ زُبْدَةٌ مَا يَرِدُ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ عَلَى حَدِّ الكَلِمَةِ.

دَقِيقَةٌ:

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِّ الكَلِمَةِ: « مُفْرَدٍ », كَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا، وَهُوَ الظَّاهِرُ، صِفَةً « لِمَعْنَى », فَهُوَ مُحْتَمِلٌ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، صِفَةً لِقَوْلِهِ: « لَفْظٌ »؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَكُونُ مُفْرَدًا [ظ ١٠] تَبَعًا لِمَعْنَاهُ الْإِفْرَادِي، وَالْمَعْنَى إِذَا كَانَ مُفْرَدًا فَالْلَفْظُ مِثْلُهُ؛ لِكَوْنِهِ مَدْلُولًا لَهُ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّطَابُقِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّرَكِيبِ جَمِيعًا، خِلَا أَنْ الْجَرَّ فِيهِ أَحْسَنُ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ اللَّفْظَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِلْمَعْنَى، فَإِذَا وَصَفْنَا الْمَعْنَى بِالْإِفْرَادِ كَانَ اللَّفْظُ عَلَى وُفْقِهِ، وَتَابِعًا لَهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: الكَلِمَةُ لَفْظٌ مُفْرَدٌ وَضَعُ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ، لَكِنَّهُ اسْتَغْنَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّا لَوْ جَعَلْنَاهُ صِفَةً لِقَوْلِهِ: « لَفْظٌ » لَكَانَ فِي ذَلِكَ الْفَصْلُ بَيْنَ الصِّفَةِ

وَمَوْصُوفِهَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَحْسِنٍ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ كَوْنُهُ مَجْرُورًا، صِفَةً لِمَعْنَى، فَأَمَّا الزَّمَخْشَرِيُّ فَقَدْ جَعَلَهُ صِفَةً لِمَعْنَى، وَقَطَعَ الاحْتِمَالَ عَنْ غَيْرِهِ بِقَوْلِهِ فِي حَدِّ الْكَلِمَةِ: هِيَ اللَّفْظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ بِالْوَضْعِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

الْبَحْثُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ أَنْوَاعِ الْكَلِمَةِ

قَالَ الشَّيْخُ: « وَهِيَ اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ »، وَقَدْ صَرَّحَ فِي الشَّرْحِ بِأَنَّ هَذِهِ أَنْوَاعٌ لِلْكَلِمَةِ^(٢)، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْكَلِمَةَ جِنْسٌ، وَهَذِهِ أَنْوَاعُهُ، وَهُوَ اصْطِلَاحُ أَهْلِ الْمَنْطِقِ مِنْ أَنَّ النَّوعَ مُنْدرِجٌ تَحْتَ الْجِنْسِ، وَأَنَّ الْجِنْسَ أَعَمُّ مِنْهُ، وَهُوَ أَخْصَصٌ مِنَ الْجِنْسِ؛ وَلِهَذَا انْدَرَجَ تَحْتَهُ، فَأَمَّا الْمُتَكَلِّمُونَ فَالنَّوعُ عِنْدَهُمْ أَعَمُّ مِنَ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّ النَّوعَ يُطْلَقُ عَلَى الْمُخْتَلِفِ وَالْمُتَمَاثِلِ، وَالْجِنْسُ إِنَّمَا يُطْلَقُ عَلَى الْمُتَمَاثِلِ، فَيَقُولُونَ: جِنْسُ السَّوَادِ، وَجِنْسُ الْحَلَاوَةِ، وَيَقُولُونَ: نَوْعُ الْحَرَكَةِ، وَنَوْعُ الْاعْتِمَادِ، وَأَمَّا عُلَمَاءُ الْأَدَبِ مِنَ النُّحَاةِ وَأَهْلِ اللُّغَةِ فَلَا يَفْصِلُونَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَالْجِنْسُ عَلَى رَأْيِ أَهْلِ الْمَنْطِقِ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقِيقَةِ، وَالنَّوعُ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ، وَعَلَى هَذَا لَفْظُ الْحَيَوَانَ عِنْدَهُمْ جِنْسٌ؛ لِأَنَّهُ مَقُولٌ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَالْحِمَارِ، وَالْفَرَسِ، وَالْأَسَدِ، وَهِيَ فِي أَنْفُسِهَا مُخْتَلِفَةٌ الْحَقَائِقِ، وَلَفْظُ الْإِنْسَانِ عِنْدَهُمْ نَوْعٌ؛ لِأَنَّهُ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ، وَهُوَ زَيْدٌ، وَعَمْرُو، وَبَكْرٌ، وَخَالِدٌ، وَاخْتِلَافُهُمْ إِنَّمَا هُوَ بِالْعَدَدِ، وَهُوَ زَيْدٌ، وَعَمْرُو، دُونَ الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِيهَا، وَهَذَا بَحْثٌ لَفْظِيٌّ، لَيْسَ وَرَاءَهُ كَثِيرٌ فَائِدَةٌ.

وَقَدْ اتَّفَقَ أَئِمَّةُ الْأَدَبِ [١١] وَالْجَمَاهِيرُ مِنْ حُذَّاقِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ مَنْ قَرَّرَ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ الثَّلَاثَةَ، وَأَبْرَزَهَا، وَاسْتَخْرَجَهَا مِنْ كِنَاسِهَا، وَأَحْرَزَهَا، أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ

عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يُحْكِي أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤْلِيُّ^(١)، فَقَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، ذَهَبَتْ لُغَةُ الْعَرَبِ، وَتَوَشَّكَ، إِنْ تَطَاوَلَ عَلَيْهَا زَمَانٌ، أَنْ تَضْمَحِلَّ، قَالَ لَهُ: وَمَا ذَاكَ، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي دَخَلْتُ عَلَى ابْنَتِي بِالْبَصْرَةِ، فَقَالَتْ: يَا أَبَهَ مَا أَشَدُّ الْحَرَّ، بَرَفَعَ (أَشَدَّ)، فَقَالَ مُجِيبًا لَهَا: شَهْرًا نَاجِرًا، فَقَالَتْ لَهُ: يَا أَبَهَ إِنَّمَا أَخْبَرْتُكَ، وَلَمْ أَسْأَلْكَ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: هَلُمَّ صَحِيفَةً، ثُمَّ أَمْلَى عَلَيْهِ فَقَالَ: الْكَلَامُ لَا يَخْرُجُ عَنْ اسْمٍ، وَفِعْلٍ، وَحَرْفٍ جَاءَ لِمَعْنَى، ثُمَّ رَسَمَ لَهُ رُسُومًا^(٢)، فَتَنَاقَلَهَا النُّحَاةُ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ، وَكَانَتْ أَصْلًا لَهُمْ وَقَاعِدَةً، وَلِلَّهِ دُرُّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، لَقَدْ صَارَ أَسْتَاذًا لِلْعَالَمِينَ فِي الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ، وَقَاعِدَةً وَأَصْلًا فِي إِظْهَارِ الْأَدَابِ الْحِكْمِيَّةِ.

* * *

الْبَحْثُ الثَّلَاثُ: فِي بَيَانِ حَصْرِهَا فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ

وَلَنَا فِي حَصْرِهَا طَرِيقَانِ:

الطَّرِيقَةُ الْأُولَى فِيهِمَا عَقْلِيَّةٌ، وَتَقْرِيرُهَا هُوَ أَنَّ الْكَلِمَةَ لَا يَخْلُو حَالُهَا إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى أَمْ لَا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ دَالَّةً، فَهِيَ الْمَهْمَلَةُ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى ذِكْرِهَا؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْمُسْتَعْمَلِ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ، وَإِنْ دَلَّتْ، فَلَا يَخْلُو حَالُهَا إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا أَمْ لَا، فَالثَّانِي هُوَ الْحَرْفُ، وَالْأَوَّلُ إِمَّا أَنْ تَقْتَرِنَ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ، أَمْ لَا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُقْتَرِنَةً بِزَمَانٍ فَهِيَ^(٣)

(١) هو ظالم بن عمرو بن ظالم بن بكر بن كنانة، أبو الأسود الدُّؤْلِيُّ، قيل: هو أول من وضع النحو، كان من سادات التابعين، ومن أكمل الرجال رأيًا، وأسدَّهم عقلًا، روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر وغيرهم، وروى عنه ابنه ويحيى بن يعمر، وصحب علي بن أبي طالب، وشهد معه صفين، وولي قضاء البصرة، وهو معدود في التابعين، والفقهاء، والمحدثين، والشعراء، والأشراف، والفرسان، وغير ذلك. مات سنة تسع وستين للهجرة. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٢، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٨٥.

(٢) انظر هذه الرواية في: طبقات النحويين واللغويين ٢١، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١/ ٥٠.

(٣) في الأصل: (فهم) وكذا يقتضي السياق.

الاسم، وَإِنْ كَانَتْ مُقْتَرَنَةً، فَهِيَ الْفَعْلُ، فَهَذِهِ قِسْمَةٌ عَقْلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ لِحَصْرِهَا فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، لَا مَرِيَّةَ فِيهَا^(١)، ثُمَّ لَا مَزِيدَ عَلَيْهَا فِي الْقُوَّةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ فِي بَدَايَةِ الْعُقُولِ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ الْحَقِيقَةُ الْوَاحِدَةُ مُتَّصِفَةً بِالنَّفْيِ وَالِإِثْبَاتِ جَمِيعًا، فَتَكُونَ ثَابِتَةً مُنْتَفِيَةً، فَإِنَّهُ يَسْتَحِيلُ فِي الْعُقُولِ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ خَالِيَةً عَنْهُمَا، فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَانِ الْعِلْمَانِ حَصَلَ أَنَّ كُلَّ قِسْمَةٍ مُتَرَدِّدَةٍ بَيْنَ النَّفْيِ وَالِإِثْبَاتِ، فَإِنَّهَا مِنْ أَوْضَحِ الْعُلُومِ الْبَدِيعِيَّةِ وَأَقْوَاهَا، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى صَحَّةِ [ظ ١١] مَا قُلْنَاهُ مِنْ حَصْرِهَا فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ.

الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ سَمْعِيَّةٌ، وَتَقْرِيرُهَا هُوَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ مِنْ جِهَةِ أَيْمَةِ الْأَدَبِ النُّحَاةِ، وَأَهْلِ اللُّغَةِ، وَعُلَمَاءِ التَّصْرِيفِ عَلَى انْحِصَارِهَا فِي هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَمَا هَذَا حَالُهُ فَإِنَّهُ يُقَطَّعُ بِهِ؛ لِأَنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ فِيمَا تَنَاوَلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِي كُلِّ عِلْمٍ غَيْرِ أَهْلِهِ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُمْ عَوَامٌّ بِالإِضَافَةِ إِلَيْهِمْ، فَلَا جَرَمَ كَانَ إِجْمَاعُهُمْ قَاطِعًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَا يَجُوزُ خِلَافُهُ، لَا يُقَالُ: كَيْفَ يُقَالُ بِأَنَّهُمْ مُجْمَعُونَ عَلَى حَصْرِهَا فِيمَا ذَكَرْتُمْ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ بَابِشَاذٍ أَنَّهُ قَالَ^(٢): إِنَّ فِي الْأَسْمَاءِ أَسْمَاءً مُشْكِلَةً، فَلَمْ يَجْعَلْهَا أَسْمَاءً وَاضِحَةً، وَلَا حُرُوفًا، وَلَا أَفْعَالًا، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلْإِجْمَاعِ مَعَ خِلَافٍ مَنْ يُخَالِفُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّ ابْنَ بَابِشَاذٍ قَاطِعٌ بِكَوْنِهَا أَسْمَاءً لَا مَحَالَةَ، وَلِهَذَا اسْتَدَلَّ عَلَى كَوْنِهَا أَسْمَاءً بِأَدِلَّةٍ ذَكَرَهَا، وَإِنَّمَا سَمَّاها مُشْكِلَةً لَمَّا عَرَضَ فِيهَا بَعْضُ لَبْسٍ فِي اسْمِيَّتِهَا، وَقَدْ زَالَ بِالذَّلِيلِ الَّذِي أوردَهُ، فَحَصَلَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: « وَقَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا » أَرَادَ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ، بِمَا أوردَهُ

(١) فِي الْأَصْلِ: (فِيهِمَا) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْمَحْسَبَةِ ١/ ١٧٢.

مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى حَصْرِ الْكَلِمَةِ فِي أَنْوَاعِهَا: الْأِسْمِ، وَالْفِعْلِ، وَالْحَرْفِ، حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ انْدَرَجَ فِي مَعْرِضِ الْحَصْرِ ذِكْرُ جِنْسِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَنَوْعُهُ، وَهَذَا هُوَ فَائِدَةُ الْحَدِّ وَمَعْنَاهُ، لَا يُقَالُ: فَإِذَا كَانَ الْحَصْرُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ حَدِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، فَلَا يَشِيءُ كَرَّرَ ذِكْرَ حَدِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي بَابِهِ بِانْفِرَادِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ هَاهُنَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ الْإِجْمَالِ دُونَ التَّفْصِيلِ.
وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ مَا أوردَهُ هَاهُنَا إِنَّمَا كَانَ عَلَى جِهَةِ الْعُرُوضِ دُونَ الْقَصْدِ مِنْ جِهَةِ أَنْ ذَكَرَهُ هَاهُنَا إِنَّمَا كَانَ عَلَى جِهَةِ الْإِلْتِزَامِ، وَمَا نَذْكُرُهُ مِنْ بَعْدُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى طَرَائِقِ الْمُطَابَقَةِ، وَالدَّلَالَتَانِ مُفْتَرِقَتَانِ^(١)، فَدَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ وَضَعِيَّةٌ، وَدَلَالَةُ التَّضْمُنِ وَالْإِلْتِزَامِ عَقْلِيَّةٌ، فَلَا جَرَمَ كَرَّرَ ذِكْرَ مَا هِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِكَلَامٍ يَخُصُّهُ فِي بَيَانِ مَا هِيَ. [و ١٢]



(١) فِي الْأَصْلِ: (مُفْتَرِقَانِ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

[الكلام]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيهِ: « الْكَلَامُ مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ بِالْإِسْنَادِ، وَلَا يَتَنَاتَى ذَلِكَ إِلَّا فِي اسْمَيْنِ، أَوْ فِعْلٍ وَاسْمٍ ».

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: الْكَلَامُ اسْمٌ جِنْسٌ يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَعَلَى التُّرْكِيِّ وَالْفَارِسِيِّ وَالْعَرَبِيِّ، وَلَيْسَ جَمْعًا؛ لِأَنَّ (فَعَالًا) لَيْسَ مِنْ أُنْبِيَةِ الْجُمُوعِ، وَلَهُ شُعَبٌ كَثِيرَةٌ، وَيَقَعُ عَلَى فُنُونٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَلَكِنَّا نَشِيرُ مِنْهَا إِلَى مَا يَكُونُ لائِقًا بِالْمَقَاصِدِ الْأَدَبِيَّةِ، وَيَخْتَصُّ بِالْمَبَاحِثِ الْإِعْرَابِيَّةِ، فَنَذْكُرُ مَعْنَاهُ، ثُمَّ نُرَدِّفُهُ بِذِكْرِ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُ مِنَ الْأَفْرَادِ بِذِكْرِ تَقْسِيمِهِ، فَهَذِهِ مَطَالِبُ ثَلَاثَةٍ نُفَصِّلُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى:

المطلب الأول: في بيان معناه

وَلَهُ مَجْرَيَانِ:

الْمَجْرَى الْأَوَّلُ: فِي لِسَانِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَالْكَلَامُ عِنْدَهُمْ اسْمٌ لِمَا يُتَكَلَّمُ بِهِ، وَلَيْسَ مَصْدَرًا، وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ (كَلَامًا) وَ (تَكْلِيمًا)؛ لِأَنَّ مُثْقَلَ الْحَشْوِ يَأْتِي عَلَيْهِمَا جَمِيعًا فِي الصَّحِيحِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ [النبا: ٢٨]، وَ (تَكْذِيبًا)، وَيَأْتِي فِي الْمُعْتَلِّ عَلَى: (التَّفْعِلَةِ)، تَقُولُ: (عَزَى تَعْزِيَةً)، وَ (رَوَى تَرْوِيَةً)، وَنَظِيرُهُ فِي الْمَصْدَرِيَّةِ وَالْأَسْمِيَّةِ قَوْلُهُمْ: (الطَّلَاقُ وَالتَّطْلِيقُ).

وَالْتَفْرِقَةُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَالْأَسْمِ ظَاهِرَةٌ، وَهُوَ أَنَّ الْمَصْدَرَ يُشْعِرُ بِالْفِعْلِ، وَيُؤْذِنُ بِهِ؛ وَلِهَذَا يَنْتَصِبُ عَنْهُ، وَيَعْمَلُ مِنْهُ، وَيَخْتَصُّ بِأَوْزَانٍ مَخْصُوصَةٍ بِخِلَافِ الْأَسْمِ، فَإِنَّهُ لَا يُشْعِرُ بِالْفِعْلِ، وَلَا يَكُونُ دَالًّا عَلَيْهِ.

الْمَجْرَى الثَّانِي: فِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ فِي تَعْرِيفِهِ مِنْ أَنَّ الْكَلَامَ مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ بِالْإِسْنَادِ الَّذِي يَحْسُنُ الشُّكُوتُ عَلَيْهِ.

فَقَوْلُهُ: « مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ » عَامٌّ فِي الْكَلَامِ وَفِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ

مُرَكَّبًا فَهُوَ كَلَامٌ، وَكَانَ التَّحْدِيدُ بِلَفْظِ (التَّضْمِينِ) أَحْسَنَ مِنْ لَفْظِ (التَّرْكِيبِ)؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ مَا كَانَ مُرَكَّبًا مِنْ جِهَةِ الصُّورَةِ، كَقَوْلِنَا: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَمَا كَانَ مُرَكَّبًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: (قُمْ)، وَ(اضْرِبْ)، وَالْمُرَكَّبُ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا مَا كَانَ مُتَعَدِّدًا مِنْ جِهَةِ الصُّورَةِ لَا غَيْرُ؛ فَلِهَذَا كَانَ أَحْسَنَ مِنْ كَلَامِ النُّحَاةِ.

قَوْلُهُ: [ظ ١٢] « بِالْإِسْنَادِ » يُخْرِجُ مِنْهُ مِثْلُ قَوْلِنَا: (خَمْسَةَ عَشَرَ)، فَإِنَّهُ مُرَكَّبٌ لَا مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ، وَمِثْلُ قَوْلِنَا: (زَيْدٌ، بَكْرٌ، عَمْرُو، خَالِدٌ)، فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْإِسْنَادِ، وَيَدْخُلُ فِيهِ قَوْلِنَا: (غُلَامٌ زَيْدٌ)، وَ(ثَوْبٌ بَكْرٌ)، فَإِنَّهُ مُرَكَّبٌ عَلَى جِهَةِ الْإِسْنَادِ كَمَا تَرَى فِي ظَاهِرِهِ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ مُسْنَدٌ إِلَى الثَّانِي مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ الْمَعْنَوِيِّ، كَالِإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ، وَتَارَةً مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ اللَّفْظِيِّ، كَالِإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ، كَ(ضَارِبٌ زَيْدٌ)، وَ(رَاكِبٌ فَرَسٌ)، فَكُلُّهُ إِسْنَادٌ.

وَقَوْلِنَا: « الَّذِي يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ » يُخْرِجُ عَنْهُ هَذِهِ الْأَوْصَافَ كُلَّهَا؛ لِأَنَّهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُرَكَّبَةً عَلَى جِهَةِ الْإِسْنَادِ، لَكِنَّهُ لَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا مُفْرَدَةٌ، لَا فَائِدَةَ تَحْتَهَا، كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلِنَا: (زَيْدٌ ذَاهِبٌ)، وَ(خَرَجَ عَمْرُو)، وَسَوَاءٌ كَانَ حُسْنُ السُّكُوتِ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْإِخْبَارِ، وَتَطَرَّقَ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ إِلَيْهِ، أَوْ كَانَ حَاصِلًا عَلَى جِهَةِ الْإِنْشَاءِ، كَقَوْلِنَا: (قُمْ)، وَ(اضْرِبْ)، فَإِنَّهَا كُلُّهَا كَلَامٌ؛ لِكَوْنِهَا مِمَّا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا؛ لِاسْتِكْمَالِ فَائِدَتِهَا، وَهَذَا الْقَيْدُ الْأَخِيرُ، أَعْنِي قَوْلِنَا: (يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ)، لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّيْخُ فِي الْمُقَدِّمَةِ، وَلَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الشَّرْحِ، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ، وَإِلَّا كَانَ الْحَدُّ مَنْقُوضًا بِنَحْوِ قَوْلِنَا: (غُلَامٌ زَيْدٌ)، وَبِمِثْلِ قَوْلِنَا: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ)، فَإِنَّ الْإِسْنَادَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ حَاصِلٌ.

أَمَّا إِسْنَادُ الْإِضَافَةِ، كَقَوْلِنَا: (غُلَامٌ زَيْدٌ)، وَأَمَّا إِسْنَادُ النَّسَبَةِ، كَقَوْلِنَا: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ) فَكُلُّهُ مَعْدُودٌ فِي الْإِسْنَادِ، وَهُوَ نِسْبَةٌ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ إِلَى الْآخَرِ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ

كَلَامًا، فَكَانَ^(١) لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْقَيْدِ الَّذِي اعْتَبَرْنَاهُ.

تَنْبِيْهُ:

اعْلَمْ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَئِمَّةِ الْأَدَبِ فِي صَحَّةِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْكَلَامِ عَلَى الْمُهْمَلِ مِنْهُ وَالْمُسْتَعْمَلِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُمْ يُقَسِّمُونَ الْكَلَامَ إِلَى مُهْمَلٍ وَمُسْتَعْمَلٍ^(٢)، وَيُورَدُ [عَلَى]^(٣) التَّقْسِيمِ أَنَّهُ^(٤) لَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاكِ الْقِسْمَيْنِ فِيهِ، وَلَكِنَّ التَّرَدُّدَ فِي إِطْلَاقِهِ عَلَى الْمُهْمَلِ، هَلْ يَكُونُ عَلَى جِهَةِ الْحَقِيقَةِ، أَوْ عَلَى جِهَةِ الْمَجَازِ؟
وَالْمَخْتَارُ أَنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَيْهِمَا يَكُونُ حَقِيقَةً؛ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا؛ فَلأنَّه لَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ فِي صَحَّةِ الْإِطْلَاقِ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى سَبْقِهِمَا إِلَى [و ١٣] الْفَهْمِ عَلَى جِهَةِ الْاِسْتِوَاءِ، وَلَوْ كَانَ مَجَازًا فِي أَحَدِهِمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا ثَانِيًا؛ فَلأنَّ التَّقْسِيمَ لَا يَجُوزُ عَلَى مَا يَكُونُ إِطْلَاقُهُ عَلَى جِهَةِ الْمَجَازِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْسِيمُ الْأَسَدِ إِلَى سَبْعٍ وَآدَمِيٍّ؛ لَمَّا كَانَ إِطْلَاقُ الْأَسَدِ عَلَى الْآدَمِيِّ عَلَى جِهَةِ الْمَجَازِ.

وَهَذَا الْاِخْتِيَارُ مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرَهُ الثُّحَاةُ فِي تَعْرِيفِ مَا هِيَئَتِهِ، كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ، وَالْحَدُّ الْجَامِعُ لِلْمُهْمَلِ وَالْمُسْتَعْمَلِ قَدْ أَوْدَعْنَاهُ الْكُتُبَ الْأُصُولِيَّةَ.

* * *

(١) فِي الْأَصْلِ: (فَادَنْ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي الصَّاحِبِي ٤٧، وَسِرِ الْفَصَاحَةِ ٣٤، وَالْهَمْعُ ١/ ٥٠.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: (مَنْ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

المطلب الثاني: في بيان المفردات التي يتركب منها

اعلم أنَّ الكلام لا يكون دالًّا على الإفادة إلا إذا وُجد في تركيبه ما يصحُّ أن يُسند إليه، وهذا لا يتأتَّى على الحقيقة إلا في اسمين، كقولك: (زيدٌ قائمٌ)، أو في فعلٍ واسمٍ، كقولك: (خرجَ عمرو)، فالأولُ جملةٌ اسميَّةٌ، والثاني جملةٌ فعليَّةٌ، وهاتان هما أمَّهاتُ الجملِ؛ لأنَّ الجملةَ الشرطيَّةَ، كقولك: (زيدٌ إنَّ تُعطه يشكرُ)، والجملةَ الظرفيَّةَ، كقولك: (في الدارِ رجلٌ) مُندرجتان^(١) تحتَ الجملةِ الفعليَّةِ.

وهل يكون الحرفُ مع الاسمِ كلامًا أم لا، فيه مذهبان:

أحدهما: أنَّه يكون كلامًا، وهذا الذي ذكره^(٢) ابنُ الأثير^(٣)، وأشار إليه الموصلي^(٤) صاحبُ الغرَّة^(٥)، وحجَّتهما على هذا أنَّنا إذا قلنا: (يا زيدُ)، فإنَّه يكون كلامًا مُفيدًا من غيرِ نظرٍ إلى غيره، وفي هذا دلالةٌ على ما قلناه من صحَّةِ الإفادة بالاسمِ والحرفِ.

(١) في الأصل: (مندرجان) وكذا يقتضي السياق.

(٢) انظر: البديع في علم العربية ١/ ١٤.

(٣) هو المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الشَّيبانيَّ العلامة مجد الدين أبو السعادات الجزري الإربلي المشهور بابن الأثير، من مشاهير العلماء، ولد سنة أربع وأربعين وخمسمائة، وأخذ النحو عن ابن الدهان ويحيى بن سعدون القُرطبي، من تصانيفه: النِّهاية في غريب الحديث، والبديع في النحو، والباهر في الفروق في النحو، مات سنة ستٍّ وستمائة. انظر ترجمته في معجم الأدباء ٥/ ٢٢٦٨، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٤.

(٤) ابن الخباز هو أحمد بن الحسين بن أحمد، عُرف بابن الخباز الأربلي الموصلي، ولد في أربيل، ونشأ في الموصل، كان ضريبًا، وبارعًا في النحو. من شيوخه الشريشي، ومن تلاميذه الزنجاني. له مصنفات كثيرة، منها: شرح اللمع (مطبوع)، وشرح ألفية ابن معطٍ، وشرح الجزولية، وغيرها. توفي سنة سبع وثلاثين وستمائة. انظر ترجمته في شذرات الذهب ٥/ ٢٠٢، وبغية الوعاة ١/ ٣٠٤.

(٥) يقول ابن الخباز في الغرة المخفية في شرح الدر الألفية، مخطوط، لوح (٤ و): «ولا يأتلفُ كلامٌ من فعلين، ولا حرفين، ولا فعلٍ وحرفٍ، ولا اسمٍ وحرفٍ إلا في النداء، كقولك: يا زيدُ». وهو رأي الفارسي في الإيضاح ٩.

وثنائيهما: أنه غير مفيد، وهذا هو الذي عليه أكثر النحاة^(١)، وحجّتهم على هذا هو أنه لو أفاد في هذه الصورة لكان مفيداً في غيرها، فكان يجوز أن يقال: (زيد من)، و(عمرؤ إلى)، وهذا لا قائل به.

والمختار ما عوّل عليه أكثر النحاة من جهة أن الحرف لا يسند، ولا يسند إليه، وإفادة الكلام متوقفة على حصول المسند والمسند إليه، فلا يجوز خرم هذه القاعدة لصورة نادرة يمكن تأويلها وتنزيلها على القواعد المستمرة، فنقول: إنّما أفاد قولنا: (يا زيد) كلاماً ليس من جهة كونه حرفاً واسماً، وإنّما أفاد من جهة كون (يا) عوضاً^(٢) عن الفعل، وساداً مسدّه، فالفعل هو الذي استقل به الكلام دون الحرف.

فإذن جملة التراكيب الممكنة عقلاً ستة: اسم مع مثله، كقولنا: (زيد قائم)، وفعل مع مثله، كقولنا: (خرج قعد)، وحرف مع مثله، كقولنا: (من عن)، واسم مع فعل، كقولنا: (زيد خرج)، وفعل [ظ ١٣] مع حرف، كقولنا: (خرج من)، وحرف مع اسم، كقولنا: (زيد في)، ولا يفيد من هذه التراكيب إلا تركيبان، اسم مع اسم؛ لوجود المسند والمسند إليه، وهكذا الفعل مع الاسم أيضاً، كما قلناه، وباقية لا يكون مفيداً بحال إمّا لعدم المسند والمسند إليه، كالحرف مع الحرف، وإمّا لعدم المسند إليه، كالفعل مع الفعل، وإمّا لعدم المسند نفسه، كالاسم مع الحرف، وإمّا لعدم المسند إليه، كالفعل مع الحرف، فإذا بطلت هذه الأربعة لم يبق هناك إلا اثنان، وهما الاسم مع مثله، والفعل مع الاسم، وهذا هو فائدة قوله: «ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين، أو في فعل واسم»، فهذان هما العمدة، وما في التراكيب الأربعة معدودة في المهملات.

(١) انظر الأصول ١/ ٤١، وشرح المقدمة الكافية ١/ ٢١٩، وشرح الرضي ١/ ٣٤.

(٢) في الأصل: (عوض) وكذا يقتضي السياق.

دَقِيقَةٌ:

اعْلَمْ أَنَّ الْمَهْمَلَ مِنَ الْكَلَامِ مَا لَا فَايْدَةَ تَحْتَهُ، وَالْمُسْتَعْمَلُ مَا كَانَتْ لَهُ فَايْدَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَالْإِهْمَالُ يَتَطَرَّقُ إِلَى الْكَلَامِ مِنْ جِهَاتٍ ثَلَاثٍ:

الْجِهَةُ الْأُولَى: مِنْ جِهَةِ الْحُرُوفِ الْمُفْرَدَةِ، وَهَذَا نَحْوُ الضَّادِ^(١) الْمَعْجَمَةِ مَثَلًا، فَإِنَّهَا مُهْمَلَةٌ فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ الْفَارْسِيَّةِ^(٢)، وَالتُّرْكِيَّةِ، وَالْيُونَانِيَّةِ، وَالشَّرْيُونِيَّةِ، دُونَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَإِنَّهَا مَوْجُودَةٌ وَمُسْتَعْمَلَةٌ فِيهَا، وَنَحْوُ الظَّاءِ الْمَنْقُوطَةِ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَإِنَّهَا مُهْمَلَةٌ فِي الرُّومِيَّةِ وَالْيُونَانِيَّةِ، وَمُسْتَعْمَلَةٌ فِي غَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ.

الْجِهَةُ الثَّانِيَّةُ: مُفْرَدَاتُ الْكَلِمِ، فَإِنَّ قَوْلَنَا: (دِيز) مُهْمَلٌ فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ، لَا يُسْتَعْمَلُ فِي وَاحِدَةٍ^(٣) مِنْهَا، وَلَا يُفِيدُ فَايْدَةً أَصْلًا، وَقَوْلُنَا: (رَدْمَان)^(٤) مُهْمَلٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهَا، فَإِنْ يَرَدُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ^(٥) لِبَلَدَةٍ، فَقَدْ اسْتُعْمِلَ، كَمَا تَرَى.

الْجِهَةُ الثَّالِثَةُ: مِنْ جِهَةِ تَرْكِيبِ الْكَلِمَاتِ وَانْتِظَامِهَا، فَإِنَّ الْإِهْمَالَ يَتَطَرَّقُ إِلَى الْحَرْفِ مَعَ الْحَرْفِ، وَالْفِعْلِ مَعَ الْفِعْلِ وَغَيْرِهِمَا، كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ. وَكَمَا تَطَرَّقَ الْإِهْمَالُ فِي الْكَلَامِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَا اسْتِعْمَالَ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ. وَالْمُسْتَعْمَلُ مِنَ الْكَلَامِ مَا كَانَ مُفِيدًا لِفَايْدَةٍ، وَجِهَاتُهُ ثَلَاثٌ:

الْجِهَةُ الْأُولَى: مِنْ جِهَةِ الْأَحْرُفِ الْبَسِيطَةِ، فَإِنَّ الْهَمْزَةَ وَالْهَاءَ وَالْعَيْنَ، وَغَيْرَهَا^(٦)

(١) فِي الْأَصْلِ: (الطَا) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (الْفَرَسِيَّة) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (وَاحِد) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٤) فِي مَعْجَمِ مَا اسْتَعْجَمَ ٢/ ٦٤٩: « رَدْمَانُ بَفَتْحٍ أَوَّلُهُ وَإِسْكَانُ ثَانِيهِ مَوْضِعُ الْيَمَنِ مَذْكُورٌ فِي رَسْمِ غَزَا وَهُوَ حَصْنٌ بِسُرُو حَمِيرٍ ».

(٥) فِي الْأَصْلِ: (أَعْجَمِيَّ اسْم) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: (وَغَيْرُهُمَا) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

تَكُونُ مُسْتَعْمَلَةً فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ، بِخِلَافِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الضَّادِ وَالظَّاءِ، فَإِنَّهُمَا إِنَّمَا يُسْتَعْمَلَانِ فِي لُغَةِ دُونِ لُغَةٍ، كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ. [و ١٤].

الْجِهَةُ الثَّانِيَّةُ: بِالإِضَافَةِ إِلَى مُفْرَدَاتِ الْكَلِمِ، وَهَذَا نَحْوُ الْكَلِمَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَإِنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ، وَنَحْوُ الْكَلِمَاتِ الْفَارِسِيَّةِ وَالرُّومِيَّةِ، فَإِنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي لُغَتِهِمْ دُونَ لُغَةِ الْعَرَبِ.

الْجِهَةُ الثَّالِثَةُ: بِالإِضَافَةِ إِلَى تَرْكِيبِ الْكَلِمَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ، وَهَذَا نَحْوُ تَرْكِيبِ الْاسْمِ مَعَ الْاسْمِ، وَالْفِعْلِ مَعَ الْاسْمِ، فَإِنَّهُمَا مُسْتَعْمَلَانِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ التَّرَكِيبَاتِ، كَمَا أَسْلَفْنَا تَقْرِيرَهُ. وَقَدْ نَجَزَ غَرَضُنَا مِنْ تَرَائِبِ الْكَلَامِ.

* * *

المطلب الثالث: في ذكر أقسام الكلام

اعْلَمْ أَنَّ لِلْكَلامِ تَقْسِيمَاتٍ كَثِيرَةً بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَكِنَّا نُشِيرُ إِلَى مَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِالْأَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ لَا غَيْرِ، وَجُمْلَةً مَا نَذْكُرُهُ مِنْ ذَلِكَ تَقْسِيمَاتٌ أَرْبَعَةٌ:

التَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ: بِاعْتِبَارِ جَوَاهِرِ الْجُمْلِ وَحَقَائِقِ ذَوَاتِهَا، إِلَى جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ خَالِصَةٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ جُزْأَهَا اِسْمَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، وَ(عَمْرُو خَارِجٌ). وَإِلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ خَالِصَةٍ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ، كَقَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ)، وَ(قَعَدَ عَمْرُو). وَإِلَى جُمْلَةٍ مُرَكَّبَةٍ مِنَ الْاِسْمِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)، وَ(عَمْرُو خَرَجَ)، فَهِيَ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَجْمُوعِ الْجُزْأَيْنِ جُمْلَةٌ كُبْرَى اِبْتِدَائِيَّةٌ، وَهِيَ بِالإِضَافَةِ إِلَى الصُّغْرَى جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ، فَالْجُمْلُ لَا تَنْفَكُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ.

فَأَمَّا الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)، وَالظَّرْفِيَّةُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (فِي الدَّارِ زَيْدٌ)، وَ(فِي الْحَجَرَةِ عَمْرُو)، فَهُمَا مُنْدَرِجَتَانِ تَحْتَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ،

كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ، فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنِ الْإِعَادَةِ.

التَّقْسِيمُ الثَّانِي: بِاعْتِبَارِ حَالِهَا إِلَى جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ، وَإِلَى جُمْلَةٍ إِنْشَائِيَّةٍ. وَنَعْنِي بِالْجُمْلِ الْخَبَرِيَّةِ مَا كَانَ مُحْتَمِلًا لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، كَقَوْلِكَ: (الْأَمِيرُ خَارِجٌ)، وَ(الْجَيْشُ قَادِمٌ)، وَ(سَافِرٌ زَيْدٌ)، وَ(خَرَجَ عَمْرُو)، فَمَا هَذَا حَالُهُ إِنْ طَابَقَ مُخْبِرُهُ، فَهُوَ صِدْقٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْخَبَرُ مُطَابِقًا لِمُخْبِرِهِ فَهُوَ كَذِبٌ، فَصَارَتْ مُحْتَمِلَةً لِلْأَمْرَيْنِ، كَمَا تَرَى؛ فَلِأَجْلِ هَذَا كَانَتْ خَبَرِيَّةً، وَأَمَّا الْإِنْشَائِيَّةُ فَهِيَ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَوْضُوعَةً بِإِزَاءِ مُخْبِرٍ، فَتُعْتَبَرُ الْمُطَابَقَةُ وَعَدَمُهَا؛ لِأَمْرِ يُمَكِّنُ وُجُودَهُ وَأَلَّا يُوجَدَ، وَإِنَّمَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ [ظ ١٤] إِزَاءِ أَمْرِ طَلَبِيٍّ، كَقَوْلِنَا: (قُمْ)، وَ(اقْعُدْ)، ثُمَّ يَنْقَسِمُ الْإِنْشَاءُ إِلَى مَا يَكُونُ حَاصِلًا بِاسْتِعْمَالِ أَهْلِ اللُّغَةِ، كَالْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالتَّوَجُّهِ، وَالتَّرَجُّيِّ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِنْشَاءَاتِ اللَّغَوِيَّةِ، وَإِلَى مَا يَكُونُ الْإِنْشَاءُ فِيهِ شَرْعِيًّا حَاصِلًا بِاسْتِعْمَالِ الشَّرْعِ، وَأَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ الْخَبَرِ، وَهَذَا كَقَوْلِكَ: (بَعْتُ)، وَ(اشْتَرَيْتُ)، وَمَا شَاكَلَهَا مِنْ إِنْشَاءَاتِ الشَّرْعِ، فَإِنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ إِخْبَارٌ خَلَا أَنَّ الشَّرْعَ نَقَلَهَا إِلَى الْإِنْشَاءِ، كَمَا تَرَى.

التَّقْسِيمُ الثَّالِثُ: بِاعْتِبَارِ مَوَاقِعِهَا إِلَى مَا تَكُونُ مُعْتَمَدَةً لِلْحَدِيثِ، وَهَذَا كَالْجُمْلِ الْوَاقِعَةِ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّى أَمَرَ اللَّهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ١]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْجُمْلِ الْمُعْتَمَدَةِ، وَإِلَى مَا تَكُونُ حَشْوًا غَيْرَ مُعْتَمَدَةٍ، وَهَذَا مِثَالُهُ الْجُمْلُ الْوَاقِعَةُ عَلَى جِهَةِ الْإِعْرَاضِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]، وَنَحْوُ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صَلَةً، كَقَوْلِكَ: (الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ)، فَهَاتَانِ الْجُمْلَتَانِ وَمَا شَاكَلَهُمَا وَاقِعَتَانِ^(١) عَلَى جِهَةِ حَشْوِ الْكَلَامِ، دُونَ الْإِعْتِمَادِ وَالْقَصْدِ فِيهِ كَمَا مَثَّلْنَاهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَاقِعَتَيْنِ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

التَّقْسِيمُ الرَّابِعُ: بِاعْتِبَارِ إِعْرَابِهَا إِلَى مَا يَكُونُ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَإِلَى مَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنْهُ. وَالْجُمْلُ الَّتِي يَكُونُ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ هِيَ كُلُّ جُمْلَةٍ وَاقِعَةٍ مَوْقِعَ الْمُفْرَدِ، إِمَّا خَبَرَ الْمَبْتَدَأَ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ)، وَإِمَّا صِفَةً لِمَوْصُوفٍ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي رَجُلٌ أَكْرَمْتُهُ)، وَإِمَّا حَالًا لِذِي حَالٍ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ يَنْطَلِقُ أَبُوهُ)، وَإِمَّا أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْمَبْتَدَأِ، كَقَوْلِكَ: « تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »^(١)، فَقَوْلُكَ: (تَسْمَعُ) جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ سَمَاعَكَ، كَمَا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ): زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أَبُوهُ، وَإِمَّا مَجْرُورَةً فِي مَوْضِعِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: (أَعْجَبْتَنِي^(٢) يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ)، وَ(يَوْمَ زَيْدٌ قَائِمٌ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ ﴾ [البقرة: ٣٠]، فَهَذِهِ الْجُمْلُ كُلُّهَا لَهَا مَوَاضِعُ؛ لَوْ قُوِّعَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْرَدَاتِ الْمَعْرَبَةِ.

وَأَمَّا الْجُمْلُ الَّتِي لَا مَحَلَّ مِنَ الْإِعْرَابِ، فَهِيَ الْجُمْلُ الْمَصْدَرَةُ، فَعِلِيَّةٌ كَانَتْ [١٥] أَوْ اسْمِيَّةٌ، فَالْفَعِلِيَّةُ كَقَوْلِكَ: (انْطَلَقَ زَيْدٌ)، وَالْاسْمِيَّةُ كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُتَقَدِّمَةً فَهِيَ عَلَى كُلِّ حَالٍ جُمْلَةٌ لَا تَقَعُ مَوْقِعَ الْمُفْرَدِ، وَالْجُمْلَةُ الْمُعْتَرِضُ بِهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٦]، فَاعْتِرَاضُهَا بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ يُوجِبُ كَوْنَهَا لَا إِعْرَابَ لَهَا، وَالْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ صَلَةً، كَقَوْلِكَ: (الَّذِي أَكْرَمْتُهُ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ سَائِرَ وُجُوهِ الْإِعْرَابِ مُتَعَذِّرَةٌ، فَلَا جَرَمَ قَضِينَا بِأَنَّهُ لَا إِعْرَابَ لَهَا.

وَلِنَقْتَصِرَ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ مِنْ تَقْسِيمَاتِ الْكَلَامِ الْإِصْطِلَاحِيِّ، فَفِيهِ كِفَايَةٌ عَمَّا وَرَاءَهُ.

(١) انظر المثل في المستقصى ١ / ٣٧٠، ومجمع الأمثال ١ / ١٢٩.

(٢) في الأصل: (أعجبتني) وكذا يقتضي السياق.

تَنْبِيْهُ:

اعْلَمْ أَنَّ الْخَلَلَ قَدْ يَدْخُلُ فِي التَّقْسِيمِ، فَيُبْطِلُهُ، وَذَلِكَ يَكُونُ مِنْ أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ:

أَوَّلُهَا: مِنْ جِهَةِ الزِّيَادَةِ، وَهَذَا كَمَنْ يَقُولُ فِي تَقْسِيمِ الْمَوْجُودِ أَنَّهُ مُنْقَسِمٌ إِلَى قَدِيمٍ، وَإِلَى حَادِثٍ، وَإِلَى مَا لَيْسَ بِقَدِيمٍ، وَلَا حَادِثٍ، فَمَا هَذَا حَالُهُ يَكُونُ مِنَ التَّقْسِيمَاتِ مُخْتَلًا؛ مِنْ أَجْلِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تُعْقَلُ وَاسِطَةٌ بَيْنَ التَّنْفِي وَالْإِثْبَاتِ، وَإِثْبَاتُ أَمْرٍ وَرَاءَ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ يُوجِبُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْمَحْدَثَ يَنْقَسِمُ إِلَى جَوْهَرٍ، وَعَرَضٍ، وَإِلَى مَا لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ.

وِثَانِيهَا: بِطَرِيقِ النُّقْصَانِ، وَمِثَالُهُ قَوْلُنَا: يَنْقَسِمُ الْمَوْجُودُ إِلَى جَوْهَرٍ وَعَرَضٍ، فَهَذِهِ قِسْمَةٌ بَاطِلَةٌ لِإِخْرَاجِ بَعْضِ الْمَوْجُودَاتِ عَنْهَا، وَهُوَ الْقَدِيمُ، فَلَا جَرَمَ كَانَتْ خَطَأً، لَا تَعْوِيلَ عَلَيْهَا؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى النُّقْصَانِ.

وِثَالِثُهَا: مِنْ جِهَةِ التَّدَاخُلِ، وَمِثَالُهُ قَوْلُنَا^(١): يَنْقَسِمُ الْمَحْدَثُ إِلَى مُتَحَيِّزٍ، وَعَرَضٍ، وَجَوْهَرٍ، وَجِسْمٍ^(٢)، فَمَا هَذَا حَالُهُ تَعَدُّدٌ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: جَوْهَرٌ وَجِسْمٌ يَنْدَرِجَانِ تَحْتَ قَوْلِنَا: مُتَحَيِّزٌ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِيرَادِهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

* * *

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَقَوْلُنَا).

(٢) قَالَ الْكَفَوِيُّ فِي الْكَلِيَّاتِ ١ / ٣٤٥: « وَالْجِسْمُ وَالْجَوْهَرُ فِي اللَّغَةِ بِمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ الْجِسْمُ أَخْصَ مِنَ الْجَوْهَرِ اصْطِلَاحًا، لِأَنَّهُ الْمُؤَلَّفُ مِنْ جَوْهَرَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، عَلَى الْخِلَافِ فِي أَقْلٍ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُ الْجِسْمُ عَلَى مَا بَيَّنَّ فِي الْمَطُولَاتِ، وَالْجَوْهَرُ يَصْدُقُ بِغَيْرِ الْمُؤَلَّفِ وَبِالْمُؤَلَّفِ، وَالْفَلَّاسِفَةُ يَطْلُقُونَ الْجِسْمَ عَلَى مَا لَهُ مَادَّةٌ، وَالْجَوْهَرُ عَلَى مَا لَا مَادَّةَ لَهُ وَيَطْلُقُونَ الْجَوْهَرُ أَيْضًا عَلَى كُلِّ مُتَحَيِّزٍ، فَيَكُونُ أَعْمَ مِنَ الْجِسْمِ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي، وَبِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ يَطْلُقُونَ اسْمَ الْجَوْهَرِ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى، وَالْجِسْمُ جَوْهَرٌ بَسِيطٌ لَا تَرْكِيبَ فِيهِ بِحَسَبِ الْخَارِجِ أَصْلًا. »

فَهَذَا مَا أَرَدْنَا إِيْرَادَهُ فِي تَقْسِيمِ الْجُمْلَةِ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا كَلَامًا عَلَى رَأْيِ الثُّحَاةِ،
وَلَمْ يُورِدْهُ الشَّيْخُ، وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ لَهُ اخْتِصَاصًا بِمَا هِيَ الْكَلَامُ.



[الاسم]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَه: «الاسمُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ [ظ ١٥] الثَّلَاثَةِ، وَمِنْ خَوَاصِّهِ: دُخُولُ اللَّامِ، وَالْجَرُّ، وَالتَّنْوِينُ، وَالْإِضَافَةُ، وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ».

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: لَمَّا فَرَعَ الشَّيْخُ مِنْ بَيَانِ الْكَلِمَةِ وَالْكَلَامِ شَرَعَ فِي شَرْحِ أَنْوَاعِ الْكَلِمَةِ، وَهِيَ الْاسْمُ، وَالْفِعْلُ، وَالْحَرْفُ، وَإِنَّمَا بَدَأَ بِالْاسْمِ؛ لِأَمْرَيْنِ: أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّهُ فِي ذَاتِهِ مُخْتَصُّ بِأَنْ يَكُونَ مُسْنَدًا وَمُسْنَدًا إِلَيْهِ، بِخِلَافِ الْفِعْلِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْنَدًا، وَالْحَرْفُ لَا يَكُونُ مُسْنَدًا وَمُسْنَدًا إِلَيْهِ، كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ الْغَرَضَ الْأَعْظَمَ هُوَ إِصْلَاحُ حَالِ الْإِعْرَابِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْاسْمَ مُسْتَحِقٌّ لِلْإِعْرَابِ بِالْأَصَالَةِ، فَلَا جَرَمَ كَانَتْ الْعِنَايَةُ بِهِ مُتَوَجِّهَةً مُتَقَدِّمَةً عَلَى غَيْرِهِ. وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ هَاهُنَا إِلَى الْكَلَامِ فِي تَقْرِيرِ مَا هِيَئَتِهِ، ثُمَّ أَرَدَفَهُ بِذِكْرِ الْاعْتِرَاضَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَيْهِ، ثُمَّ ذَكَرَ خَوَاصِّهِ وَتَقْسِيمَهُ، فَهَذِهِ زُبْدَةُ مَا أوردَهُ فِي الْأُمِّ، وَشَرْحُهَا يَشْتَمِلُ عَلَى مَقَاصِدَ أَرْبَعَةٍ، نَأْتِي عَلَيْهَا بِالتَّهْذِيبِ بِمَعُونَةِ اللَّهِ:

المقصدُ الأوَّلُ: فِي بَيَانِ مَا هِيَئَةِ الْاسْمِ

قَالَ الشَّيْخُ: «الاسمُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ». فَقَوْلُهُ: «مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ» يَحْتَزُّ بِهِ عَنِ الْمَهْمَلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْبَثَّةِ، وَيَنْدَرِجُ تَحْتَهُ الْكَلِمَةُ كُلُّهَا.

قَوْلُهُ: «فِي نَفْسِهِ» يَحْتَزُّ بِهِ عَنِ الْحَرْفِ، فَإِنَّ دَلَالَتَهُ فِي غَيْرِهِ، كَمَا سَنُقَرِّرُهُ. وَقَوْلُهُ: «غَيْرَ مُقْتَرِنٍ» يَحْتَزُّ عَنِ الْفِعْلِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْاِقْتِرَانِ بِالْأَزْمِنَةِ؛ لِأَنَّهَا جُزْءٌ مِنْ حَقِيقَتِهِ، وَأَصْلٌ فِي مَعْقُولِهِ.

قَوْلُهُ: «بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ» يَخْرُجُ عَنْهُ (الصَّبُوحُ)، وَهُوَ الشَّرْبُ فِي أَوَّلِ

النَّهَارِ، وَ(الْعَبُوقُ)، وَهُوَ الشُّرْبُ فِي آخِرِهِ، فَإِنَّهُمَا دَالَّانِ عَلَى الْاِقْتِرَانِ بِالْأَزْمِنَةِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ، خَلَا أَنَّ تِلْكَ الْأَزْمِنَةَ خَارِجَةٌ عَنِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا الْفِعْلُ، وَكَانَتْ جُزْءًا مِنْ مَاهِيَّتِهِ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ فِي الْحَدِّ عَلَى قَوْلِهِ: «غَيْرَ مُقْتَرِنٍ»، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ لِلزَّمِ خُرُوجُ قَوْلِنَا: (الصَّبُوحُ) وَ(الْعَبُوقُ) عَنْ مَاهِيَةِ الْاسْمِ، وَهُمَا دَاخِلَانِ.

فَلَمَّا قَيَّدَهُ بِذِكْرِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ دَخَلَ فِي حَدِّ الْاسْمِ، وَلَمْ يَخْرُجْ إِلَّا مَا اقْتَرَنَ بِهَا، فَأَمَّا قَوْلُنَا: (الْيَوْمُ)، وَ(الَلَيْلَةُ)، وَ(السَّاعَةُ)، فَلَا [و١٦] تَكُونُ وَارِدَةً عَلَى حَدِّ الْاسْمِ؛ لِأَنَّهَا فِي نَفْسِهَا مَوْضُوعَةٌ لِلزَّمَانِ نَفْسِهِ، وَلَيْسَتْ دَالَّةٌ عَلَيْهِ كَدَلَالَةِ الْأَفْعَالِ، فَافْتَرَقَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ مُرَادَ النُّحَاةِ بِقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْاسْمَ وَالْفِعْلَ دَالَّانِ عَلَى مَعْنَى فِي أَنْفُسِهِمَا، هُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (رَجُلٌ)، وَ(ضَرَبَ) فَإِنَّ تَصَوُّرَ مَعْنَاهُمَا هُوَ الَّذِي وُضِعَا مِنْ أَجْلِهِ حَاصِلٌ فِي الذَّهْنِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ أَمْرٍ آخَرَ، بِخِلَافِ الْحَرْفِ، فَإِنَّ تَصَوُّرَ مَعْنَاهُ الَّذِي وُضِعَ مِنْ أَجْلِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاعْتِبَارِ أَمْرٍ آخَرَ، فَإِذَا قُلْتَ: (خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ)، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ (الدَّارِ)، لِيُتَصَوَّرَ مَعْنَاهُ، وَتُعْقَلَ مَاهِيَّتُهُ، فَإِذَنْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ اعْتِبَارِ الْغَيْرِ.

بَقِيَ ههنا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اعْتِبَارَ ذَلِكَ الْغَيْرِ هَلْ يَكُونُ أَصْلًا فِي مَعْقُولٍ دَلَالَتِهِ؟ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ كَوْنُهُ دَالًّا إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْغَيْرِ، وَلَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ إِلَّا بِذِكْرِهِ، أَوْ يَكُونُ شَرْطًا فِي دَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى، خَلَا أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى يُشْتَرَطُ فِيهِ الْغَيْرُ، وَالْأَمْرُ فِيهِ قَرِيبٌ، وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ النُّحَاةِ أَنَّ الْغَيْرَ مُشْتَرَطٌ فِي الدَّلَالَةِ، لَا فِي أَصْلِ مَفْهُومِ الدَّلَالَةِ؛ وَلِهَذَا قَالُوا فِيهِ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى، فَأُطْلِقُوا الدَّلَالَةَ فِيهِ، وَاشْتَرَطُوا الْغَيْرَ فِي كَمَالِهَا، وَتَمَامِهَا، وَحُصُولِهَا إِلَّا فِي مُطْلَقِهَا وَمَعْقُولِهَا.

وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فَهَلْ يَكُونُ قَوْلُنَا: «فِي نَفْسِهِ» مُتَعَلِّقًا بِ(دَلَّ) ^(١)، أَوْ يَكُونُ صِفَةً لِمَعْنَى، فِيهِ وَجْهَانِ:

(١) فِي الْأَصْلِ: (مَتَعَلِّقٌ يَدُلُّ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ: « دَلَّ »، وَيَكُونَ مَعْنَاهُ عَلَى هَذَا: مَا دَلَّ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ ضَمِيمَةٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي دَلَالَتِهِ الْإِفْرَادِيَّةِ، بِخِلَافِ الْحَرْفِ، فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ فِي كَمَالِ مَعْنَاهُ الْمُفْرَدِ، وَيَكُونُ « فِي » بِمَعْنَى الْبَاءِ، وَالضَّمِيرُ فِي « نَفْسِهِ » رَاجِعٌ إِلَى « مَا دَلَّ »، أَيِ: اللَّفْظِ الدَّلَالِ بِنَفْسِهِ، وَ« غَيْرِ مُقْتَرِنٍ » مَنْصُوبٌ، حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: « مَا دَلَّ ». وَثَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ صِفَةً لـ « مَعْنَى »، وَيَكُونَ مَعْنَاهُ أَنَّ دَلَالَتَهُ عَلَى مَعْنَى مُتَحَقِّقَةٍ فِي نَفْسِهِ، وَبِالنَّظَرِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ، وَيَكُونُ الضَّمِيرُ فِي « نَفْسِهِ » رَاجِعًا إِلَيْهِ، أَيِ: أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى حَاصِلٌ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَ« غَيْرِ مُقْتَرِنٍ » حَالٌ مِنَ ضَمِيرِ الْمَعْنَى، وَفَائِدَةُ الْحَالِ وَصْفُ الْمَعْنَى بِكَوْنِهِ^(١) خَالِيًا عَنِ الْاِقْتِرَانِ [ظ ١٦] بِالْأَزْمِنَةِ، وَالْمَعْنَيَانِ مُتَقَارِبَانِ، لَا غُبَارَ عَلَيْهِمَا، مُؤَدِّيَانِ إِلَى الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ.

* * *

المقصد الثاني: في بيان الإشكالات الواردة على حد الاسم

اعْلَمْ أَنَّ جُمْلَةً مَا يُورَدُ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ عَلَى حَدِّ الْأِسْمِ، فَهِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ: مُتَّصِلَةٌ وَمُنْفَصِلَةٌ، فَأَمَّا الْمُتَّصِلَةُ فَهِيَ الَّتِي تَخْرُجُ بِالْقِيُودِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي نَفْسِ الْحَدِّ، وَمَعْنَى كَوْنِهَا مُتَّصِلَةً هُوَ أَنَّ الْقِيُودَ الَّتِي فِي الْحَدِّ لَوْ لَمْ تَكُنْ مَذْكُورَةً لَكَانَ الْحَدُّ بَاطِلًا، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهَا، وَأَمَّا الْمُنْفَصِلَةُ فَهِيَ الْوَارِدَةُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْوَجْهِ، وَجُمْلَتُهَا ثَلَاثَةٌ:

الْإِشْكَالُ الْأَوَّلُ: الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ مِنْ نَحْوِ: (يَقُومُ)، وَ(يَقْعُدُ)، وَغَيْرِهِمَا، فَإِنَّ مَا هَذَا حَالُهُ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرِ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدٍ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ لَمَّا كَانَ وَضَعُهُ عَلَى جِهَةِ الْاِشْتِرَاكِ^(٢). وَإِنْ كَانَ (الصَّبُوحُ) وَ(الغُبُوقُ) دَاخِلَيْنِ فِي

(١) في الأصل: (بكون) وكذا يقتضي السياق.

(٢) للتحفة في زمان الفعل المضارع آراءٌ عدَّة: منهم من يرى أنه لا يكون إلا للحال، وعليه ابن الطراوة، ومنهم من ذهب إلى أنه لا يكون إلا للمستقبل، وهو مذهب الزجاج، ومنهم من يرى أنه مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْحَالِ وَالْاِسْتِقْبَالِ، وهو رأي الجمهور، ومنهم من يرى أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، =

حَدَّ الاسم؛ لِكَوْنَهُمَا لَا يَدُلَّانِ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ مُعَيَّنًا. فَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ تَدْخُلَ الْأَفْعَالُ الْمُضَارَعَةُ فِي حَدِّ الاسم؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ دَالَّةٍ عَلَى الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ بِالتَّعْيِينِ، وَفِي ذَلِكَ بُطْلَانُ الْحَدِّ؛ لِذُخُولِ مَا لَيْسَ مِنَ الْمَحْدُودِ فِيهِ.

وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ مَا قَالُوهُ مِنَ الْاِشْتِرَاكِ الَّذِي قَرَّرُوا عَلَيْهِ الْإِشْكَالَ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ مَوْضُوعٌ فِي الْأَصْلِ لِزَمَنِ الْحَالِ، وَهُوَ أَصْلُ الْأَزْمِنَةِ؛ لِأَنَّ الْمَاضِيَ يَنْشَأُ عَنْهُ، وَيَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ الْمُسْتَقْبَلُ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَيَتَعَذَّرُ تَسْلِيمُ كَوْنِهِ مُشْتَرَكًا، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ النُّظَارِ مِنَ النُّحَاةِ، لَكِنَّ الْوَاضِعَ قَدْ وَضَعَهُ لِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ فِي الْأَصْلِ، وَاللَّبْسُ إِنَّمَا حَصَلَ عِنْدَ السَّامِعِ لِكَوْنِ اللَّفْظِ يُطْلَقُ عَلَى أَحَدِهِمَا تَارَةً، وَعَلَى الْآخَرِ أُخْرَى، لَا مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهِ غَيْرَ مَوْضُوعٍ لِأَحَدِهِمَا، بِخِلَافِ (الْعَبُوقِ) وَ(الصَّبُوحِ)، فَإِنَّهُ لَمْ يُوضَعْ قَطُّ دَالًّا عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ، لَا مِنْ جِهَةِ الظُّهُورِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ الْاِشْتِرَاكِ، وَفِي هَذَا مَا نُرِيدُهُ مِنْ دُخُولِ بَابِ (الْعَبُوقِ) وَ(الصَّبُوحِ)، وَخُرُوجِ بَابِ الْمُضَارَعِ؛ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ دَلَالََةَ الْمُضَارَعِ عَلَى الزَّمَانِ يُخَالِفُ دَلَالَتَهُمَا عَلَيْهِ، فَافْتَرَقَا. [١٧].

الِإِشْكَالُ الثَّانِي: اسْمُ الْفَاعِلِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا)، وَتَقْرِيرُ وَجْهِ الْإِشْكَالِ هُوَ أَنَّ مَفْهُومَ هَذَا الْكَلَامِ هُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ، كَدَلَالَةِ الْفِعْلِ الْمُضَارَعِ، إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْاِشْتِرَاكِ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ زَمَنُ الْحَالِ، وَمَا عَدَاهُ فَرَّغٌ عَلَيْهِ، وَفِي هَذَا مَا نُرِيدُهُ مِنْ خُرُوجِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَنْ حَدِّ الاسمِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. وَالْجَوَابُ أَنَّ قَوْلَنَا: (ضَارِبٌ) وَ(قَاتِلٌ) مَوْضُوعَانِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْوَصْفِ

= وهو رأي الفارسي، ومنهم من يرى أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال، وهو رأي ابن طاهر. انظر هذه المسألة في شرح الرضي ١٦/٤، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي ٤٩٢، وتعليق الفرائد ١/١٠٠، والهمع ١/٣٦، والفلاح في شرح المراح ٤٦.

بِالْأَصَالَةِ، وَدَلَالَتُهَا عَلَى الزَّمَانِ إِنَّمَا كَانَ عَلَى جِهَةِ الْعُرُوضِ فِي بَعْضِ مَوَاقِعِهِ؛ لِأَجْلِ اقْتِرَانِ مَا يَقْتَرِنُ بِهِ مِنْ قَوْلِنَا: (الآنَ)، وَ(أَسِرَ)، وَ(غَدًا)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ ضَارِبٌ)، فَإِنَّهُ لَا دَلَالََةَ لـ(ضَارِبٍ) عَلَى زَمَنِ الْبَتَّةِ، وَلَوْ كَانَتْ دَلَالَةُ الزَّمَانِ فِيهِ أَصْلِيَّةً لَوَجَبَ أَلَّا تَنْفَكَّ مِنْهَا بِحَالٍ، كَمَا لَا يَنْفَكُّ الْفَعْلُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ إِلَّا لِعَارِضٍ لَمَّا كَانَتْ أَصْلِيَّةً فِيهِ. فَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ وَضْعَهُ فِي الْأَصْلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْوَصْفِيَّةِ مِنْ غَيْرِ زَمَانٍ كَانَ دَاخِلًا فِي حَدِّ الْاسْمِ، وَلَا أَثَرَ لِمَا عَرَضَ مِنَ الزَّمَانِ عَلَى خِلَافٍ وَضَعِهِ وَمُجَانِبَةِ قِيَاسِهِ، وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ)، فَإِنَّكَ تَحْكُمُ عَلَى ظَاهِرِهِ بِالْمُضِيِّ لَمَّا كَانَ لَهُ بِالْأَصَالَةِ وَالْوَضْعِ، وَتَحْكُمُ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ مُسْتَقْبَلًا؛ لِأَجْلِ قَرِينَةِ (إِنْ)، وَهَكَذَا قَوْلُكَ: (لَمْ يَقُمْ)، تَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالْإِسْتِقْبَالِ؛ لِأَجْلِ ظَاهِرِهِ، وَإِنْ كَانَ مَحْكُومًا عَلَيْهِ بِالْمُضِيِّ مِنْ أَجْلِ (لَمْ). فَقَدْ اتَّضَحَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ (ضَارِبًا) دَاخِلٌ فِي مَاهِيَةِ الْاسْمِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الزَّمَانِ عَارِضَةً.

وَإِنَّمَا قَالَ الشَّيْخُ^(١): إِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ أَدْخَلَ فِي الْإِشْكَالِ مِنَ الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ؛

لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ وَارِدٌ عَلَى طَرْدِ الْاسْمِ بِالْخُرُوجِ، وَالْفَعْلُ الْمُضَارِعُ وَارِدٌ عَلَى عَكْسِهِ بِالْدُخُولِ، وَالشَّيْءُ قَدْ يَكُونُ دَاخِلًا فِي جِنْسٍ غَيْرِهِ بِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ وَاخْتِصَاصٍ، بِخِلَافِ خُرُوجِهِ مِنْ جِنْسِهِ، فَإِنَّمَا يَكُونُ بِزَوَالِ خَصَائِصِهِ، وَأَحْكَامِهِ، وَانْقِطَاعِهَا عَنْهُ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّ تَقْرِيرَ وَجْهِ الْإِشْكَالِ فِي الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ، وَتَقْرِيرُ الْإِشْكَالِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مَبْنِيٌّ عَلَى الظُّهُورِ مِنْ جِهَةِ صَلَاحِيَّتِهِ لِلْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ الدَّالِّ عَلَيْهَا بِطَرِيقِ الْعُرُوضِ، لَا بِالْأَصَالَةِ، [ظ ١٧] وَلَا شَكٌّ أَنَّ دَلَالََةَ

الظهورِ أَصْرَحُ بِالْمُرَادِ مِنْ دَلَالَةِ الْاِشْتِرَاكِ، فَافْتَرَقَا.

الإشْكَالُ الثَّالِثُ: (نَعَمْ) وَ (بَيْسَ)، وَ (حَبْدَا)، وَفَعُلُ التَّعَجُّبِ، فَإِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى مَعَانٍ فِي أَنْفُسِهَا مِنْ غَيْرِ [أَنْ تَكُونَ] ^(١) مُقْتَرِنَةً بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مَحْكُومٌ عَلَيْهَا بِالْفَعْلِيَّةِ، وَهِيَ مُنْدرِجَةٌ تَحْتَ هَذَا الْحَدِّ، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا دُخُولُ الْفَعْلِ فِي حَدِّ الْأِسْمِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَالْجَوَابُ أَنَّ دَلَالَتَهَا عَلَى الزَّمَانِ بِالْأَصَالَةِ وَالْوَضْعِ، وَتَجَرُّدَهَا عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ إِنَّمَا كَانَ لِعَارِضٍ، وَتَقْرِيرُ غُرُوضِهِ هُوَ أَنَّهَا لَمَّا خَالَفتْ أَكْثَرَ الْأَفْعَالِ بِكَوْنِهَا خَارِجَةً إِلَى مَعْنَى الْإِنْشَاءِ وَجَبَ قَطْعُهَا عَنِ الزَّمَانِ أَمَارَةً عَلَى ذَلِكَ، وَدَلَالَةً عَلَى الْعِنَايَةِ وَالْاهْتِمَامِ بِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ التَزَمُوا تَجْرِيدَ الْأَفْعَالِ الصَّرِيحَةِ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْأَزْمِنَةِ؛ لِأَجْلِ الْإِنْشَاءِ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (بَعْتُ)، وَ (اشْتَرَيْتُ)، فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فِيمَا كَانَ صَرِيحَ الْفَعْلِيَّةِ، فَهَكَذَا هَهُنَا.

وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ هُوَ أَنَّ النُّحَاةَ حَكَمُوا بِالنَّقْلِ فِيمَا أَمَكْنَ فِيهِ النَّقْلُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ؛ لِيَدُلُّوا بِذَلِكَ عَلَى دَلَالَتِهَا عَلَى الْأَزْمِنَةِ، فَقَالُوا فِي (نَعَمْ): إِنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ (نَعَمْ)، وَفِي (بَيْسَ): إِنَّهُ مِنْ (بَيْسَ)، وَفِي (حَبْدَا): إِنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ (حَبَّ) إِذَا صَارَ مَحْبُوبًا، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْمُلَاحَظَةِ عَلَى أَنَّ تَجَرُّدَهَا عَنِ الْأَزْمِنَةِ عَارِضٌ، فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي حَدِّ الْفَعْلِ، وَخُرُوجُهَا عَنِ حَدِّ الْأِسْمِ، وَلَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ فِي (عَسَى)، فَلَمْ يَقُولُوا: (عَسَى يَعْسَى)، كَمَا قَالُوا: (نَعَمْ) وَ (بَيْسَ)، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّهَا تَوَغَّلَتْ فِي إِفَادَةِ التَّرَجُّيِ، فَالْتَزَمُوا فِيهَا طَرِيقَةً وَاحِدَةً فِي عَدَمِ التَّصَرُّفِ، فَأَشْبَهَتْ (لَعَلَّ) فِي تَجَرُّدِهَا عَنِ دَلَالَةِ الْأَزْمِنَةِ.

فَيَنْحَلُّ مِنْ مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهَا غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي الْحَدِّ، وَإِنْ تَجَرَّدَتْ عَنِ الزَّمَانِ لَمَّا

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

كَانَ عَارِضًا فِيهَا، كَمَا فِي (ضَارِبٍ) عَلَى الْعَكْسِ؛ لِأَنَّ تَجَرُّدَهَا عَنِ الْأَزْمِنَةِ عَارِضٌ كَعُرْوَضِ الْأَزْمِنَةِ فِي (ضَارِبٍ).

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ^(١): « وَهَذَا أَشْكَلُ مِمَّا قَبْلَهُ »، يَعْنِي: أَنَّ (نَعَمْ) وَ(بِئْسَ) أَدْخُلَ فِي الْإِشْكَالِ عَلَى حَدِّ الْأِسْمِ مِنْ أَسْمِ الْفَاعِلِ، وَإِنَّمَا كَانَ أَشْكَلًا؛ لِأَنَّ عُرْوَضَ الزَّمَانِ فِي (ضَارِبٍ) إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ مَا يَقْتَرِنُ بِهِ كـ(الآنَ)، وَ(الأمسِ)، وَ(غَدًا)، فَهُوَ أَمْرٌ خَارِجٌ عَنْ ذَاتِهِ، بِخِلَافِ تَجْرِيدِ الزَّمَانِ عَنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، فَلَمْ يَكُنْ بِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهَا، فَلَا جَرَمَ كَانَ انْدِرَاجُهَا فِي حَدِّ الْأِسْمِ [و١٨] أَدْخَلَ، وَكَانَ انْدِرَاجُ (ضَارِبٍ) فِي حَدِّ الْفِعْلِ أَبْعَدَ؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ الْأَفْعَالِ عَلَى الْأَزْمِنَةِ مِنْ جِهَةِ ذَوَاتِهَا، وَتَجَرُّدَ الْأَسْمَاءِ مِنَ الْأَزْمِنَةِ مِنْ جِهَةِ ذَاتِهَا؛ فَلِهَذَا أَشَبَّهُ (نَعَمْ) وَ(بِئْسَ) مَا يَخْتَصُّ الْأَسْمَاءَ لِذَوَاتِهَا، وَهُوَ التَّجَرُّدُ، وَأَشَبَّهُ اسْمُ الْفَاعِلِ مَا لِلْأَفْعَالِ مِنْ جِهَةِ ذَوَاتِهَا، وَهُوَ مُقَارَبَةُ الْأَزْمِنَةِ، لَكِنْ الشَّبَهُ فِي (نَعَمْ) وَ(بِئْسَ) مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَشَبَهُ اسْمِ الْفَاعِلِ مَعَ الْوَاسِطَةِ، كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ؛ فَلِهَذَا كَانَ (نَعَمْ) وَ(بِئْسَ) أَدْخَلَ فِي الْإِشْكَالِ مِنْ أَسْمِ الْفَاعِلِ، فَهَذَا زُبْدُهُ مَا أوردَهُ الشَّيْخُ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ عَلَى مَا هِيَ الْأِسْمُ.

وَقَدْ أوردَ السَّيِّدُ رُكْنَ الدِّينِ^(٢) نَقَوْضًا غَيْرَ هَذِهِ، نَذْكُرُهَا، وَنُجِيبُ عَنْهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى:

أَوَّلُهَا: هُوَ أَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي مَا هِيَ الْأِسْمُ مَنْقُوضٌ بِنَفْسِ الْحَدِّ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى جَمِيعِ الْحَدِّ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ، فَيَلْزِمُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعُ الْحَدِّ اسْمًا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْحَدُّ صَدَقَ عَلَيْهِ الْمَحْدُودُ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

وِثَانِيهَا: أَنَّهُ مَنْقُوضٌ بِالْإِشَارَةِ، وَعَقْدِ الْأَصَابِعِ، وَالْخُطُوطِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا دَالَّةٌ

(١) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٢٧.

(٢) انظر الوافية في شرح الكافية (رسالة) ٧.

عَلَى مَعَانٍ فِي أَنْفُسِهَا غَيْرَ مُقْتَرَنَةٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ، لَكِنَّهَا غَيْرُ أَسْمَاءٍ.
وَنَالِثُهَا: أَنَّهُ مَنْقُوضٌ بِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، كَقَوْلِنَا: (صِه)، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى فِي
نَفْسِهِ مُقْتَرِنًا بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ، فَيَلْزَمُ خُرُوجُهَا عَنْ حَدِّ الْأِسْمِ مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهِ دَالًّا
عَلَى قَوْلِنَا: اسْكُتْ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى الْأَزْمِنَةِ، فَيَكُونُ خَارِجًا، كَمَا قُلْنَا.
وَالْجَوَابُ عَمَّا أوردَهُ:

أَوَّلًا: هُوَ أَنَّ الْأِسْمَ لَمَّا كَانَ بَعْضُ أَنْوَاعِ الْكَلِمَةِ صَارَ وَصْفُ الْكَلِمَةِ لَازِمًا لَهُ،
فَكَأَنَّهُ قِيلَ: الْأِسْمُ كَلِمَةٌ، لَكِنَّهَا حُذِفَتْ اعْتِمَادًا عَلَى فَهْمِ الْمُسْتَرَشِدِ، وَاتَّكَالًا عَلَيْهِ،
وَهَذَا بَعِيْنُهُ هُوَ الْجَوَابُ عَمَّا أوردَهُ.

ثَانِيًا: لِأَنَّ الْعُقُودَ وَالْخُطُوطَ لَيْسَ كَلَامًا، وَلَا مِنْ قَبِيلِ الْكَلِمَةِ، فَصَارَ خُرُوجُ الْأَوَّلِ
مِنْ جِهَةٍ أَنَّ مَجْمُوعَ الْحَدِّ أُمُورٌ مُرَكَّبَةٌ، وَالْكَلِمَةُ مُفْرَدَةٌ، وَخُرُوجُ الثَّانِي مِنْ جِهَةٍ أَنَّهَا
لَيْسَتْ ^(١) كَلِمَةً.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ ثَالِثًا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فَجَوَابُهُ هُوَ أَنَّ مَدْلُولَ (صِه) لَيْسَ قَوْلِنَا:
اسْكُتْ، فَيَلْزَمُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ اقْتِرَانِ الْأَزْمِنَةِ، [ظ ١٨] وَإِنَّمَا مَدْلُولُهُ مُسَمًى قَوْلِنَا: اسْكُتْ؛
لِأَنَّ مَدْلُولَ الْأِسْمِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ اسْمًا؛ لِيَحْصُلَ التَّطَابُقُ، فَإِنَّ مَدْلُولَ الْأِسْمِ لَا يَكُونُ
فِعْلًا، وَهُوَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِالْأَزْمِنَةِ؛ لِأَنَّ الْاِقْتِرَانَ إِنَّمَا حَصَلَ
فِي لَفْظِ (اسْكُتْ) لَا مِنْ جِهَةِ حَقِيقَتِهِ.

فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مَا أوردَهُ اعْتِرَاضًا عَلَى الْمَاهِيَّةِ غَيْرَ مَا أوردَهُ الشَّيْخُ، وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا
لَخَّصْنَاهُ أَنَّهَا غَيْرُ وَاِرِدَةٍ، وَأَنَّ مَاهِيَّةَ الْأِسْمِ سَالِمَةٌ عَنِ النُّقُوضِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.
نَعَمْ هَذِهِ الْإِشْكَالَاتُ إِنَّمَا تَكُونُ مُتَوَجِّهَةً عَلَى تَفْرِيعَاتِ النُّحَاةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا،
وَيَكُونُ الْجَوَابُ عَنْهَا بِمَا قَرَّرْنَاهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (لَيْسَ) وَكَذَا يَفْتَضِي السِّيَاقُ.

فَأَمَّا عَلَى تَعْرِيفِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ^(١) لِلْإِسْمِ بِقَوْلِهِ^(٢): مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ دَلَالَةً مُجَرَّدَةً عَنِ الْاِقْتِرَانِ بِالزَّمَانِ مِنْ طَرِيقِ الْوَضْعِ، فَلَا يَتَوَجَّهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْإِشْكَالَاتِ عَلَيْهِ.

* * *

المَقْصِدُ الثَّالِثُ: فِي ذِكْرِ خَوَاصِّ الْإِسْمِ

لَمَّا ذَكَرَ مَا هِيََّةَ الْإِسْمِ ذَكَرَ خَاصِيَّتَهُ؛ لِيَكْمُلَ الْبَيَانُ بِذِكْرِهِمَا، وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْحَدِّ وَالْخَاصَّةِ ظَاهِرَةٌ مِنْ جِهَتَيْنِ:

الْجِهَةُ الْأُولَى: هُوَ أَنَّ مِنْ حَقِّ الْحَدِّ أَنْ يَكُونَ شَامِلًا لِجَمِيعِ مُفْرَدَاتِ تِلْكَ الْمَاهِيَّةِ، لَا يَخْرُجُ عَنْهَا شَيْءٌ، بِخِلَافِ الْخَاصَّةِ، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ شَامِلَةً لَهَا، وَإِنَّمَا تَرِدُ فِي بَعْضِ الْمُفْرَدَاتِ دُونَ بَعْضٍ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ التَّعْرِيفَ بِاللَّامِ وَالتَّنْوِينَ إِنَّمَا يَرِدَانِ فِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ دُونَ بَعْضٍ.

الْجِهَةُ الثَّانِيَّةُ: هُوَ أَنَّ حَقَّ مَا يُجْعَلُ حَدًّا أَنْ يَكُونَ مُطَرِّدًا مُنْعَكِسًا، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: كُلُّ إِسْمٍ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ، فَهَذَا طَرْدٌ، وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ فَهُوَ إِسْمٌ، فَهَذَا عَكْسٌ،

(١) هُوَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرْجَانِيِّ النَّحْوِيُّ، الْإِمَامُ الْمَشْهُورُ، أَخَذَ النَّحْوَ عَنْ ابْنِ أَخْتِ الْفَارَسِيِّ، وَلَمْ يَأْخُذْ عَنْ غَيْرِهِ، كَانَ مِنْ كِبَارِ أَئِمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْبَيَانِ، مِنْ مُصَنِّفَاتِهِ الْمَقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِبْضَاحِ، وَالْجَمْلُ، وَالْعَوَامِلُ الْمَائَةِ، وَالْعَمْدَةُ فِي التَّصْرِيفِ، وَدَلَائِلُ الْإِعْجَازِ، وَأَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى - وَقِيلَ أَرْبَع - وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعْمِائَةٍ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَةِ الْوَعَاةِ ١٠٦/٢، وَالْبَلْغَةُ ١٣٤، وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ ٢٥٢/١.

(٢) ذَكَرَ الْعُلُوِّيُّ هَذَا الْحَدَّ فِي الْمَحْصَلِ (و ١٨) مَخْطُوطٌ، وَنَسَبَهُ لِلْجُرْجَانِيِّ، قَالَ: «التَّعْرِيفُ الْأَوَّلُ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْقَاهِرِ، وَحَاصِلُ كَلَامِهِ فِي مَا هِيَةَ الْإِسْمِ: كُلُّ لَفْظٍ عَرَبِيٍّ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ مِنْ طَرِيقِ الْوَضْعِ، وَكَانَ لَهُ إِعْرَابٌ لَفْظًا أَوْ مُحَلًّا»، وَانْظُرْهُ أَيْضًا فِي الْمَنْهَاجِ ١٤٥، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي مَصَادِرِ الْجُرْجَانِيِّ.

وكلاهما صادق على الاسم، بخلاف الخاصّة، فإنّها تنعكس، ويتعدّر فيها الطرد؛ فلهذا نقول: كل ما كان فيه ألف ولاّم، أو تنوين، أو غير ذلك من الخواصّ، فهو اسم، فنجدّه منعكساً، ولا نقول: كل اسم فلا بدّ فيه من ألف ولاّم، أو تنوين؛ لأنّ ما هذا حاله يتعدّر في أكثر الأسماء.

فعرّفت بما ذكرناه التفرقة بين الطرد والعكس، وإن كان مجموعهما إنّما يجري في الماهيات دون الخواصّ، فإنّها يمتنع طردها، ويصحّ عكسها. ثمّ قال الشيخ: «ومن خواصّه»، يشير بذلك إلى كثرة [و ١٩] الخواصّ؛ لأنّ «من» ههنا للتبويض، وإنّما ذكر منها ما هو الأشهر، ونبّه بالأقلّ على الأكثر. والخواصّ في نفسها لا يخلو حالها إمّا أن تكون لفظيّة أو معنويّة، [ونحن نذكرها ونظهر وجه اختصاصها] ^(١).

الضرب الأول: في بيان الخواصّ اللفظيّة:

وليس يخلو حالها في مواقعها إمّا أن تكون من أوّله، أو من آخره، أو من وسطه.

فالتّي تكون من أوّله: هو نحو لام التعريف، وإنّما كانت مختصّة بالأسماء دون غيرها؛ لأنّه لا فائدة في دخولها على الأفعال؛ لأنّها إخبار، ومن حقّ الخبر أن يكون نكرة لا يعرفه المخاطب؛ ليكون في الإخبار به فائدة.

وحروف النداء إنّما كانت مختصّة بالأسماء؛ لأنّ المطلوب بها إقبال المنادى عليك وخطابه، وهذا لا يعقل إلّا في الأسماء.

وحرف الجرّ، وإنّما كان مختصّاً بالأسماء؛ لأمرين:

أمّا أوّلاً فلأنّ وضع المضاف إليه على اختصاصه بالجرّ، إمّا لإفادة تعريف،

(١) ما بين المعقوفين زيادة من كتاب المحصل للعلوي، وهو ساقط من الأزهار.

كَقَوْلِكَ: (بِضْرَبْتُ) يَتَحَقَّقُ تَخْصِيصٌ، وَوَضْعُ الْأَفْعَالِ عَلَى التَّنْكِيرِ؛ فَلِهَذَا لَمْ تَكُنْ قَابِلَةً لِلإِضَافَةِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْفِعْلِ أَلَّا يَدْخُلَهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدْخُلُ بِإِزَاءٍ مَعَانٍ هِيَ: الْفَاعِلِيَّةُ، وَالْمَفْعُولِيَّةُ، وَالْإِضَافَةُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ^(١) مِنْهَا فِي الْأَفْعَالِ، لَكِنَّ الرَّفْعَ وَالنَّصَبَ إِنَّمَا دَخَلَا لِعَارِضٍ، فَبَقِيَ الْجَرُّ عَلَى أَصْلِ الْمَنْعِ.

وَإِنَّمَا قَالَ الشَّيْخُ: «الْجَرُّ»، وَلَمْ يَقُلْ: (حَرْفُ الْجَرِّ)؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ قَدْ يَكُونُ دَاخِلًا عَلَى الْفِعْلِ عَلَى جِهَةِ الْحِكَايَةِ، كَقَوْلِكَ: (بِضْرَبَ) يَرْتَفِعُ (زَيْدٌ) فِي قَوْلِكَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ)، وَكَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرَ الْحَرْفِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الْإِخْتِصَاصُ مِنَ الْأَوَّلِيَّةِ؛ وَلِأَنَّ الْأَثَرَ تَابِعٌ لِلْمُؤَثِّرِ فِي الْوُجُودِ وَالْحُصُولِ، فَذِكْرُ الْحَرْفِ أَحَقُّ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُؤَثِّرُ فِي الْحَدِّ، وَلَكِنَّهُ ذَكَرَ الْجَرَّ، وَأَرَادَ الْحَرْفَ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ لَا يَكُونُ أَثَرًا إِلَّا لِلْحَرْفِ، بِخِلَافِ الرَّفْعِ وَالنَّصَبِ، فَإِنَّهُ أَمْرٌ مُشْتَرِكٌ، فَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ فِي عُذْرِ الشَّيْخِ. وَأَمَّا مَا يَكُونُ مِنْ جِهَةِ آخِرِهِ: فَنَحْوُ التَّنْوِينِ عَلَى كُلِّ أَنْوَاعِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ مُخْتَصًّا بِالْأَسْمَاءِ مَا خَلَا التَّرْتِيبَ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، كَمَا سَنَقَرُّهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ دُخُولَهُ إِنَّمَا يَكُونُ لِلتَّنْكِيرِ، أَوْ لِلْأَمْكِنِيَّةِ، [ظ ١٩]، أَوْ لِلْعَوَاضِ، أَوْ لِلْمُقَابَلَةِ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ لَا تَتَأْتِي إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ؛ فَلِهَذَا كَانَ مُخْتَصًّا بِهَا، وَنَحْوُ تَاءِ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّ الْمُؤَنَّثَ الْحَقِيقِيَّ مَا كَانَ بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ، وَهَذَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ؛ وَلِأَنَّ الْفِعْلَ مُذَكَّرُ الْأَصْلِ، فَلَا وَجْهَ لِتَأْنِيثِهِ، وَنَحْوُ يَاءِ النَّسْبَةِ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ إِنَّمَا يَكُونُ إِلَى الْأَبِ، أَوْ الْبَلَدِ، أَوْ الْقَبِيلَةِ، وَكُلُّهَا أَسْمَاءٌ؛ فَلِهَذَا اخْتَصَّ بِهَا.

وَأَمَّا مَا يَكُونُ مِنْ جِهَةِ وَسْطِهِ: فَنَحْوُ يَاءِ التَّصْغِيرِ فِي نَحْوِ: (فَلَيْسَ)، وَ(دُرَيْهِمَ)، وَ(دُنَيْنِيرَ)، وَإِنَّمَا كَانَتْ مُخْتَصَّةً بِالْإِسْمِ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ فِي الْأَسْمَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْوَصْفِ

(١) فِي الْأَصْلِ: (شَيْئًا) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

لَهَا؛ لِأَنَّ دُخُولَهُ عَلَيْهَا دَلَالَةٌ عَلَى الْحَقَّارَةِ، فَقَوْلُكَ: (عُويْدُ) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: عُودٌ صَغِيرٌ. وَنَحْوُ أَلِفِ التَّكْسِيرِ فِي نَحْوِ: (فَعَالِلَ)، كَ (دَرَاهِمَ)، وَ (فَعَائِلَ) كَ (رَسَائِلَ)، وَ (فَوَاعِلَ) كَ (ضَوَارِبَ)، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَتْ مُخْتَصَّةً بِالْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ لِلتَّكْسِيرِ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْأَسْمَاءِ، كَمَا سَنَوْضُحُهُ.

فَهَذِهِ الْعَلَامَاتُ خَوَاصُّ لَفْظِيَّةٌ؛ لِأَنَّ دُخُولَهَا ظَاهِرٌ عَلَى الْاسْمِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

الضَّرْبُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ الْخَوَاصِّ الْمَعْنَوِيَّةِ:

وَهِيَ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ؛ إِمَّا لِكَوْنِهِ فَاعِلًا، وَإِمَّا لِكَوْنِهِ مُبْتَدَأً، وَإِنَّمَا تَعَدَّرَ الْإِسْنَادُ إِلَى الْفِعْلِ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ فِي نَفْسِهِ مُسْنَدٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ؟! لِأَنَّ كَوْنَهُ مُسْنَدًا يَقْتَضِي افْتِقَارَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَكَوْنَهُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ يَقْتَضِي اسْتِغْنَاءً، وَكَوْنُ الشَّيْءِ غَنِيًّا غَيْرَ غَنِيٍّ مُحَالٌ؛ فَلِهَذَا بَطَلَ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ.

لَا يُقَالُ: فَإِذَا جَازَ فِي الْاسْمِ أَنْ يَكُونَ مُسْنَدًا بِهِ، وَمُسْنَدًا إِلَيْهِ، فَهَلَّا جَازَ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ أَيْضًا مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقَةٍ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي كَوْنِ الْاسْمِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ هِيَ ^(١) كَوْنُهُ مُسْنَدًا بِهِ.

لَأَنَّا نَقُولُ: هَذَا فَاسِدٌ؛ فَإِنَّا لَا نُسَلِّمُ مَا ذَكَرْتُمْ، فَيَلْزَمُ عَلَيْهِ مَا قُلْتُمُوهُ.

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قُلْنَاهُ، فَنَقُولُ:

أَمَّا الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ فَقَدْ اسْتَبَدَّ بِهِ الْاسْمُ لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ عِبَارَةٌ عَنِ الذَّوَاتِ، وَالْأَفْعَالُ أَخْبَارٌ، وَالْأَخْبَارُ إِنَّمَا هِيَ أَحْكَامٌ إِضَافِيَّةٌ، لَا تَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهَا، فَلَا جَرَمَ وَجَبَ إِضَافَتُهَا إِلَى الْأَسْمَاءِ.

وَهَذَا هُوَ الَّذِي نُرِيدُهُ بِكَوْنِ الْأَسْمَاءِ مُسْنَدًا إِلَيْهَا.

(١) فِي الْأَصْلِ: (هُوَ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

وَأَمَّا كَوْنُهَا مُسْنَدًا بِهَا فَلِأَسْمَاءٍ وَالْأَفْعَالِ مُشْتَرِكًا فِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ فِي جِهَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ، فَلِأَسْمَاءٍ إِنَّمَا كَانَتْ [و ٢٠] مُسْنَدًا بِهَا فِي وُقُوعِهَا أَخْبَارًا وَأَحْوَالًا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا صِفَاتٍ، وَالصِّفَةُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَوْصُوفٍ تَكُونُ مُسْنَدَةً إِلَيْهِ، وَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَإِنَّمَا كَانَتْ مُسْنَدًا إِلَيْهَا مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا أَفْعَالٌ، وَالْفِعْلُ لَا بُدَّ مِنْ قِيَامِهِ بِفَاعِلِهِ، فَهُمَا مُفْتَرِقَانِ كَمَا تَرَى.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: «وَالِإِضَافَةُ»، فَأَطْلَقَهَا، وَقَيَّدَ الْإِسْنَادَ بِقَوْلِهِ: «إِلَيْهِ»، يُشِيرُ بِهِ إِلَى التَّقْرِيرِ الَّذِي قَدَّمَنا، وَهُوَ أَنَّ كَوْنَ الْاسْمِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ يَخْصُ الْأَسْمَاءَ، فَأَمَّا كَوْنُهُ مُسْنَدًا بِهِ فَلِالْاسْمِ وَالْفِعْلِ يَشْتَرِكَانِ فِيهِ، كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ.

وَكَانَ الْأَحْسَنُ تَقْيِيدَهَا، لِرَفْعِ اللَّبْسِ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ كَمَا يُضَافُ فَهُوَ يُضَافُ إِلَيْهِ، كَمَا أَنَّ الْاسْمَ كَمَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ فَهُوَ يُسْنَدُ فِي نَفْسِهِ، وَالْخُصُوصِيَّةُ فِيهِ إِنَّمَا تَكُونُ مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ فِي نَفْسِهِ، لَا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْفِعْلَ قَدْ يَكُونُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ عَلَى جِهَةِ الْإِضَافَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، وَ: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥]، وَ(أَعْجَبَنِي يَوْمٌ قَامَ زَيْدٌ)، وَغَيْرُ ذَلِكَ، فَكَانَ [يَنْبَغِي أَنْ] ^(١) يَقُولَ: وَأَنْ يَكُونَ مُضَافًا فِي نَفْسِهِ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِيَتَمَيَّزَ الْخَاصُّ مِمَّا لَا يَكُونُ خَاصًّا، فَكَمَا قَالَ: «بِالْإِسْنَادِ إِلَيْهِ»؛ لِيَتَمَيَّزَ عَنْ كَوْنِهِ مُسْنَدًا فِي نَفْسِهِ، فَهَكَذَا نَقُولُ: وَأَنْ يَكُونَ مُضَافًا فِي نَفْسِهِ.

وَإِنَّمَا أَطْلَقَهُ؛ لِأَنَّ بِالْإِطْلَاقِ يَحْصُلُ التَّمْيِيزُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْيِيدِ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ مُطْلَقِ الْإِضَافَةِ هُوَ الْمُضَافُ نَفْسُهُ، وَهِيَ الْخُصُوصِيَّةُ فِي الْأَسْمَاءِ، وَالْمُحْتَاجُ إِلَى التَّقْيِيدِ هُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَهُوَ غَيْرُ خَاصٍّ، كَمَا قَدَّمْنَا، بِخِلَافِ ^(٢) الْكَلَامِ فِي الْإِسْنَادِ، فَإِنَّهُ

(١) ما بين المعقوفين زيادة من كتاب المحصل للعلوي، وهو ساقط من الأزهار.

(٢) قوله: (بخلاف) مكرر في الأصل.

عَلَى الْعَكْسِ، فَإِنَّ الْخُصُوصِيَّةَ فِيهِ لَيْسَتْ ^(١) وَاقِعَةً عَلَى الْمُطْلَقِ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا الْخُصُوصِيَّةُ وَاقِعَةٌ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، فَلَا جَرَمَ وَجَبَ تَقْيِيدُ الْإِسْنَادِ دُونَ الْإِضَافَةِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ.

لَا يُقَالُ: فَإِذَا جَازَتْ الْإِضَافَةُ إِلَى الْفِعْلِ، كَمَا قَرَّرْتُمُوهُ، فَلِمَ لَا تَجُوزُ إِضَافَتُهُ فِي نَفْسِهِ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ مَصْدَرِهِ فِي قَوْلِكَ: (يَوْمٌ يَنْفَعُ)، فَهَكَذَا تَجُوزُ إِضَافَتُهُ نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ مَصْدَرِهِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ. لَأَنَّا نَقُولُ: وَلَا سَوَاءً، فَإِنَّ الْاسْمَ إِنَّمَا تَصَحُّ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ الْأَسْمِيَّةِ لَا غَيْرُ.

فَإِذَا تَقَدَّرَ ^(٢) الْمَصْدَرُ شَاعَتْ الْإِضَافَةُ لَا مَحَالَةَ، بِخِلَافِ إِضَافَةِ الْاسْمِ نَفْسِهِ، فَإِنَّ إِضَافَتَهُ لَا تَكْفِي فِيهِ الْأَسْمِيَّةُ [ظ ٢٠] مُطْلَقَةً، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ قِيَامِ اعْتِبَارِ أَمْرٍ آخَرَ فِي الْمُضَافِ نَفْسِهِ، وَهُوَ إِفَادَةُ التَّعْرِيفِ، أَوْ التَّخْصِصِ، أَوْ التَّخْفِيفِ، وَهَذَا غَيْرُ حَاصِلٍ فِي إِضَافَةِ الْفِعْلِ نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ لَا فَائِدَةَ فِي تَعْرِيفِهِ، وَلَا تَخْصِصَ فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّخْصِصَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِضْمَارِ أَحَدِ حُرُوفِ الْإِضَافَةِ، وَهِيَ مُتَعَذِّرَةٌ فِي الْأَفْعَالِ، وَلَا تَخْفِيفَ هُنَاكَ؛ لَأَنَّهُ لَا تَنْوِينَ فِي الْفِعْلِ؛ فَلِهَذَا بَطَلَتْ الْإِضَافَةُ فِي الْأَفْعَالِ بِكُلِّ حَالٍ، وَافْتَرَقَ الْحَالُ بَيْنَ إِضَافَتِهِ نَفْسِهِ وَالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ، وَظَهَرَ أَنَّ الْخُصُوصِيَّةَ إِنَّمَا كَانَتْ فِي إِضَافَةِ الْاسْمِ، لَا فِي كَوْنِهِ مُضَافًا إِلَيْهِ.

وَكَانَ مِنْ حَقِّ الشَّيْخِ أَنْ يَقُولَ: وَالْإِضَافَةُ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ جَرٍّ؛ لِأَنَّ خُصُوصِيَّةَ الْإِضَافَةِ فِي الْأَسْمَاءِ لَا تَكُونُ كَذَلِكَ، وَإِلَّا انْتَقَضَ بِقَوْلِنَا: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، فَإِنَّ (مَرَرْتُ) مُضَافٌ إِلَى (زَيْدٍ) بِوَاسِطَةِ الْحَرْفِ.

وَقَدْ اقْتَصَرَ مِنَ الْخَصَائِصِ اللَّفْظِيَّةِ عَلَى ذِكْرِ اللَّامِ، وَالْجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَمِنْ الْمَعْنَوِيَّةِ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَالْإِسْنَادِ إِلَيْهِ، تَنْبِيْهَا مِنْهُ بِالْأَقْلِ مِنْهَا عَلَى الْأَكْثَرِ فِي النَّوَعَيْنِ جَمِيعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (لَيْسَ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (تَقَرَّرَ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

المقصد الرابع: في بيان تقسيم الأسماء

اعلم أن الشيخ لم يُشر في تقسيم الأسماء إلا إلى كونها مُعَرَّبَةً وَمَبْنِيَّةً مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ وَرَاءَ ذَلِكَ، وَأَنَا أَشِيرُ ههنا إِلَى تَقْسِيمَاتٍ أَرْبَعَةٍ؛ لِتَكُونَ مَبْهَةً عَلَى مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ تَقْسِيمَاتِهَا، فَلَهَا أَقْسَامٌ مُنْدرِجَةٌ^(١) تَحْتَ مَا يَعْرِضُ مِنْ أَحْوَالِهَا.

التقسيم الأول: بِاعْتِبَارِ ذَوَاتِهَا إِلَى مُفْرَدَةٍ وَمُرَكَّبَةٍ، فَالْمُفْرَدُ مَا لَا تَلْتَمِ حَقِيقَتُهُ مِنْ أَجْزَاءٍ كـ (رَجُلٍ) وَ (زَيْدٍ).

ثُمَّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ، أَوْ تَابِعًا لِغَيْرِهِ:

فَإِنْ كَانَ تَابِعًا لِغَيْرِهِ فَهُوَ الصِّفَةُ، كـ (رَاكِبٍ) وَ (جَالِسٍ)، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ مَانِعًا مِنْ وَقُوعِ الشَّرِكَةِ فِيهِ أَمْ لَا:

فَإِنْ كَانَ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ مَانِعًا مِنْ وَقُوعِ الشَّرِكَةِ فِيهِ فَهُوَ الْعِلْمُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَانِعًا فَهُوَ اسْمُ الْجِنْسِ، فَصَارَ الْمُفْرَدُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ اسْمَ جِنْسٍ، وَاسْمَ عِلْمٍ، وَصِفَةٍ. وَأَمَّا الْمُرَكَّبُ فَهُوَ مَا كَانَتْ حَقِيقَتُهُ مُلْتَزِمَةً مِنْ أَجْزَائِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَكُونُ بَيْنَ الْجُزْأَيْنِ مُلَازِمَةً، وَإِلَى مَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ:

فَالأَوَّلُ هُوَ تَرْكِيبُ الْجَمَلِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَ (عَمْرُو خَارِجٌ). وَالثَّانِي لَا يَخْلُو حَالُهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا [٢١] وَاسِطَةٌ حَرْفٍ أَوْ لَا:

فَالَّذِي لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةٌ حَرْفٍ، كَقَوْلِكَ: (حَضَرَمَوْتُ)، وَ (بَعْلَبُكُ). وَالَّذِي يَكُونُ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةٌ حَرْفٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ التَّضْمِينِ كـ (خَمْسَةَ عَشَرَ)^(٢)، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ تَضْمِينٍ، كَقَوْلِكَ: (غَلَامُ زَيْدٍ)، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْإِضَافَةِ.

التقسيم الثاني: بِاعْتِبَارِ افْتِقَارِهَا وَاسْتِغْنَائِهَا إِلَى مَا يَكُونُ مُحْتَاجًا إِلَى تَفْسِيرٍ، وَإِلَى مَا يَكُونُ غَنِيًّا عَنْهُ، فَالَّذِي يَكُونُ غَنِيًّا عَنِ التَّفْسِيرِ هُوَ الْاسْمُ الظَّاهِرُ عَلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِهِ،

(١) فِي الْأَصْلِ: (مَنْوَرَةٌ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ. (٢) قَوْلُهُ: (كَخَمْسَةِ عَشَرَ) مَطْمُوسٌ فِي الْأَصْلِ.

فَإِنَّهُ دَالٌّ بِمُجَرَّدِ لَفْظِهِ عَلَى مَا وَضَعَ لَهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى غَيْرِهِ فِي بَنَائِهِ، كَقَوْلِكَ: (رَجُلٌ)، وَ(فَرَسٌ)، ثُمَّ يَنْقَسِمُ إِلَى: صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ، فَالصَّحِيحُ مَا كَانَ سَالِمًا عَنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ الثَّلَاثَةِ: الْوَائِ وَالْيَاءِ وَالْأَلِفِ، وَالْمُعْتَلُّ مَا كَانَ فِيهِ وَاحِدٌ مِنْهَا، فَمَا كَانَ مُعْتَلًّا الْفَاءُ كـ(وَعِدٍ)، وَ(يُسِرٍ)، فَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: (أَرَأْسُ)، وَمَا كَانَ مُعْتَلًّا الْعَيْنُ كـ(وَيْلٍ) ^(١)، وَ(يَوْمٍ) فَيُقَالُ لَهُ: أَجَوْفٌ، وَمَا كَانَ مُعْتَلًّا اللَّامُ، كـ(دَلِيٍّ)، وَ(نَحِيٍّ)، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ: (أَعْجَزُ) ^(٢). وَأَمَّا مَا يَفْتَقِرُ إِلَى التَّفْسِيرِ فَيَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَكُونُ تَفْسِيرُهُ قَبْلَهُ، وَهُوَ الْمُضْمَرُّ، وَإِلَى مَا يَكُونُ تَفْسِيرُهُ بَعْدَهُ، وَهُوَ الْمُبْهَمُ، فَتَقُولُ: (زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ)، وَ(هَذَا الرَّجُلُ).

التَّقْسِيمُ الثَّلَاثُ: بِإِعْتِبَارِ دَلَالَتِهَا عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ إِلَى: مَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَإِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ مَعْنَى وَاحِدٍ، فَلأَوَّلُ هُوَ الْأَعْلَامُ، كَقَوْلِنَا: (زَيْدٌ)، وَ(عَمْرُو)، وَ(خَالِدٌ). وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ ^(٣) مِنْ مَعْنَى وَاحِدٍ يَنْقَسِمُ إِلَى: مَا يَدُلُّ عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِ، وَإِلَى مَا يَكُونُ عَلَى جِهَةِ الْجَمْعِ، فَالَّتِي تَكُونُ دَلَالَتُهَا عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِيَّةِ هِيَ الْأَسْمَاءُ الْمُشْتَرَكَةُ، كَقَوْلِنَا: (قُرْءٌ)، وَ(شَفَقٌ) ^(٤)، فَإِنَّ (الْقُرْءَ) يَدُلُّ عَلَى الطُّهْرِ وَالْحَيْضِ عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِيَّةِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى جِهَةِ الْاجْتِمَاعِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَكُونُ عَلَى جِهَةِ الْاسْتِغْرَاقِ كـ(مَنْ)، وَ(مَا)، وَ(النَّاسِ)، وَ(الْمُسْلِمِينَ)، وَغَيْرِ ذَلِكَ

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَيْد).

(٢) الْمَعْرُوفُ فِي الْمِصْطَلَحِ أَنَّ مَا فِي أَوَّلِهِ حَرْفٌ عِلَّةٌ هُوَ الْمِثَالُ، وَمَا فِي وَسْطِهِ هُوَ الْأَجَوْفُ، وَمَا فِي آخِرِهِ هُوَ الْنَاقِصُ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنَّ تَسْمِيَةَ الْمِثَالِ بِالْأَرَأْسِ وَالنَّاقِصِ بِالْأَعْجَزِ تَسْمِيَةٌ صَحِيحَةٌ، فَهِيَ تَعْنِي أَنَّ فِي رَأْسِ الْأِسْمِ حَرْفٌ عِلَّةٌ فَقِيلَ لَهُ الْأَرَأْسُ وَفِي عَجْزِهِ حَرْفٌ عِلَّةٌ فَقِيلَ لَهُ الْأَعْجَزُ، وَمَعَ كَثْرَةِ بَحْثِي فِي كُتُبِ الصَّرْفِ عَنْ هَذَيْنِ الْمِصْطَلَحَيْنِ لَكِنِّي لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

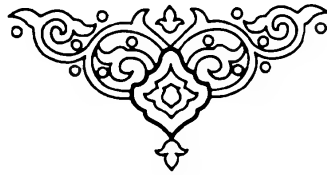
(٣) فِي الْأَصْلِ: (الْأَكْثَرُ).

(٤) الشَّفَقُ: يُطْلَقُ عَلَى الْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ، فَهُوَ مِنَ الْمَشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ، وَفِي الْأَصْلِ: (سَبَقَ). وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الطَّرَازِ ٨٥ / ٢ لِلْعُلُوِّيِّ.

مِنَ الْأَلْفَاظِ الْعَامَّةِ، وَإِلَى مَا يَكُونُ عَلَى طَرِيقِ الصَّلَاحِيَّةِ دُونَ الْإِسْتِغْرَاقِ، كَقَوْلِنَا: (رَجُلٌ)، وَ(حَيَوَانٌ)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَوَاطِئَةِ.

التَّقْسِيمُ الرَّابِعُ: بِإِعْتِبَارِ مَا يَعْرِضُ لَهَا مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَى: مُعَرَبَةٍ وَمَبْنِيَّةٍ، وَمُثَنَّاةٍ وَمَجْمُوعَةٍ، وَمُؤَنَّثَةٍ وَمُذَكَّرَةٍ، وَجَامِدَةٍ [ظ ٢١] وَمُشْتَقَّةٍ، وَعَامِلَةٍ وَغَيْرِ عَامِلَةٍ، وَمُثَنَّاةٍ وَمُفْرَدَةٍ، وَمُكَبَّرَةٍ وَمُصَغَّرَةٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَالَاتِ.

وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرِ الشَّيْخُ مِنْ تَقَاسِيمِهَا إِلَّا كَوْنَهَا مُعَرَبَةً وَمَبْنِيَّةً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْأَهَمُّ مِنَ الْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ فِي أَوَّلِ الْكُتُبِ، وَمَا عَدَاهُ يُذَكَّرُ فِي أَثْنَاءِ التَّفَاصِيلِ وَغُضُونِ الْأَبْوَابِ، كَمَا سَنُقَرِّرُهُ فِي مَوْضِعِهِ.



[الْمُعَرَّبُ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَهُ: « الْمُعَرَّبُ: الْمُرَكَّبُ الَّذِي لَمْ يُشَبَّهِ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ، وَحُكْمُهُ أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ؛ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا. وَالْإِعْرَابُ: مَا اخْتَلَفَ آخِرُهُ بِهِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُعْتَوِرَةِ عَلَيْهِ، وَأَنْوَاعُهُ رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ، فَالرَّفْعُ عِلْمُ الْفَاعِلِيَّةِ، وَالنَّصْبُ عِلْمُ الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْجَرُّ عِلْمُ الْإِضَافَةِ ».

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: وَاعْلَمْ أَنَّ كَلَامَهُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى بَيَانِ مَا هِيَ الْمُعَرَّبُ وَحُكْمُهُ، وَعَلَى بَيَانِ مَا هِيَ الْإِعْرَابُ، وَذَكَرَ أَنْوَاعَهُ، فَلَا جَرَمَ رَبَّنَا الْكَلَامَ عَلَى مَطْلَبَيْنِ:

المطلب الأول: في بيان ماهية المعرب، ومعرفة حكمه

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَعَرَّبَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِنَّمَا يَكُونُ مُعَرَّبًا بِشَرْطَيْنِ:
الشَّرْطُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا أَمْرٌ وَجُودِيٌّ، وَهُوَ التَّرَكِيبُ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِ فِيمَا كَانَ مُعَرَّبًا بِشَرْطَيْنِ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا، كَمَا سَبَقَ إِضَاحُهُ فِي الْكَلَامِ، وَسَنَذْكُرُهُ مِنْ بَعْدِ هَذَا.
الشَّرْطُ الثَّانِي: أَمْرٌ عَدَمِيٌّ، وَهُوَ عَدَمُ مُشَابَهَةِ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ.

فَهَذَانِ أَصْلَانِ فِي مَا هِيَ الْمَعَرَّبُ، فَلَا جَرَمَ تَعَرَّضَ لِذِكْرِهِمَا فِيهِ، فَقَالَ: « الْمُعَرَّبُ الْمُرَكَّبُ الَّذِي لَمْ يُشَبَّهِ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ ».

فَقَوْلُهُ: « الْمُرَكَّبُ » يَخْرُجُ عَنْهُ جَمِيعُ الْأُمُورِ الْمُفْرَدَةِ، مِنْ نَحْوِ: (زَيْدٌ)، وَ(عَمِيرٌ)، وَ(كِتَابٌ)، فَإِنَّ مَا هَذَا حَالُهُ لَا حَظَّ لَهُ فِي الْإِعْرَابِ؛ لِعَدَمِ التَّرَكِيبِ فِيهَا إِذَا نُطِقَ بِكُلِّ كَلِمَةٍ مِنْهَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ.

قَوْلُهُ: « لَمْ يُشَبَّهِ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ »، يَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ مِثْلِ قَوْلِنَا: (هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ)، فَمَا هَذَا حَالُهُ قَدْ حَصَلَ فِيهِ التَّرَكِيبُ، وَنَحْوِ: (قَامَ هَؤُلَاءِ)، لَكِنَّهُ غَيْرُ مُعَرَّبٍ؛ لِكُونِهِ قَدْ شَابَهَ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ، وَالْمَبْنِيُّ بِالْأَصَالَةِ هُوَ الْفِعْلُ الْمَاضِي، وَالْحَرْفُ، وَفَعُلُ [٢٢] الْأَمْرِ لِلْمُخَاطَبِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَظَّ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْإِعْرَابِ.

وَلَمْ يَقْتَصِرْ فِي حَدِّ الْمُعَرَّبِ عَلَى قَوْلِهِ: « لَمْ يُشَبَّهْ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ »؛ لَأَنَّهُ يَنْتَقِضُ بِمِثْلِ قَوْلِنَا: (أ، ب، ت، ث)، وَقَوْلِنَا: (وَاحِد، اِثْنَان)، وَأَسْمَاءِ الْأَصْوَاتِ، نَحْوُ: (غَاق)، حِكَايَةُ صَوْتِ الْغُرَابِ، وَ(نَخ) لِإِنَاخَةِ الْبَعِيرِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ كُلَّهَا غَيْرُ مُعَرَّبَةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا غَيْرُ مُشَبَّهَةٍ لِمَا بُنِيَ بِالْأَصَالَةِ، وَلَكِنْ تَعَذَّرَ الْإِعْرَابُ فِيهَا؛ لِفَقْدِ التَّرْكِيبِ فِيهَا؛ فَلَأَجْلِ هَذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ ذِكْرِ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، أَعْنِي التَّرْكِيبَ وَعَدَمَ مُشَابَهَةِ مَا بُنِيَ بِالْأَصَالَةِ؛ لِيَسْتَقِيمَ الْحَدُّ؛ لِأَنَّ الْبِنَاءَ قَدْ يَعْرِضُ فِي الْمَبْنِيَّاتِ لِأَمْرَيْنِ: أَمَّا أَوَّلًا فَبِانْتِفَاءِ التَّرْكِيبِ، كَمَا مَثَّلْنَاهُ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَجْلِ مُشَابَهَةِ مَا بُنِيَ بِالْأَصَالَةِ كَالْحَرْفِ وَالْفِعْلِ الْمَاضِي، كَمَا سَنَقَرُّهُ. فَلَأَجْلِ هَذَا تَعَرَّضَ الشَّيْخُ فِي حَدِّ الْمُعَرَّبِ لِهَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ؛ لِكُونِهِمَا آتِيَا عَلَى مَعْنَاهُ، هَذَا مَا لِحَقِّ كَلَامِهِ فِي بَيَانِ مُرَادِهِ فِي شَرْحِهِ^(١).

وَيَرِدُ عَلَى حَدِّ الْمُعَرَّبِ قَوْلُنَا: (قَامَ زَيْدٌ)، فَإِنَّ الْفِعْلَ مُرَكَّبٌ غَيْرُ مُشَبَّهٍ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُعَرَّبٍ، فَيَبْطُلُ مَا قَالَهُ، فَإِذَنْ الْأَخْلَقُ فِي مَا هِيَ الْمَعْرَبُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: هُوَ الْمُرَكَّبُ الَّذِي لَيْسَ مَبْنِيًّا بِالْأَصَالَةِ، وَلَا مُشَابِهًا لِمَبْنِيَّ الْأَصْلِ، فَيَخْرُجُ مَا أوردناه مِنَ الْاعتِرَاضِ.

لَا يُقَالُ: إِنَّ فِي حَدِّ الشَّيْخِ مَا يَدْرَأُ هَذَا التَّقْضُ؛ لَأَنَّهُ قَدْ دَلَّ الْحَدُّ عَلَى أَنَّ مَا شَابَهَ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ فَهُوَ غَيْرُ مُعَرَّبٍ، فَدَلَّالَتُهُ عَلَى أَنَّ مَا بُنِيَ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ فَهُوَ غَيْرُ مُعَرَّبٍ أَحَقُّ وَأَوْلَى.

لَأَنَّا نَقُولُ: هَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ قِيُودَ الْحُدُودِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ ظَاهِرَةً، وَلَا يَجُوزُ بِنَاؤُهَا عَلَى مَا فِي الْأَوْهَامِ^(٢)، وَتُعَرَّفُ مِنْ جِهَةِ الْمَفْهُومِ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَعْبَزُ عَنْهُ أَحَدٌ، وَيَنْسَدُّ طَرِيقُ الْاعتِرَاضِ عَلَى الْمَاهِيَّاتِ، فَمَا لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْحَدِّ، فَلَا وَجْهَ

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١ / ٢٣٥.

(٢) في الأصل: (أولاهام).

لِإِتْيَانِهِ، وَيَجِبُ كَوْنُهُ مَفْهُومًا^(١) بِمَا أوردناه عليه.

دَقِيقَةٌ:

تَشْتَمِلُ عَلَى أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ، يَنْبَغِي التَّنْبِيهِ عَلَيْهَا:

التَّنْبِيهِ الْأَوَّلُ: هُوَ أَنْ جَعَلَ الْمُركَّبِ جُزْءًا مِنْ مَاهِيَةِ الْمُعَرَّبِ فِيهِ مُسَامَحَةٌ وَتَسَاهُلٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمُركَّبَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُركَّبٌ مَبْنِيٌّ لَا مَحَالَةَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ [ظ ٢٢] بِرَجُلٍ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ) يُحَكِّمُ عَلَيْهِ بِالْبِنَاءِ كَمَا يُحَكِّمُ عَلَى سَائِرِ الْمَبْنِيَّاتِ، وَمَحَلُّهَا الْجَرْ عَلَى الصِّفَةِ لِـ (رَجُلٍ)، لَكِنَّ مُرَادَهُ: الْمُعَرَّبُ جُزْءُ الْمُركَّبِ الَّذِي تَرَكَّبَ مَعَ غَيْرِهِ، فَيَصِيرُ مُركَّبًا، وَلَيْسَ الْغَرَضُ الْمُركَّبَ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُركَّبٌ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ.

التَّنْبِيهِ الثَّانِي: الْمَقْصُودُ بِالْمُركَّبِ هُوَ التَّرْكِيْبُ الْإِسْنَادِيُّ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةِ حَرْفٍ؛ لِئَلَّا يَنْتَقِضَ بِقَوْلِنَا: (غُلَامٌ زَيْدٌ)، فَإِنَّ تَرْكِيْبَ الْإِضَافَةِ مِمَّا لَا يَسْتَحِقُّ مِنْ أَصْلِهِ الْإِعْرَابَ؛ لِأَنَّهُ نَازِلٌ مَنْزِلَةُ الْمُفْرَدِ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَسْتَحِقُّ مِنْ أَجْلِهِ الْإِعْرَابَ هُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْجُزْأَيْنِ مُسْنَدًا إِلَى الْآخَرِ عَلَى جِهَةِ الْإِتِّصَافِ بِهِ، كَقَوْلِنَا: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَ (خَرَجَ عَمْرُو) مِمَّا يَنْعَقِدُ بِهِ الْكَلَامُ خَبْرًا.

التَّنْبِيهِ الثَّالِثُ: قَوْلُهُ: « الَّذِي لَمْ يُشَبَّهِ مَبْنِيٍّ الْأَصْلِ »، وَالْمُرَادُ بِالْمُشَابَهَةِ الْمَنْفِيَّةِ هُوَ أَنْ يَكُونَ مُسْقِطًا لِكُلِّ الْإِعْرَابِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُسْقِطَةً لِبَعْضِ الْإِعْرَابِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمُشَابَهَةَ لَا تُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُعَرَّبًا، وَهَذَا كَمَا تَقُولُهُ فِي غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ، فَإِنَّهُ مُشَبَّهٌ لِلْفِعْلِ مِنْ تِلْكَ الْمُشَابَهَةِ الْفَرْعِيَّةِ، كَمَا سَنُقَرِّرُهُ، فَقَدْ شَابَهُ مَا بُنِيَ بِالْأَصَالَةِ، وَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْمُعَرَّبَاتِ، لَمَّا كَانَتْ تِلْكَ الْمُشَابَهَةُ إِنَّمَا تُسْقِطُ بَعْضَ الْإِعْرَابِ لَا كُلَّهُ. فَقَدْ تَرَكَ الشَّيْخُ هَذِهِ الْقِيُودَ فِي حَدِّ الْمُعَرَّبِ، وَمَا تَرَكَهَا إِلَّا مُسَامَحَةً وَتَسَاهُلًا، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ لَهَا.

(١) فِي الْأَصْلِ: (مَنْوِضًا). وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

وَقَدْ عَابَ الشَّيْخُ فِي شَرْحِهِ^(١) عَلَى مَنْ حَدَّ الْمَعْرَبَ بِأَنَّهُ الَّذِي يَخْتَلِفُ آخِرُهُ
بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لَفْظًا بِحَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ مَحَلًّا، وَأَرَادَ بِهِ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّهُ
حَدَّ الْمَعْرَبَ بِذَلِكَ بِأَن قَالَ^(٣): « إِنَّ هَذَا حَدٌّ لِلشَّيْءِ بِمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ التَّبَاسُّ، فَإِنَّ
الْغَرَضَ مِنْ تَعْرِيفِ الْمَعْرَبِ؛ لِیُعْرَفَ كَوْنُهُ يَخْتَلِفُ آخِرُهُ، فَلَا يَلِيقُ أَنْ يُحَدَّ بِالشَّيْءِ
الَّذِي الْغَرَضُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ مَعْرِفَتُهُ، وَمَا هُوَ إِلَّا كَمَنْ يُعَدُّ الْفَاعِلَ بِأَنَّهُ الْمَرْفُوعُ بِالْفِعْلِ،
فَإِنَّ الْغَرَضَ مِنْ حَدِّ الْفَاعِلِ أَنْ يُعْرَفَ؛ لِیُرْفَعَ، فَلَا يَلِيقُ حَدُّهُ بِالرَّفْعِ »، هَذِهِ أَلْفَاضُهُ،
وَهَذَا فَاسِدٌ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ تَعْرِيفِ الْمَعْرَبِ هُوَ اخْتِلَافُ آخِرِهِ، فَيَلْزَمُ
مَا ذَكَرْتَهُ، وَإِنَّمَا [و ٢٣] الْغَرَضُ مِنْ تَعْرِيفِهِ هُوَ أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ الْمَعْرَبَ عَلَى أَيِّ قَبِيلٍ
أَوْ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَسْمَاءِ يُطْلَقُ، بَعْدَ أَنْ عُرِفَ أَنَّهَا مُنْقَسِمَةٌ: إِلَى مَا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ
بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، فَذَلِكَ هُوَ الْمَعْرَبُ، وَإِلَى مَا لَا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ،
وَهُوَ الْمَبْنِيُّ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ، كَمَا قُلْنَا، لَمْ يَلْزَمْ الدَّوْرُ الَّذِي زَعَمَهُ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ اخْتِلَافَ الْآخِرِ أَمْرٌ لَا زِمٌ لِلْمَعْرَبِ، كَمَا أَنَّ الْأَحْكَامَ أَمْرٌ لَا زِمٌ لِلْعِلْمِ،
فَإِذَا جَازَ أَنْ يُحَدَّ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ تَصَحُّحٌ بِهِ الْأَحْكَامُ، جَازَ أَنْ يُحَدَّ الْمَعْرَبُ بِأَنَّهُ الَّذِي
يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا ضَرِيرَ فِيهِ.

فَظَهَرَ بِمَا لَخَّصْنَاهُ قُوَّةَ كَلَامِ الشَّيْخِ، وَأَنَّهُ أَشَادَ أَعْلَامَ هَذِهِ الْمَسَالِكِ، وَأَحْيَا رُفَاتَهَا
بَعْدَ أَنْ كَانَتْ رِمَامًا فِي مَطَارِحِ الْمَهَالِكِ.

وَأَمَّا حُكْمُ الْمَعْرَبِ فَهُوَ أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لَا عَلَى جِهَةِ الْحِكَايَةِ،
وَلَمْ تَكُنْ عَلَّةُ الْبِنَاءِ قَائِمَةً فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مَعْدُودًا فِي حَيِّزِ الْمَعْرَبَاتِ إِلَّا إِذَا كَانَ

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٣٧.

(٢) انظر المفصل ٣٣.

(٣) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٣٦.

مُقَيَّدًا بِهَذِهِ الْقِيُودِ الْخَمْسَةِ:

الْقَيْدُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَعْتَقِبَ الْحَرَكَاتُ وَالْحُرُوفُ إِمَّا لَفْظًا كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي رَجُلٌ وَأَبُوكَ)، وَ(رَأَيْتُ رَجُلًا وَأَبَاكَ)، وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَأَبِيكَ)، وَإِمَّا مَحَلًّا كَقَوْلِكَ: (غُلَامِي)، وَ(عَصَا)، كَمَا سَنُقَرِّرُهُ، وَالْمَحَلُّ، كَمَا يَكُونُ فِي الْحَرَكَةِ فِي (عَصَا) وَ(رَحَا)، فَقَدْ يَكُونُ فِي الْحَرْفِ، كَقَوْلِكَ: (مُسْلِمِي).

الْقَيْدُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْاِخْتِلَافُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ، فَإِنْ كَانَ حَاصِلًا فِي وَسْطِهَا لَمْ يَكُنْ إِعْرَابًا، وَلَمْ يَكُنْ مَا اخْتَصَّ بِهِ مُعْرَبًا، كَقَوْلِكَ: (هَذَا امْرُؤٌ) وَ(ابْنُ)، وَ(رَأَيْتُ ابْنًا) وَ(امْرَأً)، وَ(مَرَرْتُ بِابْنٍ) وَ(امْرِئٍ)، بِاخْتِلَافِ الرَّاءِ مِنْ (امْرِئٍ)، وَ(التُّونِ) مِنْ (ابْنٍ) إِنَّمَا كَانَ عَلَى جِهَةِ الْإِتْبَاعِ دُونَ الْاِسْتِقْلَالِ، فَلَا جَرَمَ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْحَرَكَةُ مَعَ اخْتِلَافِهَا مَعْدُودَةً فِي الْإِعْرَابِ لَمَّا كَانَتْ فِي غَيْرِ الْآخِرِ مِنَ الْكَلِمَةِ.

الْقَيْدُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ لِأَجْلِ الْعَامِلِ، نَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ مِثْلِ قَوْلِنَا: (مِنْ الرَّجُلِ)، وَ(مِنْ ابْنِكَ)، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ التَّوْنَيْنِ فِي (مِنْ) يَجُوزُ فِيهِ الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ، وَهَذَا اخْتِلَافٌ، لَكِنَّهُ اخْتِلَافٌ لَيْسَ مِنْ جِهَةِ عَامِلٍ، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ مَعْدُودًا فِي الْمُعْرَبَاتِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

الْقَيْدُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْاِخْتِلَافُ لَا عَلَى جِهَةِ الْحِكَايَةِ، يُحْتَرِزُ [ظ ٢٣] عَنْ مِثْلِ قَوْلِنَا: (مَنُو)، وَ(مَنَا)، وَ(مَنِي)، وَ(مَنَانٍ)، وَ(مَنُونٍ)، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مُخْتَلِفَةٌ، كَمَا تَرَى كَاخْتِلَافِ الْمُعْرَبَاتِ بِالْأَحْرَفِ، لَكِنَّهَا غَيْرُ مُعْرَبَةٍ لَمَّا كَانَ اخْتِلَافُهَا إِنَّمَا كَانَ عَلَى جِهَةِ الْحِكَايَةِ فِي كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ، فَإِذَا قِيلَ: (جَاءَ رَجُلٌ) قُلْتَ: (مَنُو)، وَإِذَا قِيلَ: (رَأَيْتُ رَجُلًا) قُلْتَ: (مَنَا)، وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) قُلْتَ: (مَنِي)، وَهَكَذَا: (مَنَانٍ)، وَ(مَنِينٍ)، وَ(مَنُونٍ) فَيَمَنْ قَالَ: (جَاءَنِي رَجَالٌ)؛ فَلِهَذَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ مُعْرَبَاتٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحِكَايَةِ، فَالْاِخْتِلَافُ فِي أَوَاخِرِ الْكَلِمِ لَا يَقْضِي بِكَوْنِهِ إِعْرَابًا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ اعْتِبَارُ هَذِهِ الْقِيُودِ فِي كَوْنِهِ مُعْرَبًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

الْقَيْدُ الْخَامِسُ: لَا تَكُونُ عَلَّةُ الْبِنَاءِ قَائِمَةً فِيهِ، كَقَوْلِكَ: (هَذَانِ)، وَ (اللَّذَانِ)، فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ فِي الْمُعْرَبَاتِ مَعَ اخْتِلَافِ آخِرِهِ لَمَّا كَانَتْ عَلَّةُ الْبِنَاءِ قَائِمَةً فِيهِ، كَمَا سَنُوضِّحُهُ.

* * *

المَطْلَبُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ مَا هِيَ الْإِعْرَابُ وَأَنْوَاعُهَا

قَالَ الشَّيْخُ: « فَأَمَّا الْإِعْرَابُ فَهُوَ مَا اخْتَلَفَ آخِرُهُ بِهِ » يَعْنِي أَنَّ الْمُعْرَبَ يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِالْإِعْرَابِ، وَقَدْ تَسَامَحَ فِي إِيرَادِ ضَمِيرِ الْمُعْرَبِ فِي حَدِّهِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: مَا اخْتَلَفَ آخِرُ الْمُعْرَبِ بِالْإِعْرَابِ، وَمَا هَذَا حَالُهُ يَكُونُ تَفْسِيرًا لِلشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَلَكِنَّهُ تَسَاهَلَ فِيهِ لَمَّا كَانَ بِغَيْرِ لَفْظِهِ.

فَحَاصِلُ هَذَا الْحَدِّ أَنَّ الْإِعْرَابَ شَيْءٌ يَخْتَلِفُ لِأَجْلِهِ آخِرُ الْمُعْرَبِ، لَا يُقَالُ: إِنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ يَنْتَقِضُ بِالْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ آخِرُ الْمُعْرَبِ بِهِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ إِعْرَابًا، وَهُوَ لَا يَقُولُ بِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْاِخْتِلَافَ لَمْ يَكُنْ بِالْعَامِلِ، فَيَلْزَمُ مَا قُلْتُمُوهُ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ بِعَمَلِ الْعَامِلِ وَتَأْثِيرِهِ فِيهِ، لَا بِنَفْسِ الْعَامِلِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَتَأْثِيرِ الْعَامِلِ ظَاهِرٌ؛ فَلِهَذَا افْتَرَقَا.

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ وَمَا يَكُونُ جَارِيًا مَجْرَاهُ مِنَ التَّغْيِيرِ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِ فِي مَا هِيَ الْإِعْرَابُ بِكُلِّ حَالٍ، لَكِنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي كَيْفِيَّةِ اعْتِبَارِهِ بِأَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ، وَفِيهِ مَذْهَبَانِ^(١):

(١) اختلف النحاة في حد الإعراب، فتعددت حدودهم واختلفت، ولم يكن خلافهم خلافاً لفظياً، وإنما كان مبنياً على خلاف آخر، وهو كون الإعراب معنى أو لفظاً، ففيه مذهبان: الأول: منهم من ذهب إلى أن الإعراب معنى فقال: إن الإعراب هو اختلاف الحركات الإعرابية على الاسم، فالاختلاف هو الإعراب، وهذا رأي كثير من النحاة منهم الفارسي، والرماني، وابن جني، والجرجاني، والجزولي، والحريري، وابن معط، وابن عصفور، وابن يعيش، قال أبو حيان: « وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلام ». وذهب فريق من النحاة إلى أن الإعراب لفظ، فالإعراب عندهم هو الحركة أو الحرف، ونسب السيوطي هذا الرأي للجمهور، وهو رأي ابن درستويه، وتابعه ابن الحاجب، وابن مالك، =

المَذْهَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ إِنَّمَا اعتُبِرَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ أَصْلٌ فِي مَاهِيَةِ الإِعْرَابِ، وَجُزْءٌ مِنْ مَفْهُومِهِ وَحَقِيقَتِهِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ الْمَغْرِبِيِّ^(١) صَاحِبِ الدَّرَّةِ^(٢)، وَالْمَوْصِلِيِّ صَاحِبِ [و٢٤] الغُرَّةِ^(٣)؛ لَأَنَّهُمَا حَدَّاهُ بِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ فِي آخِرِ الْمَعْرَبِ بِالْعَامِلِ وَاخْتِلَافِهِ، وَالْحُجَّةُ لَهُمَا عَلَى ذَلِكَ هُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (جَاءَ زَيْدٌ أَبُوكَ)، وَ(ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَبَاكَ)، وَ(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَأَبِيكَ)، فَإِنَّ الإِعْرَابَ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا اخْتِلَافٌ أَوْ آخِرُ هَذِهِ الْكَلِمِ مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ وَرَاءَهُ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا قَضَيْنَا بِكَوْنِ الإِعْرَابِ هُوَ الْاِخْتِلَافُ لَا غَيْرُ.

المَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّ اعتِبَارَ الْاِخْتِلَافِ فِي الإِعْرَابِ لَيْسَ مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهِ جُزْءًا مِنْ حَقِيقَتِهِ، لَكِنْ مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهِ مُسَبِّبًا عَنِ الإِعْرَابِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ ابْنِ الْحَاجِبِ، وَأَكْثَرُ النُّحَاةِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ حَدِّهِ بِأَنَّهُ مَا اخْتَلَفَ آخِرُ الْمُعْرَبِ

= والشلوبين، وابن خروف، والرضي. انظر الخلاف في شرح الرضي ١/ ٥٥-٥٦، وابن يعيش ١/ ٧٣، والارتشاف ٢/ ٨٣٣، وشرح ألفية ابن معطٍ ١/ ٢٢٥، والهمع ١/ ٥٩. وانظر الإيضاح العضدي ١١، ورسالتين في اللغة ٦٧، والخصائص ١/ ٣٥، والمقتصد ١/ ٩٨، وأمالى ابن الحاجب ٢/ ٥١٩-٥٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣، والمقدمة الجزولية ٧، وشرح الجزولية ١/ ٢٥٢، والفصول ١٥٤، والمقرب ٤٧.

(١) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور زين الدين أبو الحسين الزواوي المغربي الحنفي، وقيل: يحيى بن معطٍ، ولد سنة أربع وستين وخمسمائة في بلاده، في المغرب، ونشأ فيها، ثم ارتحل إلى المشرق، فسكن دمشق زمانًا طويلًا، وأقرأ النحو فيها مدة، أخذ علومه على مجموعة من علماء عصره، منهم الجزولي، وابن عساكر، وله مجموعة من المصنفات منها ألفية ابن معطٍ، والفصول الخمسون، وشرح الجزولية، وغيرها، مات سنة ثمان وعشرين وستمائة. انظر ترجمته في إنباه الرواة ٤/ ٣٨، ووفيات الأعيان ٦/ ١٩٧، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٢٤، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٤.

(٢) يقول ابن معطٍ في الدرة الألفية ص ١٩:

وحده تغير في الآخر بعامل مقدر أو ظاهر

(٣) يقول ابن الخباز في الغرة المخفية مخطوط (ظ ٧): «وَمَعْنَاهُ الصَّنَاعِيُّ مَا ذَكَرَهُ، وَهُوَ: تَغْيِيرُ آخِرِهِ بِالْعَامِلِ الْمُقَدَّرِ أَوْ الظَّاهِرِ».

به، قَالَ^(١): « وَهَذَا أَوْلَى مِنْ حَدِّ الإِعْرَابِ بِاخْتِلَافِ الْآخِرِ »، وَقَرَّرَهُ بِأَنَّهُ إِنْ عُنيَ بِاخْتِلَافِ الْآخِرِ مَا أَرَدْنَاهُ، يَعْنِي بِأَنَّهُ سَبَبٌ فِي الْاِخْتِلَافِ لَا جُزْءًا مِنْ مَاهِيَّتِهِ، فَهَذِهِ الْعِبَارَةُ أَسَدٌ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرُوهُ يُوْهِمُ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ جُزْءٌ مِنْ مَاهِيَّتِهِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ غَيْرُ مُوْهِمٍ؛ فَلِهَذَا كَانَتْ أَسَدٌ مِنْ غَيْرِهَا، وَإِنْ عُنيَ^(٢) بِهِ أَمْرٌ آخَرُ فَهَذَا غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ. يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ لَيْسَ جُزْءًا مِنْ مَاهِيَّةِ الإِعْرَابِ، وَقَرَّرَ ذَلِكَ فِي شَرْحِهِ بِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ^(٣):

أَوَّلُهَا: أَنَا نَقْطَعُ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ إِذَا قَالَ: (جَاءَ زَيْدٌ)، وَ(ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وَ(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) أَنَّهُ لَيْسَ فِي آخِرِ (زَيْدٍ) إِلَّا ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، لَا أَمْرٌ آخَرُ يُسَمَّى اخْتِلَافًا، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا، فَالضَّمُّ، وَالْفَتْحُ، وَالْكَسْرُ أُمُورٌ إِضَافِيَّةٌ مُسْتَنَدَةٌ إِلَى الْاِخْتِلَافِ، مُتَوَقِّفَةٌ عَلَيْهِ، حَاصِلَةٌ عَنْ مَفْهُومِهِ، فَلَا جَرَمَ قَضَيْنَا بِكُونِهَا تَابِعَةً لِلْاِخْتِلَافِ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْاِخْتِلَافَ أَمْرٌ حَصَلَ عَنِ الإِعْرَابِ، وَلَيْسَ نَفْسَهُ.

وثَانِيهَا: أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا كَوْنَهُ أَمْرًا زَائِدًا عَلَى الضَّمِّ، وَالْفَتْحِ، وَالْكَسْرِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ نَاشِئًا عَنْ أَمْرٍ مُتَعَدِّدٍ مِنَ الضَّمِّ، وَالْفَتْحِ، وَالْكَسْرِ، فَإِذَا نَشَأَ عَنْ مُتَعَدِّدٍ بَطَلَ تَقْسِيمُهُ إِلَى ثَلَاثَةٍ؛ إِذْ لَا يُعْقَلُ الْاِخْتِلَافُ بَعْدَ تَسْلِيمِ كَوْنِهِ أَمْرًا زَائِدًا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ عَلَى انْفِرَادِهِ.

هَذِهِ أَلْفَاضُهُ فِي شَرْحِهِ، وَتَقْرِيرُ مُرَادِ كَلَامِهِ هَذَا هُوَ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ إِذَا كَانَ نَفْسَ الإِعْرَابِ، وَلَيْسَ مُسَبَّبًا عَنْهُ فَهُوَ لَا مَحَالَةَ أَمْرٌ إِضَافِيٌّ، وَأَقْلُ مَا تَكُونُ الْأُمُورُ الْإِضَافِيَّةُ^(٤) [ظ ٢٤] بَيْنَ أَمْرَيْنِ فَمَا زَادَ، وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الإِعْرَابُ سِتَّةً

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٣٧.

(٢) في الأصل: (عنوا) وكذا يقتضي السياق وهو من شرح المقدمة ١/ ٢٣٨.

(٣) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٣٧.

(٤) في الأصل: (الإضافة). وكذا يقتضي السياق.

لَا ثَلَاثَةً؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا جَعَلُوا الْاِخْتِلَافَ هُوَ نَفْسَ الْإِعْرَابِ وَحَقِيقَتَهُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ اخْتِلَافًا، وَيَكُونُ نَاشِئًا عَنْ مُتَعَدِّدٍ مِنَ الضَّمِّ، وَالْفَتْحِ، وَالْكَسْرِ، وَإِذَا نَشَأَ عَنْ مُتَعَدِّدٍ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا اثْنَيْنِ، فَيَصِيرُ سِتَّةً، وَيَبْطُلُ كَوْنُهَا ثَلَاثَةً، وَمِنْ جِهَةٍ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ اخْتِلَافًا، فَلَزِمَ مَا قُلْنَا؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى أَخَوِيهِ، وَمِنْ النَّصْبِ إِلَى أَخَوِيهِ، وَمِنْ الْجَرِّ إِلَى أَخَوِيهِ، فَتَكُونُ سِتَّةً لَفْظًا. هَذَا إِذَا لَمْ يُعْتَبَرِ الْمُتَكَرِّرُ^(١) الْمَعْنَوِيُّ مِنْهَا، فَأَمَّا إِذَا كَانَ التَّكَرُّرُ مُعْتَبَرًا كَانَتْ تِسْعَةً؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ يَنْتَقِلُ إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَى أَخَوِيهِ، وَالنَّصْبَ إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَى أَخَوِيهِ، وَالْجَرَّ إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَى أَخَوِيهِ، فَتَكُونُ تِسْعَةً، كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ.

وَنَالِثُهَا: أَنَّ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ كُلُّ اسْمٍ فِي أَوَّلِ تَرْكِيبِهِ غَيْرَ مُعْرَبٍ. وَأَرَادَ بِمَا قَالَهُ هُوَ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ إِذْنُ عَيْنِ الْإِعْرَابِ وَنَفْسُ حَقِيقَتِهِ؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: (جَاءَ زَيْدٌ)، وَ(ضَرَبْتُ زَيْدًا)، فَأِعْرَابُهُ إِنَّمَا حَصَلَ عِنْدَ تَرْكِيبِهِ، فَيَلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِمْ أَلَّا يَكُونَ مُعْرَبًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِفْ حَالُهُ مِنْ قَبْلُ، فَيَكُونُ مُعْرَبًا، كَمَا زَعَمْتُمْ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ هُوَ الْإِعْرَابُ. لَا يُقَالُ: فَهَذَا أَيْضًا لَازِمٌ لِلشَّيْخِ إِذَا قَالَ بِأَنَّ الْإِعْرَابَ سَبَبٌ لِلْاِخْتِلَافِ، فَقَدْ حَصَلَ السَّبَبُ، وَلَمْ يَحْصَلِ مُسَبَّبُهُ، وَهُوَ الْاِخْتِلَافُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: وَلَا سَوَاءٌ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ قَدْ يُوجَدُ وَيَعْرِضُ لَوْجُودِ مُسَبَّبِهِ عَارِضٌ، فَلَا يُوجَدُ أَوْ يَقِفُ عَلَى شَرْطٍ، فَلَا يَكُونُ حَاصِلًا، بِخِلَافِ مَا إِذَا جَعَلْنَا الْاِخْتِلَافَ جُزْءًا مِنْ مَاهِيَةِ الْإِعْرَابِ وَحَقِيقَتِهِ عَلَى زَعَمِهِمْ، فَيَسْتَحِيلُ وُجُودُ الشَّيْءِ مَعَ آخِرِ^(٢) جُزْءٍ مِنْ حَقِيقَتِهِ، فَافْتَرَقَا.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ^(٣): «وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ سَبَبٌ فِي الْاِخْتِلَافِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ عِبَارَاتِ الْمُتَأَخِّرِينَ مَا يُشْعِرُ بِخِلَافِهِ، أَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ

(١) فِي الْأَصْلِ: (الْمَتَكَرَّرُ). وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (تَاجِرٌ).

(٣) انْظُرْ: شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ ٢٣٩/١.

أَنوَاعَهُ رَفْعٌ، وَنَصَبٌ، وَجَرٌّ، وَأَنَّ الرَّفْعَ، وَالنَّصَبَ، وَالْجَرَ أَسْمَاءٌ لِلضَّمَّةِ، وَالْفَتْحَةِ، وَالْكَسْرَةِ، فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ)، وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا)، وَ(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، وَهَذَا عَيْنُ مَا قَصَدْنَاهُ «، وَأَرَادَ بِالْمَتَأَخِّرِينَ الْمَغْرِبِيِّ وَالْمَوْصِلِيِّ، وَغَرَضُهُ أَنَّ الْإِعْرَابَ قَدْ نَوَّعُوهُ إِلَى هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ، وَأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ، وَالْكَسْرَةِ، وَالْفَتْحَةِ، فِي نَحْوِ: (هَذَا زَيْدٌ)، وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا) [٢٥]، وَ(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، فَفِيهِ دَلَالَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِعْرَابِ، وَالْمَفْهُومَ مِنْهَا إِنَّمَا هُوَ هَذِهِ الْأُمُورُ، لَا الْاِخْتِلَافُ^(١)، كَمَا تَوَهَّمُوهُ.

فَهَذَا مُلَخَّصُ مَا قَالَ الشَّيْخُ فِي شَرْحِهِ لِلْمُقَدِّمَةِ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْإِعْرَابَ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالْحَرْفِ اللَّذِينَ يَخْتَلِفَانِ لِأَجْلِ الْعَامِلِ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا، فَتَكُونُ حَقِيقَةُ الْإِعْرَابِ هُوَ مَجْمُوعُ الْحَرَكَةِ وَالْحَرْفِ وَالْاِخْتِلَافِ، تَلْفِيقًا بَيْنَ كَلَامِ الشَّيْخِ وَكَلَامِ غَيْرِهِ مِنَ النَّحَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

قَوْلُهُ: «لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْمَعْتَوِرَةِ» تِمَّةٌ وَتَكْمِيلَةٌ بَعْدَ نَجَازِ الْحَدِّ؛ لِإِنْبَهِ بِهَا عَلَى أَنَّ وَضَعَ الْإِعْرَابِ فِي الْأَسْمَاءِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى، كَالْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ؛ لِتَكُونَ مَعَانِيهَا مُتَمَيِّزَةً؛ لِأَنَّ صَيَغَهَا قَدْ تَكُونُ مُتَمَاثِلَةً^(٢)، فَلَا يُمَيِّزُ بَيْنَ مَعَانِيهَا إِلَّا الْإِعْرَابُ، بِخِلَافِ الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ، فَإِنَّ دَلَالَتَهَا عَلَى مَعَانِيهَا إِنَّمَا تَكُونُ مِنْ جِهَةِ اخْتِلَافِ صَيَغِهَا، فَأَغْنَى عَنْ إِعْرَابِهَا.

وَمَعْنَى الْمُعْتَوِرَةِ أَيِ: الْمُتَدَاوِلَةِ عَلَيْهَا، يُقَالُ: هَذَا الشَّيْءُ مُعْتَوِرٌ^(٣)، أَيِ: مُتَدَاوِلٌ عَلَى الْأَيْدِي وَالْأَلْسِنَةِ.

وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ: «لِيَدُلَّ» يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: «اِخْتَلَفَ آخِرُهُ».

(١) فِي الْأَصْلِ: (لَا اخْتِلَافَ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (مُتَمَاثِلَةٌ).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (مُعْتَوِرًا) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

وَالْمِثَالُ الْكَاشِفُ عَنْ حَقِيقَةِ الْمَسْأَلَةِ وَسِرِّهَا هُوَ قَوْلُنَا: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، فَإِنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ (زَيْدًا) فَأَنْتَ مُتَعَجِّبٌ مِنْ حُسْنِهِ، وَإِذَا رَفَعْتَهُ فَأَنْتَ نَافٍ أَنَّهُ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا فِي فِعْلِهِ، وَإِذَا جَرَرْتَهُ فَأَنْتَ مُسْتَفْهِمٌ عَنْ أَيِّ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ حَسَنٌ، فَاَنْظُرْ إِلَى هَذِهِ الصَّيْغَةِ فَإِنَّهَا وَاحِدَةٌ، وَمَعَانِيهَا مُخْتَلِفَةٌ، كَمَا تَرَى، وَلَا وَجْهَ لاختلافِهَا إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اخْتِلَافِ إِعْرَابِهَا كَمَا أَوْضَحْنَاهُ بِالْمِثَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ وَغَيْرُهُ مِنَ النُّحَاةِ^(١).

وَأَمَّا أَنْوَاعُهُ، يَعْنِي الْإِعْرَابَ، فَهِيَ ثَلَاثَةٌ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَرُّ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَزْمَ، وَإِنْ كَانَ إِعْرَابًا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ ذِكْرُ إِعْرَابِ الْأَسْمِ دُونَ غَيْرِهِ، وَالْجَزْمُ إِنَّمَا يَكُونُ إِعْرَابًا فِي الْأَفْعَالِ؛ وَلِأَنَّ الْغَرَضَ إِنَّمَا هُوَ ذِكْرُ الْإِعْرَابَاتِ الْمَوْضُوعَةِ بِإِزَاءِ الْمَعْنَى، وَالْجَزْمُ لَيْسَ مِنْ مَوْضُوعِهَا [أَنْ تَكُونَ]^(٢) بِإِزَاءِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّا قَدْ أَشْرْنَا إِلَى أَنَّ تَصَرُّفَ الْأَفْعَالِ فِي مَعَانِيهَا إِنَّمَا تَكُونُ بِاخْتِلَافِ صَيَغِهَا، فَأَغْنَى عَنْ إِعْرَابِهَا، وَهَكَذَا الْحَالُ فِي الْحُرُوفِ، بِخِلَافِ الْأَسْمَاءِ، فَإِنَّ اخْتِلَافَ مَعَانِيهَا إِنَّمَا كَانَ مِنْ جِهَةِ إِعْرَابِهَا [ظ ٢٥] لَا غَيْرَ، وَهَذَا مِنْ بَدِيعِ هَذِهِ اللَّغَةِ وَغَرَائِبِهَا، وَدَقِيقِ أَسْرَارِهَا، وَعَجَائِبِهَا، وَاخْتِصَارِهَا الرَّائِقِ، وَإِيجَازِهَا الْفَائِقِ.

وَإِنَّمَا كَانَ الْإِعْرَابُ مُنَحْصِرًا فِي ثَلَاثَةٍ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ تَابِعٌ لِلْمَخَارِجِ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ، فَالضَّمُّ مِنَ الشَّفَةِ، وَالْكَسْرُ مِنَ الْفَمِ، وَالْفَتْحُ مِنَ أَوَّلِ الْحَلْقِ، فَالرَّفْعُ عِلْمُ الْفَاعِلِيَّةِ، وَالنَّصْبُ عِلْمُ الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْجَرُّ عِلْمُ الْإِضَافَةِ، وَالْفَاعِلِيَّةُ مَصْدَرُ الْفَاعِلِ، وَالْمَفْعُولِيَّةُ مَصْدَرُ الْمَفْعُولِ، كَمَا أَنَّ الْجَرَّ مَصْدَرُ الْجَرِّ، وَالْقَادِرِيَّةُ مَصْدَرُ الْقَادِرِ، وَالْعَالَمِيَّةُ مَصْدَرُ الْعَالَمِ.

(١) انظر نسبه إلى الأخفش في الأصول ١/ ١٠٠ والمثال موجود في كتب النحو جميعها، وهو في سيبويه ١/ ١٣٢، والمقتضب ٣/ ١٩٠، لكن للأخفش رأي في المسألة فنسب المثال إليه. والله أعلم.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وَإِنَّمَا قَالَ: عَلَّمُ الْفَاعِلِيَّةِ وَعَلَّمُ الْمَفْعُولِيَّةِ، وَلَمْ يَقُلْ: عَلَّمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ؛ لِيَنْدَرِجَ تَحْتَ الْفَاعِلِيَّةِ الْفَاعِلُ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ، وَخَبَرِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَيَنْدَرِجَ تَحْتَ الْمَفْعُولِيَّةِ الْمَفْعُولُ وَمَا أَشْبَهَهُ، كَالْحَالِ، وَالتَّمْيِيزِ، وَغَيْرِهَا، وَلَوْ قَالَ: عَلَّمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لَمْ يَنْدَرِجَ تَحْتَهُمَا مَا كَانَ يُشَبَّهُمَا؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ الْإِضَافَةَ لَمَّا كَانَ غَيْرَ مُنْدَرِجٍ تَحْتَهَا مَا يُشَبَّهُهَا قَالَ فِيهَا: وَالْجَرُّ عَلَّمُ الْإِضَافَةِ لَا غَيْرُ، بِخِلَافِ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ، فَافْتَرَقَا.

لَا يُقَالُ: إِنَّا نَرَى فِي الْأَفْعَالِ مَا تَكُونُ الصِّيغَةُ فِيهَا وَاحِدَةً، وَمَعَ ذَلِكَ تَخْتَلِفُ مَعَانِيهَا بِاخْتِلَافِ إِعْرَابِهَا، وَهَذَا يُبْطِلُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ اخْتِصَاصِ الْأَسْمَاءِ بِهَذِهِ الْخَاصَّةِ وَاشْتِهَارِهَا^(١) بِنَوْعٍ مِنَ الْفَضِيلَةِ، وَهُوَ أَنَّهَا تَخْتَلِفُ مَعَانِيهَا بِاخْتِلَافِ إِعْرَابِهَا، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ مُسْتَحِقَّةٌ لِلْإِعْرَابِ بِالْأَصَالَةِ كَالْأَسْمَاءِ، وَهَذَا كَقَوْلِنَا: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ)، فَإِنَّ قَوْلَكَ: (وَتَشْرَبِ) يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ وَالْجَزْمُ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَعْنَى يُخَالِفُ الْآخَرَ، كَمَا قُلْتُمُوهُ فِي: (مَا أَحْسَنَ زَيْدَ).

لَا يُقَالُ: وَلَا سَوَاءٌ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي فِي الْأَفْعَالِ إِنَّمَا كَانَتْ مُخْتَلِفَةً بِالْإِضَافَةِ إِلَى مُقَارَبَةِ الْأَحْرَفِ لَهَا، وَمُلَاصَقَتِهَا لَهَا، فَيَقْدَرُ مَعَ النَّصْبِ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ، وَمَعَ الْجَزْمِ (لَا) النَّاهِيَّةُ، وَمَعَ الرَّفْعِ وَأَوُّ الْحَالِ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا كَانَتْ الْمَعَانِي مُخْتَلِفَةً، بِخِلَافِ الْأَسْمَاءِ، فَإِنَّهُ لَمْ تَقَعْ الْمَخَالَفَةُ بَيْنَ مَعَانِيهَا لِأَمْرِ خَارِجٍ عَنْ ذَوَاتِهَا، بَلْ كَانَ لِأَجْلِ اخْتِلَافِ إِعْرَابِهَا لَا غَيْرُ، فَبُطِلَ مَا تَوَهَّمُوهُ.



(١) فِي الْأَصْلِ: (وَاشْتِدَادُهَا).

[الْعَامِلُ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيهِ: « الْعَامِلُ مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلْإِعْرَابِ ».

قَالَ الْإِمَامُ الْعَلِيُّ: إِنَّمَا أَرَادَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَقِيقَةِ الْإِعْرَابِ، وَمَاهِيَّةِ^(١) الْعَامِلِ؛ لِأَنْدِرَاجِهِ تَحْتَ قَوْلِهِ: « مَا اخْتَلَفَ [و٢٦] آخِرُ الْمَعْرَبِ بِهِ »؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ إِلَّا لِأَجْلِ الْعَامِلِ، فَلَا جَرَمَ عَقَبَهُ بِذِكْرِهِ لَمَّا كَانَ مُتَضَمِّنًا لَهُ، بَلْ قَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: « وَيَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ».

اعْلَمْ أَنَّ قَوَامَ الشَّيْءِ وَالْأَمْرَ الَّذِي يَتَقَوَّمُ بِهِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ أَصْلًا فِي ثُبُوتِهِ وَكَمَالِ صُورَتِهِ، كَمَا يُقَالُ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ قَوَامُ الدِّينِ، وَالْغِذَاءُ قَوَامُ بَدَنِ الْإِنْسَانِ، وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ: « مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلْإِعْرَابِ » أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُقْتَضِي لِلْإِعْرَابِ هُوَ الْفَاعِلِيَّةُ وَالْمَفْعُولِيَّةُ وَالْإِضَافَةُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ لَا يَتَقَوَّمُ أَمْرُهُ، وَلَا تَظْهَرُ صُورَتُهُ إِلَّا بِأَمْرِ يَنْضَمُّ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّرْكِيبِ، وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ الْأَمْرُ الَّذِي نُسَمِّيهِ عَامِلًا.

وَالْمِثَالُ الْكَاشِفُ عَنْ مَا نُرِيدُهُ هُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (قَامَ زَيْدٌ)، فَالْمُقْتَضِي لِلرَّفْعِ هُوَ الْفَاعِلِيَّةُ فِي (زَيْدٌ)، وَلَا تَتَقَوَّمُ الْفَاعِلِيَّةُ فِيهِ إِلَّا بِقِيَامِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قَطَعْتَ النَّظَرَ عَنْهُ لَمْ تَفْهَمْ الْفَاعِلِيَّةَ، فَ (قَامَ) وَمَا شَاكَلَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ هُوَ الْعَامِلُ، وَالْاِخْتِلَافُ، وَإِنْ وَقَعَ فِي صُورَةِ الْعَوَامِلِ، فَلَيْسَ اخْتِلَافًا فِي كَوْنِهِ يَتَقَوَّمُ بِهِ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي، وَهِيَ الْقَاعِدَةُ الْمَطْلُوبَةُ.

وَإِنَّمَا يَقَعُ الْاِخْتِلَافُ فِي تَحَقُّقِ الْأَمْرِ الَّذِي تَتَقَوَّمُ بِهِ الْمَعَانِي الْمُقْتَضِيَّةُ مَوْصُوفَ الْعَوَامِلِ، فَيَنْحَلُّ مِنْ مَجْمُوعٍ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْمُقْتَضِي شَيْءٌ، وَالْعَامِلُ شَيْءٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَكَرَاهِيَةٌ).

آخِرُ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْعَامِلُ لَفْظِيًّا أَوْ مَعْنَوِيًّا، فَإِنَّهُ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي بَيَانِ مَا هِيَ الْعَامِلِ، وَإِنْ كَانَ مُوَصِّلًا إِلَى فَهْمِ مَعْنَاهُ، لَكِنْ فِيهِ دِقَّةٌ وَغُمُوضٌ، وَمِنْ حَقِّ مَا يَكُونُ حَدًّا أَنْ يَكُونَ سَابِقًا إِلَى الْأَفْهَامِ، جَلِيًّا فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ وَالْبَيَانِ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى التَّقْوَمِ وَالْمَعْنَى وَالْاِقْتِضَاءِ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ لَا تَنْفَكُ عَنْ حُمُوشَةٍ^(١) وَدِقَّةٍ فِي مَعَانِيهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَامِلَ أَجْلَى مِمَّا ذَكَرَهُ. وَلَوْ قِيلَ فِي حَدِّهِ: الْعَامِلُ مَا وُجِدَ مُؤَثِّرًا فِي غَيْرِهِ لَكَانَ أَسْهَلَ وَأَقْرَبَ وَأَوْضَحَ فِي الْمَقْصُودِ.

فَإِذَا تَمَهَّدَتِ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فَلَنَذْكُرَ الْمُقْتَضِي لِمُطْلَقِ الْإِعْرَابِ، ثُمَّ نَذْكُرُ مَا يَكُونُ مُقْتَضِيًّا بِخُصُوصِيَّةِ الْإِعْرَابِ، ثُمَّ نُرَدِّفُهُ بِذِكْرِ الْمُؤَثِّرِ وَالْآثَرِ، فَهَذِهِ مَرَاتِبُ ثَلَاثٌ، بَعْضُهَا مُرْتَبٌ عَلَى بَعْضٍ، نُفَصِّلُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى:

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ الْمُقْتَضِي لِمُطْلَقِ الْإِعْرَابِ

اعْلَمْ أَنَّ الْمُقْتَضِي لِمُطْلَقِ الْإِعْرَابِ مِنْ حَيْثُ كَانَ إِعْرَابًا [ظ ٢٦] هُوَ الْعَقْدُ وَالتَّرَكِيبُ، فَمَتَى حَصَلَ فَالْإِعْرَابُ حَاصِلٌ، وَمَتَى بَطَلَ أَوْ بَطَلَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَلَا إِعْرَابَ هُنَاكَ.

وَنَعْنِي بِالتَّرَكِيبِ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُؤْتَلِفًا؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَفْرَدَةَ لَا تَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنَ الْإِعْرَابِ، كَقَوْلِهِ: (زَيْدٌ)، (عَمْرُو)، (جِدَارٌ)، (كِتَابٌ)، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَى انْفِرَادِهِ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنَ الْإِعْرَابِ؛ لِكَوْنِهِ مُفْرَدًا لَا تَرَكِيبَ فِيهِ. وَنَعْنِي بِالْعَقْدِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْجُزْأَيْنِ مُسْنَدًا إِلَى الْآخَرِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، إِذْ

(١) هذا لفظ ذكره العلوي في الطراز ٣/ ١٥٠: « فأورث فيه دقة وأكسبه ذلك حموشة وغموضاً ». وفي أساس البلاغة (حمش): « امرأة حمشة الساقين، وقد حمشت ساقها حموشة دقت ».

لَوْ حَصَلَ التَّرْكِيبُ مِنْ غَيْرِ إِسْنَادٍ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا، كَقَوْلِكَ: (أبجد هوز)، فَالتَّرْكِيبُ حَاصِلٌ، لَكِنْ لَا إِسْنَادٌ فِيهِ، فَيَبْطُلُ الْإِعْرَابُ، وَمَتَى حَصَلَ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا حَصَلَ الْإِعْرَابُ لَا مَحَالَةَ، كَقَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ)، وَ(عَمَرُوا خَارِجًا).

وَيُرِيدُ بِالْإِطْلَاقِ أَنَّ الْعَقْدَ وَالتَّرْكِيبَ إِنَّمَا يُوجِبَانِ جِنْسَ الْإِعْرَابِ لَا شَيْئًا مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ^(١) كَالْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ بِهِمَا مُطْلَقَ الْإِعْرَابِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى هَذِهِ التَّفَاصِيلِ، فَفِيهَا نَظَرٌ خَاصٌّ، نَذْكُرُهُ بِمَعُونَةِ اللَّهِ. وَنَظِيرُ مَا قُلْنَاهُ مَسْأَلَةُ كَلَامِيَّةٌ، وَهُوَ أَنَّ الْمُتَحَيِّزَ مُضْمَنٌ بِمُطْلَقِ الْكَوْنِ، لَا بِكَوْنِهِ حَرَكَةً، وَلَا سُكُونًا، وَلَا اجْتِمَاعًا، وَلَا افْتِرَاقًا، فَهَكَذَا مُطْلَقُ الْإِعْرَابِ يَسْتَحِقُّ الْعَقْدَ وَالتَّرْكِيبَ، وَخُصُوصِيَّةُ أَنْوَاعِهِ تَكُونُ بِأَمْرِ آخَرَ، كَمَا أَنَّ خُصُوصِيَّةَ الْحَرَكَةِ، وَالسُّكُونِ، وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْأَكْوَانِ تَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْفَاعِلِ بِلا مَرِيَّةٍ.

* * *

الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ الْمُقْتَضَى لِخُصُوصِيَّةِ الْإِعْرَابِ

وَنُرِيدُ بِالْخُصُوصِيَّةِ الرَّفْعَ، وَالنَّصَبَ، وَالْجَرَّ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُقْتَضَى لِخَاصَّةِ إِعْرَابِ الرَّفْعِ هُوَ الْفَاعِلِيَّةُ وَمَا أَشَبَّهَا مِمَّا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ مُشَابَهَةٌ، كَمَا سَنَقَرَّرُهُ، فَلَا تَجِدُ مَرْفُوعًا إِلَّا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَالْأَصْلُ فِيهَا هُوَ الْفَاعِلُ، وَمَا عَدَاهُ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ وَمُشَبَّهٌ بِهِ. وَالْمُقْتَضَى لِخَاصَّةِ إِعْرَابِ النَّصْبِ هُوَ الْمَفْعُولِيَّةُ وَمَا أَشَبَّهَا مِمَّا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مُلَاءَمَةٌ وَمُشَابَهَةٌ، فَلَا يُوجَدُ مَنْصُوبٌ إِلَّا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، أَوْ مَا يَكُونُ مِثْلَهَا، كَالْحَالِ، وَالتَّمْيِيزِ، وَغَيْرِهِمَا.

وَهَكَذَا نَقُولُ: فَإِنَّ الْمُقْتَضَى لِخَاصَّةِ إِعْرَابِ الْجَرِّ إِنَّمَا هُوَ الْإِضَافَةُ، حَتَّى لَا تَجِدَ

(١) فِي الْأَصْلِ: (خُصُوصَاتِهِ).

مَجْرُورًا إِلَّا بِالْإِضَافَةِ أَوْ مَا يَكُونُ فِي مَعْنَاهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ.
فَهَذِهِ وَجُوهُ [٢٧] الإِعْرَابَاتِ الْخَاصَّةِ لِلْأَسْمَاءِ، تَكُونُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، فَأَمَّا
إِعْرَابَاتُ التَّوَابِعِ فَسَيُقَرَّرُ إِنْدِرَاجُهَا تَحْتَ أَحْكَامِ الْمُتَبَوِّعَاتِ بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ
الْإِعْرَابَ إِنَّمَا مَسَّهَا عَلَى جِهَةِ التَّبَعِيَّةِ دُونَ الْإِسْتِقْلَالِ.

* * *

الْمَرْتَبَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ الْآثَارِ وَالْمُؤَثَّرَاتِ فِيهَا

اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ اتَّضَحَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ الْمُقْتَضِي لِْمُطْلَقِ الْإِعْرَابِ، ثُمَّ الْمُقْتَضِي
لِخُصُوصِيَّةِ الْإِعْرَابِ، وَالَّذِي بَقِيَ عَلَيْنَا إِنَّمَا هُوَ الْكَلَامُ فِي الْمُؤَثَّرَاتِ، وَجُمْلَتُهَا
ثَلَاثَةٌ: أَسْمَاءٌ وَأَفْعَالٌ وَحُرُوفٌ، وَالْأَصْلُ فِي التَّأْثِيرِ إِنَّمَا هُوَ الْأَفْعَالُ، وَمَا عَدَاهَا
مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْحُرُوفِ فَإِنَّمَا يَعْمَلُ مِنْهُمَا مَا كَانَ مُشَابِهًا لَهَا لَا غَيْرُ، كَمَا سَنُوضِّحُهُ
فِي مَوَاضِعِهِ اللَّائِقَةِ.

فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ الْمُقْتَضِي لِْمُطْلَقِ الْإِعْرَابِ أَوَّلًا، ثُمَّ يَتْلُوهُ فِي الرُّتْبَةِ الثَّانِيَةِ
الْمُقْتَضِي لِخُصُوصِيَّةِ الْإِعْرَابِ، ثُمَّ يَتْلُوهُ فِي الرُّتْبَةِ الثَّلَاثَةِ الْمُؤَثَّرُ فِي خُصُوصِيَّةِ
الْإِعْرَابِ، فَإِذَا حَصَلَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ الثَّلَاثَةُ وَجَبَ وَجُودُ الْآثَارِ لَا مَحَالَةَ.

وَجُمْلَتُهَا ثَلَاثَةٌ: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ، فَالنَّصْبُ وَالرَّفْعُ يَحْصُلَانِ بِعَوَامِلِ
الْأَفْعَالِ وَمَا أَشْبَهَهَا، وَالْجَرُّ يَحْصُلُ بِحُرُوفِ الْجَرِّ، [وَالْإِضَافَةُ] ^(١) كَقَوْلِكَ: (غُلَامٌ
زَيْدٌ)، وَ(ثَوْبٌ خَزٌّ)، فَصَارَ الْإِعْرَابُ الْمُخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ ثَلَاثَةً: رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ.
وَحَرْفُ الْإِعْرَابِ عِبَارَةٌ عَمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِعْرَابُ [مِنْ] ^(٢) الْكَلِمَةِ، وَهِيَ الْحَرْفُ
الْأَخِيرُ، فَالرَّفْعُ اخْتِصَّاصُ حُرُوفِ الْإِعْرَابِ بِالضَّمَّةِ الَّتِي يُؤَثَّرُ فِيهَا الْعَامِلُ، وَالنَّصْبُ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

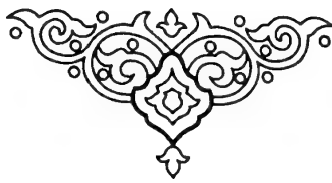
(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

اِخْتِصَاصُهُ بِالْفَتْحَةِ الَّتِي يَجْلِبُهَا الْعَامِلُ، وَالْجَرُّ اِخْتِصَاصُهُ بِالْكَسْرِ الَّتِي يُؤَثِّرُ فِيهَا الْعَامِلُ.

وَسُمِّيَ الرَّفْعُ رَفْعًا لِإِعْلَامِهِ لِمَا يَسْتَقِلُّ بِالْفَائِدَةِ، وَيَخْتَصُّ بِهَا أَخْذًا لَهُ مِنْ رَفْعِ الْمَنْزِلَةِ وَإِشَادَتِهَا، وَسُمِّيَ النَّصْبُ نَصْبًا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ إِعْرَابًا لِمَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ، وَيَرْتَفِعُ عَنِ الْفَائِدَةِ، أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: (عُبَارٌ مُتَنَصِّبٌ) ^(١)، أَي: يَرْتَفِعُ، فَكَأَنَّهُ ارْتَفَعَ عَنْ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِهِ فَائِدَةُ الْكَلَامِ، وَسُمِّيَ الْجَرُّ جَرًّا لِثِقَلِهِ أَخْذًا لَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (كَتَيْبَةٌ جَرَّارَةٌ)، أَي: ثَقِيلَةٌ؛ لِكَثْرَةِ رِجَالِهَا، وَ(جَيْشٌ جَرَّارٌ) مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.

وَالنُّحَاةُ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ يُلْقَبُونَ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ بِالرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالْجَرِّ، إِذَا كَانَتْ إِعْرَابًا، وَنُحَاةُ الْكُوفَةِ يُلْقَبُونَهَا بِالضَّمِّ، وَالْفَتْحِ، وَالْكَسْرِ ^(٢)، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ قَرِيبٌ بَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَى حَقَائِقِ الْمَعَانِي، وَالْإِطْلَاعِ عَلَى أَسْرَارِهَا.

فَهَذِهِ نُكْتَةٌ شَرِيفَةٌ لَخَصْنَاهَا، وَأَظْهَرْنَا فِيهَا [ظ ٢٧] بَيَانَ الْمُقْتَضِي الْعَامِّ، وَالْمُقْتَضِي الْخَاصِّ، وَبَيَانَ الْمُؤَثِّرِ فِي الْإِعْرَابِ وَأَنْوَاعِهِ الْحَاصِلَةِ بِالتَّأْثِيرِ، وَوُجُوهِ الْقَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.



(١) انظر القول في أساس البلاغة (نصب).

(٢) هذه مسألة خلافية في المصطلح، فالبصريون فرّقوا بين ألقاب المعرب والمبني، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى عدم التفريق بين ألقاب المعرب والمبني. انظر المسألة في ابن يعيش ٧٢/١، وشرح الرضي ٧٠/١، والمتبع في شرح اللمع ١٤٩/١، وتعليق الفرائد ١٣٤/١ وقد أجاز بعض النحاة إطلاق ألقاب البناء على الإعراب ولم يجز العكس. انظر الأشباه والتظائر ٣٤٨/١.

[الْمُعَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفِ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيهِ: «فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ وَالْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ الْمُنْصَرِفُ بِالضَّمَّةِ رَفْعًا وَالْفَتْحَةِ نَصَبًا وَالْكَسْرَةِ جَرًّا. جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ بِالضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ. غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ. (أُخُوكَ)، وَ(أَبُوكَ)، وَ(حُمُوكَ)، وَ(هُنُوكَ)، وَ(فُوكَ)، وَ(ذُو مَالٍ) مُضَافَةٌ إِلَى غَيْرِ يَاءٍ الْمُتَكَلِّمِ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ. الْمُثَنَّى وَ(كِلا) مُضَافًا إِلَى مُضَمَّرٍ، وَاثْنَانِ بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ. جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَ(أُولُو)، وَ(عُشْرُونَ) وَأَخَوَاتُهَا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ، التَّقْدِيرُ فِيمَا تَعَذَّرَ كَ(عَصَا) وَ(غُلَامِي) مُطْلَقًا، أَوْ اسْتِثْقَالَ مُطْلَقًا، كَ(قَاضِي) رَفْعًا وَجَرًّا، وَنَحْوُ: (مُسْلِمِي) رَفْعًا، وَاللَّفْظِيُّ فِيمَا عَدَاهُ.»

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: قَبْلَ الْخَوْضِ فِيمَا نُرِيدُهُ مِنْ تَبْيَانِ كَلَامِهِ نَذْكُرُ تَقْسِيمًا يَلِيقُ بِمَا نَحْنُ فِيهِ، فَنَقُولُ: أَصْلُ الْإِعْرَابِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْحَرَكَاتِ؛ لِكَوْنِهَا أَخْصَرَ مِنَ الْحُرُوفِ، وَأَخَفَّ مَحْمَلًا عَلَى اللِّسَانِ، فَإِنْ أُعْرِبَ شَيْءٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِالْحُرُوفِ فَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِعِلَّةٍ.

ثُمَّ الْأَصْلُ فِيمَا كَانَ مُعَرَّبًا بِالْحَرَكَاتِ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ، وَجَرُّهُ بِالْكَسْرَةِ، فَإِنْ جَاءَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، فَقَدْ خَالَفَ الْأَصْلَ، وَفِيمَا^(١) أُعْرِبَ بِالْحُرُوفِ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ بِالْوَاوِ، وَنَصْبُهُ بِالْأَلِفِ، وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ؛ لِئِجَانِسِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ كُلِّ وَاحِدَةٍ^(٢) مِنْ تِلْكَ الْحَرَكَاتِ، فَإِنْ جَاءَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَهُوَ وَارِدٌ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِعِلَّةٍ، كَمَا سَنُقَرِّرُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ، وَنُفَصِّلُهُ بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الشَّيْخَ لَمَّا رَأَى أَنَّ الْإِعْرَابَ يَطْرَأُ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ،

(١) الْأَصْلُ: (فِيمَا) بِلَا وَاو. وكذا يقتضي السياق.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَاحِد) وكذا يقتضي السياق.

وَكَانَتْ أَنْوَاعُهُ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا، وَكَانَ النَّصْبُ وَاقِعًا بِأُمُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَالرَّفْعُ كَذَلِكَ، وَالْجَرُّ أَيْضًا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ احْتِجَاجٌ إِلَى تَقْسِيمِ الْأَسْمَاءِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا تَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْإِعْرَابِ عَلَى اخْتِلَافِ وُجُوهِهِ، لِيُعْرَفَ مَا يَسْتَحِقُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا؛ فَلِأَجْلِ هَذَا قَسَّمَهَا بِاعْتِبَارِ مَوَاقِعِهَا فِي ذَلِكَ، فَلَنَذْكُرَ مَا يُعْرَبُ بِالْحَرَكَةِ، ثُمَّ مَا يُعْرَبُ بِالْحَرْفِ، ثُمَّ مَا يُعْرَبُ بِالتَّقْدِيرِ، فَهَذِهِ مَطَالِبُ [٢٨] ثَلَاثَةٌ:

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ مَا يُعْرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِالْحَرَكَاتِ

قَدْ ذَكَرْنَا قَبْلُ أَنَّ أَصْلَ الْإِعْرَابِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْحَرَكَاتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّيْخُ حُكْمَ الْأَسْمَاءِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى التَّنْوِينِ، كَمَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ^(١)؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَيْسَ مِنْ جُمْلَةِ الْإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ تَابِعٌ لِلْحَرَكَةِ يَدْخُلُ دَلَالَةً عَلَى الْأَمْكِنِيَّةِ تَارَةً، كـ (رَجُلٍ) وَ (فَرَسٍ)، وَعَلَى التَّنْكِيرِ تَارَةً أُخْرَى كـ (صِهٍ) وَ (مَهٍ)، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَدْ يَسْقُطُ لِعَارِضٍ، وَالْإِعْرَابُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ، فَإِذَنْ لَا وَجْهَ لِذِكْرِ الْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ بِاعْتِبَارِ حَالِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ هَهُنَا مِمَّا يُعْرَبُ بِالْحَرَكَةِ عَلَى اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِ إِلَى ضُرُوبٍ أَرْبَعَةٍ: الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: الْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ:

قَالَ: « فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ بِالضَّمَّةِ فِي الرَّفْعِ، وَالْفَتْحَةِ فِي النَّصْبِ، وَالْكَسْرِ فِي الْجَرِّ ».

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ قَرَّرَ حُكْمَ الْمَعْرَبِ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ، وَرَتَّبَهُ عَلَى اعْتِبَارِ وَصْفَيْنِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَهُمَا الْإِفْرَادُ وَالْإِنْصِرَافُ، فَالْمُفْرَدُ يَخْرُجُ بِهِ عَنِ الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ

(١) هذا ما ذكره الزمخشري في المفصل ٣٥ حيث قال: « والاسم المعرب على نوعين: نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف. ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ».

لِلسَّلَامَةِ، وَالْمُنْصَرِفُ يَخْرُجُ بِهِ عَنْ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ الْجَرْ. وَهَذَا الْإِطْلَاقُ مُنْتَقِضٌ، فَإِنَّهُ أَرَادَ بِقَيْدِ^(١) الْإِفْرَادِ الْاِحْتِرَازَ عَنِ الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِهِ^(٢)، وَعَلَى هَذَا يَنْتَقِضُ بِالْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، فَإِنَّهَا مُفْرَدَةٌ غَيْرُ مُثْنَاةٍ وَلَا مَجْمُوعَةٌ، وَهِيَ مُعْرَبَةٌ بِالْحُرُوفِ، فَيَبْطُلُ مَا قَالَهُ.

وَالْأَجُودُ فِي التَّقْيِيدِ أَنْ يُقَالَ: وَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ غَيْرُ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ، وَغَيْرُ الْمُعْرَبِ بِالْحُرُوفِ يَكُونُ مُعْرَبًا بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ. فَقَوْلُنَا: (الْمُفْرَدُ) نَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ. وَقَوْلُنَا: (غَيْرُ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ) نَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، فَإِنَّهُ لَا يُعْرَبُ بِإِعْرَابِ ظَاهِرٍ لَا حَرَكَةٍ وَلَا حَرْفًا. وَقَوْلُنَا: (الْمُنْصَرِفُ) نَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا لَا يَنْصَرِفُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ جَرْ. وَقَوْلُنَا: (غَيْرُ الْمُعْرَبِ بِالْحُرُوفِ) نَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ. فَهَكَذَا يَكُونُ الضَّبْطُ فِيمَا يَكُونُ مُعْرَبًا بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُفْرَدَةِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: الْجَمْعُ:

وَهُوَ مِمَّا يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ، وَلَا بُدَّ فِيهِ [ظ ٢٨] مِنْ اعْتِبَارِ وَصَفَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُكْسَرًا، يُحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا إِذَا كَانَ جَمْعًا سَالِمًا، فَإِنَّ إِعْرَابَهُ يَكُونُ بِالْحَرْفِ، كَ(زَيْدُونَ)، وَ(مُسْلِمِينَ). وَثَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُنْصَرِفًا، يُحْتَرِزُ عَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ، كَ(مَسَاجِدَ) وَ(قَنَادِيلَ)، فَإِنَّ مَا هَذَا حَالُهُ لَا يَدْخُلُهُ جَرْ، فَمَتَى اجْتَمَعَ هَذَانِ الْوَصَفَانِ أُعْرِبَ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ، كَ(رِجَالٍ) وَ(أَفْرَاسٍ).

(١) فِي الْأَصْلِ: (بَقِيهِ).

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةَ لِابْنِ الْحَاجِبِ ٢٤٣/١.

الضَّرْبُ الثَّلَاثُ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ:

إِعْرَابُهُ يَكُونُ بِالضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ لَا غَيْرُ، وَلَا يَدْخُلُهُ النَّصْبُ، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ
اعْتِبَارِ وَصَفَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ جَمْعًا فِي حَقِّ الْمُؤَنَّثِ، يُحْتَرَزُ بِهِ عَنْ جَمْعِ الْمَذْكَرِ، فَإِنَّ حُكْمَهُ
مُخَالَفٌ لِحُكْمِهِ فِي الْإِعْرَابِ.

وِثَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ سَالِمًا، يُحْتَرَزُ بِهِ عَنْ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ إِذَا كَانَ مُكَسَّرًا، كـ (بِرَامِ) و (رِقَابِ)، فَإِنَّ مَا هَذَا حَالُهُ يُعَرَّبُ بِجَمِيعِ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ، فَلَا يَكُونُ دَاخِلًا فِي حُكْمِهِ فِي امْتِنَاعِ نَصْبِهِ، فَقَدْ جَرَى عَلَى الْقِيَاسِ فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ، وَلَمْ يَجْرِ عَلَى الْقِيَاسِ فِي نَصْبِهِ، بَلْ حُمِلَ مَنْصُوبُهُ عَلَى مَجْرُورِهِ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّ جَمْعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ لَمَّا كَانَ مَنْصُوبُهُ مَحْمُولًا عَلَى مَجْرُورِهِ فِيهِ، فَأُعْرِبَ بِالْيَاءِ فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، فَحُمِلَ الْمَنْصُوبُ عَلَى الْمَجْرُورِ هَهُنَا أَحَقُّ؛ لِأَنَّ الْمُؤَنَّثَ فَرَعٌ عَلَى الْمَذْكَرِ، فَإِذَا حُمِلَ فِي الْأَصْلِ فَالْحَمْلُ^(١) فِي الْفَرْعِ أَوْلَى. وَإِنَّمَا قَدَّمَ هَهُنَا ذِكْرَ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ الَّذِي يَأْتِي ذِكْرُهُ لَمَّا كَانَ جَارِيًا عَلَى الْقِيَاسِ فِي الْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَاتِ، فَلَا جَرَمَ قُدِّمَ لِهَذَا الْغَرَضِ لَا غَيْرُ. لَا يُقَالُ: فَإِنَّ إِعْرَابَهُ بِالْحَرَكَاتِ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِهِ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ مِنْ جِهَةِ اسْتِبْدَادِهِ بِمَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ، وَهُوَ الْحَرَكَةُ، وَهُوَ خِلَافُ مَا قُلْتُمُوهُ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ. لَأَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يُعَرَّبْ بِالْحَرَكَةِ؛ لِكَوْنِهِ جَمْعًا، وَيَكُونُ فِيهِ نَقْضٌ لِمَا قُلْنَاهُ.

وَإِنَّمَا أُعْرِبَ بِالْحَرَكَةِ لِضَعْفِ الْجَمْعِيَّةِ فِيهِ، فَكَأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى الْإِفْرَادِ، فَلَا جَرَمَ أُعْرِبَ بِالْحَرَكَةِ لِإِفْرَادِهِ لَا لِكَوْنِهِ جَمْعًا.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ^(٢): «وَالْجَمْعُ الْمُؤَنَّثُ السَّالِمُ مَا لَحِقَ آخِرُهُ أَلِفٌ وَتَاءٌ لِلْجَمْعِ»، يَعْنِي

(١) فِي الْأَصْلِ: (حَمْلٌ).

(٢) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ ١/ ٢٤٣.

المختصّ بما ذكرناه من الإعراب بالضمة والكسرة هو ما لحقه ألف وتاء لجمع. وأراد بقوله: (الجمع) يحتزّز به عن قولنا: (استأصل الله عرقاتهم)^(١)، فإنّ الألف والتاء فيه مُحتمَلُ أن يكون للمفرد، وأن يكون للجمع، فمتى كانتا للجمع فحكمه ما ذكر، ومتى [و٢٩] كانت للمفرد، فهو مُعربٌ بكلّ الحركات الثلاث، كما مرّ تقريره؛ فلهذا لم يكن بمطلق إلحاق الألف والتاء، بل لا بُدَّ من التقييد بما ذكرناه.

الضرب الرابع ممّا يُعرب بالحركة: غير المنصرف:

وهو جارٍ على القياس في الإعراب بالرفع والنصب، ولم يجر على القياس في الجرّ، بل حُمِلَ على النصب الجرّ فيه لعلّة مُشابهته للفعل، كما سنوضحه في موضعه.

وقد اقتصر في ضبط ما يمتنع منه الجرّ على قوله: (غير المنصرف) من غير زيادة فيه، وهذا منقوضٌ بصورتين:

الصورة الأولى: امرأة سَمَّيْتُهَا (مُسْلِمَاتٍ)، فإنّها غيرُ مُنصرفَةٍ على رأي الشيخ، ومع ذلك فإنّها يدخلها الكسر، ولا يدخلها النصب، فهذا يُبطل ما ذكره من الضابط. **الصورة الثانية:** (جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ)، فإنّها غيرُ مُنصرفَةٍ على رأي سيبويه^(٢)، وهو الظاهر من اختيار الشيخ^(٣)، ومع ذلك فإنّه لم يدخله النصب في موضع الجرّ، فيبطل

(١) الرواية في المحكم ٦/٦٢، واللسان (لغو): «قال ثعلب: قال أبو عمرو لأبي خيرة: يا أبا خيرة: سمعت لغاتهم، فقال أبو خيرة: وسمعت لغاتهم، فقال أبو عمرو: يا أبا خيرة، أريد أكثف منك جلدًا، جلدك قد رقّ» وفي الوافي بالوفيات ٢٧/١٠٥: «... فكيف تقول: استأصل عرقاتهم، فقال: عرقاتهم، فنصب التاء، فقال أبو عمرو: لان جلدك يا أبا خيرة» وانظر هذه الرواية في الخصائص ١/٣٨٤، ٢/١٤، ٣/٣٠٤، والتاج (عرق).

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٠٨.

(٣) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/٢٩٩.

مَا قَالَه فِي ضَبْطِهِ لَهُ.

وَالْأَجُودُ فِي الضَّبْطِ أَنْ يُقَالَ: غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ يُعْرَبُ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُعْتَلٍّ وَلَا مُسَمًّى [عَلَمًا] ^(١) بِالْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

فَقَوْلُنَا: (غَيْرَ مُعْتَلٍّ) نَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ مِثْلِ: (جَوَارٍ)، فَإِنَّهُ لَا يُعْرَبُ بِالْفَتْحَةِ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ.

وَقَوْلُنَا: (وَلَا مُسَمًّى عَلَمًا بِالْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ)، نَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ مُسَمًّى بـ (مُسْلِمَاتٍ)، فَإِنَّ الْفَتْحَةَ لَا تَفْصِلُهُ بِحَالٍ.

فَهَذَا مَا أَرَدْنَا تَقْرِيرَهُ فِيمَا يَكُونُ مُعْرَبًا بِالْحَرَكَاتِ.

* * *

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ مَا يُعْرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِالْحُرُوفِ

اعْلَمْ أَنَّ الْإِعْرَابَ بِالْحُرُوفِ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ، كَمَا أَسْلَفْنَا تَقْرِيرَهُ، وَهُوَ جَارٍ فِي الْأَسْمَاءِ السُّتَّةِ، وَفِي الْمُثَنَّى وَمَا يَتَّبِعُهُ، وَفِي الْمَجْمُوعِ جَمَعَ سَلَامَةٍ وَمَا يُشَبِّهُهُ، فَهَذِهِ ضُرُوبُ ثَلَاثَةٌ، نَذْكُرُ مَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى:

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: الْأَسْمَاءُ السُّتَّةُ:

وَهِيَ: (أَخُوكَ)، وَ (أَبُوكَ)، وَ (حُمُوكَ)، وَ (هُنُوكَ)، وَ (فُوكَ)، وَ (ذُو مَالٍ)، وَإِعْرَابُهَا بِالْحُرُوفِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ اعْتِبَارِ وَصَفَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْإِضَافَةُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُفْرَدَةً، فَإِنَّهَا مُعْرَبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ، كَقَوْلِكَ: (أَبُّ)، وَ (أَخٌ)، وَ (حَمٌّ).

وِثَانِيَهُمَا: أَنَّ الْإِضَافَةَ مَشْرُوطَةٌ بِأَنْ تَكُونَ إِلَى غَيْرِ مُتَكَلِّمٍ، فَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى مُتَكَلِّمٍ لَمْ تُعْرَبْ لَا بِحَرَكَةٍ وَلَا بِحَرْفٍ، كَقَوْلِكَ: (أَبِي)، وَ (أَخِي).

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

فَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِمَا جَمِيعًا كَمَا^(١) [ظ ٢٩] أَشْرْنَا إِلَيْهِ.

ثُمَّ إِنَّهَا، وَإِنْ خَرَجَتْ عَنِ الْقِيَاسِ فِي الإِعْرَابِ بِالْحَرْفِ، لَكِنَّهَا جَارِيَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ فِي كَوْنِ رَفْعِهَا بِالْوَاوِ، وَنَصْبِهَا بِالْأَلِفِ، وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا مِنْ أَجْلِ مُنَاسَبَةِ هَذِهِ الْأَحْرُفِ لِتِلْكَ الْحَرَكَاتِ، فَالْوَاوُ تُشَبِّهُ الضَّمَّةَ، وَالْأَلِفُ مُنَاسِبَةٌ لِلْفَتْحَةِ، وَالْيَاءُ مِثْلُ الْكَسْرِ؛ فَلِهَذَا كَانَتْ جَارِيَةً عَلَى الْقِيَاسِ فِي ذَلِكَ.

فَحَصَلَ مِنْ مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ إِعْرَابَهَا بِالْحُرُوفِ شَاذٌ عَنِ الْقِيَاسِ دُونَ الِاسْتِعْمَالِ، فَإِنَّ اسْتِعْمَالَهَا مُعَرَّبَةً بِالْأَحْرُفِ جَارٍ فِي التَّنْزِيلِ، وَفِي كُلِّ كَلَامٍ فَصِيحٍ. فَأَمَّا إِعْرَابُهَا بِالْحَرَكَاتِ فِي حَالِ الإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَخَارِجٌ عَنِ الْمُطَرِّدِ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَيُسْتَعْمَلُ^(٢) فِي لُغَةٍ نَادِرَةٍ^(٣)، كَقَوْلِكَ: (هَذَا أَبُكَ)، وَ(رَأَيْتُ أَبُكَ)، وَ(مَرَرْتُ بِأَبُكَ)، وَجَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ فِي إِعْرَابِ الْمُفْرَدِ بِالْحَرَكَةِ، وَهَكَذَا قَصَرُهَا فِي حَالِ الإِضَافَةِ خَارِجٌ عَنِ الِاسْتِعْمَالِ أَيْضًا^(٤)، كَقَوْلِكَ: (هَذَا أَبَاهُ)، وَ(رَأَيْتُ أَبَاهُ)، وَ(مَرَرْتُ بِأَبَاهُ)، قَالَ:

٢- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٥)

(١) قوله: (كما) مكرر في الأصل. (٢) في الأصل: (يستعمل).

(٣) انظر هذه اللغة في الخصائص ١ / ٣٤٠، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٨٤، والتذيل ١ / ١٦٦، والهمع ١ / ١٤١.

(٤) انظر هذه اللغة في الإنصاف ١ / ١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٥، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٨٤، والهمع ١ / ١٤١.

(٥) البيتان من الرجز، وهما لرؤية في ملحقات ديوانه ١٦٨، وانظر المقاصد النحوية ١ / ١٩٠. وهو لأبي النجم في ديوانه ٤٤٩، وانظر المقاصد النحوية ١ / ١٩٠. وهما لرجل من بني الحارث في الإفصاح ٣٧٦، ونسب البيتان لأبي النجم، ولرجل من بني الحارث، ولرجل من أهل اليمن، انظر الخزانة ٧ / ٤٢٧. وهما بلا نسبة في سر الصناعة ٢ / ٧٠٥، والإنصاف ١ / ١٨، وأسرار العربية ٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥١، والبدیع في علم العربية ١ / ٢٤، وابن يعيش ١ / ٥٣، وشرح=

لأنَّها في الحقيقة مُعَرَّبَةٌ بالحركة تقديرًا على هذه اللغة. فإذا عَرَفْتَ هذا فاعلم أنَّ الشَّيْخَ لم يُرد ههنا الاستيلاء على كُلِّ أَحْكَامِهَا؛ لأنَّه سَيَذْكُرُهَا بَعْدَ هذا بِكَلَامٍ يَخُصُّهَا، وَإِنَّمَا أوردَ ههنا مَا يَخْتَصُّ إِعْرَابَهَا بِالْحُرُوفِ، فَلَنَقْتَصِرَ عَلَيْهِ، ففِيهِ غُنْيَةٌ وَكِفَايَةٌ.

فَنَذْكُرُ شُرُوطَ إِعْرَابِهَا بِالْحُرُوفِ، ثُمَّ نَذْكُرُ عِلَّةَ إِعْرَابِهَا بِالْحَرْفِ، ثُمَّ نُرَدِّفُهُ بِذِكْرِ جِنْسِهَا، فَهَذِهِ تَنْبِيهَاتٌ ثَلَاثَةٌ:

التَّنبِيهُ الْأَوَّلُ: في ذِكْرِ شُرُوطِ إِعْرَابِهَا بِالْحُرُوفِ:
اعلم أنَّه يُعْتَبَرُ في إِعْرَابِهَا بِالْحُرُوفِ شَرَايِطُ أَرْبَعٍ:
الأُولَى مِنْهَا: أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً، فَإِنْ أُفْرِدَتْ أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ، كَقَوْلِكَ: (أَخْ)،
(أَبْ)، و(أُخُوكَ)، و(أَبُوكَ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ أَتَوْنِي بِأَخٍ لَكُمْ مِنْ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٥٩]، فَاجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا كَمَا تَرَى.

الثَّانِيَّةُ: أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، فَإِنْ أُضِفَتْ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ بَطُلَ إِعْرَابُهَا بِالْحَرْفِ وَالْحَرَكَةِ، وَكَانَ إِعْرَابُهَا مُقَدَّرًا، كَقَوْلِكَ: (أَبِي)، و(أَخِي)، قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِيَ أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠].

وَقَدْ اقْتَصَرَ الشَّيْخُ عَلَى هَاتَيْنِ الشَّرِيطَتَيْنِ، وَلَمْ يُورِدْ زِيَادَةً عَلَيْهِمَا فِي الْأُمِّ وَلَا فِي الشَّرْحِ، وَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ شَرِيطَتَيْنِ أُخْرَتَيْنِ نَنْظُمُهُمَا فِي سِلْكِ عَدِّهَا.
الثَّالِثَةُ: [و٣٠] أَنْ تَكُونَ مُكَبَّرَةً، فَإِنْ صُغِّرَتْ وَجَبَ إِعْرَابُهَا بِالْحَرَكَاتِ، كَقَوْلِكَ: (أَبِيَّهَ)، و(أَخِيَّهَ)، و(هَنِيَّهَ)، و(حُمِيَّهَ)، وَسَائِرُهَا.

= التسهيل لابن مالك ١/ ٤٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٨٤، وابن الناظم ٢٠، وشرح الرضي ٣/ ٣٤٩، وشرح ألفية ابن معيط للقواس ١/ ٢٥٧، والمقاصد الشافية ١/ ١٥١، ومغني اللبيب ١٦٦، ٢٨٦، وتوضيح المقاصد ١/ ٣١٨، والهمع ١/ ١٤٠.

الرَّابِعَةُ: أَنْ تَكُونَ مُوَحَّدَةً، فَإِنْ جُمِعَتْ جَمَعَ التَّكْسِيرِ أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ، كَقَوْلِكَ: (هُوَ لِأَخَوَتِكَ) وَ (أَخَاؤُكَ)، وَ (رَأَيْتُ إِخْوَتَكَ) وَ (أَخَاءَكَ)، وَ (مَرَرْتُ بِإِخْوَتِكَ) وَ (أَخَائِكَ).

- ثُمَّ هِيَ فِي الِاسْتِعْمَالِ عَلَى أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ:

أَوَّلُهَا: مَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ وَإِفْرَادُهُ، وَهَذَا نَحْوُ: (أَبٍ)، وَ (أَخٍ)، وَ (حَمٍ)، وَ (هِنٍ).

وِثَانِيهَا: مَا تَفَرَّدَ بِشَرْطٍ، فَإِنْ فُقِدَ الشَّرْطُ أُعْرِبَتْ بِالْحُرُوفِ، وَهَذَا هُوَ (فَمٌ)، فَإِنَّكَ تُبَدِّلُ مِنْ وَائِهِ مِيمًا، وَتُعْرِبُهَا بِالْحَرَكَاتِ كَالصَّحِيحِ، فَتَقُولُ: هَذَا (فَمٌ)، وَ (فَمَا)، وَ (فَمٍ).

وِثَالِثُهَا: مَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافًا، وَهُوَ قَوْلُنَا: (ذُو)، فَإِنَّ إِضَافَتَهَا لَازِمَةٌ إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، كَقَوْلِكَ: (ذُو مَالٍ)، وَ (ذُو عِلْمٍ وَفَهْمٍ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ ذُو الْعَرْشِ ﴾ [غافر: ١٥]، وَ: ﴿ ذِي الْمَعَارِجِ ﴾ [المعارج: ٣].

وَلَا يُضَافُ إِلَى الْمُضْمَرِ إِلَّا شَاذًا.

وَأَنشَدَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ^(١):

٢- إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنْ النَّاسِ ذُووهِ^(٢)

(١) المقتصد ٩٠٨.

(٢) البيت من مجزوء الرمل وهو ضمن مجموعة من الأبيات في المزهري ١/ ١٢٣، وهي منسوبة لأعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة، وقبله:

أهنا المعروف ما لم تبذل فيه الوجوه

والبيت بلا نسبة في المقتصد ٩٠٨، وابن يعيش ١/ ٥٣، والتخميم ٢/ ٧٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٨، والارتشاف ٤/ ١٨١٥، والمساعد ٢/ ٣٤٦، والفوائد الضيائية ٢/ ٢٨، وشفاء العليل ٢/ ٧١٠، وجمع الهوامع ٢/ ٥١٥.

التنبية الثاني: في علة إعراب هذه الأسماء بالحروف:

اعلم أن من النحاة من سكت عن تعليل إعرابها بالأحرف، وزعم أنها جارية في ذلك على طريق الشذوذ^(١)، وما كان شاذًا فلا حاجة إلى تعليله؛ لأن التعليل إنما يكون في الأمور الجارية على الأقيسة، فأما الخارجة عنها فلا وجه لذلك، وهم الأقل منهم.

وهذا فاسد، فإنها، وإن خرجت عن القياس فيما ذكر من إعرابها بالحروف، فهي غير خارجة عن الاستعمال، فإنها واردة في التنزيل وغيره من الكلامات الفصيحة، وما هذا حاله فهو خليق بإظهار علة، والأكثر من النحاة على تعليلها^(٢)، وذكروا في تعليلاتها وجوهاً ركيكة لا يعول عليها، والقوي منها وجهان:

أحدهما: أنها لما تكثر بمضافها من جهة الإضافة الحاصلة لها إما بطريق النسبة العقلية كالأب والأخ، من جهة أن الأب لا يكون أباً إلا بأن يكون له ابن، والابن لا يكون ابناً إلا إذا كان له أب، وهكذا الأخ، فإن الأخوة لا تكون إلا بين اثنين من جهة واحدة، وأما من جهة اللزوم، كقولنا: (ذو) [ظ ٣٠]، وإما بطريق الغلبة كسائرهما، فلما كانت الإضافة جارية على هذه الأوجه الثلاثة، فلا جرم حكمنا عليها بالتعدد لأجل مضافها، فأشبهت المثني والمجموع في تعددهما، فأعربت بالحروف كإعرابهما.

وثانيهما: أنها حذفت لاماتها، وضممت معنى الإضافة بما ذكرناه من تلك

(١) هذا ابن الخباز في الغرة المخفية (مخطوط) (١١٠)، قال: «وهي معربة بالحروف، وذلك شاذ، ومن التحويين من سكت عن تعليلها؛ لأنهم قل ما يُعلّلون الشاذ، وأكثرهم علّلوها».

(٢) انظر الكتاب ٤١٢/٣، وانظر هذه العلل في كشف المشكل ١٨٢/١ - ١٨٣، وابن يعيش ١/٥١ - ٥٢، وأسرار العربية ٥٨، وشرح الرضي ١/٧٦، والمحصل للعلوي (مخطوط) ١٠٥/٢.

الأوجه، فَجُعِلَ إعرابُها بالحُرُوفِ كالعِوضِ عَن حَذْفِ لامَاتِها، فَكَانَ إعرابُها بالحُرُوفِ مُعْتَبَرًا فِيهِ أَمْرَانِ:

حَذْفُ لامَاتِها، يُحْتَرَزُ بِهِ عَن مِثْلِ: (عِدَّة) وَ(زِنَّة)، فَإِنَّهَا مَحذُوفَةٌ الْفَاءِ. وَتَضْمِينُ الْإِضَافَةِ، يُحْتَرَزُ بِهِ عَن مِثْلِ قَوْلِنَا: (يَدٌ)، وَ(دَمٌ)، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَن سَبْيَوِيهِ^(١) حِينَ تَكَلَّمَ فِي إعرَابِها بالحُرُوفِ.

فَهَذَانِ الْوَجْهَانِ هُمَا اللَّذَانِ يُعْتَمَدَانِ فِي إعرَابِهما بالحُرُوفِ^(٢). فَتَقْرِيرُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ عَلَى مُشَابَهَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ مِنْ جِهَةِ التَّعَدُّدِ، وَتَقْرِيرُ الْوَجْهِ الثَّانِي عَلَى التَّعْوِيضِ بِإِعْرَابِ الْحُرُوفِ لَمَّا حُذِفَتْ لَامَاتُها، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ إعرَابَها بِالْحَرَكَاتِ، كَمَا سَنُقَرِّرُهُ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا التَّمَحُّلِ.

التَّنبِيهِ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ مَا هِيَ هَذِهِ الْأَحْرُفُ وَجِنْسِها:

اعْلَمْ أَنَّ لِلنُّحَاةِ فِي هَذِهِ الْأَحْرُفِ مَذَاهِبَ مُضْطَرِبَةً، وَأَقَاوِيلَ مُخْتَلِفَةً، وَذَكَرْهَا عَلَى التَّفْصِيلِ وَإِبْطَالُهَا يُخْرِجُنَا عَنِ الْمَقْصِدِ فِي الْاِخْتِصَارِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاها فِي شَرْحِنَا لِكِتَابِ الْمُفْصَّلِ^(٣)، وَجُمَلْتُها أَقْوَالُ ثَمَانِيَّةٍ^(٤)، وَلَمْ يُشِرِ الشَّيْخُ فِي الْمُقَدِّمَةِ وَلَا فِي شَرْحِها إِلَى اخْتِيَارِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي جِنْسِ

(١) سبويه ٣/ ٣٥٩-٣٦٠. وانظر المحصل للعلوي ٢/ لوحة ١٠٥.

(٢) بعده في الأصل كلام لا معنى له، وهو: (عند مُراعَاتِها بالحُرُوفِ، وَذَهَبَ إِلَيْهِ).

(٣) وانظر المحصل للعلوي ٢/ لوحة ١٠٥.

(٤) اختلف النُّحَاةُ فِي حُرُوفِ الإِعْرَابِ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ، وَقَدْ وَجِدَ لاختلافهم فِيها أَرْبَعَةُ عَشْرَةَ رَأْيًا، هِيَ:

الأول: رَأْيُ سَبْيَوِيهِ وَجَمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ، وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ حُرُوفُ إِعْرَابٍ، وَالْإِعْرَابُ عَلَيْها مَقْدَرٌ، وَلَمْ يَصْرَحْ سَبْيَوِيهِ بِذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ، وَقَدْ نَسَبَ النُّحَاةُ إِلَيْهِ هَذَا الرَّأْيَ بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ فِي الْمَثْنِ وَالْجَمْعِ.

الثاني: إِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ هِيَ الْإِعْرَابُ نَفْسُهُ، وَقَدْ نَابَتْ عَنِ الْحَرَكَاتِ، وَهَذَا رَأْيُ قُطْرِبٍ وَالزِّيَادِيِّ وَهَشَامٍ، وَتَابِعَهُمُ ابْنُ مَالِكٍ.

هذه الأحرف، فنشرحه ونتكلم عليه.

=الثالث: إنّ هذه الأسماء معربة بالحركات، والحروف نشأت عن إشباعها، وهذا هو رأي المازني والزجاج.

الرابع: إعراب الأسماء الستة من مكانين، وهذا هو رأي الكوفيين، فالاسم عندهم معرب بالحركة على ما قبل حروف العلة وبحروف العلة، وهذا ما نقله ابن الحاجب عن سيويه.

الخامس: ذهب الربيعي إلى أنّ هذه الأسماء معربة بحركات منقولة من حرف العلة إلى ما قبله.

السادس: ذهب الأعلام وابن أبي العافية إلى أنّ هذه الأسماء معربة بالحركات التي كانت فيها قبل الإضافة، فتثبت الواو في الرفع لأجل الضمة، وتنقلب ياء لأجل الكسرة، وألفا لأجل الفتحة.

السابع: يرى الجرمي في إعراب الأسماء الستة أنها معربة بالتغير والانقلاب في حالتي الجر والنصب، وبعدم الانقلاب في حالة الرفع.

الثامن: إنّ هذه الحروف زوائد دوال على الإعراب كالحركات، وهذا رأي الأخفش، ونقل عن الأخفش أنه قال بقول سيويه.

التاسع: جمع أبو علي الفارسي رأي سيويه ورأي الأخفش في رأي واحد، فذهب إلى أنها حروف إعراب وتدل على الإعراب، ولم يقدر الإعراب على الحروف، ونسب صاحب الهمع إليه متابعة سيويه.

العاشر: ذهب ابن الحاجب إلى أنّ حروف العلة بدل من لام الكلمة في (أخ) و(أب) و(حم) و(هن)، وبديل من عينها في (فو) و(ذو).

الحادي عشر: نسب صاحب الهمع إلى ابن أبي الربيع أنه ذهب إلى أنها معربة في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل.

الثاني عشر: ذهب السهيلي والرندي إلى أنّ أربعة من هذه الأسماء معربة بالحروف، قال السهيلي: « والأمر فيها عندي أنها علامات إعراب وليست حروف إعراب »، أما (فوك) فحرف اللين عنده حرف إعراب، قال: « والفرق بينها وبين أخواتها أنّ الفاء لم تكن قط حرف إعراب لانفرادها فلم يلزم فيها ما لزم في الخاء والباء ».

الثالث عشر: ذكر صاحب الهمع أنّ هناك رأياً عكس رأي السهيلي، ولم ينسبه لأحد.

الرابع عشر: نسب صاحب الهمع للزجاج والسيرافي أنهما ذهبا إلى أنّ معنى رأي الأخفش أنّ هذه الأسماء معربة بحركات مقدّرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.

انظر الخلاف في هذه المسألة في شرح المقدّمة المحسّبة ١/ ١٢١-١٢٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٣٧، ونتائج الفكر ٩٩، وابن يعيش ١/ ٥٢، والإنصاف ١/ ١٧، والتبيين ١٩٣، واللباب ١/ ٩٠-٩٣، =

وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مُعَرَّبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْمُفْرَدَةِ، وَأَنَّهَا جَارِيَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ فِي إِعْرَابِهَا بِالْحَرَكَاتِ، وَأَنَّ حُرُوفَ الْعِلَّةِ فِي أَوَاخِرِهَا هِيَ حُرُوفُ الْإِعْرَابِ الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا الْإِعْرَابُ، كَالذَّالِ مِنْ (زَيْدٍ)، وَأَنَّ هَذِهِ الْإِنْقِلَابَاتِ فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ مِنْهَا إِنَّمَا هِيَ لِأَمْرِ أَوْجِبَهُ التَّصْرِيفُ دُونَ الْإِعْرَابِ، فَإِذَا قُلْتُ: (جَاءَنِي أَبُوكَ)، فَأَصْلُهُ (أَبُوكَ)، فَثَقُلْتُ الضَّمَّةَ عَلَى الْوَائِ، فَنَقَلْتُهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا مِنَ الْبَاءِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا لِلخَفَّةِ، [و ٣١] فَبَقِيَتِ الْوَائُ سَاكِنَةً، وَإِذَا قُلْتُ: (رَأَيْتَ أَبَاكَ)، فَأَصْلُهُ (أَبُوكَ)، فَتَحَرَّكَتِ الْوَائُ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَقُلِبَتِ أَلِفًا، كَوَاوِ (عَصَا) وَ(قَفَا)، وَإِذَا قُلْتُ: (مَرَرْتُ بِأَبِيكَ)، فَأَصْلُهُ (أَبُوكَ)، فَثَقُلْتُ الْكَسْرَةَ عَلَى الْوَائِ، فَنُقِلَتْ إِلَى مَا قَبْلَهَا بَعْدَ حَذْفِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا، فَسَكَنَتِ الْوَائُ، وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، فَقُلِبَتِ يَاءً، كَوَاوِ (مِيزَانٍ) وَ(مِيقَاتٍ)، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى كَثِيرٍ مِنْ تَمَحُّلَاتِ النُّحَاةِ مِنْ كَوْنِهَا مُعَرَّبَةً بِالْحُرُوفِ، وَإِنَّمَا هِيَ نَازِلَةٌ مَنَزِلَةَ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَّةِ الْمُفْرَدَةِ، كَمَا لَخَّصْنَاهُ فِي إِعْلَالِهَا، وَفِيهِ سَلَامَةٌ عَنِ الْخُرُوجِ عَنِ الْقِيَاسِ فِي إِعْرَابِهَا بِالْحُرُوفِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ النُّظَّارِ مِنَ النُّحَاةِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَحَكَاهُ الْمَوْصِلِيُّ^(١) عَنْ سَيِّبِيهِ، قَالَ سَيِّبِيهِ^(٢): حُرُوفُ اللَّيْنِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ حُرُوفُ إِعْرَابٍ، وَفِيهَا إِعْرَابٌ مُقَدَّرٌ، فَحُرُوفُهَا فِي الرَّفْعِ أَصْلِيَّةٌ، وَفِي

= وَالْمَتَّبِعُ فِي شَرْحِ اللَّعَمِ ١/ ١٩٠، وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ١/ ٤٣، وَشَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ١/ ٣١، وَشَرْحِ الرَّضِيِّ ١/ ٧٧-٧٩، وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١/ ١٢١-١٢٣ وَالْبَسِيطِ ١/ ١٩٢-١٩٤، وَشَرْحِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطٍ لِلْقَوَاسِ الْمَوْصِلِيِّ ١/ ٢٥٢، وَالصَّفْوَةُ الصَّفِيَّةُ ١/ ١٠٠-١٠٣، وَالْحَاصِرُ لَوْحَةُ ٣١، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ١/ ٣١٣-٣١٥، وَالْإِرْتِشَافُ ٢/ ٨٣٧-٨٣٧، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ١/ ١٣٨.

(١) يَقُولُ ابْنُ الْخُبَّازِ فِي الْغُرَّةِ الْمَخْفِيَةِ مَخْطُوطٌ، لَوْحٌ ١١ ظ: «وَذَكَرَهَا مَمْلُ؛ لِضْمَانِ الْإِخْتِصَارِ، فَتُذَكَّرُ قَوْلُ سَيِّبِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَصْنَفَ لَمْ يَنْصَصْ عَلَى قَوْلٍ، قَالَ سَيِّبِيهِ: حُرُوفُ اللَّيْنِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ حُرُوفُ إِعْرَابٍ، وَفِيهَا إِعْرَابٌ مُقَدَّرٌ».

(٢) قَوْلُهُ مَنْقُولٌ فِي الْغُرَّةِ لَوْحَةُ ١١ وَلَيْسَ فِي كِتَابِهِ.

النَّصْبِ وَالْجَرِّ مُبْدَلَةٌ، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي أَبُوكَ)، فَأَصْلُهُ (أَبُوكَ)، ضُمَّتِ الْبَاءُ اتِّبَاعًا لِلْوَاوِ، وَحُذِفَتْ ضَمَّتُهَا اسْتِثْقَالًا، وَإِذَا قُلْتَ: (رَأَيْتُ أَبَاكَ)، فَأَصْلُهُ (أَبُوكَ)، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَقُلِبَتْ أَلِفًا، وَإِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِأَبِيكَ)، فَأَصْلُهُ (بِأَبُوكَ)، فَتُقْلِتِ الْكَسْرَةَ إِلَى مَا قَبْلَهَا، فَسَكَنْتِ الْوَاوُ، وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، فَقُلِبَتْ يَاءً، فَهَذَا تَقْرِيرُ مَذْهَبِ سَبْيَوِيهِ الَّذِي حَكَاهُ عَنْهُ الْمَوْصِلِيُّ، مُطَابِقٌ لِمَا اخْتَرَنَاهُ، وَ [الْعَيْنُ فِي] ^(١) (الْأَبِ) وَ (الْأَخِ) مُحَرَّكَةٌ فِيهِمَا ^(٢) بِدَلِيلِ جَمْعِهِمَا عَلَى (آبَاءِ) وَ (آخَاءِ)، وَلَا تُسَكَّنُ؛ لِأَنَّ (فَعَلًا) لَا يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَالٍ، فَأَمَّا (زَنْدٌ) عَلَى (أَزْنَادٍ) فَهُوَ قَلِيلٌ نَادِرٌ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: مِمَّا يُعَرَّبُ بِالْحُرُوفِ:
وَفِيهِ صُورٌ ثَلَاثٌ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: الْمُثْنَى الْحَقِيقِيُّ:

فَالرَّفْعُ فِيهِ بِالْأَلِفِ، وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ، كَقَوْلِكَ: (الزَّيْدَانِ)، (وَالزَّيْدُونَ)، وَقَدْ جَرَى عَلَى الْقِيَاسِ فِي مَجْرُورِهِ بِالْيَاءِ، وَخُولِفَ الْقِيَاسُ فِي مَرْفُوعِهِ وَمَنْصُوبِهِ، وَإِنَّمَا وَجَبَ رَفْعُهُ بِالْأَلِفِ؛ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَحَمَلًا لَهَا عَلَى الضَّمِيرِ فِي نَحْوِ: (فَعَلَا)؛ لِإِشْتِرَاكِهَمَا فِي كَوْنِهِمَا دَالِّينِ عَلَى التَّثْنِيَةِ، وَجُعِلَ الْجَرُّ يَاءً فِيهَا؛ لِأَنَّ الْيَاءَ تُنَاسِبُ الْكَسْرَةَ، وَحُمِلَ النَّصْبُ عَلَى الْجَرِّ، فَأُعْرِبَ؛ لِإِشْتِرَاكِهَمَا، أَعْنِي: الْمَجْرُورَ وَالْمَنْصُوبَ [ظ ٣١] فِي تَعَلُّقِهِمَا بِالْفِعْلِ، وَوُقُوعِ الْفِعْلِ عَلَيْهِمَا، وَوَجَبَ فَتْحُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ فِي الْمُثْنَى، كَقَوْلِكَ: (الزَّيْدَيْنِ)، وَ (الْمُسْلِمَيْنِ) حَمَلًا عَلَى الْأَلِفِ فِيهِمَا؛ وَلَا جُلَّ قَصْدِ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَكَانَتِ التَّثْنِيَةُ أَحَقَّ بِالْفَتْحِ؛ لِكَثْرَةِ وُرُودِهَا فِي الْكَلَامِ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (عنهما).

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَمَّا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ^(١)، وَهُوَ أَنَّا لَوْ جَرَيْنَا عَلَى الْقِيَاسِ لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ فِي التَّثْنِيَةِ: (ضَارِبَانِ)، وَفِي الْجَمْعِ: (ضَارِبَانِ) أَيْضًا، وَلَوْ قِيلَ كَذَلِكَ لَأَدَّى إِلَى اللَّبْسِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: (ضَارِبًا زَيْدٍ) فِيهِمَا جَمِيعًا، فَلَمَّا كَانَ مُؤَدِّيًّا إِلَى اللَّبْسِ رُفِضَ الْإِعْرَابُ بِمَا جَاءَ اللَّبْسُ فِيهِ، وَهُوَ الْأَلِفُ فِي حَالَةِ النَّصْبِ، فَأُسْقِطَتْ فِيهِمَا، وَحُمِلَ النَّصْبُ عَلَى أَخِيهِ الْجَرِّ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُقَارَبَةِ، ثُمَّ لَمَّا كَانَتِ الْأَلِفُ أَخْفَ الْحُرُوفِ، وَقَدْ سَقِطَتْ مِنَ النَّصْبِ، قُصِدَ إِلَى جَعْلِهَا بَدَلًا عَمَّا هِيَ أَخْفُ مِنْهُ، فَجُعِلَتْ بَدَلًا عَنِ الرَّفْعِ فِي الْمُثْنَى؛ لِأَنَّهُ السَّابِقُ عَلَى الْجَمْعِ؛ فَلِهَذَا كَانَ أَوْلَى بِهَا مِنَ الْجَمْعِ، وَجُعِلَتْ فِي الرَّفْعِ دُونَ الْجَرِّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ حَمْلُ النَّصْبِ عَلَى الْجَرِّ فِي الْيَاءِ الَّتِي هِيَ كَالْكَسْرَةِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّعْوِيزُ عَنِ الرَّفْعِ الَّذِي هُوَ بِالْوَاوِ؛ وَلِأَنَّ الرَّفْعَ أَسْبَقُ الْإِعْرَابِ وَأَقْوَاهُ؛ فَلِهَذَا كَانَ أَوْلَى بِهَذَا الْأَخْفُ، فَتَبَتَ بِذَلِكَ تَعْلِيلُ إِعْرَابِ الْمُثْنَى بِالْأَلِفِ فِي حَالِ الرَّفْعِ؛ وَالْيَاءِ فِي حَالِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ.

فَحَصَلَ مِنْ مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْمُثْنَى أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ إِعْرَابُهُ بِأَمْرِ أَكْثَرِ مِنَ الْإِعْرَابِ الْمَفْرَدِ، وَخُصَّ بِالْأَلِفِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ؛ لِمَا قَرَّرْنَاهُ، فَهَذِهِ صُورٌ فِيَمَا يَجِبُ إِعْرَابُهُ بِالْحَرْفِ مِنَ التَّثْنِيَةِ الَّتِي تَلْحَقُ آخِرَ الْأِسْمِ، مِنْهَا أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: (كِلا) وَ(كِلتا) مُضَافَيْنِ إِلَى مُضْمَرٍ:

وَإِنَّمَا قُيِّدَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ أَضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ لَمْ يَكُنْ إِعْرَابُهُمَا بِالْحَرْفِ، بَلْ كَانَ الْإِعْرَابُ فِيهِمَا مُقَدَّرًا، كَقَوْلِكَ: (كِلا الرَّجُلَيْنِ)، وَ(كِلتا الْمَرَاتَيْنِ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كِلتا الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣].

وَهُمَا اسْمَانِ مُوَافِقَانِ لِلْمُثَنَّى فِي الْمَعْنَى، وَلَيْسَ فِيهِمَا تَثْنِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ بِدَلِيلِ
عَدَمِ الْإِنْقِلَابِ مَعَ الْمُظْهِرِ وَبُطْلَانِ الْحَاقِ النَّوْنِ لِهَمَا [و٣٢]؛ وَلِهَذَا وَجَبَ إِعْرَابُهُمَا
بِالْحُرُوفِ؛ لِمَا فِيهِمَا مِنَ الْمُوَافَقَةِ لِلْمَبْنِيِّ فِي مَعْنَاهُ.

وَشُرِطَ ذَلِكَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِ؛ لِيَتَأَكَّدَ أَمْرُ التَّثْنِيَةِ فِيهِمَا لَفْظًا وَمَعْنَى؛
فَلِهَذَا أُجْرِيََا مُجْرَاهَا فُتَوَكَّدَا^(١) مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، مِنْ حَيْثُ قُوَّةُ الْإِمْتِزَاجِ بِالْمُضْمَرِ؛
لِاسْتِحَالَةِ الْفَصْلِ بِكُلِّ حَالٍ، وَتَوَكَّدَا^(٢) مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى مِنْ جِهَةِ أَنَّهَمَا إِذَا كَانَا
مُضَافَيْنِ إِلَى الْمُضْمَرِ، فَهَمَا تَابِعَانِ لِلْمُثَنَّى بِكُلِّ حَالٍ؛ لَوْقُوعِهِمَا تَأَكِيدًا لَهُ، فَتَقُولُ:
(جَاءَنِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا)، وَ (الْمَرْأَتَانِ كِلَتَاهُمَا) .

وَإِذَا كَانَا مُضَافَيْنِ إِلَى ظَاهِرٍ اسْتَقْلَالًا بِأَنْفُسِهِمَا، وَلَمْ يَكُونَا تَابِعَيْنِ، فَتَقُولُ: (كِلَا
الرَّجُلَيْنِ جَاءَنِي)، وَ (كِلَتَا الْمَرْأَتَيْنِ جَاءَتْنِي)؛ فَلِهَذَا أُجْرِيََا مُجْرَى التَّثْنِيَةِ عِنْدَ
الْإِضَافَةِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ: (اِثْنَانِ):

وَإِنَّمَا فَصَلَهُ عَمَّا تَقَدَّمَ؛ لِكَوْنِهِ مُخَالِفًا لِلتَّثْنِيَةِ الْمَحَقَّقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ فِي مُفْرَدِهِ:
(اِثْنٌ) حَتَّى يُقَالَ لِمُثْنَاهُ: (اِثْنَانِ)، وَإِنَّمَا جَاءَ دَالًّا عَلَى التَّثْنِيَةِ وَمُشْعِرًا بِمَعْنَاهَا؛
فَلِهَذَا أُعْرِبَ بِإِعْرَابِهَا، فَرُفِعَ بِالْأَلِفِ، وَكَانَ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ.

الضَّرْبُ الثَّالِثُ: مِمَّا يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ:

الْمَجْمُوعُ السَّالِمُ الْمَذْكُورُ (الزَّيْدَيْنِ) وَ (الْمُسْلِمِينَ)، وَقَدْ جَرَى عَلَى الْقِيَاسِ
فِي رَفْعِهِ مِنْ جِهَةِ مُشَابَهَتِهَا لِلضَّمَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَتَوَلَّدُ عَنْهَا، وَمِنْ حَقِّ الْوَاوِ أَنْ يَكُونَ مَا
قَبْلَهَا^(٣) مَضمُومًا، وَقَدْ جَرَى عَلَى الْقِيَاسِ فِي جَرِّهِ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَتَوَلَّدُ مِنَ الْكَسْرِ،

(١) فِي الْأَصْلِ: (فَتَأَكَّدَا).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَتَأَكَّدَا).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (قَبْلَهَا).

وَتُطَالَبُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُورًا، وَخَالَفَ الْقِيَاسَ فِي نَصْبِهِ حَيْثُ كَانَ بِالْيَاءِ، لَكِنْ حُمِلَ النَّصْبُ عَلَى الْجَرِّ فِي الْجَمْعِ، كَمَا حَمَلْنَاهُ فِي التَّثْنِيَةِ.
ثُمَّ فِيهِ صُورٌ ثَلَاثٌ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: الْجَمْعُ الْحَقِيقِيُّ فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، كَ (الزَّيْدِينَ)،
(الْمُؤْمِنِينَ):

وَأِنَّمَا أُعْرِبَ بِالْحَرْفِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ جَمْعًا، وَالْجَمْعُ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ؛ فَلِهَذَا جُعِلَ
إِعْرَابُهُ أَكْثَرَ مِنْ إِعْرَابِ الْوَاحِدِ، وَالْجَمْعُ أَيْضًا أَكْثَرُ مِنَ التَّثْنِيَةِ؛ فَلِهَذَا جُعِلَ رَفْعُهُ
بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّهَا أَثْقَلُ مِنَ الْأَلِفِ، وَجَرُّهُ وَنَصْبُهُ بِالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهَا أَثْقَلُ مِنَ
الْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا فِي التَّثْنِيَةِ.

فَالْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرَكَاتِ، فَإِنْ أُعْرِبَ شَيْءٌ بِالْحُرُوفِ طُولِبَ
بِعِلَّتِهِ لَخُرُوجِهِ عَنِ قِيَاسِ بَابِهِ. [ظ ٣٢].

وَالْأَصْلُ فِيمَا أُعْرِبَ بِالْحُرُوفِ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ بِالْوَاوِ، وَنَصْبُهُ بِالْأَلِفِ، وَجَرُّهُ
بِالْيَاءِ، فَإِنْ خَرَجَ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ طُولِبَ بِعِلَّتِهِ.
وَقَدْ مَرَّ تَقْرِيرُهُ، فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ.

فَأَمَّا: (ثُبُونٌ)، وَ(قِلُونٌ)، وَ(سِنُونٌ)، فَإِنَّهُ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ الْجَمْعِ السَّالِمِ؛ لِأَنَّ
صُورَةَ الْمُفْرَدِ فِيهِ مَحْفُوظَةٌ، لَكِنَّهُ خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ فِي جَمْعِهِ بِالْوَاوِ وَالتُّونِ؛ إِمَّا
لِكَوْنِهِ غَيْرَ عِلْمٍ وَلَا صِفَةٍ عِلْمٍ، وَإِمَّا لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُذَكَّرٍ يَعْلَمُ، أَوْ لِصِفَةِ مَنْ يَعْلَمُ؛ فَلِهَذَا
لَمْ يُمَيِّزْ عَنِ الْجَمْعِ السَّالِمِ.

وُخْصِتِ الْوَاوُ بِأَنْ كَانَتْ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِيهِ؛ حَمَلًا لَهَا عَلَى^(١) الضَّمِيرِ فِي مِثْلِ
قَوْلِكَ: (فَعَلُوا)؛ لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي كَوْنِهِمَا دَالِّينِ عَلَى الْجَمْعِ وَمُرْشِدَيْنِ إِلَيْهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (عَنْ).

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: (أُولُو):

فَإِنَّهُ مِمَّا يُعْرَبُ بِالْحَرْفِ، فَيَرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيَكُونُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ، وَهُوَ بِمَعْنَى: أَصْحَابٍ، وَذَوِي، وَلَيْسَ مُنْدَرِجًا تَحْتَ جَمْعِ السَّلَامَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا مُفْرَدَ لَهُ، فَيُقَالُ: إِنَّهُ جَمْعٌ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْضُوعٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْجَمْعِ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِفْرَادِهِ بِالذِّكْرِ.

وَأَمَّا (ذَوُو مَالٍ) فَهُوَ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ جَمْعِ السَّلَامَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَلِمَ فِيهِ نَظْمُ الْوَاحِدِ، وَبِنَاؤُهُ؛ فَلِهَذَا تَقُولُ: (هَمْ ذَوُو مَالٍ) وَ(ذَوِي مَالٍ)، وَهَذِهِ هِيَ أَمَارَةُ الْجَمْعِ السَّلَامِ وَحَقِيقَتُهُ. وَقَدْ أَهْمَلَ النُّحَاةُ عَدَّهُ فِيمَا يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ اتِّكَالًا عَلَى أَنَّهُ - أَعْنِي (أُولُو) - مُنْدَرِجٌ تَحْتَ جَمْعِ السَّلَامَةِ كَانْدِرَاجِ (ذَوُو)، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ (ذَوُو) لَيْسَ نَظِيرًا لَهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ سَلَامَةِ نَظْمِ الْوَاحِدِ فِيهِ وَبِنَائِهِ، بِخِلَافِ (أُولُو).

الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ: (عُشْرُونَ) وَأَخَوَاتُهُ:

وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ مَا يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ، فَالرَّفْعُ بِالْوَاوِ، وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ بِالْيَاءِ، وَقَدْ أَهْمَلَ النُّحَاةُ عَدَّهُ أَيْضًا اعْتِمَادًا مِنْهُمْ عَلَى كَوْنِهِ مِنْ جُمْلَةِ مَا يُجْمَعُ فِي السَّلَامَةِ، وَلَيْسَ مِنْهُ بِحَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَمْعًا لَزِمَ أَنْ يُقَالَ فِي (الثَّلَاثِينَ) إِنَّهَا (عِشْرُونَ)؛ لِأَنَّهَا ثَلَاثُ عَشْرَاتٍ، وَأَقْلُ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ، فَكَانَ يَلْزَمُ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَمَّا بَطَلَ ذَلِكَ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مَعْدُودًا فِي السَّلَامَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ مَوْضُوعٌ لِهَذِهِ الْعُقُودِ، وَأُعْرِبَ بِالْحُرُوفِ عَلَى صُورَةِ جَمْعِ السَّلَامَةِ لَمَّا كَانَ دَالًّا عَلَيْهِ وَمُشْعِرًا بِهِ، وَلَا يُفِيدُ وَضْعَ ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ إِلَى التَّسْعَةِ، فَيُقَالُ: إِنَّ (الثَّلَاثِينَ) جَمْعٌ [و٣٣] لِلثَّلَاثَةِ، وَ(الأَرْبَعِينَ) جَمْعٌ لِلأَرْبَعَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ التَّسْعَةُ ثَلَاثِينَ، وَأَنْ تَكُونَ الْاِثْنَا عَشَرَ أَرْبَعِينَ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

تَنْبِيْهُ:

اعْلَمْ أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا مَا يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي أَسْلَفْنَاها، وَالَّذِي تَصَدَّقْنَا

لِإيضاحِهِ مِنْهَا إِنَّمَا هُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِإِعْرَابِهَا بِالْحُرُوفِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَبَاقِي أَحْكَامِهَا وَالْكَلَامُ فِي خَصَائِصِهَا يَأْتِي لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي بَابٍ مُفْرَدٍ نُفَصِّلُهُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالَّذِي بَقِيَ عَلَيْنَا هَهُنَا هُوَ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ السَّالِمِ، هَلْ تَكُونُ حُرُوفَ إِعْرَابٍ أَوْ عَلَامَاتِ إِعْرَابٍ، أَوْ تَكُونُ دَلَائِلَ الإِعْرَابِ؟ وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ^(١)، وَلَمْ يَنْصُصِ الشَّيْخُ عَلَى قَوْلٍ، فَتَقَرَّرَ بِالصَّحَّةِ أَوْ الِاعْتِرَاضِ، فَلْتَقْتَصِرْ عَلَى مَا ذَكَرَهُ سِبْيَوِيهِ وَمَنْ تَابَعَهُ^(٢)؛ إِذْ كَانَ هُوَ الرَّجُلُ الْمُشَارَ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ، وَقَدْ حَكِيَ عَنْهُ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ حُرُوفُ إِعْرَابٍ، وَحُجَّتُهُ أَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمَعْرَبَاتِ، فَلَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ حَرْفِ إِعْرَابٍ قِيَاسًا عَلَى كُلِّ مُعْرَبٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ. وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ، فَاخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي تَقْرِيرِ مَذْهَبِهِ فِي إِعْرَابِهَا نَفْسِهِ،

(١) اختلف النحاة في إعراب المثنى والجمع السالم فقليل فيه عدة أقوال:

الأول: ذهب الجرمي إلى أنها معربة بالتغير والانقلاب في حالة النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع، ونسب هذا إلى سيبويه، وهو قول ابن كيسان، وابن السراج.

وذهب الكوفيون إلى أن الحروف هي الإعراب نفسه، وبه قال قطرب من البصريين، ونسب إلى الزجاج، والزجاجي، ويرى الأخفش، والمازني، والزيادي، والمبرد أن هذه الحروف دلائل إعراب، وليست بإعراب، وذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما إلى أن هذه الحروف حروف إعراب، كالمدال من (زيد)، وذهب آخرون إلى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل هذه الحروف، ونسب هذا إلى الأخفش.

وذهب بعض المغاربة إلى أن هذه الحروف لها جهتا اعتبار، فمن حيث الحرف حرفة هو حرف إعراب، ومن حيث كونه ألفاً أو ياءً أو واوًا هو دليل على الإعراب، أو هو الإعراب نفسه.

انظر المسألة في سيبويه ١٧/١، والمقتضب ١٥٣/٢، والجمل للزجاجي ٣-٥، وسر الصناعة ٦٩٥/٢، والإنصاف ٣٣/١، والتبيين ٢٠٤، وشرح الرضي ٨٦/١، والارتشاف ٥٦٩/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٦٣-٦٥، والتذيل ٢٩١/١، وشرح التسهيل للمرادي ١١٤/١، والمساعد ٤٧/١، والهمع ١٧٧/١.

(٢) يقول سيبويه في الكتاب ١٧/١: « وإذا جمعت على حدّ التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون. وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب ».

هل يكون لها إعراب أم لا؟ وفيه مذهبان^(١):

أحدهما: أنه لا بُدَّ لها من تقدير إعراب فيها^(٢)؛ لأنَّ كُلَّ مُعَرَّبٍ لا بُدَّ من إعرابٍ يَقَعُ عَلَى حَرْفِهِ؛ لأنَّ مِنَ الْمَحَالِ أَنْ يَكُونَ ههنا مُعَرَّبٌ لا إعرابَ لَهُ.

وثانيهما: أنه لا إعرابَ فيها؛ لأنَّ الْوَأَوَ وَالْأَلِفَ وَالْيَاءَ فِي التَّثْنَةِ وَالْجَمْعِ سَاكِئَةٌ، وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ إِعْرَابٌ لَوَجَبَ تَحْرِيكُهَا، وَهُوَ مُحَالٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الثَّقَلِ.

والمختارُ عِنْدَنَا فِي تَحْصِيلِ مَذْهَبِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِكَوْنِهَا حُرُوفَ إِعْرَابٍ أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ إِعْرَابٍ يَقَعُ عَلَى حُرُوفِ إِعْرَابِهَا، لَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّ انْقِلَابَهَا بِمَنْزِلَةِ الْإِعْرَابِ، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى إِعْرَابٍ مَلْفُوظٍ^(٣) بِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الثَّقَلِ، وَلَا إِعْرَابٍ مُقَدَّرٍ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ حَقِيقَةً فِيمَا آخِرُهُ حَرْفٌ لَا يَقْبَلُ الْإِعْرَابَ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا قَضَيْنَا أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ إِعْرَابٍ، لَكِنَّ انْقِلَابَهَا كَافٍ عَنِ تَقْدِيرِ إِعْرَابٍ، فَهَذَا مَا يَتَلَخَّصُ لَنَا مِنْ مَذْهَبِهِ عَلَى أَنَّهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ.

* * *

المطلب الثالث: في [ظ ٣٣] بيان ما يُعَرَّبُ بالتقدير

اعلم أنَّ تَعَذُّرَ الْإِعْرَابِ قَدْ يَكُونُ بِحُصُولِ سَبَبٍ لَهَا، وَقَدْ يَكُونُ لِأَجْلِ الثَّقَلِ، فَإِذَا كَانَ الْمُقْتَضِي لِلْإِعْرَابِ فِي الْأَسْمَاءِ هُوَ الْعَقْدُ وَالتَّرَكِيبُ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ إِعْرَابٍ، فَمَا ظَهَرَ فِيهِ مِنَ الْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَةِ وَالْحَرْفِ فَقَدْ أَوْضَحْنَاهُ، وَمَا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ اسْمٍ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ إِعْرَابٍ، وَكُلُّ مَا كَانَ يُقَدَّرُ^(٤) الْإِعْرَابُ فِيهِ؛ لِأَجْلِ طُرُوءِ سَبَبِ الْبِنَاءِ كَالْمُضْمَرِ، وَالْمُبْهَمِ، وَسَائِرِ الْمَبْنِيَّاتِ، فَتَقْدِيرُ الْإِعْرَابِ

(١) انظر المذهبين في شرح السيرافي ١/١٣٣-١٣٤، والنكت للأعلم ١/١٢١.

(٢) في الأصل: (منها) وكذا يقتضي السياق.

(٣) في الأصل: (ملفوظا) وكذا يقتضي السياق.

(٤) في الأصل: (مقدر) وكذا يقتضي السياق.

عَلَيْهِ يَكُونُ مَحَلًّا، وَمَا كَانَ فَقَدْ الْإِعْرَابُ [فِيهِ]^(١) إِمَّا لِأَجْلِ التَّعَذُّرِ لِحُرُوفِ الْعِلَّةِ، كَ (الْحُبْلَى)، وَ (الْعَصَا)، وَ (غَلَامِي)، وَإِمَّا لِأَجْلِ الْاسْتِثْقَالِ، كَ (الْقَاضِي)، وَ (مُسْلِمِي)، فَتَقْرِيرُ الْإِعْرَابِ عَلَيْهِ يَكُونُ تَقْدِيرًا، هَذَا هُوَ الْجَارِي فِي الْإِصْطِلَاحِ عَلَى أَلْسِنَةِ النُّحَاةِ، وَالبَحْثُ عَنْ هَذَا لَفْظِيٌّ، لَيْسَ وَرَاءَهُ كَثِيرٌ فَائِدَةٌ، وَلَوْ قِيلَ لِمَا تَعَذَّرَ فِيهِ الْإِعْرَابُ لِعَارِضِ الْبِنَاءِ تَقْدِيرًا، وَلِمَا يَعْرِضُ فِيهِ حَرْفُ الْعِلَّةِ مَحَلًّا لَجَازَ ذَلِكَ، لَكِنَّ الْأَوَّلَى الْجَرِي عَلَى مُصْطَلَحِ النُّحَاةِ فِي ذَلِكَ. فَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُمُورِ الْمَبْنِيَّةِ فَسَنَذْكُرُهَا بَعْدَ هَذَا.

وَالَّذِي نَذْكُرُهُ هَهُنَا هُوَ تَعَذُّرُ الْإِعْرَابِ؛ لِأَجْلِ الْإِعْلَالِ وَالثَّقَلِ، وَنُشِيرُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى صُورٍ ثَلَاثٍ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: قَوْلُكَ: (غَلَامِي)، وَكُلُّ مَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ، وَفِيهِ مَذَاهِبُ ثَلَاثَةٌ:

أَوَّلُهَا: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ^(٢)، وَالْمَوْصِلِيِّ^(٣)، وَابْنِ الْخَشَّابِ^(٤)، وَمَحْكِيٌّ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ السَّرَّاجِ^(٥)، وَحُجَّتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ هُوَ أَنَّهُ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) الجمل للجرجاني ٥٧.

(٣) يقول ابن الخباز الموصلي في الغرة المخفية (مخطوط) لوح (١١ و): «الثاني: أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، فإذا أضيفت إليها بنيت».

(٤) ابن الخشاب هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر، كان علامة عصره في عدد من العلوم، فاق أهل زمانه في علم اللسان. أخذ عن ابن الشجري والجواليقي. ومن مصنفاته: شرح اللمع (إلى باب البدل)، في ثلاثة أسفار كبار، وكتاب المرتجل في شرح الجمل، والرّد على ابن بابشاذ في شرح جمل الزجاجي، وله كتاب المعتمد. توفي سنة سبع وستين وخمسمائة. (انظر ترجمته في البلغة ١٠٢، والبعية ٢٩/٢). وانظر رأيه في المرتجل في شرح الجمل ١٠٧.

(٥) هو أبو بكر محمد بن السريّ بصريّ المذهب، من أئمة العربية في زمانه، أخذ النحو عن المبرّد، وأخذ عنه الفارسيّ والزجاجي والرماني. من كتبه: الأصول في النحو، وجمل الأصول، والموجز، ونُسب له شرح كتاب سيويه. توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة. (انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١١٢، =

أُضِيفَ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ، فَوَجَبَ الْقَضَاءُ بِبِنَائِهِ، كَقَوْلِكَ: (يَوْمَئِذٍ)، وَ (أَعْجَبَنِي يَوْمَ زَيْدٍ قَائِمٌ)، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَتَأْنِيهَا: أَنَّهُ مُعَرَّبٌ بِإِعْرَابٍ مَلْفُوظٍ بِهِ، وَهُوَ أَنَّ إِعْرَابَ الْيَاءِ الْجَرُّ بِالِإِضَافَةِ لِمَا قَبْلَهَا إِلَيْهَا، لَكِنَّهُ نُقِلَ إِعْرَابُهَا إِلَى الْاسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا، فَأُعْرِبَ بِإِعْرَابِهَا، وَهَذَا شَيْءٌ يُحْكِي عَنِ الْخَوَارِزْمِيِّ^(١)، وَهَذَا فِيهِ تَعَسُّفٌ وَخُرُوجٌ عَنِ قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ وَقَوَانِينِهَا، وَالَّذِي غَرَّهُ حَتَّى قَالَ بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ مَا رَأَى مِنْ كَسْرَةِ الْمِيمِ فِي نَحْوِ: (غُلَامِي)، وَأَنَّ أَصْلَ الْحَرَكَةِ أَنْ تَكُونَ إِعْرَابًا، فَلَمَّا قَضَى بِكَوْنِ الْكَسْرَةِ إِعْرَابًا، فَلَا جَرَّ يُوجَدُ مُسْتَمِرًّا إِلَّا عَلَى الْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ الَّذِي قَبْلَهَا لَا يَلْزَمُ جَرُّهُ عَلَى الْاسْتِمْرَارِ، فَلَمَّا رَأَاهَا مُسْتَمِرَّةً زَعَمَ أَنَّهَا حَرَكَةٌ [و ٣٤] الْيَاءِ نُقِلَتْ إِلَى الْاسْمِ الَّذِي قَبْلَهَا، وَهَذَا فَاسِدٌ لِأَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ: أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ عَدِيمُ التَّظْيِيرِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ إِذْ لَا يُوجَدُ فِيهَا إِعْرَابٌ كَلِمَةً مَنقُولٌ إِلَى كَلِمَةٍ أُخْرَى.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ إِعْرَابَ الْيَاءِ إِذَا كَانَ مَنقُولًا إِلَى الْاسْمِ الَّذِي قَبْلَهَا، فَأَيْنَ إِعْرَابُ الْيَاءِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهَا اسْمٌ، وَالْاسْمُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ إِعْرَابٍ؟! وَأَمَّا ثَالِثًا فَلِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلِمَةِ إِعْرَابَانِ، أَحَدُهُمَا مَلْفُوظٌ بِهِ مَنقُولٌ، وَالْآخَرُ مُقَدَّرٌ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (جَاءَ غُلَامِي)، فَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعَ الْمَحَلِّ، وَحَرَكَةُ الْيَاءِ قَدْ نُقِلَتْ إِلَيْهِ عَلَى زَعَمِ الْخَوَارِزْمِيِّ، فَهُوَ مُعَرَّبٌ بِهَا لَفْظًا، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ إِعْرَابَانِ، وَهَذَا لَا وَجْهَ لَهُ.

وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّهُ أُعْجِبَ بِهَذَا النَّظَرِ، وَتَبَجَّحَ بِهِ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الرُّكَّةِ وَالْبُعْدِ عَنِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ وَالْمَقَائِيسِ الْإِعْرَابِيَّةِ، وَتَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَوُلِعَ بِهِ، وَلَعَمْرِي إِنَّ

= وإنباه الرواة ١٤٥/٣، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤). وانظر رأيه في الأصول ١٢٤/٢، ٣٦٥، ونسب

ابن مالك إلى ابن السراج هذا القول في شرح الكافية الشافية ١٠٠١/٢.

(١) التخدير ٦٥/٢.

النُّفُوسَ تُوَلِّعُ بِالْغَرَائِبِ، لَكِنْ لَا بِكُلِّ غَرِيبَةٍ.

وَنَالِئُهَا: أَنَّهُ مُعَرَّبٌ بِإِعْرَابٍ مُقَدَّرٍ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ حُذَاقُ النُّظَارِ مِنَ النُّحَاةِ وَجَمَاهِيرِهِمْ. وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ الْقَاعِدَةُ الْكُبْرَى، وَهُوَ أَنَّ أَصْلَ الْأَسْمَاءِ الْإِعْرَابُ، وَلَا يُقَدَّمُ عَلَى بِنَائِهَا إِلَّا بِدَلَالَةٍ قَائِمَةٍ، وَحُجَّةٌ وَاضِحَةٌ، وَسَبَبٌ ظَاهِرٌ يَكُونُ عِلَّةً فِي بِنَائِهَا، وَلَيْسَ ثَمَّ شَيْءٌ مِنْ أَسْبَابِ الْبِنَاءِ، فَلَا جَرَمَ قَضِينَا بِكَوْنِهِ مُعَرَّبًا، وَمَا عَرَضَ فِيهِ مِنَ التَّعَذُّرِ يُمَكِّنُ صَرْفَهُ إِلَى غَيْرِ كَوْنِهِ مَبْنِيًّا، وَهُوَ الثَّقُلُ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّا لَوْ حَرَكْنَاهُ بِحَرَكَةٍ لَأَدَّى إِلَى اجْتِمَاعِ حَرَكَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ؛ وَلأنَّه لَوْ جَازَ الْحُكْمُ عَلَى مِثْلِ: (غَلَامِي) بِالْبِنَاءِ لَتَعَذَّرَ الْإِعْرَابُ عَلَيْهِ، لَوَجَبَ الْحُكْمُ عَلَى مِثْلِ (حُبْلَى) بِالْبِنَاءِ لَتَعَذَّرَ الْإِعْرَابُ عَلَيْهِ، وَلَا قَائِلَ بِهِ، فَلَمَّا بَطَلَ كَوْنُهُ مَبْنِيًّا وَجَبَ كَوْنُهُ مُعَرَّبًا. وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي نَحْوِ: (عَصَا)، فَإِنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَتَعَذَّرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ. وَالتَّفَرُّقَةُ بَيْنَهُمَا أَعْنِي: (عَصَا) وَ (حُبْلَى)، أَنَّ (عَصَا) يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ؛ لِكَوْنِهِ مُنْصَرِفًا، بِخِلَافِ (حُبْلَى)، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ تَنْوِينٌ؛ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ، وَهُمَا مُسْتَوِيَانِ فِي تَعَذُّرِ الْحَرَكَةِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ آخِرَهُمَا أَلِفٌ، وَالْأَلِفُ لَا يُمَكِّنُ تَحْرِيكُهَا بِحَالٍ؛ فَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ: « التَّقْدِيرُ فِيمَا [ظ ٣٤] تَعَذَّرَ كَ (عَصَا) وَ (غَلَامِي) مُطْلَقًا » يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَا قُلْنَاهُ، وَإِنَّمَا تَعَذَّرَ الْإِعْرَابُ فِي نَحْوِ: (غَلَامِي)؛ لِأَنَّ يَاءَ النَّفْسِ تُطَالِبُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُورًا، فَلَوْ حَرَكْنَاهُ بِحَرَكَةٍ أُخْرَى لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَغْيِيرِ حَرَكَتِهَا، أَوْ إِلَى اجْتِمَاعِ الْحَرَكَتَيْنِ، وَكُلُّهُ مُحَالٌ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا تُرِكَ الْإِعْرَابُ فِيهِ مِنْ أَجْلِ الْإِسْتِقَالِ:

وَهَذَا كَقَوْلِنَا: (قَاضٍ)، فَإِنَّ رَفْعَهُ وَجَرَّهُ مُسْتَقْلَانِ، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ آخِرُهُ يَاءٌ خَفِيفَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، فَقَوْلُنَا: (آخِرُهُ يَاءٌ)، نَحْتَرِزُ عَمَّا آخِرُهُ وَآوُ، فَإِنَّهُ يُخَالِفُ حُكْمَهُ كَ (الْعَصَا). وَقَوْلُنَا: (خَفِيفَةٌ)، نَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا إِذَا كَانَتِ الْيَاءُ فِيهِ مُشَدَّدَةً،

فإنه في حكم الصحيح، نحو: (كُرسِيّ)، و(وَلِيّ)، وقولنا: (قَبَلَهَا كَسْرَةً)، نَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا إِذَا كَانَتْ فَتْحَةً، فَإِنَّهَا تَنْقَلِبُ أَلِفًا، كَقَوْلِنَا: (فَتَى) و(رَحَا)، فَلَوْ أُعْرِبَ بِالرَّفْعِ وَالْجَرِّ لَفُظًا لَكَانَ مُسْتَثْقَلًا فِي الْحِسِّ، وَلَكَ فِي إِعْلَالِهِ طَرِيقَانِ:

الأولى منها أَنْ تَقُولَ: الْأَصْلُ فِيهِ: (هَذَا قَاضِيّ)، و(مَرَرْتُ بِقَاضِيّ)، فَثَقُلَتِ الْكَسْرَةُ وَالضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ، فَحُذِفَتَا؛ لِأَنَّ الثَّقَلَ إِنَّمَا وَقَعَ بِهِمَا، وَبَقِيَ التَّنْوِينُ عَلَى حَالِهِ؛ إِذْ لَا مُوجِبَ لِحَذْفِهِ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: التَّنْوِينُ وَالْيَاءُ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَبَقِيَتِ الْكَسْرَةُ دَلَالَةً عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ تَقُولَ: ثَقُلَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ عَلَى الْيَاءِ، فَحُذِفَتَا، ثُمَّ تَبَعَهُمَا التَّنْوِينُ فِي الْحَذْفِ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ تَابِعٌ لِلْحَرَكَةِ، فَلَا بَقَاءَ لَهُ بَعْدَ زَوَالِهَا، ثُمَّ عَوَّضَ عَنْ إِعْلَالِ الْيَاءِ تَنْوِينٌ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: الْيَاءُ وَالتَّنْوِينُ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

فَالْتَّنْوِينُ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْأُولَى تَنْوِينُ التَّمْكِينِ الدَّالُّ عَلَى الْأَمْكِنِيَّةِ فِي الْأَسْمَاءِ، وَهُوَ عَلَى الطَّرِيقَةِ الثَّانِيَةِ تَنْوِينُ الْعَوَظِ، وَكِلَاهُمَا لَا غُبَارَ عَلَيْهِ، كَمَا تَرَى، خَلَا أَنَّ الْأُولَى أَقْوَى؛ لِأَنَّ فِي الثَّانِيَةِ بَعْضَ تَعَسُّفٍ، حَيْثُ حَذَفْنَا تَنْوِينًا، وَأَتَيْنَا بِتَنْوِينٍ آخَرَ عَوَّضٍ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ؛ فَلِهَذَا كَانَتِ الْأُولَى أَقْيَسَ.

وَتَقُولُ فِي النَّصْبِ: (رَأَيْتُ قَاضِيًّا)؛ لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ، فَوَجِبَ ثَبَاتُهَا؛ إِذْ لَا مُوجِبَ لِحَذْفِهَا، فَأَمَّا إِذَا عَرَفْتَهُ بِاللَّامِ أَوْ أَضَفْتَهُ، فَتَقُولُ: (هَذَا قَاضِيكَ)، فَإِنَّ الْيَاءَ تَكُونُ سَاكِنَةً فِي حَالِ [٣٥] الرَّفْعِ وَالْجَرِّ؛ إِذْ لَا مُوجِبَ لِحَذْفِهَا مَعَ اللَّامِ وَالْإِضَافَةِ، وَتَحْرِيكُهَا عِنْدَ النَّصْبِ، فَتَقُولُ: (رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ) و(قَاضِيكَ)، فَلَا جَرَمَ اخْتَلَفَ حَالُهُ، فَأُعْرِبَ بِالرَّفْعِ وَالْجَرِّ عَلَى جِهَةِ التَّقْدِيرِ، وَكَانَ النَّصْبُ مَلْفُوظًا بِهِ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ؛ لِأَجْلِ خِفَّتِهِ، وَثَقُلَ مَا عَدَاهُ.

الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ: مَا كَانَ إِعْرَابُهُ مَحَلًّا بِالْحَرْفِ فِي حَالِهِ رَفْعِهِ:

وهذا نحو: (مُسْلِمِي)، وَالضَّابِطُ فِيهِ: هُوَ كُلُّ جَمْعٍ مُذَكَّرٍ سَالِمٍ أَوْ صِفَتُهُ أَضْفَتْهُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا الْمَحَلُّ بِالْحَرْفِ فِي حَالِ رَفْعِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ: (مُسْلِمُونِي)، فَذَهَبَتِ النَّونُ لِلِإِضَافَةِ، ثُمَّ اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ، وَسُبِقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ، فَقَلْبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، فَصَارَ: (مُسْلِمِي) عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ فِي حَالِ رَفْعِهِ، وَجَرَّهَ، وَنَصَبَهُ، لَكِنَّ نَصْبَهُ وَجَرَّهَ مَلْفُوظٌ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُ يُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ، وَالْيَاءُ بَاقِيَةٌ فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ؛ فَلِهَذَا كَانَ إِعْرَابُهُ لَفْظًا فِي حَالِ جَرِّهِ وَنَصْبِهِ، بِخِلَافِ رَفْعِهِ، فَإِنَّ رَفْعَهُ بِالْوَاوِ، وَهِيَ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ فِي لَفْظِهِ؛ فَلِهَذَا كَانَ إِعْرَابُهُ مُقَدَّرًا بِالْوَاوِ، لَكِنَّهَا ذَهَبَتْ صُورَتُهَا لِأَجْلِ الْإِعْلَالِ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ. وَلَا يَكَادُ يُوجَدُ إِعْرَابٌ بِالْمَحَلِّ فِي الْحُرُوفِ إِلَّا هَذَا؛ فَلِأَجْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِالْإِعْرَابِ اللَّفْظِيِّ فِي حَالِ جَرِّهِ وَنَصْبِهِ بِالْيَاءِ، وَحَكَمْنَا عَلَيْهِ بِالْإِعْرَابِ التَّقْدِيرِيِّ فِي حَالِ رَفْعِهِ، فَقَدْ انْحَصَرَ لَكَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مَا يُعَرَّبُ تَقْدِيرًا عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ مِنْ عُمُومٍ وَخُصُوصٍ.

- وَأَرَادَ الشَّيْخُ بِالْعُمُومِ مَا كَانَتْ تَتَعَدَّرُ أَنْوَاعُ الْإِعْرَابِ فِيهِ لَفْظًا، وَلَمْ يُمَكِّنِ النَّطْقُ بِهِ، ثُمَّ هُوَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ آخِرُهُ أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ، نَحْوُ: (حُبْلَى)، وَ(عَصَا).

وِثَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُضَافًا إِلَى يَاءِ النَّفْسِ، نَحْوُ: (غَلَامِي).

- وَأَرَادَ بِالْخُصُوصِ مَا كَانَ لَا يَتَعَدَّرُ لَفْظُهُ، لَكِنَّهُ يُسْتَقَلُّ النَّطْقُ فِيهِ بِبَعْضِ

أَنْوَاعِهِ، وَهُوَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْأَسْمَاءُ الْمَنْقُوصَةُ، نَحْوُ: (قَاضٍ)، وَ(دَاعٍ)، وَ(غَازٍ).

وِثَانِيَهُمَا: جَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ، نَحْوُ: (زَيْدِي)، وَ(مُسْلِمِي)،

فَالْمَنْقُوصُ يُسْتَقَلُّ فِيهِ الْجَرُّ وَالرَّفْعُ، وَالْجَمْعُ يُسْتَقَلُّ فِيهِ الْوَاوُ، كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ.

ثُمَّ قَالَ [ظ ٣٥] الشَّيْخُ: « وَاللَّفْظِيُّ مَا عَدَاهُ »، يَعْنِي: مَا عَدَا الْمُعْرَبَ بِالتَّقْدِيرِ عَلَى تَفَاصِيلِ أَنْوَاعِهِ، فَهُوَ مُعْرَبٌ بِاللَّفْظِ إِمَّا بِالْحَرَكَةِ أَوْ بِالْحَرْفِ، كَمَا أَسْلَفْنَاهُ.

دَقِيقَةٌ:

غَيْرُ خَافٍ عَلَيْكَ بِمَا مَهَّدْنَا مِنْ قَبْلُ أَنَّ الْكَسْرَةَ عَلَى الْمِيمِ فِي: (غُلَامِي) كَسْرَةٌ بِنَاءٍ مِنْ أَجْلِ مُنَاسَبَةِ الْيَاءِ، وَأَنَّهَا مُؤَثِّرَةٌ عَلَى حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ الَّتِي كَانَتْ تَجِبُ لَهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْكَسْرَةَ أَمْرٌ ذَاتِيٌّ لَازِمَةٌ لِأَجْلِ يَاءِ النَّفْسِ، وَحَرَكَةُ الْإِعْرَابِ حَرَكَةُ عَارِضَةٍ؛ فَلِهَذَا أُوتِرَتِ الْكَسْرَةُ عَلَيْهَا، وَكَانَ إِعْرَابُ الْاسْمِ مُقَدَّرًا عَلَيْهِ؛ لِأَجْلِ تَعَذُّرِهِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ، وَهَذَا لَا حَرَجَ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْحَرَكَةُ الْبِنَائِيَّةُ مُؤَثِّرَةً عَلَى الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ لِعَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ.

لَا يُقَالُ: فَهَلَا كَانَ مَجْرُورًا فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِغُلَامِي)، وَتَكُونُ هَذِهِ الْكَسْرَةُ إِعْرَابِيَّةً لظُهُورِ لَفْظِهَا فِيهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّا نَقْطَعُ بِأَنَّ الْكَسْرَةَ فِي نَحْوِ: (جَاءَ غُلَامِي) عَلَى الْمِيمِ مِثْلُهَا فِي^(١) قَوْلِنَا: (مَرَرْتُ بِغُلَامِي)، مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقَةٍ بَيْنَهُمَا، فَكَيْفَ يُقَالُ بِأَنَّ إِحْدَاهُمَا حَرَكَةُ إِعْرَابِيَّةً، وَالْأُخْرَى حَرَكَةُ بِنَائِيَّةً، فَوَضَحَ لَكَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ كَوْنُ (غُلَامِي) مُعْرَبًا بِالتَّقْدِيرِ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ الثَّلَاثَةِ، خِلَافًا لِمَا يَزْعُمُهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُعْرَبُ بِالتَّقْدِيرِ فِي حَالِ رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ دُونَ جَرِّهِ^(٢)،

(١) فِي الْأَصْلِ: (مِنْ).

(٢) هَذَا رَأْيُ ابْنِ مَالِكٍ، ذَكَرَهُ فِي التَّسْهِيلِ ١٦١، وَانْظُرْ رَأْيَهُ فِي تَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ ٨٣٤/٢، وَفِي الْمَسْأَلَةِ آرَاءُ أُخْرَى: الْأَوَّلُ: مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْيَاءِ مُعْرَبٌ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ. الثَّانِي: رَأْيُ الْجَرَّجَانِيِّ، وَابْنِ الْخَشَابِ، وَالْخَوَارِزْمِيِّ فِي تَرْشِيحِ الْعِلَلِ، وَالْمَطْرُزِيِّ وَهُوَ أَنَّهُ مُبْنِي، وَنَسَبَ أَيْضًا إِلَى الْجُمْهُورِ، الثَّلَاثُ: رَأْيُ ابْنِ جَنِيٍّ فَقَدْ وَضَعَ ابْنُ جَنِيٍّ فِي الْخَصَائِصِ بِأَبَا سَمَاءَ « بَابٌ فِي الْحُكْمِ يَقِفُ بَيْنَ الْحَكَمَيْنِ »، وَجَعَلَ مِنْ هَذَا الْبَابِ الْمُضَافَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَسَمَاهُ بَعْضُهُمْ خَصِيًّا. الرَّابِعُ مَذْهَبُ ابْنِ مَالِكٍ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ. الْخَامِسُ هُوَ مَا رَدَّهُ الْإِمَامُ يَحْيَى، وَهُوَ رَأْيُ الْخَوَارِزْمِيِّ فِي التَّخْمِيرِ فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مُعْرَبٌ فِي الْجَرِّ بِأَعْرَابِ الْيَاءِ، فَنُقِلَ إِلَيْهِ إِعْرَابُهَا، =

وَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الشَّيْخِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: « مُطْلَقًا »، حَيْثُ قَالَ:
« التَّقْدِيرُ فِيمَا تَعَذَّرَ كـ (عَصَا) وَ (غُلَامِي) مُطْلَقًا »، يُشِيرُ بِهِ إِلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ
يَقُولُ: هُوَ مُعَرَّبٌ بِالْجَرِّ فِي مَجْرُورِهِ، كَمَا حَكَيْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.



= وهو الجر لما ظهرت صورة الكسرة فيه، وذكر ذلك العلوي قبلُ. انظر المسألة الخلافية في ابن يعيش
٣/ ٣٢، والتبيين ١٥٠، والمتبع ١/ ١٣٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٧، والمساعد ٢/ ٣٧٣. وانظر
الخصائص ٢/ ٣٥٦، والجمل للجر جاني ٥٧، وترشيح العلل ٦٩، والمرتجل ١٠٧، والتخمير ٢/ ٦٥،
وأمالى ابن الشجري ١/ ٣-٥.

[غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيهِ: « غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ: مَا كَانَ فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تَسَعُ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا، وَهِيَ:

عَدْلٌ، وَوَصْفٌ، وَتَأْنِيثٌ، وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ، ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ.

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ وَوَزْنُ فَعْلٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ.

مِثْلُ: (عُمَرُ)، وَ(أَحْمَرُ)، وَ(طَلْحَةُ)، وَ(زَيْنَبُ)، وَ(إِبْرَاهِيمُ)، وَ(مَسَاجِدُ)،

وَ(مَعْدِي كَرَبُ)، وَ(عِمْرَانُ)، وَ(سُكْرَانُ)، وَ(أَحْمَدُ)، وَحُكْمُهُ أَلَّا كَسَرَ وَلَا

تَنْوِينَ. وَيَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ وَلِلتَّنَاسُبِ [و٣٦] مِثْلُ: ﴿سَلَسِلَا وَأَغْلَلَا﴾ [الإنسان:

٤]، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا الْجَمْعُ وَالْفَا التَّأْنِيثُ «.

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: تَقْدِيمُ ذِكْرِ الْمُنْصَرِفِ وَغَيْرِ الْمُنْصَرِفِ فِيمَا سَبَقَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ

الِإِعْرَابِ لَا غَيْرٍ، وَذِكْرُ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ ههنا إِنَّمَا كَانَ بِاعْتِبَارِ ذِكْرِ حَقَائِقِهِ وَخَوَاصِّهِ.

وَمَعْنَاهُ: الْأِسْمُ الْمُعْرَبُ الَّذِي يَجْتَمِعُ فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تَسَعُ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ

مَقَامَهُمَا.

فَإِنَّمَا الْمُنْصَرِفُ فَقَدْ حَدَّه بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ الَّذِي يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَا

يَدْخُلُهُ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ، وَالْأَمْرُ فِيهِ قَرِيبٌ، وَالْأَقْرَبُ فِي تَعْرِيفِهِ أَنْ يُقَالَ فِي مَا هَيْتِهِ:

إِنَّهُ الْأِسْمُ الْمُعْرَبُ الَّذِي لَمْ يُشَبِّهِ مَبْنِي الْأَصْلِ^(١)؛ لِيَكُونَ مُقَابِلًا لِغَيْرِ الْمُنْصَرِفِ.

فَيَحْصُلُ الْحَدَّانِ فِي مَقْصُودِ التَّقَابُلِ، وَوَصْفُ التَّمَكِينِ يَشْمَلُ الْمُنْصَرِفَ وَغَيْرَ

الْمُنْصَرِفِ.

وَقَدْ نَبَّهَ الشَّيْخُ فِي صَدْرِ الْبَابِ قَبْلَ خَوَاضِهِ فِي كَيْفِيَّةِ تَأْثِيرِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ

الْعِلَلِ فِي مَنَعِ الْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ عَلَى أُمُورٍ خَمْسَةٍ، نُفَصِّلُهَا، وَنَذْكُرُ مَا فِيهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ:

(١) قوله: (الأصل) عليه شطب، وبعده: (الفعل) وليس له معنى.

التنبيه الأول: في حصر العِللِ وَبَيَانِ فرعيَّتها

أَمَّا حَصْرُهَا فَهِيَ: الْعَدْلُ، وَالْوَصْفُ، وَالتَّأْنِيثُ، وَالتَّعْرِيفُ، وَالْعُجْمَةُ، وَالْجَمْعُ، وَالتَّرْكِيْبُ، وَالْوَزْنُ، وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالتُّونِ، وَقَدْ نَظَّمَهَا الشَّيْخُ فِيْمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْبَيْتَيْنِ، فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى غَيْرِهِ، وَنَذْكُرُ إِعْرَابَهُمَا، وَالْمَقْصُودَ مِنْهُمَا.

أَمَّا إِعْرَابُهُمَا فَقَوْلُهُ: «عَدْلٌ وَوَصْفٌ» خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَي: هِيَ، وَ(زَائِدَةٌ) مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ عَنِ التُّونِ، أَي: وَالتُّونُ الْمَزِيدَةُ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ مَضمُونُ الْجُمْلَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَمِنْ جُمْلَةِ الْعِلَلِ الْمَانِعَةِ مِنَ الصَّرْفِ زِيَادَةُ التُّونِ، كَمَا يُقَالُ: (أَعْجَبَنِي الْجَيْشُ قَادِمٌ)، أَي: قُدُومُ الْجَيْشِ، وَيَبْطُلُ نَصْبُهَا؛ إِذْ لَا نَاصِبَ لَهَا هُنَاكَ؛ لِإِطْلَانِ الْحَالِ مَهْمَا كَانَتْ مُتَنَقِّلَةً. وَقَوْلُهُ: «وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيْبٌ»، فِيهِ أَوْجُهُ ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُشِيرَ بِهِ إِلَى خِلَافِ النُّحَاةِ فِي ^(١) عَدَدِ هَذِهِ الْعِلَلِ ^(٢)، فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تِسْعَةٌ. وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهَا إِحْدَى ^(٣) عَشْرَةَ، وَزَعَمَ آخَرُونَ أَنَّهَا تَدُورُ عَلَى حَرْفَيْنِ عَلَى الْمَكَانَةِ، وَعَلَى التَّرْكِيْبِ لَا غَيْرُ، فَكَوْنُهَا تِسْعَةً تَقْرِيْبٌ؛ لِأَنَّهُ [ظ ٣٦] مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ الْعَدَدَيْنِ فِي الْخِلَافِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَفِي).

(٢) اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي عَدَدِ الْعِلَلِ الْمَانِعَةِ مِنَ الصَّرْفِ، فَجَمُهورُ النُّحَاةِ عَلَى أَنَّهَا تِسْعُ عِلَلٍ، وَمِنْ النُّحَاةِ مَنْ رَقَى هَذِهِ الْعِلَلِ إِلَى عَشْرِ عِلَلٍ وَزَادَ شَبْهَ التَّأْنِيثِ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَقَّاهَا إِلَى إِحْدَى عَشْرَةِ عِلَلٍ، فَزَادَ الْأَلِفَ الْمَشْبُوهَ بِالْأَلِفِ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةَ كـ(أرطى) و(علقى)، و(آخر) إِذَا نَكَرَ بَعْدَ الْعِلْمِيَّةِ. وَمِنْ النُّحَاةِ مَنْ رَقَّاهَا إِلَى ثَلَاثِ عَشْرَةِ عِلَلٍ فَزَادَ لَزُومَ التَّأْنِيثِ فِي أَلْفِي التَّأْنِيثِ، وَنَهَايَةَ الْجَمْعِ فِي الْجَمْعِ. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا عِلْتَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا ثَمَانِ عِلَلٍ. انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْمَحْصُولِ فِي شَرْحِ الْفُصُولِ ١/ ٨٥-٨٦، وَشَرْحِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطٍ لِلْقَوَّاسِ ١/ ٤٤٠، وَشَرْحِ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ لِلْقَوَّاسِ الْمُوصِلِيِّ ١/ ١١٣، وَالتَّجْمِ الثَّاقِبِ ١/ ١١٩، وَالْفَوَائِدُ الضَّيَائِيَّةُ ١/ ٢٠٩-٢١٠، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ١/ ٩٤.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (أَحَد).

وثانيها: أن يُريدَ [أن]^(١) كونها منظومةً بالشعر أقرب إلى الضبط والحصر.
وثالثها: أن يُريدَ أن ذكرها ههنا إنما هو على جهة العد والإجمال، دون الإشارة
إلى شروطها وقیودها وتفصيلها، وهذا جيّد، ويحتمل أن يكون ذكره على جهة
التكملة والتتمة بحصول روي البيت وقافيته. وأمّا المقصودُ منهما فإنما أفردها
ليحصر بهما العِللَ على جهة النظم ليسهل ضبطها.

فأمّا انتصاب (زائدة) على الحال المؤكدة، فهو جيّد لا غبار عليه، ويكونُ
التقديرُ فيه: وإحدى العِللِ الثونُ في حال زيادتها، فتكونُ حالاً مؤكدةً للجُملةِ
الابتدائيةِ قبلها، ولا عامِلَ فيها؛ لأنّها مؤكدةٌ ظاهرةٌ، ولكن يكونُ مضمراً، أي:
أثبتهُ أو أحقّه؛ لأنّ عامِلَ الحالِ المؤكدةِ للجُملةِ الاسميّةِ واجبُ الإضمارِ بكلِّ
حالٍ إجماعاً، ويُبطلُ نصبُها إذ لا ناصِبَ^(٢).

وأمّا بيانُ فرعيّتها:

- فالعدل^(٣) فرُعٌ على المعدولِ عنه، فقولنا: (أحاد) معدولٌ عن لفظِ الواحدِ
وعن تكريره إلى وحدته، فلا يُقالُ: (أحاد) إلا بعدَ سبقِ قولنا: (واحدًا واحدًا).
- والصفةُ فرُعٌ على الموصوفِ؛ لأنّها تابعةٌ له، وهو سابقٌ عليها؛ ولهذا فإنّك
تقولُ: (رجلٌ)، ثمّ تقولُ بعده: (صارَ^(٤) في الدارِ).
- والتأنيثُ فرُعٌ على التذكيرِ؛ لأنّك تقولُ: (قائمٌ)، ثمّ تقولُ بعدَ ذلكَ: (قائمةٌ)؛
ولأنّ علامةَ التأنيثِ لا تأتي إلا بعدَ تمامِ الاسمِ وكماله؛ فلهذا كانت فرعاً عليه.
- والتعريفُ فرُعٌ التَّنكيرِ؛ لأنّك تقولُ أولاً: (رجلٌ)، ثمّ تقولُ بعدَ ذلكَ: (الرَّجُلُ)

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (إذ لا صب) وكذا يقتضي السياق.

(٣) في الأصل: (والعدل) وكذا يقتضي السياق.

(٤) في الأصل: (صارت) وكذا يقتضي السياق.

وَ(رَجُلُكَ)؛ وَلَأنَّ لَفْظَ قَوْلِنَا: (رَجُلٌ) مُطْلَقٌ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ، وَالتَّعْرِيفُ بِاللَّامِ وَالْإِضَافَةُ قُيُودٌ لِلنَّكِيرَةِ، وَالْمُطْلَقُ أَصْلٌ لِلْمُقَيَّدِ، وَهُوَ فَرَعٌ لَهُ.

- وَالْعُجْمَةُ فَرَعٌ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى جِهَةِ التَّدْرِجِ؛ فَلِهَذَا كَانَتْ فَرَعًا عَلَيْهَا؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، يَعْنِي: أَنَّهُمْ قَدْ نَقَلُوهُ مِنْ تِلْكَ اللُّغَةِ إِلَى هَذِهِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَهُوَ مَزِيدٌ عَلَيْهَا، وَفَرَعٌ عَلَيْهَا وَفَرَعٌ لَهَا.

- وَالْجَمْعُ فَرَعٌ عَلَى الْوَحْدَةِ؛ لِأَنَّ الْوَحْدَةَ أَصْلٌ؛ لِأَنَّ الْجَمْعِيَّةَ لَا تُعْقَلُ إِلَّا بَعْدَ سَبْقِ الْمُفْرَدِ عَلَيْهَا.

- وَالتَّرْكِيْبُ فَرَعٌ عَلَى الْإِفْرَادِ [و٣٧] مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمُفْرَدَ أَصْلٌ لِلْمُرَكَّبِ، وَفَرَعٌ عَلَيْهِ، فَلَا يُعْقَلُ تَرْكِيبٌ إِلَّا بَعْدَ سَبْقِ الْإِفْرَادِ عَلَيْهِ.

- وَالْوِزْنُ فَرَعٌ عَلَى الْمَوْزُونِ، يَعْنِي أَنَّ مِثْلَ قَوْلِنَا: (يَزِيدُ) وَ(يَشْكُرُ) هُمَا أَصْلٌ فِي الْفِعْلِ، وَحُصُولُهُمَا فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى جِهَةِ النُّقْلِ مِنَ الْفِعْلِ؛ فَلِهَذَا كَانَا فَرَعَيْنِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

- وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَتَانِ فَرَعٌ عَلَى مَا زِيدَا عَلَيْهِ مِنْ بَنِيَةِ الْأَسْمِ الْأَصْلِيَّةِ بَعْدَ تَمَامِهِ بِفَائِهِ وَعَيْنِهِ وَلَا مِمْ، إِمَّا فِي الْأَسْمِ كـ(عِمْرَانُ)، وَإِمَّا فِي الصِّفَةِ نَحْوُ: (سَكْرَانٌ).

ثُمَّ بَعْدَ بَيَانِ فَرَعَيْتَهُمَا، فَمَنْعُهُمَا لِلصَّرْفِ إِمَّا بِالْأَصَالَةِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ الْكِسَائِيِّ^(١) وَالْفَرَّاءِ^(٢) وَغَيْرِهِمَا، وَإِمَّا بِالشَّابَهَةِ لِأَلْفِي التَّائِيْثِ، كَمَا هُوَ رَأْيُ سِيبَوَيْهِ

(١) هُوَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيٌّ بْنُ حَمْزَةَ الْأَسَدِيِّ الْمَعْرُوفُ بِالْكَسَائِيِّ النَّحْوِيُّ، أَحَدُ الْأَثَمَةِ الْقُرَّاءِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، أَخَذَ عَنِ الرُّوَّاسِيِّ وَالْخَلِيلِ، وَقَرَأَ عَلَى حَمْزَةِ الزِّيَّاتِ، ثُمَّ اخْتَارَ لِنَفْسِهِ قِرَاءَةً فَأَقْرَأَ النَّاسَ بِهَا، وَلَهُ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَمَخْتَصَرُ النَّحْوِ وَغَيْرُ ذَلِكَ، تُوَفِّيَ سَنَةً تَسَعُ وَثَمَانِينَ وَمِائَةً. انْظُرْ إِنْبَاهَ الرُّوَاةِ ٢/ ٢٥٦، وَالْفَهْرَسْتُ ٧٢، وَطَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ ١٢٧.

(٢) يَحْيَى بْنُ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو زَكْرِيَا الْفَرَّاءُ، إِمَامُ الْعَرَبِيَّةِ، كَانَ أَعْلَمَ الْكُوفِيِّينَ بِالنَّحْوِ بَعْدَ الْكَسَائِيِّ، أَخَذَ عِلْمَهُ عَنِ الْكَسَائِيِّ وَيُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ، لَهُ مِنَ الْمَصَنَّفَاتِ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَالْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَالتَّوَادِرِ وَغَيْرُهَا مَاتَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ سَنَةً سَبْعَ وَمِائَتَيْنِ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي نَزْهَةِ الْأَلْبَاءِ ٨١، وَطَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ ٣١، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ٢/ ٣٣٣، وَإِشَارَةُ التَّعْيِينِ ٣٧٩.

وَالْأَخْفَشِ مِنْ نُحَاةِ الْبَصَرِيِّينَ^(١).

ثُمَّ لَمَّا فَرَّغَ الشَّيْخُ مِنْ بَيَانِ الْعِلَلِ أوردَ أمثلتها زيادةً في الإيضاح، فقال: نحو: (عُمَرُ)، و(أَحْمَرُ)، و(طَلْحَةُ)، و(زَيْنَبُ)، و(إِبْرَاهِيمُ)، و(مَسَاجِدُ)، و(مَعْدِي كَرَبُ)، و(عِمْرَانُ)، و(أَحْمَدُ).

* * *

التنبيه الثاني: في بيان فرعية الفعل وكيفية المشابهة بينه وبين الفعل

أما فرعية الفعل على الاسم فهي حاصلت لعلتين:

العلة الأولى منها: أن الاسم في نفسه مُستغنٍ عن الفعل، تستقلُّ به الفائدة، والفعل لا يستقلُّ من دون الاسم، ولا تستقلُّ به الفائدة؛ ولهذا فإنك تقول: (زيد قائم)، فيكون الكلام مفيداً لاقتصاره على الاسم، وإذ قلت: (قام)، أو (يخرج)، فإنه لا يستقلُّ كلاماً، ولا يفيد إلا بذكر فاعله؛ ولهذا كان فرعاً على الاسم. العلة الثانية: أن الفعل مشتقٌّ من المصدر، وهو أصل له في الاشتقاق، ولا شك أن المشتق فرعٌ على ما اشتق منه.

فلأجل هاتين العلتين قضينا بكون الفعل فرعاً على الاسم.

لا يقال: أليس الفعل فرعاً على الاسم في الإعراب من جهة أن الإعراب أصل في الأسماء، والأفعال فرعٌ عليها، فأعربت؛ لأجل المشابهة، فضموا هذه العلة إلى تينك العلتين.

(١) اختلف النحاة في العلة التي امتنع من أجلها صرف (عثمان)، و(عفان)، و(عمران)، فالذي ذهب إليه البصريون أنه امتنع صرفها لمشابهة الألف والنون في الوصف نحو (سكران)، والألف والتون فيه مشابهة لألفي التأنيث في نحو (حمراء)، وذكروا وجوهاً عدة للمشابهة بينهما، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن العلة في منع مثل (عمران) العلمية وزيادة الألف والنون. انظر المسألة في المحصول ١/ ١٠٤، ١١٨، وشرح الرضي ١/ ١٥٨، وابن يعيش ١/ ٦٦، والأشموني ٣/ ٢٣٤.

لَا نَأْتِي نَقُولُ: الْمَقْصُودُ يَحْصُلُ بِإِثْبَاتِ الْفَرَعِيَّةِ مِنْ جِهَتَيْنِ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى إِثْبَاتِ الْفَرَعِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ ثَالِثَةٍ، مَعَ أَنَّ إِثْبَاتَهَا مِنْ جِهَةٍ ثَالِثَةٍ فِيهِ زِيَادَةٌ تَأْكِيدٌ فِي الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي كَلَامِ الْمَغْرِبِيِّ صَاحِبِ الدُّرَّةِ^(١) [ظ ٣٧] أَنَّ الشَّبَهَ يَكُونُ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَمِنْ أَوْجِهٍ، وَلَيْسَ مُشْتَرَطًا، بَلْ هُوَ عَلَى جِهَةِ الزِّيَادَةِ الْمُؤَكَّدَةِ. وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ:

فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ فَرَعًا عَلَى الْأَسْمِ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، ثُمَّ حَصَلَ فِي الْأَسْمِ عِلَّتَانِ فَرَعِيَّتَانِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُشَبَّهًا لِلْفِعْلِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا فِي الشَّبَهِ حُصُولُ الْفَرَعِيَّةِ مِنْ وَجْهَيْنِ، فَلَا جَرَمَ كَانَ الشَّبَهَ مُنْعَقِدًا.

وَأَعْلَمَ أَنَّ ثُبُوتَ الشَّبَهِ فِي الْأَسْمَاءِ وَزَوَالَهُ وَارِدٌ عَلَى أَضْرِبِ ثَلَاثَةٍ، نَذْكُرُهَا: فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ مِنْهَا: مَا يَكُونُ مُشَبَّهًا لِلْحَرْفِ، فَيَجِبُ بِنَاؤُهُ كِبَائِهِ، وَهَذَا نَحْوُ الْمُضْمَرِ فِي افْتِقَارِهِ إِلَى الْبَيَانِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: مَا كَانَ مُشَبَّهًا لِلْفِعْلِ، ثُمَّ هُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ شَبَهَهُ لَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ فَرَعِيَيْنِ. وَثَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ شَبَهَهُ لَهُ مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ قَائِمٍ مَقَامَ وَجْهَيْنِ. فَالْأَوَّلُ كـ (إِبْرَاهِيمَ)، وَ (طَلْحَةَ)، وَالثَّانِي كـ (مَسَاجِدَ) وَ (حَمَرَاءَ)، وَمَتَى حَصَلَ فِيهِ هَذَانِ الْوَجْهَانِ وَجَبَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْانْصِرَافِ؛ لِمَا سَنَذْكُرُهُ فِي حُكْمِ الشَّبَهِ. الضَّرْبُ الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ خَالِيًا عَنِ الشَّبَهِ لِلْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، وَمَا هَذَا حَالُهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُنْصَرَفًا مُعْرَبًا، وَيَلْحَقُ بِهِذَا مَا يَكُونُ مُشَبَّهًا لِلْفِعْلِ مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ لَا يَقُومُ مَقَامَ وَجْهَيْنِ، وَهَذَا نَحْوُ: (زَيْدٍ)، فَإِنَّ فِيهِ الْعَلَمِيَّةَ لَا غَيْرَ، وَنَحْوُ: (غُرْفَةٍ)، فَإِنَّ فِيهِ التَّائِيثَ لَا غَيْرَ؛ فَلِهَذَا كَانَ مُحْكَمًا عَلَيْهِ بِالْإِعْرَابِ وَالْانْصِرَافِ، كـ (رَجُلٍ) وَ (أَسَدٍ).

* * *

(١) يقول ابن معيط في الدرر الألفية ٢٦: «والصرف ممنوع من اسم مشبه للفاعل من وجهين أو من أوجه».

التنبيه الثالث: في بيان حكم الشبه

فَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الشَّيْءَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْإِسْمِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ حُكْمٍ، وَحُكْمُهُ أَنْ نَقْطَعَ عَنْهُ مَا يَتَعَذَّرُ دُخُولُهُ فِي الْفِعْلِ، وَهُوَ الْجَرْ وَالْتَّنْوِينُ، حَمَلًا لَهُ عَلَى الْفِعْلِ بِجَامِعِ الشَّيْءِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بَيْنَهُمَا.

وَيَجُوزُ صَرْفُ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ؛ لِأَنَّ صَرْفَهُ رَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ فِي الصَّرْفِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ صَرْفِهِ إِنَّمَا كَانَ لِعَارِضٍ، فَإِذَا صُرِفَ فَقَدْ رُدَّ إِلَى أَصْلِهِ، وَصَرْفُهُ يَكُونُ لَوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لَضَرُورَةِ الشَّعْرِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ اسْتِقَامَةِ الْوِزْنِ، وَمِنْ التَّزَامِ الْقَافِيَةِ، وَتَمَاطُلِ حُرُوفِ الرَّوِيِّ فِيهِ، وَأَنْشَدَ النُّحَاةُ فِي صَرْفِهِ:

٤- أَعِدْ ذِكْرَ نَعْمَانٍ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ^(١)
[و ٣٨] وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ النُّحَاةُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْعَوْدِ إِلَى مَا لَهُ بِالْأَصَالَةِ.

وَتَانِيَهُمَا: جَوَازُ صَرْفِهِ لِلتَّأْنِيثِ فِي الْآيِ الْقُرْآنِيَّةِ، كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ^(٢) وَالْكَسَائِيِّ: ﴿سَلْسِلًا﴾ [الإنسان: ٤] بِالتَّنْوِينِ^(٣)، وَ: ﴿قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥]^(٤)؛ لِيُطَابِقَ

(١) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد الوافية في شرح الكافية لركن الدين (رسالة) ٢٩، وعمدة ذوي الهمم ٤٦، والفوائد الضيائية ٢١٢/١، والنجم الثاقب ١٢٣/١، وكشف الثقاب ٥٤٩/٢، والكواكب الدرية ٥١/١، وتاج العروس (ضوع)، وقد ورد في عمدة القاري ٢٨/١، ٢١٤/٤، ومروحة المفاتيح ٣٨/٥، ٥٥٣/١٠.

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة، أصله من أصبهان، أخذ القراءة عن جماعة من التابعين، وروى عنه الإمام مالك، وقالون، والأصمعي، وأبو عمرو بن العلاء، قيل: أقرأ الناس سبعين سنة ونيثما، وانتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة، وتوفي سنة سبع عشرة وقل سنة عشرين ومئة لله. انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١٠٧/١، والثقات ٥٣٢/٧، ووفيات الأعيان ٣٦٨/٥.

(٣) قراءة نافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي بالتنوين وغيرهم (سلاسل) بغير تنوين. انظر: السبعة في القراءات ٦٦٣، وحجة القراءات لابن أبي زنجلة ٧٢٧.

(٤) انظر: السبعة في القراءات ٦٦٣، وحجة القراءات لابن أبي زنجلة ٧٣٨.

قَوْلَهُ (أَغْلَا) و (تَقْدِيرًا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ سَلَسِلَا وَأَغْلَلَا وَسَعِيرًا ﴾ [الإنسان: ٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿ مِنْ فَضَّةٍ مَدَرُوهَا نَقْدِيرًا ﴾ [الإنسان: ١٦] عَقِيبَ قَوْلِهِ: ﴿ كَانَتْ قَوَارِيرًا ۝ قَوَارِيرًا ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦].

فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ إِنَّمَا صُرِفَ مِنْ أَجْلِ مُرَاعَاةِ التَّنَاسُبِ فِي تَشَاكُلِ رُؤُوسِ الْآيِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا صُرِفَ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الصَّرْفُ، كَمَا يَزْعُمُهُ بَعْضُ النُّحَاةِ^(١) فِي تَجْوِيزِ الْأَمْرَيْنِ فِيهِ، فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى امْتِنَاعِ صُرْفِ (إِبْرَاهِيمَ)، وَ(أَحْمَدَ) فِي السَّعَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى بُطْلَانِ مَا قَالَهُ مِنْ تَجْوِيزِ الْأَمْرَيْنِ فِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ إِلَّا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ لَا غَيْرُ.

وَمِمَّا صُرِفَ لِلتَّنَاسُبِ مَا يُحْكِي مِنْ قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ^(٢): ﴿ وَلَا يَغُونَا وَيَعُوقَا ﴾

(١) قِيلَ فِي تَنْوِينِ (سَلَسِلَا وَأَغْلَلَا) قَوْلَانِ:

الأول: هُوَ التَّنْوِينُ الْمَبْدَلُ مِنْ مَدَّةِ التَّرْنَمِ.

الثاني: هُوَ تَنْوِينُ الصَّرْفِ، وَاخْتَلَفَ فِي تَوْجِيهِهِ، وَلَهُمْ فِيهِ أَقْوَالٌ:

أَحَدُهَا: هُوَ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ، وَنُقِلَ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَالْأَخْفَشِ أَنَّهُ سَمِعَ عَنِ الْعَرَبِ مَنْ يَصْرِفُ هَذَا وَجَمِيعَ مَا لَا يَنْصَرِفُ.

وِثَانِيهَا: إِنَّهُ مَصْرُوفٌ لِلضَّرُورَةِ.

وِثَالِثُهَا: إِنَّهُ مَصْرُوفٌ لِلتَّنَاسُبِ فِي تَشَاكُلِ رُؤُوسِ الْآيِ.

وَرَابِعُهَا: إِنَّهُ مَصْرُوفٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذَا الْجَمْعِ الصَّرْفُ.

وَخَامِسُهَا: إِنَّ هَذَا الْجَمْعَ عِلَّةٌ ضَعِيفَةٌ، لِأَنَّهُ قَدْ جُمِعَ مَرَّةً ثَانِيَةً فَأَشْبَهَ الْجَمْعُ الْمَصْرُوفَةَ.

انْظُرْ هَذِهِ الْأَرْاءَ فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ ١/ ٢٦٠-٢٦١، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ لِابْنِ فَلَاحٍ (رِسَالَةٌ) ١/ ٢٠٥،

وَأُمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ ٢/ ٥٣١، وَالْإِرْتِشَافُ ٢/ ٨٩١.

(٢) هُوَ سَلِيمَانُ بْنُ مَهْرَانَ الْأَعْمَشِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيُّ الْكَاهِلِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ الْإِمَامُ الْجَلِيلُ، وَلَدَ سَنَةَ

سِتِينَ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَرْضًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَعَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، وَيَحْيَى بْنِ وَثَابٍ، وَغَيْرِهِمْ،

مَاتَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي غَايَةِ النِّهَايَةِ ١/ ٣١٥.

[نوح: ٢٣] ^(١)، (فَإِنَّمَا) صَرَفَهُمَا لِتُنَاسِبَ قَوْلَهُ: وَدَّ، وَسُوءَاعًا، وَنَسْرًا.
وَهَلْ يَجُوزُ تَرْكُ صَرَفِ الْمُنْصَرَفِ أَمْ لَا، فِيهِ وَجْهَانِ ^(٢): أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ،
وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ، وَغَيْرَهُمَا مِنْ نَحَاةِ الْكُوفَةِ، وَمِنْ الْبَصْرِيِّينَ مَنْ
ذَهَبَ إِلَيْهِ، كَالْأَخْفَشِ ^(٣)، وَالْفَارِسِيِّ ^(٤)، وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ ^(٥)، وَابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ^(٦)،

(١) مختصر ابن خالويه ١٦٢، وانظر هذه القراءة في: إعراب القرآن للنحاس ٤١/٥، والكشاف ٦١٩/٤،
والمحرر الوجيز ٤٢٨/٦.

(٢) مسألة خلاف مشهورة بين البصريين والكوفيين، فالبصريون لا يجيزون ترك صرف المنصرف، ويرون
أَنَّ الصرف هو الأصل، فلا يقوى السبب الواحد على إخراجه إلى الفرع، وينطبق هذا على الشعر،
فالشاعر لا يجوز له في الضرورة منع صرف المنصرف، أما الكوفيون فلا يشترط عندهم اجتماع
علتين فالسبب الواحد كافٍ في منع الصرف، وقد أخذ برأيهم جمع من نحاة البصرة منهم الأخفش،
والفارسي، وابن برهان، وأبو البركات بن الأنباري، واحتجوا بالقياس والسمع. انظر الخلاف في
الأصول ٤٣٧/٣، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٦، والإنصاف ٤٩٣/٢، واللباب ٥٢٣/١، وشرح
اللمع لابن برهان ٤٧٧/٢، والإيضاح في شرح المفصل ١١٤/١، وابن يعيش ٦٨/١، والبديع في
علم العربية ٦٩٢/٢، والتخمير ٢٢٢/١، وشرح الرضي ١٠٧/١، وشرح ألفية ابن معطٍ للقوس
الموصلية ٤٤٢/١، وضرائر الشعر للقرآز ١٠١، والمساعد ٤٤/٣، وتوضيح المقاصد ١٢٢٧/٣،
وهمع الهوامع ١٣٣/١.

(٣) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٦، والإنصاف ٤٩٣/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٤٧٩/٢.
(٤) انظر شرح اللمع لابن برهان ٤٧٩/٢، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٢٧٧/١، وابن يعيش
٦٨/١.

(٥) الصحيح أَنَّ المبرد لم يتابع الكوفيين، وهو على منهجه البصري، قال في المقتضب ٣٥٤/٣: « وإن
اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك، وذلك لأنَّ الضرورة لا تجوز للحن ».

(٦) هو أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله الأنباري، الملقب كمال الدين،
كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو، قرأ على ابن الجواليقي وابن الشجري، وأخذ عنه
خلقٌ كثير، وله كثير من المصنفات المفيدة، أشهرها: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين
والكوفيين، وأسرار العربية، وعقود الإعراب، وحواشي الإيضاح، ومنثور الفوائد، والإعراب في
جدل الإعراب، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، توفي سنة
سبع وسبعين وخمسمائة ببغداد، انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١٣٩/٣، والبلغة ١٣٣، ومראה =

وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ بَرَهَانَ^(١)، وَعِنْدَ سَيَوِيهِ وَسَائِرِ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ. وَالْمُخْتَارُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَسَوَاءٌ كَانَ اسْمُ جِنْسٍ أَوْ عَلَمٍ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُ صَرْفِهِ لِلضَّرُورَةِ إِذَا احتِيجَ إِلَيْهِ فِي الشَّعْرِ، فَكَمَا يَجُوزُ تَرْكُ صَرْفِ (جَعْفَرٍ) لِلضَّرُورَةِ، يَجُوزُ تَرْكُ صَرْفِ (ضَارِبٍ) وَ(قَائِمٍ) لِلضَّرُورَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ حَرْفٌ زَائِدٌ عَلَى الْكَلِمَةِ، فَكَمَا جَازَ حَذْفُ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مِنَ (هُوَ) وَ(هِيَ) جَازَ حَذْفُهُ أَيْضًا لِتَسْوِيَةِ الشَّعْرِ وَإِتْمَامِهِ.

* * *

التنبيه الرابع: في بيان العلة التي تقوم مقام علتين

قَالَ الشَّيْخُ: « وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا: الْجَمْعُ وَالْفَا التَّائِيثُ »، يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ، حَيْثُ قَالَ: « غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ: مَا كَانَ فِيهِ [ظ ٣٨] عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ، أَوْ وَاحِدَةٍ تَقُومُ مَقَامَهُمَا »؛ فَلِهَذَا احتَاجَ إِلَى تَقْرِيرِ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ فِي مَوَاضِعَ ثَلَاثَةٍ:

أَوَّلُهَا: الْمُؤَنَّثُ بِالْأَلِفِ الْمَمْدُودَةِ، نَحْوُ: (حَمْرَاءَ) وَ(صَحْرَاءَ).

وَتَانِيهَا: الْمُؤَنَّثُ بِالْأَلِفِ الْمَقْصُورَةِ، نَحْوُ: (دُنْيَا) وَ(حُبْلَى)، وَإِنَّمَا قَامَتِ هَذِهِ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ مِنَ التَّائِيثِ لَا زِمٌ لِلْكَلِمَةِ، لَا يَنْفَصِلُ عَنْهَا بِحَالٍ، كَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِهَا، فَمُطْلَقُ التَّائِيثِ بِالْأَلِفَيْنِ عِلَّةٌ، وَلِزُومُهُمَا لِلْكَلِمَةِ عِلَّةٌ أُخْرَى، فَكَأَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَائِيثَيْنِ.

= الجنان ٤٠٨/٣. وانظر رأيه في الإنصاف ٤٩٣/٢.

(١) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان العكبري الأسدي، كان مضطلعاً في علوم كثيرة، من شيوخه ابن بطّة العكبري، وأبو القاسم الدقيقي، ومن تلاميذه: الخطيب التبريزي، والنقار الحميري، لم يُعرف له إلا كتابان، هما: شرح اللمع، وأصول اللغة. توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة. (انظر ترجمته في البلغة ١٣٨، وشذرات الذهب ٢٩٧/٣، ومراة الجنان ٧٨/٣). وانظر رأيه شرح اللمع لابن برهان ٤٧٧/٢.

وَنَالِثُهَا: الْجَمْعُ الَّذِي لَا يَجُوزُ جَمْعُهُ عَلَى جِهَةِ التَّكْسِيرِ، نَحْوُ: (مَسَاجِدَ)، فَإِنَّ مَا هَذَا حَالَهُ لَا يُجْمَعُ بِحَالٍ، كَمَا جَازَ جَمْعُ (أَكْلِبِ)، فَقِيلَ: (أَكَالِبُ)، فَمُطْلَقُ كَوْنِهِ جَمْعًا عِلَّةً، وَكَوْنُهُ جَمْعًا لَا يَجُوزُ جَمْعُهُ عِلَّةً ثَانِيَةً؛ فَلِهَذَا كَانَ فِيهِ عِلَّتَانِ.

وَلَا يُسْتَثْنَى مِنْ جَوَازِ صَرْفِ غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ لِضَرُورَةِ الشَّعْرِ إِلَّا أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنَ النَّحَاةِ، وَهُوَ الْمُؤَنَّثُ بِالْأَلِفِ الْمَقْصُورَةِ، نَحْوُ: (حُبْلَى) وَ(بُشْرَى)، فَمَا هَذَا حَالُهُ اتَّفَقُوا عَلَى مَنَعِ صَرْفِهِ لِلضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ الصَّرْفَ لِلضَّرُورَةِ إِنَّمَا يَكُونُ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ هُوَ التَّنْوِينُ، وَهَذِهِ آخِرُهَا أَلِفٌ سَاكِنٌ، فَلَا فَائِدَةَ فِي صَرْفِهَا بِحَالٍ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ مَنَعُ صَرْفِهَا.

وَتَانِيَهُمَا: (أَفْعَلٌ مِنْ كَذَا)، فَمَنَعَهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ، الْكِسَائِيُّ، وَالْفَرَّاءُ، وَغَيْرُهُمَا، وَأَجَازَهُ سَبِيؤِيهِ، وَالْفَارِسِيُّ، وَالْمُبَرِّدُ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ^(١)، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ؛ لِأَنَّ صَرْفَهُ رُجُوعٌ لَهُ إِلَى أَصْلِهِ؛ فَلِهَذَا جَازَ صَرْفُهُ عِنْدَ الْاضْطِرَّارِ كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ.

* * *

التَّنْبِيهِ الْخَامِسُ: فِي اعْتِبَارِ تَأْثِيرَاتِ هَذِهِ الْعِلَلِ

وَقَدْ بَدَأَ الشَّيْخُ مِنْهَا بِالْعَدْلِ، وَهِيَ طَرِيقَةُ الْمَغْرِبِيِّ صَاحِبِ الدَّرَّةِ^(٢)، فَأَمَّا الشَّيْخَانِ

(١) منع الكوفيون صرف باب (أفعل منك) للضرورة، وقالوا: إنه غير مسموع. ومذهب البصريين جوازه، واستثنى بعضهم من الصرف بالضرورة المنتهي بآلف التأنيث. انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٣، والإنصاف ٤٨٨/٢، والإيضاح في شرح المفصل ١١٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٥١١/٣، وتوضيح المقاصد ١٢٢٦/٣، والارتشاف ٨٩١/٢، وشرح الرضي ١٠٧/١.

(٢) يقول ابن معيط في الدرة الألفية ٢٧:

وهي فروع تسعة إذا اجتمع	منها في الاسم اثنان فالصرف امتنع
فالعدل والتعريف نحو عمرا	والوزن والتعريف نحو بذرا

هذا في الدرة الألفية وأما في الفصول فقد بدأ بالعلمية ثم التأنيث ثم العجمة إلى آخره انظر الفصول ١٥٦.

أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ^(١) وَأَبُو الْفَتْحِ بْنُ جَنِّيٍّ^(٢) فَقَدْ صَدَّرَاهَا بِالْوَزْنِ، وَأَمَّا الزَّمَخْشَرِيُّ فَإِنَّهُ صَدَّرَهَا بِالْعَلَمِيَّةِ^(٣)، وَالْأَمْرُ فِيهِ قَرِيبٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَهُ كَبِيرُ فَائِدَةٍ. وَنَحْنُ نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ بِهِ الشَّيْخُ، وَنَقْفُو أَثَرَهُ؛ لِأَجْلِ الْمُطَابَقَةِ لَهُ، وَنَرْسُمُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مَرْتَبَةً تَكُونُ مُسْتَوَلِيَةً عَلَى حَقَائِقِهَا وَأَسْرَارِهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ، وَجُمَلْتُهَا [و٣٩] مَرَاتِبُ عَشْرُ:

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى مِنْهَا: الْعَدْلُ:

وَهُوَ خُرُوجُ الْأِسْمِ عَنْ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ تَحْقِيقًا، كَ(ثَلَاثَ)، وَ(مَثَلَتْ)، وَ(أُخِرَ)، وَ(جُمِعَ)، أَوْ تَقْدِيرًا، كَ(عُمَرَ)، وَ(قَطَامَ) فِي تَمِيمٍ، فَقَدْ أَشَارَ إِلَى مَا هِيَ الْعَدْلُ. وَتَقْرِيرُ مَا قَالَهُ أَنْ يُلْفَظَ بِصِيغَةٍ عَلَى جِهَةِ الْإِرَادَةِ لِصِيغَةٍ أُخْرَى، مُشَاكِلةً لَهَا فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ لِغَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ، فَمَا هَذَا حَالُهُ يُعْمُ الْعَدْلُ كُلُّهُ، مُحَقَّقًا كَانَ أَوْ مُقَدَّرًا.

ثُمَّ قَدْ يَكُونُ الْعَدْلُ مُتَحَقَّقًا بِالْإِضَافَةِ إِلَى ذَاتِهِ، وَقَدْ يَكُونُ مُقَدَّرًا، فَهَذَانِ ضَرْبَانِ:

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: الْحَقِيقِيُّ:

وَهُوَ مَا كَانَتْ عَدْلِيَّتُهُ مُتَحَقَّقَةً بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ فِي نَفْسِهِ، وَمَعْلُومَةً بِاعْتِبَارٍ، نَحْنُ قَوْلُنَا: (ثَلَاثُ) وَ(مَثَلْتُ)، وَ(ثَنَاءً) وَ(مَثْنَى)، عَلَى الْكَثَرَةِ، وَ(ثُلْثَانُ) وَ(رُبْعَانُ) عَلَى الْقِلَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَثْنَى وَثُلُثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣]، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى»^(٤)، وَهَلْ تَكُونُ مَقْيَسَةً إِلَى (عُشَارَ) أَوْ مَقْصُورَةً عَلَى (رُبَاعَ)؟ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ

(١) الإيضاح العضدي ٢٩٤.

(٢) اللمع ١٥١.

(٣) المفصل ٣٥.

(٤) الحديث في صحيح مسلم ٥١٦/١ برقم (٧٤٩).

النُّحَاة، فَالْكِسَائِيُّ، وَالْفَرَّاءُ^(١) مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَالزَّجَّاجُ^(٢) مِنَ الْبَصَرِيِّينَ^(٣)، عَلَى أَنَّهَا مَقْيَسَةٌ إِلَى (عُشَارَ)، وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ رُبْعٌ أَيْضًا، وَهِيَ قِرَاءَةٌ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ^(٤): ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾^(٥)، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا مَقْصُورَةً عَلَى (رُبَاعَ)^(٦)، وَلَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا نَكِرَاتٍ إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِخْبَارِ، كَقَوْلِكَ: (الْقَوْمُ ثُلَاثٌ وَرُبَاعٌ)، وَإِمَّا عَلَى جِهَةِ الْأَحْوَالِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣]، وَإِمَّا عَلَى جِهَةِ الْوَصْفِ لِلنَّكِرَاتِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ﴾ [فاطر: ١]؛

(١) في العدل عن العدد خلاف بين النُّحَاة، فجمهور البصريين يقصره على السَّمَاع، وأجاز الكوفيون والزَّجَّاج قياسًا على ما سمع (خُمَاسَ)، و(مَخْمَسَ)، و(سُدَّاسَ)، و(مَسْدَسَ)، و(سُبَاعَ)، و(مَسْبَعَ)، و(ثُمَانَ)، و(مَثْمَنَ)، و(تُسَاعَ)، و(مَتَسَعَ). وقيل: قد ثبت السَّمَاعُ إِلَى (عُشَارَ). انظر البديع في علم العريَّة ٢/٢٦٣، وابن يعيش ١/٦٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/٩٥-٩٦، وشرح الرُّضِي ١/١١٤، وشرح ألفية ابن معيطٍ للَقَوَّاس ١/٤٤٩، والارتشاف ٢/٨٧٤، وتوضيح المقاصد ٣/١١٩٧، والمساعد ٣/٣٤.

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج، أخذ العلم عن المبرد وثلعب، بصري المذهب، وأخذ عنه أبو عليٍّ الفارسيّ، من مصنفاته: معاني القرآن وإعرابه، والأُمالي وغيرها، توفي سنة إحدى عشرة وثلثمائة، انظر إنباه الرواة ١/١٥٩، ونزهة الألباء ١٨٣، والبلغة ٤٥، وبغية الوعاة ١/٤١٣.

(٣) يقول الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩: «قال: وإن عدلت أسماء العدد إلى العشرة كلها على هذا قياسًا، نحو عشار وتساع وخماس وسداس».

(٤) هو يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي المقرئ، أحد الأئمة الأعلام، شيخ القراء، تابعي ثقة. قرأ القرآن على أصحاب عليٍّ وابن مسعود حتى صار أقرأ أهل زمانه، توفي سنة ثلاث ومائة للهجرة. انظر ترجمته في الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/٢٩٩، وسير أعلام النبلاء ٤/٣٧٩.

(٥) انظر: المحتسب ١/١٨١، وهي قراءة ابن أبي عبلة في شواذ القراءات ١٢٩، وهي عن النخعي وابن وثاب في تفسير البحر المحيط ٣/١٧١.

(٦) ذهب إلى هذا أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/١١٦، يقول: «ولا تجاوز العرب رباع»، والفراء كما في ابن سيده في العدد في اللغة ٦٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٥١، وابن قتيبة في أدب الكاتب ٢٨٦ (الدالي).

لأنَّه لا فائدة في تعريفها.

ولأي شيء يكون امتناع صرفها، فيه مذهبان^(١):

- أحدهما: أن امتناع صرفها إنما كان من أجل الصفة والعدل عن صيغته الأصلية، وهو التكرُّر إلى الوحدة، فمعنى قولنا: (جاء القومُ أحادًا)، أي: واحدًا واحدًا، فأشعر (أحادًا) بقولنا: (واحدًا واحدًا)، وهذا هو رأي سيبويه^(٢) وجماهير النحاة.

- ومن النحاة من زعم أن العلة في امتناع صرفها هو عدلها من جهة (ثلاث)، و (جاء القومُ مثلثًا)، فالغرض: (ثلاثة ثلاثة)، ف (ثلاثة ثلاثة) هو الأصل [ظ ٣٩] وبيان أنه هو الأصل في لفظها ومعناها، فعدلها في اللفظ ظاهر، وهو خروجهما من صيغة (واحد) إلى (أحاد)، ومن (اثنين) إلى (ثناء) و (مثنى)، وعدلها من جهة معناها هو إشعارها بالتكرير المعنوي. وحاصل هذا القول أن العلة فيها تقوم مقام علتين، ولا حاجة إليه مع الإمكان، فالقول ما قاله سيبويه.

(١) للنحاة في المانع من الصرف في المعدول عن العدد سبعة أقوال:

الأول: لجمهور البصريين، وهو رأي الخليل وسيبويه، والمانع من الصرف في هذا الرأي هو الصفة والعدل والعدل هو التكرار فمعنى قولنا: (أحاد): واحدًا واحدًا.

الثاني: لبعض الكوفيين، وهو أن المانع له التعريف والعدل، وهذا بمنزلة (عمر)، ودليل تعريفه امتناع دخول لام التعريف عليه.

الثالث: نُسب للفراء أن المانع للصرف هو العدل عن معنى الإضافة إلى ضمير السابق، وهو معرفة أيضًا بهذا التقدير.

الرابع: أن المانع له العدل والجمع بدليل دلالة على أكثر من دلالة لفظه.

الخامس: أن المانع له العدل من غير أصل العدل؛ لأن أصل العدل للمعارف وهذا نكرة.

السادس: أن المانع من الصرف هو تكرير العدل من جهة اللفظ والمعنى فكأن فيه عدلين.

السابع: أن المانع من الصرف هو العدل والتأنيث.

انظر المسألة في كشف المشكل ٤٦/٢، وابن يعيش ٦٣/١، وشرح الكافية لابن فلاح ٢١٣/١، وشرح

الرضي ١١٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/٢، والمنهاج ١٨/٢، والهمع ١٠١/١-١٠٢.

(٢) سيبويه ١٤-١٥.

فَقَدْ وَضَحَ لَكَ فِيهِ تَحَقُّقُ الْعَدْلِيَّةِ مِنْ جِهَةِ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ، وَأَنَّ امْتِنَاعَ صَرْفِهِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ الصِّفَةِ وَالْعَدْلِ^(١)، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَ الْقَوْمُ ثَلَاثَ)، وَ (جَاءَ الْقَوْمُ مِثْلَثَ)، فَالْغَرَضُ (ثَلَاثَةُ ثَلَاثَةٍ)، فَ (ثَلَاثَةُ ثَلَاثَةٍ) هُوَ الْأَصْلُ، وَبَيَّانُ أَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ أَنَّ أَسْمَاءَ الْعَدَدِ الْمُسْتَعْمَلَةَ هِيَ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى عَشْرَةٍ، وَهُوَ أَحَدُهَا، وَأَصْلُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ يُكَرَّرَ الْأِسْمُ الْمُرَادُ تَقْسِيمُ الْأَشْيَاءِ عَلَيْهِ، فَيُقَالُ: (جَاءَ الْقَوْمُ رَجُلًا رَجُلًا)، وَ (جَمَاعَةٌ جَمَاعَةً)، فَلَمَّا وَرَدَ (ثَلَاثُ) غَيْرَ مُكَرَّرٍ عَلِمَ أَنَّهُ فَرَعٌ عَنْ مُكَرَّرٍ، وَذَلِكَ^(٢) الْمُكَرَّرُ إِنَّمَا هُوَ (ثَلَاثَةُ).

الصِّغَةُ الثَّانِيَّةُ: (أُخْرُ)، وَإِنَّمَا كَانَ الْعَدْلُ فِيهِ مُحَقَّقًا؛ لِأَنَّ (الْأُخْرَ) جَمْعُ لـ (أُخْرَى)، وَ (الْأُخْرَى) تَأْنِيثُ (الْأُخْرِ)، وَ (الْأُخْرِ) أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، وَقِيَّاسُ (أَفْعَلُ) أَلَّا يُسْتَعْمَلَ فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهِ إِلَّا مُعَرَّفًا بِاللَّامِ، أَوْ بـ (مِنْ)، أَوْ بِالِإِضَافَةِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي الْأَفْضَلُ) وَ (الْفُضْلَى) وَ (الْفُضْلُ)، وَلَوْ قُلْتَ: (أَفْضَلُ)، وَ (فُضْلَى)، وَ (فُضْلُ)، بِغَيْرِ لَامٍ لَمْ يَجُزْ، فَلَمَّا وَجَدَ (أُخْرُ) مُسْتَعْمَلًا بِغَيْرِ لَامٍ، وَلَا إِضَافَةٍ، وَلَا صَاحِبَتَهُ (مِنْ) دَلَّنَا ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ قِيَاسِ مَا يَلْزَمُهُ فِي الِاسْتِعْمَالِ مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ فِي الِاسْتِقْرَاءِ.

وَقَدْ أوردَ الْفَارِسِيُّ اعْتِرَاضًا عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ^(٣)، وَتَقْرِيرُ مَا قَالَهُ هُوَ أَنَّ (أُخْرَ) لَوْ صَحَّ أَنَّهُ يَكُونُ مَعْدُولًا عَمَّا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّ كُلَّ مَعْدُولٍ عَنْ مَعْرِفَةٍ فَإِنَّمَا يُقْصَدُ فِيهِ قَصْدُ تِلْكَ الْمَعْرِفَةِ، إِمَّا بِاللَّامِ كـ (أَمْسِ)، وَإِمَّا بِالْعِلْمِيَّةِ كـ (سَحَرَ)، وَلَمَّا تَقَرَّرَ كَوْنُهُ نَكِيرَةً بَطَلَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَعْدُولٌ عَمَّا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ.

وَالْجَوَابُ [٤٠] عَمَّا أوردَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

(١) يعده في الأصل: (المحقق المعنوي). وبين اللفظين كلام محذوف.

(٢) في الأصل: (ذلك).

(٣) المسائل المنشورة ٣٥٥.

أَمَّا أَوْ لَا فَلَانَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ اللَّامِ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ قِيَاسَ أَفْعَلَ إِذَا كَانَ نَكِرَةً أَنْ يَكُونَ مُقْتَرِنًا بِـ (مِنْ)، فَيُقَالُ فِيهِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْكَ)، وَ (بِامْرَأَةٍ أَفْضَلَ مِنْكَ)، وَ (بِنِسَاءٍ أَفْضَلَ مِنْكَ)، وَ لَا شَكَّ أَنَّ (آخَرَ) مُمَكِّنٌ قِيَاسُهُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: (آخَرَ مِنْكَ)، فَعُدِلَ بِهِ عَنْ صِيغَةِ (أَفْعَلَ) إِلَى صِيغَةِ (فَعَلَ)، وَهَذَا عَدْلٌ مُحَقَّقٌ يَنْدَفِعُ مَعَهُ اعْتِرَاضُ الْفَارِسِيِّ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَهَبْ أَنَّا سَلَّمْنَا أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَمَّا فِيهِ اللَّامُ، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّ الْمَعْدُولَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ إِنَّمَا يَلْزَمُ كَوْنُهُ مَعْرِفَةً بِقَصْدِ إِرَادَةِ التَّعْرِيفِ فِيهِ إِمَّا بِإِرَادَةِ اللَّامِ، كَمَا فِي (أَمْسٍ)؛ وَلِهَذَا بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ لَهَا. وَإِمَّا بِقَصْدِ الْعِلْمِيَّةِ، كَمَا فِي (سَحَرَ)؛ وَلِهَذَا أُعْرِبَ، وَنُوعِ الصَّرْفِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا بَيَّنَّاهُ، فَلَا يَصِحُّ فِي (آخَرَ) أَنْ يَكُونَ مُتَضَمِّنًا لِمَعْنَى اللَّامِ؛ لِكَوْنِهِ مُعْرَبًا، وَلَا مَعْنَى لِلْعِلْمِيَّةِ^(١)؛ لِكَوْنِهِ صِفَةً، وَالصِّفَةُ تُضَادُّ الْعِلْمِيَّةَ، فَثَبَّتَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ كَوْنُهُ مَعْدُولًا عَنِ اللَّامِ، وَلَا يَلْزَمُ تَعْرِيفُهُ لِإِطْلَانِ قَصْدِهَا، قَالَ سَيِّوِيهِ^(٢): « وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ (آخَرَ) الْمَعْدُولِ لَمْ تَصْرِفْهُ أَيْضًا »؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ يُضَامُّ الْعِلْمِيَّةَ؛ إِذْ بَطَلَتِ الْوَصْفِيَّةُ، فَتَبَقِيَ فِيهِ عِلَّتَانِ، وَأَمَّا (آخَرُ) جَمْعُ (أُخْرَى) بِمَعْنَى (آخِرَةِ)^(٣) بَوَازِنِ (فَاعِلَةٍ)، فَقَدْ قَالَ الْفَرَّاءُ^(٤): إِنَّهُ مُنْصَرِفٌ، وَهُوَ جَيِّدٌ، كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْوَصْفِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعْدُولًا؛ فَلِهَذَا كَانَ مُنْصَرِفًا لَا مَحَالَةَ.

الصِّيغَةُ الثَّلَاثَةُ: (جَمْعُ) جَمْعُ (جَمْعَاءَ)، وَإِنَّمَا كَانَتْ عَدْلِيَّتُهُ مُحَقَّقَةً؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ مُتَحَرِّكُ الْحَشْوِ، وَلَيْسَ قِيَاسًا فِيهِ، سَوَاءٌ كَانَ اسْمًا أَوْ صِفَةً، فَلَا سَمَّ مِنْهُ نَحْوُ: (صَحْرَاءَ)، وَ (طَرْفَاءَ)، وَ (جَمْعَاءَ)، وَالصِّفَةُ مِنْهُ نَحْوُ: (حَمْرَاءَ)، وَ (صَفْرَاءَ)، فَإِذَنْ لَا بُدَّ لِجَمْعِهِ مِنْ قِيَاسٍ؛ لِيَكُونَ هَذَا مَعْدُولًا عَنْهُ.

(٢) الكتاب ٣ / ٢٢٤.

(١) في الأصل: (العلمية).

(٣) في الأصل: (آخر) وكذا يقتضي السياق.

(٤) انظر رأيه في شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٤٨، وابن النازم ٤٥٦، وتمهيد القواعد ٨ / ٤٠٥٢.

وَجُمْلَةُ مَا ذَكَرَهُ النُّحَاةُ أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ:

أَوَّلُهَا: أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ (جُمَعَ) سَاكِنِ الْحَشْوِ^(١)، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ الْأَخْفَشُ وَالسِّرَافِيُّ^(٢)، وَهَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّ هَذَا الْجَمْعَ السَّاكِنِ الْحَشْوِ إِنَّمَا يَكُونُ جَمْعًا فِي الْأَلْوَانِ، وَالْعُيُوبِ، وَفِيمَا لَا يُجْمَعُ مُذَكَّرُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، كَـ (حَمَرَاءَ) وَـ (حُمِرِ)، وَـ (جُمِعَ) لَيْسَ مِنْ هَذَا، فَإِنَّ مُذَكَّرَهُ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، كَـ (أَجْمَعُونَ)، فَبَطَلَ مَا قَالَاهُ، [ظ ٤٠] وَضَعُفَ.

وِثَانِيهَا: أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ (جَمَاعَى)؛ لِأَنَّ (جَمَعَاءَ) اسْمٌ، وَلَيْسَ صِفَةً، وَقِيَاسُ (فَعَلَاءَ)^(٣) فِي الْأِسْمِ أَنْ يَكُونَ عَلَى (فَعَالَى)، نَحْوُ: (صَحَرَاءَ) وَـ (صَحَاذَى)، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْفَارِسِيِّ^(٤)، وَأَنْكَرَ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ (فُعَلِ) سَاكِنِ الْحَشْوِ، وَخَطَّأَهُ، كَمَا حَكَيْنَاهُ عَنِ الْأَخْفَشِ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا اسْمٌ، فَيُجْمَعُ جَمْعَ الْأَسْمَاءِ، وَسَاكِنِ الْحَشْوِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الصِّفَاتِ لَا غَيْرُ. وَثَالِثُهَا: أَنَّهُ يَكُونُ جَمْعُهُ (فَعَلَاوَاتِ)، فَيَكُونُ (جُمِعَ) مَعْدُولًا عَنْهُ، وَهَذَا

(١) انظر رأي الأخفش والسيرافي في شرح كتاب سيبويه ٤٩٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣، وتوضيح المقاصد ١٢١٦/٣، والهمع ١٠٥/١.

(٢) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أخذ اللغة والنحو عن ابن دريد، وابن السراج، ومبرمان، قيل فيه: هو شيخ الشيوخ وإمام الأئمة معرفة بالنحو والفقه واللغة والشعر وغيرها، وله من التصانيف شرح كتاب سيبويه لم يسبق إلى مثله وحسده عليه أبو علي الفارسي، وشرح الدريدي، وألفات القطع والوصل، والإقناع في النحو، مات سنة ثمان وستين وثلثمائة، وقد عاش أربعًا وثمانين سنة. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٥٠٧/١، والبلغة ٨٦، ووفيات الأعيان ٧٨/٢.

(٣) في الأصل: (فعلان) وكذا يقتضي السياق.

(٤) رأي أبي علي الفارسي في الإغفال ١٥٣/٢، قال: « وليس (جمعاء) مثل (حمراء) فيلزم أن يُجمع على (حُمر) كما أن (أجمع) ليس كـ (أحمر)، وإنما (جمعاء) كـ (ظرفاء) وـ (صحراء) » وانظر رأيه في المحكم ٣٤٨/١، واللباب ٣٩٧/١، والمقاصد الشافية ٦٥٨/٥.

هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(١)، وَهُوَ جَيِّدٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ^(٢)؛ لِأَنَّ (جَمْعَاء) يُجْمَعُ لِلسَّلَامَةِ، فَيُقَالُ فِيهِ: (جَمْعَاوَاتٌ)، كَمَا أَنَّ مُذَكَّرَهَا يُجْمَعُ لِلسَّلَامَةِ، فَيُقَالُ فِيهِ: (أَجْمَعِينَ)، فَيَتَّفِقُ الْجَمْعَانِ وَيَتطَابِقَانِ فِي [الْجَمْعِ]^(٣) السَّلِيمِ، كَمَا تَرَى. وَيَضْعُفُ كَلَامُ الْفَارِسِيِّ مِنْ جِهَةِ أَنَّ (فَعَلَاءَ) إِنَّمَا يُجْمَعُ عَلَى (فَعَالَى) فِي الْأَسْمِ إِذَا لَمْ يُجْمَعْ مُذَكَّرُهَا بِالْوَاوِ وَالثُّونِ، كـ (صَحْرَاءَ)، فَأَمَّا إِذَا كَانَ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالثُّونِ وَجَبَ فِي الْمُؤَنَّثِ أَنْ يَكُونَ مُسَلَّمًا؛ لِيُطَابَقَ الْمَذَكَّرُ، كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، فَهَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ مِنَ الْعَدْلِ الْمُحَقَّقِ.

الضَرْبُ الثَّانِي: التَّقْدِيرِيُّ:

وَهَذَا نَحْوُ: (عُمَرُ)، وَ (قُثْمٌ)، وَ (زُفَرٌ)، وَإِنَّمَا كَانَ عَدْلُهُ تَقْدِيرِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مَا يَدُلُّ عَلَى عَدْلِهِ مِنْ جِهَةِ لَفْظِهِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ مَعْنَاهُ، فَيُقَالُ بِأَنَّهُ عَدْلٌ حَقِيقِيٌّ، وَإِنَّمَا اضْطُرَرْنَا إِلَى تَقْدِيرِ عَدْلِهِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَمَّا وَرَدَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي قَوَاعِدِ النَّحْوِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْكُ صَرَفِ^(٤) الْأَسْمِ إِلَّا مِنْ أَجْلِ عِلَّتَيْنِ، وَلَمْ يُوجَدْ فِيهِ شَيْءٌ سِوَى الْعِلْمِيَّةِ، فَلَا جَرَمَ تَمَحَّلْنَا لَهُ عِلَّةً ثَانِيَةً؛ لِئَلَّا يُؤَدِّيَ إِلَى صَرَفِهِ، وَهُوَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، أَوْ مَنَعَ^(٥) صَرَفَهُ لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ خِلَافُ الْقَوَاعِدِ

(١) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي النحوي، إمام في العربية واللغة، وكان مبرزًا في صناعة العربية، قرأ العربية على ثابت بن جيان الكلاعي، وحضر مجلس أبي علي الشلوبين، ومصنفاته مع كثرتها طارت في الآفاق بشهرتها وسارت مسير الشمس بحسن غرتها، ومنها: التسهيل، والعمدة، والخلاصة الألفية، والكافية الشافية، وشواهد التوضيح، والمثلث المنظوم وشرحه، والمقصود والممدود منظومًا وشرحه وغير ذلك، ولد سنة ستمائة وتوفي بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة. انظر ترجمته في البلغة ٢٠١، وبغية الوعاة ١/ ١٣٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٥.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل: (حرف).

(٥) في الأصل: (مع).

العَرَبِيَّة؛ فَلِهَذَا وَجَبَ تَقْدِيرُ الْعَدْلِ عَنْ: (عَامِرٍ)، وَ(قَائِمٍ)، وَ(زَافِرٍ) تَبْقِيَّةٌ [لَهُ] ^(١) عَلَى الْقَوَاعِدِ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ مِنْ ذَلِكَ وَالْأَقْسَى؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُ لَمَّا وَرَدَ (أَدُّ) مَصْرُوفًا فِي كَلَامِهِمْ لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى تَقْدِيرِ عَدْلِيَّتِهِ بِحَالٍ؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ هُنَاكَ.

فَأَمَّا (قَطَامٍ) فَأَيِّرَادُهُ مُشْكِلٌ مِثَالًا فِي الْعَدْلِ الْمُقَدَّرِ، أَمَّا عَلَى لُغَةِ [و ٤١] أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ، فَلَا وَجْهَ لِإِيْرَادِهِ فِي الْمُعْرَبَاتِ، وَأَمَّا عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ فَهُوَ مُعْرَبٌ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ عِنْدَهُمْ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ كَمَا قُلْنَا بَطَلَ إِيْرَادُهُ فِي تَقْدِيرِ الْعَدْلِ.

وَالظَّاهِرُ مِنَ الشَّيْخِ إِثْبَاتُهُ فِي الْأَمِّ وَشَرْحُهَا ^(٢)، وَأَقْصَرُ مَا يُقَالُ فِي تَوْجِيهِهَا هُوَ أَنَّ (فَعَالٍ) مَبْنِيٌّ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَأَمَّا عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ فَمَا كَانَ آخِرُهُ رَاءً فَهُوَ مَبْنِيٌّ أَيْضًا كَ(حَضَارٍ)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي آخِرِهِ رَاءً، فَهُوَ مُعْرَبٌ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ^(٣)، وَمَا بُنِيَ مِنْهُ فَفِيهِ سَبَبَانِ: الْعَلَمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ، وَهَمَا لَا يُوجِبَانِ الْبِنَاءَ فِي نَحْوِ: (حَضَارٍ) وَ(وَبَارٍ)، فَلَا جَرَمَ قُدِّرَ فِيهِ الْعَدْلُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بُنِيَ مَعَ الْعَدْلِ، مِثْلُ: (يَا فَسَاقٍ)، وَ(يَا غَدَارٍ)؛ لِيَحْصُلَ مُوْجِبُ الْبِنَاءِ، فَلَمَّا قُدِّرَ الْعَدْلُ فِيمَا آخِرُهُ رَاءً وَجَبَ تَقْدِيرُهُ لَا طَرَادَ الْبَابِ، وَهَذَا فِيهِ تَعَسُّفٌ مُسْتَعْنَى عَنْهُ.

وَحَكَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ ^(٤) أَنَّهُ وَجَدَ نُسْخَةً قُرِئَتْ عَلَى الْمُصَنِّفِ، قَدْ أَسْقَطَ عَنْهَا

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٧٦/١.

(٣) (فعال) فيه لغتان: أهل الحجاز يبنونه على الكسر، وبنو تميم يعربونه، ويمنعونه الصرف للتعريف، والتأنيث، فإن كان آخره راء، كـ(ظفار)، اسم بلد، و(عرار) اسم بقرة، وافق التميمي الحجازي في البناء على الكسر. انظر اللغتين في الكتاب ٢٧٧/٣، والمقتضب ٣٧٣-٣٧٥، وأمالى ابن الشجري ٣٦١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٣/٢، وابن يعيش ٢٨/٤، ٦٥، والتخمير ٢٤٦/٢، والمحصول ٧٦٥-٧٦٦، وشرح الرضي ١١٦/٣.

(٤) هذا ركن الدين الإستراباذي، انظر قصته في شرحه الموسوم بـ(الوافية في شرح الكافية =

لَفْظَ (قَطَام)، فَسَأَلَ قَارِئَهَا، فَقَالَ: حَذَفَهَا الْمَصْنُفُ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ اللَّائِقُ بِفِطْنَةِ الشَّيْخِ وَجُودَةِ ذَكَائِهِ وَإِنْصَافِهِ.

المرتبة الثانية: الوصف:

وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ، فَلَا تَضُرُّ الْغَلَبَةُ^(١)؛ فَلِهَذَا صُرِفَ: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ)، وَامْتَنَعَ: (أَسْوَدُ)، وَ(أَرْقَمُ) لِلْحَيَّةِ، وَ(أَدْهَمُ) لِلْقَيْدِ، وَضَعُفَ مَنَعُ (أَفْعَى) لِلْحَيَّةِ، وَ(أَجْدَلُ) لِلصَّخْرِ، وَ(أَخْيَلُ) لِلطَّائِرِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّعْوِيلَ عَلَى كَوْنِ اللَّفْظِ صِفَةً أَوْ اسْمًا عَلَى مَا يَكُونُ مُسْتَحَقًّا لَهُ بِالْأَصَالَةِ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَا يَغْلِبُ بَعْدَ تَحَقُّقِ الْأَصْلِ.

- فَإِنْ كَانَ اسْمًا بِالْأَصَالَةِ وَجَبَ الْقَضَاءُ بِصَرْفِهِ.

- وَإِنْ كَانَ صِفَةً وَجَبَ الْقَضَاءُ بِتَرْكِ صَرْفِهِ، فَلَا جَرَمَ كَانَ الْكَلَامُ فِي الصِّفَةِ

يَجْرِي عَلَى أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ مِنْهَا: أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ أَصْلِيَّةً، وَهَذَا كَقَوْلِنَا: (أَسْوَدُ)، وَ(أَرْقَمُ) لِلْحَيَّةِ، وَ(أَدْهَمُ) لِلْقَيْدِ، فَإِنَّ مَا هَذَا حَالُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِعَدَمِ الْإِنْصِرَافِ؛ لِأَنَّ الْوَصْفِيَّةَ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ، وَقَدْ ضَامَّهَا الْوِزْنُ؛ فَلِهَذَا حَكَمْنَا بِتَرْكِ صَرْفِهِ، فَلَوْ قَدَرْنَا اسْتِعْمَالَهُمْ لِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَى جِهَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَجَبَ الْحُكْمُ بِتَرْكِ صَرْفِهَا عَمَلًا عَلَى مَا كَانَ مُسْتَحَقًّا لَهَا بِالْأَصَالَةِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ [ظ ٤١] فِيهَا، وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهَا غَالِبَةً فِي الْأَسْمِيَّةِ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْأَسْمِيَّةُ هِيَ الْمُسْتَحَقَّةُ بِالْأَصَالَةِ، فَيَجِبُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْإِنْصِرَافِ، وَهَذَا كَقَوْلِنَا: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ)، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا

= (رسالة) ٣٢.

(١) قال ركن الدين في الوافية ٣٣ (رسالة): « شرط الوصف المانع من الصرف أن يكون وصفًا في الأصل، فلا تضر غلبة الاسم على الوصفية الأصلية، ولا تؤثر الوصفية العارضة ».

لِلْعَدَدِ، فَتَقُولُ: (أَرْبَعُ نِسْوَةٍ)، وَ(أَرْبَعُ نَعَاجٍ)، لَكِنَّهُ غَلَبَ فِي الْوَصْفِ، فَلَمْ يُعَرَّجْ عَلَيْهَا، وَكَانَ الْحُكْمُ لِمَا كَانَ فِي الْأَصْلِ مِنَ الْأَسْمِيَّةِ؛ وَلِهَذَا نَبَّهَ الشَّيْخُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ بِقَوْلِهِ^(١): «فَلَا تَضُرُّ الْغَلْبَةُ» فِي الْأَسْمِيَّةِ كَ(أَدْهَمَ)، وَلَا تَنْفَعُهُ الْغَلْبَةُ كَ(أَرْبَعٍ)، بَلْ يَجِبُ التَّعْوِيلُ عَلَى مَا كَانَ جَارِيًا عَلَى الْإِضَافَةِ.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: (أَفْعَى) لِلْحَيَّةِ، وَ(أَجْدَلُ) لِلصَّقْرِ، وَ(أَخِيلُ) لِلطَّائِرِ، وَهُوَ الَّذِي فِي جَنَاحِهِ لَمْعَةٌ تُخَالِفُ لَوْنَهُ، وَفِيهَا مَذْهَبَانِ:

- أَحَدُهُمَا: صَرَفُهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّيْخِ^(٢)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ جَارِيَةٌ عَلَى نَعْتِ الْأَسْمِيَّةِ. وَلَا وَجْهَ لِكُونِهَا صِفَاتٍ، فَالْمَفْهُومُ مِنْهَا مَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِنَا: (حَيَّةٌ)، وَ(صَقْرٌ)، وَطَائِرٌ فِي جَنَاحِهِ لَمْعَةٌ تُخَالِفُ لَوْنَهُ.

- وَهَذِهِ الْأُمُورُ أَسْمَاءٌ، فَوَجَبَ الْوَصْفِيَّةُ فِيهَا؛ وَلِهَذَا تُرِكَ صَرَفُهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ نَاسٍ مِنَ الْعَرَبِ^(٣)، وَوَجْهَ تَوْهُمِ الْوَصْفِيَّةِ هُوَ أَنَّ قَوْلِنَا: (أَفْعَى) فِيهِ مَعْنَى الْخُبْثِ، وَ(أَجْدَلُ) فِيهِ مَعْنَى الشَّدَّةِ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ فِيمَا أُحْكِمَ قَتْلُهُ (جَدِيلٌ)، وَ(أَخِيلٌ) فِيهِ تَوْهُمُ الْوَصْفِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ إِلَّا عَلَى ذِي هَيْئَةٍ تُخَالِفُ لَوْنَهُ، فَلَمَّا تَوَهَّمُوا فِيهَا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْوَصْفِ تَرَكُوا صَرَفُهَا، وَلَوْلَا مَا ذَكَرَهُ سَيِّوِيهِ^(٤) مِنْ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهَا فِي الْأَسْمِيَّةِ لَكَانَ تَرَكُ صَرْفِهِ أَحَقَّ، لِمَا يُلْمَحُ فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ، وَأَنْشَدَ النُّحَاةُ شَاهِدًا عَلَى مَنْعِ صَرْفِهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٧٧/١.

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٢٧٩/١.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٢٧٩/١.

(٤) انظر الكتاب ٢٠١/٣.

٥ - كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ حِينَ لَقِيَهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا^(١)
وَقَالَ آخَرُ فِي أَخِيلَ:

٦ - ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشِمَتِي فَمَا طَائِرِي فِيهَا عَلَيْكَ بِأَخِيلا^(٢)
الْمَرْتَبَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ:

و(شَرَطُهُ الْعَلَمِيَّةُ. وَالْمَعْنَوِيُّ كَذَلِكَ)، [و٤٢] وَشَرَطُ تَحْتَمِ تَأْثِيرِهِ الزِّيَادَةُ^(٣)
عَلَى الثَّلَاثَةِ، أَوْ تَحَرُّكُ الْأَوْسَطِ، أَوْ الْعُجْمَةُ، فَ(هَنْدٌ) يَجُوزُ صَرْفُهُ، وَ(زَيْنَبُ)،
وَ(سَقَرُ)، (وَمَاهُ)، وَ(جُورُ) مُمْتَنِعٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّأْنِيثَ لَا يَخْلُو حَالَهُ إِذَا كَانَ يُكُونُ ظَاهِرًا مَلْفُوظًا بِهِ، أَوْ يَكُونُ مُقَدَّرًا
مَعْنَوِيًّا، فَهَذَا ضَرْبَانِ:

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا: مَا يَكُونُ ظَاهِرًا مَلْفُوظًا بِتَأْنِيثِهِ:

لَأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ فِي الْمُؤَنَّثِ بِالتَّاءِ، دُونَ مَا يَكُونُ مُؤَنَّثًا بِالْأَلِفِ،
فَسَيَأْتِي تَقْرِيرُهُ؛ وَلِهَذَا قَيَّدَهُ الشَّيْخُ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ (التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ)، يُشِيرُ بِهِ
إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قُلْنَاهُ، فَالشَّرْطُ فِي كَوْنِهِ سَبَبًا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ الْعَلَمِيَّةِ لَا غَيْرُ،
مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ هُنَاكَ مَهْمَا كَانَ ظَاهِرًا، وَلَوْ لَا كَوْنُ الْعَلَمِيَّةِ شَرْطًا فِي تَأْثِيرِ التَّأْنِيثِ

(١) البيت من الطويل، وهو لجعفر بن علبة الحارثي في المؤتلف والمختلف للآمدي ٢٢/١، وهو
للقطامي في ديوانه ١٨٢، وانظر المقاصد النحوية ٤/١٨٢٣، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية
٣/١٤٥٤، وابن الناظم ٤٥٤، واللمحة في شرح الملحة ٢/٧٥٠، وتمهيد القواعد ٨/٣٩٨٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٤٨ (برقوقي)، والحجة للفراسي ٥/٨٩، وإيضاح
شواهد الإيضاح ٥٧٩، والمقاصد الشافية ٥/٥٩٦، والمقاصد النحوية ٤/١٨٢٥، وهو بلا نسبة في
المخصص ٥/٦٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٥٤، وابن الناظم ٤٥٤، واللمحة في شرح الملحة
٢/٧٥٠، وتمهيد القواعد ٨/٣٩٨٩.

(٣) في الأصل: (زيادة).

لَوْجَبَ الْقَضَاءُ بِامْتِنَاعِ صَرْفِ نَحْوِ: (قَائِمَةٍ) وَ(قَاعِدَةٍ)؛ لِأَجْلِ الْوَصْفِ وَالتَّائِيثِ، وَالسَّرُّ فِي اسْتِرَاطِهَا هُوَ أَنَّهَا إِذَا ضَامَّتِ الصِّفَةَ لَمْ تَكُنْ لَازِمَةً لَهَا؛ وَلِهَذَا فَإِنَّكَ تَقُولُ: (قَائِمٌ) وَ(قَائِمَةٌ)، فَتَكُونُ ثَابِتَةً وَزَائِلَةً، بِخِلَافِ مَا إِذَا انْضَمَّتِ الْعَلَمِيَّةُ إِلَى التَّائِيثِ، فَإِنَّهَا غَيْرُ مُنْفَكَّةٍ عَنِ الْاسْمِ؛ فَلِهَذَا اعْتَدَّ بِهَا عِنْدَ لُزُومِهَا، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِهَا فِي غَيْرِهِ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ بَيْنَ قَلِيلِ الْحُرُوفِ وَكَثِيرِهَا.

فَلَا فَرْقَ بَيْنَ (عِدَةٍ) وَ(زِنَةٍ)، وَبَيْنَ (حَمْزَةٍ)، وَ(طَلْحَةٍ)، (وَسَفَرَجَلَةٍ)، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُسَمَّى مُذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا، كَ(عَمْرَةٍ) عَلَى مُؤَنَّثٍ، وَ(حَمْزَةٍ) عَلَى مُذَكَّرٍ، إِذَا كَانَ عَلَمًا، وَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّاءَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ، فَكَأَنَّهُ مُرَكَّبٌ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ؛ فَلِهَذَا كَانَتْ مُؤَثَّرَةً فِي مَنَعِ الصَّرْفِ عَلَى الْإِطْلَاقِ لِهَذَا الشَّرْطِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ التَّائِيثُ مَعْنَوِيًّا:

وَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِرَاطِ الْعَلَمِيَّةِ فِي تَأْثِيرِهِ لِأَمْرَيْنِ:
أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ التَّائِيثُ بِاللَّفْظِ تُشْتَرِطُ فِيهِ الْعَلَمِيَّةُ، فَالْمَعْنَوِيُّ أَحَقُّ بِذَلِكَ.
وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّا لَوْ لَمْ نَشْتَرِطِ الْعَلَمِيَّةَ فِيهِ لَانْتَقَضَ بِمِثْلِ: (جَرِيحٍ) فِي مِثْلِ قَوْلِنَا: (امْرَأَةٌ جَرِيحٌ)، فَإِنَّ فِيهِ التَّائِيثَ وَالصِّفَةَ، فَكَانَ يَلْزَمُ مَنَعُ صَرْفِهِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَهَكَذَا صَرَفْنَا (أَرْبَابًا)، وَإِنْ كَانَ فِيهِ الْوِزْنُ وَالتَّائِيثُ، وَلَا وَجْهَ لِذَلِكَ إِلَّا مِنْ أَجْلِ أَنَّ التَّائِيثَ لَا يُؤَثِّرُ إِلَّا مَعَ اسْتِرَاطِ الْعَلَمِيَّةِ، كَمَا مَرَّ.

وَلَمَّا كَانَ التَّائِيثُ [ظ ٤٢] الْمَعْنَوِيُّ دُونَ اللَّفْظِيِّ فِي الظُّهُورِ وَالْقُوَّةِ اشْتُرِطَ فِيهِ أُمُورٌ أُخَرُ، وَجُمِلَتْهَا ثَلَاثَةٌ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ: « وَشَرُطُ تَحْتُمُ تَأْثِيرُهُ زِيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ »؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ثَلَاثِيًّا أُجْرِيَ فِي أَلْسِنَتِهِمْ عَلَى جِهَةِ الْخِفَّةِ، وَمَنَعُ الصَّرْفِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ ثِقَلِهِ، وَالتَّحْتُمُ وَالانْحِتَامُ هُوَ الْاِحْتِكَامُ عَلَى

الشَّيْءِ وَأَحْكَامِهِ وَمَعْنَاهُ وَالشَّرْطِ فِي احْتِكَامِ تَأْثِيرِهِ هَكَذَا، وَكَذَا.

فَ (زَيْنَبُ) يَجِبُ مَنَعُ صَرْفِهِ لَوُجُودِ سَبَبَيْنِ بِكَمَالِهِمَا، وَهُمَا الْعَلَمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ مَعَ شَرْطِ وَجُوبِ امْتِنَاعِ صَرْفِهَا، وَهُوَ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الرَّابِعَ قَائِمٌ مَقَامَ التَّاءِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُمْ صَغَّرُوا (قَدَمًا) عَلَى (قَدِيمَةٍ)، وَقَالُوا فِي (عَقَرَبِ) : (عُقِيرَبِ)، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَا قُلْنَاهُ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكُ الْوَسْطِ، فَإِذَا سَمَّيْتَ بِنَحْوِ: (سَقَر) وَ (قَدَم) وَجَبَ امْتِنَاعُ صَرْفِهِمَا؛ لَوُجُودِ الْعِلَّتَيْنِ عَلَى الْكَمَالِ وَالتَّمَامِ، وَحُصُولِ شَرْطِ تَأْثِيرِهِمَا، وَهُوَ تَحَرُّكُ الْوَسْطِ؛ فَلِهَذَا انْحَتَمَ امْتِنَاعُ صَرْفِهِ لَمَّا كَانَ مُتَحَرِّكُ الْوَسْطِ لِزِيَادَةِ الثَّقَلِ فِيهِ بِتَحَرُّكِ وَسْطِهِ، كَمَا حَصَلَ بِزِيَادَةِ حَرْفِ رَابِعٍ عَلَيْهِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ فِيهِ الْعُجْمَةُ، فَ (مَاه) وَ (جُورُ) اسْمُ بِلْدَيْنِ، يَتَحَتَّمُ امْتِنَاعُ صَرْفِهِمَا لَوُجُودِ الْعِلَّتَيْنِ مَعَ وَجُودِ شَرْطِهِمَا، وَهِيَ الْعُجْمَةُ؛ لِأَنَّهُمَا وَإِنْ كَانَا سَاكِنِي الْوَسْطِ، لَكِنْ لَمَّا انْضَمَّ إِلَيْهِمَا الْعُجْمَةُ أَزْدَادَ الثَّقَلِ بِهِمَا، فَلَا جَرَمَ وَجَبَ مَنَعُهُمَا الصَّرْفَ بِكُلِّ حَالٍ.

وَإِنَّمَا خُصَّ الْمَعْنَوِيُّ بِانْضِمَامِ الْعُجْمَةِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ سَاكِنَ الْوَسْطِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظِيَّ مُسْتَعْنٍ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ اسْمٌ مُؤَنَّثٌ ثَالِثُ حُرُوفِهِ التَّاءُ، وَهُوَ سَاكِنُ الْوَسْطِ؛ فَلِهَذَا كَانَ مَخْصُوصًا بِالْمَعْنَوِيِّ.

لَا يُقَالُ: فَهَذَا مَنَقُوضٌ بِمِثْلِ: (شَاةٍ) وَ (ذَاتٍ)، فَإِنَّ ثَالِثَ حُرُوفِهِمَا التَّاءُ، وَهُمَا سَاكِنَا الْوَسْطِ، كَمَا تَرَى؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ كَلَامَنَا إِنَّمَا هُوَ فِي التَّاءِ الْمَتَمَخِّضَةِ لِلتَّأْنِيثِ، فَأَمَّا هَذِهِ التَّاءُ فَهِيَ، وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ، لَكِنَّهَا عَوِضٌ عَنِ اللَّامِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي (شَاةٍ): (شَوْهَةٌ)، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَحُذِفَتِ الْهَاءُ، وَأُبْدِلَتِ التَّاءُ مِنْهَا، فَبَطَلَ مَا تَوَهَّمَهُ.

فَحَصَلَ مِنْ مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ هَذِهِ [٤٣] الشَّرُوطُ الثَّلَاثَةُ مَتَى كَانَتْ حَاصِلَةً

في المؤنث، فَإِنَّهُ يَجِبُ مَنَعُ صَرْفِهِ، وَمَتَى اخْتَلَّ وَاحِدٌ مِّنْهَا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ: «(فَ) هُنْدُ» يَجُوزُ صَرْفُهُ؛ لِوُجُودِ الْعِلْتَيْنِ عَلَى الْكَمَالِ فِيهِ، وَلَا يَجِبُ مَنَعُ صَرْفِهِ؛ لِإِبْطَالِ شَرْطِهِ، وَهُوَ أَحَدُ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ: إِمَّا تَحَرُّكُ الْوَسْطِ، أَوْ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، أَوْ الْعُجْمَةُ الَّتِي مَعَهَا يَتَحَتَّمُ وَجُوبُ امْتِنَاعِ صَرْفِهَا.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: «فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرٌ فَشَرْطُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ»، يَعْنِي: فَإِنْ سُمِّيَ بِالْمُؤنَّثِ الْمَعْنَوِيِّ مُذَكَّرٌ فَالضَّمِيرُ لَهُ، وَالْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِيهِ، فَشَرْطُهُ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَلَا عَنِ التَّأْنِيثِ مِنْ جِهَةِ لَفْظِهِ وَمِنْ جِهَةِ مَعْنَاهُ، أَمَّا مِنْ جِهَةِ لَفْظِهِ فَلِأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ مَفْرُوضٌ فِي الْمُؤنَّثِ الْمَعْنَوِيِّ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ مَعْنَاهُ فَلِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ عَلَى مُذَكَّرٍ، فَلَمْ يَبْقَ هُنَاكَ إِلَّا اعْتِبَارُ مُرَاعَاةِ وُجُودِ الْحَرْفِ الرَّابِعِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ تَاءِ التَّأْنِيثِ، فَكَانَ فِيهِ صُورَةُ التَّاءِ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ لِفَوَاتِ الْمَعْنَى بِوَضْعِهِ عَلَى الْمَذَكَّرِ، وَفَوَاتِ مَا يَتَقَدَّرُ بِالتَّاءِ؛ وَلِهَذَا قَالُوا فِي تَصْغِيرِ (زَيْنَبَ): (زُيْنَبُ)، وَقَالُوا فِي تَصْغِيرِ (قَدَمٍ): (قُدَيْمَةٌ)، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْحَرْفَ الرَّابِعَ قَائِمٌ مَقَامَ التَّاءِ؛ فَلِهَذَا اعْتُبِرَ عِنْدَ فَوَاتِ مَعْنَى التَّأْنِيثِ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ فِي: (قَدَمٍ)؛ إِذْ لَا حَرْفَ فِيهِ رَابِعٌ يَقُومُ مَقَامَ التَّاءِ، وَالْمَعْنَى زَائِلٌ الْاعْتِبَارِ بِالْوَضْعِ عَلَى الْمَذَكَّرِ. وَأَمَّا نَحْوُ: (هُنْدٍ)، وَ(دَعْدٍ)، فَفِيهِ مَذْهَبَانِ:

أَحَدُهُمَا: وَجُوبُ مَنَعِ صَرْفِهِ، وَهُوَ [مَا] ^(١) حَكَاهُ ^(٢) السَّيْرَافِيُّ ^(٣)

(١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (المحكي) وكذا ما يقتضيه السياق، وهو ما في شرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣.

(٣) يقول السيرافي في شرح كتاب سيبويه ١٢/٤: «فهذه الأسماء لا خلاف بين المتقدمين أنه يجوز فيها الصرف ومنع الصرف، والأقيس عند سيبويه ترك الصرف؛ لأنه قد اجتمع فيه التأنيث والتعريف. كان الزجاج يخالف من مضي، ولا يجوز الصرف فيها ويقول: قد أجمعوا على أنه يجوز فيها ترك الصرف. وسيبويه يرى أن تركه أجود، فقد جوزوا منع الصرف واستجادوه، ثم ادعوا الصرف بحجة لا تثبت؛ لأن السكون لا يغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف.»

عَنْ ^(١) الزَّجَّاجِ ^(٢)؛ لَأَنَّ السَّبَبَيْنِ قَدْ اسْتَكْمَلَا وَجُودًا فِيهِ.
وثَانِيهِمَا: جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ فِيهِ؛ لِمُقَاوَمَةِ الشُّكُونِ إِحْدَى ^(٣) الْعِلَّتَيْنِ تَارَةً، وَاسْتِكْمَالِهَا
أُخْرَى عِنْدَ أَكْثَرِ النَّحَاةِ وَالْعَرَبِ جَمِيعًا ^(٤)، وَلَا قَائِلَ بِوُجُوبِ الصَّرْفِ فِيهِمَا لِمَا فِيهِ
مِنْ إِبْطَالِ الْعِلَّتَيْنِ (كِلَاهُمَا) أَوْ أَحَدَهُمَا، وَلَا وَجْهَ لَهُ.

المرتببة الرابعة: المعرفة:

« وَشَرَطُهَا أَنْ تَكُونَ عِلْمِيَّةً ».

اعْلَمْ أَنَّ التَّعْرِيفَ مُعْتَبَرٌ فِي تَأْثِيرِ كَثِيرٍ مِنَ الْعِلَلِ الْمَانِعَةِ مِنَ الصَّرْفِ،
وَلَكِنَّ النَّظَرَ فِيهِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي كَوْنِ التَّعْرِيفِ مُعَيَّنًا فِي الْعِلْمِيَّةِ، وَفِي انْحِصَارِهِ
[ظ ٤٣] فِيهَا، فَهَذَا تَقْرِيرَانِ، نَذْكُرُهُمَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ.

التَّقْرِيرُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ تَعَيُّنِ التَّعْرِيفِ فِي الْعِلْمِيَّةِ:

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ هُوَ أَنَّ الْمَعَارِفَ خَمْسٌ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ:

فَأَمَّا الْمَضْمَرَاتُ وَالْمُبْهَمَاتُ فَهَمَّا مَبْنِيَّانِ وَغَيْرُ الْمَنْصَرِفِ مِنْ جُمْلَةِ الْمَعْرَبَاتِ
فَلَا مَدْخَلَ لَهَا هَاهُنَا.

وَأَمَّا الْمَعْرَفُ بِاللَّامِ وَالْمُضَافُ إِلَى أَحَدِهِمَا إِضَافَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ؛ فَلَأَنَّ كَلَامَنَا إِنَّمَا هُوَ

= والقول عندي ما قاله من مضي، ولا أعلم خلافاً بين من مضي من الكوفيين والبصريين، وما
أجمعوا على ذلك عندي إلا لشهرة ذلك في كلام العرب. والعلة فيه ذكرت.

فالصحيح أن السيرافي لم يمنع الصرف وإنما حكى ذلك عن الزجاج.

وهذا ما أورده ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣ وهو الكتاب الذي يكثر العلوي من النقل عنه.

(١) العبارة في الأصل: (المحكي عن السيرافي والزجاج) وكذا يقتضي السياق.

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩، وشرح السيرافي ١٢/٤.

(٣) في الأصل: (أحد).

(٤) هذا هو رأي أكثر النحاة كما هو في نص السيرافي السابق، وقد جاء في نصه أنه لا خلاف بين المتقدمين
في جواز الأمرين، ووافقهم السيرافي على ذلك.

في التعريف الذي لا يُغيّر حال الاسم، ولا شك أنّ اللّام والإضافة تُغيّران حاله من جهة لفظه، ومن جهة معناه؛ أمّا من جهة لفظه؛ فلما يظهر من اتّصال اللّام والإضافة به بعد أن كان مُتَجَرِّدًا عَنْهُمَا، وأمّا من جهة معناه؛ فلأنّهما يُصَيِّرانه إمّا مُنْصَرِفًا، كما هو مذهب بعض النّحاة^(١)، وإمّا دَاخِلًا عَلَيْهِ الجُرْم من غير انْصِرَافٍ، كما قاله بعضهم^(٢)، وَسَنُقَرِّره، وَعَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ فَقَدْ حَصَلَ فِيهِ التَّغْيِيرُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ بِهِمَا عَلَّةً فِي مَنَعِ الصَّرْفِ؛ لِخُرُوجِهِ بِهِمَا عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ.

وَوَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالتَّعْرِيفِ؛ لِيَكُونَ عَلَّةً فِي تَرْكِ صَرْفِ الْأَسْمِ وَإِسْقَاطِ بَعْضِ إِعْرَابِهِ عَنْهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ غَايَةً فِي الْقُوَّةِ؛ لِيَكُونَ مُؤَثِّرًا فِيمَا قُلْنَاهُ، وَلَيْسَ يُوجَدُ فِي الْمَعَارِفِ الْمُعْرَبَةِ أَقْوَى مِنْ تَعْرِيفِ الْعَلَمِيَّةِ، فَلَا جَرَمَ وَجَبَ اعْتِبَارُهَا دُونَ غَيْرِهَا.

التّقرير الثاني: في بيان أنّها مُنْحَصِرَةٌ أم لا؟

قَالَ الشَّيْخُ^(٣): « وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا لَمْ يُجْعَلْ^(٤) تَعْرِيفُ التَّوَابِعِ أَصْلًا، فَأَمَّا إِذَا اعْتَدَّ بِهِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ انْضَمَّ إِلَى الْعَلَمِيَّةِ تَعْرِيفُ التَّوَكِيدِ »، وَهَذِهِ مِنَ الشَّيْخِ إِشَارَةٌ إِلَى خِلَافِ النُّحَاةِ فِي ذَلِكَ، وَفِيهِ مَذْهَبَانِ:

الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْعَلَمِيَّةَ مُنْحَصِرَةٌ عَلَى التَّعْرِيفِ فِي تَرْكِ الصَّرْفِ، فَلَا تَقُومُ

(١) انظر هذا المذهب في شرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٢٣٤ / ١، والمقاصد الشافية ٥ / ٥٧٨، والنجم الثاقب ١ / ١٤٢.

(٢) قال الرضي في شرحه ١ / ١٤١: « وأما عند المصنف، فيمكن منع صرفهما، لأنه قال: هو ما فيه علتان أو واحدة قائمة مقامهما، لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف ». وانظر المسألة في المقاصد الشافية ٥ / ٥٧٨.

(٣) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١ / ٢٨٧.

(٤) في الأصل: (يحصل).

غَيْرُهَا مَقَامَهَا فِي ذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ الْمُحْكِي عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ^(١)، وَقَالَ: إِنَّ (أَجْمَعَ) مُعَرَّفٌ بِالْعَلَمِيَّةِ، وَعَلَى هَذَا لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَقْيِيدٍ فِي تَعْرِيفِ مَا لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّهُ بِالْعَلَمِيَّةِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَحُجَّتُهُ عَلَى هَذَا هُوَ أَنَّ (أَجْمَعَ) وَ (جُمَعَ) مُعَرَّفَانِ بِغَيْرِ آلَةٍ لِلتَّعْرِيفِ فِيهِمَا، فَأَشْبَهَا تَعْرِيفَ الْأَعْلَامِ؛ فَلِهَذَا كَانَا مُنْدَرِجَيْنِ تَحْتَ الْأَعْلَامِ.

الْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّ تَعْرِيفَهُمَا مَا كَانَ [و ٤٤] إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْإِضَافَةِ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْخَلِيلِ وَسَيَبَوِيهِ، قَالَ سَيَبَوِيهِ^(٢): وَسَأَلْتُهُ، يَعْنِي الْخَلِيلَ، عَنْ أَجْمَعَ وَجُمَعَ، فَقَالَ: «هُمَا مَعْرِفَةٌ بِمَنْزِلَةِ كُلُّهُمْ»، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى الْإِضَافَةِ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الشَّيْخِ^(٣)، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَهُوَ تَعْوِيلُ أَكْثَرِ النُّحَاةِ. وَتَكُونُ الْعِلَّةُ فِي امْتِنَاعِ صَرْفِ (جُمَعَ) هِيَ^(٤) الْعَدْلُ وَالصَّفَةُ كَ (أُخِرَ)، وَفِي (أَجْمَعَ) الصَّفَةُ وَالْوِزْنُ كَ (أَحْمَرَ). فَأَمَّا مَنْ قَالَ مِنَ النُّحَاةِ بِكَوْنِهِ اسْمًا غَيْرَ صِفَةٍ^(٥)، وَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْإِضَافَةِ، فَالْعِلَّةُ الْمَانِعَةُ مِنْ صَرْفِهِ كَوْنُهُ فِي مَعْنَى الْإِضَافَةِ مَعَ الْوِزْنِ فِي (أَجْمَعَ)، وَمَعَ الْعَدْلِ فِي (جُمَعَ)، وَعَلَى هَذَا لَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدٍ، فَيُقَالُ: الْعَلَمِيَّةُ مَانِعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ، وَمَا فِي مَعْنَى الْإِضَافَةِ كَتَعْرِيفِ التَّوَكِيدِ، وَلَا مَعْنَى لِلْعَلَمِيَّةِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْأَعْلَامَ إِمَّا أَعْيَانٌ كَ (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو)، وَإِمَّا أَجْنَاسٌ كَ (أُسَامَةَ) وَ (ثُعَالَةَ)، وَ (أَجْمَعُ) وَ (جُمَعُ)

(١) انظر رأي الفارسي في الوافية لركن الدين (رسالة) ٣٨، والنجم الثاقب ١/ ١٤٢.

(٢) يقول سيبويه ٣/ ٢٠٣: «وأجمع وأكع إنما وصف بهما معرفة فلم ينصرفا لأنهما معرفة فأجمع ههنا بمنزلة كلهم».

(٣) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٨٧.

(٤) في الأصل: (هو).

(٥) انظر هذا المذهب في توضيح المقاصد ٢/ ٩٧٥، قال في الهمع ٣/ ١٦٨: «وقيل بالعلمية لأنها أعلام للتوكيد علقت على معنى الإحاطة بما يتبعه كأسماء ونحوه من أعلام الأجناس وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب وصححه أبو حيان» وانظر الخلاف في ابن يعيش ٣/ ٤٥، والصفوة الصفية ١/ ٧٢٩، والارتشاف ٤/ ١٩٥١.

لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ الْقَبِيلِ، فَبَطَلَ كَوْنُهُمَا عِلْمَيْنِ.

الْمَرْقَبَةُ الْخَامِسَةُ: الْعُجْمَةُ:

وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ عِلْمِيَّةً فِي الْعَجْمِيَّةِ، وَتَحْرُكُ الْأَوْسَطِ، أَوْ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، فَ(نُوحٌ) مُنْصَرِفٌ، وَ(شَتْرٌ)^(١) وَ(إِبْرَاهِيمُ) مُمْتَنِعٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ اسْتَعْمَلَتْ كَثِيرًا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْعَجْمِيَّةِ، وَعَرَبَتَهَا بِلِسَانِهَا.

وَحَكَى ابْنُ الْبَاقِلَانِيِّ^(٢) مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ أَنَّهُ أَنْكَرَ وُرُودَهَا فِي الْقُرْآنِ^(٣)، وَهَذَا خَطَأً، فَإِنَّ (الْمَشْكَاةَ)^(٤)، وَ(السَّجِيلَ)^(٥)، وَ(الْإِنْجِيلَ)، وَ(الْإِسْتَبْرَقَ)^(٦)، وَ(الْقِسْطَاسَ)^(٧) أَسْمَاءٌ غَيْرُ عَرَبِيَّةٍ، وَقَدْ رَامَ إِجْرَاءَهَا عَلَى لُغَةِ الْعَرَبِ، وَتَكَلَّفَ لَهَا أَوْزَانًا، وَهَذَا تَعَسُّفٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَالْعُجْمَةُ إِنَّمَا تَكُونُ مَانِعَةً مِنَ الصَّرْفِ بِاعْتِبَارِ شَرَائِطِ ثَلَاثٍ، نَذْكُرُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ:

(١) في معجم البلدان ٧ / ٣٢٥:

« شَتْرٌ: بالتحريك، والتاء المثناة، وآخره راء: قلعة من أعمال أَرَانَ بين بردعة وكنجة، ينسب إليها السلفي يوسف الصيرفي ».

(٢) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر، قاضٍ، من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرياسة في مذهب الاشاعرة. ولد في البصرة، وسكن بغداد فتوفي فيها. من كتبه إعجاز القرآن. كانت وفاته في بغداد سنة ثلاث وأربعمائة. انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٥ / ٣٧٩، والأعلام ٦ / ١٧٦.

(٣) انظر: التقريب والإرشاد للباقلاني ١ / ٤٠٣ وما بعدها.

(٤) الْمَشْكَاة: الكُوَّة، بلسان الحبشة. أدب الكاتب ٤٩٦.

(٥) السَّجِيل: بالفارسية « سَنَك » و« كِلَّ » أي: حجارة وطين. أدب الكاتب ٤٩٦.

(٦) الْإِسْتَبْرَقُ: الديباچ الغليظ، فارسيٌّ معرَّبٌ. الصحاح (استبرق).

(٧) الْقُسْطَاسُ وَالْقِسْطَاسُ: الميزان روميٌّ معرَّبٌ. المخصص ٣ / ٤٤٠.

الشَّرِيطَةُ الْأُولَى: أَنْ تَكُونَ الْعِلْمِيَّةُ مُلَازِمَةً لَهَا فِي الْأَصْلِ، مَنْقُولَةً مَعَهَا، فَلَا تُؤَثِّرُ مَعَ عِلْمِيَّةٍ مُتَجَدِّدَةٍ، كَمَا لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ (دِيْبَاج) ^(١) وَ (إِسْتَبْرَقَ)، وَلَا تَكُونَ مُؤَثِّرَةً مَعَ الصِّفَةِ، كـ (سِفْسِير) ^(٢) وَ (فَلَسَفَ) ^(٣)، وَلَا مَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ كـ (بَقَمَ) ^(٤)، وَلَا مَعَ زِيَادَةِ الْأَلِفِ وَالتَّوْنِ كـ (صَوْلَجَان) ^(٥)، وَلَا مَعَ التَّأْنِيثِ كـ (صَنْجَة) ^(٦).

وَلَا تُؤَثِّرُ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ اللَّازِمَةِ، وَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نُقِلَ غَيْرُ عِلْمٍ اعْتَوَرَتْهُ أَحْكَامُ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الْإِضَافَةِ وَاللَّامِ وَالتَّنْوِينِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ مِنْ جِنْسِهِ، فَضَعُفَ أَمْرُ الْعَجَمِيَّةِ، [ظ ٤٤] وَزَالَ اعْتِبَارُهَا، بِخِلَافِ (خَالِدٍ) إِذَا نُقِلَ عِلْمًا، فَإِنَّ أَمْرَهَا يَقْوَى بِذَلِكَ؛ وَلِأَنَّ الْعُجْمَةَ إِذَا صَاحَبَتْهُ مِنَ الْأَصْلِ ظَهَرَ أَمْرُ التَّرْكِيبِ، فَيَقْوَى مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ تَأْثِيرُهَا فِي مَعْنَى الصَّرْفِ.

الشَّرِيطَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ، يُحْتَرَزُ عَمَّا يَكُونُ ثَلَاثِيًّا مِنْهُ، سَوَاءً كَانَ مُتَحَرِّكًا أَوْ وَسَطًا أَوْ سَاكِنًا، فَفِيهِ كَلَامٌ سَنَقَرُّهُ، وَهَذَا تَجْوِيزُهُمْ لُغَةً فِي: (إِبْرَاهِيمَ)، وَ (إِسْحَاقَ)، وَ (يَعْقُوبَ)، وَ (جَبْرِيلَ)، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ زَائِدٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ. وَإِنَّمَا اشْتَرَطَتِ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ لِمَا يَكُونُ فِي الثَّلَاثِيِّ مِنْ مَزِيدِ الْخِفَّةِ؛ فَلِهَذَا امْتَنَعَ صَرْفُهُ لَمَّا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ؛ وَلِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ لَمَّا كَانَ مُشْتَرَطًا فِي

(١) الدِّيْبَاجُ مِنَ الدَّبَجِ: وَهُوَ النَّقْشُ وَالتَّزْيِينُ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى، الدِّيْبَاجُ فَارِسِيٌّ. الْمُخَصَّصُ ١/ ٣٨٨.

(٢) السِّفْسِيرُ بِالْفَارْسِيَّةِ: السُّمْسَارُ. أَدَبُ الْكَاتِبِ ٣٨٧.

(٣) الْفَلَسَفَةُ: الْحِكْمَةُ، أَعْجَمِيٌّ، وَهُوَ الْفَيْلَسُوفُ وَقَدْ تَفَلَّسَفَ. اللِّسَانُ (فَلَسَفَ).

(٤) الْبَقَمُ: صَبَغَ مَعْرُوفٌ، وَفِي اللِّسَانِ (الْبَقَمُ): « قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: قُلْتُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفُسُويُّ: أَعَرَبِيٌّ هُوَ؟ فَقَالَ: مَعْرَبٌ. »

(٥) فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ ١٠/ ٢٩٨: « الصَّوْلَجَانُ: عَصَا يُعْطَفُ طَرَفُهَا يُضْرَبُ بِهَا الْكُرَةُ عَلَى الدَّوَابِّ، فَأَمَّا الْعَصَا الَّتِي اعْوَجَّ طَرَفُهَا خِلْقَةً فِي شَجَرَتِهَا فَهِيَ مِجْجَنٌ. (قُلْتُ): وَالصَّوْلَجَانُ وَالصَّوْلُجُ، وَالصُّلْجَةُ كُلُّهَا مَعْرَبَةٌ. »

(٦) صَنْجَةُ الْمِيزَانِ مَا يُوزَنُ بِهِ مُعَرَّبٌ. مُخْتَارُ الصَّحَاحِ (صَنْجَ).

التَّائِيثِ وَجَبَ اشْتِرَاؤُهُ فِي الْعُجْمَةِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَشْرُوطٌ فِي تَأْثِيرِهِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ بِالْعَلَمِيَّةِ.

الشَّرِيطَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكُ الْوَسْطِ مَهْمَا كَانَ ثَلَاثِيًّا، قَالَ الشَّيْخُ^(١): « وَأَمَّا اعْتِبَارُ تَحَرُّكِ الْأَوْسَطِ فَلَمَّا فِي مُخَالَفَتِهَا مِنَ الْخِفَّةِ الَّتِي قَاوَمَتْ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ ».

وَأَعْلَمَ أَنَّ مَا كَانَ ثَلَاثِيًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَجْمِيَّةِ فَفِيهِ لِلْعُلَمَاءِ مَذْهَبَانِ:

الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَجِبُ صَرْفُهُ، سَوَاءٌ كَانَ مُتَحَرِّكُ الْأَوْسَطِ أَوْ سَاكِنَهُ، وَهَذَا هُوَ الْمَحْكِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ السَّيرَافِيِّ^(٢)، وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ بَرَهَانَ^(٣)، وَالْمَوْصِلِيِّ صَاحِبِ الْغُرَّةِ^(٤)، وَحَكَاهُ ابْنُ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ خَرُوفٍ^(٥)، وَاسْتَقْوَاهُ، وَقَالَ^(٦): إِنَّهُ مَذْهَبُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ النُّحَاةِ.

وَحُجَّتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ هُوَ أَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ لَوْ كَانَ جَائِزًا لَوَقَعَ، فَلَمَّا لَمْ يَقَعْ فِي مَنْظُومٍ وَلَا مَثُورٍ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ، وَأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِصَرْفِهِ بِكُلِّ حَالٍ.

الْمَذْهَبُ الثَّانِي: مَنَعُ صَرْفِهِ إِذَا كَانَ مُتَحَرِّكُ الْوَسْطِ عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ، وَهَذَا هُوَ

(١) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٨٩-٢٩٠.

(٢) انظر: شرح كتاب سيويه ٤/ ١٣.

(٣) شرح اللمع لابن برهان ٤٥٨.

(٤) يقول ابن الخباز في الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية مخطوط لوح ٣٢ و: « وكلام يحيى يؤذن بأن الثلاثي الأعجمي المتحرك الأوسط غير منصرف، ونص ابن بابشاذ خلافه، وقوله الحق؛ لقلّة العدد وخفة التذكير ».

(٥) هو أبو الحسن عليّ بن محمد بن عليّ بن خروف الإشبيلي، إمام النحو، محقق مدقق، مشارك في الأصول، تخرّج على ابن طاهر الخدب. له: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح الجمل، وغيرهما. وهو من نُظراء الجزولي. مات سنة تسع أو عشر وستمائة. (انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٦، والبغية ٢/ ٢٠٣).

(٦) يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٠: « وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي - مطلقاً - السيرافي وابن برهان، وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفاً ».

الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ عَبْدِ الْقَاهِر^(١)، وَالزَّمَخْشَرِيِّ^(٢)، وَابْنِ الْحَاجِبِ^(٣).
وَحُجَّتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ هُوَ أَنَّهُ لَمَّا تَحَرَّكَ وَسَطُهُ قَامَتِ الْحَرَكَةُ مَقَامَ الْحَرْفِ الرَّابِعِ؛
فَلِهَذَا امْتَنَعَ صَرْفُهُ؛ وَلَأنَّهُ مَعَهَا فِي حُكْمِ الْمُسْتَقْلِلِ، كَمَا كَانَ فِي الْمُؤَنَّثِ، فِي نَحْوِ:
(سَقَرَ) وَ (قَدَمَ) .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ سَاكِنَ الْوَسَطِ كَ (نُوح) وَ (لُوطِ) فَفِيهِ قَوْلَانِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَجِبُ صَرْفُهُ؛ لِأَنَّ السُّكُونَ قَدْ قَاوَمَ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ؛ وَلِهَذَا [٤٥]
كَانَتِ الْحَرَكَةُ شَرْطًا فِي مَنَعِ صَرْفِهِ، وَقَدْ فُقِدَتْ، فَوَجَبَ صَرْفُهُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي
يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخِ فِي الْمُقَدِّمَةِ وَشَرْحِهَا^(٤).

وَتَانِيَهُمَا: أَنَّ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ: الصَّرْفَ وَتَرْكَهُ، وَنَزَّلُوهُ مَنْزِلَةَ (هِنْدِ)
وَ (دَعْدِ)، وَهَذَا هُوَ الْمَحْكِيُّ عَنِ الشَّيْخَيْنِ عَبْدِ الْقَاهِرِ^(٥) وَالزَّمَخْشَرِيِّ^(٦)،
وَالْمَخْتَارُ انْحِتَامُ مَنَعِ صَرْفِهِ عِنْدَ تَحَرُّكِ وَسَطِهِ؛ لِمَا يَحْصُلُ فِيهِ مِنْ
مَزِيدِ الثَّقَلِ بِالْحَرَكَةِ، وَوُجُوبِ صَرْفِهِ عِنْدَ سُكُونِهِ؛ لِمُقَاوَمَةِ السُّكُونِ أَحَدَ
السَّبَبَيْنِ، وَيَنْقَطِعُ شَبْهَهُ بِالْمُؤَنَّثِ؛ لِأَنَّ الْعُجْمَةَ سَبَبٌ ضَعِيفٌ بِخِلَافِ التَّأْنِيثِ، فَإِنَّهُ
سَبَبٌ قَوِيٌّ، وَمِنْ ثَمَّ اعْتَبِرَ مُلَازِمَةُ الْعُجْمَةِ لِلْعَلَمِيَّةِ فِي الْأَصْلِ، بِخِلَافِ التَّأْنِيثِ،
فَافْتَرَقَا.

المرتبَةُ السَّادِسَةُ: الْجَمْعُ:

وَشَرْطُهُ صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، بِغَيْرِ تَاءٍ، كَ (مَسَاجِدَ) وَ (مَصَابِيحَ)، وَأَمَّا

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٩٢/٢.

(٢) انظر المفصل ٣٦.

(٣) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٨٨/١.

(٤) شرح المقدمة الكافية ٢٨٩/١.

(٥) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٩٤/٢.

(٦) انظر المفصل ٣٦.

نَحْوُ: (فَرَاذِنَةٍ) فَمُنْصَرِفٌ، وَ (حَضَاجِرَ) عَلَمًا لِلضَّبْعِ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْجَمْعِ، وَ (سَرَاوِيلُ) إِذَا لَمْ يُصْرَفْ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، فَقَدْ قِيلَ^(١): أَعْجَمِي حُمْلَ عَلَى مُوَازِنِهِ، وَقِيلَ: عَرَبِيٌّ، جَمْعُ (سِرْوَالَةٍ) تَقْدِيرًا، فَإِذَا صُرِفَ فَلَا إِشْكَالَ، وَنَحْوُ: (جَوَارٍ) رَفْعًا وَجَرًّا مِثْلُ: (قَاضٍ).

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ هُوَ مِمَّا تَقُومُ فِيهِ الْعِلَّةُ الْوَاحِدَةُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ، فَنَذْكُرُ صِيغَتَهُ، ثُمَّ نَذْكُرُ عِلَّةَ مَنْعِهِ مِنَ الصَّرْفِ، ثُمَّ نَذْكُرُ حُكْمَهُ إِذَا كَانَ مُنْفَرِدًا، ثُمَّ نُرَدِّفُهُ بِحُكْمِهِ إِذَا كَانَ مُعْتَلًّا، فَهَذِهِ تَنْبِيهَاتُ أَرْبَعَةٍ:

التنبيه الأول: في بيان صيغته:

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ إِنَّمَا يَكُونُ مَانِعًا مِنَ الصَّرْفِ إِذَا كَانَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ، ثَالِثُ حُرُوفِهِ أَلِفٌ، بَعْدَ الْأَلِفِ حَرْفَانِ، أَوْ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ مِنْ حَرْفَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَوْ سَطُهَا سَاكِنٌ بِغَيْرِ يَاءٍ، وَلَا يَاءٍ نِسْبَةٍ، فَمَتَى كَانَ حَاصِلًا عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ كَانَ مَانِعًا مِنَ الصَّرْفِ، وَمَتَى انْخَرَمَ وَصَفٌ مِنْ هَذِهِ الْقِيُودِ لَمْ يَكُنْ مَانِعًا، وَلِنَفْسِ هَذِهِ الْقِيُودِ، فَنَقُولُ: قَوْلُنَا: (جَمْعٌ)، نَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْمُفْرَدِ. وَقَوْلُنَا: (تَكْسِيرٌ) نَحْتَرِزُ عَنِ السَّلَامَةِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُنْصَرِفًا لِسَلَامَتِهِ، وَقَوْلُنَا: (ثَالِثُ حُرُوفِهِ أَلِفٌ) نَحْتَرِزُ [ظ ٤٥] عَنْ مِثْلِ: (حُمِيرٍ) وَ (قُذُلٍ)، فِي جَمْعِ (حِمَارٍ) وَ (قَذَالٍ)، فَإِنَّهُ لَا أَلِفَ فِيهَا. وَقَوْلُنَا: (بَعْدَ الْأَلِفِ حَرْفَانِ)، نَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا إِذَا كَانَ بَعْدَ أَلِفِهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُنْصَرِفًا، كَقَوْلِكَ: (جِفَانٌ) وَ (رُفَاتٌ). وَقَوْلُنَا: (أَوْ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ مِنْ حَرْفَيْنِ)؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ قَوْلِنَا: (ذَوَاتٌ) وَ (سَنَوَاتٌ)، فَإِنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفَيْنِ، لَكِنْ أُدْغِمَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ. وَقَوْلُنَا: (أَوْ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ

(١) الأول قول سيويه والمبرد والزجاج. انظر سيويه ١٦/٢، والمقتضب ٣/٣٢٦، وما ينصرف ٤٦، والقول الثاني منسوب للمبرد في شرح الرضي ١/١٥١، وانظر المقتضب ٣/٣٤٥ - ٣٤٦.

أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ)؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ قَوْلِنَا: (مَصَابِيحُ) وَ(كَرَادِيْسُ)، فَإِنَّ هَذِهِ الْيَاءَ هِيَ الْمَدَّةُ فِي (مِصْبَاحٍ) وَ(كُرْدُوسٍ) انْقَلَبَتْ يَاءً، وَلَا تَكُونُ ثَلَاثَةً أَحْرَفٍ بَعْدَ الْأَلِفِ إِلَّا إِذَا كَانَ أَوْسَطُهَا سَاكِنًا؛ لِأَنَّ أَلِفَ التَّكْسِيرِ تَأْتِي مُتَوَسِّطَةً بَيْنَ صَدْرِ الْكَلِمَةِ وَعَجْزِهَا، فَلَا تَكُونُ ثَلَاثَةً إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَعْدُومِ. وَقَوْلُهُ: (بَغِيرِ تَاءٍ) يَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ مِثْلِ: (صَيَاقِلَةٍ)^(١) وَ(قَشَاعِمَةٍ)^(٢)، فَإِنَّ مَا هَذِهِ حَالُهُ مُنْصَرِفٌ؛ لِشَبْهِهِ بِالْمُفْرَدِ فِي وَزْنِهِ كـ(رَفَاهِيَةٍ)^(٣) وَ(كَرَاهِيَةٍ)؛ فَلِهَذَا كَانَ مُنْصَرِفًا.

وَقَوْلُنَا: (يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْمُفْرَدِ)؛ لِأَنَّ الْيَاءَ تُصَيِّرُهُ فِي حَيِّزِ الْمَفْرَدَاتِ، مِنْ حَيْثُ كَانَتْ النِّسْبَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْمَفْرَدَاتِ دُونَ الْجُمُوعِ، فَمَتَى كَانَتْ صِيغَتُهُ مُحَرَّرَةً لِهَذِهِ الْقِيُودِ وَجَبَ الْقَضَاءُ بَعْدَ صَرْفِهِ.

التَّنْبِيهِ الثَّانِي: فِي بَيَانِ الْعِلَّةِ فِي مَنَعِ صَرْفِهِ:
وَلِلنَّحَاةِ فِي ذَلِكَ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ صِيغَةٌ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، وَغَرَضُهُمْ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِيغَةِ جَمْعٍ يَمْتَنِعُ جَمْعُهَا عَلَى التَّكْسِيرِ، يُحْتَرِزُ بِهِ عَنْ مِثْلِ: (خَوَالِفَ) وَ(صَوَاحِبَ)، فَإِنَّهَا قَدْ جُمِعَتْ جَمْعَ السَّلَامَةِ مَعَ كَوْنِهَا عَلَى هَذَا الْجَمْعِ، فَكَأَنَّهَا قَدْ جُمِعَتْ مَرَّتَيْنِ إِمَّا عَلَى جِهَةِ التَّحْقِيقِ كـ(أَكْلِبٍ، وَأَكَالِبَ)، وَ(أَنْعَامٍ، وَأَنْعَائِمٍ)، وَإِمَّا عَلَى جِهَةِ التَّقْدِيرِ كـ(مَسَاجِدَ) وَ(أَفَاضِلَ)، وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ فِي الْأَمِّ وَشَرَحَهَا^(٤)، وَهُوَ

(١) صَقَلَتِ السَّيْفَ أَصْقَلَهُ صَقْلًا فَهُوَ صَقِيلٌ وَمَصْقُولٌ وَصَانَعُهُ الصَّيْقَلُ وَالْجَمْعُ صَيَاقِلَةٌ. الْمُخَصَّصُ ١٧/٢.

(٢) الْقَشْعَمُ مِنَ النُّسُورِ وَالرِّجَالِ: الْمُسِنَّ. الصَّحَاحُ (قَشْعَمُ).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (كَرْبَاعِيَةٍ).

(٤) انْظُرْ شَرْحَ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةَ لِابْنِ الْحَاجِبِ ٢٩١/١.

رَأْيِ الْمَوْصِلِيِّ صَاحِبِ الْغُرَّةِ^(١).

وَتَانِيهِمَا: أَنَّهُ إِنَّمَا امْتَنَعَ صَرْفُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْأَكْثَرِ مِنْ مُتَقَدِّمِي النُّحَاةِ، كَالْفَارِسِيِّ^(٢)، وَغَيْرِهِ، وَرَأْيِ الْمَغْرِبِيِّ^(٣) صَاحِبِ الدُّرَّةِ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ، وَهُوَ مَنْقُوضٌ بِمِثْلِ قَوْلِنَا: (أَفْلَسُ)، فَإِنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ، [٤٦] فَكَانَ يَلْزَمُ أَلَّا يَكُونَ مُنْصَرِفًا، وَهُوَ مُحَالٌ. وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ عَنْ مَا ذَكَرْنَاهُ بِمِثْلِ قَوْلِنَا: (أَبْلَمَةُ) فِي لُغَةٍ رَدِيَّةٍ، وَهُوَ خَوْصُ الْمُقْلِ، وَتَاءُ التَّائِيثِ لَا عِبْرَةَ بِهَا؛ لِكُونِهَا زَائِدَةً، فَقَدْ صَحَّ مَجِيءُ (أَفْعُلُ) فِي الْوَاحِدِ، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّهَا لُغَةٌ رَدِيَّةٌ، وَالْكَثِيرُ فِيهَا أَبْلَمَةٌ، بِضَمِّ الْهَمْزَةِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّهُ نَادِرٌ، وَالنَّادِرُ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بِمِثَابَةِ مَا لَمْ يَكُنْ.

وَأَمَّا ثَالِثًا فَلِأَنَّ التَّاءَ إِذَا كَانَتْ مُوجِبَةً لِصَرْفِ (فَرَاذِنَةٍ)؛ لِكُونِهِ^(٤) مُشَبَّهًا لِلْمُفْرَدِ لِأَجْلِهَا، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ التَّاءُ فِي نَحْوِ: (أَبْلَمَةٍ) مُخْرِجَةً لَهُ عَنْ مُشَابَهَةِ (أَفْلَسِ)، وَإِنْ كَانَتْ مُفْرَدَةً؛ لِكُونِهِ اسْمًا مُفْرَدًا، فَكَيْفَ يُقَالُ بِأَنَّ لَهُ نَظِيرًا فِي الْآحَادِ؟! فَيَبْطُلُ مَا جَعَلُوهُ عِلَّةً فِي مَنَعَ الصَّرْفِ، وَصَحَّ مَا قُلْنَاهُ مِنْ قَبْلُ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ كَوْنَهُ جَمْعًا عِلَّةٌ، وَكَوْنُهُ لَا يُجْمَعُ فِي حَالِ عِلَّةٍ أُخْرَى، فَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ عِلَّتَانِ فِي التَّقْدِيرِ.

التَّنْبِيهِ الثَّالِثُ: فِي حُكْمِهِ إِذَا كَانَ مَوْضُوعًا عَلَى اسْمٍ مُفْرَدٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الْجَمْعَ إِذَا كَانَ مُسَمًّى بِهِ مُفْرَدٌ فَهُوَ يَرُدُّ إِشْكَالًا عَلَى مَنَعَ الصَّرْفِ، وَقَدْ أوردَ الشَّيْخُ مِنْ ذَلِكَ صَوْرَتَيْنِ:

(١) انظر الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط، لوح ٣١ و.

(٢) انظر الإيضاح العضدي ٣٠٣.

(٣) يقول ابن معيط في الدرة الألفية ٢٧:

وهكذا الجمع العديم المثل في المفردات ماله من شكل

(٤) في الأصل: (لكونه).

الصُّورَةُ الْأُولَى: (حَضَاجِرُ)، فَإِنَّهُ عَلَّمَ لِلضَّبْعِ، وَهُوَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَتَوَجِيهِ
الِإِشْكَالِ فِيهِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْجَمْعَ إِنَّمَا كَانَ مَانِعًا مِنَ الصَّرْفِ بِاعْتِبَارِ الْجَمْعِيَّةِ، وَكَوْنِهِ
صَيْغَةً لِمُنْتَهَى الْجُمُوعِ، وَالْجَمْعِيَّةُ زَائِلَةٌ عَنْهُ إِذَا كَانَ عَلَمًا.

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا لَمْ يَنْصَرِفْ؛ لِأَنَّهُ صَيْغَةٌ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ؛ لِأَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ
فَهُوَ شَرْطُ الْجَمْعِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ، فَلَا يُعْقَلُ تَأْثِيرُ الشَّرْطِ مِنْ غَيْرِ سَبَبِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ
كَوْنَهُ مَانِعًا، فَإِذَنْ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ الْجَمْعِيَّةِ حَتَّى يَكُونَ الشَّرْطُ وَالسَّبَبُ حَاصِلَيْنِ جَمِيعًا.
وَالْجَوَابُ أَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْجَمْعِيَّةَ فِيهِ مُقَدَّرَةٌ؛ لِأَنَّ (حَضَاجِرَ) فِي الْأَصْلِ جَمْعُ
لـ (حَضَجِرٍ)، وَهُوَ عَظِيمُ الْبَطْنِ، وَسُمِّيَتْ الضَّبْعُ (حَضَاجِرَ) لِكِبَرِ بَطْنِهَا؛ فَلِهَذَا قُلْنَا:
إِنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْجَمْعِ، وَالْأَسْمَاءُ الْمَنْقُولَةُ عَنِ الْجَمْعِ يَجِبُ فِيهَا مُلَاحَظَةُ الْأَصْلِ فِي
اعْتِبَارِ الْجَمْعِيَّةِ، كَمَا أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَنْقُولَةَ عَنِ الصِّفَاتِ [ظ ٤٦] يُلَاحَظُ فِيهَا الْأَصْلُ؛
وَلِهَذَا لَوْ حِظَّتِ اللَّامُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَنْقُولَةِ إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ مُلَاحَظَةً لِلْجِنْسِيَّةِ،
كَـ (الثُّرَيَّا) وَـ (الصَّعِقِ)، وَإِمَّا عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ مُلَاحَظَةً لِلْوَصْفِيَّةِ وَالْمَصْدَرِيَّةِ،
كَـ (الْعَبَّاسِ)، وَـ (المُظَفَّرِ)، وَـ (الْفَضْلِ)، وَـ (العَلَاءِ)، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ عَنْ مُلَاحَظَةِ
الْأَصْلِ، كَمَا كَانَ فِي نَحْوِ: (حَاتِمٍ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ، فَإِنَّ الْعِلْمِيَّةَ تَمْنَعُ مِنْ مُلَاحَظَةِ
الْوَصْفِيَّةِ؛ لِكَوْنِهَا مُضَادَّةً لَهَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ مُسْتَقْلِلَةٌ، وَالصِّفَةُ تَابِعَةٌ، وَالْاِسْتِقْلَالُ
يُضَادُّ الْمَتَابِعَةَ، فَإِذَنْ الْمَانِعُ مِنَ صَرْفِ (حَضَاجِرَ) الْجَمْعِيَّةُ الْمُقَدَّرَةُ، كَمَا لَوْ سَمِّيَتْ
رَجُلًا بـ (مَسَاجِدَ)، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ أَيْضًا؛ لَمَّا تَقَدَّرَ فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ. وَهَذَا هُوَ مُرَادُّ
الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ^(١): « مَا لَمْ يَمْنَعَ مَانِعٌ كَحَاتِمٍ » يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَا قُلْنَاهُ.

لَا يُقَالُ: فَإِذَا كَانَتِ الْعِلْمِيَّةُ مُضَادَّةً لِلْوَصْفِيَّةِ، كَمَا ذَكَرْتُمْ، فَهَكَذَا أَيْضًا الْجَمْعِيَّةُ
فَإِنَّهَا مُضَادَّةٌ لِلْعِلْمِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ دَالَّةٌ عَلَى الْوَحْدَةِ، وَالْجَمْعِيَّةُ دَالَّةٌ عَلَى

التَّعَدُّدِ، فَإِذَنْ وَجَبَ صَرْفُ (حَاتِمِ) لِإِطْلَانِ الوَصْفِيَّةِ عِنْدَ قَصْدِ التَّسْمِيَةِ، فَيَجِبُ صَرْفُ (حَضَاجِرَ)؛ لِإِطْلَانِ الْجَمْعِيَّةِ عِنْدَ قَصْدِ التَّسْمِيَةِ بِهِ؛

لَأَنَّا نَقُولُ: وَلَا سَوَاءٌ، فَإِنَّ الْعَلَمِيَّةَ إِنَّمَا تُضَادُّ مَعْنَى الوَصْفِيَّةِ، وَلَفْظُ الوَصْفِيَّةِ غَيْرُ كَافٍ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ بِخِلَافِ الْجَمْعِيَّةِ، فَإِنَّ الْعَلَمِيَّةَ، وَإِنْ كَانَتْ مُضَادَّةً لِمَعْنَاهَا، لَكِنَّ لَفْظَهَا كَافٍ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، فَافْتَرَقَا، فَهَذَا حَاصِلُ فِي (حَضَاجِرَ)؛ فَلِهَذَا انْصَرَفَ (حَاتِمُ)، وَلَمْ يَنْصَرَفِ (حَضَاجِرُ).

وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْعِلَّةُ فِي مَنَعِ صَرْفِ مُكَبَّرِ^(١) الصَّيْغَةِ مَعَ مُرَاعَاةِ مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ، وَفِي مَعْرِفَةِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ مُرَاعَاةُ الصَّيْغَةِ لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ لَهُ صَيَغٌ مَخْصُوصَةٌ تُخَالِفُ الْمُفْرَدَ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ مُرَاعَاتُهَا، بِخِلَافِ الصِّفَةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهَا صَيْغَةٌ تُخَالِفُ الْاسْمَ، فَلِهَذَا لَمْ تَجِبْ مُرَاعَاتُهَا، فَافْتَرَقَا.

فَإِنْ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي امْتِنَاعِ صَرْفِ (حَضَاجِرَ) إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ الْعَلَمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَعَسُّفِ تَقْدِيرِ الْجَمْعِيَّةِ وَإِثْبَاتِهَا، كَمَا قُلْتُمْ.

وَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ فِيهِ تَأْنِيثًا؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ جِنْسٍ لِلضَّبْعِ، وَمِنْ حَقِّ عِلْمِ الْجِنْسِ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا عَلَى الْقَدْرِ الْمَشْتَرِكِ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثَّقِ؛ فَلِهَذَا حَكَمْنَا بِإِطْلَانِ تَأْنِيثِهِ. وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا تَأْنِيثَهُ، فَكَانَ يَلْزَمُ صَرْفُهُ عِنْدَ تَنْكِيرِهِ؛ لِإِطْلَانِ الْعَلَمِيَّةِ بِالتَّنْكِيرِ، وَبِإِطْلَانِ التَّائِيثِ [و٤٧]؛ لِأَنَّهُ مَشْرُوطٌ فِي تَأْثِيرِهِ بِالْعَلَمِيَّةِ، فَلَمَّا عَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَإِنْ نُكَّرَ، دَلَّ عَلَى إِطْلَانِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، وَأَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْجَمْعِيَّةِ إِمَّا مُحَقَّقَةً وَإِمَّا مُقَدَّرَةً بِاعْتِبَارِ الصَّيْغَةِ الَّتِي أَوْجَبْنَا مُلَاحَظَتَهَا عِنْدَ التَّسْمِيَةِ، كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: (سَرَاوِيلُ)، فَإِنَّهُ فِي الْإِشْكَالِ عَلَى قَاعِدَةِ الْجَمْعِ مِثْلُ: (حَضَاجِرَ)،

(١) فِي الْأَصْلِ: (مَنْكَرُهُ).

قَالَ الشَّيْخُ: « بَلْ هُوَ أَدْخُلُ فِي الْإِشْكَالِ مِنْ (حَضَاجِرَ) »^(١)، وَلَمْ يَذْكُرْ وَجْهَهُ، وَلَعَلَّهُ أَدْخَلَ مِنْهُ فِي الْإِشْكَالِ إِذَا لَمْ يُصَرَفْ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِي (حَضَاجِرَ): إِنَّمَا لَمْ يَنْصَرِفْ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ، بِخِلَافِ (سَرَاوِيلَ)، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَقْدِيرَ ذَلِكَ فِيهِ عِنْدَ عَدَمِ صَرْفِهِ، ثُمَّ لِلنَّاسِ فِيهِ مَذْهَبَانِ:

الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ، وَعَلَى هَذَا لَا يَرِدُ إِشْكَالًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ الصَّرْفُ؛ لِأَجْلِ الْجَمْعِيَّةِ، وَلَا جَمْعِيَّةَ فِيهِ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ صَرْفُهُ، كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْمُنْصَرِفَةِ. الْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَفِيهِ الْإِشْكَالُ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ عَلَى (حَضَاجِرَ)، وَهُوَ أَنَّهُ تُرِكَ صَرْفُهُ لِغَيْرِ عِلَّةٍ؛ إِذْ لَا جَمْعِيَّةَ فِيهِ، وَعَنْهُ جَوَابَانِ:

- الْجَوَابُ الْأَوَّلُ: أَنْ يُقَالَ فِيهِ إِنَّهُ لَفْظٌ أَعْجَمِيٌّ، لَكِنَّ الْعَرَبَ عَرَّبَتْهُ فِي لِسَانِهَا، وَحَمَلَتْهُ عَلَى الْأَلْفَاظِ الَّتِي هِيَ مُمَازِلَةٌ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، كـ (مَشَائِمَ) وَ (مَصَابِيحَ)، وَهِيَ غَيْرُ مُنْصَرِفَةٍ؛ فَلِهَذَا مَنَعَ صَرْفُهُ لِلْمُشَابَهَةِ اللَّفْظِيَّةِ، كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ.

- الْجَوَابُ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ فِيهِ: إِنَّهُ عَرَبِيٌّ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا وَجَدَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ مِنَ الْأَوْزَانِ، فَإِنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا إِذَا كَانَ جَمْعًا، فَقِيلَ: إِنَّهُ جَمْعٌ (سِرْوَالَةٍ)، حِفْظًا لِقَاعِدَةِ كَلَامِ الْعَرَبِ عَنِ التَّغْيِيرِ وَالِاضْطِرَابِ.

دَقِيقَةٌ:

اعْلَمْ أَنَّ (سَرَاوِيلَ) إِذَا كَانَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ كُلِّ تَعْلِيلٍ وَبَيَانِهِ^(٢):
- إِمَّا عَلَى عِلَّةٍ مِنْ عِلَلٍ مَنَعَ الصَّرْفِ فِي الْجَمْعِ؛ بِكَوْنِهِ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ، كَمَا هُوَ رَأْيُ الْفَارِسِيِّ^(٣) وَغَيْرِهِ مِنْ مُتَقَدِّمِي النُّحَاةِ، فَهُوَ مُتَقَضُّ بِـ (سَرَاوِيلَ)، صُرِفَ أَوْ لَمْ يُصَرَفْ؛ لِأَنَّهُ إِنْ صُرِفَ وَجَبَ صَرْفُ (مَصَابِيحَ)؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ، فَكَانَ يَلْزَمُ صَرْفُهُمَا مَعًا،

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٩٦/١.

(٢) قوله: (وبيانه) مكرر في الأصل.

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٣٠٣.

وَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ لَمْ يُصَرَفْ فَهُوَ بَاطِلٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي [ظ ٤٧] مَنَعَ الصَّرْفِ هُوَ أَنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ، وَ(سَرَاوِيلُ) قَدْ وُجِدَ فِي الْآحَادِ، فَتَبَطَّلُ هَذِهِ الْعِلَّةُ، كَمَا تَرَى.

- وَإِنَّمَا عَلَى عِلَّةٍ مِنْ عِلَلٍ مَنَعَ صَرْفِهِ بِكَوْنِهِ صِيغَةً مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، كَمَا هُوَ رَأْيُ الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ مِنْ مُتَأَخِّرِي النُّحَاةِ^(١)، فَإِنْ صَرَفْنَا (سَرَاوِيلَ)، فَلَا يَرُدُّ نَقْضًا عَلَى الْعِلَّةِ، وَإِنْ مَنَعْنَاهُ الصَّرْفَ انْتَقَضَتِ الْعِلَّةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فُقِدَ فِيهِ كَوْنُهُ جَمْعًا، ثُمَّ وَجِدَتِ الصِّيغَةُ، وَهِيَ الشَّرْطُ، وَلَا أَثَرَ لِلشَّرْطِ عِنْدَ فَقْدِ الْعِلَّةِ؛ فَلِهَذَا كَانَ خَارِجًا عَنِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ.

فَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ^(٢): وَمَنْ قَالَ إِنَّ الْعِلَّةَ كَوْنُهُ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ، فَالِإشْكَالُ وَارِدٌ عَلَيْهِ صُرِفَ أَوْ لَمْ يُصَرَفْ، وَمَنْ قَالَ: الْعِلَّةُ فِيهِ صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ تَوَجَّهَ الْإشْكَالُ عَلَيْهِ بِ(سَرَاوِيلَ)، إِذَا كَانَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ، يُشِيرُ بِهِ إِلَى التَّقْرِيرِ الَّذِي لَخَّصْنَاهُ.

التَّنْبِيهِ الرَّابِعُ: فِي بَيَانِ حُكْمِهِ إِذَا كَانَ مُعْتَلًّا:

قَالَ الشَّيْخُ: «و(جَوَارٍ) رَفْعًا وَجَرًّا مِثْلُ: (قَاضٍ)».

اعْلَمْ أَنَّ الَّذِي نَذَرْنَاهُ فِي الْمُعْتَلِّ هُوَ حُكْمُ لَفْظِهِ، وَحُكْمُ صَرْفِهِ، وَحُكْمُ تَنْوِينِهِ^(٣): أَمَّا حُكْمُ لَفْظِهِ: فَلَا خِلَافَ فِي حَالِ رَفْعِهِ أَنَّهُ مُنَوَّنٌ مَنْقُوصٌ الْعَجْزِ بَيْنَ الْعَرَبِ وَالنُّحَاةِ، فَإِنَّهُمْ مَا نَطَقُوا بِهِ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١].

وَلَا خِلَافَ أَيْضًا فِي حَالِ نَصْبِهِ أَنَّهُ مَفْتُوحٌ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ لِتِمَامِ عَجْزِهِ، وَلِكَمَالِ بِنِيَةِ الْجَمْعِ فِيهِ، كَ(مَسَاجِدَ)؛ فَلِهَذَا تَقُولُ: (رَأَيْتُ جَوَارِي).

وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي حَالِ جَرِّهِ، فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: (مَرَرْتُ بِجَوَارِي)، وَيُلْحِقُهُ

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ٢٧٨/١.

(٢) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ٢٩٧/١.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (تَوْنُهُ).

بِالْمَنْصُوبِ؛ لَأَنَّهُ يُقَدَّرُ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ؛ وَلِهَذَا تَمَّ آخِرُهُ، وَيُنْشَدُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:
٧ - فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا^(١)

وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْحِقُهُ بِالْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ قَبْلَ النَّظْرِ فِي مَنَعَ الصَّرْفِ مِنْ جِهَةٍ
أَنَّ الْإِعْلَالَ نَظْرٌ فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ اللَّفْظَةِ وَإِقَامَةِ صُورَتِهَا، وَالنَّظْرُ فِي الصَّرْفِ وَمَنْعِهِ
إِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ فِي الْعَارِضِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ النَّظْرَ فِي أَصْلِ [و٤٨] الْكَلِمَةِ قَبْلَ النَّظْرِ فِي
عَوَارِضِهَا، وَهَذَا شَيْءٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى كَشْفٍ لِظُهُورِهِ؛ فَلِهَذَا كَانَ لَفْظُهُ مِثْلَ لَفْظِ الْمَرْفُوعِ.
وَأَمَّا حُكْمُهُ فِي الصَّرْفِ وَتَرْكِهِ فَفِيهِ مَذْهَبَانِ:

- الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ^(٢)؛ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ قَبْلَ النَّظْرِ
فِي مَنَعَ الصَّرْفِ، فَلَمَّا أُعْلِلَ لَمْ تَبْقَ زِنَةُ الْجَمْعِ فِيهِ؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ
الْأَلِفِ حَرَفَانِ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ؛ فَلِهَذَا كَانَ مُنْصَرِفًا بِمَنْزِلَةِ: (كِتَابِ)
وَ(قَدَالِ) عِنْدَ هُؤُلَاءِ لِكَمَالِهِ وَتَمَامِهِ.

- الْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ فِيهِمَا، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ سَيَّوِيهِ^(٣)، وَأَكْثَرُ النُّحَاةِ
عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَنَصَرَهُ بِوَجْهَيْنِ^(٤):

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يُقَالُ عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ: (هَذِهِ جَوَارِ)، وَ(مَرَرْتُ بِجَوَارِ) بِكَسْرِ الرَّاءِ

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في سيبويه ٣/٣١٣، والمقتضب ١/١٤٣، والحجة للفارسي
٢/٢٣٨، والمحكم ٢/٢٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٦٥، وابن يعيش ١/٦٤، وشرح
الرضي ١/١٥٢، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١/٤٥٦، والمقاصد الشافية ٥/٦٨٥، وليس في
ديوانه. وهو بلا نسبة في الأصول ٣/٤٤٥، والبديع في العربية ٢/٦٧٤، والارتشاف ٥/٢٣٨٨،
وشرح الأشموني ٣/١٧١، والهمع ١/١٢٧.

(٢) هذا رأي المبرد في المقتضب ١/١٤٣، ونسب إلى الزجاج في شرح الرضي ١/١٥٣، ونسب للمبرد
أنه تنوين عوض.

(٣) انظر الكتاب ٣/٣٠٨

(٤) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/٢٩٩.

اعتدَادًا بِوُجُودِ الْيَاءِ، وَلَوْ كَانَتْ الْيَاءُ فِي حُكْمِ الْمَعْدُومَةِ لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: (جَوَارُ) بِالرَّفْعِ فِيهِ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ: (كَلَام) وَ (سَلَام). وَإِذَا ثَبَتَ الْاعْتِدَادُ بِهَا فِي كَسْرِ الرَّاءِ وَجَبَ الْاعْتِدَادُ بِهَا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّهُمَا مِثْلَانِ فِي كَوْنِهِمَا حُكْمَيْنِ لَفْظِيَيْنِ.

وَتَأْنِيهِمَا: أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى مَنَعِ نَحْوِ: (أَحْوَى)، وَ (أَشْقَى) وَمَا أَشْبَهَهُمَا، وَأَصْلُهُ: (أَحْوِي)، فَالْمَانِعُ مِنْ صَرْفِهِ هُوَ الصِّفَةُ وَوزُنُ الْفِعْلِ إِنَّمَا يَكُونُ مُتَحَقِّقًا بِاعْتِبَارِ الصِّغَةِ الَّتِي هِيَ (أَفْعَلُ)، لَكِنْ تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَقُلِبَتْ أَلِفًا، فَبَقِيَ: (أَحْوَى)، فَلَوْ صَحَّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِعْلَالَ مُخِلٌّ بِالزَّيْنَةِ فِي: (جَوَارِي) لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُخِلًّا بِوزنِ الْفِعْلِ، فَيُقَالُ: (هُوَ أَحْوَى مِنْهُ) بِالتَّنْوِينِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عِنْدَ ذَاكَ غَيْرَ مُمَازِلٍ لَوِزْنِ الْفِعْلِ، وَلَا قَائِلٌ بِهِ أَصْلًا.

لَا يُقَالُ: إِنَّ (أَحْوَى) مِثْلُ (أَفْعَل) بَعْدَ الْإِعْلَالِ لِثُبُوتِ الْأَلِفِ بَعْدَ أَلْفَيْنِ؛ فَلِهَذَا كَانَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ، بِخِلَافِ (جَوَارِ) فَإِنَّ لَامَهُ غَيْرُ ثَابِتَةٍ، فَافْتَرَقَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّ ثُبُوتَ أَلْفِهِ مَا كَانَ إِلَّا مِنْ أَجْلِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِمَنَعِ الصَّرْفِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّكَ لَوْ صَرَفْتَ (أَحْوَى) لَزَالَتْ الْأَلِفُ كَمَا زَالَتْ الْيَاءُ فِي: (جَوَارِ) عَلَى زَعْمِكَ، فَإِنَّ (جَوَارِ) لَوْ أَعْلَلْتَهُ مِنْ غَيْرِ صَرْفٍ لَبَقِيََتِ الْيَاءُ بَعْدَهُ ثَابِتَةً، فَلَا وَجْهَ [ظ ٤٨] لِحَذْفِهَا، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ لِتَقْدِيرِ الْإِنْصِرَافِ. وَالَّذِي أَوْجَبَ عِنْدَهُ أَنْ يَصْرِفَ (جَوَارِ) هُوَ بَعِيْنُهُ مَوْجُودٌ فِي نَحْوِ: (أَحْوَى) وَ (أَشْقَى)، وَلَمْ يُصْرِفْ بِإِتِّفَاقٍ، وَهَكَذَا يَكُونُ حُكْمُ (جَوَارِ)، مِثْلَهُ مِنْ غَيْرِ مُخَالَفَةٍ.

وَأَمَّا حُكْمُ هَذَا التَّنْوِينِ: فَمِنْ النُّحَاةِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا التَّنْوِينَ تَنْوِينُ الصَّرْفِ^(١)،

(١) نُقِلَ هَذَا الرَّأْيُ عَنِ الزَّجَاجِ وَأَبِي عَلِيٍّ، وَنُقِلَ أَيْضًا عَنِ الْخَلِيلِ وَسَيَبُويه وَالْمَبْرَدِ. انْظُرْ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ ١١٢، وَالْمَنْصَفُ ٧٢/٢، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١/١٤٠، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ

وَهُوَ فَاسِدٌ بِمَا مَرَّ مِنَ الْكَلَامِ مِنْ كَوْنِ الْيَاءِ فِي حُكْمِ الثَّابِتَةِ؛ وَلِهَذَا كُسِرَ مَا قَبْلَهَا دَلَالَةً عَلَيْهَا، وَمَا حُذِفَ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ، فَهُوَ كَالْمَوْجُودِ، فَهُوَ بَوَازِنِ (مَسَاجِدَ).
وَأَكْثَرُ النُّحَاةِ عَلَى أَنَّهُ تَنْوِينُ عَوْضٍ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا عَمَّا هُوَ عَوْضٌ عَلَى قَوْلَيْنِ:
- الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ عَوْضٌ عَنِ الْيَاءِ، وَهَذَا هُوَ الْمَحْكِيُّ عَنْ سَيِّوِيهِ^(١)، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(٢)، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَوْضًا عَنْ حَرَكَةِ الْيَاءِ لَوَجَبَ إِلْحَاقُ التَّنْوِينِ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي نَحْوِ: (هَذِهِ الْجَوَارِ)، وَ(مَرَرْتُ بِالْجَوَارِ)، وَهَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّا إِنَّمَا نَجْعَلُهُ عَوْضًا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يَمْنَعُ مِنْهُ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَانِعٌ فَلَا يَجُوزُ تَعْوِضُهُ، وَاللَّامُ هَهُنَا مَانِعَةٌ مِنْ وُجُودِهِ، فَبَطَلَ تَعْوِضُهُ فِيهَا.

- الْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّهُ عَوْضٌ عَنْ ذَهَابِ الْحَرَكَةِ، وَهَذَا هُوَ قَوْلُ أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ^(٣) وَالْمُبَرِّدِ^(٤)، وَهُوَ رَأْيُ الشَّيْخِ^(٥)، وَهُوَ الْمُخْتَارُ؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْيَاءِ إِنَّمَا كَانَ بِسَبَبِ وُجُودِ التَّنْوِينِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ عَوْضٌ عَنْهَا، وَلَمْ يُحْذَفْ إِلَّا بَعْدَ وُجُودِهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الشَّيْءُ عَوْضًا عَنِ الشَّيْءِ بَعْدَ ثُبُوتِ حَذْفِهِ بِغَيْرِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ عَوْضٌ عَنِ الْإِعْلَالِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْإِعْلَالَ ثَابِتٌ قَبْلَ مَجِيءِ التَّنْوِينِ، فَلَمَّا جَاءَ التَّنْوِينُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْإِعْلَالِ اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لَالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.
فَأَمَّا تَفْرِيعُ الْمَذْهَبِ فِي امْرَأَةٍ سَمَّيْتَهَا بِـ(قَاضٍ) فَسَنَذْكُرُهُ مَعَ غَيْرِهِ فِي عَجْزِ الْبَابِ،

(١) ينسب النحويون هذا القول إلى سيويه والخليل، انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٩٨/١، وشرح الرضي ١٥٤/١، يقول سيويه في الكتاب ٣٠٨/٣: «واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع وذلك أنهم حذفوا الياء فخفف عليهم فصار التنوين عوضًا».

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٢٤/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٤/٣.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٦.

(٤) المقتضب ١٤٣/١.

(٥) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣٠١-٣٠٢.

فَهَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ فِي عِلَّةِ الْجَمْعِ.

الْمَرْتَبَةُ السَّابِعَةُ: التَّرْكِيْبُ:

و« شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ، وَأَلَّا يَكُونَ بِإِضَافَةٍ وَلَا إِسْنَادٍ، مِثْلُ: بَعَلْبِكَ ».

اعْلَمْ أَنَّ التَّرْكِيْبَ الْمُعْتَبَرَ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ هُوَ أَنْ تُمَزَّجَ الْكَلِمَتَانِ، وَتَصِيرَا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيَكُونُ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ تَاءِ التَّائِيْثِ مِنَ الْإِسْمِ الَّذِي اتَّصَلَتْ بِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ [٤٩] التَّرْمِ فَتُحَ أَخِرِ الْإِسْمِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ صَحِيْحًا، نَحْوُ: (مَعْدِي كَرِبَ)، وَ(قَالِي فَلَا) ^(١) إِذَا سُمِّيَ بِهِ عَلَمًا، فَتَكُونُ الْيَاءُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْيَاءِ مِنْ (دَرْدِيْسَ) ^(٢)، فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُرَكَّبًا مِنْ اسْمَيْنِ؛ لِيُخْرَجَ عَنْهُ مَا يَكُونُ مُفْرَدًا، نَحْوُ: (زَيْدٌ) وَ(عَمْرُو)، فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ اسْمُ التَّرْكِيْبِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُرَكَّبًا مِنْ اسْمَيْنِ.

ثُمَّ إِنَّ بَعْدَ ذَلِكَ شَرَائِطُ:

الشَّرِيْطَةُ الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ عَلَمًا؛ لِأَنَّ التَّرْكِيْبَ لَا يَكُونُ سَبَبًا إِلَّا مَعَ الْعَلَمِيَّةِ، وَلَا يَكُونُ مُؤَثَّرًا إِلَّا مَعَهَا، لَوْلَا ذَلِكَ وَإِلَّا لَوَجَبَ مَنَعُ الصَّرْفِ فِي قَوْلِنَا: (كَفَّةٌ) ^(٣) كَفَّةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ فِيهِ التَّرْكِيْبُ وَالتَّائِيْثُ، فَلَمَّا وَجَبَ صَرْفُهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ التَّرْكِيْبَ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ شَرْطِيَّةِ الْعَلَمِيَّةِ.

الشَّرِيْطَةُ الثَّانِيَّةُ: أَلَّا يَكُونَ مُضَافًا، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَلَّا يَكُونَ مُضَافًا؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تُوجِبُ جَعْلَ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ مُنْصَرِفًا، أَوْ فِي حُكْمِ الْمُنْصَرِفِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ، فَبِالْأُولَى أَنْ يُجْعَلَ الْمُنْصَرِفُ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ، وَلَا بِمُضَافٍ بَعِيدٍ عَنْ شَبِّهِ الْفِعْلِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يُضَافُ، وَالْإِسْمُ غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ مُشَبَّهٌ بِالْفِعْلِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا.

(١) مدينة بأرمينية وهي مدينة خرج منها جمع من العلماء منهم الأديب اللغوي أبو علي إسماعيل بن القاسم

القاللي، صاحب الأمالي. معجم البلدان ٤/ ٢٩٩.

(٢) داهية درديس وعجوز درديس. أساس البلاغة (درد).

(٣) في الأصل: (لقة).

الشَّرِيطَةُ الثَّالِثَةُ: أَلَّا يَكُونَ بِالإِسْنَادِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُسْنَدًا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا مَحْكِيًّا عَلَى حَالِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ بَقَاءُ الصُّورَةِ الْجُمْلِيَّةِ عَلَى حَالِهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: (تَابَطَ شَرًّا)، وَ (ذَرَا حَبًّا)، وَ (شَابَ قَرْنَاهَا)؛ فَلَأَجْلِ هَذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَظٌّ فِي مَنَعَ الصَّرْفِ مِنْ جِهَةِ أَنْ مَنَعَ الصَّرْفِ مَخْصُوصٌ بِالمُعْرَبَاتِ، فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ مِنْ شَرَائِطِ التَّرْكِيبِ فِي الأُمِّ وَالشَّرْحِ^(١)، وَلَا بُدَّ مِنْ إِكْمَالِ شَرِيطَتَيْنِ، وَإِلَّا كَانَ الْكَلَامُ مُنْتَقِضًا.

الشَّرِيطَةُ الرَّابِعَةُ: أَلَّا يَكُونَ صَوْتًا، نَحْوُ: (عَمْرَوِيَّة) وَ (سَبْيَوِيَّة)، فَإِنَّ مَا هَذَا حَالُهُ يَكُونُ مَبْنِيًّا جُزْأَهُ كِلَاهُمَا، فَالْأَوَّلُ مِنْهُمَا لِيَنْزِلَ مَنَزِلَةَ صَدْرِ الْكَلِمَةِ مِنْ عَجْزِهَا، وَبُنِيَ الثَّانِي لِمُشَابَهَتِهِ لِلحَرْفِ، فَلَا بُدَّ مِنْ هَذِهِ الشَّرِيطَةِ.

الشَّرِيطَةُ الْخَامِسَةُ: أَلَّا يَكُونَ الثَّانِي مُتَضَمَّنًا لِلحَرْفِ، كَقَوْلِكَ: (خَمْسَةَ عَشَرَ)، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ غَرَضَ الشَّيْخِ إِنَّمَا يَذْكُرُ مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ مَا كَانَ مُعْرَبًا دُونَ مَا يَكُونُ مَبْنِيًّا، فَلَا يَرِدُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ [ظ ٤٩] مِنَ النَّقْضِ بِهَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا فَاسِدٌ، فَإِنْ صَحَّ مَا قُلْتَهُ لَزِمَ أَلَّا يُذَكَّرَ الإِسْنَادُ؛ لِأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالمَبْنِيَّاتِ، فَيَلْزِمُ إِذَا ذَكَرَهَا جَمِيعًا، كَمَا أوردناه، وَإِذَا حَذَفَ مَا أوردناه مِنْ شَرِيطَةِ الإِسْنَادِ، فَإِذَنْ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهَا جَمِيعًا كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

المرتببة الثامنة: في الألف والنون:

فَإِنْ كَانَ اسْمًا فَشَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ كـ (عِمْرَان)، أَوْ فِي صِفَةٍ، فَانْتِفَاءُ (فَعْلَانِيَّة)، وَقِيلَ: وَجُودُ (فَعْلَاء)، وَمِنْ ثَمَّ اخْتِلَفَ فِي: (رَحْمَن)، دُونَ (سَكْرَان) وَ (نَدْمَان).
وَاعْلَمْ أَنَّ الألف والنون لَا تَخْلُو حَالَهُمَا إِذَا أَنْ يَرِدَا فِي الْاسْمِ أَوْ فِي الصِّفَةِ، فَهَذَا ضَرْبَانِ نَذْكُرُ مَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا:

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣٠٥ / ١.

الضَرْبُ الْأَوَّلُ: فِي وُرُودِهِمَا فِي الْأِسْمِ:

وَهَذَا نَحْوُ: (عِمْرَانُ)، وَ(عُثْمَانُ)، وَمَا شَاكَلَهُمَا، مُمْتَنَعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ.

وَلَا يَشَيْءُ يَكُونُ امْتِنَاعُهُمَا مِنَ الصَّرْفِ، فِيهِ مَذْهَبَانِ^(١):

الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّ امْتِنَاعَهُمَا مِنَ الصَّرْفِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ الْعِلْمِيَّةِ وَزِيَادَةِ الْأَلِفِ وَالتُّونِ، وَهَذَا هُوَ الْمَحْكِيُّ عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ، وَحُجَّتُهُمْ عَلَى مَا قَالُوهُ هُوَ أَنَّ هَذَا الْأِسْمَ قَدْ وَجَدَ فِيهِ عِلَّتَانِ فَرَعِيَّتَانِ قَدْ تَحَقَّقَ أَمْرُهُمَا فِي الْفَرَعِيَّةِ، وَهُمَا الْعِلْمِيَّةُ وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالتُّونِ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا قَضَيْنَا بِكَوْنِهِمَا مُؤَثِّرَيْنِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِقْلَالِ، كَمَا فِي غَيْرِهِمَا مِنْ سَائِرِ الْعِلَلِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَقْرِيرِ الْمَشَابَهَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (حَمْرَاءَ).

الْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَكُنْ مُنْصَرِفًا لِانْعِقَادِ الشَّبَهِ بَيْنَ الْأَلِفِ وَالتُّونِ وَأَلِفِ التَّائِيثِ فِي (حَمْرَاءَ)، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ سَيَبَوِيهِ^(٢)، وَالْأَخْفَشِ^(٣)، وَأَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ، وَحُجَّتُهُمْ عَلَى مَا زَعَمُوهُ هُوَ أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ تَعْلِيلُ (سَكْرَانِ) وَ(غَضْبَانِ) فِي مَنَعِ الصَّرْفِ لَهُمَا بِالْمَشَابَهَةِ لَهُمَا بِنَحْوِ: (حَمْرَاءَ)، كَمَا سَنُوضِّحُهُ، وَهَذَا حَاصِلُ فِي (عِمْرَانِ) عَلَى حَدِّ حُصُولِهِ فِي (سَكْرَانِ)؛ فَلِأَجْلِ هَذَا جَعَلُوا الْبَابَ مِنْهُمَا وَاحِدًا، وَقَرَّرُوهُ عَلَى الْمَشَابَهَةِ مِنْ غَيْرِ فَصْلِ بَيْنَهُمَا، لَكِنَّهُمْ

(١) اختلف النحاة في العلة التي امتنع من أجلها صرف (عثمان)، و(عفان)، و(عمران)، فالذي ذهب إليه البصريون أنه امتنع صرفها لمشابهة الألف والنون في الوصف نحو (سكران)، والألف والتون فيه مشابهة لألفي التائيث في نحو (حمراء)، وذكروا وجوها عدة للمشابهة بينهما، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن العلة في منع مثل (عمران) العلمية وزيادة الألف والنون. انظر المسألة في شرح الرضي ١/١٥٨، وابن يعيش ١/٦٦، وتوضيح المقاصد ٣/١١٩٢-١١٩٣، والمنهاج ٢/١٣، والأشموني ٣/٢٣٤.

(٢) سيبويه ٣/٢١٥-٢١٦.

(٣) انظر المحصل للعلوي ١/٦٣ مخطوط.

اشْتَرَطُوا الْعَلَمِيَّةَ فِي نَحْوِ: (عُثْمَانُ)، وَاشْتَرَطُوا الْعَلَمِيَّةَ فِيمَا هُوَ بِالْأَلِفِ وَالنُّونِ إِذَا كَانَ اسْمًا مِمَّا تَقْوَى الْمَشَابَهَةُ فِيهِ بِنَحْوِ: (حَمْرَاءُ).

وَبَيَانُهُ أَنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَ (نَدْمَانُ) عَلَمًا امْتَنَعْتَ [و ٥٠] التَّاءُ فِي دُخُولِهَا عَلَيْهِ، فَلَا يُقَالُ فِيهِ: (نَدْمَانَةٌ)، كَامْتِنَاعِ دُخُولِهَا عَلَى الْأَلِفِ فِي: (حَمْرَاءُ)، فَلَا يُقَالُ: (نَدْمَانَةٌ)، كَمَا لَا يُقَالُ فِي (حَمْرَاءُ): (حَمْرَاءَةٌ)، وَلَوْلَا الْعَلَمِيَّةُ لَجَازَ أَنْ تَقُولَ: (نَدْمَانَةٌ). فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ الْأَلِفَ وَالنُّونَ فِي الْأَسْمَاءِ لَا تَكُونُ مُشَبَّهَةً لِأَلْفِي التَّائِيثِ إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْعَلَمِيَّةِ. وَالْمَخْتَارُ عِنْدَنَا مَا قَالَهُ نَحَاةُ الْكُوفَةِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ الْعَلَمِيَّةِ بِالِاتِّفَاقِ إِمَّا عَلَى أَنَّهَا شَرَطٌ، كَمَا هُوَ رَأْيُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهَا سَبَبٌ، كَمَا هُوَ رَأْيُ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

وَإِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ الْعَلَمِيَّةِ وَاعْتِبَارِهَا فَقَدْ حَصَلَ السَّبَبَانِ عَلَى الْكَمَالِ وَالتَّمَامِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْمَشَابَهَةِ بِالْفِ (حَمْرَاءُ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَمْرَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ، كَمَا هُوَ الْأَكْثَرُ فِي الْعِلَلِ الْمَانِعَةِ مِنَ الصَّرْفِ؛ وَلِأَنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ، نَحْوُ: (حَمْرَاءُ)، فِيهِ تَجَوُّزٌ مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهَا عَلَّةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّشْبِيهِ بِهَا مَعَ كَوْنِهَا خَارِجَةً عَنْ قِيَاسِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ مَعَ إِمْكَانِ عِلَّتَيْنِ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا سَبَبٌ مُسْتَقِلٌّ عَلَى حِيَالِهِ.

فَظَهَرَ بِمَا لَخَّصْنَاهُ أَنَّ مَا قَالَهُ نَحَاةُ الْكُوفَةِ هُوَ الْأَقْيَسُ الْجَارِي عَلَى الْأُصُولِ، وَهُوَ كَلَامُهُمْ فِي: (عِمْرَانُ) وَ(عُثْمَانُ) فِي تَعْلِيلِهِمَا بِالسَّبَبَيْنِ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا كَلَامُهُمْ فِي: (سَكْرَانُ) مِنْ غَيْرِ حَاجَةِ إِلَى الْمَشَابَهَةِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِضُ فِي: (سَكْرَانُ) مِنَ النَّقْضِ بِ(نَدْمَانُ) إِلَّا كَمَا يَعْرِضُ فِي تَعْلِيلِهِمْ لـ(سَكْرَانُ)، كَمَا سَيُقَرَّرُ الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ فِيهِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَا وَاقِعَيْنِ فِي الصِّفَةِ:

وَهَذَا نَحْوُ: (غَضَبَانُ)، وَ(سَكْرَانُ)، فَإِنَّهُمَا غَيْرُ مُنْصَرِفَيْنِ.

وَلَا يَشَيْءٌ يَكُونُ امْتِنَاعٌ صَرَفَهُمَا؟ فِيهِ مَذْهَبَانِ^(١):

المذهب الأول: امْتِنَاعٌ صَرَفَهُمَا إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ أَجْلِ الصِّفَةِ وَزِيَادَةِ الْأَلِفِ وَالتُّونِ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ، وَغَيْرَهُمَا مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ، وَحُجَّتُهُمْ عَلَى هَذَا هُوَ مَا قَرَّرْنَاهُ لَهُ فِي نَحْوِ: (عُثْمَانُ) وَ(عِمْرَانُ)، فَإِنَّ التَّقْرِيرَ فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَحَاصِلُهُ هُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي تَعْلِيلِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِنَّمَا هُوَ بِاجْتِمَاعِ عِلَّتَيْنِ فَرْعِيَّتَيْنِ، كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ، وَمَعَ إِمْكَانِ وُجُودِهِمَا يَجِبُ التَّعْوِيلُ عَلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى الْمَشَابَهَةِ بـ(حَمَرَاءَ).

المذهب الثاني: أَنَّ امْتِنَاعَ صَرَفِهِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ الْمَشَابَهَةِ بَيْنَ (سَكْرَانُ) وَ(حَمَرَاءَ)، وَالشَّبَهَ [ظ ٥٠] بَيْنَهُمَا يَكُونُ مِنْ أَوْجِهٍ خَمْسَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّهُمَا زَائِدَتَانِ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ، كَزِيَادَةِ: (حَمَرَاءَ).

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ إِحْدَى^(٢) الزِّيَادَتَيْنِ حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ، كَمَا فِي: (حَمَرَاءَ).

وَأَمَّا ثَالِثًا فَلِأَنَّهُمَا زِيَادَتَانِ زِيدَتَا مَعًا؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُمَا يُحذفَانِ فِي التَّرْخِيمِ مَعًا، كَمَا يُحذفَانِ فِي نَحْوِ: (حَمَرَاءَ) إِذَا رُخِّمَ.

وَأَمَّا رَابِعًا فَلِأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِمَا، فَلَا يُقَالُ: (سَكْرَانَةٌ) وَلَا (غَضْبَانَةٌ)، كَمَا لَا يُقَالُ: (حَمَرَاءَةٌ)، وَلَا (صَفْرَاءَةٌ).

(١) الخلاف هنا في علة هذا النوع الذي فيه الألف والتون الزائدتان في اسم صفة، فالبصريون يرون أَنَّ العلة مشابهته ما فيه ألف التأنيث، والكوفيون يقولون: المانع الوصف والألف والتون. انظر شرح كافية ابن الحاجب للقوَّاس الموصلي ١٣٢/١ وشرح ألفية ابن معطٍ للقوَّاس الموصلي ٤٥٨/١. وقيل: مذهب سيبويه أَنَّ العلة مشابهة الألف والتون بألفي التأنيث. انظر الكتاب ٢٠٥/٣. ويرى المبرِّد أَنَّ التون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث. انظر المقتضب ٣٣٥/٣. وأما الكوفيون فيرون أَنَّهما مُنعا لكونهما زائدتين، لا تقبلان هاء التأنيث، لا للتشبيه بألفي التأنيث. وانظر المسألة في توضيح المقاصد ١١٩٢-١١٩٣، والارتشاف ٨٥٦/٢، ويرى الأعلام أَنَّ (سكران) مشبَّه بـ(أحمر) من حيث إنَّه صفةٌ مثله مؤنثة بألف التأنيث لا بالهاء. انظر الارتشاف ٨٥٦/٢.

(٢) في الأصل: (أحد).

وَأَمَّا خَامِسًا فَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهُ مُذَكَّرٌ مِنْ لَفْظِهِ؛ فَلِهَذَا تَقُولُ فِي مُؤَنَّثِ (غَضْبَانَ): (غَضَبِي)، وَفِي مُؤَنَّثِ (سَكَرَانَ): (سَكَرِي)، كَمَا تَقُولُ فِي مُؤَنَّثِ (أَحْمَرَ): (حَمْرَاءُ)، وَفِي مُؤَنَّثِ (أَصْفَرَ): (صَفْرَاءُ).

فَقَدْ انْعَقَدَتِ الْمِشَابَهَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (حَمْرَاءُ)؛ فَلِهَذَا وَجَبَ مَنَعُ صَرْفِهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ سَيَبَوِيهِ^(١)، وَالْأَخْفَشِ^(٢)، وَغَيْرِهِمَا مِنْ نَحْوَةِ الْبَصْرِيِّينَ. وَاعْتَبِرُوا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ بِالْمِشَابَهَةِ شَرْطًا، وَأَيُّ شَيْءٍ يَكُونُ الشَّرْطُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الشَّرْطَ هُوَ انْتِفَاءُ (فَعْلَانِيَةِ)؛ وَلِهَذَا كَانَ (نَدْمَانُ) مُنْصَرِفًا لَمَّا وُجِدَ فِيهِ: (نَدْمَانَةٌ).

وَتَانِيَهُمَا: أَنَّ الشَّرْطَ هُوَ وُجُودُ (فَعْلَاءُ)؛ وَلِهَذَا انْصَرَفَ (نَدْمَانُ) لَمَّا كَانَتْ مَعْدُومَةً عَنْهُ، فَإِذَنْ لَا خِلَافَ فِي مَنَعِ صَرْفِ: (سَكَرَانَ) وَ (غَضْبَانَ)؛ لِتَحَقُّقِ الشَّرْطَيْنِ جَمِيعًا فِيهِ، وَهُوَ انْتِفَاءُ (فَعْلَانِيَةِ)، وَوُجُودُ (فَعْلَاءُ).

وَلَا خِلَافَ أَيْضًا فِي صَرْفِ نَحْوِ: (نَدْمَانِ)؛ لِفَوَاتِ الشَّرْطَيْنِ جَمِيعًا؛ لِوُجُودِ (فَعْلَانِيَةِ)، وَلَمْ تُوجَدْ لَهُ (فَعْلَى)، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي نَحْوِ: (رَحْمَانَ) تَحَقُّقُ الْخِلَافِ، فَمَنْ عَلَّلَ امْتِنَاعَ الصَّرْفِ فِي نَحْوِ: (سَكَرَانَ) وَ (غَضْبَانَ) بِوُجُودِ (فَعْلَى) فَإِنَّهُ يَصْرِفُ (رَحْمَانَ) لِانْتِفَاءِ مَنَعِ صَرْفِهِ؛ لِعَدَمِ شَرْطِهِ، وَهُوَ وُجُودُ (فَعْلَى). وَمَنْ عَلَّلَ امْتِنَاعَ الصَّرْفِ فِيهِمَا بِانْتِفَاءِ (فَعْلَانِيَةِ) مَنَعِ صَرْفِ (رَحْمَنِ)؛ لِتَحَقُّقِ وُجُودِ شَرْطِهِ، وَهُوَ انْتِفَاءُ (فَعْلَانِيَةِ)، ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ^(٣): وَالْأَجُودُ مَنَعُ صَرْفِهِ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ الْأَلِفَ وَالنُّونَ إِنَّمَا كَانَتَا مَانِعَتَيْنِ مِنَ الصَّرْفِ مِنْ أَجْلِ امْتِنَاعِ دُخُولِ التَّأْنِيثِ عَلَيْهِمَا، وَإِذَا كَانَ (رَحْمَنُ) لَا يَجُوزُ دُخُولُ تَاءِ التَّأْنِيثِ فِيهِ قَوِيٌّ أَمْرُ الشَّبَهَةِ فِيهِ

(١) الكتاب ٣/٢١٦.

(٢) انظر المحصل للعلوي ١/٦٣ مخطوط.

(٣) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/٣٠٨.

بِأَلِفِ التَّائِيثِ، وَوُجُودُ (فَعَلَى) لَيْسَ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ تَحَقُّقُ امْتِنَاعِ دُخُولِ التَّائِيثِ عَلَيْهَا، فَإِذَا امْتَنَعَ دُخُولُ تَاءِ التَّائِيثِ [و ٥١] عَلَيْهَا بِغَيْرِهِ فَقَدْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ، فَصَارَ وُجُودُ (فَعَلَى) لَيْسَ شَرْطًا بِالذَّاتِ، بَلْ إِنَّمَا كَانَ شَرْطًا؛ لِاسْتِلْزَامِهِ انْتِفَاءِ (فَعْلَانِيَّةِ) الَّتِي هِيَ شَرْطُ الذَّاتِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلأنَّه لَوْ قُدِّرَ اسْتِوَاءُ الْأَمْرَيْنِ فَمَنَعُ صَرْفِهِ أَحَقُّ؛ لأنَّه هُوَ الْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْأَكْثَرِ؛ لِأَنَّ بَابَ (سَكَرَانَ) أَكْثَرُ مِنْ بَابِ (نَدَمَانِ)؛ فَلِهَذَا كَانَ التَّعْوِيلُ عَلَى مَا كَانَ غَالِبًا أَكْثَرِيًّا أَشَدَّ مُلَاءَمَةً لِلْقَوَاعِدِ، وَأَجْرَى عَلَى الْأُصُولِ.

وَالْمَخْتَارُ مَا قَالَهُ نَحَاةُ الْكُوفَةِ؛ لِمَا قَرَّرْنَاهُ فِي الْأَسْمِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي تَكَرُّرِهِ، لَا يُقَالُ: فَمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ يَبْطُلُ بِـ (نَدَمَانِ)؛ لِأَنَّ فِيهِ الصِّفَةَ وَزِيَادَةَ الْأَلِفِ وَالنُّونِ، وَهُوَ مُنْصَرَفٌ، فَيَبْطُلُ اعْتِبَارُهُمَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى تَعْلِيلِ الْبَصَرِيِّينَ بِالْمِشَابَهَةِ، فَإِذَا قَالُوا: وَجُودُ (فَعَلَى) أَوْ عَدَمُ (فَعْلَانِيَّةِ) شَرْطٌ، فَمَا أَجَابُوا بِهِ فِي اعْتِبَارِ الْمِشَابَهَةِ فَهُوَ جَوَابُنَا بَعَيْنِهِ بِاعْتِبَارِ الْوَصْفَيْنِ، بَلْ مَا اعْتَبَرْنَاهُ أَجْرَى، وَكَانَ أَحَقَّ وَأَوْلَى.

المرتببة التاسعة: وزن الفعل:

« وَشَرْطُهُ أَنْ يَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ، كـ (شَمَرَ) وَ (ضَرَبَ)، أَوْ يَكُونَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَتِهِ^(١) غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّاءِ، وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ (أَحْمَرُ)، وَانْصَرَفَ (يَعْمَلُ) ». اَعْلَمْ أَنَّ الْوِزْنَ مِنْ جُمْلَةِ الْعِلَلِ الْمَانِعَةِ مِنَ الصَّرْفِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْعِلْمِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ كَمَا يُؤَثِّرُ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ كـ (أَحْمَدَ)، فَقَدْ يَكُونُ مُؤَثِّرًا مَعَ الصِّفَةِ كـ (أَحْمَرِ)، وَهَكَذَا الْعَدْلُ، فَإِنَّ الْعِلْمِيَّةَ غَيْرُ مُشْتَرَطَةٍ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا يُؤَثِّرُ مَعَهَا فِي نَحْوِ: (عُمَرَ)، فَقَدْ يَكُونُ مُؤَثِّرًا مَعَ الصِّفَةِ كـ (أَحَادَ).

(١) فِي الْأَصْلِ: (كَزِيَادَةِ).

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ وَزْنَ الْفِعْلِ يَأْتِي عَلَى أَضْرَبٍ ثَلَاثَةٍ، نُفَصِّلُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ:

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ خَاصًّا فِي الْأَفْعَالِ، فَيُعْلَمَ كَوْنُهُ مَنقُولًا عَنْهَا، وَهَذَا يَأْتِي عَلَى صُورٍ خَمْسٍ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى بِنَاءٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبَ)، وَ(قَتَلَ)، فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي غَيْرِ الْأَفْعَالِ إِلَّا نَادِرًا، كَقَوْلِنَا: (دُئِلَ) ^(١) فِي اسْمِ دُوبَيْبَةٍ.

وِثْنَانِهَا: (فَعَّلَ)، مُضَاعَفُ الْعَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَّبَ)، وَ(قَتَّلَ)، فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الْأَسْمَاءِ إِلَّا اسْمًا أَعْجَمِيًّا مُعَرَّبًا، كَ(بَقَمَ)، وَأَنْشَدَ النُّحَاةُ لِكَثِيرٍ عَزَّةَ ^(٢):

٨ - رَعَى اللَّهُ أَمْوَاهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَذَرَ وَالْغَمْرَا ^(٣)

[ظ ٥١] فَتَرَكَ صَرَفَ (بَذَرَ) لَمَّا كَانَ مَنقُولًا نَقْلًا خَاصًّا عَنِ الْفِعْلِ.

وِثَالُثُهَا: (تَفَعَّلَ)، كَقَوْلِكَ: (تَعَلَّمَ) وَ(تَكَلَّمَ).

وَرَابِعُهَا: (انْفَعَلَ)، كَقَوْلِكَ: (انْطَلَقَ)، وَ(انْقَتَلَ).

وَخَامِسُهَا: فَعَلَ الْأَمْرَ، نَحْوُ: (انْطَلِقَ) وَ(دَحْرِجَ).

فَهَذِهِ الْأَوْزَانُ وَمَا شَاكَلَهَا مِنَ الْأَوْزَانِ الْخَاصَّةِ لِلْأَفْعَالِ مَتَى سُمِّيَ بِهَا مُجَرَّدَةً

(١) فِي الْأَصْلِ: (دَوِيلَ).

(٢) كَثِيرٌ عَزَّةٌ، هُوَ كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ مَلِيحٍ مِنْ خَزَاعَةَ وَأُمُّهُ جَمْعَةُ بِنْتُ الْأَشِيمِ الْخَزَاعِيَّةِ، شَاعِرٌ مَتِيمٌ مَشْهُورٌ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، أَكْثَرُ إِقَامَتِهِ بِمِصْرَ وَلَدَ فِي آخِرِ خِلَافَةِ يُزَيْدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَتُوفِيَ وَالِدُهُ وَهُوَ صَغِيرُ السِّنِّ، وَاشْتَهَرَ بِحُبِّهِ لِعَزَّةَ فَعَرَفَ بِهَا وَعُرِفَتْ بِهِ وَهِيَ: عَزَّةُ بِنْتُ حُمَيْلِ بْنِ حَفْصٍ، كُنَانِيَّةُ النَّسَبِ، تُوفِيَ سَنَةَ خَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ وَمِائَةٍ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْمُنْتَظَمِ ١٠٣/٧، وَشَرَحَ أَيْيَاتَ مَغْنِيِّ اللَّيْلِيبِ ٨٢/١.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِكَثِيرٍ عَزَّةٌ فِي دِيْوَانِهِ ٥٠٣، وَانْظُرْ شَرْحَ السِّيْرَافِيِّ ٤٧٠/٣، وَالْمَقَاصِدَ الشَّافِيَّةَ ٦٥١/٥. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي مَا يَنْصَرَفُ ٢١، وَجُمْهُرَةُ اللُّغَةِ ٣٠٣، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ٢٨٩، وَتَصْحِيحُ الْفَصِيحِ ٤٢، وَالْحَلِيلِيَّاتِ ٣٩، وَالْمَحْكَمِ ٦٧/١٠، وَإِسْفَارُ الْفَصِيحِ ٨٠٢/٢.

عَنِ الضَّمَائِرِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ الْحُكْمُ عَلَيْهَا بِتَرْكِ الصَّرْفِ، لِكُونِهَا مَنْقُولَةً عَنِ الْأَفْعَالِ؛ لَا خِصَاصَ بِهَذِهِ الزَّانَةِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: مَا كَانَ فِيهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ الْفَعْلِ، وَهِيَ: التَّاءُ، وَالْهَمْزَةُ، وَالتُّونُ، وَالْيَاءُ، نَحْوُ: (أَفْعَلُ)، وَ(نَفَعَلُ)، وَ(يَفْعَلُ)، وَ(تَفَعَّلُ)؛ لِأَنَّهُ مَتَى كَانَ الْأِسْمُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ كَانَ مَنْقُولًا عَنِ الْفَعْلِ لَا مَحَالَةَ، وَلَمْ يُسْمَعْ مَنْقُولًا عَلَى جِهَةِ الْأَصَالَةِ إِلَّا فِي اسْمٍ مُعَرَّبٍ، كَقَوْلِكَ: (نَرَجِسُ)، فَإِنَّهُ عَلَى مِثَالِ: (نَضْرِبُ)، فَإِذَا سَمَّيْتَ بِهِ عَلَمًا لَمْ تَصْرِفْهُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَمُشَابَهَتِهِ وَزَنَ الْفَعْلِ، قَالَ الشَّيْخُ^(١): «وَهَذَا أَوْلَى مِنْ قَوْلِ النَّحَاةِ: إِنَّهُ يَكُونُ غَالِبًا عَلَى الْفَعْلِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ مَا ذَكَرُوهُ رَدُّ إِلَى جِهَالَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تُعْرَفُ كَثَرَتُهُ عَلَى الْأِسْمِ إِلَّا بَعْدَ الْإِحَاطَةِ بِمَا وَقَعَ مِنْهُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، وَمَا هَذَا حَالُهُ صَعْبٌ عَسِيرٌ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ مَا ذَكَرُوهُ بَاطِلٌ بِنَحْوِ: (أَفْعَلُ)، فَإِنَّ (أَفْعَلُ) فِي الْأَسْمَاءِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الْأَفْعَالِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُعْتَبَرٌ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، فَلَوْ كَانَ اعْتِبَارُهُ بِغَلَبَتِهِ فِي الْفَعْلِ لَمْ يَكُنْ مَانِعًا لِلصَّرْفِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ (أَفْعَلُ) فِي الْأَسْمَاءِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الْأَفْعَالِ هُوَ أَنَّهُ مَا مِنْ فَعْلٍ ثَلَاثِيٍّ إِلَّا وَلَهُ (أَفْعَلُ) اسْمًا لِلتَّفْضِيلِ، أَوْ صِفَةً مُشَبَّهَةً بِاسْمِ الْفَاعِلِ، كَ(عَمِي) فَهُوَ (أَعْمَى)، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَ(أَفْعَلُ) فِي الْأَفْعَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلتَّعْدِيَةِ، كَ(خَرَجَ) وَ(أَخْرَجْتَهُ)، أَوْ فِي مَعْنَى (فَعَلَ) كَ(بَكَرَ) وَ(أَبَكَرَ)، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ عَلَى الْقِلَّةِ وَقُوعِ (أَفْعَلُ) فِي الْأَسْمَاءِ مِنْ غَيْرِ فَعْلٍ، كَ(أَجْدَلَ)، وَ(أَخِيلَ)، وَ(أَفْعَى)، وَ(أَرْنَبَ).

فَتَقَرَّرَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الضَّبْطَ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ بِمَا ذَكَرْنَا أَوْلَى مِمَّا ذَكَرَهُ النَّحَاةُ،

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٣١١ - ٣١٢.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ مُنَاسِبٌ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ لِشَبْهِهِ بِالْفِعْلِ مِنْ أَجْلِ الزِّيَادَةِ ^(١)، ثُمَّ قَالَ ^(٢): « وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ سَيَبَوِيهِ » ^(٣)، يُرِيدُ أَنَّ كَلَامَ سَيَبَوِيهِ يُشِيرُ إِلَى ضَبْطِهِ بِالزِّيَادَةِ لَا بِالْغَلَبَةِ [و ٥٢] الَّتِي قَرَّرَهَا النُّحَاةُ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَا قَالَهُ النُّحَاةُ هُوَ أَنَّ (فَاعِلًا) فِي الْأَسْمَاءِ لَا يَكَادُ يُوجَدُ إِلَّا فِي نَحْوِ: (خَاتِمٍ)، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَ(فَاعِلٌ) فِي الْأَفْعَالِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، كَ(ضَارِبٍ)، وَ(خَاصِمٍ)، وَ(قَاتِلٍ) فِي بَابِ الْمَفَاعَلَةِ، وَفِي غَيْرِهِ (سَافِرٍ)، وَ(طَارَقَتِ النَّعْلُ)، وَ(بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ)، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ لَوْ سَمَّيْتُ بِ(خَاتِمٍ) لَصَرَفْتَهُ.

وَلَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِ كَوْنِهِ «غَيْرَ قَابِلٍ لِلتَّاءِ»، نَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ مِثْلِ قَوْلِنَا: (جَمَلٌ يَعْمَلُ) وَ(نَاقَةٌ يَعْمَلَةٌ)، فَلَوْ لَمْ نَحْتَرِزْ لَوَرَدَ نَقْضًا عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ.

وَإِنَّمَا كَانَ قَبُولُهُ لِلتَّاءِ مَانِعًا مِنْ اعْتِبَارِ تَأْثِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقْبُولُهَا يَخْرُجُ عَنْ شَبْهِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَقْبَلُ هَذِهِ التَّاءَ، أَعْنِي مَا يَكُونُ تَاءً فِي الْوَصْلِ وَهَاءً فِي الْوَقْفِ، فَلَمَّا قَبِلَ مَا لَا يَقْبَلُهُ الْفِعْلُ خَرَجَ عَنْ شَبْهِهِ، وَهُوَ مُلَخَّصُ كَلَامِ الْفَارِسِيِّ ^(٤).

وَلَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِ كَوْنِهِ غَيْرَ قَابِلٍ لِلتَّاءِ فِي حَالِ تَنْكِيرِهِ وَكَوْنِهِ صِفَةً، فَأَمَّا إِذَا سُمِّيَ بِهِ أَوْ صَارَ عَلَمًا فَلَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ؛ لِكَوْنِهِ فِي حَالِ عِلْمِيَّةٍ غَيْرِ قَابِلٍ لِلتَّاءِ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ ^(٥): « وَمِنْ ثَمَّ امْتِنَاعَ (أَحْمَرٍ)، وَانْصِرْفَ (يَعْمَلُ) »، يَعْنِي: وَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الشَّرْطَ فِي الْوِزْنِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ وَجُودُ الزَّيْنَةِ وَعَدَمُ التَّاءِ امْتِنَاعَ صَرْفِ (أَحْمَرٍ)؛ لِوُجُودِهِمَا فِيهِ جَمِيعًا مِنْ جِهَةِ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَفُقْدَتِ عَنْهُ التَّاءُ،

(١) إِلَى هُنَا يَنْتَهِي كَلَامُ ابْنِ الْحَاجِبِ بِشَرْحِ مِنَ الْعُلُوِي، وَلَيْسَ بِاخْتِصَارِ كَلَامِهِ.

(٢) ابْنُ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْكَافِيَةِ ٣١٢.

(٣) انْظُرْ: الْكِتَابُ ٣/ ١٩٤.

(٤) انْظُرْ كَلَامَ الْفَارِسِيِّ فِي الْمَحْكَمِ ١٧٩/٢، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ ٣١٣، وَشَرْحُ الْوَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ ١٥١. وَلَمْ أَجِدْهُ فِي كِتَابِهِ فِي حُدُودِ إِطْلَاعِي.

(٥) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ ٣١٣/١.

وَانْصَرَفَ (يَعْمَلُ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ وُجِدَ فِيهِ الزِّيَادَةُ، كَمَا فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ، خَلَا أَنَّ التَّاءَ دَخَلَتْهُ؛ فَلِهَذَا كَانَ مُنْصَرِفًا.

الضَّرْبُ الثَّلَاثُ: مَا كَانَ وَزْنُهُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ، كَ (فَعَلَ)، وَ (فَعِلَ)، وَ (فَعُلَ)؛ (حَضَرَ)، وَ (عَمِلَ)، وَ (كَرَّمَ) فِي الْأَفْعَالِ، وَمِثَالُهَا فِي الْأَسْمَاءِ: (فَرَسٌ)، وَ (كَيْفٌ)، وَ (عَضُدٌ)، فَمَا هَذَا حَالُهُ فِيهِ مَذْهَبَانِ:

المذهب الأول: أَنَّهُ يَكُونُ مُنْصَرِفًا بِكُلِّ حَالٍ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ النُّحَاةِ الْبَصْرِيَّةِ وَالْكُوفِيَّةِ، وَحُجَّتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ هُوَ أَنَّ عَدَمَ الصَّرْفِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ مُشَابَهَةِ خَاصَّةٍ لِلْفِعْلِ مِنْ تِلْكَ الْعِلَلِ، وَلَيْسَ مِثْلُ هَذَا إِلَّا عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ الْعِلْمِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْوِزْنَ لَيْسَ خَاصًّا فِي الْفِعْلِ، فَلَا وَجْهَ لاعتباره، وَالْعِلَّةُ الْوَاحِدَةُ غَيْرُ كَافِيَةٍ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ مُنْصَرِفًا عَمَلًا عَلَى الْقَاعِدَةِ الْأَصْلِيَّةِ فِي الْقَضَاءِ بِالصَّرْفِ إِلَّا لِمَانَعٍ.

المذهب الثاني: [ظ ٥٢] أَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَهَذَا شَيْءٌ يُحْكَى عَنْ عَيْسَى ^(١) بْنِ عُمَرَ ^(٢)، وَلَمْ أَعْلَمْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النُّحَاةِ وَافَقَهُ عَلَى هَذِهِ الْمَقَالَةِ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٩- أَيْبَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي ^(٣)

(١) هُوَ أَبُو عَمْرِو عَيْسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَلَاءِ مُعَاَصِرُهُ وَصَحْبُهُ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ، وَأَخَذَ عَنْهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ وَالْأَصْمَعِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَأَخَذَ سِيُوبَةُ عَنْهُ النُّحُو، لَهُ كِتَابَا الْجَامِعِ وَالْإِكْمَالِ فِي النُّحُو، تَوَفَّى سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً. (انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣٧٤ / ٢، ووفيات الأعيان ٤٨٦ / ٣، وبغية الوعاة ٢٣٧ / ٢).

(٢) انظر الكتاب ٢٠٦-٢٠٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٧٠ / ٣.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الْيَرْبُوعِيِّ فِي سِيُوبَةَ ٢٠٧ / ٣، وَجُمُهِرَةُ اللَّغَةِ ١ / ٤٩٥، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٥٢، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَّلِ ١ / ٩٢، وَابْنُ يَعِيشَ ٣ / ٦٢، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ ١١ / ١٢٨، وَالْمُسَاعَدُ ٣ / ١٤، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ لِلْسَيُوطِيِّ ١ / ٤٥٩. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْعَيْنِ ٦ / ١٨١، وَالْكَامِلُ ١ / ٢٩١، وَمَا يَنْصَرَفُ ٢٠، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبَ ١ / ١٧٦، وَعِلَلُ النَّحْوِ ٦٧، وَالْمَقَرَّبُ ٣٦٠، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢ / ٢٠٦، وَالتَّخْمِيرُ ٢ / ١٠٩، وَالْمُلَخَّصُ ٦٣٧، =

وَهَذَا فَاِسِدُّ؛ فَإِنَّ مَا قَالَهُ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى التَّسْمِيَةِ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ، فَإِذَا كَانَ مَا قُلْنَاهُ مُحْتَمَلًا لَمْ يَجْزِ إِثْبَاتُ قَاعِدَةٍ بِشَيْءٍ مُحْتَمَلٍ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ الْمَأْثُورَ عَنِ الْعَرَبِ فَيَمَنْ سُمِّيَ بِـ (كَعَسَبٍ) ^(١) أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ، وَلَوْ كَانَ مَا قَالَهُ صَحِيحًا لَوَجَبَ مَنْعُ صَرْفِهِ، كَمَا زَعَمَهُ فِي نَحْوِ: (أَنَا ابْنُ جَلَا)، فَضَعُفَ مَا قَالَهُ عَيْسَى بْنُ عُمَرَ، وَبَطَلَ.

المرتببة العاشرة: في التَّأْنِيثِ بِالْأَلْفَيْنِ الْمَقْصُورَةِ وَالْمَمْدُودَةِ:

اعْلَمْ أَنَّ الْأَلِفَ الْمَقْصُورَةَ مُنْقَسِمَةً إِلَى الْأَسْمِ، كَقَوْلِكَ: (بُهْمَى) ^(٢)، وَ (حُبَارَى)، وَ (أَرْبَى) ^(٣)، وَ (مَرَطَى) ^(٤)، وَإِلَى مَا يَكُونُ صِفَةً، كَ (حُبَلَى)، وَ (خُتَى)، وَ (رُبَى)، وَالْأَلِفُ الْمَمْدُودَةُ قَدْ تَكُونُ أَسْمًا، كَقَوْلِكَ: (صَحْرَاءُ) وَ (سَيْرَاءُ) وَإِلَى صِفَةٍ، نَحْوُ: (حَمْرَاءُ)، وَ (صَفْرَاءُ) وَ (نُفْسَاءُ).

وَهِيَ فِي هَذِهِ الْمَجَارِي لَمْ تَنْصَرِفْ لِلتَّأْنِيثِ وَلُزُومِ التَّأْنِيثِ، فَالتَّأْنِيثُ عِلَّةٌ، وَلُزُومُ التَّأْنِيثِ عِلَّةٌ أُخْرَى، فَهَذِهِ عِلَّةٌ تُقَوْمُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ، وَهَذَا رَأْيُ سَيَّوِيهِ ^(٥)،

= وشرح الرّضي ١٦٧/١، وشرح الكافية الشّافية ١٤٦٧/٣، والارتشاف ٩٠٦/٢، ومغني اللبيب ٤٤٠.

(١) في التاج (كعسب): «كعسب وكعسم: إذا هرب ومشى سريعاً أو كعسب إذا عدا بطيئاً فهو ضد؛ كعسب فلان ذاهباً: إذا مشى مشية السكران. وكعسب كجعفر: اسم اشتق من المعاني التي ذكرت».

(٢) في تهذيب اللغة: ١٧٩/٦ «البهمى: نبت تجد به الغنم وجداً شديداً ما دام أخضر، فإذا يبس هراً شوكة وامتنع، ويقولون للواحدة: بَهْمَى، وللجميع: بَهْمَى».

(٣) قال في الصّحاح (أرب): «والأربى: الداهية، بضم الهمزة». وفي المزهرة ٦٩/٢: «لم يجئ من فُعلَى (بالضم والقصر) إلّا أَرْبَى من أسماء الداهية».

(٤) قال في تاج العروس (مرط): «وَفَرَسٌ مَرَطَى كَجَمَزَى سَرِيعٌ وَكَذَلِكَ النَّاقَةُ وَالْمُرُوطُ سُرْعَةُ الْمَشْيِ وَالْعَدْوُ».

(٥) انظر الكتاب ٢١٤/٣.

وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ النُّحَاةِ، وَإِنَّمَا وَجَبَ فِيهَا مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا اتَّصَلَتْ اتِّصَالًا كَلِّيًّا، وَمُزِجَتْ بِهِ حَتَّى صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِهِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهَا تَنْحَذِفُ فِي التَّصْغِيرِ فِي نَحْوِ: (جَحَجَبِي)^(١)، فَتَقُولُ: (جُحَجِبْتُ)^(٢)، كَمَا تَحَذِفُهَا فِي الْخُمَاسِيِّ، وَتُثَبِّتُهَا فِي الْمَنْسُوبِ، فَتَقُولُ فِيهَا: (حُبْلَوِي)، وَ (حَمْرَاوِي)، وَتُثَبِّتُ [فِي]^(٣) الْجَمْعِ السَّالِمِ، فَتَقُولُ: (حُبَلِيَّاتُ)، بِخِلَافِ التَّاءِ، فَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى شِدَّةِ اتِّصَالِهَا بِمَا تَتَّصِلُ بِهِ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا كَانَتْ قَائِمَةً مَقَامَهَا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ.

المذهبُ الثاني: أَنَّهَا إِنَّمَا لَمْ تَنْصَرِفْ لِلْوَصْفِيَّةِ وَالتَّائِيثِ، وَهَذَا هُوَ الْمَحْكِيُّ عَنْ الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ^(٤)، وَهُوَ رَأْيُ الْفَارِسِيِّ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ، صَرَّحَ بِهِ فِي الْإِيضَاحِ^(٥)، قَالَ: « وَ (حَمْرَاءُ) لَا يَنْصَرِفُ؛ لِاجْتِمَاعِ الْوَصْفِ وَالتَّائِيثِ »، وَلَيْسَ مَشْهُورًا عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ، وَإِنَّمَا يُحْكَى عَنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ، وَحُجَّتُهُمْ عَلَى مَا قَالُوهُ هُوَ مَا أَسْلَفْنَاهُ فِي: (سَكَرَانَ)، فَلَا فَايِدَةَ فِي تَكْرِيرِهِ.

وَمَا قَالَهُ الْكُوفِيُّونَ [٥٣] جِيْدٌ لَوْ كَانَ يَطْرُدُ، وَلَكِنَّهُ مَنْقُوضٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِمَّا فِيهِ أَلِفٌ مَقْصُورَةٌ، إِمَّا اسْمٌ عَيْنٍ كَ (بُهْمَى)، وَإِمَّا مَعْنَى نَحْوِ: (بُشْرَى) وَ (ذِكْرَى)، وَمِمَّا كَانَ فِيهِ أَلِفٌ مَمْدُودَةٌ، إِمَّا اسْمٌ عَيْنٍ كَ (صَحْرَاءُ) وَ (طَرْفَاءُ)، وَإِمَّا اسْمٌ مَعْنَى كَ (الْبَاسَاءُ) وَ (الضَّرَّاءُ)، فَإِنَّ مَا هَذَا حَالَهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَلَيْسَ صِفَةً بِحَالٍ؛

(١) فِي الْاِشْتِقَاقِ ٤٤١: « بَنُو جَحَجَبِي، بَطْنٌ. وَاشْتِقَاقُ جَحَجَبِي مِنَ الْجَحَجَبَةِ، وَهُوَ التَّرْدُّدُ فِي الشَّيْءِ، وَالْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ. جَحَجَبٌ يُجَحَجِبُ جَحَجَبَةً ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: (حَجِيتُ).

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

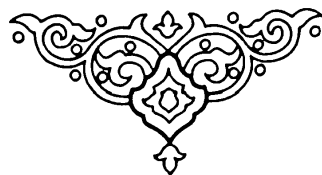
(٤) فِي عِلَّةٍ مَنَعَهُ لِلصَّرْفِ خِلَافٌ، فَالْبَصَرِيُّونَ يَقُولُونَ إِنَّ الْعِلَّةَ هِيَ التَّائِيثُ وَلِزُومِ التَّائِيثِ وَيَرَى الْكُوفِيُّونَ أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْوَصْفُ وَالتَّائِيثُ. انْظُرِ الْغُرَّةَ الْمَخْفِيَّةَ (٣١) مَخْطُوطٌ، وَالْحَاصِرُ لَوْحَةُ ١٨.

(٥) انْظُرِ الْإِيضَاحَ الْعُسْطُودِيَّ ٢٩٦.

فَلِأَجْلِ هَذَا كَانَ مَذْهَبُهُمْ ضَعِيفًا؛ لِعَدَمِ اطِّرَادِهِ بِخِلَافِ مَا اخْتَرَنَاهُ مِنْ: (عِمْرَانُ) وَ (سَكْرَانُ)، فَإِنَّهُمَا جَارِيَانِ عَلَى جِهَةِ الاطِّرَادِ مِنْ غَيْرِ نَقْضٍ فِي الْعِلَّتَيْنِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّيْخَ قَدْ أَهْمَلَ ذِكْرَ هَذَا الْبَابِ فِي الْأُمِّ وَشَرْحِهَا، وَلَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ بِصَرِيحٍ وَلَا دَلَالَةٍ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا ذُھُولٌ مِنْهُ وَغَفْلَةٌ. لَا يُقَالُ: إِنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «التَّائِيثُ بِالتَّاءِ»، فَعَلِمَ أَنَّ هُنَاكَ تَأْنِيثًا بِغَيْرِ تَاءٍ، وَهَمَّا الْأَلِفَانِ، أَوْ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ (فَعْلَانُ) صِفَةً وَاسْمًا، وَهَمَّا إِنَّمَا صَرَفَهُمَا مِنْ أَجْلِ مُشَابَهَتِهِمَا لِأَلْفِي التَّائِيثِ عَلَى مَذْهَبِهِ، فَكَتَفَى بِذِكْرِ الْمَشَبَّهِ عَنْ ذِكْرِ الْمَشَبَّهِ بِهِ، فَكَانَ ذِكْرُهُمَا حَاصِلًا مِنْ جِهَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّ كُلَّ مَا كَانَ مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ وَبَابًا فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ عَلَى حَيَالِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُكْتَفَى فِيهِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْإِشَارَاتِ وَالرُّمُوزِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ صَرِيحًا كَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْعِلَلِ، بَلْ نَقُولُ: هَذَا يَكُونُ أَحَقَّ بِالذِّكْرِ؛ لِكُونِهِ أَصْلًا لِغَيْرِهِ، فَلَا يُكْتَفَى فِيهِ بِالْإِشَارَةِ، وَلَا يُقَالُ بَأَنَّهُ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ التَّاءِ؛ لِأَنَّهُمَا بَابَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَلَا يُقَالُ بَأَنَّهُ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ الْأَلِفِ وَالتُّونِ؛ لِأَنَّهُمَا فَرَعَانِ لَهُ، فَلَا يُمَكِّنُ انْدِرَاجُهُمَا، أَعْنِي الْأَلْفَيْنِ تَحْتَ الْأَلِفِ وَالتُّونِ، فَلَا يُقَالُ بَأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ ذِكْرَهُمَا؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ ذِكْرُ الْعِلَلِ الْمُسْتَقِلَّةِ دُونَ ذِكْرِ مَا يَقُومُ مِنْهَا مَقَامَ عِلَّتَيْنِ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا يَبْطُلُ بِمِثْلِ: (مَسَاجِدَ)، فَإِنَّهُ قَدْ أوردَهُ، وَطَوَّلَ فِيهِ أَنْفَاسَهُ، وَهُوَ عِلَّةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ.

فَهَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ فِي الْعِلَلِ الْمَانِعَةِ مِنَ الصَّرْفِ وَبَيَانِ مَا يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ لِأَجْلِ عِلَّتَيْنِ مُسْتَقِلَّتَيْنِ، وَمَا تَكُونُ فِيهِ عِلَّةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ، كَالْجَمْعِ، وَالْفِي التَّائِيثِ، وَمَا يَكُونُ تَأْثِيرُهُ عَلَى جِهَةِ الْمَشَابَهَةِ، كَالْأَلِفِ وَالتُّونِ عَلَى الْخِلَافِ فِي: (عِمْرَانُ) وَ (سَكْرَانُ)، وَمَا يَكُونُ عَلَى جِهَةِ الْأَصَالَةِ [ظ ٥٣] كَسَائِرِ الْعِلَلِ، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ.



[أحكام غير المنصرف]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيهِ: « وَمَا فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثَّرَةٌ إِذَا نَكَّرَ صُرِفَ؛ لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ أَنَّهَا لَا تُجَامَعُ مُؤَثَّرَةٌ إِلَّا مَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ، إِلَّا الْعَدْلَ وَوَزْنَ الْفَعْلِ، وَهَمَّا ^(١) مُتَضَادَّانِ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا أَحَدُهُمَا، فَإِذَا نُكِّرَ بَقِيَ بِلا سَبَبٍ، أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ، وَخَالَفَ سَبَبِيَّهِ الْأَخْفَشُ فِي مِثْلِ: (أَحْمَر) عَلَمًا [إِذَا نُكِّرَ] ^(٢) اعتبارًا لِلصِّفَةِ [الْأَصْلِيَّةِ] ^(٣) بَعْدَ التَّنْكِيرِ، وَلَا يَلْزَمُهُ بَابُ (حَاتِم)؛ لِمَا يَلْزَمُ فِيهِ مِنْ اعْتِبَارِ مُتَضَادِّينِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ، وَجَمِيعُ الْبَابِ بِاللَّامِ أَوْ بِالِإِضَافَةِ يَنْجَرُّ بِالْكَسْرِ ».

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: اعْلَمْ أَنَّ الشَّيْخَ لَمَّا فَرَعَ مِنْ حَصْرِ الْعِلَلِ الْمَانِعَةِ مِنَ الصَّرْفِ وَبَيَانِ كَيْفِيَّةِ تَأْثِيرِهَا أَرَدَفَهُ بِذِكْرِ أَحْكَامِهِ، فَذَكَرَ حُكْمَ دُخُولِ الْعِلْمِيَّةِ فِيمَا يَكُونُ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ، ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمَ الْاسْمِ إِذَا زَالَتْ عَنْهُ بِالتَّنْكِيرِ، ثُمَّ أَرَدَفَهُ بِحُكْمِ دُخُولِ اللَّامِ وَالِإِضَافَةِ.

وَقَدْ قَدَّمَ ذِكْرَ حُكْمِهِ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ، وَبِاعْتِبَارِ صَرْفِهِ لِلضَّرُورَةِ فِيمَا سَبَقَ، فَأَغْنَى عَنْ تَكَرُّرِهِ.

فَهَذِهِ مَبَاحِثُ ثَلَاثَةٍ، اشْتَمَلَ عَلَيْهَا كَلَامُهُ ههنا، نُفَضِّلُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ:

(١) فِي الْأَصْلِ: (فَإِنَّمَا) وَكَذَا فِي الْكَافِيَةِ ١٣.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ مِنَ الْكَافِيَةِ ١٣.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ مِنَ الْكَافِيَةِ ١٣.

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ دُخُولِ الْعِلْمِيَّةِ فِي غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ

اعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفَةِ يَجُوزُ دُخُولُ الْعِلْمِيَّةِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِقَبَا لغيره، لَكِنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا فَتَارَةٌ تَكُونُ مُؤَثَّرَةً فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، وَتَارَةٌ تَكُونُ غَيْرَ مُؤَثَّرَةٍ، فَهَذَانِ نَوْعَانِ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُؤَثَّرَةٍ:

وَنَعْنِي بِكَوْنِهَا غَيْرَ مُؤَثَّرَةٍ هُوَ أَنَّ حَالَهَا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ كَحَالِهَا مَعَ عَدَمِهَا فِي كَوْنِهَا غَيْرَ مُنْصَرِفَةٍ، فَلَا يَكُونُ لَهَا تَأْثِيرٌ، وَمِثَالُهُ رَجُلٌ سَمِيَتْهُ بـ (مَسَاجِدَ) وَ (حَمَرَاءَ)، فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لِلْعِلْمِيَّةِ فِيهِ لِاسْتِقْلَالِ الْجَمْعِ وَالتَّائِيثِ بِالْبَيِّنِ فِي الْحُكْمِ مِنْ دُونِ الْعِلْمِيَّةِ، وَهُوَ عَدَمُ الْإِنْصِرَافِ، فَإِذَا لَا أَثَرَ لَهَا، كَمَا تَرَى.

النَّوْعُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مُؤَثَّرَةً:

وَنَعْنِي بِكَوْنِهَا مُؤَثَّرَةً هُوَ أَنَّهَا تَكُونُ أَحَدَ السَّبَبِينَ أَوِ الْأَسْبَابِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، فَتُؤَثَّرُ فِيهِ، [و ٥٤] ثُمَّ إِنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُؤَثَّرَةً فَهِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ مُؤَثَّرَةً شَرْطًا، وَنُرِيدُ بِكَوْنِهَا شَرْطًا هُوَ أَنَّ السَّبَبَ الْآخَرَ لَا يَكُونُ سَبَبًا مِنْ دُونِهَا، وَهَذَا نَحْوُ التَّائِيثِ بِالتَّاءِ، وَالْعُجْمَةِ، وَالتَّرْكِيبِ، وَالتَّائِيثِ الْمَعْنَوِيِّ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، وَإِنْ كَانَتْ أَسْبَابًا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ، خَلَا أَنَّهَا إِذَا زَالَتِ الْعِلْمِيَّةُ عَنْهَا بِالتَّنْكِيرِ بَطَلَ كَوْنُهَا أَسْبَابًا، وَزَالَ اعْتِبَارُهَا بِالْكُلِّيَّةِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مُؤَثَّرَةً، لَكِنَّهَا غَيْرُ شَرْطٍ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الْوِزْنِ وَالْعَدَلِ، فَإِنَّهُمَا، وَإِنْ كَانَا سَبَبَيْنِ مُسْتَقْلِلَيْنِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ، يُؤَثَّرَانِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، لَكِنَّ الْعِلْمِيَّةَ إِذَا زَالَتْ عَنْهُمَا لَمْ يَبْطُلْ أَثَرُهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهِمَا، فَلَا جَرَمَ جَازَ تَأْثِيرُهَا مَعَ غَيْرِهَا، فَالْعَدْلُ يُؤَثَّرُ مَعَ الصِّفَةِ مِنْ غَيْرِ عِلْمِيَّةٍ، كَقَوْلِنَا: (أَحْمَرُ)، فَقَدْ وَضَحَ لَكَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ كَيْفِيَّةَ دُخُولِ الْعِلْمِيَّةِ عَلَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مُنْصَرِفَةٍ فِي الْإِسْتِحَالَةِ وَالصَّحَّةِ، وَالتَّأْثِيرِ وَعَدَمِهِ، وَالشَّرْطِيَّةِ وَعَدَمِهَا.

الْبَحْثُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ حُكْمِ الْاسْمِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ إِذَا زَالَتْ عَنْهُ الْعِلْمِيَّةُ بِالتَّنْكِيرِ

فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ: « وَمَا فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثَّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ صُرِفَ »، فَاعْتَبَرَ فِي حُصُولِ صَرْفِهِ قَيْدُ التَّأْيِيرِ لَا غَيْرُ عِنْدَ تَنْكِيرِهِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مُؤَثَّرَةً، فَلَا يُجْدِي التَّنْكِيرُ فِي كَوْنِهِ مُنْصَرَفًا، بَلْ يَكُونُ عَلَى حَالِهِ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ نَكِرَةً أَوْ مَعْرِفَةً، كَمَا مَثَّلْنَاهُ فِي نَحْوِ: (حَمْرَاءَ) وَ (مَسَاجِدَ)، فَإِنَّهُمَا غَيْرُ مُنْصَرِفَيْنِ فِي حَالِ التَّنْكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ.

ثُمَّ عَلَّلَ الشَّيْخُ ذَلِكَ، أَعْنِي كَوْنَهُ مُنْصَرَفًا عِنْدَ التَّنْكِيرِ بِقَوْلِهِ^(١): « لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ أَنَّهَا - يَعْنِي: الْعِلْمِيَّةَ - لَا تُجَامِعُ شَيْئًا مِنَ الْعِلَلِ، وَهِيَ مُؤَثَّرَةٌ، أَي: مَجْعُولَةٌ أَحَدَ السَّبَبِينَ إِلَّا وَهِيَ شَرْطٌ فِيهِ، وَيَعْنِي بِالشَّرْطِيَّةِ كَوْنُ ذَلِكَ الْمَضَامِّ لَهَا لَا يَسْتَقِلُّ سَبَبًا مِنْ دُونِهَا، وَلَا يَكُونُ لَهُ حُكْمٌ إِلَّا مَعَهَا؛ فَلِأَجْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اعْتِبَارِ تَأْيِيرِ الْعِلْمِيَّةِ إِذَا زَالَتْ انْصَرَفَ الْاسْمُ عَلَى إِطْلَاقٍ لِلتَّقْرِيرِ الَّذِي لَخَصْنَاهُ.

قَوْلُهُ: « إِلَّا الْعَدْلَ وَوَزْنَ الْفَعْلِ »، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: « إِلَّا مَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ » وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ اسْتِثْنَاءٍ، كَقَوْلِكَ: [ظ ٥٤] (مَا أَكَلَ أَحَدٌ إِلَّا الْخُبْزَ إِلَّا زَيْدًا)؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: كُلُّ أَحَدٍ أَكَلَ الْخُبْزَ إِلَّا زَيْدًا، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَى كَلَامِهِ: كُلُّ شَيْءٍ تُجَامِعُهُ الْعِلْمِيَّةُ مِنَ الْعِلَلِ مُؤَثَّرَةٌ فَهِيَ شَرْطٌ فِيهِ إِلَّا الْعَدْلَ وَوَزْنَ الْفَعْلِ، فَإِنَّهُمَا تُجَامِعُهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطًا فِيهِمَا، وَ (مُؤَثَّرَةٌ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: (لَا تُجَامِعُ)، وَهُوَ الْعِلْمِيَّةُ، وَمَنْ رَفَعَهُ فَهُوَ خَطَأً؛ لِأَنَّهُ لَا رَافِعَ لَهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَرْفَعَهُ عَلَى تَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ، أَي: لَا تُجَامِعُ وَهِيَ مُؤَثَّرَةٌ، فَرَبَّمَا صَحَّ ذَلِكَ، لَكِنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَخْفَ وَأَسْهَلُ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: (مَا أَكَلَ أَحَدٌ إِلَّا الْخُبْزَ مَادُومًا إِلَّا زَيْدًا)، أَي: كُلُّ أَحَدٍ أَكَلَ الْخُبْزَ مَادُومًا إِلَّا زَيْدًا، وَإِنَّمَا كَانَ الْحُكْمُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ

مِنْ كَوْنِهَا لَا تُجَامَعُ مُؤَثَّرَةً إِلَّا مَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْعِلَلِ عَلَى
أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ:

أَوَّلُهَا: أَنَّهَا لَا تُجَامَعُهَا، وَهَذَا نَحْوُ الصِّفَةِ، فَإِنَّهُمَا مُتَضَادَّانِ مِنْ جِهَةٍ أَنْ [عِلَّةٌ] ^(١)
الْوَصْفِ تَابِعَةٌ، وَالْعِلْمِيَّةُ مُسْتَقَلَّةٌ بِنَفْسِهَا؛ فَلِأَجْلِ هَذَا تَنَاقَضَ حُكْمُهُمَا، فَلَمْ تَجْتَمِعَا.
وِثَانِيهَا: أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُؤَثَّرَةٍ، وَهَذَا نَحْوُ الْجَمْعِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ، وَنَحْوُ: (حَمَرَاءُ)
(حُبَلَى) عِلْمَيْنِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْعِلْمِيَّةَ لَا أَثَرُ لَهَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ مَعْرِفَةٌ وَلَا نَكِيرَةٌ.
وِثَالِثُهَا: أَنْ تَكُونَ مُؤَثَّرَةً شَرْطًا، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ، وَالْعُجْمَةِ،
وَالتَّرْكِيبِ، وَالتَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ، وَالْأَلِفِ وَالتُّونِ فِي الْأَسْمَاءِ، فَصَارَ حُكْمُ الْعِلْمِيَّةِ
جَارِيًا عَلَى هَذِهِ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ؛ فَلِهَذَا قَالَ: (إِلَّا الْعَدْلَ وَوزن الفعلِ)، فَإِنَّهُمَا خَارِجَانِ
عَنْ هَذِهِ الْأَوْجِهِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُمَا لَا يُجَامَعَانِ الْعِلْمِيَّةَ عَلَى جِهَةِ التَّأْسِيرِ، لَكِنَّهَا لَا
تُشْتَرِطُ فِيهِمَا، فَيَكُونَانِ سَبَبَيْنِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ فِي نَحْوِ: (عُمَرُ) وَ(يَشْكُرُ)، فَيُؤَثِّرَانِ
فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، وَلَكِنَّهُمَا غَيْرُ مُشْتَرِطٍ فِي تَأْثِيرِهِمَا الْعِلْمِيَّةُ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُمَا يُؤَثِّرَانِ فِي
مَنَعِ الصَّرْفِ، وَإِنْ كَانَتْ مَعْدُومَةً عَنْهُمَا فِي نَحْوِ: (أَحْمَرُ) وَ(ثَلَاثُ)، فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ
بِمَا لَخَّصْنَاهُ أَيْنَ يَمْتَنِعُ دُخُولُهَا، وَأَيْنَ تَدْخُلُ مُؤَثَّرَةً شَرْطًا، وَأَيْنَ تَكُونُ مُؤَثَّرَةً مِنْ غَيْرِ
أَنْ تَكُونَ شَرْطًا، كَمَا أَشَارَ الْمَصْنُفُ إِلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: «وَهُمَا مُتَضَادَّانِ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا أَحَدُهُمَا».

اعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ:

فَالْمَعْنَى [٥٥] الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «وَهُمَا مُتَضَادَّانِ» وَارِدًا ^(٢) عَلَى جِهَةِ
الاسْتِثْنَاءِ، يُظْهِرُ بِهِ حُكْمَ تَضَادُّهُمَا، كَمَا أَبَانَ أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ تُضَادُّ الْوَصْفِيَّةَ مِنْ جِهَةِ
كَوْنِهَا صِفَةً، وَأَنَّ الْجَمْعِيَّةَ تُضَادُّ الْعِلْمِيَّةَ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا جَمْعِيَّةً، فَهَكَذَا الْوَزْنِيَّةُ

(١) ما بين المعقوفين زيادة من الكافية ١٣.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَأَرَادَ).

تُضَادُّ الْعَدْلِيَّةَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْعَدْلَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى أَوْزَانٍ مَخْصُوصَةٍ لَيْسَ فِي الْفَعْلِ شَيْءٌ مِنْهَا؛ فَلَأَجْلِ هَذَا حَكَمْنَا عَلَيْهَا بَعْدَمِ الْاجْتِمَاعِ لِلتَّضَادِّ.

(فَلَا يَكُونُ إِلَّا أَحَدُهُمَا) إِلَّا الْوِزْنَ تَارَةً كَ (أَحْمَدَ) ، وَالْعَدْلَ تَارَةً كَ (عُمَرَ) ، وَقَدْ يَصْحَبَانِ الصِّفَةَ تَارَةً كَ (أَحْمَرَ) وَ (أَحَادَ) .

فَقَوْلُهُ: (وَهُمَا مُتَضَادَّانِ) وَارِدٌ عَلَى جِهَةِ الْانْقِطَاعِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُ فَسَّرَهُ فِي الشَّرْحِ ^(١) بِمَا يُشْعِرُ بِانْقِطَاعِهِ بِأَنْ أوردَهُ عَلَى جِهَةِ الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ بِقَوْلِهِ: (إِلَّا أَنَّهُمَا مُتَضَادَّانِ)؛ لِيَدُلَّ بِهِ عَلَى الْانْقِطَاعِ.

الْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ غَرَضُهُ بَيَانُ مَا تَبَقَّى بِلَا سَبَبٍ، وَمَا تَبَقَّى عَلَى سَبَبٍ بَعْدَ التَّنْكِيرِ، فَأَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ تَضَادَّهُمَا قَطْعًا لَوْهَمِ مُتَوَهِّمِ أَنََّّهُمَا يَكُونَانِ سَبَبَيْنِ، فَيَجْتَمِعَانِ، وَتَقْرِيرًا لِكُونَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَحَدَ السَّبَبَيْنِ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ، أَوْ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ مَعَ غَيْرِهَا إِمَّا مَعَ الْوَصْفِيَّةِ كَ (أَحَادَ) ، وَإِمَّا الْوِزْنَ مَعَ الصِّفَةِ كَ (أَحْمَرَ) .
فَهَذَا تَقْرِيرُ كَلَامِ الشَّيْخِ، وَبَيَانُ فَائِدَتِهِ، وَمَعْنَاهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ النُّظَارِ ^(٢) مِمَّنْ عُنِيَ فِي إِيضَاحِ كَلَامِهِ بِأَنْ غَرَضَهُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: (وَمَا فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ صُرِفَ) جَعَلَهُ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، وَذَلِكَ السُّؤَالُ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْعِلْمِيَّةُ شَرْطًا فِي الْعَدْلِ وَوِزْنِ الْفَعْلِ فَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ تَكُونَ هَهُنَا كَلِمَةً فِيهَا الْعَدْلُ وَوِزْنُ الْفَعْلِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ لَيْسَ شَرْطًا فِيهِمَا، وَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قُلْنَا لَمْ يَصْدُقْ قَوْلُنَا: كُلُّ مَا فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ صُرِفَ؛ لِأَنَّ مَا قَدَّرْنَاهُ قَدْ صَارَ فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَمْ يُصْرَفْ لِحُصُولِ الْعَدْلِ وَالزَّيْنَةِ، فَجُعِلَ هَذَا جَوَابًا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ الْمُقَدَّرِ بِأَنَّ الْعَدْلَ وَوِزْنَ الْفَعْلِ مُتَضَادَّانِ، أَيْ: لَا يَجْتَمِعَانِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَنَافَةِ، فَإِذَنْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١ / ٣١٥.

(٢) ركن الدين الإستراباذي. انظر الوافية في شرح الكافية (رسالة) ٤٩.

تَكُونُ [ظ ٥٥] الْعَلَمِيَّةُ أَحَدَهَا، فَاسْتَقَامَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْعَقْدِ مِمَّا قَرَّرَهُ مِنَ الْجَوَابِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ سَدِيدًا فِي تَقْرِيرِ كَلَامِ الشَّيْخِ، لَكِنْ فِيهِ بَعْدٌ وَتَعَسُّفٌ، وَمَا ذَكَرْنَا أَسْهَلُ، وَفِيهِ غُنْيَةٌ وَكِفَايَةٌ، وَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَا فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثَّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ صُرِفَ، فَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ، فَأَمَّا عَلَى مَا ذَكَرَهُ سِبْيُوِيَه فَلَا وَجْهَ لَهُ؛ لِكَوْنِهِ يَعْتَبِرُ الصِّفَةَ بَعْدَ التَّنْكِيرِ فِي رَجُلٍ سُمِّيَ بـ (أَحْمَرُ)، ثُمَّ نُكِّرَ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ عَلَى رَأْيِهِ. ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: « وَخَالَفَ سِبْيُوِيَه الْأَخْفَشُ فِي مِثْلِ أَحْمَرَ عَلَمًا » إِلَى آخِرِهِ.

أُورِدَ هَذَا الْكَلَامَ عَقِيبَ قَوْلِهِ: « فَإِذَا نُكِّرَ بَقِيَ بِلا سَبَبٍ، أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ » فَالَّذِي يَبْقَى بِلا سَبَبٍ مَا كَانَتِ الْعَلَمِيَّةُ فِيهِ مُؤَثَّرَةً شَرْطًا، فَإِذَا زَالَتِ الْعَلَمِيَّةُ بِالتَّنْكِيرِ بَطَلَ مَا كَانَتِ الْعَلَمِيَّةُ شَرْطًا فِيهِ، وَهَذَا نَحْنُ قَوْلُنَا: (سُعَادُ)، وَ(زَيْنُبُ)، وَ(إِبْرَاهِيمُ)، فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ يُشْتَرِطُ فِي تَأْثِيرِهَا الْعَلَمِيَّةُ؛ فَلِهَذَا بَطَلَتْ بِإِطْلَانِهَا. وَالَّذِي يَبْقَى عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ هُوَ الْعَدْلُ وَوَزْنُ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْعَلَمِيَّةَ غَيْرُ مُشْتَرِطَةٍ فِيهِمَا؛ فَلِهَذَا بَقِيََا بَعْدَ زَوَالِهَا، كَمَا تَقُولُ فِي (عُمَرُ) عِنْدَ تَنْكِيرِهِ، وَ(يَزِيدُ) عِنْدَ تَنْكِيرِهِ؛ لِأَنَّهُمَا رُبَّمَا اسْتَقَلَّا بِالتَّأْثِيرِ مِنْ دُونِ الْعَلَمِيَّةِ، كـ (أَحْمَرُ) وَ(أَحَادُ).

ثُمَّ عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ: « وَخَالَفَ سِبْيُوِيَه الْأَخْفَشُ » مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ وَرَدَ عَلَى جِهَةِ النَّقْضِ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَتِ فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثَّرَةٌ فَإِنَّهُ إِذَا نُكِّرَ صُرِفَ، وَ(أَحْمَرُ) عَلَى قَوْلِ سِبْيُوِيَه إِذَا سُمِّيَ بِهِ فِيهِ الْعَلَمِيَّةُ وَالزَّنَةُ، فَإِذَا نُكِّرَ لَمْ يَنْصَرِفْ، فَبَطَلَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ؛ فَلِهَذَا أُورِدَهُ عَقِيبَهُ؛ لِيَذْكَرَ الْخِلَافَ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ فِي حَالِ تَعْرِيفِهِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالزَّنَةِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَهُمَا إِذَا نُكِّرَ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَعْرِفَةً^(١)، فَقَالَ

(١) هناك مسألة خلافية مشهورة بين سيبويه والأخفش، وهي: هل تعود الوصفية إذا سميت بالوصف ثم نكرته؟ ولا خلاف بين الأخفش وسيبويه في أَنَّ (أحمر) لا ينصرف إذا كان نكرة في الأصل للوصفية ووزن الفعل، ولا خلاف أيضًا بينهما إذا سُمِّيَ به وصار علمًا أنه لا ينصرف أيضًا للعلمية والوزن، وإنما يختلف الاثنان في صرفه إذا سميت به ثم نكرته، فمذهب سيبويه إلى منع صرفه، فالوصفية تعود =

سَيَبُوه^(١): إِنَّهُ يَكُونُ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ؛ لِأَنَّ الْوَصْفِيَّةَ مُسْتَحَقَّةٌ لَهُ بِالْأَصَالَةِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ اعْتِبَارُ الصِّفَةِ فِي حَالِ عِلْمِيَّتِهِ لِلتَّضَادِّ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا نُكِّرَ زَالَ الْعَارِضُ فِي الْإِعْتِبَارِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُرَاعَاةً لِمَا يَسْتَحِقُّهُ بِالْأَصَالَةِ، [و٥٦] وَحُكِيَ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ يَكُونُ مُنْصَرِفًا^(٢)؛ لِأَنَّ الْوَصْفِيَّةَ قَدْ زَالَتْ بِالْعِلْمِيَّةِ، فَإِذَا نُكِّرَ فَلَا وَجْهَ لَاعْتِبَارِهَا، فَهَذَا تَقْرِيرُ كَلَامِهِمَا.

فَأَمَّا عَبْدُ الْقَاهِرِ فَقَدْ اسْتَحْسَنَ الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا^(٣)، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِأَحَدِهِمَا بِتَرْجِيحٍ.

وَالْمُخْتَارُ مَا قَالَهُ سَيَبُوه؛ لِأَنَّ الْوَصْفِيَّةَ فِي (أَحْمَرَ) مُسْتَحَقَّةٌ بِالْأَصَالَةِ، وَالْعِلْمِيَّةُ حَالَةٌ عَارِضَةٌ تَزُولُ بِأَدْنَى عَارِضٍ فِي التَّنْكِيرِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأُمُورَ الْعَارِضَةَ لَا تُعَارِضُ الْأُمُورَ الْأَصْلِيَّةَ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ الْحُكْمُ بِرَدِّ الصِّفَةِ عِنْدَ ذَهَابِ الْعِلْمِيَّةِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخِ^(٤) فِي اخْتِيَارِ مَذْهَبِ سَيَبُوه؛ وَلِهَذَا قَالَ مُقَرَّرًا لِاخْتِيَارِ مَذْهَبِهِ: «وَلَا يَلْزَمُهُ بَابُ (حَاتِمٍ)» إِذَا سُمِّيَ بِهِ، وَكَأَنَّهُ جَعَلَهُ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: لَوْ كَانَتِ الصِّفَةُ الْأَصْلِيَّةُ مُعْتَبَرَةً فِي (أَحْمَرَ)، كَمَا قَالَهُ سَيَبُوه لَكَانَتْ مُعْتَبَرَةً فِي نَحْوِ: (حَاتِمٍ)، وَ(عَمَّارٍ)، وَ(مَنْصُورٍ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ؛ لِكُونِهَا أَوْصَافًا فِي الْأَصْلِ،

= بعد التنكير، وذهب الأخفش إلى صرفها، فالوصفية لا تعود عند التنكير. انظر رأي سيبويه في الكتاب ١٩٨/٣، وانظر رأي الأخفش في خلاف الأخفش ١٧٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١٣/١، وانظر المسألة في ما ينصرف وما لا ينصرف ٧، وابن يعيش ٧٠/١، والتخميم ٢٢٣/١، والبديع في علم العربيَّة ٢٦٨/٢، وشرح الرُّضِي ١٧٥/١، والبيان في شرح اللُّمَع ٥١٧، وابن النَّاظِم ٤٦٩، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقَوَّاس الموصلي ٤٦٥/١، وشرح كافيَّة ابن الحاجب للقَوَّاس الموصلي ١٣٥/١، والفوائد الضَّيائية ٢٤٨/١.

(١) سيبويه ١٩٨/٣.

(٢) انظر رأي الأخفش في خلاف الأخفش ١٧٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١٣/١.

(٣) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٨٠/٢.

(٤) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣١٩-٣٢٠.

وَلَوْ اعْتَبِرَتْ فِيهِ لَوَجِبَ مَنَعُ (حَاتِمِ) وَبَابِهِ الصَّرْفُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالصَّفَةِ، لَكِنَّهُ لَا قَائِلَ بِهِذَا، فَلَا جَرَمَ قَضِينَا بِبُطْلَانِ اعْتِبَارِ الصَّفَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا لَوْ اعْتَبِرَتْ الْوَصْفِيَّةُ فِي (أَحْمَرَ) لَوَجِبَ اعْتِبَارُهَا فِي نَحْوِ: (حَاتِمِ)، فَلَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؛ لِمَا فِيهِمَا مِنَ التَّبَايُنِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ اعْتَبِرَتْ فِي نَحْوِ: (حَاتِمِ) لَزِمَ اعْتِبَارُ مُتَضَادِّينِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مَنَعُ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّ الْعَلَمِيَّةَ مُضَادَّةٌ لِلْوَصْفِيَّةِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ فِيمَا سَبَقَ، وَفِي ذَلِكَ لُزُومُ تَأْثِيرِهِمَا فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَلَيْسَ هَكَذَا حَالُ (أَحْمَرَ) بَعْدَ تَنْكِيرِهِ؛ لِأَنَّ الْعَلَمِيَّةَ قَدْ زَالَتْ بِالتَّنْكِيرِ، فَلَا يَلْزَمُ اعْتِبَارُهَا بَعْدَ تَنْكِيرِهِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الصَّرْفُ لِعِلَّةٍ أُخْرَى غَيْرِ الْعَلَمِيَّةِ غَيْرِ مُضَادَّةٍ لِلصَّفَةِ، وَهِيَ الزَّنَةُ، فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ فِي (أَحْمَرَ) اجْتِمَاعُ الضَّدِّينِ عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ، بِخِلَافِ (حَاتِمِ) لَوْ مَنَعَ صَرْفُهُ، فَافْتَرَقَا.

قَوْلُهُ: « فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ » يَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ حُكْمَيْنِ، فَإِنَّ الْمَضَادَّةَ فِيهِمَا لَا تَلْزَمُ فِيهَا بِحَالٍ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ:

١٠ - أَتَانِي وَعَيْدُ الْخُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا^(١)
[ظ ٥٦] فَالْعَلَمِيَّةُ مُعْتَبَرَةٌ فِي نَحْوِ: (أَحَوْصَ)؛ وَلِهَذَا جُمِعَ عَلَى (الْأَحَاوِصِ)
كَـ (الْأَحَامِدِ)، وَالْوَصْفِيَّةُ مُعْتَبَرَةٌ فِيهِ أَيْضًا؛ وَلِهَذَا جُمِعَ جَمْعُهَا كـ (الْحُمَرِ) فِي جَمْعِ (أَحْمَرَ)، فَالْحُكْمَانِ هُمَا الْجَمْعَانِ، وَقَدْ اعْتَبِرَ فِيهِمَا مُتَضَادَّانِ: الْعَلَمِيَّةُ وَالْوَصْفِيَّةُ؛ فَلِهَذَا قَالَ: « فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ » يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٤٩، وانظر إصلاح المنطق ٤٠١، والاشتقاق ٢٩٦، والحجة للفارسي ٣/٣٤٠، والحلييات ٢٨٥، والصحاح (حوص)، والمحكم ٣/٤٧٥، المخصص ١/١٠١، والمقاصد الشافية ٦/٤٧٣، وهو بلا نسبة في المفصل ٢٤٢، وشرح الرضي ١/١٢٠، وتذكرة النحاة ٦٣١، وتمهيد القواعد ٨/٤٠٤١.

وَقَدْ صَرَّحَ الشَّيْخُ بِاخْتِيَارِ مَذْهَبِ سِبْوَيه فِي آخِرِ كَلَامِهِ، حَيْثُ قَالَ^(١):
« وَمَذْهَبُ سِبْوَيه أَوْلَى؛ لِمَا قَدَّمَاهُ مِنْ اعْتِبَارِ الصِّفَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَيَلْزَمُ^(٢) الْأَخْفَشَ
صَرْفُ مَا عَلِمَ أَنَّ الْعَرَبَ تَمْنَعُهُ الصَّرْفَ نَحْوُ: (أَسْوَدَ)، وَمَنْعُ صَرْفِ مَا عَلِمَ أَنَّ
الْعَرَبَ تَصْرِفُهُ كَ: (نِسْوَةِ أَرْبَعٍ) ».

يَعْنِي أَنَّ الْأَخْفَشَ إِذَا كَانَ لَا يُعَرِّجُ عَلَى مَا كَانَ ثَابِتًا بِالْأَصَالَةِ لَزِمَ مَا قَالَهُ مِنْ
جَوَازِ صَرْفِ (أَسْوَدَ)، وَهُوَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ؛ مُرَاعَاةً لِلصِّفَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَمَنْعُ صَرْفِ
نَحْوُ: (نِسْوَةِ أَرْبَعٍ)؛ لِعُرْوِضِ الصِّفَةِ فِيهِ، وَهُوَ بَاطِلٌ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ، فَإِذَنْ الْحَقُّ
مَا قَالَهُ سِبْوَيه.

نَعَمْ مَا قَالَهُ سِبْوَيه يَخْرِمُ عَلَيْنَا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ، وَهُوَ كُلُّ مَا فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثَّرَةٌ
إِذَا نُكِّرَ صَرْفَ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِحْتِرَازِ فِي هَذَا الضَّابِطِ بِأَنْ يُقَالَ:
وَمَا فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثَّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ صَرْفَ إِلَّا مَا كَانَ لَهُ أَصْلٌ يَعُودُ عِنْدَ التَّنْكِيرِ،
كَ: (أَحْمَرَ) وَبَابِهِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ مَعْرِفَةً، وَلَا نَكِيرَةً.

* * *

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ١/ ٣٢٠.

(٢) في الأصل: (ولا يلزم) وكذا يقتضي السياق، ونص ابن الحاجب في شرح المقدمة ١/ ٣٢٠.

الْبَحْثُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ اللَّامُ وَالْإِضَافَةُ

وَأَعْلَمَ أَنَّ الثُّحَاةَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِذَا كَانَ مُضَافًا أَوْ دَخَلَهُ لَامُ التَّعْرِيفِ فَإِنَّهُ يَنْجَرُّ بِالْكَسْرِ إِذَا كَانَ إِعْرَابُهُ لَفْظِيًّا، وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهِ مُنْصَرِفًا أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ مَذَاهِبُ أَرْبَعَةٌ:

أَوَّلُهَا: أَنَّهُ مُحْكُومٌ عَلَيْهِ بِالْإِنْصِرَافِ، وَهَذَا هُوَ الْمَحْكِيُّ عَنِ الْمَغْرِبِيِّ صَاحِبِ الدَّرَّةِ^(١) وَغَيْرِهِ مِنَ الثُّحَاةِ، وَحُجَّتُهُمْ عَلَى هَذَا هُوَ أَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ مَا هُوَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ، وَهُوَ اللَّامُ وَالْإِضَافَةُ أَخْرَجَهُ عَنِ مُشَابَهَةِ الْأَفْعَالِ بِالْكُلِّيَّةِ؛ فَلِهَذَا [و٥٧] كَانَ مُنْصَرِفًا.

وِثَانِيهَا: أَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَهَذَا هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الثُّحَاةِ، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ كَلَامُ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٢)، وَحُجَّتُهُمْ عَلَى مَا قَالُوهُ هُوَ أَنَّ الْجَرَ لَمْ يَمْتَنِعْ فِيهِ إِلَّا تَبَعًا لِذَهَابِ التَّنْوِينِ مِنْ أَجْلِ الْعِلَّتَيْنِ، فَلَمَّا كَانَ زَوَالُ التَّنْوِينِ هَهُنَا مِنْ أَجْلِ اللَّامِ أَوْ الْإِضَافَةِ لَا الْعِلَّتَيْنِ زَالَ مُوجِبٌ مَنَعَ الْجَرَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَا مِنْ أَجْلِ كَوْنِهِ مُنْصَرِفًا.

وِثَالِثُهَا: أَنَّهُ يُنْظَرُ فِيهِ؛ فَإِنْ كَانَتْ^(٣) الْعِلَّتَانِ بَاقِيَتَيْنِ فِيهِ فَهُوَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، كَ(مَسَاجِدَ)، وَ(حُبْلَى)، وَ(حَمَرَاءَ)، وَ(أَحْمَرَ)؛ عَمَلًا عَلَى تَأْثِيرِ الْعِلَّتَيْنِ مَعَ وُجُودِ

(١) يقول ابن معطٍ في الدرة الألفية ٢٧:

وإن تعرفه بلام أو تضاف أو نكر العلم فهو منصرف

(٢) يقول الزمخشري في المفصل ٣٥: «والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كزيد ورجل، ويسمى المنصرف، ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر كأحمد ومروان إلا إذا أضيف أو دخله لام التعريف، ويسمى غير المنصرف».

(٣) في الأصل: (كان) وكذا يقتضي السياق.

الَلَامُ أو الإِضَافَةُ، وَإِنْ لَمْ تَبْقَا مَعَهُمَا فَهُوَ مُنْصَرِفٌ؛ لِزَوَالِ الْمُؤَثِّرِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، وَهَذَا نَحْوُ: (إِبْرَاهِيمَ)، وَ(سَعَادَ)، وَ(بَعْلَبَكَ) إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً، وَهَذَا هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُوَصِّلِيُّ^(١) صَاحِبُ الْغُرَّةِ، وَذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ النَّظَّارِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٢)، وَحُجَّتُهُ عَلَى هَذَا هُوَ أَنَّ الْمَوْجِبَ لِمَنَعِ الصَّرْفِ إِنَّمَا هُوَ الْعِلَّتَانِ، فَإِذَا كَانَتَا تَتَفَيَّانِ عِنْدَ وُجُودِ اللَّامِ وَالِإِضَافَةِ وَجَبَ صَرْفُهُ، وَإِنْ كَانَتَا لَا تُزِيلَانِ الْعِلَّتَيْنِ وَجَبَ الْقَضَاءُ بِمَنَعِ صَرْفِهِ؛ لِوُجُودِ مَا يُؤَثِّرُ فِيهِ عَمَلًا بِمُوجِبِ الدَّلِيلَيْنِ؛ وَتَوْفِيرًا عَلَى الْأَصْلَيْنِ مَا يَقْتَضِيَانِهِ.

وَرَابِعُهَا: الْوَقْفُ فِي حَالِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَحْكِيُّ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ^(٣)، وَحُجَّتُهُ عَلَى هَذَا مَا حَصَلَ مِنَ الْعَارِضِ عِنْدَ دُخُولِ الإِضَافَةِ وَاللَّامِ، فَالْعِلَّتَانِ تَقْتَضِيَانِ مَنَعَ الصَّرْفِ؛ لِمَا حَصَلَ بِهِمَا مِنْ شَبَهِ الْفِعْلِ، وَاللَّامُ وَالِإِضَافَةُ تَقْتَضِيَانِ وُجُوبَ الصَّرْفِ؛ لِمَا لَهُمَا مِنَ الْاِخْتِصَاصِ بِالْأَسْمَاءِ، فَحَصَلَ فِيهِ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا، وَلَا تَرَجِيحَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، بَلْ كُلُّ مَا يُقَدَّرُ رُجْحَانًا لِأَحَدِهِمَا فَلَهُ مِثْلُهُ رُجْحَانًا لِلْآخَرِ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا وَجَبَ الْوَقْفُ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ وَالْأَمَارَاتِ.

وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّ أَصْلَ الْأَسْمَاءِ الصَّرْفُ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ صَرْفُهَا لِعَارِضٍ، فَإِذَا عَنَّ لِهُذَا الْعَارِضِ أَدْنَى مُزِيلٍ أَزَالَهُ وَأَبْطَلَهُ، وَرَجَعَ إِلَى أَصْلِهِ، وَحِينَ عَرَضَتْ الإِضَافَةُ وَاللَّامُ أَخْرَجَاهُ عَنْ مُقَارَبَةِ الْفِعْلِ وَمُمَاسَّتِهِ؛ فَلِهَذَا كَانَ مَصْرُوفًا.

(١) يقول ابن الخباز في الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط، لوح ٣٢ ظ: «والحق أن هاهنا مذهبا ثالثا، وهو التفصيل، فنقول: إن كانت اللام والإضافة لا يُزيلان واحدا من السببين فهو غير منصرف، كـ(الحمراء)، و(المساجد). وإن أزالا واحدا منهما فهو منصرف، كـ(إبراهيمكم)». وانظر المنهاج ٣٢/٢.

(٢) هو ركن الدين الإستراباذي في الوافية في شرح الكافية ٥٢.

(٣) انظر رأيه في المنهاج ٣٢/٢ وكلامه في الإيضاح ١٣: «وإذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف، أو أضيف انجر، كقولك: مررت بالأحمر، وبأحمر القوم، وبإبراهيمهم، لأن هذا موضع قد أمن فيه التنوين».

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّا نَقُولُ: أَلَيْسَ إِذَا وَرَدَ مَجْرُورًا مُنَوَّنًا حُكِمَ عَلَيْهِ بِالصَّرْفِ، فَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا^(١)، فَهَكَذَا نَقُولُ: إِذَا وَرَدَ مَجْرُورًا، وَعَرَضَ مِنْ دُخُولِ التَّنْوِينِ مَانِعٌ وَجَبَ الْحُكْمُ بِصَرْفِهِ لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّهُ [ظ ٥٧] لَمْ يَتَأَخَّرْ عَنْ مُوجِبِ صَرْفِهِ ظَاهِرًا إِلَّا عَدَمُ التَّنْوِينِ، وَهُوَ إِنَّمَا تَأَخَّرَ لِمَانِعٍ^(٢)، وَهُوَ اللَّامُ وَالْإِضَافَةُ، فَوَجَبَ الْقَضَاءُ بِكَوْنِهِ مُنْصَرِفًا.

فَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ، وَمَنْ أَتَقَنَ هَذِهِ الْحُجَّةَ هَانَ عَلَيْهِ إِفْسَادُ مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ. فَأَمَّا كَلَامُ الْفَارِسِيِّ فَهُوَ كَلَامٌ مَنْ لَمْ يُحِطْ بِحَقِيقَةِ الْمُنْصَرِفِ وَغَيْرِ الْمُنْصَرِفِ، وَلَقَدْ كَانَ فِي حَقِّهِ إِذَا كَانَ مُعَوَّلًا عَلَى التَّعَارُضِ أَنْ يَصْرِفَهُ تَعْوِيلًا عَلَى الرُّجُوعِ إِلَى الْأَصْلِ فِي صَرْفِ الْأَسْمَاءِ، كَمَا إِذَا تَعَارَضَتِ الْأَمَارَتَانِ وَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى حُكْمِ الْعَقْلِ فِي الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

تَنْبِيْهُ

يَشْتَمِلُ عَلَى مَسَائِلَ مُخْتَصَّةٍ بِالْبَابِ مُفِيدَةٍ، نَذَكُرُ فِيهَا أَجَوِبَتَهَا عَلَى جِهَةِ الْإِجْمَالِ، وَجُمَلَتُهَا مَسَائِلُ عَشْرٍ^(٣):

الْأُولَى مِنْهَا:

مَا كَانَ تَأْنِيْثُهُ ظَاهِرًا فِي لَفْظِهِ، فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ إِلَّا الْعَلَمِيَّةُ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ عَلَى إِطْلَاقٍ، كـ (عِدَّةٍ)، وَ (زِنَةٍ)، وَ (حَمْزَةٍ)، وَ (طَلْحَةٍ)، وَمَا ذَاكَ إِلَّا مِنْ أَجْلِ ظُهُورِ اللَّفْظِ وَنُفُوذِ حُكْمِهِ، كَمَا مَرَّ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (بَاذ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (الْمَانِع) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (عَشْرَةٌ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

الثانية:

مَا كَانَ عَارِيًّا عَنِ الْعَلَامَةِ مِنَ الْأَسْمَاءِ سَاكِنَ الْحَشْوِ نَظَرَتْ فِيهِ:
- فَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ التَّذْكِيرَ كَامْرَأَةً سَمَّيْتُهَا بِـ (زَيْدٍ) جَازَ فِيهِ الصَّرْفُ وَتَرَكُّهُ، كَمَا
هُوَ رَأْيُ الْجَرْمِيِّ^(١)، وَالْمَبْرَدِ^(٢)، وَعَيْسَى بْنِ عُمَرَ^(٣). وَقَالَ الْخَلِيلُ^(٤)، وَسَيَبَوِيهِ^(٥)
وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ^(٦): يَتَعَيَّنُ فِيهِ مَنْعُ الصَّرْفِ.
- وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثَ الْأَصْلِ جَازَ فِيهِ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا، نَحْوُ: (جُمْلٍ) وَ (دَعْدٌ)،

(١) هو صالح بن إسحاق الجرمي، كان صادقًا ورعًا فقيها عالمًا بالنحو واللغة، بصري المذهب، أخذ النحو عن الأخفش الأوسط، ولقي يونس بن حبيب وأبا عبيدة، شَرَحَ كتاب سيبويه، سَمَّاهُ « الفرخ »، وله كتاب الأبنية والعروض، قال فيه المبرد: « كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيبويه ». توفي سنة خمس وعشرين ومائتين. (انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ٧٤، وإنباه الرواة ٨٠ / ٢، وبغية الوعاة ٩-٨ / ٢). وانظر رأيه في شرح السيرافي ١٢ / ٤، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢ / ٣، وتمهيد القواعد ٤٠٥ / ٨.

(٢) المقتضب ٣ / ٣٥٠، ٤ / ٤١، وفي المذكر المؤنث ١٢٦ ما يخالف ما في المقتضب، وانظر رأيه في شرح السيرافي ١٢ / ٤، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢ / ٣.

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٢٨١. وانظر رأيه في شرح الكافية الشافية ١٤٩٢ / ٣.

(٤) انظر رأيه في شرح السيرافي ١٢ / ٤، وتمهيد القواعد ٤٠٥ / ٨. وانظر رأيه في شرح الكافية الشافية ١٤٩٢ / ٣.

(٥) انظر مذهب سيبويه في المخصص ٥ / ١٦٧، وشرح السيرافي ٤ / ١٢، ٣٥، وانظر رأيه في شرح الكافية الشافية ١٤٩٢ / ٣.

(٦) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي. وكان قِيَمًا بالعربية والقراءة، إمامًا فيهما؛ وكان شديد التجريد للقياس. ويقال: إنه كان أشد تجريدًا للقياس من أبي عمرو بن العلاء، وكان أبو عمرو بن العلاء أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها. وقرأ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي على يحيى بن يعمر؛ وقرأ أيضًا هو وأبو عمرو بن العلاء على نصر بن عاصم، وكانا رفيقين. وكان هو وأبو عمرو وعيسى بن عمر في وقت واحد، وتوفي قبلهما بالبصرة سنة سبع عشرة ومائة في أيام هشام بن عبد الملك. انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٦، وطبقات النحويين ٣١. وانظر رأيه في شرح السيرافي ١٢ / ٤، وتمهيد القواعد ٤٠٥ / ٨، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢ / ٣.

فَأَيُّهُمَا يَكُونُ أَجُودًا؟ فَبَعْضُ النَّحَاةِ عَلَى أَنَّ الصَّرْفَ أَجُودٌ، وَبَعْضُهُمْ عَلَى عَكْسِهِ، وَحَكَى السِّيرَافِيُّ عَنِ الزَّجَّاجِ أَنَّهُ لَا يُجِيزُ فِي نَحْوِ (دَعْدِ) إِلَّا مَنَعَ الصَّرْفَ^(١).

الثَّالِثَةُ:

وَإِنْ سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِـ (يَدِ) وَنَحَوَهَا مِنْ مُؤَنَّثِ الْأَصْلِ عَلَى حَرْفَيْنِ، قَالَ سَيِّوِيه^(٢):
أَجْرِيَّتَهُ مُجْرَى (هِنْدِ) فِي جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ الْأَمْرَانِ فِي
الثَّلَاثِي السَّاكِنِ الْحَشَوِ فَمَا حُذِفَتْ لَامُهُ أَحَقُّ.

وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِنَحْوِ: (بِنْتِ) وَ (أُخْتِ) فَفِيهِ وَجْهَانِ:
أَحَدُهُمَا: الصَّرْفُ، وَهُوَ قَوْلُ سَيِّوِيه^(٣) وَأَكْثَرِ النَّحَاةِ؛ لِأَنَّ التَّاءَ عُوِّضَتْ عَنْ
لَامِهِ، فَجَرَتْ مَجْرَى لَامِ الْكَلِمَةِ، فَأَشْبَهَتْ تَاءَ (جِبْتِ) وَ (سُحْتِ).
قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ^(٤): « وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: إِنَّ التَّاءَ فِيهِمَا لِلتَّائِيثِ مَعَ كَوْنِهِمَا
عَوَضًا عَنِ اللَّامِ، وَعَلَى هَذَا يَمْنَعُونَهُ الصَّرْفَ؛ لِكَوْنِهِ مُؤَنَّثًا.

الرَّابِعَةُ:

وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِنَحْوِ: (سَعَادَ) وَ (زَيْنَبَ) لَمْ تَصْرِفْهُ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ
التَّائِيثُ، وَلَمْ يُسَبِّقْ بِتَذَكِيرٍ، وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ (حَائِضِ) وَ (طَالِقِ) صَرَفْتَ؛
لِأَنَّ [٥٨] أَصْلَهُمَا الْوَصْفُ فِي الْمَذَكَّرِ، وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِنَحْوِ: (جَنُوبِ)،
وَ (شَمَالِ)، وَ (قَبُولِ)، وَ (دَبُورِ) صَرَفْتَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ فِي الْأَصْلِ مُذَكَّرَةٌ، وَإِنْ

(١) السيرافي ١٢/٤، وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٠، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣.

(٢) قال السيرافي في شرحه ٣٥/٤: « وَإِنْ سَمَّيْتُهَا بِشَيْءٍ مَذَكَّرٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَأَوْسَطُهَا سَاكِنٌ، وَقَدْ جَعَلْتُهَا كَلِمَةً، فَحَكَمْتُهَا كَحَكْمِ امْرَأَةٍ سَمَّيْتُهَا بِزَيْدٍ، فَلَا تَعْرِفُهَا عَلَى مَذْهَبِ سَيِّوِيهِ، وَمَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَأَوْسَطُهَا سَاكِنٌ ».

(٣) انظر: الكتاب ٢٢١/٣.

(٤) الأصول ٢٤٢/٣، وانظر رأيه في شرح الكافية الشافية ١٤٩٣/٣.

سَمَّيْتُ مُذَكَّرًا بِجَمْعٍ نَظَرْتُ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ ثَمَّةٌ مَا^(١) يَمْنَعُ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ مِنَ الصَّرْفِ،
أَوْ يَكُونُ مُؤَثِّرًا وَحْدَهُ لَمْ تَصْرِفْهُ، كَرَجُلٍ سَمَّيْتَهُ بِـ (مَسَاجِدَ)، وَ (أَكَالِبَ)، وَنَحْوُ:
(بُعُولَةٍ)، وَ (أُولِيَاءَ)، وَ (غِلْمَانٍ)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَمْنَعُ مِنَ الْعَلَمِيَّةِ صَرَفْتَهُ،
كَرَجُلٍ سَمَّيْتَهُ بِمَسَاجِدَ (بِنِسَاءٍ)؛ إِذْ لَا عِلَّةَ فِيهِ سِوَى الْعَلَمِيَّةِ.

الخَامِسَةُ:

قَالَ سَيَبَوِيهِ^(٢): إِذَا سَمَّيْتُ رَجُلًا بِـ (مَسَاجِدَ) ثُمَّ نَكَّرْتَهُ بَعْدَ الْعَلَمِيَّةِ فَإِنَّهُ غَيْرُ
مُنْصَرِفٍ، وَحُكِيَ عَنِ الْأَخْفَشِ^(٣) أَنَّهُ حَكَمَ بِصَرْفِهِ، وَالْحَقُّ مَا قَالَهُ سَيَبَوِيهِ؛ لِأَنَّهُ
بَعْدَ تَنْكِيرِهِ عَلَى مِثَالِ: (مَسَاجِدَ) فَلَمْ يَنْصَرِفْ كـ (مَسَاجِدَ).
قَالَ سَيَبَوِيهِ: فَأَمَّا (سَرَاوِيلُ) فَهِيَ مَصْرُوفَةٌ فِي النَّكِرَةِ، فَإِنْ سَمَّيْتُ بِهَا رَجُلًا
لَمْ تَصْرِفْهَا، وَكَذَلِكَ إِذَا حَقَّرْتَهَا اسْمَ رَجُلٍ؛ لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ الْأَصْلِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ
أَحْرُفٍ مِثْلِ: (عَنَاقٍ) وَ (عَقَرَبٍ)^(٤)، وَمِنْ التُّحَاةِ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا غَيْرُ مُنْصَرِفَةٍ فِي
النَّكِرَةِ^(٥)، كَأَنَّهَا جَمْعُ (سِرْوَالَةٍ)، وَقَدْ قَرَّرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ.

(١) العبارة في الأصل: (كان فيمة مما) وكذا يقتضي السياق.

(٢) هذا الرأي موجود في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٠ قال ابن مالك: «وإذا سمي بنحو: «مساجد» ثم نكر لم ينصرف عند غير الأخفش، وحكم الأخفش بصرفه بعد التنكير» والصحيح مذهب سيبويه، وهذا قياس على الخلاف بينهما في مسألة (أحمر) إذا نكرته بعد التسمية.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١٠٢٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٠.

(٤) تابع المسألة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٠-١٥٠١، ويقول سيبويه ٣/ ٢٢٩: «وأما سراويل فشيء واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبه بقم الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء، فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل».

(٥) هذا رأي المبرد في شرح السيرافي ٣/ ٤٩٦، ويقول العكبري في اللباب ١/ ٥٠٤: «وقيل هو جمع سروالة فعلى هذا لا ينصرف معرفة ولا نكرة». وانظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠١.

السادسة:

إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مُصَاحِبًا لـ (مِنْ)، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي أَفْضَلُ مِنْكَ)، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ مَعْرِفَةً وَلَا نَكِيرَةً، فَإِنْ سَمَّيْتَ بِهِ مُجَرَّدًا عَنْ (مِنْ)، ثُمَّ نَكَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَالَتْ عَنْهُ الْوَصْفِيَّةُ بِمُفَارَقَةِ (مِنْ)، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ: (أَحْمَدَ) إِذَا نَكَّرْتَهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ.

فَأَمَّا (أَحْمَرُ) فَقَدْ قَرَّرْنَا مَذْهَبَ الرَّجُلَيْنِ، وَأَنَّ الْمُخْتَارَ مَا قَالَهُ سَبْيَوِيهِ، وَقَدْ حُكِيَ رُجُوعُ الْأَخْفَشِ إِلَى مُوَافَقَتِهِ فِي كِتَابِهِ الْمُلَقَّبِ بِالْأَوْسَطِ^(١)، وَالْأَجُودُ ذِكْرُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى رُجُوعِهِ؛ لِأَنَّهَا آخِرُ قَوْلَيْهِ.

وَإِنْ سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِـ (قَاضٍ)، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ فِي حَالِ تَنْكِيرِهِ مُنَوَّنٌ تَنْوِينِ عَوْضٍ فِي حَالِ الْعَلَمِيَّةِ لَفْظًا؛ لِأَنَّ الْعَلَمِيَّةَ لَيْسَ فِيهَا مُضَادَّةٌ وَلَا مُنَاقِضَةٌ لِتَنْوِينِ الْعَوْضِ؛ فَلِهَذَا كَانَ ثَابِتًا مَعَهَا. وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ فِي حَالِ تَنْكِيرِهِ مُنَوَّنٌ تَنْوِينِ التَّمْكِينِ وَالصَّرْفِ بَطَلَ التَّنْوِينُ فِي حَالِ الْعَلَمِيَّةِ؛ لِكَوْنِهِ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، فَعَلَى هَذَا يُخْتَارُ^(٢) حُكْمُ التَّنْوِينِ فِي إِيثَابِهِ وَنَفْيِهِ عَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ الَّذِي لَخَّصْنَاهُ.

السابعة:

إِذَا سَمَّيْتَ بِنَحْوِ: (أَحَادَ) وَ(ثَلَاثَ) فَإِنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ عَلَى رَأْيِ سَبْيَوِيهِ^(٣) فِي حَالِ تَنْكِيرِهِ، وَعَدْدِهِ، وَفِي حَالِ التَّسْمِيَةِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعَدْلِيَّةَ فِيهِ [ظ ٥٨] بَاقِيَةٌ فِي الْحَالَيْنِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ مُنْصَرِفًا. وَحُكِيَ عَنِ الْأَخْفَشِ^(٤) وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ بَرَهَانَ^(٥)

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٤٩/٣.

(٢) في الأصل: (يختبر) وكذا يقتضي السياق.

(٣) انظر الكتاب ٢٢٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٧/٣.

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٩٧/٣.

(٥) شرح اللمع ٤٤٧/٢، وانظر شرح الكافية الشافية ١٤٩٧/٣.

مِنْ نَحَاةِ الْبَصَرَةِ أَنَّهُ يَنْصَرِفُ الْعَدْدُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا عُدِلَ فِي حَالِ تَنْكِيرِهِ، وَقَدْ بَطَلَ بِالتَّسْمِيَةِ، فَاَنْصَرَفَ.

قَالَ سَيَبَوِيهِ^(١): وَكُلُّ مَعْدُولٍ سُمِّيَ بِهِ فَعَدْلُهُ بَاقٍ إِلَّا نَحْوُ: (سَحَرَ) وَ (أَمَسَ) فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، فَإِنَّ عَدْلَهُمَا يَزُولُ بِالتَّسْمِيَةِ، فَيُصَرَّفَانِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْمَعْدُولَاتِ، فَإِنَّ عَدْلَهُ فِي التَّسْمِيَةِ بَاقٍ، فَيَجِبُ مَنَعُ صَرْفِهِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعَدْلِ عَدَدًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

الثَّامِنَةُ:

إِذَا سَمَّيْتَ بِنَحْوِ: (ضَرَبَ) عَلَى بِنَاءِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لَمْ تَصْرِفْهُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالزَّنَةِ، وَإِنْ حُذِفَتْ كَسْرَةُ عَيْنِهِ لِلْخِفَةِ وَسَكَتَتْهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِهِ، فَسَيَبَوِيهِ^(٢) يَصْرِفْهُ تَسْوِيَةً بَيْنَ التَّسْكِينِ الْعَارِضِ وَالتَّسْكِينِ اللَّازِمِ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الصَّرْفُ فِي الْأَسْمَاءِ، فَإِذَا تَغَيَّرَ الْمَانِعُ بِأَدْنَى عَارِضٍ رَجَعَ إِلَى أَصْلِهِ، وَالْمَبْرَدُ يَمْنَعُهُ الصَّرْفُ^(٣)، وَيَسْتَصْحِبُ الْمَنَعَ فَارِقًا بَيْنَ التَّسْكِينِ الْعَارِضِ وَالتَّسْكِينِ اللَّازِمِ، وَأَنَّ الْأُمُورَ الْعَارِضَةَ لَا حَقِيقَةَ لَهَا، وَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهَا، وَمِنْ هَذَا إِذَا سَمَّيْتَ بِـ (يَعْفُرُ)، وَضَمَمْتَ يَاءَهُ فِي حَالِ عِلْمِيَّتِهِ، فَالَّذِي يَأْتِي عَلَى رَأْيِ سَيَبَوِيهِ صَرْفُهُ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ الْعَارِضَ كَالضَّمِّ اللَّازِمِ، وَعَلَى رَأْيِ الْمَبْرَدِ يَمْنَعُهُ الصَّرْفُ؛ لِأَنَّهُ لَا اعْتِدَادَ بِهَذِهِ الضَّمَّةِ لِعُرْوِضِهَا.

وَإِنْ سَمَّيْتَ بِنَحْوِ: (أَخْرَجَ)، (وَإِضْرِبَ) قَطَعْتَ هَمْزَتَهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةَ إِنَّمَا تَكُونُ وَصْلًا فِي حَالِ فَعْلِيَّتِهِ، فَإِذَا انْتَقَلَ مِنَ الْفَعْلِيَّةِ صَارَتْ قَطْعًا، وَالْهَمْزَاتُ الْوَصْلِيَّةُ فِي الْأَسْمَاءِ مَحْضُورَةٌ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهَا؛ فَلِهَذَا قُطِعَتْ.

وَإِنْ سَمَّيْتَ بِنَحْوِ: (اسْتَخْرَجَ)، وَ (اقْتَرَابَ)، وَ (اعْتَلَاءَ) بَقِيَّتُهَا عَلَى مَا هِيَ

(١) انظر: الكتاب ٣ / ٢٨٤.

(٢) الكتاب ٣ / ٢٢٧، وانظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٦٥.

(٣) المقتضب ٣ / ٣٢٤، وانظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٦٥.

عَلَيْهِ مِنَ الْوَصْلِ؛ لَأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى اسْمِيَّتِهِ، لَكِنَّهُ خَالَفَ فِي التَّعْيِينِ وَعَدَمِهِ، فَافْتَرَقَا.
التَّاسِعَةُ:

إِذَا سَمَّيْتَ بِنَحْوِ: (رُدَّ) مِنْ قَوْلِكَ: (يَرُدُّ الْمَالَ)، وَبِـ (قِيلَ) مِنْ: (قِيلَ الْقَوْلُ) صَرَفْتَهُ؛ لَأَنَّهُ بِالْإِعْلَالِ صَارَ بِوَزْنِ (مُدَّ) وَ (دِيكَ)، فَأَمَّا تَرَكُّ صَرْفِهِ نَظَرًا إِلَى مُلَاحَظَةِ الْأَصْلِ فِيهِ فَفِيهِ ضَعْفٌ؛ لَأَنَّهُ قَدْ صَارَ مُطَرِّحًا فَلَا تَعْوِيلَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ سَمَّيْتَ بِـ (أَلْبَبِ) ^(١) عَلَمًا فَقَدْ حَكَى الْمَازِنِيُّ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ يَصْرِفُهُ ^(٢)؛ لِأَنَّ الْفَكَ قَلِيلٌ فِي الْأَفْعَالِ، فَكَأَنَّهُ [٥٩] بِالتَّفْكِكِ، فَقَدْ خَرَجَ عَنْ أَوْزَانِ الْأَفْعَالِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ؛ لِأَنَّ الْفَكَ رُجُوعٌ إِلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ نَظِيرُ مَا جَاءَ مِنَ الْأَفْعَالِ مُصَحَّحًا، وَكَانَ الْقِيَاسُ إِعْلَالَهُ، كـ (اسْتَحَوَذَ)، (وَاسْتَصَوْنَ)، وَكَمَا أَنَّ تَصْحِيحَهُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ أَوْزَانِ الْأَفْعَالِ، فَهَكَذَا فَكٌ هَذَا لَا يُخْرِجُهُ عَنْ أَوْزَانِ الْأَفْعَالِ.

الْعَاشِرَةُ:

إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بِمِثْلِ: (يَعْمَلُ) وَ (أَرْمَلُ)، لَمْ تَصْرِفْهَا بِحَالٍ؛ لِأَنَّ التَّاءَ الَّتِي هِيَ السَّبَبُ فِي صَرْفِهَا إِنَّمَا تَلْزَمُهَا فِي حَالِ الصَّفَةِ دُونَ الْعَلَمِيَّةِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَيْهِمَا فِي حَالِ الْعَلَمِيَّةِ بِحَالٍ.

وَإِذَا صَغَّرْتَ نَحْوَ: (طَلْحَةَ) وَ (زَيْنَبَ) لَمْ تَصْرِفْهُ مُصَغَّرًا وَلَا مُكَبَّرًا، وَإِنْ صَغَّرْتَ نَحْوَ (عُمَرَ)، (وَشَمَرَ)، وَ (عَلَقَى)، وَ (مَسَاجِدَ) صَرَفْتَهُ؛ لِأَنَّ تَصْغِيرَهُ يُبْطِلُ السَّبَبَ فِي مَنَعِ صَرْفِهِ، وَإِنْ صَغَّرْتَ نَحْوَ: (تَحْلِيٍّ) ^(٣)، وَ (تَوْسُطٍ) ^(٤)،

(١) في البديع ٢/ ٧١٥: «ألبب: جمع لب وهو العقل».

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٣، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٩٨٥.

(٣) في اللسان (حلاً): «التحلي القشر على وجه الأديم مما يلي الشعر».

(٤) لم أجد لهذه الكلمة ضبطاً في حدود ما اطلعت عليه، لكن تصغيرها هو (توسط) بكسر السين وتخفيفها، ولذلك استبعدت أن تكون السين في (توسط) مشددة. انظر شرح الكافية الشافية =

و (تَهْبِطُ) ^(١) أعلامًا لم تصرفها مُصَغَّرَةً؛ لأنها بوزن الأفعال في حال تصغيرها،
وصرفها مُكَبَّرَةً؛ إذ لا عِلَّةَ فيها مانعة من الصرف ^(٢)؛ لأنها تصير في حال
تصغيرها بِمِثَالِ: (تُبَيِّطُ).

وإن صَغَّرَتْ نحو: (هند) و (دعد) فإنك تصرفها في حال التَّكْبِيرِ ولا تصرفها،
فأما في حال التَّصْغِيرِ فتَمْنَعُهَا مِنَ الصَّرْفِ بِكُلِّ حَالٍ؛ لأنَّكَ تُعِيدُ تَاءَ التَّائِيثِ
فِيهِمَا فِي حَالِ التَّصْغِيرِ، فَتَكُونُ مانعة من الصرف، فتَقُولُ: (هَيْدَةُ) و (دُعَيْدَةُ).
فهذا ما أَرَدْنَا ^(٣) ذَكَرَهُ فِي غَيْرِ الْمَنْصَرِفِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.



= ٣/ ١٥٠٤، والهمع ١/ ١٣١.

(١) في المخصص ٢/ ٣٤٠: «التَّهْبِطُ التَّاءُ والهاء مكسورتان طائرٌ أَغْبَرُ بِعَظْمٍ فَرُوجِ الدَّجَاجَةِ وعلى شكل اليمامة».

(٢) في الأصل: (التصرف).

(٣) في الأصل: (ردنا).

[المرفوعات]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيهِ: « الْمَرْفُوعَاتُ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْفَاعِلِيَّةِ ». قَالَ الْإِمَامُ السَّيِّدُ: الْمَرْفُوعَاتُ جَمْعٌ لـ (مَرْفُوع)، وَهُوَ مَا يُسْتَغْنَى بِالتَّصْحِيحِ فِيهِ عَنِ التَّكْسِيرِ، وَلَمْ يُسْمَعْ التَّكْسِيرُ فِيهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)، كـ (مَنَاقِيرَ) وَ (مَشَائِمَ)، وَالكَثِيرُ: (مُنْكَرَاتٌ) وَ (مَشْؤُومُونَ)^(٢).

فَجَعَلَ (مَا) ههنا مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْفَاعِلِيَّةِ، وَهُوَ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَرْفُوعٍ فَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي الْحَدِّ مَا كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَى الرَّفْعِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِحَالَةِ بِأَحَدِ الْمَجْهُولِينَ عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ الْمَرْفُوعُ أَشْكَلَ عَلَيْهِ الرَّفْعُ، وَارْتِفَاعُ الْمَرْفُوعَاتِ إِمَّا عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: هَذَا الْبَابُ الْمَرْفُوعَاتُ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ، وَمَا [ظ ٥٩] بَعْدَهَا مِنْ تَعْدَادِ الْمَرْفُوعَاتِ هُوَ خَبَرٌ عَنْهَا، وَهَذَا أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْخَبَرِ أَكْثَرُ مِنْ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ، كَمَا أَنَّ حَذْفَ الْفِعْلِ أَكْثَرُ مِنْ حَذْفِ الْفَاعِلِ، وَالْمُبْتَدَأُ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ.

وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنْ يُقَالَ: الْمَرْفُوعَاتُ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْفَاعِلِيَّةِ. وَقَوْلُهُ: « فَمِنْهُ الْفَاعِلُ » جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ أَيْضًا، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: « فَمِنْهُ » رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: « مَا اشْتَمَلَ ».

وَحَرَكَةُ الرَّفْعِ هِيَ أَسْبَقُ الْمَخَارِجِ، وَالْفَاعِلُ سَابِقٌ عَلَى فِعْلِهِ، فَلَمَّا اشْتَرَكَا فِي السَّبْقِيَّةِ، لَا جَرَمَ كَانَ الْأَحَقُّ بِهَا الْفَاعِلُ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَغَيْرِهِمَا، كَمَا سَنَذْكُرُ كُلَّ وَاحِدٍ فِي بَابِهِ، وَنُظْهِرُ شَبَهَهُ بِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (قَلِيلٌ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (مَشْؤُومٌ). وَفِي الْمَحْكَمِ ٨ / ٩٥: « وَرَجُلٌ مَشْؤُومٌ عَلَى قَوْمِهِ وَالْجَمْعُ مَشَائِمٌ نَادِرٌ وَحُكْمُهُ السَّلَامَةُ ».

و« مَا » فِي قَوْلِهِ: « مَا اشْتَمَلَ » هِيَ الَّتِي تَكُونُ فِي أَوَّلِ التَّعْرِيفِ بِكُلِّ مَا هِيَ،
كَقَوْلِكَ: الْجَوْهَرُ مَا شَغَلَ الْحَيِّزَ، وَالْعَرَضُ مَا حَصَلَ فِي الْحَيِّزِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَهِيَ
إِمَّا بِمَعْنَى (شَيْءٍ)، وَإِمَّا بِمَعْنَى (الَّذِي)، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ قَرِيبٌ بَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَى
حَقَائِقِ الْمَعَانِي وَأَسْرَارِهَا.



[الفاعل]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَّ: « فَمِنْهُ الْفَاعِلُ: وَهُوَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ أَوْ شَبَّهَهُ، وَقُدِّمَ عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ، مِثْلُ: (قَامَ زَيْدٌ)، وَ (زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ). وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِيَ الْفِعْلَ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ: (ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدٌ)، وَامْتَنَعَ: (ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا). وَإِذَا انْتَفَى الْإِعْرَابُ لَفْظًا فِيهِمَا وَالْقَرِينَةُ، أَوْ كَانَ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا، أَوْ وَقَعَ مَفْعُولُهُ بَعْدَ (إِلَّا) أَوْ مَعْنَاهَا، وَجَبَ تَقْدِيمُهُ. وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ، أَوْ وَقَعَ بَعْدَ (إِلَّا) أَوْ مَعْنَاهَا، وَجَبَ تَقْدِيمُهُ أَوْ اتَّصَلَ مَفْعُولُهُ وَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ، وَجَبَ تَأْخِيرُهُ. وَقَدْ يُحذفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ)، لِمَنْ قَالَ: (مَنْ قَامَ؟)، وَ:

لِيُبِكَ يَزِيدُ، ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ

وَوُجُوبًا فِي مِثْلِ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وَقَدْ يُحذفَانِ مَعًا كَقَوْلِكَ: (نَعَمْ) لِمَنْ قَالَ: (أَقَامَ زَيْدٌ) .

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: قَبْلَ الْخَوْضِ فِي مَا نُريدُ مِنْ عَقْدِ كَلَامِ الشَّيْخِ نَذَكُرُ مَا هِيَ الْفَاعِلِ، وَقَدْ حَدَّه بِقَوْلِهِ: « مَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ أَوْ شَبَّهَ إِلَيْهِ، وَقُدِّمَ عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ ». قَوْلُهُ: « مَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ أَوْ شَبَّهَ إِلَيْهِ »؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ)، فَإِنَّهُ فَاعِلٌ؛ لِأَنَّهُ أُسْنِدَ إِلَيْهِ مَا أَشَبَّهُ الْفِعْلَ.

قَوْلُهُ: « وَقُدِّمَ عَلَيْهِ »؛ لِيَخْرُجَ عَنْهُ نَحْوُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَامَ)، فَإِنَّهُ [و ٦٠] يُوْهَمُ أَنَّ (زَيْدًا) هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ (قَامَ)، فَيُظَنُّ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْحَدِّ، وَلَيْسَ فَاعِلًا، وَإِنَّمَا هُوَ مُبْتَدَأٌ.

قَوْلُهُ: « عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ » احْتِرَازٌ عَنْ مَفْعُولٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ)، فَإِنَّهُ أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ، وَقُدِّمَ عَلَيْهِ، فَلَوْ لَمْ يَحْتَرِزْ مِنْهُ لَدَخَلَ فِي الْحَدِّ، وَلَيْسَ فَاعِلًا عِنْدَ مَنْ حَدَّ بِهَذَا الْحَدِّ، وَالَّذِينَ يَجْعَلُونَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْفَاعِلِ لَا يَحْتَرِزُونَ

عنه بهذا القيد، وأكثرُ البصريين المتقدمين هو عندهم فاعِلٌ^(١)، فإذا حَدُّوا الفاعِلَ لم يَحْتَرِزُوا عنه؛ لِيَدْخُلَ في حَدِّه.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: « عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ » فَإِنَّمَا اخْتَارَهُ، وَلَمْ يَقُلْ: قَائِمًا بِهِ؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ مَا هُوَ قَائِمٌ بِهِ عَلَى جِهَةِ الْحَقِيقَةِ، وَمَا هُوَ جَارٍ مَجْرَاهُ فِي التَّعْبِيرِ وَالتَّقْدِيرِ، كَالنَّسَبِ وَالِإِضَافَاتِ، فَلَاوَلُّ مِثْلُ قَوْلِكَ: (عَلِمَ زَيْدٌ) وَشَبَّهَهُ، وَالثَّانِي مِثْلُ قَوْلِكَ: (قَرُبَ زَيْدٌ)، وَ(بَعُدَ)، وَشَبَّهَهُ، وَالْبَابُ كُلُّهُ وَاحِدٌ، سَوَاءٌ كَانَ فِيهِ مَعْنَى مُحَقِّقٌ يَقُومُ بِالْفَاعِلِ، أَوْ يَجْرِي مَجْرَاهُ مِنْ نِسْبَةٍ أَوْ إِضَافَةٍ، فَاخْتِيرَ قَوْلُهُ: (عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ) لِذَلِكَ، هَذَا تَفْسِيرُهُ لِحَدِّهِ بِالْفَاظِ.

وَقَدْ عَوَّلَ عَلَيْهِ عَلَى اعْتِبَارِ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ فِي تَعْرِيفِ مَا هِيَ الفَاعِلُ، وَهِيَ: الْإِسْنَادُ، وَالتَّقْدِيمُ، وَالْقِيَامُ بِهِ؛ فَلَا إِسْنَادَ أَصْلٌ فِي الْحَقِيقَةِ، وَالتَّقَدُّمُ شَرْطٌ، فَأَمَّا الْقِيَامُ بِهِ فَقَدْ اخْتَارَ بَزْعَمِهِ هَذِهِ الْعِبَارَةَ؛ لِيَنْدَرِجَ تَحْتَهَا مَا يَكُونُ عَلَى جِهَةِ الْحَقِيقَةِ، وَمَا يَكُونُ عَلَى جِهَةِ الْمَجَازِ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ رَمَزٌ إِلَى مَا يَهْذِي بِهِ مِنَ الْجَبْرِ وَاسْتِحَالَةٍ تَعْلُقُ قَادِرِيَّةَ الْعَبْدِ بِالْحُدُوثِ، وَهُوَ هَذَا يَنْ لَا أَصْلَ لَهُ، وَهُوَ سٌ لَا بُرْهَانَ عَلَيْهِ.

وَتَقْرِيرُ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ هُوَ أَنَّ نَقُولَ لَهُ: مَا تُرِيدُ بِلَفْظَةِ (الْقِيَامُ) الَّذِي أوردته عَلَى جِهَةِ الْمَرَاوَعَةِ وَالْفِرَارِ عَنِ الْإِقْرَارِ بِمَا هُوَ الْحَقُّ، وَهُوَ الْإِحْدَاثُ مِنْ جِهَةِ الْفَاعِلِ، وَتَعْوِيلًا عَلَى مَا تَقُولُهُ الْأَشْعَرِيَّةُ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَبَقَاتِ الْمَجْبُرَةِ^(٢) مِنْ أَنَّ قُدْرَةَ الْعَبْدِ

(١) هذا هو الزمخشري، فقد قال العلوي في المحصل في شرح المفصل (مخطوط) ٦٩ / ١: « واعلم أَنَّ الشَّيْخَ قد قرر الكلام في ماهية الفاعل على أَنَّ اسم ما لم يسم فاعله داخل في معناه، وهو مندرج تحته، ولهذا لم يخرج عنه بقيد، وهو مذهب جماهير البصريين كالخليل وسيبويه وغيرهما، وأما ابن الحاجب فقد زعم أَنَّهُ ليس داخلًا في ماهية الفاعل، ولا بُدَّ من تمييزه بقيد عنه كما سنحكيه عنه. » وهذا أيضًا رأي الجرجاني. انظر المسألة في شرح الرضي ١ / ١٨٧، والنجم الثاقب ١ / ١٨٠.

(٢) أشار العلوي في المحصل ٧٠ / ١ إلى مذهب الجبر في هذا، وعلق على عبارة الزمخشري بقوله: « نعم، مراده باشتراط القيام في ماهية الفاعل إشارة إلى مذهبه في الجبر ورمز منه إلى أَنَّ =

غَيْرُ صَالِحَةٍ لِلْإِيجَادِ بِحَالٍ، فَآتَى بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ عَلَى جِهَةِ الانْجِرَافِ عَمَّا هُوَ الْحَقُّ مِنْ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْإِيجَادِ وَالْإِحْدَاثِ، وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يَلِيقُ بِالْمُبَاحِثِ الْكَلَامِيَّةِ وَالْأَنْظَارِ الْعَقْلِيَّةِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا حَقَائِقَ الْقَوْلِ فِيهِ فِي الْكُتُبِ الْعَقْلِيَّةِ. فَأَمَّا الْمُبَاحِثُ الْأَدَبِيَّةُ [ظ ٦٠] وَالتَّصَرُّفَاتُ اللَّغَوِيَّةُ فَهِيَ بِمَعْرِزٍ عَنْ ذَلِكَ، فَلَا يُمَزَّجُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ.

وَكَانَ إِيرَادُ لَفْظَةِ (الْقِيَامِ) ^(١) أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ يُطْلَقُ عَلَى الْإِتِّحَادِ وَالْحُلُولِ، وَبِمَعْنَى لَوْلَاهُ لَمَا كَانَ، وَهَذِهِ الْمَعَانِي غَيْرُ لَائِقَةٍ ههنا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فَاعِلًا فِي النَّفْيِ الصَّرْفِ، كَقَوْلِكَ: ([مَا] ^(٢) قَامَ زَيْدٌ)، وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ اتِّحَادٌ بِفِعْلِ وَلَا حُلُولٌ ^(٣)، وَلَا شَيْءٌ يُقَالُ فِيهِ لَوْلَاهُ لَمَا كَانَ، فَلِأَجْلِ هَذَا كَانَ تَرْكُهَا أَحَقَّ، وَأَنْ يُقَالَ: (عَلَى جِهَةِ تَوَجُّهِهِ إِلَيْهِ)، أَوْ (عَلَى جِهَةِ مُلَابَسَتِهِ لَهُ)، فَيَكُونُ فِيهِ خُلُوصٌ عَنْ عُقْدَةِ (الْقِيَامِ)، وَإِزَاحَةٌ لِدَرْكِهِ، وَوَفَاءٌ بِمَقْصُودِ مَا هِيَ الْفَاعِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَاكْتِفَاءٌ بِمَا ذَكَرَهُ فِي مَا هِيَ تَه، فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى إِيرَادِ غَيْرِهَا.

فَإِذَا تَمَهَّدَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ، فَلَنَذْكُرَ مَا يُوجِبُ تَقْدِيمَهُ، ثُمَّ نُرَدِّفُهُ بِذِكْرِ مَا يُوجِبُ تَأْخِيرَهُ، ثُمَّ نُبَيِّنُ جَوَازَ حَذْفِهِ، فَهَذِهِ مَطَالِبُ ثَلَاثَةٍ، نُفَصِّلُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ:

المطلب الأول: في بيان ما يوجب تقديم الفاعل

اعلم أنَّ الأصلَ في الفاعلِ أن يكونَ على إثرِ فعلِهِ من غيرِ فاصِلَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ

= الحدوث لا يتعلق بالفاعل على حال، وعزم على أنَّ الواحد منا لا سبيل له إلى إحداث أفعاله، وإنما الحدوث متعلق بقادرية الله تعالى.

(١) في الأصل: (عن القيام).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق وهو من المحصل ٧٠ / ١.

(٣) تفسير هذا ما قاله العلوي في المحصل (مخطوط) ٧٠ / ١، قال: « فَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ حُلُولَ الْفِعْلِ فِي الْفَاعِلِ فَهَذَا خَطَأٌ، فَإِنَّ الْفَاعِلَ قَدْ يَكُونُ فَاعِلًا فِي الْعَدَمِ الْمُحْضِ وَالنَّفْيِ الصَّرْفِ وَحَيْثُ لَا يَعْقِلُ الْحُلُولَ، وَلَا تَتَصَوَّرُ حَقِيقَتُهُ، وَلِهَذَا يَقُولُونَ: (مَا قَامَ زَيْدٌ) وَ(مَا مَاتَ عَمْرُو) وَ(لَمْ يَنْقُضِ الْجِدَارُ) وَلَا يَعْقِلُ هُنَاكَ حُلُولَ ».

جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ، وَبِمَجِيئِهِ عَلَى إِثْرِهِ تَكْمُلُ بِهِ الْجُمْلَةُ، وَمَا سِوَاهُمَا فَضْلَةٌ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي كَوْنِ الْجُمْلَةِ جُمْلَةً، وَقَدْ وَجَبَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ؛ لِكَوْنِهِ عَامِلًا فِيهِ وَمُؤَثِّرًا، وَمِنْ حَقِّ مَا يَكُونُ مُؤَثِّرًا أَنْ يَكُونَ سَابِقًا؛ فَلِهَذَا تَوَجَّهَ كَوْنُ الْفَاعِلِ عَلَى إِثْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وَالْمَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَحَقُّ بِالتَّقْدِيمِ مِنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ قُدِّمَ عَلَيْهِ الْمَفْعُولُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ كَانَ فِي الرُّتْبَةِ مُؤَخَّرًا؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَمِنْ ثَمَّ جَازَ: (ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ)، وَامْتَنَعَ: (ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدًا)، أَرَادَ: وَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الْفَاعِلَ أَصْلُهُ التَّقَدُّمُ عَلَى الْمَفْعُولِ، وَأَنْ يَكُونَ وَالْيَا لِلْفِعْلِ جَازَ أَنْ تَقُولَ: (ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَا أَنَّ^(١) (زَيْدًا) الْمُؤَخَّرَ^(٢) عَنْ (غُلَامِهِ) لَفَظًا مُقَدِّمٌ رُتْبَةً عَلَى (غُلَامِهِ) وَمَعْنَى، لَمَّا جَازَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ؛ فَلْأَجْلِ تَقَدُّمِ الظَّاهِرِ مَعْنَى وَرُتْبَةِ نَزَلَتْ مَنَزَلَةَ قَوْلِكَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ)، وَامْتَنَعَ: (ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدًا)؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي «غُلَامِهِ» رَاجِعٌ إِلَى (زَيْدٍ)، وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ لَفَظًا وَمَعْنَى، أَمَّا اللَّفْظُ فَهُوَ مَعْلُومٌ بِطَرِيقِ الْحِسِّ^(٣) [و ٦١]، وَأَمَّا الْمَعْنَى فَلِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَرُتْبَتُهُ التَّأَخُّرُ، فَرَجَعَ الضَّمِيرُ إِلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ، فَلَا جَرَمَ كَانَتْ مُمْتَنَعَةً. وَأَمَّا قَوْلُكَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ) فَجَوَازُهُ^(٤) إِنَّمَا كَانَ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ لَا غَيْرٍ؛ لِأَنَّ (زَيْدًا) مُتَأَخِّرٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ صَحَّتْ مِنْ جِهَةِ لَفْظِهِ^(٥) لَا غَيْرُ.

نَعَمْ، قَدْ يَعْرِضُ لِلْفَاعِلِ مَا يُوجِبُ خُرُوجَهُ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي مَهَّدْنَا، وَهُوَ وَلَايَةُ

(١) فِي الْأَصْلِ: (لَوْ كَانَ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (مُؤَخَّر).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (الْحَسِّي) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ، وَفِي الْمَحْصَلِ لِلْعُلُويِّ مَخْطُوط ٧١ / ١: «فَمَعْلُوم بِالْحِسِّ».

(٤) فِي الْأَصْلِ: (فَجَوَازُهَا).

(٥) فِي الْأَصْلِ: (لَفْظُهَا).

فعلِهِ، فَيُوجِبُ تَقْدِيمَهُ، وَيُخْرِجُهُ عَنِ الْجَوَازِ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي مَوَاقِعَ ثَلَاثَةٍ:
المَوْقِعُ الْأَوَّلُ مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الْإِعْرَابُ فِي الْفَاعِلِ مُتَنَفِّيًا وَالْمَفْعُولِ جَمِيعًا لَفْظًا
وَالْقَرِينَةُ^(١).

وَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قُلْنَا وَجَبَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى مَفْعُولِهِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا أَجْزَأْنَا تَأْخِيرَهُ
إِذَا كَانَ لَا لَبْسَ هُنَاكَ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ اللَّبْسُ حَاصِلًا وَجَبَ لُزُومُهُ رُتْبَتَهُ الْأَصْلِيَّةَ،
وَهُوَ التَّقَدُّمُ؛ فَلِهَذَا تَقُولُ: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى)، فَلَا يَفْصِلُ لَكَ الْفَاعِلُ مِنَ
الْمَفْعُولِ إِلَّا التَّقَدُّمُ، فَلَا مُسَاغَ لِتَأْخِيرِ الْفَاعِلِ هَهُنَا أَصْلًا، وَهَكَذَا: (ضَرَبَ هَذَا
هَذَا)، وَ(خَاطَبَ الْفَتَى الْمَوْلَى).

فَإِذَا انْتَفَى الْإِعْرَابُ وَحَصَلَتِ الْقَرِينَةُ جَازَ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ لِذَهَابِ
اللَّبْسِ فِيهِ، كَقَوْلِكَ: (أَكَلَ عِيسَى كُمَثْرَى)، وَ(أَكَلَ كُمَثْرَى عِيسَى)؛ إِذْ لَا لَبْسَ بِأَنَّ
(عِيسَى) هُوَ الْآكِلُ، وَأَنَّ الْكُمَثْرَى مَأْكُولٌ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ إِذَا حَصَلَ
النَّعْتُ فِي أَحَدِهِمَا، كَقَوْلِكَ: (أَكْرَمَ عِيسَى الْعَاقِلَ مُوسَى الْفَاضِلُ)؛ لِأَنَّ حُصُولَ
الْإِعْرَابِ فِي التَّابِعِ يَفْصِلُ الْفَاعِلَ مِنَ الْمَفْعُولِ؛ فَلِهَذَا جَازَ تَقْدِيمُهُ لِزَوَالِ اللَّبْسِ فِيهِ.
المَوْقِعُ الثَّانِي مِنْ وَجُوبِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا، فَإِنَّهُ
يَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى مَفْعُولِهِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وَ(أَكْرَمْتُ
عَمْرًا)، وَلَا يُمَكِّنُ تَأْخِيرَهُ؛ لِأَنَّ وَضْعَهُ عَلَى جِهَةِ الْإِتِّصَالِ، فَلَوْ أَخَّرْتَهُ لَكَانَ إِمَّا أَنْ
يُوجَدَ مُتَّصِلًا، وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِمَّا أَنْ يُفْصَلَ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِتَعَذُّرِ انْفِصَالِهِ، فَلَا جَرَمَ
قَضَيْنَا بِوُجُوبِ تَقْدِيمِهِ.

لَا يُقَالُ: فَهَذَا يَبْطُلُ بِمِثْلِ: (زَيْدًا أَكْرَمْتُ)، فَإِنَّهُ قَدْ يُقَدَّمُ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ
مَعَ كَوْنِ الْفَاعِلِ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِي تَقْدِيمِ

(١) العبارة في المحصل ١ / ٧١: « أن يكون الإعراب متنفياً في لفظ الفاعل والمفعول والقرينة ».

المفعول [ظ ٦١] عَلَى الْفَاعِلِ، فَأَمَّا فِي تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ ^(١) عَلَى الْفِعْلِ فَلَا تَنْتَقِضُ بِهِ الْقَاعِدَةُ، فَبُطِلَ.

الموقع الثالث: أن يُحْصَرَ ^(٢) مَفْعُولُهُ بَعْدَ (إِلَّا) وَأَخَوَاتِهَا أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا، مِثَالُ مَوْقِعِهِ بَعْدَ (إِلَّا) هُوَ قَوْلُكَ: (مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا)، وَمِثَالُ مَا يَكُونُ فِي مَعْنَاهَا هُوَ قَوْلُكَ: (إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (إِلَّا) الْمَقْصُودُ بِهِ الْحَصْرُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ مَا بَعْدَ (إِلَّا) الْمَفْرَغَةُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْإِثْبَاتِ دُونَ مَا عَدَاهُ مِنَ الْجِنْسِ الْمُنْفِيِّ قَبْلَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا)، فَقَدْ نَفَيْتَ جِنْسَ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ ضَرْبُ (زَيْدٍ)، وَأَثَبْتَ مِنْهُ (عَمْرًا) لَا غَيْرَ، فَلَوْ ذَهَبَتْ تُقَدِّمُ وَتُؤَخِّرُ قَائِلًا: (مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ)، وَأَنْتَ تُرِيدُ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ اِنْعَكَسَ الْمَعْنَى، وَهَكَذَا إِذَا قُلْتَ: (إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا يَقَعُ ثَانِيًا فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِمِثَابَةِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (إِلَّا)؛ لِيَحْصُلَ الْغَرَضُ الْمَذْكُورُ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ فِيهِ مَا وَجَبَ فِي الْمَذْكُورِ مَعَهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ مِنْ وُجُوبِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَانْعِكَاسِ الْمَعْنَى إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا قُدِّمَ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ (إِلَّا)، فَأَمَّا إِذَا قُدِّمَ مَعَ (إِلَّا) لَمْ يَلْزَمْ انْقِلَابُ الْمَعْنَى، وَبَيَانُهُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ)، فَإِنَّ الْمَعْنَى فِيهِ عَلَى حَدِّ مَا كَانَ إِذَا قُلْتَ: (مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا) مِنْ انْحِصَارِ الْمَفْعُولِ، فَقَدْ أَطْلَقَهُ الشَّيْخُ، وَهَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي أَطْلَقَهَا وَهِيَ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى التَّقْيِيدِ، كَمَا تَرَى.

* * *

المطلب الثاني: في بيان ما يوجب تأخير الفاعل

أَمَّا تَأْخِيرُهُ عَنِ الْفِعْلِ فَهُوَ وَاجِبٌ بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى فَاعِلِهِ،

(١) فِي الْأَصْلِ: (الْمَعُول).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (يَحْصُل).

وَيَجِبُ تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ لِأَمْرَيْنِ:
أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّ إِعْرَابَ الْفِعْلِ يَأْتِي بَعْدَ الْفَاعِلِ، كَقَوْلِكَ: (يَضْرِبَانِ)
وَ (يَضْرِبُونَ).

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّهُ يُسَكَّنُ لَهُ آخِرُ الْفِعْلِ كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ)، فَلَمَّا كَانَ نَازِلًا مَنَزِلَةَ
الْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ لَمْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ كَمَا لَا يُقَدِّمُ آخِرُ الْكَلِمَةِ عَلَى أَوَّلِهَا.
هَذَا هُوَ مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ النُّحَاةِ مِنَ الْبَصْرِيِّ وَالْكُوفِيِّ^(١)، وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا قَالَ
بِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ عَلَى فَعْلِهِ، وَهُوَ فَاعِلٌ [٦٢] إِلَّا شَيْئًا يُحْكِي عَنْ أَبِي الْفَتْحِ
ابْنِ جَنِّي^(٢)، فَإِنَّهُ جَوَّزَ ذَلِكَ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ مِنْ مَقَالَةِ النُّحَاةِ.
فَأَمَّا مِثَالُ مَا يُوجِبُ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ عَلَى فَاعِلِهِ فَذَلِكَ لَهُ مَوَاقِعُ ثَلَاثَةٌ:
الْمَوْقِعُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ مُتَّصِلًا بِالْفَاعِلِ، وَهَذَا كَقَوْلِكَ: (ضَرَبَ

(١) الْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ مَسْأَلَةً خِلَافِيَّةً مَشْهُورَةً، فَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ، وَأَجَازَ
ذَلِكَ الْكَسَائِيُّ حَيْثُ لَا يَلْتَبِسُ بِالْمَبْتَدَأِ، نَحْوُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً أَوْ مَثْنً أَوْ مَجْمُوعًا، نَحْوُ: (رَجُلٌ قَامَ)
وَ (الزَّيْدَانِ قَامَ)، وَ (الزَّيْدُونَ قَامَ)، أَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَيُرُونَ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ الْفَاعِلُ فَالْجُمْلَةُ تَصْبِحُ جُمْلَةً
اسْمِيَّةً، وَالْمَقْدَمُ مَبْتَدَأٌ لَا فَاعِلَ، وَاسْتَدَلَّ الْكُوفِيُّونَ بِجُمْلَةٍ مِنَ الشُّوَاهِدِ، مِنْهَا قَوْلُ الزَّبَّاءِ:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَثِيْدًا أَجْنَدًا يَحْمِلْنَ أُمَّ حَدِيْدًا

فَمَعْنَاهُ: وَثِيْدًا مَشِيْهَا، وَمِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَظَلَّ لَنَا يَوْمٌ لَذِيْذٌ بِنَعْمَةٍ فَقِيلَ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مَتَغِيْبٌ

فَالْمَعْنَى: مَتَغِيْبٌ نَحْسُهُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الشُّوَاهِدِ. انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٣/ ٣٦٥، وَشَرَحَ
التَّسْهِيلُ لَابْنَ مَالِكٍ ٢/ ١٠٨، وَشَرَحَ أَلْفِيَّةُ ابْنَ مَعْطٍ لِلْقَوَّاسِ ١/ ٤٧٧، وَالْفَاخِرُ ١/ ٢٠٥، وَمَغْنِي اللَّيْبِ
٧٥٧، وَالْمُسَاعِدُ ١/ ٣٨٧، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ١/ ٥٧٦.

(٢) وَرَدَ هَذَا الرَّأْيُ لَابْنَ جَنِّي فِي كِتَابِهِ الْخَصَائِصِ ١/ ٣٤٣ حَيْثُ جَعَلَ زَيْدًا فِي: زَيْدٌ قَامَ فَاعِلًا مِنْ حَيْثُ
الْمَعْنَى، يَقُولُ: « فَأَمَّا الْمَعْنَانِي فَأَمْرٌ ضَيِّقٌ وَمَذْهَبٌ مُسْتَصْعَبٌ أَلَا تَرَاكَ إِذَا سَأَلْتَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِنَا قَامَ
زَيْدٌ سَمِّيْتُهُ فَاعِلًا، وَإِنْ سَأَلْتَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِنَا: زَيْدٌ قَامَ سَمِّيْتُهُ مَبْتَدَأً لَا فَاعِلًا وَإِنْ كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى،
وَذَلِكَ أَنَّكَ سَلَكَتَ طَرِيقَ صِنْعَةِ اللَّفْظِ فَاخْتَلَفَتِ السَّمَةُ فَأَمَّا الْمَعْنَى فَوَاحِدٌ فَقَدْ تَرَى إِلَى سَعَةِ طَرِيقِ
الْلَفْظِ وَضَيِّقِ طَرِيقِ الْمَعْنَى ».

زَيْدًا غُلَامُهُ)، وَ (أَهَانَ عَمْرًا سَيِّدُهُ)، وَإِنَّمَا وَجَبَ تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ هَهُنَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ رَجَعَ الضَّمِيرُ إِلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ، لَا لَفْظًا وَلَا مَعْنَى، فَنَرْجِعُ إِلَى مَسْأَلَةٍ: (ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا)، وَقَدْ قَدَّمْنَا امْتِنَاعَ ذَلِكَ، فَلَا فَائِدَةَ فِي إِعَادَتِهِ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ^(١) تَأْخِيرُهُ.

الموقع الثاني: أن يكون المفعول ضميرًا مُتَّصِلًا، وَالْفَاعِلُ فِيهِ غَيْرُ مُنْفَصِلٍ، نَحْوُ: (ضَرَبَنِي زَيْدٌ)، وَ (مَا ضَرَبَنِي إِلَّا أَنْتَ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُنْفَصِلًا، وَقَدْ وَجَبَ الْإِتِّصَالُ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ وَتَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ. وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا: (وَالْفَاعِلُ غَيْرُ مُتَّصِلٍ)؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَوْ كَانَ مُتَّصِلًا لَوَجَبَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُكَ)، وَ (ضَرَبْتَنِي)؛ فَلِهَذَا احْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا: وَالْفَاعِلُ غَيْرُ مُتَّصِلٍ؛ لِيَحْصُلَ مِثَالُ الْمَسْأَلَةِ.

الموقع الثالث: مَا يُوجِبُ تَأْخِيرَ الْفَاعِلِ، وَهَذَا نَحْوُ أَنْ يَكُونَ واقِعًا بَعْدَ (إِلَّا) أَوْ مَعْنَاهَا، كَقَوْلِكَ: (مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ هَهُنَا نَفْيُ جِنْسِ الْفَاعِلِيَّةِ وَإِثْبَاتُهَا لـ (زَيْدٍ) خَاصَّةً، عَكْسَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ عَنْهُ تَأْخِيرَ الْمَفْعُولِ بَعْدَ (إِلَّا)، فَلَوْ ذَهَبَتْ تَوَخُّرُ الْمَفْعُولِ لَانْعَكَسَ الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ)، فَلَوْ قَدَّرْتَ (ضَارِبًا) آخَرَ لـ (عَمْرٍو) لَمْ^(٢) يَصْدُقِ الْكَلَامُ الْمَذْكُورُ، وَلَوْ قَدَّرْتَ (مَضْرُوبًا) آخَرَ غَيْرَ (عَمْرٍو) لَمْ تُخِلَّ بِهِ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مُحْصُورًا. وَلَوْ قُلْتَ: (مَا ضَرَبَ عَمْرٌو إِلَّا زَيْدًا)، فَالْحَصْرُ هَهُنَا فِي الْمَفْعُولِ، فَلَوْ قَدَّرْتَ مَفْعُولًا آخَرَ غَيْرَ (عَمْرٍو) لَمْ يَصْدُقِ الْكَلَامُ، وَلَوْ قَدَّرْتَ فَاعِلًا آخَرَ غَيْرَ (زَيْدٍ) لَمْ تُخِلَّ بِهِ.

فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ عَكْسُ الْأُخْرَى فِي

(١) فِي الْأَصْلِ: (بِوَجُوبِ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَلَمْ).

المعنى، فَوَجَبَ التِّزَامُ مَا^(١) ذَكَرْنَاهُ فِيهِمَا^(٢).

وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِيمَا كَانَ فِي مَعْنَى (إِلَّا)، وَهُوَ (إِنَّمَا) تَجْرِي عَلَى وَفْقِهَا مِنْ غَيْرِ [ظ ٦٢] مُخَالَفَةٍ، فَتَقُولُ: (إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرًا)، فَالْحَصْرُ وَقَعَ هَهُنَا فِي الْفَاعِلِ، كَمَا كَانَ فِي: (مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا)، وَمَا وَرَدَ عَلَى الشَّيْخِ فِي إِطْلَاقِهِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى تَقْيِيدٍ فِي وُجُوبِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ فَهُوَ وَارِدٌ هَهُنَا، فَإِنَّ الْمَفْعُولَ إِنَّمَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ (إِلَّا)، فَأَمَّا مَعَ ذِكْرِهَا فَذَلِكَ جَائِزٌ، كَقَوْلِكَ: (مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدًا).

فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ قَدْ حَصَرْنَاهُ هَهُنَا.

* * *

المطلب الثالث^(٣): فِي بَيَانِ مَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَمَا لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ

اعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ كَمَا يَجُوزُ حَذْفُهُ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، فَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ أَيْضًا، وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُهُمَا جَمِيعًا، فَهَذِهِ مَوَاقِعُ ثَلَاثَةٌ، نَذْكُرُ مَا فِيهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى:

الموقع الأول: فِي جَوَازِ حَذْفِ الْفَعْلِ:

وَهَذَا إِنَّمَا يَسُوغُ عِنْدَ وُجُودِ الْقَرَائِنِ؛ لِتَكُونَ دَالَّةً عَلَيْهِ؛ إِمَّا حَالِيَّةً، كَقَوْلِكَ لِنَاسٍ يَنْتَظِرُونَ قُدُومَ غَائِبٍ مِنْ سَفَرٍ: (زَيْدٌ وَاللَّهِ)، أَيْ: قَدِمَ زَيْدٌ، وَإِمَّا مَقَالِيَّةً، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَقُومُ: (مَنْ قَامَ؟) فَتَقُولُ: (زَيْدٌ)، أَيْ: قَامَ زَيْدٌ، فَأَمَّا مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ لَا دَلَالَةَ عَلَيْهِ، وَمَا لَا دَلَالَةَ عَلَيْهِ فَلَيْسَ يَحْسُنُ إِثْبَاتُهُ.

ثُمَّ بَعْدَ حُصُولِ الْقَرِينَةِ، فَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

الوجه الأول: عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ثَمَّ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَدَلَالَةٌ تُرْشِدُ

(١) فِي الْأَصْلِ: (الْتِزَامًا).

(٢) انْظُرِ الْكَلَامَ ابْتِدَاءً مِنَ الْمَوْقِعِ الثَّانِي فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ النُّحْوِيَّةِ ٣٣٠-٣٣١ بِتَصْرِفٍ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (الْثَانِي).

إِلَيْهِ؛ وَلَا جَلِهَا جَازَ حَذْفُهُ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ)، وَأَنْتَ تُرِيدُ: قَامَ زَيْدٌ، لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لِغَيْرِ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧] عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ^(١) وَأَبِي بَكْرٍ^(٢)، بِفَتْحِ الْبَاءِ^(٣)، فَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ بِكَسْرِهَا فَلَا مَرُ فِيهَا ظَاهِرٌ، وَتَقْرِيرُ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ هُوَ أَنَّ قَوْلَهُ: (رِجَالٌ) لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بـ (يُسَبِّحُ) لَا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ فَاعِلًا صَرِيحًا؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَلَا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ فَاعِلًا لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لِفَسَادِ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ الرَّجَالَ لَا يُسَبِّحُونَ، وَإِنَّمَا الْمُسَبِّحُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى؛ فَلِهَذَا وَجَبَ تَقْدِيرُ فَعْلٍ يَرْفَعُهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ (يُسَبِّحُ)، كَأَنَّ سَائِلًا سَأَلَ: مَنْ يُسَبِّحُهُ؟ فَقَالَ: رِجَالٌ، أَي: يُسَبِّحُهُ [و٦٣] رِجَالٌ، فَيَكُونُ (رِجَالٌ) فَاعِلًا لِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ دَلَّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

١١ - لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ^(٤)

(١) ابن عامر، عبد الله، أبو عمران اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، وإليه انتهت مشيخة الإقراء فيها، أحد القراء السبعة المشهورين، أخذ القراءة عن أبي الدرداء، تولي قضاء دمشق، وإمامة الجامع، وائتم به الخليفة عمر بن عبد العزيز، وروى القراءة عنه جماعة، توفي ابن عامر سنة ثمان مائة وخمسة عشر. انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/ ٨٢-٨٦، وتاريخ الإسلام ٧/ ٣٩٩-٤٠٠، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٢٩٢.

(٢) هو أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، قرأ القرآن ثلاث مرات على عاصم، كان سيِّداً إماماً حجة كثير العلم والعمل، قرأ عليه أبو الحسن الكسائي، توفي في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة. انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/ ٨٠.

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم (يسبح) بكسر الباء، وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر (يسبح) بفتح الباء. انظر السبعة في القراءات ٤٥٦، وحجة القراءات ٥٠١.

(٤) البيت من الطويل، وهو للحارث بن ضرار النهشلي في الحماسة البصرية ١/ ٢٦٩، والانتخاب ٣٠. وهو لنهشل بن حري في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٩٤، وقيل: هو لضرار بن نهشل في المقاصد النحوية ٢/ ٩١٦. وهو منسوب لمزرد. انظر إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٠٩، وهو منسوب أيضاً للمهلل، انظر المقاصد النحوية ٢/ ٢٠٥. وهو للحارث بن نهيك النهشلي في =

فَإِنَّمَا أوردَه شَاهِدًا عَلَى جَوَازِ حَذْفِ الْفِعْلِ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: (لِيُبِكَ) عَلَيْهِ، كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ: مَنْ يَبِكَ يَزِيدُ؟ فَقَالَ: يَبِكِيهِ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ، أَي: ذَلِيلٌ؛ مِنْ أَجْلِ مُخَاصِمَتِهِ لِعَبِيرِهِ، وَ(مُخْتَبِطٌ): مُتَعَسِّفٌ لِلطَّرِيقِ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ، أَي: الْقَوَافِ الْمَهْلِكَةُ، وَيُقَالُ: طَاحَ: إِذَا هَلَكَ. وَ(مَا) فِي (مِمَّا تُطِيحُ)^(١) يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، أَي: مِنَ الَّذِي، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً، أَي: مِنْ شَيْءٍ تُطِيحُ بِهِ الطَّوَائِحُ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حَذْفُهُ عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وَنَعْنِي بِكَوْنِ حَذْفِهِ عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ هُوَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ظُهُورُهُ بِحَالٍ؛ لِوُجُودِ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، وَيَنْبُؤُ عَنْهُ. وَالضَّابِطُ لِمَا كَانَ حَذْفُهُ وَاجِبًا هُوَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، وَيَسُدُّ مَسَدَهُ، فَالْتِزَمَ حَذْفُهُ حَذَرًا مِنْ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمُعَوَضِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ صَارَ عَوَضًا عَنِ الْمَحْذُوفِ وَمُفَسِّرًا لَهُ، فَلَا يَجُوزُ جَمْعُهُمَا؛ وَمِنْ أَجْلِ هَذَا فَإِنَّهُمْ التَزَمُوا فِي (أَنْ) الْمَفْتُوحَةِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ (لَوْ) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥] أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ فَعَلًا؛ لِيَكُونَ مُفَسِّرًا لِلْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ دَالَّةٌ عَلَى الثُّبُوتِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَلَوْ ثَبَتَ أَنََّّهُمْ صَبَرُوا، وَمَنْعُوا أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ اسْمًا لِفَوَاتِ

= شَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ لِابْنِ بَرِي ٩٤، وَالْفَاخِر ٢٠٩/١، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي سَيُوبِهِ ٣٦٦/١، ٣٩٨، وَالْمَقْتَضِب ٢٨٢/٣، وَالْأَصُول ٤٧٤/٣، وَالْإِيضَاحُ الْعَضْدِي ١١٥، وَالْحِجَّةُ لِلْفَارِسِيِّ ٤١٤/٣، وَإِيضَاحُ الشَّعْرِ ٥٣٩، ٥٠٣، وَالْخَصَائِصُ ٣٥٣/٢، ٤٢٤، وَالْمِفْصَلُ ٤١، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُور ٥٣٧/١، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ خُرُوف ٨٥٤/٢، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمِفْصَلِ ١٣٩/١، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ ٣٣٤/١، وَالتَّخْمِيرُ ٢٤٥/١، ٢٤٧، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٥٩٣/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ١١٨/٢، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١٩٧/١، ١٩٨، ٤١٨/٣، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَةِ ٥٦٤/٢، وَمَغْنِي اللَّيِّبِ ٨٠٧، وَالْهَمْعُ ٥٧٩/١.

(١) فِي الْأَصْلِ: (مَا تُطِيحُ).

مَا يُفَسِّرُ الْفَعْلَ، فَلَا تَقُولُ: لَوْ أَنَّ زَيْدًا حَاضِرِي^(١) أَكْرَمْتُكَ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَى الْمَفْتُوحَةِ وَخَبَرُهَا دَالِّينَ عَلَى الْفَعْلِ الْمَقْدَّرِ الرَّافِعِ لـ (أَنَّ).

الموقع الثاني: فِي جَوَازِ حَذْفِ الْفَاعِلِ:

ذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَى جَوَازِ حَذْفِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ^(٢)، وَخَالَفَهُ سَائِرُ النُّحَاةِ مُحْتَجِّينَ بِأَنَّ كُلَّ مَا يُمَكِّنُ إِضْمَارَهُ فَلَا وَجْهَ لِحَذْفِهِ.

وَهَاهُنَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مُضْمَرٌ، فَلَا يُدْعَى حَذْفُهُ مَعَ إِمْكَانِ إِضْمَارِهِ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ مَوْجُودٌ فِي الْكَلَامِ [ظ ٦٣] بِخِلَافِهِ إِذَا كَانَ مَحْذُوفًا، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِيهِ.

وَالْمَخْتَارُ مَا قَالَهُ الْكِسَائِيُّ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَجُوهٌ ثَلَاثَةٌ:

أَمَّا أَوَّلُهَا فَلِأَنَّهُ إِذَا جَازَ حَذْفُ الْفَاعِلِ وَفَعِلِهِ جَمِيعًا بِاتِّفَاقٍ بَيْنَ النُّحَاةِ لِدَلَالَةِ تَدُلُّ عَلَيْهَا جَازَ مِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلَى حَذْفُ أَحَدِهِمَا، وَهَمَّ قَدْ جَوَّزُوا حَذْفَهُمَا، كَمَا نَذَكُرُهُ. وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ الْفَاعِلَ جُزْءٌ مِنَ الْجُمْلَةِ فَجَازَ حَذْفُهُ، كَالْمَبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ، وَالْخَبَرُ كَالْفَعْلِ^(٣) أَيْضًا، إِذْ لَا تَفْرِقَةُ هُنَاكَ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ.

وَأَمَّا ثَالِثًا فَلِمَا وَرَدَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا﴾ [يوسف: ٣٥]، أَيْ: بَدَأْ لَهُمْ أَمْرٌ وَرَأْيٌ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، أَيْ: وَتَبَيَّنَ الْأَمْرُ فِيمَا وَقَعَ بِهِمْ أَوْ الْحَالُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (إِذَا كَانَ غَدًا فَائْتِنِي)، أَيْ: إِذَا كَانَ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ غَدًا فَائْتِنِي، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

(١) فِي الْأَصْلِ: (حَاطِرِي).

(٢) انْظُرْ رَأْيَ الْكِسَائِيِّ فِي الْحَلِيَّاتِ ٢٣٧، وَالْمَقْتَصِدَ ٢٣٧/١، وَالْإِيضَاحَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١/١٣٠، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٦٤٦/٢، وَشَرْحَ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٢٠٦/١، وَابْنَ النَّازِمِ ١٨٥، وَالصَّفْوَةَ الصَّفِيَّةَ ١/٦٠٣، وَالْمُسَاعَدَ ١/٤٥٩، وَتَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ ٢/٦٣٨.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (وَالْخَبَرُ وَكَالْفَعْلِ).

١٢ - فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالَكَ رَاضِيًا^(١)
وَالْتَّقْدِيرُ فِيهِ: فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ مَا تُشَاهِدُهُ، أَوْ لَا يُرْضِيكَ^(٢) حَالِي. فَهَذِهِ
الشَّوَاهِدُ^(٣) كُلُّهَا مُشْعِرَةٌ بِجَوَازِ حَذْفِ الْفَاعِلِ كَمَا تَرَى.

[فَإِنْ]^(٤) قَالُوا: إِنَّ حَذْفَ الْفَاعِلِ إِخْلَالٌ بِالْكَلَامِ لَمَّا كَانَ عُمْدَةً فِيهِ. قُلْنَا: هَذَا
خَطَأٌ، فَإِنَّا لَا نُرِيدُ بِكَوْنِهِ عُمْدَةً إِلَّا أَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَقَدْ جَازَ حَذْفُ الْفِعْلِ مَعَ
كَوْنِهِ جُزْءًا مِنَ الْجُمْلَةِ، وَحَذْفُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَهُمَا جُزْآنِ مِنَ الْجُمْلَةِ، فَإِذَا جَازَ
هَنَّاكَ جَازَ هَذَا مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ.

[فَإِنْ]^(٥) قَالُوا: مَهْمَا أَمَكْنَ الْإِضْمَارُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْحَذْفِ. قُلْنَا: هَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّ
هَذِهِ عِبَارَةً فَارِغَةً، لَيْسَ وَرَاءَهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَعَانِي، فَإِنَّ الْإِضْمَارَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا سَبَقَ
ظَاهِرٌ يُفَسِّرُهُ، فَأَمَّا حَيْثُ لَا ظَاهِرَ هُنَاكَ مَذْكُورٌ فَلَا وَجْهَ لِلْإِضْمَارِ أَصْلًا، عَلَى أَنَّا
نَقُولُ: حَذْفُ الْفِعْلِ لَا يَجُوزُ، بَلْ إِنَّمَا هُوَ إِضْمَارٌ، وَحَذْفُهُمَا أَيْضًا لَا يَجُوزُ، بَلْ نَقُولُ:
هُوَ إِضْمَارٌ، وَلَيْسَ حَذْفًا، عَلَى أَنَّ مَا قَالُوهُ تَمَسُّكٌ بِعِبَارَةٍ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ،
وَهِيَ بَاطِلَةٌ.

الموقع الثالث: حذفهما جميعًا:

أعني الفعل والفاعل عند قيام القرينة الدالة، وهذا كما قال القائل [و ٦٤]: (قَامَ
زَيْدٌ)، فتقول: (نَعَمْ)، أي: قَامَ زَيْدٌ، وَلَوْلَا مَا تَقَدَّمَ لَمْ تَكُنْ (نَعَمْ) دَالَّةً عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ

(١) البيت من الطويل، وهو لسوار بن مضرب في النوادر ٢٣٣، والمقاصد النحوية ٩١٢/٢، وهو بلا
نسبة في الخصائص ٤٣٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/٢،
والتذيل ١٧٤/٦، ٢١٧، والمساعد ١٥٠/٣، والمقاصد الشافية ١٣٢/٦، وتمهيد القواعد ١٦٠٦/٤.

(٢) في الأصل: (أولا ولا) وكذا ما يقتضيه السياق.

(٣) الكلام من قوله: (والتقدير) مكرر في الأصل.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

حَرْفٌ، فَلَا يُفِيدُ إِلَّا مَعَ ذِكْرِ جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ أَوْ اسْمِيَّةٍ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ تَقْدِيرُ الْجُمْلَةِ، وَلَزِمَ تَقْدِيرُهَا فَعَلِيَّةً؛ لِتَكُونَ مُطَابِقَةً لِمَا دَلَّ عَلَيْهَا، وَلَوْ كَانَتْ اسْمِيَّةً لَمْ تَحْصُلِ الْمُطَابَقَةُ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلَى قَدَرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، أَي: نَجْمُهَا قَادِرِينَ.

فَأَمَّا مَا وَرَدَ مِنَ الْمَثَلِ: (إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ)^(١)، فَـ (حَظِيَّةٌ) مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَإِنَّمَا حُذِفَ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ مَقَامَهُ قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ عِنْدَ إِيرَادِ هَذَا الْكَلَامِ فِيمَا قُصِدَ بِهِ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِيمَا قَارَبَهُ، فَيُقَالُ فِي كُلِّ قَضِيَّةٍ كَانَ الْإِنْسَانُ أَهْلًا لَهَا مُجْتَهِدًا فِيهَا، وَلَكِنَّهَا^(٢) امْتَنَعَتْ عَلَيْهِ لِعَارِضٍ عَرَضَ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ. وَأَصْلُهُ أَنَّ رَجُلًا كَانَتْ لَا تَحْظِي عِنْدَهُ امْرَأَةٌ بِحَظٍّ، بَلْ يُطَلِّقُهَا، فَتَزَوَّجَتْ امْرَأَةً، وَلَمْ تَأَلُ جَهْدًا فِيمَا تَكُونُ بِهِ مَحْظِيَّةً عِنْدَهُ، فَطَلَّقَهَا، وَلَمْ تَحْظَ عِنْدَهُ، فَقَالَتْ لَهُ: إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ، وَتَقْدِيرُهُ: إِنْ لَمْ تُكُنْ لَكَ فِي النِّسَاءِ حَظِيَّةٌ فَإِنِّي غَيْرُ أَلِيَّةٍ فِي حَقِّكَ.

وَيَجُوزُ نَصْبُهُمَا جَمِيعًا، أَي: إِنْ لَا أَكُنْ عِنْدَكَ حَظِيَّةً، فَإِنِّي لَا أَكُونُ مُقْصَرَّةً، وَحَظِيَّةٌ (فَعِيلَةٌ)^(٣) بِمَعْنَى (فَاعِلَةٌ)^(٤)، وَ (الْأَلِيَّةُ): فَعِيلَةٌ^(٥)، أَي: مُقْصَرَّةٌ، مِنْ (أَلَى، يَأْلُو): إِذَا قَصَرَ.



(١) مثلٌ. انظره في مجمع الأمثال للميداني ٢٠ / ١.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَلَكِنَّهُ).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (فَعْلِيَّةٌ) وَهُوَ غَلَطٌ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: (فَاعِلِيَّةٌ).

(٥) فِي الْأَصْلِ: (فَاعِلَةٌ) وَهُوَ غَلَطٌ.

[التَّنَازُع]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَه: « وَإِذَا تَنَازَعَ الْفَعْلَانِ ظَاهِرًا بَعْدَهُمَا، فَقَدْ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِيَّةِ، نَحْوُ: (ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ)، وَفِي الْمَفْعُولِيَّةِ نَحْوُ: (ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا)، وَفِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَيَخْتَارُ الْبَصْرِيُّونَ إِعْمَالَ الثَّانِي، وَالْكُوفِيُّونَ الْأَوَّلَ.

فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الْأَوَّلِ عَلَى وَفْقِ الظَّاهِرِ دُونَ الْحَذْفِ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ، وَجَازَ خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ، وَحَذَفْتَ الْمَفْعُولَ إِنْ اسْتَغْنَى عَنْهُ، وَإِلَّا أَظْهَرْتَ، فَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الثَّانِي، وَالْمَفْعُولَ عَلَى الْمُخْتَارِ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ، فَتُظْهِرَ، وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
لَيْسَ مِنْهُ؛ لِفَسَادِ الْمَعْنَى .

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: كَانَ مِنْ حَقِّ الشَّيْخِ [ظ ٦٤] أَنْ يَذْكُرَ التَّنَازُعَ بَيْنَ الْعَامِلَيْنِ؛ لِيَكُونَ شَامِلًا عَامًّا؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا وَقَعَ التَّنَازُعُ بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ، وَالْفَعْلَيْنِ، وَالْفِعْلِ وَالْأَسْمِ، وَالْفِعْلِ وَاسْمِ الْفِعْلِ، وَلَكِنَّهُ أَوْرَدَهُ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ، وَلَهُ عُذْرَانِ: أَمَّا أَوَّلُهُمَا فَلِأَنَّهُ ذَكَرَ مَا هُوَ الْأَغْلَبُ وَالْأَكْثَرُ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَكُونُ التَّنَازُعُ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ، فَعَوَّلَ عَلَى الْغَلْبَةِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ الْغَرَضَ ذِكْرُ مَا هُوَ أَحَقُّ بِالتَّأْيِيرِ وَالْعَمَلِ، وَالْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ إِنَّمَا هُوَ لِلْأَفْعَالِ عَلَى رَأْيِهِ وَرَأْيِ النَّحَاةِ؛ فَلِهَذَا ذَكَرَ مَا يَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ بِالْأَصَالَةِ عِنْدَهُ، وَهُوَ الْفِعْلُ.

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ كَلَامَهُ ههنا قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى ذِكْرِ كَيْفِيَّةِ التَّوْجِيهِ، وَحُكْمِ التَّوْجِيهِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْمُخْتَارَ، فَهَذِهِ مَقَاصِدُ ثَلَاثَةٍ، نُفَصِّلُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى:

المقصد الأول: في ذكر التوجيه

واعلم أنَّ الفعلين إذا تنازعا ظاهراً بعدهما، فليس يخلو حاله: إمَّا أن يكونَ على جهةِ الفاعليَّةِ، [وإمَّا أن يكونَ على جهةِ المفعوليَّةِ. وإمَّا أن يكونَ أحدهما على جهةِ الفاعليَّةِ] ^(١)، والآخرُ على جهةِ المفعوليَّةِ والآخرُ موجهًا على جهةِ المفعوليَّةِ، فهذه مراتبُ ثلاث، نُفصلُها بمَعُونَةِ اللَّهِ:

المرتبةُ الأولى: أن يكونَ التوجيهُ فيها على جهةِ الفاعليَّةِ:

وهذا قد يكونُ في فعلين، كقولك: (قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ)، وفي اسمين، كقولك: (زَيْدٌ قَائِمٌ وَضَاحِكٌ أَخُوهُ)، وفي فعلٍ واسمٍ، كقولك: (أَقَائِمٌ وَيَقْعُدُ الزَّيْدَانِ)، وقد اجتمعَ الوجهانِ، أعني توجيه الاسمين والفعلين إلى معمولٍ واحدٍ، كقول الشاعر:

١٢ - قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمِهِ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا ^(٢)

فـ (قَضَى) وـ (وَفَى) موجهين إلى: (غَرِيمٍ)، وـ (مَمْطُولٌ) وـ (مُعْنَى) إلى الغريم الآخر. وقد أشار الشيخُ فيما ذكره من هذا الضابطِ إلى قِيودٍ أربعةٍ:

أولها: قوله: (وَإِذَا تَنَازَعَ) يُشيرُ به إلى أنه لا بُدَّ من توجيهها إليه، فلو كان أحدهما موجهًا إلى معمولٍ، والآخرُ موجهًا إلى معمولٍ آخرَ خَرَجَ عَنِ بَابِ إِعْمَالِ الفعلين، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ بِحَالٍ.

وثانيها: أنه لا بُدَّ من اشتراطِ كونهما عامِلين؛ لأنَّ العامِلَ الواحدَ لا يَكُونُ مِنْ إِعْمَالِ الفعلين في شيءٍ، بَلْ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي عَامِلَيْنِ، وَلَا وَجْهَ لِتَقْيِيدِ الفعلين، كَمَا مَرَّ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ما اقتضاه سياق الكلام، واللفظ من المراتب الثلاث.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٣٢٨، وانظر المسائل البصريات ١/ ٥٢٤، وابن يعيش

٨/ ١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/ ٢، والمحصول ٨٠٣/ ٢، والمقاصد الشافية ٣/ ١٧١، ١٨٠،

وتعليق الفرائد ٣/ ٩٥، ٥/ ٥١. وهو بلا نسبة في المقتصد ١/ ٣٤٠، والإنصاف ١/ ٩٠، وشرح الكافية

الشافية ٢/ ٦٤٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٣٤، وشرح شذور الذهب ٥٤١، والارتشاف ٤/ ٢١٤٠.

مِنَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الشَّيْخِ، بَلْ يَنْبَغِي التَّقْيِيدُ بِالْعَامِلَيْنِ؛ لِيَنْدَرِجَ تَحْتَهُ الْأَفْعَالُ وَالْأَسْمَاءُ.
وَتَالِثُهَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا وُجِّهَا [٦٥] إِلَى مُضْمَرٍ
اسْتَوَيَا فِي صِحَّةِ الْإِضْمَارِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ فَاعِلُهُ مُضْمَرًا فَلَا بُدَّ مِنْ
اتِّصَالِهِ بِهِ بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ انفِكَاكُهُ عَنْهُ، وَإِذَا تَعَدَّدَ الْفَاعِلُ خَرَجَتِ الْمَسْأَلَةُ أَنْ
تَكُونَ مِنْ بَابِ إِعْمَالِ الْفَعْلَيْنِ مِنْ جِهَةٍ أُنْهَمَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْفَعْلَانِ مُوَجَّهَيْنِ إِلَى
مَعْمُولٍ وَاحِدٍ؛ فَلِهَذَا بَطَلَ فِي الْإِضْمَارِ، وَصَحَّ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا، وَلَوْ صَحَّ مَا قُلْنَاهُ: إِنَّهُمَا
إِذَا كَانَا لِمُتَكَلِّمٍ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: (ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ)، فَإِذَا كَانَا لِمُخَاطَبٍ قُلْتَ: (ضَرَبْتَ
وَأَكْرَمْتَ)، وَإِنْ كَانَا لِغَائِبٍ قُلْتَ: (ضَرَبَ وَأَكْرَمَ)، فَهَذَا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ لَمْ يَتَنَازَعَا
شَيْئًا وَاحِدًا، فَيَكُونَانِ عَامِلَيْنِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُمَا يَسْتَلْزِمَانِ فَاعِلَيْنِ يَتَّصِلَانِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
الْفَعْلَيْنِ، يَجِبُ لِأَحَدٍ مِنَ الْفَعْلَيْنِ مَا يَجِبُ لِلْآخَرِ، وَمَعَ هَذَا لَا يَكُونُ مِنَ الْبَابِ.

لَا يُقَالُ: فَمَا تَصْنَعُ بِمِثْلِ: (مَا ضَرَبَ وَأَكْرَمَ إِلَّا أَنْتَ) وَ(إِلَّا أَنَا) وَ(إِلَّا هُوَ)،
فَهَذَانِ فَعْلَانِ قَدْ وُجِّهَا إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ هُوَ مُضْمَرٌ، وَتَنَازَعَا جَمِيعًا، وَهُوَ عَيْنُ مَا
أَنْكَرْتَهُ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَالظَّاهِرِ؛

لَأَنَّا نَقُولُ: قَدْ وَهَمَ فِي مِثْلِ هَذَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ^(١)، وَهُوَ فَاسِدٌ؛
لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ لِلزِّمِّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَجُوبِ مُلَازِمَةِ الضَّمِيرِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
الْفَعْلَيْنِ لِمَا أَوْضَحْنَاهُ، فَكَانَ يُقَالُ: (مَا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ إِلَّا أَنَا)، وَ(مَا ضَرَبَ وَأَكْرَمْتُ
إِلَّا أَنْتَ)، وَعِنْدَ هَذَا يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَعْلَيْنِ مُسْتَبَدًّا بِفَاعِلِهِ عَلَى الْخُصُوصِ، فَلَا

(١) نسب ابن الحاجب في شرحه على الكافية إلى بعض المتأخرين أنَّ هذا من باب التنازع، ونسب الرضي ذلك إلى الكسائي، وغلطه ابن الحاجب، فقال: «وهو غلط؛ لأنه لو كان من هذا الباب لوجب أن يكون في أحدهما المضمَر؛ لأنه فاعل، فيقال فيه: ما ضربت وأكرم إلا أنا، وما ضرب وأكرمت إلا أنت، وعند ذلك يفسد المعنى، وإنما هذا كلامٌ محمولٌ على الحذف» شرح المقدمة الكافية ١/ ٣٤٠، وانظر شرح الرضي ١/ ٢٠٣.

يَكُونَا مُوجَّهَيْنِ إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ.

وَمُرَادُ الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ: (يُفْسِدُ الْمَعْنَى) فِيمَا قَرَّرَهُ فِي شَرْحِهِ ^(١) لَيْسَ فَسَادًا مَعْنَوِيًّا إِعْرَابِيًّا، فَلَا وَجْهَ لَهُ هَهُنَا، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ بِهِ هُوَ أَنَّهُ ^(٢) بِتَقْدِيرِ الضَّمِيرَيْنِ فِي الْفَعْلَيْنِ يُخْرَجُ عَنِ قَاعِدَةِ الْبَابِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، فَإِنَّمَا يُحْمَلُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمِثَالِ عَلَى الْحَذْفِ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فِيهِ: (مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتَ وَمَا أَكْرَمَ إِلَّا أَنْتَ)، فَحُذِفَ الْفَاعِلُ مِنْ أَحَدِهِمَا اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِالْآخِرِ، لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُمَا مُوجَّهَانِ إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ، فَبَطَلَ مَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ.

وَرَابِعُهَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَأَخِّرًا بَعْدَ الْعَامِلَيْنِ [ظ ٦٥]، فَإِنْ تَقَدَّمَ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ إِعْمَالِ الْفَعْلَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ الظَّاهِرُ كَانَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَعْلَيْنِ ضَمِيرٌ يُفَسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ، وَعِنْدَ هَذَا يَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ إِعْمَالِ الْفَعْلَيْنِ، فَلَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِ تَأْخِيرِهِ عَنْهُمَا؛ لِيَصَحَّ تَأْثِيرُهُمَا فِيهِ. فَهَذِهِ الْأُمُورُ قَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا الشَّيْخُ فِي أَوَّلِ الْقَاعِدَةِ: التَّنَازُعُ، وَتَعَدُّدُ الْفَعْلَيْنِ، وَالظُّهُورُ، وَالتَّعْدِيَةُ، قَدْ لَخَّصْنَاهَا بِمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ.

الْمُرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ التَّوْجِيهِ عَلَى جِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ:

وَهَذَا كَقَوْلِكَ: (أَكْرَمْتُ وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا) وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَاثُوْنِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَآؤُمْ أَفْرَءُوا كِنْيَةً﴾ [الحاقة: ١٩]، هَذَا إِذَا تَنَازَعَهُ فَعْلَانِ، أَوْ فَعْلٌ وَاسْمٌ، كَمَا تَرَى، وَإِنْ تَنَازَعَهُ اسْمَانِ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا مُعْطٍ ^(٣) وَمُكْرِمٌ زَيْدًا)، وَأَنْشَدَ النُّحَاةُ:

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٣٤٠.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (أَنْ).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (مُعْطَى).

١٤ - عَهِدَتْ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِئَاءَكَ مَوْئِلًا^(١)
وَقَدْ يَرِدُ فِيْمَا يَجْرِي مَجْرَى الْمَفْعُولِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ
بُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَّةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

المرتببة الثالثة: أن يكون أحدهما على جهة الفاعلية، والآخر على جهة المفعولية:
أي: أن أحدهما يقتضي الفاعلية، والآخر يقتضي المفعولية، وعلى هذا يكون
فيه ضربان:

الضرب الأول: أن يكون المفعول الأول موجهًا على جهة الفاعلية، ويكون
الفعل الثاني موجهًا على جهة المفعولية، وهذا كقولك: (أكرمتني وضربت زيدًا).
وأنشد النحاة:

١٥ - وَكُمًّا مُدَمَّاءَ كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنَ مُذْهِبٍ^(٢)
الضرب الثاني: عكس هذا، وهو أن يكون الفعل الأول موجهًا على جهة
المفعولية، ويكون الفعل الثاني موجهًا على جهة الفاعلية، ومثاله قولك:
(أكرمت وقام زيد)، وغيره.
وأنشد النحاة:

(١) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٢، وابن النازم ١٨٤،
وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٢٩، وتخليص الشواهد ٥١٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٠٩، والمكودي
١/ ١٠٩، والأشموني ١/ ٤٥٢، والتصريح (علمية) ١/ ٤٧٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لطيف الغنوي في ديوانه ٣٢، وانظر سيويه ١/ ٧٧، والإنصاف ١/ ٨٨،
والمفصل ٣٨، والتبيين ٢٥٣، وابن يعيش ١/ ٧٧، ٧٨، والتخمير ١/ ٢٣٧، ٢٤٠، وشرح ألفية ابن معيط
للقواس ٦٥٤، والمستوفي ١/ ١٠٤، والمقاصد الشافية ٣/ ١٨٧، وهو للشماخ في منهج السالك ٤٨٠.
وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٧٥، والإيضاح العضدي ١٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٨،
والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٠، وشرح المقدمة الكافية ١/ ٣٤٤، وتذكرة النحاة ٣٤٤، وتمهيد
القواعد ٤/ ١٧٩٦.

١٦ - وَلَقَدْ أَرَىٰ تَغْنَىٰ بِهَا سَيْفَانُهُ تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ^(١)
وَقَالَ الْآخَرُ:

١٧ - وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بُنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ^(٢)
وَقَوْلُ الشَّيْخِ: (مُخْتَلَفَيْنِ) حَالٌ مِنَ الْفَعْلَيْنِ الْمُقَدَّرَيْنِ بَعْدَ قَوْلِهِ: (فَقَدْ يَكُونُ
فِي [٦٦] الْفَاعِلِيَّةِ)، أَي: قَدْ يَكُونُ تَنَازُعُ الْفَعْلَيْنِ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ
عَلَى جِهَةِ الْاِخْتِلَافِ، ثُمَّ لَهْمَا مَعْنَيَانِ:

المعنى الأولُ مِنْهُمَا: أَنَّ غَرَضَهُ بَيَانُ التَّعَاكُسِ فِي هَذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ؛ لِتَكُونَ الْأَقْسَامُ
أَرْبَعَةً، هَذَانِ الضَّرْبَانِ مَعَ مَا قَبْلَهُمَا تَكُونُ أَرْبَعَةً، وَبَيَانُ الْمُعَاكِسِ هُوَ أَنَّ الْأَوَّلَ مُوجَّهٌ
لِلْفَاعِلِيَّةِ، وَالثَّانِي لِلْمَفْعُولِيَّةِ، وَالثَّانِي عَكْسُ هَذَا، فَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْاِخْتِلَافِ، كَمَا تَرَى.
المعنى الثاني: أَنَّ يَكُونُ غَرَضُهُ بِقَيْدِ الْاِخْتِلَافِ دَفْعًا لَوْهَمٍ مَنْ يَتَوَهَّمُ: (ضَرَبَ
ضَرَبَ زَيْدٌ)، وَ(ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ زَيْدًا) مِنْ بَابِ إِعْمَالِ الْفَعْلَيْنِ، وَلَيْسَ مِنْهُ بِحَالٍ؛ لِأَنَّ
الْفِعْلَ الثَّانِي مُمَازِلٌ لِلْفِعْلِ الْأَوَّلِ مُؤَكِّدٌ لَهُ، وَإِنَّمَا يَكُونَانِ مِنْ إِعْمَالِ الْفَعْلَيْنِ إِذَا كَانَا
جَارِيَيْنِ عَلَى جِهَةِ الْاِخْتِلَافِ فِي لَفْظِهِمَا، أَوْ فِي عَمَلِهِمَا؛ لِئَلَّا يَنْتَقِضَ مِثْلُ: (ضَرَبْتُ
وَضَرَبَنِي زَيْدٌ)، وَإِنَّمَا قَيَّدَهُ بِذِكْرِ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ، وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِذِكْرِ الْفَاعِلِ.
فَهَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ فِي كَيْفِيَّةِ التَّوْجِيهِ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ جَمِيعًا.

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو لرجل من باهلة في سيبويه ٧٧/١، والسيرافي ٣٦٧/١، وابن السيرافي
١٧٣/١، والإنصاف ٨٩، والمقاصد الشافية ١٨٧/٣، وقيل: هو لوعلة الجرمي في ابن السيرافي
١٧٣/١، وهو بلا نسبة في المقتضب ٧٥/٤، والتذيل ٨٨/٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٥٢٣/٢، وانظر سيبويه ٧٧/١، والمقتضب ٧٤/٤،
وشرح السيرافي ٣٦٧/١، والإيضاح العضدي ٦٨، والإنصاف ٨٧، والتبيين ٢٥٤، واللباب ١٥٤/١،
والمقاصد الشافية ١٨٧/٣، وهو بلا نسبة في التذيل ٨٨/٧.

المقصد الثاني: في بيان حكم الأعمال عند التوجيه

اعلم أن ما نذكره الآن هو ثمرة الكلام وخلاصته، ومنه تنشأ المسائل، وتفرع الأعمال، ويظهر فيه الخلاف بين النحاة، وليس يخلو الحال: إما أن يعمل الثاني، كما هو رأي البصريين، والعمل الأول، كما هو رأي أهل الكوفة^(١)، كما سنقرر الخلاف بعد هذا، فهذان تقريران عليهما تدور أكثر المسائل، ويظهر جوهر المسألة بذكرهما:

التقرير الأول: إذا كان الأعمال للفعل الثاني:

ثم إما أن يكون الأول موجهًا على جهة الفاعلية، أو على جهة المفعولية، فهذان وجهان:

الوجه الأول منهما: توجيهه للفاعلية: وهو إذا كان بهذه الصفة، فإنك تضمير الفاعل فيه على جهة المطابقة لمعمول الفعل الثاني في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتقول فيه: (ضربني وأكرمت زيدًا)، (ضرباني وأكرمت الزيدين)، (ضربوني وأكرمت الزيدين)، (ضربتني وأكرمت هندا)، (ضربتاني وأكرمت الهندين)، (ضربتني وأكرمت الهندات)، فتضمير [ظ ٦٦] الفاعل، كما أشرنا إليه، وليس فيه إلا الإضمار قبل الذكر.

وما هذا حاله فهو جائز؛ لأنه يُفسرُه شاهد الحال، وهو ذكر الاسم بعده،

(١) لم يختلف النحاة في جواز أعمال كل واحد من الفعلين في التنازع، ولكنهم اختلفوا في الأولوية والأحقّ منهما بالعمل، فنقل عن جماهير البصريين أن الفعل الثاني أولى بالعمل وأحق، وذلك لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يؤخذ به دون الأبعد، ونقل عن الكوفيين أن أعمال الأول هو الأولى، لأنه أول الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني، وأيضًا لأن أعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر إذا كان الأول موجهًا على جهة الفاعلية في مثل قولك: (ضربني وضربت زيدًا) وهو خلاف القياس. انظر المسألة في الإنصاف ٨٣، وابن يعيش ٧٩/١، وشرح الرضي ٢٠٤/١، وابن النّاظم ١٨٥، وتوضيح المقاصد ٦٣٦/٢، وائتلاف النصرة ١١٣، والنّجم الثّاقب ١٩٨/١.

ولا يجوزُ حذفُه؛ لِمَا في حذفِه من الإِخلالِ بِقَاعِدَةٍ مُسْتَقَرَّةٍ مُعْتَمَدَةٍ لِلْكَلامِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ النُّحَاةِ وَأَكْثَرُ أَهْلِ التَّحْقِيقِ مِنْهُمْ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ^(١)، فَإِنَّهُ جَوَّزَ حَذْفَ الْفَاعِلِ هَرَبًا مِنَ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَكَأَنَّهُ رَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ إِذَا لَا بُدَّ مِنَ ارْتِكَابِ أَحَدِ مَحْذُورَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِمَّا حَذْفَ الْفَاعِلِ، وَإِمَّا الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ، فَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ حَذْفَ الْفَاعِلِ أَهْوَنُ ضَرَرًا مِنَ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ الْفُصَحَاءِ بِخِلَافِ حَذْفِ الْفَاعِلِ، فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يُغَيَّرُ عَلَيْهِ إِلَّا عَلَى جِهَةِ النُّدْرَةِ. وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّ نِهَايَةَ الْأَمْرِ فِي الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ هُوَ مَا يَحْصُلُ فِيهِ مِنَ اللَّبْسِ لِعَدَمِ الْمُفَسِّرِ، وَمَا هَذَا حَالُهُ يَخْفُ احْتِمَالُهُ، بِخِلَافِ حَذْفِ الْفَاعِلِ، فَإِنَّهُ إِخْلَالٌ بِفَائِدَةِ الْكَلامِ، وَنَقْضٌ بِحَالِهِ، فَكَيْفَ يُؤَثِّرُ هَذَا عَلَى هَذَا.

وَعَلَى مَا قَالَه الْكَسَائِيُّ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: (ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ)، (ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ) عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ جِهَةِ كَوْنِ الْفَاعِلِ عَلَى زَعْمِهِ مَحْذُوفًا؛ فَلِهَذَا لَمْ يَفْتَرِقِ الْحَالُ فِيهِ.

قَوْلُهُ: (وَجَازَ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ)، يُشِيرُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ جَائِزَةٌ مَعَ الْإِضْمَارِ فِي الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ الْعَمَلُ لِلْفِعْلِ الثَّانِي، وَالْأَوَّلُ يَقْتَضِي الْفَاعِلِيَّةَ، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ^(٢)، فَإِنَّهُ يَمْنَعُ مَا

(١) وَأَخَذَ بِرَأْيِ الْكَسَائِيِّ هَشَامُ الضَّرِيرُ، وَابْنُ مَضَاءَ، وَالشُّهَيْلِيُّ، وَحُكَيُّ أَيْضًا عَنْ ابْنِ جُنِّي أَنْظِرِ الْأَصُولَ ٢/ ٢٤٤، وَالْحَلِيبَاتِ ٢٣٧-٢٣٨، وَالرَّدُّ عَلَى النُّحَاةِ ٨٧، وَابْنُ يَعِيشَ ١/ ٧٧، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ ١/ ٣٤٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٢/ ١٧٤، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ١/ ٢٠٥-٢٠٦، وَشَرْحُ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١/ ٦١٧، وَالتَّذِيلُ ٧/ ١٠٢، وَالْإِرْتِشَافُ ٤/ ٢١٤٣، وَالْمَنْهَاجُ ١/ ٤٣٠، وَمَغْنِي اللَّيِّبِ ٧٩٢. (٢) الْأَقْوَالُ عَنِ الْفَرَاءِ مُضْطَرِبَةٌ: فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَمْنُوعَةٌ، وَأَنَّ الْإِعْمَالَ عِنْدَهُ وَاجِبٌ لِلأَوَّلِ. أَنْظِرِ الْإِيضَاحَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١/ ١٦٣، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١/ ٢٠٦، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ لِلْقَوَاسِ ١/ ٦٥٣، وَالْإِرْتِشَافُ ٤/ ٢١٤٤. وَيُرَى الْفَرَاءَ أَيْضًا أَنَّ الْإِضْمَارَ مَمْنُوعٌ، وَالْحَذْفَ مَمْنُوعٌ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَجِيزُ إِلَّا إِظْهَارَ الْفَاعِلِ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، فَيَقُولُ: (ضَرَبَنِي الزَّيْدَانِ وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ)، أَوْ الْإِظْهَارَ فِي الْأَوَّلِ وَالْإِضْمَارَ فِي الثَّانِي، فَيَقُولُ: (ضَرَبَنِي الزَّيْدَانِ وَضَرَبْتُهُمَا). أَنْظِرْ هَذَا الرَّأْيَ لِلْفَرَاءِ فِي أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ ٢/ ٤٩٨.

هَذَا حَالُهُ مِنَ الْمَسَائِلِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَأْدِيَتِهَا إِلَى أَحَدِ ذَيْنِكَ الْمَحْذُورَيْنِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَاطِلٌ لَا يَجُوزُ؛ فَلِهَذَا مَنَعَ الْمَسْأَلَةَ، وَأَحَالَهَا، وَلَمْ يُرَجَّحْ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ، كَمَا فَعَلَ الْكِسَائِيُّ.

وَحُكِيَ عَنِ ابْنِ كَيْسَانَ^(١) وَعَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّهُمَا يُجِيزَانِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ: إِمَّا عَلَى أَنْ تَقُولَ: (ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ هُمَا)، وَهَذَا هُوَ الْمُحْكِيُّ عَنِ ابْنِ كَيْسَانَ^(٢)، فَيَكُونُ فِيهِ وَفَاءٌ بِذِكْرِ الْفَاعِلِ وَالْإِضْمَارِ بَعْدَ الذِّكْرِ، فَلَمْ يُوجَدِ أَحَدُ الْمَحْذُورَيْنِ. وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الثَّانِي مُطَابِقًا لِلْفِعْلِ الْأَوَّلِ فِي [و٦٧] التَّوْجِيهِ لِلْفَاعِلِيَّةِ، فَيَكُونُ الْفِعْلَانِ عَامِلَيْنِ فِي فَاعِلٍ وَاحِدٍ، فَتَقُولُ فِيهِ: (قَامَ وَقَعَدَ الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَ)، وَهَذَا هُوَ الْمُحْكِيُّ عَنِ الْفَرَّاءِ^(٣)، فَلَا يَكُونُ فِيهِ حَذْفُ الْفَاعِلِ، وَلَا إِضْمَارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَكَانَ إِعْمَالُ الْفَعْلَيْنِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ أَهْوَنَ عِنْدَهُ مِنْ ارْتِكَابِ أَحَدِ ذَيْنِكَ الْمَحْذُورَيْنِ؛ فَلِهَذَا سَوَّغَهُ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: تَوْجِيهِهِ^(٤) الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْعَمَلُ لِلثَّانِي عَلَى رَأْيِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ كَمَا قُلْنَاهُ، فَإِنَّكَ تَحْذِفُ الْمَفْعُولَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ إِضْمَارٍ، كَمَا سَوَّغْنَاهُ فِي الْفَاعِلِ، فَالْتَفَرِيقَةُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرَةٌ، وَهُوَ أَنَّ الْفَاعِلَ عُمْدَةٌ فِي الْكَلَامِ، فَلَا جَرَمَ سَوَّغْنَا

(١) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، أحد المشهورين بالعلم، أخذ عن المبرّد، وثعلب، له من المؤلفات المهدّب في النحو، وشرح الطوال، وغير ذلك، توفي سنة تسع وتسعين ومائتين. انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٠٨، وإشارة التّعيين ٢٨٩، وإنباه الرّواة ٥٧/٣.

(٢) هذا ما نقل عن الفراء، وذكر ابن مَالِكٍ أَنَّ هَذَا مَا نَقَلَهُ ابْنُ كَيْسَانَ عَنْهُ، وَنُقِلَ عَنِ الْبُهَاءِ بْنِ النَّحَّاسِ أَنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى هَذَا النَّقْلِ عَنِ الْفَرَّاءِ مِنْ غَيْرِ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ. انظر شرح الكافية الشافية ٦٤٦/٢، وتعليق الفرائد ٦٢/٥، والهمع ١٢١/٣.

(٣) هناك اضطراب في النقل عن الفراء، قال الرضي في شرحه ٢٠٦/١: «والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إن طلب أيضًا للفاعلية نحو: ضرب وأكرم زيد جاز أن تعمل العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعليين».

(٤) في الأصل: (توجيه).

إِضْمَارُهُ، إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى حَذْفِهِ مَعَ إِمْكَانِ إِضْمَارِهِ، بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ، فَإِنَّهُ فَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ مُسْتَغْنَى عَنْهُ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا سَوَّغْنَا حَذْفَهُ؛ إِذْ لَا إِخْلَالَ فِي الْكَلَامِ بِحَذْفِهِ، وَلَمْ تُضْمِرْهُ؛ لِمَا فِي الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ مِنَ الْإِبْهَامِ فِي مُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ، فَافْتَرَقَا. قَوْلُهُ: «إِنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ وَإِلَّا أَظْهَرْتُ»، يَعْنِي أَنَّ الْمَفْعُولَ إِنَّمَا جَوَّزْنَا حَذْفَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يَقْتَضِي ذِكْرَهُ، فَلَا جَرَمَ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ، وَهَذَا نَحْوُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا ثَانِيًا لـ (حَسِبْتُ)، فَإِنَّهُ لَا يَسُوغُ حَذْفُهُ مَعَ ذِكْرِ الْأَوَّلِ، كَمَا هُوَ رَأْيُ أَكْثَرِ النُّحَاةِ، وَسَيَأْتِي تَقْرِيرُهُ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ: (حَسِبْتَنِي مُنْطَلِقًا، وَحَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِتْيَانِ بِقَوْلِهِ: (مُنْطَلِقًا)؛ لِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي؛ فَلِهَذَا لَمْ يَسُغْ حَذْفُهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَلَمْ يَسُغْ إِضْمَارُهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، فَلَا جَرَمَ أُتِيَ بِهِ مَلْفُوظًا ظَاهِرًا، كَمَا تَرَى، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْعَمَلُ لِلْفِعْلِ الثَّانِي، وَالْأَوَّلُ مُوَجَّهٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ.

التَّقْرِيرُ الثَّانِي: إِذَا كَانَ الْإِعْمَالُ لِلْفِعْلِ الْأَوَّلِ، كَمَا هُوَ رَأْيُ أَهْلِ الْكُوفَةِ: ثُمَّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مُوَجَّهًا^(١) عَلَى جِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ، أَوْ عَلَى جِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ، فَهَذَانِ وَجْهَانِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فِيهِمَا: أَنْ يَكُونَ مُقْتَضِيًا لِلْفَاعِلِيَّةِ، وَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، فَإِنَّكَ تُضْمِرُ الْفَاعِلَ فِيهِ مُوَافِقًا لِلظَّاهِرِ، فَتَقُولُ: (ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَنِي زَيْدًا)، (ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَانِي [ظ ٦٧] الزَّيْدَيْنِ)، (ضَرَبْتُ وَأَكْرَمُونِي الزَّيْدَيْنِ)، (ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَتْنِي الْهِنْدَاتِ) بِالْكَسْرِ؛ لِكُونِهِ مَفْعُولًا بِهِ، فَتُضْمِرُ الْفَاعِلَ بِكُلِّ حَالٍ؛ لِكُونِهِ قَدْ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ سَبْقُ الظَّاهِرِ لَهُ، وَلَا خِلَافَ فِي إِضْمَارِ مَا هَذَا حَالُهُ بَيْنَ النُّحَاةِ؛ لِتَقَدُّمِ مَا يُفَسِّرُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (مَوْجَه).

الوجه الثاني: أن يكون موجهًا على جهة المفعوليّة، ومتى كان الأمر كما قلناه، أعني: إعمال الفعل الأول وتوجيه الثاني على جهة المفعوليّة جاز فيه وجهان: أحدهما: الإضمار له، وهو الأولى؛ لما فيه من البيان بإعطاء كل فعل ما يستحقّه من تعلّقاته، وجريه على الأقيسة المطردة في عود المضمر على ما قبله يُفسّره؛ فلهذا كان أولى.

وثانيها: جواز حذفه؛ لكونه فضلة في الكلام، لا يختل بحذفه، فيجوز على جهة التّخفيف، فتقول على الإضمار في الوجه الأول: (ضربني وأكرمته زيد)، (ضربني وأكرمتهمما الزيدان)، (ضربني وأكرمتها هند)، (ضربني وأكرمتهمنّ الهندات)، وتقول على الحذف في الوجه الثاني: (ضربني وأكرمت زيد)، (ضربني وأكرمت الزيدان)، (ضربني وأكرمت الزيدون).

قوله: «إلا أن يمنع مانع فيظهر» يعني: إذا منع مانع من إضماره وحذفه وجب إظهاره، ومثاله قولك: (حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقًا)؛ فإن (حسبني وحسبتهما) يجب أن يكون المفعول الثاني فيهما ظاهرًا إذا أُعْمِلَ الأول، وهو قولك: (حسبني)، فد (الزيدان) فاعلاه، ومفعوله الأول الياء في: (حسبني)، ومفعوله الثاني: (منطلقًا).

وكان القياس في إعمال الثاني إضمار مفعوله أو حذفه، كما مرّ بيانه، لكن الحذف مُمتنع؛ لأنّه إذا ذُكِرَ أحدهما وجب ذكر الآخر، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، والإضمار أيضًا مُمتنع في: (منطلقين)؛ لأنّه لو أُضْمِرَ لكان لا يخلو حاله إمّا أن يُضْمِرَ مفردًا، فيقال: (حسبتهما إياه)، فلا يجوز؛ لأنّه لا بُدَّ من المطابقة في مفعولي (حسبت) في الإفراد والتثنية والجمع، فيبطل إفراده، وإمّا أن يُضْمِرَ مثنًى، فيقال فيه: (حسبتهما [و٦٨] إياهما)، وهو خطأ؛ لأنّ الذي يُفسّره إنّما هو (منطلقًا) في إعمال الفعل الأول، ولا بُدَّ فيه من المطابقة في المفسر والمفسر، فلمّا بطل حذفه،

وَبَطَلَ إِضْمَارُهُ وَجَبَ ذِكْرُهُ ظَاهِرًا، كَمَا فَضَّلْنَاهُ، وَوَجَبَ الْعُدُولُ فِيهِ إِلَى الظَّاهِرِ، فَهَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ فِي حُكْمِ التَّوْجِيهِ فِي الْفَعْلَيْنِ فِي الْإِعْمَالِ.

* * *

المقصد الثالث: في بيان المختار في إعمال الفعلين

اعلم أنه لا خلاف في جواز إعمال أي الفعلين شئت؛ لأن كل واحدٍ منهما صالح للإعمال، قوِّي التأثير، لم يمنع في حقه مانع، وإنما الخلاف في الأقوى والأحق، فالذي عليه البصريون إعمال الثاني، وأنشدوا لطفي الغنوي^(١):

١٨ - وَكُمًّا مُدَمَّاءَ كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنُ مُذْهَبٍ^(٢)

فَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ: وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنُ مُذْهَبٍ، وَأَنْشَدُوا لِلْفَرَزْدَقِ^(٣):

١٩ - وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْتُ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ^(٤) وَمِنْ طَرِيقِ الْقِيَاسِ هُوَ أَنَّ إِعْمَالَ الثَّانِي أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْمُولِ، وَأَكْثَرُ مُلَاصَقَةً؛

فَلِهَذَا كَانَ أَحْصَى. وَالَّذِي عَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ إِعْمَالَ الْأَوَّلِ، وَاحْتَجَّجُوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٢٠ - وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى سَمِعْتُ بَيْنَهُمْ نَعَبَ الْغُرَابِ^(٥)

فَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لَرَفَعَ الْغُرَابُ؛ لِكَوْنِهِ فَاعِلًا، وَبِقَوْلِ الْمَرَّارِ الْأَسَدِيِّ^(٦):

(١) شاعر جاهلي، وهو طفيل بن عوف بن خلف الغنوي، ولُقِّبَ «المحجَّر» لتحسينه شعره، وكان من

أوصاف العرب للخليل، وكان أكبر من النابغتين. انظر ترجمته في الخزانة ٩/ ٤٨-٤٩.

(٢) مر الشاهد سابقًا. انظر الشاهد رقم ١٥.

(٣) هو همام بن غالب بن صعصعة المجاشعي، لُقِّبَ بالفرزدق؛ لأنه كان جهم الوجه، توفي سنة عشر ومئة. (ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٨، والبداية والنهاية ٩/ ٢٦٥).

(٤) مر الشاهد سابقًا. انظر الشاهد رقم ١٧.

(٥) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الغرة المخفية لابن الخباز. (مخطوط) لوحة (ظ ٥٣)، والإنصاف ٨٦/١، والتبيين ٢٥٥، والمقاصد الشافية ٣/ ١٨٦.

(٦) هو المرَّار بن سعيد الأسدي الفقعسي - بفتح الميم وتشديد الراء - يكنى أبا حسان شاعر إسلامي، كان يهاجي المساور بن هند، وكان قصيرًا مفرط القصر ضئيلاً. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٦٨٨، =

٢١ - وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَا^(١)
 وَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لَقَالَ: يَقْتَادُنَا الْخُرْدُ الْخِدَالُ.
 وَمِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ، وَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ أَحَقُّ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ؛ لِتَقَدُّمِهِ،
 وَالْإِهْتِمَامُ بِهِ يَكُونُ أَكْثَرَ.
 فَهَذَا تَقْرِيرُ كَلَامِ الْفَرِيقَيْنِ عَلَى جِهَةِ الْإِجْمَالِ، وَمَنْ أَرَادَهُ بِاسْتِقْصَاءِ فَعَلَيْهِ
 بِكِتَابِ «الْإِنْصَافِ» لابن الأنباري^(٢)، فَقَدْ أوردنا حُجَجًا لِلْفَرِيقَيْنِ، وَمُنَاقَضَاتٍ،
 وَتَطْوِيلَاتٍ كَثِيرَةً.
 ثُمَّ أوردَ بَيْتَ امرئ القيس:

٢٢ - كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُب^(٣)

وَقَالَ: «لَيْسَ مِنْهُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى»، وَقَدْ أوردَ الْكُوفِيُّونَ حُجَّةً لَهُمْ عَلَى إِعْمَالِ
 الْأَوَّلِ، وَتَقْرِيرُ مَا رَفَعَهُ [أَنَّ] ^(٤) (وَلَمْ أَطْلُب) اقْتَضَى نَصْبَهُ، فَأَعْمَلَ الْأَوَّلَ [ظ ٦٨]

= وسمط اللآلي ٢٣١ / ١، والخزانة ٢٥٣ / ٧.

- (١) البيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي في سيبويه ٧٨ / ١، والجمل للزجاجي ١١٦، وابن السيرافي ٢٤٨ / ١، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ١٠٤، وهو لرجل من بني أسد في الإنصاف ٨٥ / ١، وجاء بلا نسبة في المقتضب ٧٦ / ٤، والرد على النحاة ٨٩.
 (٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣ / ١ مسألة ١٣.
 (٣) جزء من بيت من الطويل لامرئ القيس، وتمامه:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٩، وانظر سيبويه ٧٩ / ١، والإيضاح العضدي ١١٠، والخصائص ٣٨٧ / ٢، والإنصاف ٨٤ / ١، والمفصل ٤٠، والنكت للأعلم ٢١٥ / ١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٢٢ / ١، والتبيين ٢٥٦، واللباب ١٥٦ / ١، وابن يعيش ٧٨ / ١، وشرح المقدمة الكافية ٣٤٦ / ١، والإيضاح في شرح المفصل ١٣١ / ١، ١٣٤، والتخمير ٢٤١ / ١، وشرح الرضي ٢١١ / ١، ٢٧٥، وتوضيح المقاصد ٢٢٨ / ١، ٢٣٢ / ٢، والارتشاف ١٣٨٤ / ٣، ٢١٥٢ / ٤، ومغني اللبيب ٣٣٨، ٦٦٠، وهو بلا نسبة في المقتضب ٧٦ / ٤.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

مَعَ ارْتِكَابِ مَا يَلْزَمُهُ مِنْ حَذْفِ مَفْعُولِ الثَّانِي، وَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لَمْ يَلْزَمَهُ ارْتِكَابُ مَحْذُورٍ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ فَصِيحٌ، وَكَانَ يُمَكِّنُهُ إِعْمَالُ الثَّانِي، فَلَمَّا أَعْمَلَ الْأَوَّلَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ دَلَّ عَلَى أَنَّ إِعْمَالَ الثَّانِي لَيْسَ بِالْأَفْصَحِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْأَفْصَحُ ثَبَتَ أَنَّ [إِعْمَالَ] ^(١) الْأَوَّلَ هُوَ الْأَفْصَحُ؛ إِذَا لَا قَائِلَ بِغَيْرِ ذَلِكَ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ إِعْمَالَ الْأَوَّلِ هُوَ الْأَفْصَحُ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَقَدْ أَجَابَ الشَّيْخُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْبَابِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ فَسَادِ الْمَعْنَى، وَتَقْرِيرُ مَا قَالَهُ أَنَّ قَلِيلًا لَوْ تَنَازَعَهُ الْفَعْلَانِ عَلَى قَضِيَّةِ إِعْمَالِ الْفَعْلَيْنِ لَفَسَدَ الْمَعْنَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ اجْتِمَاعُ النَّقِضَيْنِ، وَبَيَانُهُ يَتَّضِحُ بِمُقَدِّمَتَيْنِ:

الْأُولَى مِنْهُمَا: أَنَّ (لَوْ) مَعْنَاهَا نَفْيُ الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ الثَّانِي مُنْتَفِيًا لِأَجْلِهِ، فَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى الْجُزْأَيْنِ جَمِيعًا كَانَا مُثَبَّتَيْنِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ نَفْيَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ. الثَّانِيَّةُ: أَنَّ قَوْلَهُ: (وَلَمْ أَطْلُبْ) مَعْطُوفٌ عَلَى جَوَابِ (لَوْ)، فَيَكُونُ حُكْمُهُ قَبْلَ حُكْمِهِ.

فَإِذَا تَقَرَّرَتِ ^(٢) هَاتَانِ الْمُقَدِّمَتَانِ، فَلَوْ تَنَازَعَ (كَفَانِي) وَ(لَمْ أَطْلُبْ) وَتَوَجَّهَا إِلَى (قَلِيلٍ) لَزِمَ عَلَيْهِ اجْتِمَاعُ النَّقِضَيْنِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (لَوْ سَعَيْتُ) مَنفِيٌّ؛ لِأَنْدِرَاجِهِ فِي ضِمْنِ (لَوْ)، فَكَأَنَّهُ قَالَ: مَا سَعَيْتُ لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ، وَقَوْلُهُ: (لَمْ أَطْلُبْ) مُثَبَّتٌ؛ لِأَنْدِرَاجِهِ فِي ضِمْنِ (لَوْ)، وَكَأَنَّهُ قَالَ: طَلَبْتُ الْقَلِيلَ. وَعَلَى هَذَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ طَالِبًا لِلْقَلِيلِ غَيْرَ طَالِبٍ لِلْقَلِيلِ، وَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ؛ لِمَا قَرَّرْنَاهُ، كَانَ مَفْعُولُ (أَطْلُبْ) مَحْذُوفًا، تَقْدِيرُهُ: وَلَمْ أَطْلُبْ شَيْئًا هُوَ الْمَجْدُ الْمُؤْتَلُّ؛ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي: (وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍّ).

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (تقرر).

وَيُمْكِنُ تَقْرِيرُ مَا قَالَهُ الْكَوْفِيُّونَ بِأَن يُقَالَ: إِنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ فِسَادِ الْمَعْنَى إِنَّمَا يَكُونُ لَازِمًا إِذَا كَانَ قَوْلُنَا: (وَلَمْ أَطْلُبْ) مُنْدَرِجًا فِي ضَمَنِ (لَوْ)، وَنَحْنُ لَا نَقُولُ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ مُنْقَطِعٌ عَمَّا يَتَّصِلُ بِـ (لَوْ)، وَهِيَ جُمْلَةٌ سَلْبِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (كَفَانِي) مُنْقَطَعَةٌ عَمَّا يَنْدَرِجُ تَحْتَ (لَوْ). وَعَلَى هَذَا يَكُونُ التَّقْدِيرُ: فَلَوْ كَفَانِي قَلِيلٌ سَعَيْتُ لَهُ وَأَنَا غَيْرُ طَالِبٍ لِلْقَلِيلِ، وَمَعَ هَذَا لَا يَكُونُ تَنَاقُضٌ وَلَا تَدَافُعٌ كَمَا تَرَى. لَكِنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَنَا مَا عَوَّلَ عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ النُّحَاةِ [و ٦٩] مِنْ عُلَمَاءِ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ عَمَلِ الثَّانِي، وَهُوَ الَّذِي وَرَدَ بِهِ التَّنْزِيلُ، كَمَا حَكَيْنَاهُ مِنْ قَبْلُ.

وَالْعَامِلُ فِي رَفْعِ الْفَاعِلِ إِنَّمَا هُوَ الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ النُّحَاةِ؛ لِكَوْنِهِ أَحَقَّ بِالْعَمَلِ مِنْ غَيْرِهِ لِتَصَرُّفِهِ؛ فَلِهَذَا كَانَ مُؤَثِّرًا فِيهِ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الرَّفْعَ هُوَ الْفَاعِلِيَّةُ^(١)، وَهَذَا فَاسِدٌ بِاسْمِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَإِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ فَاعِلِيَّةٍ.

* * *

تَنْبِيْهُ يَشْتَمِلُ عَلَى مَسَائِلَ خَمْسٍ تَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ

المسألة الأولى:

قَوْلُ الْقَائِلِ: (إِنَّ سَارًّا سَارُّهُ كَلَامُكَ حَدِيثُكَ)، فَـ (سَارًّا) الْأُولَى مَنْصُوبٌ بِـ (إِنَّ)؛ لِكَوْنِهِ صِفَةً لِنَكِرَةٍ مَحْذُوفَةٍ، وَـ (سَارُّهُ) الثَّانِي مَرْفُوعٌ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ: (سَرَّ، يَسُرُّ)، فَهُوَ (سَارٌّ)، عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ (إِنَّ)، وَـ (كَلَامُكَ) مَرْفُوعٌ إِمَّا عَلَى أَنَّهُ

(١) ينسب هذا الرأي إلى خلف الأحمر، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٩. وفي تمهيد القواعد ٤ / ١٥٨٠ عدة أقوال في رفع الفاعل، قال: « وقد قيل في الرفع للفعل أقوال غير ذلك لا معول على شيء منها. فمنها: أنه الإسناد، وهو الذي ذكر المصنف أنه مذهب خلف..... ومنها: أن الرفع هو شبهه بالمبتدأ..... ومنها: أن الرفع له كونه فاعلاً في المعنى ».

مُبْتَدَأٌ، وَ (سَارُهُ) خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ [خَبَرٌ]^(١) لِـ (سَارٌ) الْأَوَّلِ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ لِـ (سَارُهُ)؛ لَأَنَّهُ قَدْ اعْتَمَدَ حَيْثُ كَانَ خَبَرًا عَنْ (سَارٌ) الْأَوَّلِ، وَ (حَدِيثُكَ) مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَ (سَارُهُ) خَبَرُهُ، وَهُوَ مَحْذُوفٌ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ (سَارٌ) الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلَيْنِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مِثْلُ مَا كَانَ فِي (كَلَامِكَ) مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا. وَعَلَى هَذَا يَكُونُ التَّقْدِيرُ فِيهِ: إِنَّ رَجُلًا سَارًا سَارُهُ كَلَامُكَ سَارُهُ حَدِيثُكَ.

المسألة الثانية:

(رَجُلًا رَأَيْتُ أَخَاكَ سَرَّ الْأَكِيلُ طَعَامَكَ أَبُوهُ زَيْدٌ)، فـ (رَجُلًا) مَنْصُوبٌ مَفْعُولٌ [لِلْفِعْلِ (رَأَيْتُ)]، وَ (الْأَكِيلُ) فَاعِلٌ لِلْفِعْلِ (سَرَّ)، وَ (أَخَاكَ) مَفْعُولٌ^(٢) لِـ (الْأَكِيلِ)، وَ (أَبُوهُ) فَاعِلٌ لِـ (الْأَكِيلِ)، وَ (زَيْدٌ) مَجْرُورٌ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ فِي (أَبِيهِ)، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: رَأَيْتُ رَجُلًا سَرَّ الْأَكِيلُ طَعَامَكَ أَبُوهُ زَيْدٌ أَخَاكَ.

المسألة الثالثة:

(يُعْجِبُنِي ضَرْبُ الْأَمِيرِ أَخُوكَ أَبِي زَيْدٍ عَمْرًا إِعْجَابًا بَكْرٌ خَالِدًا فِي دَارِهِ جَعْفَرٌ)، فـ (ضَرْبٌ) مَرْفُوعٌ، فَاعِلٌ لِـ (أَعْجَبَنِي)، وَ (أَخُوكَ) مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ (الْأَمِيرِ) عَلَى مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ، وَ (أَبِي زَيْدٍ) عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى (الْأَمِيرِ) عَلَى لَفْظِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَجْرُورًا بِإِضَافَةٍ^(٣) (ضَرْبٍ) إِلَيْهِ، وَ (عَمْرٌ) مَنْصُوبٌ، مَفْعُولُ الْمَصْدَرِ، وَ (إِعْجَابًا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَ (بَكْرٌ) مَرْفُوعٌ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِإِعْجَابٍ، وَ (خَالِدًا) مَفْعُولٌ لِلإِعْجَابِ، وَ (جَعْفَرٌ) مَجْرُورٌ بَدَلٌ [مِنَ الضَّمِيرِ]^(٤) فِي دَارِهِ.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ما يقتضيه السياق.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ما يقتضيه السياق.

(٣) في الأصل: (بالإضافة).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ما يقتضيه السياق.

المسألة الرابعة:

(أَعْجَبَ إعطاء الدَّراهم أَخاك غلامك خالِدَ [ظ ٦٩] أَباك عَمراً)، فَـ (الإعطاءُ) مَرْفُوعٌ؛ لَأَنَّهُ فاعِلٌ (أَعْجَبَ)، وَ (أَخاك) مَنْصُوبٌ لِكَوْنِهِ مَفْعُولاً لـ (الإعطاءِ)، وَ (غلامك) مَرْفُوعٌ؛ لَأَنَّهُ فاعِلٌ لـ (الإعطاءِ)، وَ (خالِدَ) عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى (غلامك)، وَ (أَباك) مَنْصُوبٌ مَفْعُولٌ (أَعْجَبَ)، وَ (عَمراً) بَدَلٌ مِنْ (أَباك) وَعَطْفٌ بَيَانٍ عَلَيْهِ.

المسألة الخامسة:

(أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الضَّارِبِ زَيْداً أَيْبَكَ وَأَخاك عَبْدَ اللَّهِ مُحَمَّداً)، فَـ (ضَرْبُ) مَرْفُوعٌ، فاعِلٌ لـ (أَعْجَبَ)، وَ (الضَّارِبِ) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةٍ (الضَّرْبِ) إِلَيْهِ، وَ (زَيْداً) مَنْصُوبٌ، مَفْعُولٌ لـ (الضَّارِبِ)، وَ (أَيْبَكَ) مَجْرُورٌ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى (الضَّارِبِ)، وَ (عَبْدَ اللَّهِ) مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لـ (ضَرْبِ)، وَ (مُحَمَّداً) بَدَلٌ مِنْهُ، وَ (أَخاك) مَنْصُوبٌ بَدَلٌ مِنْ (زَيْدٍ) الْمَنْصُوبِ بِـ (الضَّارِبِ).

* * *

وَلَنَكْتَفِ بِمَا أوردناه مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، فَفِيهِ تَلْقِيحٌ لِلأَفْهَامِ، وَتَدْرُبٌ بِالْمَسَائِلِ الإِعْرَابِيَّةِ، وَمَنْ عَرَفَ الطَّرِيقَ فِي الوُجُوهِ الإِعْرَابِيَّةِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ هَانَ عَلَيْهِ حَلُّ مَا أُورِدَ عَلَيْهِ، وَإِيرادُ الْكَثِيرِ مِنْهَا، وَتَطْوِيلُ ذِيولِها، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.



[مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَهُ: « مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: هُوَ كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ، وَأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ، وَشَرْطُهُ أَنْ تُغَيَّرَ صِيغَةُ الْفِعْلِ إِلَى (فِعْلٍ) وَ(يُفَعَّلُ)، وَلَا يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ (عَلِمْتُ)، وَ[لَا]^(١) الثَّالِثُ مِنْ بَابِ (أَعْلَمْتُ)، وَالْمَفْعُولُ لَهُ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ كَذَلِكَ.

وَإِذَا وَجَدَ الْمَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ لَهُ، تَقُولُ: (ضَرَبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ ضَرْبًا شَدِيدًا فِي دَارِهِ، فَيَتَعَيَّنُ « زَيْدٌ »، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْجَمِيعُ سَوَاءً، وَالْأَوَّلُ مَنْ بَابِ (أُعْطِيَ) أَوَّلَى مِنَ الثَّانِي ».

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: لَمَّا ذَكَرَ الشَّيْخُ تَعْرِيفَ الْفَاعِلِ فِيمَا سُمِّيَ فَاعِلُهُ، بِحَيْثُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، حَيْثُ قَالَ: (عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ) وَجَبَ إِفْرَادُهُ بِذِكْرِ تَعْرِيفِ عَلَى حَيَالِهِ؛ لِيُمَيِّزَ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْفُوعَاتِ، فَقَالَ فِي تَعْرِيفِهِ: هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ، وَأُقِيمَ مَفْعُولُهُ مُقَامَهُ، نَحْوَ: (ضَرَبَ)، وَقَوْلُهُ: (هُوَ) فِي قَوْلِهِ: (أُقِيمَ [و٧٠] هُوَ مُقَامَهُ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: (مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ)، وَالْمَعْنَى: أُقِيمَ الْمَفْعُولُ مُقَامَ الْفَاعِلِ فِيهِ، فَأَمَّا الزَّمْخَشَرِيُّ فَلَمْ يُفْرِدْهُ بِذِكْرِ لَانْدِرَاجِهِ عِنْدَهُ تَحْتَ مَا هِيَ الْفَاعِلُ^(٢)، وَمَا قَالَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ أَحَقُّ؛ لِأَنَّ اسْمَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مُوَافِقٌ لِلْفَاعِلِ فِيمَا سُمِّيَ فَاعِلُهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ الْإِعْرَابِيَّةِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِفْرَادِهِ بِالذِّكْرِ، فَأَمَّا اسْمُ (كَانَ) فَقَدْ أَجْمَعَ رَأْيُهُمَا عَلَى اِنْدِرَاجِهِ فِي حَقِيقَةِ الْفَاعِلِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرَاهُ فِي تَعْدِيدِ التَّعْرِيفَاتِ. فَإِذَا تَمَهَّدَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فَلْنَذْكُرْ صِيغَتَهُ، ثُمَّ نَذْكُرْ مَا يُقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ، ثُمَّ نُرَدِّفُهُ بِمَا تَمْتَنِعُ إِقَامَتُهُ مُقَامَ فَاعِلِهِ، فَهَذِهِ مَبَاحِثُ ثَلَاثَةٍ، نُفَصِّلُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ما يقتضيه السياق.

(٢) تقدّم الكلام حول هذا، وانظر تعريف الفاعل عند الزمخشري في المفصل ٣٨.

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ الصِّيغَةِ فِيهِ

اعلم أنه لما حُذِفَ الْفَاعِلُ فِي هَذَا الْبَابِ حَذْفًا كُلِّيًّا لِأَغْرَاضٍ لَهُمْ فِيهِ سَنَذْكُرُهَا بَعْدَ هَذَا التَّزَمُّوا تَغْيِيرَ صِيغَتِهِ؛ لِأَنَّ الصِّيغَةَ وُضِعَتْ دَالَّةً عَلَى الْفَاعِلِ الْمَحَقَّقِ الْأَصْلِيِّ، فَلَمَّا حُذِفَ أَتَوْا بِصِيغَةٍ تَدُلُّ عَلَى مَا أُقِيمَ مُقَامَهُ؛ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَبْقَى الدَّلِيلُ، وَلَيْسَ دَالًّا عَلَى مَدْلُولِهِ الْأَصْلِيِّ.

فَقَوْلُهُ: (تَغْيِيرُ صِيغَةِ «فَعَلَ» إِلَى «فُعِلَ» وَ«يُفَعَّلُ») لَيْسَ غَرَضُهُ أَنَّهَا تُغَيَّرُ إِلَى هَذَيْنِ الْبِنَاءَيْنِ عَلَى جِهَةِ الْخُصُوصِ لِخُرُوجِ أَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ عَنْ هَذَيْنِ الْبِنَاءَيْنِ، كَ(انْطَلَقَ بِهِ)، وَ(اسْتُخْرِجَ)، وَ(يُنْطَلَقُ بِهِ)، وَ(يُسْتَخْرَجُ)، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ يُضَمُّ أَوَّلُهُ، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْمَاضِي مِنَ الْأَفْعَالِ، وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْمَضَارِعِ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَهَذَا هُوَ الضَّابِطُ، وَلَكِنَّهُ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: (فُعِلَ) عَلَى مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَّةِ، وَنَبَّهَ بِقَوْلِهِ: (يُفَعَّلُ) عَلَى مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَضَارِعَةِ، وَيَدْخُلُ تَحْتَ ذَلِكَ الْمَعْتَلُّ وَالصَّحِيحُ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَإِنْ خَرَجَ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعُ مِنَ الْمَعْتَلِّ بِالْعَيْنِ وَاللَّامِ إِلَى غَيْرِ هَذِهِ الْبَنِيَّةِ، فَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَمْرِ أَوْجَبِهِ الْإِعْلَالُ كَ(قِيلَ)، وَ(بِيعَ)، وَ(يُقَالُ)، وَ(يُبَاعُ)، كَمَا سَنُوضِّحُهُ فِي بَابِهِ. وَيَجْرِي فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُبْنَى لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِأَنَّ^(١) حَذْفَ الْفَاعِلِ لَا يُطْرَقُ خَلًّا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا يَتَغَيَّرُ فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا الصِّيغَةُ؛ مِنْ أَجْلِ حَذْفِ الْفَاعِلِ لِلْسَرِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

لَا يُقَالُ: فَإِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّ اخْتِصَاصَهُ [ظ ٧٠] بِهَذِهِ الصِّيغَةِ مِنْ أَجْلِ حَذْفِ الْفَاعِلِ، فَلَا يَشَيْءٌ حَذَفُوا الْفَاعِلَ مَعَ كَوْنِهِ عُمْدَةً؟

لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُمْ، وَإِنْ حَذَفُوهُ، فَقَدْ أَقَامُوا غَيْرَهُ مُقَامَهُ، وَلَعَلَّ حَذْفَهُ لِأَغْرَاضٍ

(١) فِي الْأَصْلِ: (لَا).

خَمْسَةَ:

أَمَّا أَوَّلًا فَمِنْ أَجْلِ الْإِيْجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ، وَلَهُمَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَدْخَلٌ عَظِيمٌ، وَعَلَيْهِمَا تَدَوُّرٌ مُعْظَمُ الْبَلَاغَةِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَجْلِ التَّعْظِيمِ، كَمَا يُقَالُ: (قُتِلَ اللَّصُّ)، وَلَا يَذْكُرُونَ قَاتِلَهُ؛ لِأَجْلِ مَخَافَتِهِ.

وَأَمَّا ثَالِثًا فَلِأَجْلِ التَّحْقِيرِ، كَمَا يُقَالُ: (قُتِلَ الْأَمِيرُ)، فَلَا يَذْكُرُونَ الْقَاتِلَ؛ لِأَجْلِ حَقَارَتِهِ.

وَأَمَّا رَابِعًا فَمِنْ أَجْلِ الْإِبْهَامِ عَلَى السَّامِعِ لِضَرْبٍ مِنَ الْمَصْلَحَةِ، فَيَقُولُونَ: (قُتِلَ فُلَانٌ)، وَلَا يَذْكُرُونَ قَاتِلَهُ؛ لِمَا يَلْحَقُ بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَاقِبَةِ بِالْإِنْتِصَافِ وَالْإِنْتِقَامِ.

وَأَمَّا خَامِسًا فَمِنْ أَجْلِ اتِّسَاعِ فِي الْكَلَامِ وَفَسْحَةِ مَسَالِكِهِ بِاسْتِعْمَالِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ ذِكْرُ الْفَاعِلِ، وَالْمَجَازُ حَذْفُهُ، فَلَا جَرَمَ اسْتَعْمَلُوا الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا؛ لِيَدُلُّوا عَلَى اتِّسَاعِ الْكَلَامِ، وَكَثْرَةِ أَفَانِيْنِهِ، وَلَوْجُوهِ أُخَرَ غَيْرِ هَذِهِ نَذْكُرُهَا بِاسْتِيفَاءٍ عِنْدَ الْكَلَامِ فِي فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

* * *

الْبَحْثُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ مَا يُقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ عِنْدَ حَذْفِهِ

اعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَبْنِيَّ لِلْمَفْعُولِ لَا يَخْلُو حَالُهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًّا أَوْ يَكُونَ لَا زِمًا، فَهَاتَانِ حَالَتَانِ:

الْحَالَةُ الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًّا، وَمَتَى وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ إِقَامَتُهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ بِاتِّفَاقِ النُّحَاةِ عَلَى ذَلِكَ، وَيَعْضُدُهُ الْاسْتِقْرَاءُ وَالْقِيَاسُ، وَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ كَمَا يَسْتَدْعِي الْفَاعِلَ، فَإِنَّهُ يَسْتَدْعِي الْمَفْعُولَ، فَلَا جَرَمَ كَانَا فِي مُلَازِمَةِ الْفِعْلِ عَلَى سَوَاءٍ؛ فَلِهَذَا أُقِيمَ مُقَامَ الْفَاعِلِ عِنْدَ حَذْفِهِ.

لا يُقَالُ: فَهَلَّا كَانَ الْمَصْدَرُ أَوْلَى مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِلَفْظِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّ الْفِعْلَ فِيهِ غُنْيَةٌ عَنِ الْمَصْدَرِ؛ لِكَوْنِهِ ذَالًا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ فَائِدَةٌ جَدِيدَةٌ، بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ، فَافْتَرَقَا.

وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقَامَ غَيْرُهُ مَعَ وُجُودِهِ أَمْ لَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ^(١):

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ جَمَاهِيرِ الْبَصَرَةِ إِلَّا أَبَا الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ. وَثَانِيَهُمَا: أَنَّ ذَلِكَ [و ٧١] جَائِزٌ، وَهُوَ رَأْيُ الْأَخْفَشِ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ، وَذَهَبَ إِلَيْهِ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، وَهُوَ أَنْ يُقَامَ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ الصَّرِيحِ، وَاحْتِجُّوا بِقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ^(٢)، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الْبَاقِيَةُ: ١٤]^(٣)، فَأَسْنَدَ (لِيُجْزَى) إِلَى قَوْلِهِ: (بِمَا كَانُوا)، وَنَصَبَ (قَوْمًا)، وَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ.

(١) هذه مسألة خلافية طويلة، فقد وجب عند البصريين أن يُقام المفعول به مقام الفاعل، ولا يجوز أن يُقام المصدر أو الظرف مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وأجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقاً، وتابعهم في هذا الرأي ابن مالك الذي لم ير مانعاً من ذلك، واحتجوا بالقياس والسماع، وذهب الأخفش الأوسط إلى موافقة الكوفيين بشرط تقدم الظرف والمصدر على المفعول به. انظر المسألة في ائتلاف النصرة ٧٧، والتبيين ٢٦٨، وابن يعيش ٧/ ٧٤، وشرح الرضي ٢١٩/ ١، وشرح التسهيل ١٢٨/ ٢، وتوجيه اللمع ١٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٧/ ١، والخصائص ٣٩٧/ ١، وشرح المقدمة المحسبة ٣٧٥/ ٢، والفاخر ٢٢٣/ ١، وجمع الهوامع ٥٨٥/ ١.

(٢) يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني القارئ، أحد القراء العشرة تابعي مشهور كبير القدر، عرض القرآن على مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة وعبد الله بن عباس وأبي هريرة وروى عنهم، ويقال إنه قرأ على زيد بن ثابت. مات بالمدينة سنة ثلاثين ومائة وقيل سنة اثنتين وثلاثين وقيل سنة تسع وعشرين وقيل سنة سبع وعشرين وقيل سنة ثمان وعشرين. انظر ترجمته في غاية النهاية ٣٨٢/ ٢.

(٣) في تفسير البحر المحيط ٤٥/ ٨: قراءة أبي جعفر: (لِيُجْزَى) بالياء مبنياً للمفعول. وقد روي ذلك عن عاصم. وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر والأعمش وأبو عبد الرحمن وأبو علي بالنون، وانظر حجة القراءات ٤٧٠. وفي معاني القرآن للفراء ٤٦/ ٣، قد جعل قراءة أبي جعفر من اللحن.

والمختار ما عَوَّلَ عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْبَصَرِيِّينَ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ، وَاطِّرَادُ
اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ فِي ذَلِكَ، وَمَا وَرَدَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَهُوَ قَلِيلٌ نَادِرٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ،
وَإِنَّمَا وَرَدَ مِنْهَا عَلَى الْأَصْلِ وَالْقِيَاسِ خِلَافُهُ، فَالْمَطَرِدُ كَثِيرٌ^(١)، فَوَجَبَ التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ.
- ثُمَّ الْمُتَعَدِّي يَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًّا إِلَى وَاحِدٍ، وَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ كَمَا قُلْنَا وَجَبَ قَصْرُهُ
عَلَيْهِ، وَلَا يَتَعَدَّاهُ؛ فَلِهَذَا تَقُولُ: (ضَرَبَ زَيْدٌ) وَ (قُتِلَ)، وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقَامَ خَبْرُ
(كَانَ) مُقَامَ الْفَاعِلِ أَمْ لَا؟ فَسَنَذْكُرُهُ عَقِيبَ هَذِهِ.

وِثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًّا إِلَى اثْنَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (كُسِيَ زَيْدٌ جُبَّةً)، وَهُوَ سَوَاءٌ
مِنْ جِهَةِ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُمَا مُسْتَوِيَانِ فِي الْمَفْعُولِيَّةِ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَحَقُّ بِإِقَامَتِهِ مُقَامَ الْفَاعِلِ؛
لَا خِصَاصَ بِهِ بِالْفَاعِلِيَّةِ الْمَعْنَوِيَّةِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ آخِذًا؛ فَلِهَذَا كَانَ أَحَقُّ، وَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْجَوَازِ.
وِثَالُثُهَا: أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًّا إِلَى اثْنَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (عَلِمْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، فَتُقِيمُ
الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ لِلْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ، كَمَا كَانَ^(٢) الْفَاعِلُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ^(٣).
[وَرَابِعُهَا: أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًّا إِلَى ثَلَاثَةٍ، كَقَوْلِكَ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا)^(٤)؛ وَمَا
هَذَا حَالُهُ فَلَا يُقَامُ إِلَّا الْأَوَّلُ مِنْهَا لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ الْمَفْعُولَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ [الثَّانِي] ^(٥) فِي: (عَلِمْتُ زَيْدًا قَائِمًا)؛
لِأَنَّهُمَا نَفْسُ الْمَخْبَرِ بِهِ، فَكَمَا لَا يُجُوزُ أَنْ يُقَامَ (قَائِمٌ)، فَهَكَذَا لَا يُجُوزُ أَنْ يُقَامَ مَا هُوَ مِثْلُهُ.
وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِمَا فِيهِ مِنَ اللَّبْسِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا)، فَلَوْ أَقَمْتَ
(عَمْرًا) مُقَامَ الْفَاعِلِ، فَقُلْتَ: (أُعْلِمَ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا)، فَإِنَّمَا لَمْ يُعْلَمَ هَلْ (قَائِمٌ)

(١) فِي الْأَصْلِ: (كَثِيرًا). (٢) فِي الْأَصْلِ: (إِنْ).

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: (فَلِهَذَا كَانَ قَائِمًا) وَلَا مَعْنَى لَهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَفِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ إِشَارَةٌ إِلَى سَقْطِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

مُسْنَدٌ إِلَى (زَيْدٍ)، أَوْ هُوَ مُسْنَدٌ إِلَى (عَمْرٍو)، وَالظَّاهِرُ إِسْنَادُهُ إِلَى (زَيْدٍ)، وَلَيْسَ خَبْرًا عَنْهُ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبْرٌ عَنْ (عَمْرٍو)؛ فَلِهَذَا تَعَذَّرَ إِقَامَةُ الثَّانِي، وَاسْتُغْنِيَ بِالْأَوَّلِ مِنْهُمَا^(١).
 الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ [ظ ٧٢] لَازِمًا، وَمَتَى كَانَ كَذَلِكَ كَانَتِ الْمَفَاعِيلُ الْأَرْبَعَةُ مُسْتَوِيَةً الْأَقْدَامِ فِي إِقَامَةِ أَيَّهَا شِئَتْ مِنْ غَيْرِ مَزِيَّةٍ هُنَاكَ وَلَا تَرْجِيحٍ لِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ: الْمَفْعُولُ بِحَرْفِ جَرٍّ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْمَصْدَرُ الْمُخَصَّصُ؛ فَلِهَذَا تَقُولُ: (سِيرَ بَزِيدٌ)، وَ(سِيرَ يَوْمَانِ)، وَ(سِيرَ فَرَسَخَانِ)، وَ(سِيرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ)، فَيُجِيزُهَا عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِوَاءِ.

* * *

الْبَحْثُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ مَا تَتَعَذَّرُ إِقَامَتُهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ

اعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْمَفَاعِيلِ مَا تَتَعَذَّرُ إِقَامَتُهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ، وَهَذَا نَحْوُ الْمَفْعُولِ لَهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِيهِ لِأَمْرَيْنِ:
 أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ دَلَالََةَ الْفِعْلِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ مِنْ جِهَةِ مَعْنَاهُ، وَهُوَ تَوْقِيفُ عَقْلِيَّتِهِ عَلَى مُتَعَلِّقٍ لَهُ، فَإِذَا زَالَتِ الْفَتْحَةُ بِالرَّفْعِ بِالْفَاعِلِيَّةِ، فَالْمَعْنَى قَائِمٌ فِيهِ لَا يَبْطُلُ، بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ لَهُ، فَإِنَّ دَلَالََةَ الْفِعْلِ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ جَمِيعًا؛ فَلَوْ أَقْمَنَاهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ لَذَهَبَتِ الْفَتْحَةُ، وَهِيَ أَصْلٌ فِي مَعْقُولٍ مَعْنَاهُ؛ فَلِهَذَا بَطَلَ إِقَامَتُهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ.
 وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يَكُونُ عِلَّةً لِأَفْعَالٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَتَقُولُ: (ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ وَأَعْطَيْتُ إِكْرَامًا لِزَيْدٍ)، فَلَوْ أُقِيمَ مُقَامَ الْفَاعِلِ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يُقَامَ الْمَجْمُوعُ أَوْ أَحَدُهَا، وَبَاطِلٌ أَنْ يُقَامَ مُقَامَ الْفَاعِلِ الْجَمِيعُ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَعْمَلُ فِيهِ فَعْلَانِ، وَبَاطِلٌ أَنْ يُقَامَ أَحَدُهَا؛ إِذْ لَا تَرْجِيحَ هُنَاكَ.

وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَامَ الْمَفْعُولُ مَعَهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ لَا تُعْقَلُ إِلَّا بِالْوَاوِ،

(١) فِي الْأَصْلِ: (مِنْهَا).

فَإِمَّا أَنْ يُقَامَ مَعَ الْوَائِ أَوْ مِنْ دُونِهَا، وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يُعْقَلُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ مَعَهُ وَائٍ الْعَطْفِ؛ إِذْ لَا مَعْطُوفَ عَلَيْهِ هُنَاكَ؛ وَلِأَنَّهُ يَكُونُ الْفَاعِلُ مُرَكَّبًا مِنْ حَرْفٍ وَاسِمٍ، وَفِي ذَلِكَ إِخْرَاجٌ لَهُ عَنْ مَقْصُودِ الْإِفْرَادِ الَّذِي هُوَ لَهُ، وَالثَّانِي بَاطِلٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ لَا تُعْقَلُ حَقِيقَتُهُ إِلَّا مَعَ الْوَائِ.

وَلَا إِقَامَةٌ خَيْرٍ (كَانَ) مُقَامَ الْفَاعِلِ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَاةِ، وَحُكِيَ عَنِ ابْنِ السَّرَّاجِ عَنْ قَوْمٍ إِجَازَةُ ذَلِكَ^(١).

وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّانِي [و٧٢] مِنْ بَابِ (عَلِمْتُ)، وَلَا الثَّالِثِ مِنْ بَابِ (أَعْلَمْتُ)، وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ جَوَازَهُ^(٢).

وَالْمَخْتَارُ مَا عَوَّلَ عَلَيْهِ النُّحَاةُ؛ لِأَنَّ خَبَرَ (كَانَ)، وَالثَّانِي مِنْ بَابِ (عَلِمْتُ)، وَالثَّالِثِ مِنْ بَابِ (أَعْلَمْتُ) هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ أَخْبَارٌ عَنِ الْمَبْتَدَأَاتِ، فَلَوْ أُقِمْنَ مُقَامَ الْفَاعِلِ لَوَجَبَ الْإِخْبَارُ عَنْهُنَّ بِأَفْعَالِهِنَّ، وَفِي هَذَا كَوْنُ الشَّيْءِ خَبْرًا مُخْبِرًا عَنْهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّدَاوُعِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ خَبْرًا يُوجِبُ إِسْنَادَهُ، وَكَوْنَهُ فَاعِلًا يُوجِبُ الْإِسْنَادَ إِلَيْهِ، وَفِي ذَلِكَ تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ.

فَأَمَّا الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ وَغَيْرُهَا مِنَ الْمَفَاعِيلِ فَلَا يَجُوزُ إِقَامَتُهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَطَلَ فِي الْمَفَاعِيلِ الصَّرِيحَةِ أَنْ تُقَامَ مُقَامَ الْفَاعِلِ، فَالْمَشَبَّهُ بِهِ أَخْصُ بِالْإِمْتِنَاعِ وَالتَّعَذُّرِ، وَكُلُّ مَا أُقِيمَ مُقَامَ الْفَاعِلِ مِنْ هَذِهِ الْمَفَاعِيلِ الْجَائِزَةِ وَجَبَ رَفْعُهُ، وَيَبْقَى الْبَاقِي مَنصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَكُونُ لَهُ فَاعِلَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) يقول ابن السراج في الأصول ١/ ٨١: «وقد أجاز قوم في: (كان زيد قائمًا) أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله فيقولون: (كين قائم)».

(٢) يقول ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ١٢٩: «ويجوز أيضًا أن يقال في: (أعلمت زيدًا كبشك سمينًا): (أعلم كبشك سمينًا زيدًا)؛ لأن زيدًا والكبش مستويان في المفعولية ومباينة الفاعلية فتساويا في قبول النيابة عن الفاعل على وجه لا يخل بفهم ولا يوقع في وهم».

تنبيه على مسائل ما لم يسَم فاعله

المسألة الأولى:

قراءة أبي جعفر^(١)، وهي^(٢) قوله تعالى: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]، ووجه إشكالها هو أنه أقام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصريح، وهو غير جائز، كما ذكرتموه، وعنها جوابان: أحدهما: أنه، كما يجوز القلب فيما سمي فاعله، فيجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً عند عدم اللبس، كما قالوا: (خرق الثوب المسمار)، جاز القلب أيضاً فيما لم يسَم فاعله؛ لأن (قوماً) بمنزلة الفاعل فيما لم يسَم فاعله، والجار والمجرور بمنزلة المفعول؛ فلهذا جاز ههنا كما جاز ثم. وثانيهما: أن (جزى) يتعدى إلى مفعولين، كما قال: ﴿وَجَزَيْتُهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٢]، فالتقدير ههنا ليُجزى العقاب قوماً بما كانوا يكسبون، أي: بما كسبوا، فيكون الفاعل مضمراً.

المسألة الثانية:

إننا إذا قلنا: يُقام الظرف مقام الفاعل عند عدم المفعول الصريح، فإنما نعني الظروف الزمانية المتمكنة، بخلاف ما ليس بمتمكن كـ (إذ)، و (إذا)، و (أمس)، و (الآن)، و (بعيدات بين)، وغير ذلك مما يكون مثبتاً غير متمكن. وهذه اللفظة [ظ ٧٢] إنما تُقال في حق من يواصل صاحبه، ثم يقطعه أياماً، ثم يواصله، ثم يقطعه أياماً، ثم يواصله، فيقال فيه: (أتيته بعيدات بين)، أي: بعد مفارقات متكررة، وتباينات متعددة، ويكون مُعرباً لازماً للظرفية،

(١) مرت سابقاً في هذا الباب.

(٢) في الأصل: (وهو).

لا يَخْرُجُ عَنْهَا بِحَالٍ، فَمَا هَذَا حَالُهُ مِنَ الظُّرُوفِ لَا يَجُوزُ إِقَامَتُهَا مُقَامَ الْفَاعِلِ.

المسألة الثالثة:

هُوَ أَنَّ ظُرُوفَ الْأَمَكِنَةِ، وَإِنْ قُلْنَا: تُقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ، فَإِنَّمَا نُرِيدُ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ مُتِمِّكًا مِنْهَا كـ (الْفَرَسِخِ)، وَ (الْبَرِيدِ)، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا، بِخِلَافِ مَا لَيْسَ مُتِمِّكًا كـ (حَيْثُ)، وَ (هَنَا)، وَ (ثُمَّ)، فَإِنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ لَا تَجُوزُ إِقَامَتُهَا مُقَامَ الْفَاعِلِ؛ لَعَدَمِ تَمَكُّنِهَا وَلِزُومِهَا الظَّرْفِيَّةَ.

المسألة الرابعة:

الْمَصَادِرُ، وَإِنْ قُلْنَا بِجَوَازِ إِقَامَتِهَا مُقَامَ الْفَاعِلِ، فَإِنَّمَا نُرِيدُ مَا كَانَ مُفِيدًا فَائِدَةً جَدِيدَةً غَيْرَ مَا أَفَادَهُ الْفِعْلُ، إِمَّا بِالْصِّفَةِ كـ (ضَرَبَ شَدِيدًا)، وَإِمَّا النَّوعِيَّةِ كَقَوْلِكَ: (ضَرَبَ ضَرْبُ السَّوْطِ)، فَأَمَّا الْمَصْدَرُ الْمَطْلُوقُ الَّذِي لَا يُفِيدُ إِلَّا فَائِدَةَ الْفِعْلِ فَلَا تَجُوزُ إِقَامَتُهُ مُقَامَهُ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبَ ضَرْبٌ)؛ لِأَنَّ فِي الْفِعْلِ غُنْيَةً عَنْهُ، فَأَمَّا الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ فَإِنَّهُ يُقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ شَرِيطَةٍ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّهُ قَائِمٌ مُقَامَ الْمَفْعُولِ بِهِ الصَّرِيحِ، لَكِنَّ الْفِعْلَ لَمَّا ضَعُفَ عَنِ التَّعْدِيَةِ عُذِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ.

المسألة الخامسة:

(أَعْجَبَ الْمَكْسُورُ غُلَامُهُ أَخِيكَ زَيْدٍ جُبَّةَ الْمَعْطَى أَبُوهُ أَبِي الْقَاسِمِ خَالِدٍ قَمِيصًا)، فَنَقُولُ: (أَعْجَبَ) فِعْلٌ مَاضٍ، وَ (الْمَكْسُورُ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ لِـ (أَعْجَبَ)، وَ (غُلَامُهُ) فَاعِلٌ لَهُ، وَ (أَخِيكَ) مَجْرُورٌ بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ فِي (غُلَامِهِ)، وَ (زَيْدٍ) مَجْرُورٌ، عَطْفُ بَيَانٍ عَلَيْهِ، وَ (جُبَّةٌ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ^(١)، وَ (الْمَعْطَى) مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ لِـ (أَعْجَبَ)، وَ (أَبُوهُ) فَاعِلٌ لَهُ، (أَبِي الْقَاسِمِ)

(١) بعده في الأصل: (والمكسو والمعطى).

مَجْرُورٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْهَاءِ فِي (أَبِيهِ)، وَ(خَالِدٍ) عَطْفُ بَيَانٍ عَلَيْهِ (قَمِيصًا)
مَفْعُولٌ (الْمَعْطَى)، فَهَكَذَا يَكُونُ تَنْزِيلُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ قَرِيبٌ لِمَنْ
عَرَفَ الْقَوَاعِدَ الْإِعْرَابِيَّةَ.



[المُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَهُ: « وَمِنْهَا الْمُبْتَدَأُ [و٧٣] وَالْخَبَرُ. فَالْمُبْتَدَأُ هُوَ
الاسْمُ الْمَجْرَدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، مُسْنَدًا إِلَيْهِ، وَالصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ
وَأَلْفِ الاستِفْهَامِ، رَافِعَةً لِّظَاهِرٍ، مِثْلُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَ (مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ)، وَ (أَقَائِمُ
الزَّيْدَانِ؟)، فَإِنْ طَابَقَتْ مُفْرَدًا جَازَ الْأَمْرَانِ. وَالْخَبَرُ هُوَ الْمَجْرَدُ عَنِ الْعَوَامِلِ، الْمُسْنَدُ
الْمُغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ. وَأَصْلُ الْمُبْتَدَأِ التَّقْدِيمُ، وَمِنْ ثَمَّ جَازَ: (فِي دَارِهِ عَمَرُو)،
وَأَمْتَنَعَ: (صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ). وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِيرَةً إِذَا^(١) تَخَصَّصَتْ بِوَجْهِ مَا، مِثْلُ:
﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وَ (أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أُمُّ امْرَأَةٍ؟)، وَ (مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ)،
وَ (شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ)، وَ (فِي الدَّارِ رَجُلٌ)، وَ (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ). وَالْخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً،
مِثْلُ: (زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ)، وَ (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، فَلَا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ. وَقَدْ يُحذفُ. وَمَا وَقَعَ ظَرْفًا
فَالْأَكْثَرُ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ. وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلًا عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، مِثْلُ: (مَنْ
أَبُوكَ)، أَوْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ، أَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ، مِثْلُ: (أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي) أَوْ كَانَ الْخَبَرُ
فِعْلًا لَهُ، مِثْلُ: (زَيْدٌ قَامَ) وَجَبَ تَقْدِيمُهُ. وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمُسْنَدَ الْمُفْرَدَ مَا لَهُ صَدْرُ
الْكَلَامِ، مِثْلُ: (أَيْنَ زَيْدٌ)، أَوْ كَانَ مُصَحَّحًا لَهُ، مِثْلُ: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ)، أَوْ لِمُتَعَلِّقِهِ
ضَمِيرٌ فِي الْمُبْتَدَأِ، مِثْلُ: (عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَيْدًا)، أَوْ يَكُونُ خَبْرًا عَنْ (أَنَّ)، مِثْلُ:
(عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ)، وَجَبَ تَقْدِيمُهُ. وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ، مِثْلُ: (زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ). وَقَدْ
يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ، فَيَصِحُّ دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ، وَذَلِكَ الْاسْمُ الْمَوْصُولُ
بِفِعْلِ أَوْ ظَرْفٍ، وَالنَكِيرَةُ الْمَوْصُوفَةُ بِهِمَا، مِثْلُ: (الَّذِي يَأْتِينِي، أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ)،
وَ (كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي، أَوْ فِي الدَّارِ، فَلَهُ دِرْهَمٌ)، وَ (لَيْتَ) وَ (لَعَلَّ) مَانِعَانِ بِاتِّفَاقٍ،
وَالْحَقَّ بَعْضُهُمْ (إِنَّ) بِهِمَا. وَقَدْ يُحذفُ الْمُبْتَدَأُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا، كَقَوْلِ الْمُسْتَهْلِّ:

(١) فِي الْأَصْلِ: (إِذْ).

(الهَلَالُ وَاللَّهِ). وَالْخَبَرُ جَوَازًا، مِثْلُ: (خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ)، وَوُجُوبًا فِيمَا التَّرَمُّ فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ، مِثْلُ: (لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا)، وَمِثْلُ [ظ ٧٣]: (ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا)، وَمِثْلُ: (كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ)، وَ(لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا) «.

قَالَ الْإِمَامُ الْعَلَاءُ: هَذَا هُوَ أَوَّلُ الْمَرْفُوعَاتِ الْمُشَبَّهَةِ، وَكَانَ مِنْ حَقِّ الشَّيْخِ الْإِشَارَةُ فِي شَرْحِهِ إِلَى وَجْهِ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَاعِلِ، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهَا. فَالْمُشَابَهَةُ لِلْمُبْتَدَأِ بِالْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ، وَالْمُشَابَهَةُ لِلْخَبَرِ لَهُ مِنْ كَوْنِهِ جُزْءًا ثَانِيًا مِنَ الْجُمْلَةِ كَالْفَاعِلِ.

وَقَدْ أَفْرَدَ الشَّيْخُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَعْرِيفًا عَلَى حَيَالِهِ، ثُمَّ خَلَطَ أَحْكَامَهُمَا جَمِيعًا، وَكَانَ الْأَحَقُّ فَصْلَ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا تَبَايَنَا فِي الْمَاهِيَةِ تَبَايَنَا فِي الْأَحْكَامِ، فَلْتُنْفِرِدْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِكَلَامٍ عَلَى حَيَالِهِ؛ لِيَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى الْفَهْمِ، فَهَذَا مِنْ فَصْلَانِ:

(الْفَصْلُ الْأَوَّلُ): فِي ذِكْرِ الْمُبْتَدَأِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

وَاعْلَمْ أَنَّا قَبْلَ الْخَوْضِ فِيهِمَا نُرِيدُهُ بِذِكْرِ الْعَامِلِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ مِنْهُ إِلَى مَذَاهِبَ خَمْسَةٍ^(١):
أَوَّلُهَا: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَافِعٌ لِلْآخَرِ، فَالْمُبْتَدَأُ يَرْفَعُ الْخَبَرَ، وَالْخَبَرُ يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ،

(١) المذكور في العوامل المائة بشرح الأزهري ٣١٢ ثلاثة مذاهب، وليس في الجمل وشرحه ٥٧ حديث عن العامل في المبتدأ والخبر، وليس في المقتصد ١ / ٢١٤ ما ذكره العلوي. والظاهر لي أن العلوي قد التبس بين الجرجاني وابن الخباز، قال ابن الخباز في الغرة المخفية (٧٠) مخطوط: « وسمي مبتدأ؛ لأوليته، وهو وخبره مرفوعان، كقولك: (زيد ذاهب)، وإنما رفعاً لأنهما أشبهتا الفاعل، فشبه المبتدأ به أنه مسند إليه، وشبه الخبر به أنه الجزء الثاني من الجملة. ذكر ذلك عبد القاهر. وفي رافع المبتدأ خمسة أقوال، وكذلك في رافع الخبر » فالذي ذكر المذاهب الخمسة هو ابن الخباز، لكن الجرجاني مذكور في نص ابن الخباز فالتبس الأمر على العلوي، وقد تكرر مثل هذا الأمر منه.

وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ^(١).
 وَثَانِيهَا: أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ مَعْنَى يَرْفَعُهُمَا جَمِيعًا، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ سَيَبَوِيهِ^(٢)، وَالْمَبْرَدِ^(٣)،
 وَغَيْرِهِمَا مِنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ^(٤).
 وَثَالِثُهَا: أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ يَرْفَعُ الْمَبْتَدَأَ، وَالْمَبْتَدَأُ يَرْفَعُ الْخَبَرَ، وَهَذَا شَيْءٌ يُحْكَى عَنْ
 بَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ^(٥).
 وَرَابِعُهَا: أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ وَالْمَبْتَدَأَ جَمِيعًا يَعْمَلَانِ فِي الْخَبَرِ، وَهَذَا شَيْءٌ يُحْكَى عَنْ
 كَثِيرٍ مِنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ^(٦).
 وَخَامِسُهَا: أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ يَعْمَلُ فِي الْمَبْتَدَأِ، وَالْإِبْتِدَاءُ عَامِلٌ فِي الْخَبَرِ بِوَاسِطَةِ الْمَبْتَدَأِ،
 وَهَذَا شَيْءٌ يُحْكَى عَنْ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ^(٧).
 فَهَذِهِ أَقَاوِيلُ النَّحَاةِ، وَهِيَ أَقْوَالٌ مُتَعَارِضَةٌ، وَلَسْنَا لِلتَّعَرُّضِ فِي إِفْسَادِهَا وَبُطْلَانِهَا.

(١) انظر رأي الكوفيين في الإنصاف ٤٤/١، وأسرار العربية ٧٩، وشرح الرضي ٢٧/١، والمنهاج ٢٩٣/١، والكناش ٤٠/١.

(٢) سيبويه ١٢٧/٢، في شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١: «مذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ»، والصحيح ما ذكره العلوي وجاء في كتابه.

(٣) انظر المقتضب ١٢٦/٤ وفيه أن الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر.

(٤) انظر هذا الرأي لبعض البصريين في المنهاج ٢٩٣/١، وهو لجمهور المحققين من البصريين في شرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٣٤٩. وانظر ابن يعيش ٨٤/١.

(٥) نسب هذا الرأي للمبرد في التذييل ٢٥٩/٣، ونسبه العلوي في المنهاج ٢٩٤/١ لابن جني، وهو في شرح ألفية ابن معيط للقواس ٨١٧/٢ للفارسي وابن جني، وفي الارتشاف ١٠٨٥/٣ هو لسيبويه وجمهور البصريين.

(٦) هذا رأي مذكور في المقتضب ١٢٦/٤ ففيه أن الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر، وانظر شرح ألفية ابن معيط للقواس ٨١٧/٢، وهو قول الخليل والفارسي في المنهاج ٢٩٣/١.

(٧) انظر: الإنصاف ٤٦/١ قال: «والتحقيق فيه عندي أن يقال إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك عنه ورتبته أن لا يقع إلا بعده فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به».

وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا مَا عَوَّلَ عَلَيْهِ الْجَمَاهِيرُ مِنْ نَحَاةِ الْبَصَرَةِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الزَّمَخْشَرِيِّ^(١)، وَالْمَغْرِبِيِّ^(٢)، وَالْمَوْصِلِيِّ^(٣)، وَغَيْرِهِمْ^(٤)، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ مِنْ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِمَا جَمِيعًا هُوَ الْابْتِدَاءُ، وَحَقِيقَتُهُ آيَلَةٌ إِلَى اعْتِبَارِ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: التَّجْرِيدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

وِثَانِيَهُمَا: الْإِسْنَادُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا [٧٤] مُسْنَدًا إِلَى الْآخِرِ، فَلَوْ بَطَلَ أَحَدُ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ بَطَلَتْ حَقِيقَةُ الْابْتِدَاءِ، فَلَوْ زَالَ التَّجْرِيدُ بِدُخُولِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَلَوْ تَجَرَّدَ عَنِ الْعَوَامِلِ مِنْ غَيْرِ إِسْنَادٍ كَانَ بَاطِلًا، فَلَوْ قُلْتُ: (زَيْدٌ، عَمْرُو، بَكْرٌ، خَالِدٌ)، لَكَانَ التَّجْرِيدُ حَاصِلًا، لَكِنَّهُ لَمْ يَحْصُلِ الْإِسْنَادُ؛ فَلِهَذَا بَطَلَ الْابْتِدَاءُ فِيمَا هَذَا حَالُهُ.

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فَلَنَذْكُرْ مَا هِيََّةَ الْمَبْتَدَأِ، ثُمَّ نَذْكُرْ تَقْسِيمَهُ، ثُمَّ نُرَدِّفُهُ بِذِكْرِ أَحْكَامِهِ، فَهَذِهِ مَبَاحِثُ ثَلَاثَةٍ:

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ مَا هِيََّةِ الْمَبْتَدَأِ

(فَمِنْهَا الْمَبْتَدَأُ)، يَعْنِي: مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ.

وَقَدْ حَدَّثَهُ بِقَوْلِهِ: (هُوَ الْأِسْمُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، مُسْنَدًا إِلَيْهِ، وَالصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ وَالْفِ الْاسْتِفْهَامِ، رَافِعَةً لِظَاهِرِ).

(١) انظر المفصل ٤٣.

(٢) يقول ابن معطٍ في الدرة الألفية ٤٣:

المبتدأ يرفع إذا تجردا
فارفع بأمر فيه معنوي
مثاله: زيد مصيخ للخبر

القول في بيان الاسم المبتدأ
من كل عامل له لفظي
أعني ابتداء وهو رافع الخبر

(٣) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لوح ٧٠ و.

(٤) في الأصل: (وغيرهما).

ولنفسر مراده بهذه القيود:

قوله: (هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية) احتراز عما تدخل عليه (إن) وأخواتها، و (كان) وأخواتها، و (ظننت) وأخواتها؛ لأنه في المعنى مثله، وما يميز إلا بالتجريد.

قوله: (مسنداً إليه) احتراز من الألفاظ التي نعدّها، كألفاظ العدد وألفاظ حروف الهجاء، فإنّها مجردة عن العوامل اللفظية، لكنّها غير معربة؛ لفقدان سبب الإعراب، وهو التركيب الإسنادي.

قوله: (والصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر)؛ ليدخل فيه: (أقائم الزيدان) وشبهه؛ إذ لم يدخل فيما تقدّم؛ لأنّه ليس مسنداً إليه، وإنّما هو مسند به؛ فلهذا احتاج إلى إفراده بقيد آخر؛ لأنّه عنده وعند غيره في خبر المبتدآت، وأمّا على ما سنقرّره فلا، فلأنّ (أقائم) مبتدأ باتّفاق، و (الزيدان) فاعل، فلا بُدّ من التعرّض له؛ ليدخل تحت الحدّ، وهو كلّ صفة على ما ذكره. قوله: (رافعة لظاهر) احتراز من توهم متوهم يجوزّه إذا رفع مضمراً في مثل قولك: (أقائمان هما)، أو (أقائمان الزيدان)، فإنّه لو اقتصر دونه لدخل فيه، وليس مسنداً باتّفاق.

قوله: (فإن طابقت مفرداً جاز الأمران)، مثل قولك: (أقائم زيد)، فإنّه يجوز [ظ ٧٤] أن يكون (أقائم) مبتدأ، و (زيد) مرتفع بـ (قائم)، فيدخل تحت الحدّ، ويجوز أن يكون (زيد) مبتدأ، و (قائم) خبر مقدّم، فلا يدخل تحت الحدّ؛ لأنّه لم يرفع ظاهراً؛ إذ (زيد) مرفوع بالابتداء، وهذا تفسيره لهذه القيود بألفاظه.

والاعتراض على ما ذكره من أوجه ثلاثة:

- أمّا أولاً فلأنّ قوله: (والصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام) ليس مبتدأ، كما زعم، فيحتاج إلى إفراده بالذكر، وإنّما هو مندرج تحت ماهية الخبر،

وَقَدْ خَرَجَ بِقَوْلِهِ: (مُسْنَدًا إِلَيْهِ)، وَهَاتَانِ الصِّفَتَانِ مُسْنَدَتَانِ؛ فَلِهَذَا أُخْرِجَتَا، وَإِنَّمَا بَيَّنَّاهُ عَلَى وَهْمِ النَّحَاةِ فِي كَوْنِهِمَا مُبْتَدَأَيْنِ، وَهُوَ خَطَأٌ لَأَمْرَيْنِ^(١):

أَوَّلُهُمَا: أَنَّا نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ مَدْلُولَ (قَائِمٌ) فِي: (أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ) مِثْلُ مَدْلُولِهِ فِي قَوْلِنَا: (أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ) مِنْ غَيْرِ مُخَالَفَةٍ، فَإِذَا وَجَبَ الْقَضَاءُ بِكَوْنِهِ خَبْرًا فِي: (أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ)، فَهَكَذَا يَجِبُ الْحُكْمُ بِكَوْنِهِ خَبْرًا فِي: (أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ) مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ.

وَتَأْنِيهِمَا: أَنَّ مَا هِيَ الْخَبَرُ حَاصِلَةٌ فِيهِ، وَهِيَ الْإِسْنَادِيَّةُ، فَيَجِبُ الْقَضَاءُ بِكَوْنِهِ خَبْرًا؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَالَّذِي غَرَّهَمَ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى قَضَوْا بِكَوْنِهِ مُبْتَدَأٌ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ هُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لَوَجَبَتْ^(٢) فِيهِ الْمُطَابَقَةُ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: (الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ)، وَلَا يَجُوزُ إِفْرَادُهُ بِحَالٍ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: (الزَّيْدَانِ قَائِمٌ)، وَهَذَا خَطَأٌ لَا يُعْوَلُ عَلَيْهِ مَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِالْحَقَائِقِ الْإِعْرَابِيَّةِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا أُفْرِدَ لِمَا وَقَعَ مَوْقَعًا هُوَ بِالْفِعْلِ أَخْصُ، بَعْدَ الهمزة وَحَرْفِ النَّفْيِ، وَهُمَا مِنَ الْمَوَاقِعِ الْخَاصَةِ بِالْفِعْلِ، فَلَا جَرَمَ أُفْرِدَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَتَرَكَ الْمُطَابَقَةَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْوَجْهِ أَهْوَنُ مِنْ إِبْطَالِ حَقِيقَةِ الْخَبَرِيَّةِ مِنْ

(١) فِي هَذَا التَّرَكِيبِ رَأْيِي تَفَرَّدَ بِهِ الْعُلُوِي، ذَكَرَهُ فِي الْمَحْصَلِ وَفِي هَذَا الْكِتَابِ، فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ (قَائِمٌ) اسْمٌ مِنْ جَمِيعِ وُجُوهِهِ وَلَا يَجُوزُ اعْتِبَارُ الْفِعْلِيَّةِ فِيهِ، وَرَأَى أَنَّ مَدْلُولَ قَوْلِكَ: (أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ) مِنْ غَيْرِ مُطَابَقَةٍ كَمَدْلُولِهِ فِي: (أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ) مَعَ الْمُطَابَقَةِ، فَإِذَا اتَّفَقَ الْمَدْلُولَانِ اتَّفَقَ الْإِعْرَابُ، وَأَجَابَ عَنْ عَدَمِ الْمُطَابَقَةِ بِقَوْلِهِ: « فَأَمَّا مَا زَعَمُوهُ مِنْ عَدَمِ التَّعَدُّدِ، وَهَذَا يُشْعِرُ بِكَوْنِهِ غَيْرَ خَبَرٍ فَتَقُولُ: إِنَّ تَرَكَ تَعَدُّدَهُ لَا يُنْقِصُ حَقِيقَتَهُ فِي كَوْنِهِ خَبْرًا، وَتَرَكَ تَعَدُّدَهُ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ الْإِخْتِصَارِ، ثُمَّ إِنَّ الْإِمَامَ يَحْيَى يَحْتَجُّ بِأَنَّ تَرَكَ التَّعَدُّدِ لَهُ نَظَائِرٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: (الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْكَ) وَ(الزَّيْدَانِ مَا أَحْسَنَهُمَا) وَ(الزَّيْدَانِ نَعَمَ رَجُلَاهُمَا) فَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ تُرَكَّتُ التَّنْيَةُ فِيهَا، وَلَيْسَ هَذَا مُبْطِلًا لِحَقِيقَةِ كَوْنِهَا خَبْرًا، وَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ يَحْيَى فِي: (أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ) يَنْطَبِقُ عَلَى: « الظَّالِمِ أَهْلُهَا » أَوْ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ غُلْمَانُهُ)، فَعَدَمُ الْمُطَابَقَةِ لَا يُبْطِلُ حَقِيقَةَ كَوْنِهَا خَبْرًا. انْظُرْ رَأْيَهُ أَيْضًا فِي الْمَحْصَلِ ٩٠ / ١.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (لَوْ جَبَ).

كَوْنِهِ مُسْنَدًا بِهِ، وَفَعَلَهُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ عَلَى خِلَافِ حَقِيقَتِهِ، فَلَا جَرَمَ كَانَ مُنْقَطِعًا عَنْ حَدِّ الْمُبْتَدَأِ، وَكَانَ مُنْدَرِجًا تَحْتَ مَا هِيَ الْخَبَرُ لِمَا حَقَّقْنَاهُ.

- وَأَمَّا ثَانِيًا فَهَبِ أَنَّا سَلَّمْنَا كَوْنَهُ مُبْتَدَأً عَلَى زَعْمِهِ، لَكِنَّ الْإِحْتِرَازَ بِالصُّوَرِ الْمُفْرَدَةِ مَعِيبٌ عِنْدَ النَّظَارِ مِنْ أَهْلِ صِنَاعَةِ التَّحْدِيدِ [و٧٥]؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَا فَسَادُ الْحَدِّ وَانْتِقَاصُهُ لَمَّا وَرَدَتِ الصُّورَةُ الْمُفْرَدَةُ تَقْرِيرًا عَنِ النَّقْضِ، وَنَظِيرُ مَا قَالَهُ عَلَى جِهَةِ التَّمْثِيلِ قَوْلُ مَنْ قَالَ فِي تَعْرِيفِ مَا هِيَ الدَّابَّةُ بِأَنَّهَا الَّتِي ^(١) تَصْلُحُ لِلْكُرِّ وَالْفَرِّ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَالذُّودَةُ، وَالذُّبَابَةُ، وَالنَّحْلَةُ. وَكَمَا أَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ يُعَدُّ عَيْبًا عِنْدَ الْحُذَاقِ وَأَهْلِ الْفَطَانَةِ مِنْ أَهْلِ التَّحْدِيدِ، فَهَكَذَا مَا أُوْرَدَهُ.

وَالْعَجَبُ مِنَ الشَّيْخِ، مَعَ كِبَاسَتِهِ وَشِدَّةِ تَصَوُّنِهِ فِي تَعْرِيفَاتِ هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ عَنِ النُّقُوضِ، وَتَهْذِيبِهَا وَدَعْوَى التَّحْقِيقِ، كَيْفَ احْتَرَزَ بِهَذِهِ الصُّوَرِ الْمُفْرَدَةِ مَعَ مِيلِهَا عَنِ التَّحْقِيقِ وَبُعْدِهَا عَنِ مُصْطَلَحِ النَّظَارِ، كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ.

- وَأَمَّا ثَالِثًا فَلِأَنَّ قَوْلَهُ: (رَافِعَةٌ لِّظَاهِرٍ) خَطَأٌ، فَلَا فَائِدَةَ لِتَقْيِيدِهِ بِالظَّاهِرِ، فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ كَمَا يَجْرِي فِي الظَّاهِرِ فَإِنَّهُ جَارٍ فِي الْمُضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ الْبَارِزِ، كَقَوْلِكَ: (أَقَائِمٌ هُمَا)، وَ (أَقَائِمٌ أَنْتُمْ) وَ (نَحْنُ)، وَكَانَ الْأَخْلَقُ بِالِاحْتِرَازِ أَنْ يَقُولَ: رَافِعَةٌ لِغَيْرِ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ، عِوَضًا عَنْ قَوْلِهِ: (رَافِعَةٌ لِّظَاهِرٍ)؛ لِيَخْرُجَ مِنْهُ: (أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ)، وَ (أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ)، وَلَا يَدْخُلُ: (أَقَائِمٌ هُمَا).

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ كَانَ مَا زَعَمُوهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَقَائِمٌ) مُبْتَدَأً مَحْذُوفُ الْخَبَرِ لَصَحَّ تَقْدِيرُهُ عَلَى حَالٍ، كَمَا جَازَ تَقْدِيرُ الْخَبَرِ فِي (لَوْ لَا) فِي قَوْلِكَ: (لَوْ لَا زَيْدٌ لِأَكْرَمْتُكَ)، وَفِي (قَائِمٌ) لَا يُمَكِّنُ وُجُودَ غَيْرِهِ بِحَالٍ، بَلْ نَحْنُ عَلَى قَطْعٍ بِتَمَامِ الْكَلَامِ بِقَوْلِنَا: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ) مِنْ غَيْرِ تَكْمِلَةٍ وَلَا زِيَادَةٍ، ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ (أَقَائِمٌ) مَحْكُومٌ بِهِ، مُسْنَدٌ إِلَى

(١) فِي الْأَصْلِ: (الَّذِي).

غَيْرِهِ، وَفِي جَعْلِهِ مُبْتَدَأً يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحْكُومًا عَلَيْهِ، وَفِي ذَلِكَ كَوْنُ الشَّيْءِ مَحْكُومًا بِهِ مَحْكُومًا عَلَيْهِ، وَهُوَ مُحَالٌ، فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ.

وَالْمَخْتَارُ فِي حَدِّ الْمُبْتَدَأِ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: هُوَ الْاسْمُ الْمَجْرَدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ، فَيَخْرُجُ بِالتَّجْرِيدِ عَنِ دُخُولِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَيَخْرُجُ بِقَيْدِ الْإِسْنَادِ عَنِ الْأُمُورِ الْمُتَعَدِّدَةِ الَّتِي لَا إِسْنَادَ فِيهَا، كَقَوْلِكَ: (أَبْجَدُ هَوَزُ)، وَنَحْوُ: (جِدَارُ، كِتَابُ) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى إِخْرَاجِ الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهَا بَاقِيَةً عَلَى الْخَبَرِيَّةِ عِنْدَنَا، وَإِنَّمَا احتَاجَ إِلَى إِخْرَاجِهَا لَمَّا كَانَتْ [ظ ٧٥] مِنْ قَبِيلِ الْمُبْتَدَأَتِ، وَهَذَا الَّذِي اخْتَرْنَاهُ، وَهُوَ مَحْصُولُ كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ^(١)، وَالْمَوْصِلِيِّ^(٢)، وَالْمَغْرِبِيِّ^(٣)، لَكِنَّ مَا قَالُوهُ يَنْتَقِضُ عَلَيْهِمْ حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ الْمَذْكُورَةَ مُبْتَدَأَةٌ، فَلَا بُدَّ لَهُمْ مِنَ الْإِحْتِرَازِ عَنْهَا، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ، فَأَمَّا عَلَى مَا اخْتَرْنَاهُ مِنْ كَوْنِهَا فِي حَيْزِ الْأَخْبَارِ، فَلَا يَنْتَقِضُ مَا قُلْنَاهُ فِي تَعْرِيفِ الْمُبْتَدَأِ بِحَالٍ.

دَقِيقَةٌ:

اعْلَمْ أَنَّ سَبْيَوِيهَ وَأَكْثَرَ النُّحَاةِ لَا يُجَوِّزُونَ رَفَعَ الظَّاهِرِ بِالصِّفَةِ فِي مِثْلِ مَا قَالَه الشَّيْخُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُعْتَمِدًا عَلَى هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ أَوْ حَرْفِ النَّفْيِ^(٤)، وَلَا يُجَوِّزُونَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ مُعْتَمِدًا عَلَى هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ قَوِيَ أَمْرُ الْفَاعِلِ فِيهِ؛ فَلِهَذَا رَفَعَ الظَّاهِرَ، وَسَدَّ فَاعِلُهُ مَسَدَّ خَبَرِهِ عَلَى مَقَالَتِهِمْ هَذِهِ إِلَّا أَبَا سَعِيدٍ الْأَخْفَشَ^(٥)، فَإِنَّهُ زَادَ عَلَى مَا قَالُوهُ، وَزَعَمَ أَنَّهُ يُجَوِّزُ إِعْمَالَهُ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادٍ عَلَى الْحَرْفَيْنِ، فَيُجَوِّزُ:

(١) انظر المفصل ٤٣.

(٢) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لوح ٧٠ و.

(٣) انظر: الدرة الألفية ٤٣.

(٤) انظر الكتاب ١٢٧/٢.

(٥) من المسائل الخلافية بين النحاة شرط الاعتماد في عمل اسم الفاعل، فالبصريون يرون أنَّ اسم =

(قَائِمُ الزَّيْدَانِ)، وَ(ضَارِبُ الْعَمْرُونِ)، وَأَنْشَدَ الْأَخْفَشُ لِبَعْضِ الطَّائِفِينَ:
 ٢٢ - خَيْرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ^(١)
 وَإِذَا كَانَ عِنْدَنَا أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ بِالتَّقْرِيرِ الَّذِي لَخَّصْنَاهُ، فَلَا اقْرَبُ
 أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ تَرْكُ الْمُطَابَقَةِ وَالْإِفْرَادِ إِلَّا عِنْدَ الْحَرْفَيْنِ؛ لاختصاصيهما بالفعلِ
 واستدعائيهما له.

الْبَحْثُ الثَّانِي: فِي تَقْسِيمِ الْمَبْتَدَأِ

وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ فِي كَلَامِهِ إِلَى تَقْسِيمَيْنِ:

التَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ: بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَنَكِرَةٍ:

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْإِخْبَارِ عَنْهُ؛ وَالْإِخْبَارُ
 إِنَّمَا يَكُونُ عَنِ الْأُمُورِ الْمَعْلُومَةِ؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ بِهَا أَكْمَلُ؛ وَلِهَذَا كَانَ تَعْرِيفُهُ مُلْتَزِمًا،
 وَالْمَعَارِفُ فِي ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِوَاءِ مَعَ اخْتِلَافِ أَحْوَالِهَا، وَسَيَأْتِي تَقْرِيرُهَا؛ وَمِنْ
 أَجْلِ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ التَّعْرِيفُ لَمْ يَجُزِ الْإِخْبَارُ عَنِ النَّكِرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُخْتَصَّةً
 بِنَوْعٍ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ: (رَجُلٌ خَارِجٌ) لَمَّا كَانَ إِخْبَارًا عَنِ النَّكِرَةِ

= الفاعل لا يعمل إلا إذا كان معتمدًا على ما قبله، كأن يكون خبرًا لمبتدأ أو صفة لموصوف، أو صلة
 لموصول، أو حالًا لذي حال، أو معتمدًا على استفهام أو نفي. وذهب الأخفش والفراء إلى أنه
 يعمل من غير اعتماد على شيء قبله، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْذَوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ
 أَلْوَنُهُ﴾ [فاطر: ٢٨] انظر المسألة في شرح المقدمة الكافية ٣/ ٨٣٢، وابن يعيش ٦/ ٧٩، والتسهيل
 ٤٤، وشرح الرضي ٣/ ٤١٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٤، وشرح ألفية ابن معيط للقواس
 ٢/ ٩٨٠، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس ٢/ ٤٦٤، والصفوة الصفية ٢/ ١٢٨، والارتشاف
 ٥/ ٢٢٧١، وائتلاف النصرة ٨٦، والمساعد ٢/ ١٩٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥١، والنجم الثاقب
 ٢/ ٨٥٦.

(١) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٣، وشرح الكافية الشافية
 ١/ ٣٣٣، وهو بلا نسبة في التذيل ٣/ ٢٧٤، وشرح قطر الندي ٢٧٢، وابن عقيل ١/ ١٩٥، والأشموني
 ١/ ١٨١.

السَّاذِجَةُ الَّتِي لَا خُصُوصِيَّةَ لَهَا، فَإِنْ اخْتَصَّتْ جَاَزَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَقْرُبُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْاِخْتِصَاصِ؛ فَلِهَذَا أُجْرِيَتْ مُجْرَاهَا [و٧٦] فِي صَحَّةِ الْإِخْبَارِ.

وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى وُجُوهِ سِتَّةٍ:

أَوَّلُهَا: النَّكِيرَةُ الْمُوصُوفَةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فَتَخَصَّصَتْ بِالصِّفَةِ.

وِثَانِيهَا: الْاِسْتِفْهَامُ، كَقَوْلِكَ: (أَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ؟)؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ بِالْهَمْزَةِ وَ(أَمْ) إِنَّمَا يَكُونُ عَنِ التَّعْيِينِ مَعَ تَحَقُّقِ ثُبُوتِ الْخَبَرِ لِأَحَدِهِمَا.

وِثَالِثُهَا: كَوْنُهُ فِي مَعْنَى الْفَاعِلِ، كَقَوْلِكَ: (شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ) ^(١)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: مَا أَهْرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ، وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطِ التَّعْرِيفُ فِي الْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ حَدِيثَهُ قَبْلَهُ؛ فَلِهَذَا كَانَ جَارِيًا مَجْرَى الْبَسَاطِ لِذِكْرِهِ وَمَعْرِفَةِ حَالِهِ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ التَّعْرِيفُ، بِخِلَافِ الْمَبْتَدَأِ، فَإِنَّ حَدِيثَهُ بَعْدَهُ، فَاشْتُرِطَ فِيهِ التَّعْرِيفُ.

وَرَابِعُهَا: تَقْدِيمُ خَبَرِهِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا، كَقَوْلِكَ: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ)، وَ(عَلَى أَبِيكَ دِرْعٌ)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا صَارَ حَدِيثُهُ مُقَدِّمًا عَلَيْهِ أَشْبَهَ الْفَاعِلَ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ جَوَازُ: (قَائِمٌ رَجُلٌ)؛ لِأَنَّ الظُّرُوفَ يُتَسَّعُ فِيهَا مَا لَا يُتَسَّعُ فِي غَيْرِهَا، فَافْتَرَقَا.

وَخَامِسُهَا: التَّنْفِي فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ)، فَإِنَّهُ تَخَصَّصَ بِمَا أَفَادَ مِنَ الْعُمُومِ الشَّامِلِ.

وَسَادِسُهَا: الدُّعَاءُ فِي: (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)، وَ(وَيْلٌ لَكَ)، وَوَجْهَ تَخَصُّصِهِ اِنْتِسَابُهُ إِلَى الْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَا أَسَلِّمُ عَلَيْكَ سَلَامًا، ثُمَّ حَذَفُوا الْفِعْلَ؛ لِكَثْرَةِ اِلِاسْتِعْمَالِ فِيهِ، فَقِيلَ: (سَلَامًا)، ثُمَّ عُدِلَ إِلَى الرَّفْعِ، فَقِيلَ: (سَلَامٌ)؛ لِأَنَّهُ مَهْمَا بَقِيَ مَنْصُوبًا فَفِيهِ إِشْعَارٌ بِالْفِعْلِ إِمَّا: (سَلِّمْتُ)، أَوْ: (أَنَا أَسَلِّمُ)، وَإِذَا كَانَ مَرْفُوعًا

(١) مثلُ يَضْرِبُ فِيمَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى الشَّرِّ. انظر المستقصى ٢/ ١٣٠، ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٠.

نُقِضَتْ آثَارُ الْفَعْلِيَّةِ، وَكَانَ ثَابِتًا عَلَى الْإِطْلَاقِ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ سَلَامَ إِبْرَاهِيمَ أُبْلَغُ مِنْ سَلَامِ الْمَلَائِكَةِ^(١)، حَيْثُ قَالُوا: ﴿سَلَامًا﴾ [هود: ٦٩] بِالنَّصْبِ، فَقَالَ: ﴿سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩] بِالرَّفْعِ إِمَارَةً إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَهَكَذَا مَا أَشْبَهَ هَذِهِ الرُّمُوزَ.

وَقَدْ زَادَ غَيْرُهُ أُمُورًا أَرْبَعَةً، فَصَارَتْ عَشْرَةً^(٢):

- الاستِفْهَامُ، كَقَوْلِكَ: (مَنْ عِنْدَكَ؟).
- وَالشَّرْطُ، كَقَوْلِكَ: (مَنْ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ).
- وَالتَّعْجُبُ، كَقَوْلِكَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!).
- وَجَوَابًا لِسُؤَالٍ سَائِلٍ، كَقَوْلِكَ: (مَنْ عِنْدَكَ؟)، فَيَقُولُ: (رَجُلٌ)، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مُنْدرِجَةٌ تَحْتَ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.

التَّقْسِيمُ الثَّانِي: بِاعْتِبَارِ حَالِهِ إِلَى مَا يَجِبُ [ظ ٧٦] تَقْدِيمُهُ، وَإِلَى مَا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ، وَإِلَى مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ:

قَالَ الشَّيْخُ: (وَأَصْلُ الْمُبْتَدَأِ التَّقْدِيمُ) وَإِنَّمَا كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِخَبَرِهِ، وَمِنْ حَقِّ مَا يَكُونُ مَحْكُومًا عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُقَدَّمًا؛ لِتَعَقُّلِ ثُبُوتِ الْحُكْمِ لَهُ. قَالَ: «وَمِنْ ثَمَّ جَازَ: (فِي دَارِهِ زَيْدٌ)، وَامْتَنَعَ: (صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ)»؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: (دَارِهِ) عَائِدٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ الْمُؤَخَّرِ لَفْظًا، وَالْمُقَدَّمِ

(١) قال ابن عطية في المحرر الوجيز ١٧٧/٥: «و (سَلَامًا) منصوب على المصدر كأنهم قالوا: تسلم سَلَامًا: أو سلمت سَلَامًا، ويتجه فيه أن يعمل فيه (قالوا) على أن نجعل سَلَامًا بمنزلة قولاً. ويكون المعنى حينئذٍ أنهم قالوا تحيةً وقولاً معناه: سَلَامًا، وهذا قول مجاهد. وقوله: سَلَامٌ مرتفع على خبر ابتداء. أي أمر سَلَامٌ. أو واجب لكم سَلَامٌ، أو على الابتداء والخبر محذوف، كأنه قال: سلام عليكم وإبراهيم ^{عليه السلام} قد حيا بأحسن لأن قولهم دعاء وقوله واجب قد تحصل لهم».

(٢) ابن الخباز، انظر الغرة المخفية مخطوط (ظ ٧٠). وزاد ابن مالك عليه في شرح التسهيل ٢٩٠-٢٩٥.

مَعْنَى، وَالضَّمِيرُ فِي: (صَاحِبِهَا) عَائِدٌ عَلَى الْخَبَرِ، وَهُوَ مُؤَخَّرٌ لَفْظًا وَمَعْنَى؛ فَلِهَذَا كَانَ عَائِدًا عَلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ، فَاِمْتَنَعَ هَذَا، وَجَازَ: (فِي دَارِهِ زَيْدٌ)؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَقْدِيمِ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى، فَكَانَ عَائِدًا^(١) عَلَى مَذْكُورٍ، فَصَارَ^(٢) لِلْمُبْتَدَأِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ:

الْحَالَةُ الْأُولَى: يَجِبُ تَقْدِيمُهُ:

وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ أَرْبَعَةٍ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ مُشْتَمِلًا عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، كَالِاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِكَ: (مَنْ أَبُوكَ؟)، وَالشَّرْطِ، كَقَوْلِكَ: (مَنْ تُكْرِمُهُ أَكْرِمَهُ)، وَالتَّعْجِبِ، كَقَوْلِكَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!)، وَالْقَسَمِ، كَقَوْلِكَ: (لَعَمْرُكَ لَا فَعَلَنَ)، وَضَمِيرِ الشَّانِ فِي قَوْلِكَ: (هُوَ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ)، وَعِنْدَ اتِّصَالِ اللَّامِ بِهِ فِي قَوْلِكَ: (لَزَيْدٌ قَائِمٌ)، وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ مَا هَذَا حَالُهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ مُسْتَحِقَّةٌ لِصَدْرِ الْكَلَامِ بِأَصْلِ وَضْعِهِ، فَلَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ عَمَّا وَجَبَ لَهُ بِوَضْعِهِ.

وِثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ فَعْلًا لِلْمُبْتَدَأِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَامَ)، وَإِنَّمَا وَجَبَ هَهُنَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُخِّرَ الْمُبْتَدَأُ لَالْتَبَسَ بِالْفَاعِلِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (فَعَلَ زَيْدٌ) لَمْ يُعْلَمْ حَالُهُ، هَلْ هُوَ مُبْتَدَأٌ أَوْ فَاعِلٌ، وَإِنَّمَا قَالَ: (فَعْلًا لَهُ) يَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا إِذَا كَانَ فَعْلًا لِغَيْرِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ، فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)؛ وَلِهَذَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، فَتَقُولُ: (قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُلْتَبَسٍ بِالْفَاعِلِ.

وِثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي لَفْظِهِمَا وَمَعْنَاهُمَا، فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (أَنَا أَنَا)، وَ(أَنْتَ أَنْتَ)، وَ(زَيْدٌ زَيْدٌ)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ، فَمَا^(٣) تَقَدَّمَ فِيمَا هَذَا حَالُهُ،

(١) فِي الْأَصْلِ: (عَائِدَ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (فَصَارَ).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (مِمَّا).

فَهُوَ الْمَبْتَدَأُ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ مَا هَذَا حَالُهُ؛ لِأَنَّا قَدْ قَرَّرْنَا أَنَّ رُتْبَةَ الْمَبْتَدَأِ هُوَ التَّقْدِمُ إِلَّا لِدَلَالَةٍ، وَلَا دَلَالَةَ هَهُنَا تُوجِبُ تَأْخِيرَ الْمَبْتَدَأِ، فَلَا جَرَمَ قَضَيْنَا بِوُجُوبِ تَقْدِيمِهِ، كَمَا قَضَيْنَا بِوُجُوبِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ، حَيْثُ لَا إِعْرَابَ وَلَا قَرِينَةَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (ضَرَبَ هَذَا هَذَا).
وَرَابِعُهَا: أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَعْرِفَتَيْنِ، مَعَ اخْتِلَافٍ لَفْظِيَّهِمَا، كَقَوْلِكَ: (زَيْدُ أَبُوكَ)، وَ(اللَّهُ رَبُّنَا)، وَ(مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا)، فَمَا [٧٧] هَذَا حَالُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ، فَقَدْ قَالَ النُّحَاةُ: أَيُّهُمَا قَدِّمْتَ فَهُوَ الْمَبْتَدَأُ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْوَاجِبَةِ فِي التَّقْدِيمِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَرْتَبَتِهِ، فَلَا يُقَدَّمُ عَلَى الْحُكْمِ بِتَأْخِيرِهِ إِلَّا بِدَلَالَةٍ، وَلَا دَلَالَةَ تُوجِبُ تَأْخِيرَهُ، وَأَمَّا عَلَى مَا اخْتَرَنَاهُ فِي: (أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ) فَإِنَّ الْحُكْمَ هُوَ الْمُسْنَدُ بِهِ، فَمَا كَانَ مُسْنَدًا بِهِ فَهُوَ الْخَبَرُ، تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ، وَمَا كَانَ مُسْنَدًا إِلَيْهِ فَهُوَ الْمَبْتَدَأُ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَا يُوجِبُ تَقْدِيمَهُ أَوْ تَأْخِيرَهُ مِنَ الْأُمُورِ الْعَارِضَةِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ، سَوَاءً كَانَ مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرًا.

الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ:

وَذَلِكَ يَكُونُ فِي مَوَاضِعَ أَرْبَعَةٍ، قَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ إِلَيْهَا:
أَوَّلُهَا: أَنْ يَتَضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمَفْرَدُ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، كَقَوْلِكَ: (أَيْنَ زَيْدٌ؟)، وَ(كَيْفَ عَمَرُو؟)، وَ(مَتَى الْقِتَالُ؟)، فَمَا هَذَا حَالُهُ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَبْتَدَأِ وَتَقْدِيمُ خَبَرِهِ، لِاسْتِمَالِهِ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ الْمُسْتَحَقِّ لِصَدْرِ الْكَلَامِ.
وَقَوْلُهُ: (الْمَفْرَدُ) يَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ جُمْلَةً، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ مَنْ أَبُوهُ؟)، وَ(عَمَرُو أَيْنَ أَخُوهُ؟)؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ صَدْرًا فِي الْجُمْلَةِ، فَلَمْ يَبْطُلْ وَضْعُهُ.

وِثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُصَحِّحًا لِمَوْقُوعِ الْمَبْتَدَأِ نَكِيرَةً فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ)، وَ(تَحْتَ رَأْسِي سَرَجٌ)، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ، فَلَا نَعِيدُهُ.

وَالثَّاهَا: أَن يَكُونَ لِمُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ ضَمِيرٌ فِي الْمَبْتَدَأِ، وَمَعْنَاهُ أَن يَكُونَ فِي الْمَبْتَدَأِ ضَمِيرٌ يَتَعَلَّقُ بِالْخَبَرِ، كَقَوْلِكَ: (عَلَى التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا)، وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ ههنا وَتَأْخِيرُ الْمَبْتَدَأِ؛ لِئَلَّا يُؤَدِّيَ إِلَى الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ، وَلَيْسَ مِنْهُ قَوْلُ الْقَائِلِ: (عَلَى اللَّهِ عَبْدُهُ مُتَوَكِّلٌ)؛ لِأَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ لَا يَلْزَمُ فِيهِ تَأْخِيرُ الْمَبْتَدَأِ عَنْ خَبَرِهِ، بَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ، فَتَقُولُ: (عَلَى اللَّهِ مُتَوَكِّلٌ عَبْدُهُ)، لَمَّا كَانَ مَعْمُولًا لِلْخَبَرِ، وَفِي مَسْأَلَتِنَا الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى مُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ، فَافْتَرَقَا.

وَرَابِعُهَا: أَن يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ (أَنَّ) مَعَ الَّذِي فِي صِلَتِهَا، كَقَوْلِكَ: (عِنْدِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ)، فَمَا هَذَا حَالُهُ يَجِبُ فِيهِ تَأْخِيرُ الْمَبْتَدَأِ وَتَقْدِيمُ خَبَرِهِ؛ لِوُجُوهٍ ثَلَاثَةٍ: أَمَّا أَوَّلُهَا فَلَأَنَّهُمْ قَصَدُوا التَّنْبِيهَ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى أَنَّهَا هِيَ الْمَفْتُوحَةُ مَخَافَةَ أَنْ تَلْتَبَسَ بِالْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قَدَّمْتَهَا احْتَمَلَ كَسْرُهَا وَفَتْحُهَا.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّهُمْ أَرَادُوا التَّفْرِيقَ [ظ ٧٧] بَيْنَهَا وَبَيْنَ الَّتِي بِمَعْنَى (لَعَلَّ)؛ لِأَنَّ تِلْكَ لَا تَقَعُ إِلَّا مُصَدَّرَةً.

وَأَمَّا ثَالِثًا فَلَأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُصَدَّرَةً كَانَتْ مُسْتَهْدَفَةً لِدُخُولِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهَا، فَتُؤَدِّي إِلَى دُخُولِ إِنَّ عَلَيْهَا.

هَذَا مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ^(١)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ لَا مَانِعَ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ: (إِنَّ أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ يُعْجِبُنِي)، فَالتَّعْوِيلُ عَلَى الْأَوَّلِ.

الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ: مَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ مِنْ غَيْرِ وَجُوبٍ:

وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تُوجِبُ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ، فَمَهْمَا كَانَ سَالِمًا مِنْهَا جَازَ فِيهِ الْأَمْرَانِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَ(قَائِمٌ زَيْدٌ)، وَ(عَمْرُو خَارِجٌ)، وَ(خَارِجٌ عَمْرُو)؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَّا الْأَصْلُ فَقَدْ عَرَفْتَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ

مِنْ أَوْلَوِيَّةٍ تَقْدِيمِ الْمَبْتَدَأِ، كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ، فَهَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ مِنْ تَقْسِيمِ الْمَبْتَدَأِ.

الْبَحْثُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ أَحْكَامِهِ

وَأَعْلَمَ أَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ فَإِنَّمَا يَكُونُ عَلَى جِهَةِ الْقَلَّةِ، وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى قِلَّتِهِ بِقَوْلِهِ: (وَقَدْ يَتَضَمَّنُ الْمَبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ)، فَأَدْخَلَ (قَدْ) عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَهِيَ مُشْعِرَةٌ بِالتَّقْلِيلِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ إِذَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ صَحَّ دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِهِ، كَمَا صَحَّ دُخُولُ الْفَاءِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ؛ لِكَوْنِهِ مُشَبَّهًا لَهُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ سَبَبٌ فِي الْخَبَرِ، كَمَا أَنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ^(١)، وَمِنْ جِهَةِ إِبْهَامِهِ كَابْهَامِ الشَّرْطِ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ اسْمًا مَوْصُولًا صَلَتْهُ فِعْلٌ وَظَرْفٌ، كَقَوْلِكَ: (الَّذِي يَأْتِينِي أَوِ الَّذِي فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ).

وِثَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً بِفِعْلٍ أَوْ ظَرْفٍ، كَقَوْلِكَ: (رَجُلٌ يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ)، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ أَنْ تَكُونَ الصَّلَةُ أَوِ الصِّفَةُ فِعْلًا أَوْ ظَرْفًا؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِعْلًا؛ وَلِأَنَّ الظُّرُوفَ مُحْتَاجَةً إِلَى التَّعْلُقِ بِالْأَفْعَالِ، فَلَوْ قُوْعُهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ اشْتَدَّ الشُّبْهَةُ بِالشَّرْطِ؛ فَلِهَذَا جَازَ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِي الشَّرْطِ مِنْ دُخُولِ الْفَاءِ، وَحَيْثُ دَخَلَتْ [٧٨] الْفَاءُ فَإِنَّمَا دُخُولُهَا عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ لَا غَيْرُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْآمَنُ ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ ﴾ [الشورى: ٢٢]، وَجَوَازُ دُخُولِ الْفَاءِ فِيْمَا ذَكَرْنَاهُ إِنَّمَا يَجُوزُ بِشَرْطِ أَلَّا تَكُونَ الصَّلَةُ جُمْلَةً شَرْطِيَّةً،

(١) قوله ابتداء من: (لكونه مُشَبَّهًا) مكرر في الأصل.

كَقَوْلِكَ: (الَّذِي إِنْ تُعْطِهْ يَشْكُرَكَ لَهُ دِرْهَمٌ)، [فيجوزُ في دُخُولِهَا]^(١) أَلَا [تَكُونُ جُمْلَةً الصَّلَةِ جُمْلَةً]^(٢) شَرْطِ^(٣) بِاتِّفَاقٍ، وَهَذَا هُوَ الْحُكْمُ الثَّانِي مِنْ أَحْكَامِ الْمَبْتَدَأِ. وَاعْلَمْ أَنَّ دُخُولَ الْفَاءِ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ يَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَوَّلُهَا: جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ، وَهَذَا نَحْوُ دُخُولِهَا عَلَى (مَا) الْمَوْصُولَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَصْبَحُكُمْ يَوْمَ التَّنْقِي الْجَمْعَانِ فَيَاذَنَ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٦٦]، وَفِي الْمَضَافِ إِلَى الْمَوْصُولِ وَالنَّكِيرَةِ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمَا، كَقَوْلِكَ: (كُلُّ الَّذِي يَفْعَلُ فَهُوَ لَكَ) أَوْ (عَلَيْكَ)، وَ (كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَإِنِّي أَكْرِمُهُ)، وَفِي نَحْوِ الْأَسْمِ الْعَامِّ فِي قَوْلِكَ: (السَّعْيُ الَّذِي تَسْعَاهُ فَسَتَلْقَاهُ)، فَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا يَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَيْهَا.

وِثَانِيهَا: الْامْتِنَاعُ بِاتِّفَاقٍ، وَهَذَا فِي نَحْوِ: (لَيْتَ)، وَ (لَعَلَّ)، وَ (كَأَنَّ)، فَلَا يَجُوزُ دُخُولُ الْفَاءِ فِي أَخْبَارِهَا عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ، فَلَا تَقُولُ: (لَعَلَّ الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ)، وَ (لَيْتَ الَّذِي عِنْدَكَ فَلَهُ دِرْهَمٌ)، وَهَكَذَا (كَأَنَّ)، وَالْوَجْهُ فِي الْامْتِنَاعِ هُوَ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى الْإِنْشَاءِ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي شَيْءٍ، [كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ]^(٤) مِنَ الْمَشَابَهَةِ^(٥) بَيْنَهَا وَبَيْنَ الشَّرْطِ.

وِثَالِثُهَا: مَا فِي دُخُولِهَا عَلَيْهَا خِلَافٌ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي حَرْفَيْنِ:
- الْحَرْفُ الْأَوَّلُ: (لَكِنَّ)، وَقَدْ جَوَّزَ الْمَبْرَدُ دُخُولَ الْفَاءِ فِي خَبَرِ الْمَوْصُولِ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (الشرط).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل: (أن المشابهة).

الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ، ذَكَرَهُ فِي الْكَامِلِ^(١)، وَيُنْشِدُ فِيهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

٢٤ - فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ^(٢)

وَعَلَىٰ هَذَا تَقُولُ: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ الَّذِي يَأْتِينِي فَهُوَ مُكْرَمٌ عِنْدِي).

- الْحَرْفُ الثَّانِي: (إِنَّ) وَ (أَنَّ)، وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ سَبَوِيهِ وَالْأَخْفَشِ،

فَنَقَلَ قَوْمٌ أَنَّ سَبَوِيهِ يَمْنَعُ مِنْ دُخُولِ الْفَاءِ مَعَ (إِنَّ)، وَالْأَخْفَشُ يُجِزُّهُ، وَهُوَ

مَحْكِيٌّ عَنِ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٣) وَغَيْرِهِ، وَنَقَلَ آخَرُونَ عَكْسَ هَذَا، وَهُوَ أَنَّ سَبَوِيهِ مُجِزٌّ،

وَالْأَخْفَشُ مَانِعٌ^(٤)، [ظ ٧٨] وَحُجَّةٌ مَنْ مَنَعَ هُوَ أَنَّ الشَّرْطَ لَا تَدْخُلُهُ (إِنَّ)، فَهَكَذَا

مَا يُشَبِّهِ الشَّرْطَ، وَحُجَّةٌ مَنْ أَجَازَ هُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي دُخُولِ الْفَاءِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الشَّرْطِ

فِي الْأَصْلِ؛ لِكَوْنِهِ دَالًّا عَلَى السَّبَبِيَّةِ وَالْمُسَبَّبِيَّةِ، وَالْفَاءُ بِالْأَصَالَةِ مَوْضُوعَةٌ

لِلدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَالْمَوْضُوعُ وَالصِّفَةُ إِذَا كَانَ فَعْلًا أَوْ ظَرْفًا مُشَبِّهٌ لِلشَّرْطِ فِي

الْفِعْلِيَّةِ وَفِي الْإِبْهَامِ؛ فَلِهَذَا جَازَ دُخُولُ الْفَاءِ عَلَيْهِمَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ

أَعْنِي (إِنَّ) وَ (أَنَّ) لَا يُغَيِّرَانِ الْمَعْنَى بَلْ يُؤَكِّدَانِهِ؛ فَلِهَذَا جَازَ دُخُولُ الْفَاءِ

(١) ذكر المبرد في الكامل ١٩٦/٢ مبحث دخول الفاء في الخبر لكنه لم ينشد البيت، كما أنه لم يشر إلى الجواز أو الامتناع في (لكن).

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان في تاج العروس (برد). وهو للأفوه الأودي في التذييل ١١٢/٤، وتعليق الفرائد ١٥٠/٣. وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٢/١، وشرح الكافية الشافية ٣٧٧/١، والفاخر ١٩٧/١، وشرح قطر الندى ١٥٠، وأوضح المسالك ٣٤٤/١، وشرح اللوحة البدرية ٥١/٢، وتمهيد القواعد ١٠٥٥/٢، والنجم الثاقب ٢٦٣/١، والهمع ٤٠٧/١، والتصريح (علمية) ٣١٦/١.

(٣) أجازه ابن يعيش في شرحه ١٠١/١، وانظر المفصل ٤٧-٤٨.

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣٧٨/١: « وروي عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد « إن »، وهذا عجيب؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة شرط. نحو « زيد فقائم ».... وثبت هذا عن الأخفش مستبعد. وقد ظفرت له في كتابه « في معاني القرآن » بأنه موافق لسبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إن) » وانظر هذا التعارض في النقل في شرح الرضي ٢٧١/١، والوافية في شرح الكافية لركن الدين (رسالة) ٨٦، وتمهيد القواعد ١٠٥٥/٢.

عَلَيْهِمَا، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ التَّعْلِيلِينَ لَهُ وَجْهٌ فِي الاسْتِقَامَةِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ، وَإِنَّمَا النَّظَرُ فِيَمَا اعتَبَرَهُ الْوَاضِعُ، فَإِنْ صَحَّ بِالاستِقْرَاءِ دُخُولُهَا فَالتَّعْوِيلُ عَلَى التَّعْلِيلِ الثَّانِي، وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ دُخُولُهَا فَالتَّعْوِيلُ عَلَى الْأَوَّلِ.

وَقَدْ رَأَيْنَا الْقُرْآنَ الْمَجِيدَ عَوَّلَ عَلَى إِثْبَاتِهَا مَعَ (إِنْ) وَ (أَنْ) فِي آيَاتٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأحزاب: ١٣]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عمران: ٩١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: ٢١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ [الجمعة: ٨]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ [الأنفال: ٤١]، وَهِيَ الرُّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ عَنْ سَيِّبِيهِ بِنَصِّهِ^(١) عَلَى ذَلِكَ، وَالْمَشْهُورُ عَنْ الْأَخْفَشِ إِثْبَاتُهَا مَعَ (إِنْ)، وَقَالَ فِي كِتَابِهِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ بِجَوَازِ دُخُولِ الْفَاءِ مَعَ (إِنْ)^(٢)، وَاسْتَشْهَدَ فِيهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يَأْتِيْنَهَا مِنْكُمْ فَاءٌ ذُوهُمَا ﴾ [النساء: ١٦]، وَكَقَوْلِهِ^(٣) تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿ فَأُولَئِكَ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء: ٩٧]، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى مُوَافَقَتِهِ لِسَيِّبِيهِ فِي دُخُولِهَا عَلَى (إِنْ)، وَ (أَنْ)، وَيُؤَكِّدُ ضَعْفَ الرُّوَايَةِ عَنِ الْأَخْفَشِ بِامْتِنَاعِ الْفَاءِ هُوَ أَنَّهُ جَوَّزَ زِيَادَةَ الْفَاءِ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا: (زَيْدٌ فَقَائِمٌ) خِلَافًا لِسَيِّبِيهِ، فَإِذَا كَانَ يُجَوَّزُ دُخُولُ الْفَاءِ

(١) نص سيبيويه في الكتاب ١٠٣/٣: «ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان ولو قال كل رجل فله درهمان كان محالاً؛ لأنه لم يجرى بفعل ولا بعمل يكون له جواب، ومثل ذلك: ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِيلِ وَالْتَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٧٢] وقال تعالى جده: ﴿ قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ [الجمعة: ٨] ومثل ذلك: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ [البروج: ١٠].»

(٢) انظر معاني القرآن ٨٧/١.

(٣) في الأصل: (كقوله).

مَعَ الْخَبَرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مُشَابَهَةٌ لِلْمُبْتَدَأِ بِالشَّرْطِ، فَكَيْفَ لَا يُجَوِّزُ دُخُولَهَا عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشَبَّهًا لِلشَّرْطِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ. فَحَصَلَ مِنْ مَجْمُوعِ كَلَامِنَا تَقْرِيرُ مَذْهَبِ الرَّجُلَيْنِ فِي صَحَّةِ [٧٩] دُخُولِ الْفَاءِ، وَضَعُفُ مَا خَالَفَ ذَلِكَ، وَتَأْيِيدُ مَذْهَبِهِمَا بِهَذِهِ الْآيَاتِ.

الحُكْمُ الثَّالِثُ: جَوَازُ تَعَدُّدِ الْمُبْتَدَأَاتِ، وَالْخَبَرُ وَاحِدٌ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ وَعَمْرُو وَبَكْرٌ وَخَالِدٌ فِي الدَّارِ، أَوْ قِيَامٌ، أَوْ عِنْدَكَ)؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ صِفَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ، فَإِذَا جَازَ فِي الصِّفَةِ الْوَاحِدَةَ أَنْ تَكُونَ تَابِعَةً لِأَفْرَادٍ مُتَعَدِّدَةٍ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ وَعَمْرُو وَبَكْرٌ وَخَالِدٌ وَجَعْفَرُ الْفَاضِلُونَ فِي الدَّارِ)، جَازَ ذَلِكَ فِي الْخَبَرِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ.

الحُكْمُ الرَّابِعُ: جَوَازُ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ جَوَازًا فِي نَحْوِ قَوْلِ الْمُسْتَهْلِّ: (الْهَلَالُ وَاللَّهُ)، أَيْ: هَذَا الْهَلَالُ، وَإِنَّمَا يُحذفُ مِنْ أَجْلِ وُجُودِ الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ تَرَقُّبَ الْمُسْتَهْلِينَ لِنَظَرِ الْهَلَالِ قَرِينَةٌ حَالِيَّةٌ تُشْعِرُ بِهِ بِأَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ مِنْهُمْ: (الْهَلَالُ)، فَإِنَّمَا يَعْنِي بِهِ: (هَذَا الْهَلَالُ)، وَلَمْ يُحذفْ إِلَّا عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ لَا غَيْرٍ، بِخِلَافِ الْخَبَرِ، فَإِنَّهُ قَدْ حُذِفَ جَوَازًا وَوُجُوبًا، كَمَا سَنَقَرُّهُ. وَالتَّفَرُّقَةُ بَيْنَهُمَا هُوَ أَنَّ الْخَبَرَ وَصِفٌ فِي الْمُبْتَدَأِ، وَتَابِعٌ لَهُ، وَتَبْقِيَةُ الْمَتْبُوعِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّابِعِ أَوْلَى لَا مَحَالَةَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِشْعَارِ بِهِ وَالْأَمَارَةِ عَلَى وُجُودِهِ وَثُبُوتِهِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَرِدْ وَجُوبُ حَذْفِهِ. فَهَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُبْتَدَأِ، وَشَرَحَ أَحْوَالَهُ عَلَى جِهَةِ الْخُصُوصِ.

* * *

(الْفَصْلُ الثَّانِي): فِي الْخَبَرِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

وَقَدْ حَدَّثَهُ الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ: (الْمَجْرَدُ الْمُسْنَدُ بِهِ الْمَغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ).
فَقَوْلُهُ: (الْمَجْرَدُ) يَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ خَبَرٍ (إِنَّ)، وَخَبَرٍ (كَانَ) وَغَيْرِهِمَا، فَإِنَّهَا قَدْ شَغَلَتْهَا الْعَوَامِلُ عَنِ التَّجْرِيدِ.

وَقَوْلُهُ: (الْمُسْنَدُ) يَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ مُسْنَدًا بِهِ. وَإِنَّمَا قَالَ: (الْمَجْرَدُ) وَلَمْ يَقُلْ: « الْاسْمُ »، كَمَا قَالَ فِي الْمُبْتَدَأِ: هُوَ الْاسْمُ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا، وَلَا يَكُونُ فِي مَعْنَى الْاسْمِ إِلَّا عَلَى جِهَةِ النُّدْرَةِ، كَقَوْلِكَ: (تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)^(١)؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: (سَمَاعُكَ)، بِخِلَافِ الْخَبَرِ، فَإِنَّهُ كَمَا يَكُونُ اسْمًا، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِعْلًا، وَاسْمًا، وَظَرْفًا، كَمَا سَنَقَرُّهُ.

وَقَوْلُهُ: (الْمَغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ) يَحْتَرِزُ عَنِ الصِّفَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ وَالْفِ [ظ ٧٩] الِاسْتِفْهَامِ، فَإِنَّهُمَا مُسْنَدٌ بِهِمَا، وَهُمَا مُبْتَدَأَانِ عَلَى مَا قَالَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنَ النَّحَاةِ، وَهَذَا الْحَدُّ فَاسِدٌ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّ قَوْلَهُ: (الْمَغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ) لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا مُسْنَدَةٌ، كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ، وَإِنَّمَا بَنَاهُ عَلَى مَا زَعَمَهُ مِنْ أَنَّهَا مُبْتَدَأَةٌ مَعَ إِسْنَادِهَا، وَقَدْ سَبَقَ تَقْرِيرُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا، فَلَا فَائِدَةَ فِي تَكْرِيرِهِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مُنْتَقِضٌ بِمِثْلِ قَوْلِنَا: (يَضْرِبُ زَيْدٌ)، فَإِنَّهُ مُجَرَّدٌ، مُسْنَدٌ بِهِ، مُغَايِرٌ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ خَبَرًا، فَبَطَلَ مَا عَوَّلَ عَلَيْهِ.

وَالْمُخْتَارُ فِي حَدِّهِ أَنْ يُقَالَ: هُوَ الْاسْمُ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، الْمُسْنَدُ بِهِ، الْمَجْرَدُ. فَقَوْلُنَا: (هُوَ الْاسْمُ)، نَحْتَرِزُ بِهِ مِثْلَ قَوْلِنَا: (يَضْرِبُ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ اسْمًا، وَلَا فِي مَعْنَاهُ.

وَقَوْلُنَا: (أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ)؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ إِذَا كَانَ فِعْلًا مُضَارِعًا،

(١) مثل يضرب لمن يكون الحديث عنه خيرًا من رؤيته، قال في المستقصى في أمثال العرب ١/ ٣٧٠: « قاله النعمان للصقعب بن عمرو النهدي من قضاة معد، وكان يسمع بذكره، فيستعظمه، فلما رآه اقتحمته عينه، وقاله المنذر أيضًا لضمرة بن ضمرة » والمنذر هو المنذر بن ماء السماء. وانظر المثل وقصته في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ١/ ١٣٦، ومجمع الأمثال ١/ ١٢٩.

أو فعلاً ماضياً، أو غير ذلك من الجُمْل، فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ كُلَّهَا فِي مَعْنَى الْأَسْمِ؛ لِكُونِهِ يَنْسَبُ فِيهَا عِنْدَ التَّقْدِيرِ.

وَقَوْلُنَا: (الْمُسْنَدُ بِهِ)، نَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْمَبْتَدَأِ.

وَقَوْلُنَا: (الْمَجْرَدُ)، نَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ خَبَرِ (كَانَ) وَ(إِنَّ)، فَإِنَّهَا مَعْمُولَةٌ لِهَذِهِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَهِيَ غَيْرُ مُجَرَّدَةٍ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى الْقَيْدِ الْمَخْرِجِ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَرُدُّ عَلَى حَدِّهِ، دُونَ هَذَا الْحَدِّ.

فَإِذَا تَمَهَّدَت هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فَاعْلَمْ أَنَّ الْخَبَرَ يَجْرِي عَلَى نَحْوِ الْمَبْتَدَأِ، فَأَمَّا ذِكْرُ الْعَامِلِ فِيهِ، فَقَدْ مَرَّ فِي الْمَبْتَدَأِ، وَالَّذِي نَتَعَرَّضُ لَهُ هَهُنَا هُوَ الْكَلَامُ فِي تَقْسِيمِهِ، وَفِي ذِكْرِ أَحْكَامِهِ، فَهَذَانِ مَقْصِدَانِ:

المقصدُ الأولُ: في ذكر أقسامه وبيانها

وَهُوَ مُنْقَسِمٌ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ إِلَى: مُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ، وَبِاعْتِبَارِ حَالِهِ إِلَى: مَعْرِفَةٍ وَنَكِرَةٍ، وَبِاعْتِبَارِ مَوْقِعِهِ إِلَى: مَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ، وَإِلَى مَا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ، وَإِلَى مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ، فَهَذِهِ تَقْسِيمَاتٌ ثَلَاثَةٌ، نَذْكُرُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى:

التقسيمُ الأولُ: بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ إِلَى مُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ:

أَمَّا الْمَفْرَدُ فَهُوَ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ غَيْرِهِ، وَهَذَا كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، ثُمَّ هُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا، إِمَّا اسْمَ فَاعِلٍ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (عَمَرُو خَارِجٌ)، وَإِمَّا اسْمَ [و ٨٠] مَفْعُولٍ فِي نَحْوِ: (زَيْدٌ مَضْرُوبٌ) وَ(مُكْرَمٌ)، وَإِمَّا صِفَةً مُشَبَّهَةً بِاسْمِ الْفَاعِلِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ حَسَنٌ)، وَ(عَمَرُو ظَرِيفٌ)، وَإِمَّا أَفْعَلَ تَفْضِيلٍ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ)، فَهَذِهِ هِيَ الْأُمُورُ الْمُشْتَقَّةُ فِي لِسَانِ النُّحَاةِ.

وثنائيهما: أن يكون جامداً، ونعني بجُموده أنه ليس مأخوذاً من الفعل، ولا فيه حُرُوفه، كالأسماء المشتقة التي سبق تقريرها، وهذا كقولك: (زيدٌ غلامك)، و(عمرو أخوك)، وهل يُقدَّرُ بالاشتقاق أم لا؟ فيه تردّد ونظر^(١)، والذي عليه جماهير النحاة البصريين، سبويه، والخليل، والمبرد، أنه لا يحتاج فيه إلى تقدير اشتقاق، بل هو كافٍ في الخبرية من غير ذكر اشتقاق. وزعم الكسائي والفرّاء، وغيرهما من نحاة الكوفة أنه لا بُدَّ فيه من تقدير الاشتقاق، فيقدَّرُ (غلامك) بـ(خادمك)، و(أخوك) بـ(قريبك)، والمختار ما عوّل نحاة البصرة؛ لأنه قد أفاد الخبرية، فلا حاجة إلى تقدير الاشتقاق، كما زعموه.

لا يُقال: إن الخبر لا بُدَّ فيه من عائِد يرجع إلى المبتدأ من خبره، وهو إذا كان جامداً لم يكن فيه ضمير، فلا بُدَّ من مراعاة الاشتقاق؛ ليكون مُحتملاً للضمير، كما قلناه؛ لأننا نقول: هذا فاسدٌ، فإنَّ الضمير إنما كان مُفتقراً إليه إذا كان الخبر أجنباً عنه، فيحتاج إليه في الربط، فأما إذا كان الثاني هو الأول، فإنه لا يحتاج إلى رابطة بحال. وأما الجملة فهي عبارة عن إسناد أحد الجزأين إلى الآخر، كما مرَّ تحقيقه في الكلام، وقد تكون واقعة على أربعة أوجه:

- الاسمِيَّة، كقولك: (زيدٌ أبوه مُنطلقٌ).
- والفعلِيَّة، كقولك: (عمرو انطلق أبوه).
- والشرطيَّة، كقولك: (زيدٌ إن تُعطيه يشكرُك).
- والظرفيَّة نحو قولك: (زيدٌ في الدار).

(١) هذه مسألة خلاف بين المدرستين، فذهب البصريون إلى أنه لا يحتاج فيه إلى تقدير اشتقاق، بل هو كافٍ في الخبرية من غير ذكر اشتقاق، ويرى نحاة الكوفة أنه لا بُدَّ فيه من تقدير الاشتقاق فيقدَّرُ (غلامك) بـ(خادمك) و(أخوك) بـ(قريبك). انظر المسألة في ابن يعيش ٨٨ / ١، والإنصاف ٥٦ / ١، والتبيين ٢٣٦، والمقاصد الشافية ٦٤٥ / ١.

لَا يُقَالُ: فَالظَّرْفُ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مُتَعَلِّقٍ لَهُ مَحْذُوفٍ^(١)، فَهَلْ يُقَدَّرُ بِالمَفْرَدِ،
فَيُقَالُ فِيهِ: مُسْتَقَرٌّ فِي الدَّارِ، [أَوْ]^(٢) يُقَدَّرُ بِتَقْدِيرِ الْجُمْلَةِ، فَيُقَالُ فِيهِ: اسْتَقَرَّ. فَلِمَ
عَدَدْتُمُوهُ فِي الْجُمْلِ أَوَّلَى مِنْ عَدِّهِ فِي المَفْرَدَاتِ؟ لِأَنَّا نَقُولُ: الأَمْرُ فِيهِ مُحْتَمَلٌ، فَإِنْ
قَدَّرْنَاهُ بِالمَفْرَدِ؛ فَلِأَنَّ الأَصْلَ فِي الخَبَرِ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، وَإِنْ^(٣) قَدَّرْنَاهُ بِالجُمْلِ؛ فَلِأَنَّ
أَصْلَ التَّعَلُّقِ إِنَّمَا يَكُونُ لِلأَفْعَالِ، لَكِنَّ النُّحَاةَ غَلَّبُوا [ظ ٨٠] جَانِبَ التَّعَلُّقِ؛
فَلِهَذَا عَدَّوهُ فِي بَابِ الْجُمْلِ، مَعَ احْتِمَالِهِ لِغَيْرِهِ، كَمَا قَرَّرْنَا.

وَلَمْ يَذْكُرِ المَصْنُفُ إِلَّا الْجُمْلَةَ الفَعْلِيَّةَ وَالاسْمِيَّةَ لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطِيَّةَ
مُنْدَرِجَةً تَحْتَ الفَعْلِيَّةِ، وَالظَّرْفِيَّةَ إِنْ كَانَ مُتَعَلِّقُهَا مُفْرَدًا فَهِيَ مُنْدَرِجَةٌ تَحْتَ
المَفْرَدِ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقُهَا فَعْلًا فَهِيَ مُنْدَرِجَةٌ تَحْتَ الفَعْلِيَّةِ، فَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ تَعْوِيلٌ
عَلَى الإِيجَازِ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ تَعْوِيلٌ عَلَى التَّفْصِيلِ وَالبَسْطِ.

التَّقْسِيمُ^(٤) الثَّانِي: بِاعْتِبَارِ حَالِهِ إِلَى نِكْرَةٍ:

وَهُوَ القِيَاسُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الإِخْبَارَ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا يَجْهَلُهُ المَخَاطَبُ، فَأَمَّا الأُمُورُ

(١) بين النحاة خلاف في متعلق الظرف، فيرى النحاة من أهل البصرة أن الظرف والجار والمجرور
الواقعان خبرًا يتعلقان بمحذوف عامل فيهما، فقولك: (زيد في الدار) يقدر فيه محذوف يتعلق به الجار
والمجرور، ويعمل بهما، فيقدرون كلمة مشتقة عاملة تؤدي المعنى، كقولك: (استقر)، أو (مستقر)،
أو (كائن)، أو (موجود). أما الكوفيون فلم يقدروا كلمة عاملة مشتقة، سواء كانت اسمًا أو فعلًا، ورأوا
أن الظرف ينتصب على المخالفة. وهناك رأي ثالث في هذه المسألة، وهو أن العامل في الظرف والجار
والمجرور المبتدأ، وهو رأي ابن خروف، ونسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه. انظر المسألة في ابن يعيش
٩١ / ١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٧ / ١، وشرح ألفية ابن معيط للقواس ٨٣١ / ٢، وتمهيد القواعد
٩٩٥ / ٢، وجمع الهوامع ٣٧٥ / ١.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (إن).

(٤) في الأصل: (التقرير).

المعلومة فهي غنيّة عن الإخبار عنها؛ ولأنّه لو عُرف لكانَ خلواً^(١) عن الفائدة؛ إذ لا جدوى للتعريف فيه، فهذا هو الأصل في الإخبار.

«وإلى معرفة»، وهو خارج عن قياس باب الإخبار، كما قرّرناه.

ثمّ التعريف فيه قد يكون بسائر أنواع التعريفات، بالإضمار، والإشارة، والتعريف باللام، والإضافة إلى واحدٍ منها، ثمّ إنّه إذا كان معرفة فهو على وجهين:

أحدهما: أن يكون المبتدأ مخالفاً للخبر في لفظه مع استوائيهما في التعريف، كقولك: (زيدٌ أخوك)، و(عمرو المنطلق).

وثانيهما: أن يكون موافقاً له أيضاً مع كونهما معرفتين، كقولك: (أنت أنت)، و(زيدٌ زيدٌ)، قال أبو النجم:

٢٥ - أنا أبو النجم وشعري شعري^(٢)

إلى غير ذلك من الأمور المختلفة والمتماثلة.

لا يقال: فإذا كانت الأخبار من حقّها أن تكون نكراتٍ ومجهولاتٍ حتّى يصحّ الإخبار بها، فكيف جاز وُرودُ الإخبار بالمعارف، كالأمثلة التي ذكرتموها من أجناسِ المعارف؟ وكيف صحّ الإخبار بالأمور الواضحة الجليّة، كقولنا: (الشمسُ مُحْرِقَةٌ)، و(القمرُ مُنِيرٌ)، و(الثلجُ بارِدٌ)، و(الشُّكْرُ حُلُوٌّ)، وغير ذلك من الأمور الواضحة التي لا لبس فيها؛ لأنّا نقول: الأصل هو ما قرّرناه من كونها نكراتٍ مجهولاتٍ؛ لِيَتَحَقَّقَ

(١) في الأصل: (خلو).

(٢) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه ١٩٨، وانظر الخصائص ٣/٣٣٧، والمنصف ١٠/١، والمفصل ٤٦، وابن يعيش ١/٩٨، والتخمير ١/٢٧٤، وأما ابن الشجري ١/٣٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٠٤، والمساعد ١/٢٢٥، والمقاصد الشافية ٨/١٢٤. وهو بلا نسبة في إيضاح الشعر ٣٥٣، والمرتجل ٣٢٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٦٨، وشرح الرضي ١/٢٥٥، ٣٢٥، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٩٨٤، والمستوفى ١/١٩٩، والارتشاف ٣/١١١٠، والهمع ٢/٥٥٤.

فيها الإخبار، فإذا ورد ما يخالف ذلك، فلا بُدَّ من تأويله على ما يوافق الأقيسة، ويكون جاريًا على جهة الاطراد [٨١] لئلا يكون هناك مخالفة للأصول ومجاريها. فإذا قلت: (أنا أنا)، فد (أنا) الثاني قد تضمن ما لا يعرفه المخاطب بكون التقدير: أنا الذات الموصوفة بالصفات الحسنة، والخصال العالية التي لا يستحقها غيري، ولا يتصف بها سواي، ولا شك أن ما هذا حاله إخبار بأمر مجهول؛ فلهذا حسن. وأما إذا كان مخالفاً للمبتدأ مع كونه معرفة، نحو: (الرجل أخوك)، فالغرض من هذا هو الإخبار بكونه إما ملاصقاً له في النسب، وإما أنه معرق في المودة والمحبة، فكلاهما مجهول.

وأما الإخبار بالأمر الواضحة، فإذا قلت: (الشمس مضيئة)، فالغرض أنه لا لبس فيها من غيم ولا كسوف، وإذا قلت: (النار حارة)، فالغرض فيها أنها شديدة الحرارة، وإما أنها لا حاجز عن إدراك حرارتها.

فهذا يفعل في كل ما ورد عليك من هذه الأخبار المعلومية، والأخبار المعارف لا بُدَّ من تأويلها محافظة على قاعدة الخبر، ورعاية لها؛ ليجري على قياسها. **التقسيم الثالث: باعتبار موقعه:**

اعلم أن حق الخبر أن يكون متأخراً عن المبتدأ؛ لأنه من الأوصاف المعنوية، والصفة تابعة للموصوف، وقد يعرض له ما يخرج عن أولوية التأخر، إما بوجوب التقديم أو بوجوب التأخير أو تجويز الأمرين، فهذه وجوه ثلاثة:

أولها: ما يوجب تقديمه:

وهذا نحو أن يكون الخبر متضمناً له صدر الكلام، كاستفهام في نحو قولك: (أين زيد؟)، و(كيف عمرو؟)، ونحو أن يكون في المبتدأ ضمير يفسره متعلق الخبر، كقولك: (على التمرة مثلها زبداً)، وغير ذلك من الأمور الموجبة لتقدمه.

وثنانها: ما يُوجب تأخيرَه:

وهذا نحو أن يكون الخبر فعلاً له، ماضياً أو مضارعاً، كقولك: (زيدٌ قامَ)
(وَيَقُومُ)؛ لأننا لو جَوَزْنَا تقديمَ ما هذا حاله التَّبَسُّسُ بِالْفَاعِلِ؛ فلهذا وَجِبَ تأخيرُه،
وقوله: (فعلاً له)، يَحْتَرِزُ عَمَّا إِذَا كَانَ الفعلُ لِغَيْرِهِ، كقولك: (زيدٌ قامَ أبوه)،
(وَيَخْرُجُ أخوه)، فَإِنَّ ما هذا حاله يَجُوزُ تقديمُه؛ لأنَّه لا يَلْتَبَسُ بِالْفَاعِلِ، كقولك:
[ظ ٨١] (قامَ أبوه زيدٌ)، و(يَخْرُجُ أخوه عمرو)، ونحو أن يكون المبتدأ مُمَاثِلًا
للخبرِ في لفظه، كقولك: (أنا أنا)، و(زيدٌ زيدٌ)، و(شعري شعري)، فَإِنَّ ما هذا
حالُه يَكُونُ الخبرُ هو المتأخَّرَ عَلَى جِهَةِ الوُجُوبِ؛ لأنَّه قد وَقَعَ في مَوْضِعِهِ
اللائقِ بِهِ، ولا دَلَالَةَ هُنَاكَ تَوْجِبُ جَوَازَ تَقْدِيمِهِ؛ فلهذا حَكَمْنَا بِوُجُوبِ التَّأخُّرِ فِيهِ
لِذَلِكَ.

وثالثها: ما يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ:

وهذا إِذَا لَمْ يَعْضُ لَهُ ما يُوجبُ تَقْدِيمَهُ، وَلَا ما يُوجبُ تَأخِيرَهُ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي
قَدَّمَاهَا، وَمِثَالُهُ قَوْلُنَا: (زيدٌ قائمٌ)، و(قائمٌ زيدٌ)، فَمَا هذا حالُه يَجُوزُ فِيهِ
الأَمْرَانِ.

فَهَذَا ما أَرَدْنَا التَّعْوِيلَ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِ تَقْسِيمَاتِ الْخَبَرِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

المَقْصِدُ الثَّانِي: فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ الْخَبَرِ

اعْلَمْ أَنَّ الْخَبَرَ مُخْتَصٌّ بِأَحْكَامٍ:

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: فِي جَوَازِ حَذْفِهِ:

قَالَ الشَّيْخُ: (وَالْخَبَرُ يُحْذَفُ جَوَازًا وَوُجُوبًا)، فَهَذَا فِي تَقْرِيرَانِ:

التَّقْرِيرُ الْأَوَّلُ: أَنَّ يَكُونُ حَذْفُهُ عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ:

وَذَلِكَ يَكُونُ فِي مَوَاضِعَ أَرْبَعَةٍ:

أَوَّلُهَا: بَعْدَ (لَوْلَا)، فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (لَوْلَا عَلَيَّ لَهْلَكَ عُمْرٌ)^(١)، وَهَذَا الْحَذْفُ عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ، لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ اعْتِبَارِ أَمْرَيْنِ:
أَمَّا أَوَّلًا فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ أَنْ يَسُدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ غَيْرُهُ يَكُونُ فِي مَوْضِعِهِ.
وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ اعْتِبَارِ قَرِينَةٍ.

فَمَتَى حَصَلَ هَذَانِ الشَّرْطَانِ وَجَبَ حَذْفُهُ، وَقَدْ وَجَدَ فِي (لَوْلَا) هَذَانِ الشَّرْطَانِ، هَذَا كُلُّهُ عَلَى رَأْيِ سَيَبَوِيهِ^(٢)، وَالْمَبَرِّدِ^(٣)، وَالسَّيرَافِيِّ^(٤). فَأَمَّا عَلَى رَأْيِ الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ نَحَاةِ الْكُوفَةِ^(٥)، فَإِنَّمَا مَرْفُوعُهَا يَكُونُ بِالْفَاعِلِيَّةِ لَا غَيْرِ، وَالْمَعْنَى: لَوْلَا وَجِدَ زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ، وَحَرَفُ النَّفْيِ جَعَلُوهُ عَوَضًا عَنِ الْفِعْلِ.
وَتَانِيهَا: بَعْدَ كُلِّ مُبْتَدَأٍ هُوَ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ إِلَى الْمَفْعُولِ مَذْكُورٌ بَعْدَهُ الْحَالُ، أَوْ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مُضَافٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَذْكُورِ، بَعْدَهُ الْحَالُ، فَمَتَى كَانَ وَاقِعًا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَجَبَ حَذْفُهُ؛ لِمَا فِي الْمُبْتَدَأِ مِنَ الطُّولِ بِذِكْرِ مُتَعَلِّقَاتِهِ.
مِثَالُ الْأَوَّلِ: (ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا)، فَ(ضَرَبِي) ههنا مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَ(زَيْدًا) مَنْصُوبٌ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ [و٨٢] لِلْمَصْدَرِ، وَ(قَائِمًا) مُنْتَصِبٌ عَلَى

(١) انظر القول وقصته في الطراز للعلوي ٢/ ٦٤.

(٢) سيبويه ٢/ ١٢٩.

(٣) المقتضب ٣/ ٧٦.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٤٦٠.

(٥) اختلف النحاة في عامل الرفع في الاسم بعد (لَوْلَا) كما اختلفوا في إعرابه، وللنحاة فيه ثلاثة أقوال: الأول: هو مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وجوبًا، وهذا رأي البصريين. الثاني: يرتفع على الفاعلية بإضمار فعل بعد (لَوْلَا)، والتقدير: (لَوْلَا وَجَدَ)، وهذا رأي الكسائي. الثالث: نسب إلى الفراء أنها الرافعة للاسم. انظر المسألة في الإنصاف ٧٠، والمغني لابن فلاح ٢/ ٣٥٢، وابن يعيش ١/ ٩٥، وشرح الرضي ١/ ٢٧٤، والارتشاف ٤/ ١٩٠٤، والمساعد ٣/ ٢٢٤، والجنى الداني ٢٧، ومغني اللبيب ٣٥٩.

الحَالِ مِنْ (زَيْدٍ)، وَلَيْسَ مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ (كَانَ)^(١)، إِذْ لَجَازَ إِضْمَارُهُ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الظَّرْفِ الْمَحذُوفِ، وَذُو الْحَالِ الضَّمِيرُ فِي (كَانَ) الْعَائِدُ إِلَى (زَيْدٍ)، وَقَدْ حُذِفَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ههنا، وَهُوَ حَاصِلٌ، كَمَا تُحَذَفُ مُتَعَلِّقَاتُ الظُّرُوفِ، وَقَدْ حَصَلَ الشَّرْطَانِ الْمُوجِبَانِ لِحَذْفِ الْخَبَرِ: قِيَامُ الْقَرِينَةِ فِي حَذْفِهِ، وَوُجُودُ مَا يَكُونُ عِوَضًا عَنِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ (قَائِمًا) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْخَبَرِ.

وَمِثَالُ الثَّانِي: (أَكْثَرُ شُرَيْبِ السَّوِيقِ مَلْتَوْتًا)، وَ(أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا)، فَ(أَخْطَبُ) ههنا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (مَا)، وَهِيَ مُحْتَمِلَةٌ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً وَزَمَانِيَّةً، فَيَكُونُ مَعْنَى الْكَلَامِ: أَخْطَبُ أَوْقَاتِ الْأَمِيرِ فِي حَالِ قِيَامِهِ حَاصِلٌ، أَوْ أَخْطَبُ كَوْنِ الْأَمِيرِ عِنْدَ قِيَامِهِ، وَالْقَصْدُ فِيمَا هَذَا حَالُهُ الْمَبَالِغَةُ؛ وَلِهَذَا جَاءَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مُشْعِرًا بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَنَائِلُهَا: أَنْ يَقَعَ بَعْدَ كُلِّ مُبْتَدَأٍ مَعْطُوفٍ بِالْوَاوِ بِمَعْنَى الْمَعْيَةِ وَقَصْدِ الْمَقَارَنَةِ، كَقَوْلِكَ: (كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ)، فَتَجِدُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الضَّابِطِ حَاصِلًا فِي هَذَا الْمِثَالِ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونَانِ، فَحَذَفَ الْخَبَرُ ههنا وَاجِبٌ بِشَرْطَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ وَآوَ الْعَطْفِ بِمَعْنَى (مَعَ) دَالَّةٌ عَلَى خُصُوصِيَّةِ الْخَبَرِ، وَهِيَ الْمَقَارَنَةُ، كَمَا قَدَّرْنَاهُ.

وَتَانِيَهُمَا: أَنَّ غَيْرَ الْخَبَرِ، وَهُوَ قَوْلُنَا: (وَضِيعَتُهُ) سَادَّةٌ مَسَدَّ الْخَبَرِ، قَائِمَةٌ مَقَامَهُ. وَرَابِعُهَا: تَصَدَّرُ الْمَبْتَدَأُ الْمَقْسَمُ بِهِ، مِثْلُ قَوْلِكَ: (لَعَمْرُكَ لَا فَعَلَنَّ)، فَقَوْلُنَا: (لَعَمْرُكَ) مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: لَعَمْرُكَ قَسَمِي، أَوْ يَمِينِي، أَوْ مَا شَاكَلَهُ، وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذْفُ الْخَبَرِ بِاعْتِبَارِ الشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: (لَعَمْرُكَ) عَلِمَ أَنَّ ثَمَّ مُقْسَمًا يُقَسَّمُ بِهِ، فَكَانَتْ هَذِهِ قَرِينَةً

(١) بعده في الأصل: كرر عبارة: «و (قَائِمًا) مُنْتَصِبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ (زَيْدٍ)، وَلَيْسَ مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ (كَانَ)».

تُرْشِدُ إِلَيْهِ.

وَتَانِيهِمَا: أَنَّ غَيْرَ الْخَبَرِ، وَهُوَ جَوَابُ الْقَسَمِ قَدْ أُقِيمَ مُقَامَهُ.

فَهَذِهِ هِيَ الْوُجُوهُ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا حَذْفُ الْخَبَرِ، فَلَا يُذَكَّرُ.

التَّحْقِيرُ الثَّانِي: مَا يَكُونُ حَذْفُهُ [ظ ٨٢] عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ:

وَهَذَا كَقَوْلِنَا: (خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ)، فَمَا هَذَا حَالُهُ يَجُوزُ ذِكْرُ الْخَبَرِ فِيهِ، أَيْ:

فَإِذَا السَّبْعُ وَاقِفٌ أَوْ حَاضِرٌ، فَلَا جَرَمَ قَضِينَا بِجَوَازِ حَذْفِهِ دُونَ وَجُوبِهِ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النَّحَاةِ، إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: (فَإِذَا السَّبْعُ) هُوَ الْخَبَرُ وَ (إِذَا) ههنا

مَكَانِيَّةٌ^(١)، أَيْ: فَبِالْحَضَرَةِ السَّبْعِ، وَمَا أَرَى هَذَا الْقَوْلَ بَعِيدًا مِنَ الصَّوَابِ، وَعَلَى

هَذَا يَخْرُجُ عَمَّا أَرَادَهُ الشَّيْخُ مِنَ التَّمَسُّكِ بِهِ فِي حَذْفِ الْخَبَرِ جَوَازًا، وَلَا خَبَرَ

هَنَّاكَ مَحذُوفٌ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ.

دَقِيقَةٌ:

اعْلَمْ أَنَّا قَدْ حَكَيْنَا تَوْجِيهَ: (ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا) عَلَى مَا قَرَّرَهُ سَيِّبَوِيهِ، وَالْخَلِيلُ^(٢)،

وَالْمَبْرَدُ^(٣)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ جُلَّةِ الْبَصَرِيِّينَ عَلَى مَا أوردَهُ الشَّيْخُ، وَهُوَ أَنَّ (قَائِمًا) يَكُونُ

مِنْ صِلَةِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ: ضَرْبِي زَيْدًا حَاصِلٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا،

فَحُذِفَ (حَاصِلٌ)، كَمَا تُحَذَفُ مُتَعَلِّقَاتُ الظُّرُوفِ الْعَامَّةِ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ، وَالْحَالِ،

وغير ذلك، فَبَقِيَ (إِذَا كَانَ قَائِمًا)، ثُمَّ حُذِفَ الظَّرْفُ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ؛ لِمُنَاسَبَتِهِ لَهُ،

(١) هذا رأي الخوارزمي حيث يرى أن (إذا) ظرفية مكانية والتقدير عنده: فبالحاضرة السبع. انظر التخمير

٢٦٨/١، وهو من قصده العلوي. أما ما ذهب إليه المبرد فهو في (إذ) في قولك: (بيننا زيد قائم) إذ جاء

عمرو، فالمبرد يرى أن (إذ) هنا ظرفية مكانية. انظر شرح الرضي ٢٧٢/١، كما نسب إليه ابن فلاح

في شرح الكافية (رسالة ٤١٢/١) أن (إذا) الفجائية ظرف مكان.

(٢) انظر: الكتاب ٤٠٢/١.

(٣) المقتضب ٢٥٢/٣.

فَبَقِيَ: (ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا)، فَلَا جَرَمَ كَانَ الْخَبَرُ مُلْتَزِمًا حَذْفُهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَمْرَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: الدَّلَالَةُ عَلَى خُصُوصِيَّةِ الْمَحذُوفِ.

وَتَانِيَهُمَا: اللَّفْظُ الْوَاقِعُ مَوْقَعَهُ، وَهَذَا أَحَقُّ مِمَّا قَالَه الْكِسَائِيُّ، وَالْفَرَاءُ، وَغَيْرُهُمَا
مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ مِنْ كَوْنِ الْحَالِ مَعْمُولًا لِـ (ضَرَبِي)^(١)، وَالْخَبَرُ مُقَدَّرٌ بَعْدَهُ، أَيِ:
ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا حَاصِلٌ، وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى:

- أَمَّا اللَّفْظُ فَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ التُّزِمَ فِيهِ حَذْفُ الْخَبَرِ فَلَا بُدَّ مِنْ وَاقِعٍ مَوْقَعَهُ
يَسُدُّ مَسَدَهُ، وَعَلَى مَا قَالُوهُ فَالْحَالُ تَكُونُ مِنْ تَتِمَّةِ الْمَبْتَدَأِ وَمَعْمُولًا لَهُ؛ فَلَأَجْلِ
هَذَا لَمْ يَقَعْ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ لَفْظٌ يَقُومُ مَقَامَهُ.

- وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَلِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ: (ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا) أَنَّ كُلَّ ضَرْبٍ مَبْنِيٍّ
عَلَى زَيْدٍ، فَإِنَّهُ عَلَى جِهَةِ الْإِطْلَاقِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ، مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْحَالَ قَيْدٌ لِلْحُصُولِ
عَلَى رَأْيِ الْبَصَرِيِّينَ، وَهِيَ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ قَيْدٌ لِلضَّرْبِ، وَالْمَقْصُودُ هُوَ إِطْلَاقُ
الضَّرْبِ، وَإِبْطَالُ تَقْيِيدِهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ عَلَى رَأْيِ الْبَصَرِيِّينَ لَمَّا كَانَ الْحَالُ مِنْ [و ٨٣]
تَتِمَّةِ الْخَبَرِ غَيْرِ مُتَعَلِّقٍ بِالْمَبْتَدَأِ؛ فَلِهَذَا كَانَ الضَّرْبُ عَلَى جِهَةِ الْإِطْلَاقِ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ.
فَأَمَّا إِذَا جَعَلْنَا (قَائِمًا) مِنْ تَتِمَّةِ الضَّرْبِ فَإِنَّهُ يَكُونُ قَيْدًا لَهُ، فَلَا يَكُونُ
مُطْلَقًا، فَهُوَ عَلَى رَأْيِ الْبَصَرِيِّينَ عَامٌّ غَيْرُ مُقَيَّدٍ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ، وَعَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ
مُقَيَّدٌ بِالْحَالِ مَخْصُوصًا، وَهُوَ خِلَافُ الْمَقْصُودِ.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ مِنَ النُّحَاةِ^(٢) إِنَّ: (ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا) فِي مَعْنَى: ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا،

(١) انظر مذهب الكوفيين في شرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٤١٨/١، وشرح الرضي على الكافية
٢٧٧/١، وشرح ألفية ابن معيط للقواس ٨٣٦/٢.

(٢) هذا رأي ابن درستويه كما في شرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٤١٨/١، وشرح الرضي ٢٧٧/١،
وتبعه ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٣١٣/٢، يقول: «فإن قيل: فما تصنع بقولهم: ضربي زيدا
قائما، ونحوه من الأحوال التي جاءت ولم يتمم الكلام على ما قبلها. قيل: هذا وشبهه مقدر بالتمام لأن
ضربي زيدا في معنى ضربت زيدا».

فَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ لَوَجَبَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْبِنَاءِ كَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، فَيَبْطُلُ مَا تَوَهَّمَهُ.

الْحُكْمُ الثَّانِي: مَا يَكُونُ حَذْفُهُ عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ مِنَ الْعَائِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ: قَالَ الشَّيْخُ: (وَقَدْ يُحذفُ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا) يَعْنِي الْعَائِدَ، وَهُوَ عَلَى جِهَةِ الْقِلَّةِ؛ وَلِهَذَا أَتَى بِـ (قَدْ)، وَأَدْخَلَهَا عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ، وَهُوَ أَمَارَةُ الْقِلَّةِ. اَعْلَمْ أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا عَنِ الْمَبْتَدَأِ فَلَيْسَ يَخْلُو حَالُهَا: إِمَّا أَنْ تَكُونَ هِيَ نَفْسَ الْمَبْتَدَأِ، أَوْ تَكُونَ أَجْنَبِيَّةً عَنْهُ، فَإِنْ كَانَتْ نَفْسَهُ لَمْ تَفْتَقِرْ إِلَى عَائِدٍ يَرْبِطُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ.

وَهَذَا نَحْوُ ضَمِيرِ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ فِي مِثْلِ: (هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَ (هِيَ أُمَّةُ اللَّهِ قَائِمَةٌ)، وَتُنَزَّلُ الْجُمْلَةُ مَنَزَلَةَ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ إِذَا كَانَ جَامِدًا.

وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ دَعَوْهُمْ فِيهَا سُبْحَنَكَ اللَّهُمَّ وَنَحْنُ فِيهَا سَلَمٌ ﴾ [يونس: ١٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠]، وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: « إِنَّ أَفْضَلَ مَا قُلْتُه وَقَالَه الْأَنْبِيَاءُ قَبْلِي فِي هَذَا الْيَوْمِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ »^(١). فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ يَرْبِطُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَبْتَدَأِ لَمَّا كَانَتْ نَفْسَهُ.

وَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ أَجْنَبِيَّةً عَنِ الْمَبْتَدَأِ فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ رَابِطٍ، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ الرَّابِطَ قَدْ يَكُونُ ضَمِيرًا، وَقَدْ يَكُونُ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، فَالَّذِي يَقُومُ مَقَامَهُ، كَاللَّامِ فِي نَحْوِ: (نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ اللَّامَ لِلْمَعْهُودِ^(٢) الذَّهْنِيِّ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا كَانَتْ سَادَّةً مَسَدَّ الضَّمِيرِ، كَمَا سَنَوْضُحُهُ؛ وَلِهَذَا نَبَّهَ الشَّيْخُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: [ظ ٨٣] (وَلَا تَخْلُو الْجُمْلَةُ مِنَ عَائِدٍ)، وَلَمْ يَقُلْ مِنْ ضَمِيرٍ، ثُمَّ لَا يَخْلُو حَالُ ذَلِكَ الضَّمِيرِ إِمَّا أَنْ

(١) ورد الحديث بهذا اللفظ في شرح النووي على صحيح مسلم ١٧/١٨ حديث رقم (٢٦٩١)، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي ٢/٧٠ برقم (٦٦٥).

(٢) في الأصل: (المعهود) وكذا يقتضي السياق.

يَكُونُ مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مَجْرُورًا، فَهَذِهِ وُجُوهٌ ثَلَاثَةٌ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، وَمَتَى كَانَ مَرْفُوعًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُتَّصِلًا بِفِعْلِهِ فَلَا وَجْهَ لِحَذْفِهِ؛ لِكَوْنِهِ فَاعِلًا، وَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا فَجَوَازُ حَذْفِهِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً، لَا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ عَائِدًا، فَإِذَا ذُنِ الْعَائِدُ الْمَرْفُوعُ لَا مَسَاغَ لِحَذْفِهِ.

وِثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا، فَإِنْ كَانَ مَجْرُورًا بِالِإِضَافَةِ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدُ أَبِيهِ مُنْطَلِقٌ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجُزْ فِيهِ اتِّسَاعٌ، وَإِنْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَرْفٍ جَرَّ جَازَ حَذْفُهُ مَعَ مَجْرُورِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]، أَيْ: مِنْهُ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (الْبُرُّ الْكُرُّ بِسِتِّينَ)، أَيْ: مِنْهُ، وَالْكُرُّ^(١) مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ(بِسِتِّينَ) خَبَرٌ عَنِ (الْكُرِّ)، وَالْجُمْلَةُ الْإِبْتِدَائِيَّةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (الْبُرُّ)، وَلَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ، وَلَكِنَّهُ مُقَدَّرٌ لَوْجُودِ الْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جَرَى ذِكْرُ (الْبُرِّ)، ثُمَّ ذُكِرَ أَنَّ (الْكُرَّ) (بِسِتِّينَ) عَلِمَ أَنَّ (الْكُرَّ) الَّذِي هُوَ (بِسِتِّينَ) مِنَ الْبُرِّ. وَقَوْلُهُ: (مِنْهُ) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: (بِسِتِّينَ)، وَلَا يُقَدَّرُ إِلَّا مُؤَخَّرًا عَنْهُ؛ لِأَنَّ عَامِلَ الْحَالِ مَعْنَوِيٌّ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَهُ.

وَقَوْلُهُ: (السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدِرْهِمٍ)، أَيْ: مَنْوَانٌ مِنْهُ بِدِرْهِمٍ، فَقَوْلُهُ: (مِنْهُ) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِـ (مَنْوَانٍ)، صِفَةٌ لِلنَّكِرَةِ، وَهِيَ (مَنْوَانٌ).

وِثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ فَلَيْسَ يَخْلُو حَالُ الْمُبْتَدَأِ إِذَا كَانَ يَكُونُ عَامًّا شَامِلًا أَوْ خَاصًّا، فَإِنْ كَانَ عَلَى جِهَةِ السُّمُولِ جَازَ حَذْفُهُ، كَمَا وَرَدَ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ: ﴿وَكُلٌّ بِالرَّفْعِ^(٢)﴾ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَ ﴿[النساء: ٩٥]^(٣)، أَيْ: وَعَدَهُ، وَأَنْشَدَ

(١) فِي الْأَصْلِ: (أَوِ الْكُرِّ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) قَرَأَ الْجُمْهُورُ بِالنَّصْبِ، أَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ فَبِالرَّفْعِ فِي (كُلِّ) انْظُرِ السَّبْعَةَ فِي الْقِرَاءَاتِ ٦٢٥، وَالْحُجَّةُ لِلْفَارِسِيِّ ٢٦٦/٦، وَحُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ ٦٩٨.

(٣) وَانْظُرِ الْحَدِيدَ: ١٠.

سَيَّوِيهِ^(١) لأبي النَّجْم:

٢١ - قَدْ أَصْبَحْتَ أُمَّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ^(٢)
فَرَفَعَ كُلًّا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

وَإِنْ كَانَ عَلَى جِهَةِ الْخُصُوصِ جَازَ حَذْفُهُ بِاتِّفَاقٍ مِنَ النَّحَاةِ؛ لِكَوْنِهِ فَضْلَةً فِي الْكَلَامِ، وَإِذَا حُذِفَ فَهَلْ يَبْقَى الْمَبْتَدَأُ [٨٤] عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ؟ وَهَذَا هُوَ رَأْيُ سَيَّوِيهِ، وَالْمَبْرَدِ، وَغَيْرِهِ مِنْ جُلَّةِ الْبَصْرِيِّينَ^(٣)، وَحُجَّتُهُمْ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ مِنَ السَّلَفِ: ﴿أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] بِالرَّفْعِ^(٤)، وَأَنْشَدَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٥):

(١) سَيَّوِيهِ ١/٨٥، ١٢٨، ١٣٧، ١٤٦.

(٢) هذا من الرَّجَزِ، وهما لأبي النَّجْمِ في ديوانه ١٥٠، وانظر سَيَّوِيهِ ١/٨٥، ١٢٨، ١٣٧، ١٤٦، ومجاز القرآن ٢/٨٤، والمحتسب ١/٢١١، والتبصرة والتذكرة ١/١٠٢، وإصلاح الخلل ٣٤٦، وشرح الكافية الشافية ١/٣٤٦، والتخمير ١/٣٥١. والرجز لجريز بن عطية في المحرر الوجيز ٥/٢٦٠، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١/٢٥٣، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٤٢، ١٤٠، والإغفال ٢/٣١٤، ٥٣٨، وإيضاح الشعر للفارسي ٥٤٤، وأمالى ابن السجري ٢/٧٢، وشرح الرضي ١/٢٣٩، ٤٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٢، ٣٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٠، وشرح ألفية ابن معيط للقواس ٢/٨٤٦، والبديع في علم العربية ١/٨١، والارتشاف ٤/١٩٥٦، والهمع ١/٣٧٠.

(٣) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون لا يجيزون حذف العائد إن لم يكن المبتدأ عامًّا ويجب نصبه، والبصريون يجيزون الحذف في الاختيار، ويرونه ضعيفًا. انظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٢، وشرح الكافية الشافية ١/٣٤٧، والتذيل ٤/٤٠، والمساعد ١/٢٣٥، وتمهيد القواعد ٢/٩٨٧.

(٤) هذه قراءة السلمي ويحيى بن وثاب في مختصر ابن خالويه ٣٩، وانظر: المحتسب ١/١٦.

(٥) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري النحوي على مذهب الكوفيين، الإمام المشهور كان أحفظ زمانه، يقال إنه كان يحفظ مائة وعشرين تفسيرًا بأسنادها، وقيل: كان أبو بكر بن الأنباري يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شواهد في القرآن، وله التصانيف المفيدة في النحو واللغة: منها كتاب الزاهر في اللغة، وهاءات القرآن، والأمالى، وغريب الحديث، خمس وأربعون ألف ورقة، وخلق الإنسان، =

٢٧ - وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابَهُ بِالْحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ^(١)

أي: يَحْمَدُهُ أَصْحَابُهُ، فَرَفَعَهُ بَعْدَ حَذْفِ الْعَائِدِ.

وَتَانِيهِمَا: أَنَّهُ لَا يَبْقَى مَرْفُوعًا، وَيَجِبُ نَصْبُهُ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَحُجَّتُهُمْ عَلَى هَذَا هُوَ أَنَّهُ إِذَا خَلَا الْفِعْلُ عَنِ الضَّمِيرِ قَوِيَ أَمْرُهُ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ نَصْبُهُ لِقُوَّةِ اقْتِضَائِهِ لَهُ.

الْحُكْمُ الثَّالِثُ: التَّعَدُّ فِي الْخَبَرِ:

قَالَ الشَّيْخُ: (وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ)، يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى قَلْتِهِ، وَإِنَّمَا جَازَ تَعَدُّهُ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِالْخَبَرِ هُوَ حُصُولُ الْفَائِدَةِ، وَقَدْ يَكُونُ لِلشَّيْءِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، وَهَذَا كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ لَا يَسُ) ، وَنَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦]، فَهَذِهِ كُلُّهَا أَخْبَارٌ وَرَدَتْ مُتَعَدِّدَةً لِهَذِهِ الْفَوَائِدِ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: (وَمَا وَقَعَ ظَرْفًا فَالْأَكْثَرُ تَقْدِيرُهُ بِالْجُمْلَةِ)، يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ النُّحَاةِ، فَبَعْضُهُمْ يَرَى تَقْدِيرَ الْمَفْرَدِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ؛ فَلِهَذَا كَانَ أَوْلَى، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْأَوَّلَى هُوَ تَقْدِيرُ الْجُمْلَةِ^(٢)، وَهُوَ مَذْهَبُ

= وخلق الفرس وغير ذلك، مات سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. انظر ترجمته في البلغة ٢١٢ - ٢١٣، وسير أعلام النبلاء ١٥ / ٢٧٤.

(١) البيت من السريع، وهو للأسود بن يعفر في شرح أبيات المغني ٦ / ٤٨، ٧ / ٢٨٠. وبلا نسبة في جمل الخليل ٦٥، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٣، والتذيل ٤ / ٤٠، ومغني اللبيب ٧٩٦، وتمهيد القواعد ٢ / ٩٨٧.

(٢) تقدم الكلام عن الخلاف في هذه المسألة، والخلاف في تقدير المفرد أو تقدير الجملة هو خلاف بين البصريين، أما الكوفيون فالظرف عندهم منصوب بالمخالفة. قال ابن عقيل في شرحه على الألفية ١ / ٢١١: « واختلف النحويون في هذا فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد وأن كلا منهما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل والتقدير زيد كائن عندك أو مستقر عندك أو في الدار وقد نسب هذا لسيبويه. وقيل إنهما من قبيل الجملة وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل والتقدير زيد استقر أو يستقر عندك أو في الدار ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضًا. وقيل يجوز =

السَّيِّخُ^(١)، وَرَجَّحَهُ بِقَوْلِهِمْ: (جَاءَنِي الَّذِي فِي الدَّارِ)، وَمَا هَذَا حَالُهُ فَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ صَلَةٌ لِلَّذِي، فَهَكَذَا فِي غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْمَوَاضِعِ يَكُونُ حَالُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي تَقْدِيرِ الْجُمْلَةِ.
وَبِتَمَامِهِ يَتِمُّ الْكَلَامُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

* * *

تَنْبِيهُ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالْبَابِ

المسألة الأولى:

حَكَاهَا الْمُوصِلِيُّ عَنِ الْبَارِقِيِّ^(٢)، [وهي^(٣)] نِصْفُ بَيْتٍ^(٤):

٢٨ - لَيْسَ يَخْفَى مَا حَلَّ بِنَا أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا^(٥)

= أن يجعل من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقرًا ونحوه وأن يجعل من قبيل الجملة فيكون التقدير استقر ونحوه وهذا ظاهر قول المصنف ناوين معنى كائن أو استقر. وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات « وانظر الخلاف في شرح التسهيل لابن مالك ٣١٧/١، والهمع ٣٧٥/١.

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣٦٢/١.

(٢) ذكر ابن الخباز في الغرة (٢) أن البارقي أنشده في شرح اللمع، وكذلك ابن إياز في قواعد المطارحة ٣٤٠، ولم نعر على هذا العلم ضمن النحويين وشرّاح اللمع، ولعله الفارقي فله شرخ على اللمع، وجاء في تذكرة النحاة ٥٩٥ أنه « البارقي » أيضاً.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط، لوح ٧٢و.

(٥) البيت من الرمل وهو في الغرة (٧٢):

كَيْفَ يَخْفَى عَنْكَ مَا حَلَّ بِنَا أَنَا أَنْتَ الضَّارِبِي أَنْتَ أَنَا

وهو من الغزاة النحاة، وقد ورد في قواعد المطارحة ٣٤٠، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٣٧٠/١، وشرح الرضي ٢٨/٣، وسفر السعادة ٧١٩/٢، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٨٣٧/٢، والصفوة الصفية ٨١٤/١، والخزانة ٧٢/٦، بلا نسبة، وهو في المقاصد الشافية ٢٣٧/٦ من إنشاد =

وَبَيَّانُهَا^(١) [ظ ٨٤] أَنَّ (أَنَا) مُبْتَدَأُ أَوَّلٍ، وَ(أَنْتَ) مُبْتَدَأُ ثَانٍ^(٢)، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ لِـ (أَنَا)، وَ(قَاتِلِي) فَعْلٌ لِـ (أَنْتَ) الْأَوَّلِ، فَقَدْ جَرَى اسْمُ الْفَاعِلِ صَلَةٌ عَلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ الَّتِي هِيَ (أَنَا)، فَبَرَزَ ضَمِيرُهُ لَمَّا جَرَى صَلَةٌ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، وَهُوَ (أَنْتَ)، فَـ (أَنْتَ) مُرْتَفِعٌ بِـ (قَاتِلِي) عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَ(أَنَا) خَبَرٌ لِلْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَهِيَ وَمَا بَعْدَهَا خَبَرٌ عَنِ (أَنْتَ) الْأَوَّلِ، وَهُوَ وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنِ (أَنَا) الْأَوَّلِ، وَالْعَائِدُ إِلَى (أَنَا) الْأَوَّلِ (أَنَا) الثَّانِي، وَالْعَائِدُ إِلَى (أَنْتَ) الْأَوَّلِ (أَنْتَ) الثَّانِي، وَالْيَاءُ فِي (قَاتِلِي) عَائِدَةٌ عَلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَمَوْضِعُ (أَنْتَ) الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ رَفَعٌ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، وَمَوْضِعُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَمَا بَعْدَهَا رَفَعٌ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي، وَ(أَنْتَ) فَاعِلٌ قَاتِلِي، وَ(أَنَا) خَبَرٌ عَنِ اللَّامِ.

المسألةُ الثَّانِيَةُ:

إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)، فَـ (زَيْدٌ) يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ: النَّصْبُ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ يُفَسِّرُهُ الْفَعْلُ الْمَوْجُودُ، كَمَا سَنُقَرِّرُهُ فِي الْاِسْتِغَالِ بِالضَّمِيرِ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ.

وَإِذَا رُفِعَ فَهَذَا الْكَلَامُ يَشْتَمِلُ عَلَى جُمْلَتَيْنِ: كُبْرَى وَصُغْرَى، فَالْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ صُغْرَى؛ لِأَنَّهَا^(٣) جُزْءٌ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَهِيَ وَاقِعَةٌ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَلَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَهُوَ الرَّفْعُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، وَالْجُمْلَةُ الْكُبْرَى هِيَ جُمْلَةُ ابْتِدَائِيَّةٌ، وَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ مُصَدَّرَةً فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ؛ فَلِهَذَا لَمْ تَكُنْ مَعْمُولَةً لِغَيْرِهَا، فَبَطَلَ إِعْرَابُهَا.

وَهَذَا مِنْ بَدِيعِ الْإِعْرَابِ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْكُبْرَى لَا إِعْرَابَ لَهَا مَعَ تَضَمُّنِهَا لِلصُّغْرَى، وَالصُّغْرَى لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ.

= أَبِي بَكْرُ بْنُ شَقِيرٍ، وَهُوَ لِلْفَارَقِيِّ فِي تَذَكْرَةِ النُّحَاةِ ٥٩٥، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ.

(١) انظر هذا البيان والتفصيل في الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط (٧٢)، وقواعد المطارحة

٣٤٠، وشرح ألفية ابن معيط للقواس ٨٣٨/٢.

(٢) في الأصل: (لأنه).

(٣) في الأصل: (ثاني).

المسألة الثالثة:

إِذَا قُلْتَ: (فِي الدَّارِ زَيْدٌ)، فَـ (زَيْدٌ) مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِالظَّرْفِ عَلَى رَأْيِ الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ^(١)، وَمَحْكِيٍّ عَنِ الْمُبَرِّدِ أَبِي الْعَبَّاسِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ^(٢)، وَعَنِ الْأَخْفَشِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ^(٣). وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبَّوِيهِ، وَالْخَلِيلُ، وَالْمَازِنِيُّ، وَغَيْرُهُمْ^(٤) مِنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ^(٥) أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْابْتِدَاءِ لَا غَيْرُ. ثُمَّ اتَّفَقُوا^(٦) عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ إِذَا وَقَعَ مُعْتَمِدًا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ لِلظَّرْفِ؛ لِكَوْنِهِ قَدْ اعْتَمَدَ عَلَى كَوْنِهِ صِفَةً^(٧) لِمَوْصُوفٍ، أَوْ حَالًا لِذِي حَالٍ، أَوْ كَانَ مُعْتَمِدًا عَلَى هَمْزَةِ [و ٨٥] الِاسْتِفْهَامِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إِبْرَاهِيمَ: ١٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾ [البقرة: ١٩] فَاتَّفَقَ الْكُلُّ عَلَى رَفْعِ الظُّلُمَاتِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ لِلظَّرْفِ؛ لِكَوْنِهِ^(٨) قَدْ اعْتَمَدَ عَلَى كَوْنِهِ صِفَةً لِـ (صَيْبٍ). أَوْ عَلَى حَرْفِ النَّفْيِ، كَقَوْلِكَ: (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ)، فَإِنَّهُ يَكُونُ الْاسْمُ مَرْفُوعًا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ لَا مَحَالَةَ، وَتَقْرِيرُ الْحُجَجِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ مَذْكُورٌ فِي مَوْضِعِهِ. وَلَنَكْتَفِ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْمَسَائِلِ، فَفِيهِ غُنْيَةٌ.

(١) انظر مذهب الكوفيين في ابن يعيش ٥٧/٢، وأسرار العربية ٨١، والإنصاف ٥١/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٣٣، والمغني لابن فلاح ٣٢٧/٢.

(٢) انظر المقتضب ٣٢٩/٤، والإنصاف ٥١/١.

(٣) انظر رأي الأخفش في الإنصاف ٥١/١، وأسرار العربية ٨١، والمغني لابن فلاح ٣٢٧/٢.

(٤) في الأصل: (وغيرهما).

(٥) انظر مذهب البصريين في الإنصاف ٥١/١، والتبيين ٢٣٣، وانظر سيبويه ١٢٨/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤١٤/٢.

(٦) انظر هذا الاتفاق في المغني لابن فلاح ٣٢٥-٣٢٦، وشرح الرضي ٢٤٧/١.

(٧) بعده في الأصل عبارة مضطربة: (لصيب إلى أن كان خبر مبتدأ، وكان في موضع الصفة). وجزء من هذه العبارة سيأتي لاحقاً.

(٨) في الأصل: (ولكونه).

[خَبَرُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَهُ: « خَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا: هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِ هَذِهِ الْحُرُوفِ، مِثْلُ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، وَأَمْرُهُ كَأَمْرِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ إِلَّا فِي تَقْدِيمِهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا ».

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: بَدَأَ الشَّيْخُ بِذِكْرِ تَعْرِيفِهِ بِقَوْلِهِ: (هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِ إِنَّ)، فَقَوْلُهُ: (هُوَ الْمُسْنَدُ) يَنْدَرِجُ فِيهِ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ، وَخَبَرُ (إِنَّ)، وَخَبَرُ (مَا)، وَخَبَرُ (لَيْسَ)؛ لِأَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ مُسْنَدٌ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ. وَقَوْلُهُ: (بَعْدَ دُخُولِهَا) يَفْصِلُهُ عَنِ هَذِهِ الْأُمُورِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ بِهِ التَّمْيِيزُ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا. قَوْلُهُ: (وَأَمْرُهُ عَلَى نَحْوِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ) يَعْنِي فِي أَقْسَامِهِ، وَشَرَائِطِهِ، وَأَحْكَامِهِ، فَهَذِهِ تَقْرِيرَاتٌ ثَلَاثَةٌ نُفَصِّلُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى:

التَّقْرِيرُ الْأَوَّلُ: فِي أَقْسَامِهِ

نُرِيدُ أَنَّهُ مُنْقَسِمٌ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ إِلَى: مُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ.
- فَاَلْمُفْرَدُ فِي نَفْسِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى: جَامِدٍ وَمُشْتَقٍّ.
- وَالْجُمْلَةُ فِي نَفْسِهَا مُنْقَسِمَةٌ إِلَى: اسْمِيَّةٍ وَفَعْلِيَّةٍ.
وَالْفَعْلِيَّةُ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى: شَرْطِيَّةٍ وَغَيْرِ شَرْطِيَّةٍ.
فَأَمَّا الظَّرْفِيَّةُ فَيُمْكِنُ انْدِرَاجُهَا تَحْتَ الْمُفْرَدِ، وَيُمْكِنُ انْدِرَاجُهَا تَحْتَ الْجُمْلَةِ عَلَى حَدِّ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخِلَافِ فِي تَعَلُّقِ الظَّرْفِ بَيْنَ النُّحَاةِ، وَقَدْ سَبَقَ تَقْرِيرُهُ، فَأَغْنَى عَنِ الْإِعَادَةِ.

وَهَلُمَّ جَرًّا إِلَى سَائِرِ التَّقْسِيمَاتِ الَّتِي أَسْلَفْنَا فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ.

التقرير الثاني: في ذكر شرائطه

ونريد بالشرائط أنه إذا كان جملة فلا بُدَّ من كونها خبرية، كما في خبر المبتدأ، وإذا كانت خبرية فلا بُدَّ فيها من ضمير يربط بينها وبين الاسم؛ لكونها أجنبية عنه، ثم يجوز حذفه، كما يجوز حذف الرابط من خبر [ظ ٨٥] المبتدأ منصوباً كان أو مجروراً، فأما المرفوع فلا وجه لحذفه، كما مرَّ بيانه؛ لكونه معتمداً في الحديث. وأنه إذا كان مفرداً، وكان هو الأول فلا يحتاج إلى عائِد، كقولك: (إنَّ زيداً أخوك)، و(إنَّ بشراً غلامك)، وإن كان مشتقاً فلا بُدَّ من عود الضمير إليه في مثل قولك: (إنَّ زيداً صاحبك)، و(إنَّ عمراً مكرماً) إلى غير ذلك من الأوصاف الاشتقاقية. وإن كان الخبر جملة للشأن والقصة فإنها لا تفتقر إلى ضمير؛ لأنها في الحقيقة هي الأول، كقولك: (إنَّه زيد قائم)، و(إنَّه أمة الله قائمة)، قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦]، وإن كان غيرها فلا بُدَّ من الضمير ليربط، كقولك: (زيد أبوه منطلق).

* * *

التقرير الثالث: في ذكر أحكامه

فمنها: جواز حذفه، كما جاز حذف خبر المبتدأ؛

إمّا على جهة الجواز، كقول عمر بن عبد العزيز لرجل متَّ إليه بقرابة، فقال: «إنَّ ذاك»، ثم ذكر له حاجته، فقال له: «لعلَّ ذاك»^(١)، أي: فإنَّ ذاك مُصدِّقٌ، ولعلَّ مطلوبك حاصلٌ، وكقول من يقول: (هل لكم أحد؟) إنَّ الناسَ عليكم؟ فتقول: (إنَّ فلاناً وفلاناً)، أي: لنا.

(١) انظر قول عمر بن عبد العزيز في غريب الحديث لابن سلام ٢/ ٢٧١-٢٧٢، والبيان والتبيين ١/ ٣٥٠، والفائق ١/ ٦٢، والمفصل ٥٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥.

وَأَمَّا عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ لِسَدِّ غَيْرِهِ مَسَدَّهُ، كَمَا كَانَ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ، كَقَوْلِكَ: (إِنَّ ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا)، وَ(إِنَّ أَكْثَرَ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتًا)؛ لِسَدِّ الْحَالِ مَسَدَّ الْخَبَرِ، وَحَكَى سَيِّبَوِيهِ: (إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا)^(١)، فَكَانَتِ الْوَائُ بِمَعْنَى (مَعَ) سَادَّةً مَسَدَّ الْخَبَرِ، كَمَا كَانَ فِي نَحْوِ: (كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ)، وَحَكَى الْكِسَائِيُّ: (إِنَّ كُلَّ ثَوْبٍ لَوْ ثَمَنُهُ)^(٢)، فَأَدْخَلَ اللَّامَ عَلَى الْوَائِ الدَّالَّةَ عَلَى الْمَعْيَةِ.

وَمِنْهَا: جَوَازُ تَعْرِيفِ الْخَبَرِ، كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْمَبْتَدَأِ، فَكَمَا^(٣) جَازَ: (زَيْدُ الْقَائِمِ) يَجُوزُ: (إِنَّ زَيْدًا الْقَائِمِ)، وَ(صَاحِبُكَ)، وَ(رَاكِبُ الْأَدْهَمِ) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعْرِيفَاتِ.

وَمِنْهَا: جَوَازُ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ، كَقَوْلِكَ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا، صَاحِبُكَ، خَارِجٌ). وَتَجْرِي فِيهِ أَحْكَامُ الْخَبَرِ فِي الْمَبْتَدَأِ مِنْ غَيْرِ مُخَالَفَةٍ، وَلَا يُفَارِقُهُ إِلَّا فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (قَائِمٌ زَيْدٌ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (إِنَّ قَائِمٌ زَيْدًا)، وَسِرُّ ذَلِكَ هُوَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ فِي الْعَمَلِ، فَأَجَازُوا التَّصَرُّفَ لِلأَفْعَالِ فِي مَعْمُولَاتِهَا، بِخِلَافِ الْحُرُوفِ، فَالْتَزَمُوا فِي الْعَمَلِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ تَصَرُّفٍ، أَوْ قَصْدُوا [و٨٦] أَنْ يَكُونَ عَمَلُهَا عَمَلُ الْفِعْلِ الْفَرْعِيِّ مِنْ تَقْدِيمِ مَنْصُوبِهِ عَلَى مَرْفُوعِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، فَجَوَّزُوا ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: (إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا)، وَ(إِنَّ فِي الدَّارِ عَمْرًا)، وَسِرُّ ذَلِكَ هُوَ مَا كَانَ مِنْ اتِّسَاعِهِمْ فِي الظُّرُوفِ، وَالْحُرُوفِ بِمَنْزِلَتِهَا فِي ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۖ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦].

(١) الكتاب ١/ ٣٠٢.

(٢) انظر رواية الكسائي في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٧٦، والمساعد ١/ ٣٢٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٥٤.

(٣) في الأصل: (لما).

وَاعْلَمْ أَنَّهُ [لا خِلَافَ] ^(١) بَيْنَ النُّحَاةِ الْبَصْرِيَّةِ وَالْكُوفِيَّةِ فِي أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ عَامِلَةٌ فِي أَسْمَائِهَا النَّصَبِ بِمُشَابَهَةِ الْأَفْعَالِ، مِنْ جِهَةٍ بَنَائِهَا عَلَى الْفَتْحِ، وَمِنْ جِهَةٍ دُخُولِ نُونِ الْوِقَايَةِ عَلَيْهَا، وَمِنْ جِهَةٍ تَخْصُّصِهَا بِالْأَسْمَاءِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ الْمِشَابَهَةِ.

وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي ارْتِفَاعِ خَبَرِهَا بِأَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ؟ ^(٢) فَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكِسَائِيُّ، وَالْفَرَّاءُ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ أَنَّهَا غَيْرُ عَامِلَةٍ فِيهِ، وَأَنَّ رَفْعَهُ إِنَّمَا كَانَ بِبَقَائِهِ عَلَى الْأَصْلِ مِنْ كَوْنِهِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا عَمِلَتْ بِالْمِشَابَهَةِ قَصُرَتْ عَنْ تَأْثِيرِهَا فِي الْخَبَرِ. وَالَّذِي عَلَيْهِ نُحَاةُ الْبَصْرَةِ كَالْخَلِيلِ، وَسَيَبَوَيْهِ، وَالْمَبَرِّدِ، وَالْمَازِنِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، أَنَّهَا مُؤَثَّرَةٌ فِي الْجُزْأَيْنِ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْاِقْتِضَاءَ كَانَ وَاحِدًا بِالْمِشَابَهَةِ بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي؛ فَلِهَذَا أَثَّرَتْ فِيهِمَا جَمِيعًا كَالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي الَّذِي شُبِّهَتْ بِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَخْتَارُ؛ لِأَمْرَيْنِ: أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّهُ لَوْ جَازَ مَا قَالُوهُ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اسْمَ كَانَ مَرْفُوعٌ ^(٣) عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، كَمَا جَازَ رَفْعُ خَبَرِ (إِنَّ) عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ، وَلَا قَائِلَ بِهِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ مِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ الْخَبَرَ يَرْتَفِعُ بِالْمُبْتَدَأِ، وَهَهُنَا قَدْ بَطَلَ كَوْنُهُ مُبْتَدَأً بِتَأْثِيرِ (إِنَّ) فِيهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَافِعًا لِلْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَرْتَفِعُ الْخَبَرُ بِشَرَطِ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً، وَقَدْ بَطَلَ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ (إِنَّ) مَرْفُوعًا، وَلَا رَافِعَ لَهُ، لَفْظِيًّا وَلَا مَعْنَوِيًّا، فَيَجِبُ رَفْعُهُ بِالْعَامِلِ، كَمَا قُلْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْصَّوَابِ، وَسَيَأْتِي تَقْرِيرُ عَمَلِ الْحُرُوفِ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) اتفق النحاة البصريون والكوفيون على أَنَّ هذه الأحرف عاملة في اسم (إِنَّ)، واختلفوا في عامل الرفع في خبر (إِنَّ)؛ ذهب البصريون إلى أَنَّ هذه الأحرف مؤثرة في الجزئين معًا، فهي تنصب الاسم وترفع الخبر. ويرى الكوفيون أَنَّ هذه الأحرف تعمل في المبتدأ دون الخبر، وَأَنَّ الخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به من قبل. انظر الخلاف في هذه المسألة في مجالس العلماء ١٣٣، وتوجيه اللمع ١٤٨، والإنصاف ١٧٦/١، وأسرار العربية ١٤٥، والتبيين ٣٣٣، واللباب ٢١٠/١، وابن يعيش ١٠٢/١، والمساعد ٣٠٧/١، والمقاصد الشافية ٣٠٨/٢.

(٣) في الأصل: (مرفوعا).

تَنْبِيْهُ عَلَى مَسَائِلَ تَخْتَصُّ بِهَذَا الْبَابِ

المسألة الأولى:

ذَهَبَ الْفَرَّاءُ يَحْيَى بْنُ زِيَادٍ^(١)، وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ^(٢) إِلَى جَوَازٍ: (إِنَّ قَائِمًا الزَّيْدَانِ)، وَ(إِنَّ ذَاهِبًا الْعَمْرُونَ)، مُحْتَجِّينَ بِأَنَّ [ظ ٨٦] الْعَمَلَ إِنَّمَا هُوَ لِلصِّفَةِ؛ فَلِهَذَا جَازَ ذَلِكَ، كَمَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ) مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقَةٍ، وَمَنَعَ ذَلِكَ سَبْيُوهِ وَسَائِرُ الْبَصَرِيِّينَ^(٣) غَيْرَ الْأَخْفَشِ، وَأَحْسَبُ أَنَّ الْكِسَائِيَّ يَمْنَعُ هَذَا مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ^(٤) مُصَيِّرًا إِلَى أَنَّ لِلصِّفَةِ مَعَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَحَرْفِ النَّفْيِ حَالًا لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِهِمَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مَعَ الْهَمْزَةِ قَوِيَّ أَمْرٍ الْفَعْلِ، فَعَمِلَتْ الرَّفْعَ، بِخِلَافِ حَالِهَا مَعَ فَقْدِهَا، فَافْتَرَقَا.

المسألة الثانية:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤]، فَ(أَنَّ) الْأُولَى فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ لـ (كُتِبَ)، وَصَلَتْهَا جُمْلَةً شَرْطِيَّةً، وَالضَّمِيرُ لِلشَّيْطَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلشَّانِ وَالْقِصَّةِ، وَ(أَنَّ) الثَّانِيَّةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْابْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ فِيهَا مَحذُوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ: فَعَلَيْهِ أَنَّهُ مُضِلُّهُ، وَالْفَاءُ جَوَابٌ لِلشَّرْطِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْابْتِدَائِيَّةِ، وَالْمَعْنَى: كُتِبَ عَلَى الشَّيْطَانِ أَنَّهُ مَنْ يَتَوَلَّاهُ، وَيَكُونُ مِنْ حِزْبِهِ فَعَلَيْهِ إِضْلَالُهُ وَهْدَايَتُهُ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ.

(١) انظر رأي الفراء في الأصول ٢٥٦/١، وشرح الكافية الشافية ٤٧٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧/٢، والتذيل ٤٨/٥، والارتشاف ١٢٥٣/٣.

(٢) انظر رأي الأخفش في شرح الكافية الشافية ٤٧٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧/٢، وشرح الرضي ٢٢٦/١، والتذيل ٤٨/٥، والارتشاف ١٢٥٣/٣.

(٣) انظر رأي البصريين في الارتشاف ١٢٥٣/٣، والتذيل ٦٣/٥.

(٤) انظر رأي الكسائي في الأصول ٢٣٢/١.

المسألة الثالثة^(١):

قوله تعالى: ﴿أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، فيقال: ما محلُّ الأولى من الإعراب؟ وما محلُّ الثانية؟ وبِمَ يتعلَّق (إِذَا)؟ وَيَتَوَجَّه فِيهَا وَجْهَانِ^(٢):

أحدهما: أن يُقال: إِنَّ الثَّانِيَةَ مُؤَكَّدَةٌ لِلأُولَى فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بـ (يَعِدُّكُمْ)، وَ (إِذَا) مُتَعَلِّقَةٌ بِـ (مُخْرَجُونَ)، وَالتَّقْدِيرُ: أَعِدُّكُمْ إِخْرَاجًا إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا.

وثانيهما: أن (أَنْكُمْ) الأولى مَنْصُوبَةٌ عَلَى نَزْعِ الْجَارِّ، وَالظَّرْفُ يَتَعَلَّقُ بِخَبَرِهَا الْمَقْدَرِ، وَ (أَنْكُمْ) الثَّانِيَةُ هِيَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لـ (يَعِدُّكُمْ)، وَالتَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا: أَعِدُّكُمْ بِأَنْكُمْ حَاصِلُونَ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا إِخْرَاجًا بَعْدَ هَذِهِ الْحَالَاتِ. وَيَحْتَمِلُ وَجْهًا ثَالِثًا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ (أَنْكُمْ) الأولى مَفْعُولَةً لـ (يَعِدُّكُمْ)، وَالثَّانِيَةُ مَرْفُوعَةٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا: أَعِدُّكُمْ أَنْ مَصِيرُكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا وَقَعَ إِخْرَاجُكُمْ، وَ (إِذَا) عَلَى هَذَا مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ، خَبَرٍ عَنِ الْمَصْدَرِ. فَكُلُّ مَا وُجِدَ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ يُحْتَمَلُ مَعَ احْتِمَالِهَا [٨٧] لِغَيْرِهَا، وَلِلَّهِ دَرْ التَّنْزِيلِ، فَمَا أَغْزَرَ مَعَانِيهِ، وَأَوْسَعَ أَسْرَارِهِ وَعَجَائِبِهِ.

المسألة الرابعة:

قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وَرَدَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ مَوْرِدَ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ، وَلَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ إِلَّا بِأَنْ تَكُونَ (لَا) عَلَى بَابِهَا،

(١) في الأصل: (الثانية).

(٢) انظر المسألة في المسائل المنشورة للفارسي ٢٤٣ مسألة رقم (٢٠٤)، وهذه المسألة هي المسألة الأولى من مسائل أبي نزار الملقب بملك النحاة، انظرها وانظر رأي الجرمي والأخفش وتوجيه أبي علي في سفر السعادة وسفير الإفادة ٧٧٩-٧٨٥.

وَ(أَنَّ) بِمَعْنَى (لَعَلَّ)، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهَا: وَمَا يُشْعِرُكُمْ لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ^(١).
 أَوْ تَكُونُ (أَنَّ) عَلَى بَابِهَا مَنْصُوبَةً بِمَعْنَى [حَذَفِ] ^(٢)الْجَارِ^(٣)، وَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا،
 وَيَكُونُ تَقْدِيرُهَا: وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ يُؤْمِنُونَ هُمْ لَا يُؤْمِنُونَ. أَوْ تَكُونُ (أَنَّ) عَلَى
 بَابِهَا، وَ(لَا) عَلَى بَابِهَا، وَتَكُونُ الْآيَةُ وَارِدَةً مُورِدَ التَّهْكُمِ^(٤)، وَيَكُونُ تَقْدِيرُهَا:
 وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ هُمْ يُؤْمِنُونَ، كَمَا تَقُولُ لِمَنْ اعْتَرَقَ فِي عَدَاوَةٍ
 غَيْرِهِ، وَبَالَغَ فِيهَا: (صِلْ إِلَى فُلَانٍ، فَإِنَّكَ لَا تَجِدُ عِنْدَهُ إِلَّا كُلَّ مَا يَسُرُّكَ) تَهْكُمًا بِهِ
 وَسُخْرِيَّةً.



(١) هذا رأي الخليل، انظر سيبويه ١٢٣/٣.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) هذا رأي الكسائي والفراء، قال الأخفش: «التقدير: وما يشعركم بأنها إذا جاءت يؤمنون، فجعل (لَا) زائدة، وجعل (أَنَّ) في موضع نصب على حذف حرف الجر» النكت في القرآن لابن فصال ٢٤٩/١، وانظر معاني الفراء ٣٥٠/١، ونسب النحاس للكسائي أَنَّ (لَا) زائدة. انظر إعراب القرآن للنحاس ٩٠/٢.

(٤) انظر هذا الرأي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٢/٢، والإغفال ١٩٩/٢.

[خَبَرُ (لا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَه: « خَبَرُ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ: هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا، مِثْلُ: (لَا غُلَامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ فِيهَا)، وَتُحَذَفُ كَثِيرًا، وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يُثْبِتُونَهُ ». قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: قَدْ حَدَّثَهُ الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ: (هُوَ الْمُسْنَدُ) عَامٌّ لِخَبَرِ الْمَبْتَدَأِ، وَخَبَرِ (لَا)، وَخَبَرِ (إِنَّ)، قَوْلُهُ: (بَعْدَ دُخُولِهَا) يَفْصِلُهَا عَنِ الْأُمُورِ كُلِّهَا.

وَقَوْلُهُ: (بَعْدَ دُخُولِهَا) يَعْنِي بِهِ: (لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ؛ لِئَلَّا تَرَدَّ عَلَيْهِ (لَا) الَّتِي هِيَ مُشَبَّهَةٌ بِـ (لَيْسَ)، كَقَوْلِكَ: (لَا غُلَامٌ خَيْرًا مِنْكَ)، فَإِنَّهُ مُسْنَدٌ بِاعْتِبَارِ دُخُولِ (لَا)، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْخَبَرِ الْمَحْدُودِ؛ لِأَنَّهُمَا أَمْرَانِ مُتَغَايِرَانِ، مُتَمَيِّزٌ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، فَإِذَنْ لَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَوْلِنَا: (بَعْدَ دُخُولِ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ)، وَإِلَّا كَانَ مَنْقُوضًا بِمَا أَشْرَنَّا إِلَيْهِ، وَعِنْدَ هَذَا يَنْطَلِقُ الْحَدُّ^(١) عَلَى مَحْدُودِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ مِنْهُ. فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا [ظ ٨٧] فَلْنَذْكُرْ مِثَالَهُ، ثُمَّ نَذْكُرْ أَحْكَامَهُ، فَهَذَا تَقْرِيرَانِ:

التَّقْرِيرُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ مِثَالِهِ

وَفِيهِ مِثَالَانِ:

الْمِثَالُ الْأَوَّلُ: يُورَدُهُ النُّحَاةُ، وَهُوَ قَوْلُنَا: (لَا رَجُلَ ظَرِيفَ)، (ظَرِيفٌ).

قَالَ الشَّيْخُ^(٢): وَلَيْسَ يَحْسُنُ التَّمَثِيلُ بِهِ؛ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلُهُمَا فَلَأَنَّهُ فِي الظَّاهِرِ صِفَةٌ، وَلَا يَلِيقُ بِصَاحِبِ الْفَهْمِ أَنْ يُمَثَّلَ بِمِثَالِ ظَاهِرٍ يُقَيَّدُ غَيْرَ مَا قَصَدَهُ، وَأَقْلَهُ الْاحْتِمَالِ، فَيُكْرَهُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْمِثَالِ أَنْ يَكُونَ كَاشِفًا عَنِ الْمَرَادِ؛ لِأَنَّهُ تَلَوُّ الْمَاهِيَّةِ فِي الْإِيضَاحِ عَنِ الْحَقِيقَةِ، وَرُبَّ مِثَالٍ يَكُونُ أَكْشَفَ لِلْمَاهِيَّةِ مِنَ الْحَقِيقَةِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّكَ تَرَى بَعْضَ الْمُسْتَرْشِدِينَ تُكْشَفُ لَهُ

(١) فِي الْأَصْلِ: (الْخَبَرُ). وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) انْظُرْ: شَرْحَ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ ١ / ٣٨٢ (بِتَصْرِفٍ).

بَعْضُ الْحَقَائِقِ بِالتَّعْرِيفِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَهْنِهِ حَتَّى يُورَدَ مِثَالُهَا، وَحِينَئِذٍ يَنْكَشِفُ لَهُ غَطَاؤُهَا، وَيَسْتَبِينُ أَمْرُهَا.

وَهَذَا الْمِثَالُ الَّذِي أوردَهُ مُحْتَمِلٌ لِلصِّفَةِ. فَأَمَّا قَوْلُنَا: (لا غلامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ)، فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَبَرًا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْمُضَافَ الْمُنْفِي لَا يُوصَفُ إِلَّا بِمَنْصُوبٍ، فَإِذَا كَانَ مَرْفُوعًا عَلَى الْخَبَرِيَّةِ وَجَبَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ خَبَرًا، وَزَالَ كَوْنُهُ صِفَةً؛ فَلِهَذَا حَسُنَ التَّمثِيلُ بِهِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّا نَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ: « وَبُنُو تَمِيمٍ لَا يُشْتُونَ الْخَبَرَ مَعَ (لا) »، فَإِذَا كَانَ التَّمثِيلُ بِـ (لا رَجُلٍ ظَرِيفٌ) عَلَى زَعَمِ النُّحَاةِ، فَإِنَّهُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ امْتِنَاعُ هَذِهِ فِي لُغَتِهِمْ، فَيُوقَعُ ذَلِكَ الْخَطَأُ؛ لِأَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْإِحْتِمَالِ.

الْمِثَالُ الثَّانِي: وَهُوَ الْبَعِيدُ عَنِ الْإِحْتِمَالِ، وَهُوَ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ، مِثْلُ: (لا غلامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ)، فَإِنَّ مَا هَذَا حَالُهُ بَعِيدٌ عَنِ الْإِحْتِمَالَاتِ الَّتِي وَجَّهْنَاهَا عَلَى الْمِثَالِ الْأَوَّلِ.

* * *

التَّقْرِيرُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِهِ

اعْلَمْ أَنَّا إِنَّمَا نَذْكُرُ أَحْكَامَ الْخَبَرِ لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّهُ الْخَلِيقُ بِالذِّكْرِ فِي بَابِ الْمَرْفُوعَاتِ، وَأَمَّا أَحْكَامُ الْأَسْمِ فَهُوَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ مُعْظَمُ الْأَحْكَامِ، وَسَيَأْتِي مَشْرُوحًا بِاسْتِيفَاءٍ فِي الْمَنْصُوبَاتِ، وَجُمْلَةً مَا نُورِدُهُ أَحْكَامُ ثَلَاثَةٍ:

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ: فَنَقُولُ: أَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَتَارَةً يَذْكُرُونَهُ لِلْبَيَانِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ [٨٨] بِمَنْزِلَةِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ، وَلَا يَكُونُ النَّفْيُ لَهُ ثَمَرَةً إِلَّا بِوُجُودِهِ، وَيَجُوزُ عِنْدَهُمْ حَذْفُهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ قَرِينَةٌ تُرْشِدُ إِلَيْهِ إِمَّا لِدَلَالَةِ النَّفْيِ عَلَيْهِ فِي مِثْلِ

قَوْلِكَ: (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَنَحْوِ: (لا فَتَى إِلَّا عَلِيٌّ، وَلَا سَيْفَ إِلَّا ذُو الْفَقَارِ)^(١).
وَأَمَّا لِكَوْنِهِ فِي جَوَابِ كَلَامٍ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَقُولُ: (هل مِنْ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ؟)
فَتَقُولُ: (لا رَجُلَ)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ مَا يُرْشِدُ إِلَيْهِ جَازَ حَذْفُهُ.
وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَقَدْ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢)، وَصَاحِبُ الْقَانُونِ^(٣): إِنَّهُمْ لَا يُثْبِتُونَهُ فِي
كَلَامِهِمْ أَصْلًا.

وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ النُّظَّارِ^(٤) مِنَ النُّحَاةِ الْمَتَأَخِّرِينَ عَلَيْهِمَا هَذِهِ الْمَقَالَةَ، وَقَالَ: إِنَّ
حَذْفَ خَبَرِ [(لا)]^(٥) مِنْ^(٦) غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَيْهِ يَكُونُ عَدِيمَ الْفَائِدَةِ، وَمَا عُدِمَتْ فَائِدَتُهُ
فَالْعَرَبُ مُخْرَجُونَ عَلَى الْغَايَةِ وَتَرَكُوا التَّكَلُّمَ بِهِ.

وَهَذَا خَطَأٌ مِنْ صَاحِبِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، وَجَهْلٌ بِمَقَاصِدِهِمَا، فَإِنَّهُمَا لَمْ يَذْكُرَا أَنَّهُ
حُذِفَ مِنْ غَيْرِ دَلَالَةٍ، وَإِنَّمَا قَالَا: إِنَّهُ لَمْ يُلْفَظْ بِهِ فِي كَلَامِهِمْ أَصْلًا، وَلَمْ يَتَعَرَّضَا
لِلدَّلَالَةِ وَعَدَمِ الدَّلَالَةِ، فَالْإِسْرَاعُ إِلَى الْخَطَأِ مَعَ إِمْكَانِ حَمْلِهِمَا عَلَى السَّلَامَةِ هُوَ
الْخَطَأُ بَعِينُهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ: (فَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَلَا يُثْبِتُونَهُ أَصْلًا)، يَعْنِي: ظَاهِرٌ فِي

(١) قال في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ١ / ٣٨٤: « حديث: (لا فتى إلا علي، ولا سيف إلا
ذو الفقار) لا أصل له مما يعتمد عليه. نعم يروى في أثر رواه عن الحسن بن عرفة العبدي من حديث
أبي جعفر محمد بن علي الباقر قال: نادى ملكٌ من السماء يومَ بدرٍ يقال له رضوان: لا سيف إلا ذو
الْفَقَارِ لا فتى إلا عليٌّ، وذكره كذا في الرياض النضرة، وقال: ذو الفقار اسم سيف النبي ﷺ، وسمي
بذلك لأنه كانت فيه حفر صغار ».

(٢) انظر المفصل ٥٢.

(٣) انظر المقدمة الجزولية ٢٢٠-٢٢١.

(٤) الظاهر لي أنه قصد الأندلسي علم الدين، قال الرضي في شرحه ١ / ٢٩٢: « قال الجزولي: بنو تميم
لا يلفظون به إلا أن يكون ظرفًا، قال الأندلسي: لا أدري من أين نقله، ولعله قاسه، قال: والحق: أن بني
تميم يحذفونه وجوبًا، إذا كان جوابًا، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه
رأسًا، إذ لا دليل عليه بل بنو تميم، إذن، كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به ».

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٦) قوله: (من) مكرر في الأصل.

كَلَامِهِمْ إِمَّا لِلْعِلْمِ بِهِ، وَهُوَ مُرَادٌّ مِنْ جِهَةِ الْعُمُومِ، وَهَذَا الْعَامُّ كَالْمَوْجُودِ مِنْ جِهَةِ اسْتِغْرَاقِهِ، وَإِمَّا لِأَنَّ النَّفْيَ قَدْ أَغْنَى عَنْهُ، كَمَا أَغْنَى قَوْلُكَ: (انْتَفَى الْقِيَامُ) عَنْ تَقْدِيرِ خَيْرٍ فِيهِ.

فَانْظُرْ إِلَى كَلَامِ الشَّيْخِ مَا أَقْوَمَهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ مِنْ كَلَامِ الرَّمَخَشَرِيِّ مَا فَهَمَهُ هَذَا الَّذِي حَكَيْنَا عَنْهُ الْخَطَأَ، وَإِنَّمَا وَجَّهَهُ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِأَهْلِ الْفَضْلِ لِأَمْثَالِهِمْ.

الْحُكْمُ الثَّانِي: أَنَّهَا عَامِلَةٌ فِي خَبَرِهَا الرَّفْعَ، كَمَا (إِنَّ) عَامِلَةٌ فِي خَبَرِهَا الرَّفْعَ؛ لِأَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا فِي الْعَمَلِ عِنْدَ سَيَوِيهِ، وَالْمَبْرَدِ، وَالْمَازِنِيِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ، فَأَمَّا الْكِسَائِيُّ، وَالْفَرَّاءُ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ^(١)، فَإِنَّهُمَا مَرْفُوعَانِ عَلَى أَصْلِ الْخَبَرِيَّةِ لِلْمَبْتَدَأِ، وَعَمَلُ (إِنَّ) وَ (لَا) إِنَّمَا هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى الْاسْمِ لَا غَيْرٍ فِيهِمَا. وَالْمُخْتَارُ هُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الرَّافِعَ لِيَخْبَرَ الْمَبْتَدَأَ إِنَّمَا هُوَ التَّجَرُّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ [ظ ٨٨]

الْلَفْظِيَّةِ، وَهُوَ الْمُرَادُّ بِالْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ، وَمَعَ دُخُولِ (لَا) وَ (إِنَّ)، فَلَمْ يَتَجَرَّدْ عَنِ الْعَوَامِلِ، بَلْ أَثَرْنَ فِيهِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ لَا يَسْتَمِرُّ عَلَى أَصْلِهِمْ [فِي]^(٢) كُلِّ مَرَّةٍ^(٣)؛ لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ يَتَرَفَّعَانِ، وَيُؤَثِّرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْآخَرِ عَلَى مَذْهَبِهِمْ، فَإِذَا الْمَبْتَدَأُ قَدْ بَطَلَ رَفَعُهُ بِعَمَلِ (إِنَّ) وَ (لَا) فِيهِ، فَكَيْفَ يُقَالُ بِأَنَّ الْخَبَرَ يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، وَقَدْ بَطَلَ رَفَعُهُ بِتَأْثِيرِهِمَا فِي الْمَبْتَدَأِ، فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ بِالْكُلِّيَّةِ.

الْحُكْمُ الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ شَيْءٍ مِنْ مَعْمُولَاتِهَا عَلَيْهَا؛ لِضَعْفِ عَمَلِهَا؛

(١) اختلف النحاة في رفع خبر (لا)، فالبصريون يرون أنه مرفوع بـ (لا) وذلك قياسًا على (إِنَّ)، أما الكوفيون فيرون أنه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول (لا)، فهو مرفوع بالاسم كما في خبر (إِنَّ). أما سيبويه فظاهر كلامه أَنَّ (لا) غير عاملة، وَأَنَّ الخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخوله.

انظر المسألة في المغني لابن فلاح ٣/ ٢٧٨، وابن يعيش ١/ ١٠٦، وشرح الرضي ١/ ٢٩٠، واللباب ١/ ٢٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٣، والمساعد ١/ ٣٤١، والارتشاف ٣/ ١٢٩٧.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) العبارة في الأصل: (وأيضًا فإن كل مرة لا يستمر على أصلهم) وفيها اضطراب.

لأنَّهَا مُشَبَّهَةٌ فِي الْعَمَلِ بِالمَشَبَّهِ بِالفعلِ، وَهُوَ (إِنَّ)، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا مَعَ بَقَاءِ عَمَلِهَا، فَإِنْ قُدِّمَ بَطَلَ عَمَلُهَا فِيهِ، كَمَا سَنُقَرِّرُهُ فِي بَابِ الْمَنْصُوبَاتِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَإِنَّمَا عَمِلَتْ (لا) لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ كَدُخُولِ (إِنَّ).

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ لِلنَّفْيِ، كَمَا أَنَّ (إِنَّ) مُؤَكَّدَةٌ لِلإِيجَابِ، مِنْ أَجْلِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ عَمِلَتْ عَمَلَ (إِنَّ).

* * *

تَنْبِيهُ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المسألة الأولى:

إِذَا قُلْتُ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَ(لَا فَتَى إِلَّا عَلَيَّ)، وَلَا سَيْفَ إِلَّا ذُو الْفِقَارِ)، فَارْتِفَاعُ الْأَسْمَاءِ بَعْدَ (إِلَّا) إِنَّمَا هُوَ عَلَى الصِّفَةِ، لَا عَلَى مَحَلِّ النِّكَرَةِ قَبْلَ دُخُولِ (لا)، وَالْمَعْنَى: لَا إِلَهَ غَيْرُ اللَّهِ، وَلَا فَتَى غَيْرُ عَلِيٍّ، وَكَلَامُ النُّحَاةِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ رَفْعَهُ إِنَّمَا كَانَ عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِيَّةِ مِنْ مَحَلِّ (لا)^(١)، وَالْأَجُودُ مَا قُلْنَاهُ.

المسألة الثانية:

إِذَا قُلْتُ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، فَصَرِيحُهَا دَالٌّ عَلَى نَفْيِ جَمِيعِ الْإِلَهِةِ وَإِثْبَاتِ إِلَهٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ (اللَّهُ)، وَلَا وَاسِطَةَ هُنَاكَ بَيْنَ نَفْيِ الْإِلَهِيَّةِ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ وَإِثْبَاتِهَا لِلَّهِ. فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ تَصْرِيحُهَا وَظَاهَرُهَا، وَزَعَمَ بَعْضُ النُّظَّارِ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِذَا كَانَ مِنْ نَفْيٍ فَلَيْسَ بِإِثْبَاتٍ وَلَا نَفْيٍ، وَبَيْنَهُمَا وَاسِطَةٌ^(٢)، فَإِذَا قُلْتُ:

(١) انظر شرح الرضي ١١٢/٢، ١٢٩، والتذيل ٣٠٢/٤، والهمع ٥٣٠/١.

(٢) انظر هذه المسألة في الاستغناء في الاستثناء ٤٥٤-٤٦٤، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٣/٣٠١. وانظر رأي الحنفية في هذه المسألة.

(مَا قَامَ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ)، فَالاستثناء مِنَ النَّفْيِ لَا يَكُونُ إِثْبَاتًا، وَقَالَ: إِنَّ بَيْنَ الْحُكْمِ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ وَاسِطَةً، وَهُوَ عَدَمُ الْحُكْمِ، فَمُقْتَضَى الاستثناءِ هُوَ بَقَاءُ الْمُسْتَثْنَى عَنْ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ لَا بِالنَّفْيِ وَلَا بِالْإِثْبَاتِ مِنَ الْقَضَايَا الْعَقْلِيَّةِ الصَّرُورِيَّةِ [٨٩] الَّتِي تُعَلِّمُ بِفِطْرَةِ الْعَقْلِ أَنَّهُ لَا فَاصِلَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَلَا وَاسِطَةً بَيْنَهُمَا، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمَهُ لَوَجَبَ أَلَّا يَكُونَ قَوْلُنَا: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) تَوْحِيدًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَضَمِّنٍ لِنَفْيِ الْآلِهَةِ، وَإِثْبَاتِهَا لِلَّهِ عَلَى الْخُصُوصِ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ وَاسِطَةً، فَلَا تَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

المسألة الثالثة:

كَمَا لَا يَجُوزُ: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلنَّكِيرَةِ مَعَ (لَا) عَلَى الْفَتْحِ؛ لِتَضَمُّنِهِ حَرْفِ الاستِعْغَاقِ، وَهُوَ (مِنْ)، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ)، وَتُعْرِبُهُ بِالرَّفْعِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ التَّفْيِينِ دَالٌّ عَلَى الاستِعْغَاقِ لَا مَحَالَةَ، لَكِنَّ التَّفْرِيقَةَ بَيْنَهُمَا هُوَ أَنَّكَ إِذَا بَنَيْتَ النَّكِيرَةَ مَعَ (لَا) فَالْمَعْنَى عَلَى الاستِعْغَاقِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى فِي (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ): لَا شَيْءَ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ فِي الدَّارِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ نَفْيُ الْحَقِيقَةِ الْمَطْلُوقَةِ.

وَإِذَا قُلْتَ: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) بِالرَّفْعِ، فَالْمَعْنَى: لَا وَاحِدَ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ فِي الدَّارِ، وَإِذَا كَانَ لَا وَاحِدَ انْتَفَى مَا وَرَاءَهُ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا كَانَ مُتَنَفِّيًا لَمْ يُعْقَلِ سِوَاهُ فِي الدَّارِ، فَالنَّفْيُ الْأَوَّلُ كَانَ بِطَرِيقِ التَّصْرِيحِ، وَالثَّانِي كَانَ عَلَى جِهَةِ التَّضْمِينِ، كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَا فِي الْعُمُومِ عَلَى سَوَاءٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.



[اسم (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس)]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَهُ: «اسْمُ (مَا) وَ (لَا) الْمَشْبَهَتَيْنِ بـ (لَيْسَ) :
هُوَ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهِمَا، مِثْلُ: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا)، وَ (لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ)، وَهُوَ
فِي (لَا) شَاذٌّ».

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: قَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى تَعْرِيفِهِ بِقَوْلِهِ: (هُوَ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ)، فَقَوْلُهُ:
(الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ) يَعْنِي الْمَبْتَدَأَ، وَاسْمُ (مَا) الْحِجَازِيَّةُ، وَاسْمُ (لَا) لِنَفْيِ الْجِنْسِ.
وَقَوْلُهُ: (بَعْدَ دُخُولِهِمَا) يَفْصِلُهُمَا عَنْ سَائِرِ الْأُمُورِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهَا. وَلَا بُدَّ مِنْ قَوْلِنَا:
(بَعْدَ دُخُولِهِمَا)؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي اسْمِ (لَا)، وَاسْمِ (إِنْ) .

وَاعْلَمْ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ لَا يُعْمِلُونَ (مَا) وَ (لَا) فِي لُغَتِهِمْ بِحَالٍ، وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ هُوَ
أَنَّهُمَا يَدْخُلَانِ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، فَلَا اخْتِصَاصَ لَهُمَا، قَالَ سَيِّوِيَّة: وَلُغَةُ بَنِي
تَمِيمٍ يَدْخُلَانِ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، فَلَا اخْتِصَاصَ لَهُمَا، قَالَ [ظ ٨٩] سَيِّوِيَّة:
وَلُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ أَقْيَسُ مِنْ لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ^(١)؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ
مُتَمَيِّزًا عَنْ غَيْرِ الْعَامِلِ بِاخْتِصَاصِهِ؛ وَلِهَذَا عَمِلَتْ حُرُوفُ الْجَزْمِ؛ لِاخْتِصَاصِهَا
بِالْأَسْمَاءِ، وَعَمِلَتْ حُرُوفُ الْجَزْمِ؛ لِاخْتِصَاصِهَا بِالْأَفْعَالِ، وَعِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ
أَنَّهُمَا يَعْمَلَانِ، فَلَنَذْكُرَ عَمَلَ (مَا) وَ (إِنْ)، ثُمَّ نَذْكُرَ عَمَلَ (لَا)، فَهَذَا تَقْرِيرَانِ:

التَّقْرِيرُ الْأَوَّلُ: فِي عَمَلِ (مَا) وَ (إِنْ)

أَمَّا عَمَلُ (مَا) فَإِنَّ عَمَلَهَا فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ رَفْعُ الْاسْمِ وَنَصْبُ الْخَبَرِ، وَعَلَى
لُغَتِهِمْ وَرَدَ التَّنْزِيلُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وَقَوْلُهُ: ﴿مَا هُتِفَ
أُمَّهُتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

(١) فِي الْكِتَابِ ٥٧/١: «وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَجْرُونَهَا مَجْرَى أَمَّا وَهَلْ، أَي لَا يَعْلَمُونَهَا فِي شَيْءٍ وَهُوَ
الْقِيَاسُ».

وَإِنَّمَا عَمِلْتَ لِشَبَّهَ بِـ (لَيْسَ)، وَذَلِكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:
أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّهُمَا جَمِيعًا مِنْ عَوَامِلِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.
وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّهُمَا جَمِيعًا مَوْضُوعَانِ لِإِفَادَةِ النَّفْيِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، أَعْنِي: (مَا)
وَ (لَيْسَ).

وَأَمَّا ثَالِثًا فَلَأَنَّهُمَا تُفِيدَانِ نَفْيَ الْحَالِ، فَلَمَّا كَانَتْ مُشَبَّهَةً لَهَا مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهِ
الْثَلَاثَةِ، لَا جَرَمَ عَمِلْتَ عَمَلَهَا رَفَعَا فِي الْأَسْمِ، وَنَصَبَا لِلْخَبَرِ كـ (لَيْسَ).
وَيَشْتَرِطُونَ^(١) فِي إِعْمَالِهَا عَمَلَ (لَيْسَ) أُمُورًا أَرْبَعَةً:

أَوَّلُهَا: بَقَاءُ الْمُنْفَى، وَلَا يَنْتَقِضُ بِـ (إِلَّا)، فَإِنْ انْتَقَضَ بَطَلَ الْعَمَلُ؛ لِأَنَّ الشَّبَّهَ إِنَّمَا
كَانَ مِنْ أَجْلِهِ، كَقَوْلِكَ: (مَا زِيدٌ إِلَّا قَائِمٌ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ
خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وِثَانِيهَا: أَلَّا تَدْخُلَ (إِنْ) عَلَيْهَا، فَإِنْ دَخَلَتْ بَطَلَ عَمَلُهَا، كَقَوْلِكَ: (مَا إِنْ زِيدٌ
قَائِمٌ)، وَإِنَّمَا بَطَلَ عَمَلُهَا؛ لِبُعْدِهَا عَنْ مَعْمُولِهَا بِتَوْسِطِ (إِنْ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

٢٩ - بَنِي غُدَانَةَ، مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفٌ^(٢)
وِثَالِثُهَا: تَأْخِيرُ الْخَبَرِ، فَلَا عَمَلَ لَهَا عِنْدَ تَقَدُّمِهِ، كَقَوْلِكَ: (مَا قَائِمٌ زِيدٌ)؛ لِأَنَّهُ
لَا قُوَّةَ لَهَا عَلَى التَّصَرُّفِ؛ فَلِهَذَا بَطَلَ عَمَلُهَا مَعَ تَقَدُّمِ خَبَرِهَا.

وَرَابِعُهَا: تَأْخُرُ مَعْمُولُ خَبَرِهَا، فَإِنْ تَقَدَّمَ بَطَلَ عَمَلُهَا، وَهَذَا كَقَوْلِكَ: (مَا طَعَامَكَ
زِيدٌ أَكَلٌ).

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَيَشْتَرِطُ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، قَائِلُهُ مَجْهُولٌ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ١/ ٣٧٠، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ
الشَّافِيَةِ ١/ ٤٣١، وَشَرْحِ الرُّضِيِّ ٢/ ١٨٦، وَابْنِ النَّازِمِ ١٠٣، وَاللِّمَحَّةُ فِي شَرْحِ الْمِلْحَةِ ٢/ ٥٨٨،
وَالْتَّذِيلُ ٤/ ٢٥٧، وَتَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ ٢٧٧، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ ٢٥٢، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَةِ ٢/ ٢٢٠،
وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ ٢/ ٦٣٥، وَالْهَمْعُ ١/ ٤٤٩، وَرَوَى فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ: (ذَهَبًا).

فَإِنْ كَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا، فَهَلْ يَجُوزُ إِعْمَالُهَا أَمْ لَا؟ وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ النَّحَاةِ^(١) إِعْمَالُهَا مَعَ تَقَدُّمِ مَعْمُولِ خَبَرِهَا إِذَا كَانَ ظَرْفًا. وَأَكْثَرُ النَّحَاةِ عَلَى بُطْلَانِ عَمَلِهَا مَعَ تَقَدُّمِ مَعْمُولِ خَبَرِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، [و ٩٠] وَحُكِيَ سَبْيُوهُ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَنْصِبُ بِهَا مَعَ تَقَدُّمِهِ^(٢).

وَدُخُولِ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ مَخْصُوصٌ بِلُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، كَقَوْلِكَ: (مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ)، قَرَّرَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ^(٣)، وَاخْتَارَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤)، وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ النَّحَاةِ أَنَّ دُخُولَهَا عَلَى الْخَبَرِ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ كَثِيرٌ^(٥)، وَهَذَا هُوَ الْمَخْتَارُ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ إِنَّمَا دَخَلَتْ مِنْ أَجْلِ تَأْكِيدِ النَّفْيِ، لَا مِنْ جِهَةِ عَمَلٍ (لَا)؛ فَلِهَذَا لَمْ تَكُنْ مَخْصُوصَةً بِلُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، كَمَا قَالَاهُ، وَأَيْضًا فَإِنَّهَا قَدْ تَدَخَّلُ الْبَاءُ مَعَ تَحَقُّقِ بُطْلَانِ

(١) إِذَا تَقَدَّمَ مَعْمُولٌ خَبَرَهَا بَطُلَ عَمَلُهَا عِنْدَ النَّحَاةِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: (مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلٌ)، وَاخْتَلَفُوا إِذَا كَانَ مَعْمُولُهَا ظَرْفًا، فَنسبَ إِلَى ابْنِ كَيْسَانَ إِعْمَالُهَا مَعَ تَقَدُّمِ مَعْمُولِ خَبَرِهَا إِذَا كَانَ ظَرْفًا، نَحْوُ: (مَا الْيَوْمَ زَيْدٌ ذَاهِبًا)، وَهُوَ جَائِزٌ دُونَ نِسْبَةِ لِأَحَدٍ فِي غَيْرِهِ فَلَمْ يَرِدِ الْمَنْعُ إِلَّا عَنِ الرَّمَانِيِّ، وَذَكَرَ الْعُلُوِّيُّ هُنَا أَنَّ أَكْثَرَ النَّحَاةِ إِلَى بُطْلَانِ عَمَلِهَا مَعَ تَقَدُّمِ مَعْمُولِ خَبَرِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ. انظر المسألة في الارتشاف ٣ / ١١٩٩، ومنهج السالك ٢٤٠، والتذييل ٤ / ٢٥٩، وشرح التسهيل للمرادي ٣١٣.

(٢) مَا حَكَاهُ سَبْيُوهُ هُوَ نَصْبُ الظَّرْفِ إِنْ تَقَدَّمَ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ: (مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ)، وَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يَكَادُ يَعْرِفُ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ، فَقَدْ أَجَازُوا نَصْبَ (مِثْلُهُمْ) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، عَلَى أَنَّ يَكُونُ خَبَرًا مُقَدِّمًا. انظر الكتاب ١ / ٦٠، وانظر رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ فِي الْمَحْصُولِ ٦٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٣، والمغني لابن فلاح ٣ / ١٠٨، وشرح الرضي ٢ / ١٨٨.

(٣) اضْطَرَبَ النُّقْلُ عَنِ الْفَارِسِيِّ، فَتَارَةً قَالَ: لَا تَدْخُلُ إِلَّا فِي خَبَرٍ (مَا) الْحِجَازِيَّةِ، وَتَارَةً قَالَ: تَدْخُلُ فِي خَبَرٍ كُلِّ مَنْفِيٍّ. انظر الكلام على رَأْيِ الْفَارِسِيِّ فِي التَّذْيِيلِ ٤ / ٣١٢، والارتشاف ٣ / ١٢٢٠، وابن عقيل ١ / ٣٠٩.

(٤) انظر: المفصل ١١٢، ٤٢٥.

(٥) فِي زِيَادَتِهَا بَعْدَ مَا التَّمِيمِيَّةُ خِلَافَ: مَنْعِ الْفَارِسِيِّ وَالزَّمَخْشَرِيِّ، وَأَجَازَهُ الْجُمْهُورُ. انظر الخلاف فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ ٢ / ١٨٨، والتَّذْيِيلِ ٤ / ٣١١، والارتشاف ٣ / ١٢٢٠، والجَنِيِّ الدَّانِي ١ / ٥٤، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ١ / ٥٠٨، وَتَعْلِيْقُ الْفَرَائِدِ ٣ / ٢٧٠، وَالْهَمْعُ ١ / ٤٦٤.

الْعَمَلِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٢٠ - لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُورَاهُ^(١)
فَأَمَّا (إِنْ) النَّافِيَةُ فَقَدْ نَصَّ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ عَلَى أَنَّهَا لَهَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ، وَخَبَرٌ
مَنْصُوبٌ، وَأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِـ (مَا)^(٢)، وَظَاهِرُ كَلَامِ سَيَّبِيهِ دَالٌّ عَلَى ذَلِكَ^(٣)، وَلَمْ يُصَرِّحْ،
بَلْ قَالَ: (إِنْ) كـ (مَا) فِي مَعْنَى (لَيْسَ)، وَهُوَ رَأْيُ الْكِسَائِيِّ^(٤) مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ.
وَحَكَى ابْنُ جُنِّي عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^(٥) أَنَّهُ قَرَأَ: «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ
عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ» [الأعراف: ١٩٤]^(٦)، يَعْنِي: مَا هُمْ أَمْثَلًا لَكُمْ فِي الْعَقْلِ وَالتَّمْيِيزِ، وَلَوْ
كَانُوا أَمْثَلًا لَكُمْ لَكَانَتْ عِبَادَتُهُمْ خَطَأً؛ لَعَدَمِ الْإِسْتِحْقَاقِ، فَكَيْفَ وَهُمْ جَمَادَاتُ
لَا حِرَاكَ بِهَا، وَلَا تَسْمَعُ دُعَاءً، وَلَا تُجِيبُ نِدَاءً، وَلَا حَيَاةَ لَهَا.

* * *

(١) البيت من المتقارب، وهو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٧٦/٣، وقيل: هو لذي
الإصبع العدواني في الخزانة ١٤٩/٤، وهو بلا نسبة في البديع في علم العربية ٥٧١/١، وشرح
التسهيل لابن مالك ٣٨٣/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣٧/١، وشرح الرضي ١٨٨/٢، والتذيل
٣١١/٤، والمساعد ٢٨٨/١، والمقاصد الشافية ٢٣٥/٢، وتمهيد القواعد ١٢٤٠/٣، والهمع
٤٦٤/١.

(٢) انظر المقتضب ٣٥٩/٢، والأزهية ٤٦، وشرح الرضي ١٩٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٤٦/١.
ونقل عن المبرد منع إعمالها، والذي في المقتضب ٣٥٩/٢ أنه أجاز ذلك.

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤٤٦/١: وأوماً سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله في «باب
عدة ما يكون عليه الكلم»: ويكون «إِنْ» كـ «مَا» في معنى «ليس». وانظر سيبويه ٢٢١/٤.

(٤) انظر رأي الكسائي في شرح الكافية الشافية ٤٤٨/١، والتذيل ٢٧٧/٤، ومغني اللبيب ٣٥.

(٥) سعيد بن جبيرة بن هشام الأسدي بالولاء مولى بني والبة بن الحارث بطن من بني أسد بن خزيمه؛
كوفي أحد أعلام التابعين، قتله الحجاج في شعبان سنة خمس وتسعين، وقيل سنة أربع وتسعين
للهجرة، بواسط، ودفن في ظاهرها وقبره يُزار بها، وله تسع وأربعون سنة. انظر وفيات الأعيان
٣٧٣/٢.

(٦) انظر القراءة في المحتسب ٢٦٩-٢٧٠.

التقرير الثاني: في عمل (لا) بمعنى (ليس)

إِعْمَالُ (لا) عَمَلَ (لَيْسَ) هُوَ رَأْيُ الْبَصَرِيِّينَ سَيِّوِيَه، وَالْأَخْفَشِ، وَغَيْرَهُمَا، فَأَمَّا الْكِسَائِيُّ، وَالْفَرَّاءُ فَلَا يُعْمِلُونَهَا عَمَلَ (لَيْسَ) بِحَالٍ^(١).

وَشَبَّهَهَا بِـ (لَيْسَ) عَلَى رَأْيِ مَنْ أَعْمَلَهَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّهَا جَمِيعًا لِمُطْلَقِ النَّفْيِ، وَأَنَّهَا دَاخِلَانِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ؛ فَلِأَجْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ عَمِلَتْ عَمَلَهَا.

و (لَيْسَ) مَوْضُوعَةٌ لِنَفْيِ الْحَالِ، بِخِلَافِ (لا)، فَإِنَّ وَضْعَهَا لِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ دُونَ الْحَالِ، كَمَا سَنَوْضِّحُهُ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا كَانَ عَمَلُهَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى جِهَةِ النُّدْرَةِ وَالشُّذُوزِ فِي الشَّعْرِ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ^(٢): وَهُوَ فِي الْإِنْشَادِ لَا يَأْتِي إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ الشَّعْرِ؛ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْمَخَالَفَةِ الْحَاصِلَةِ بَيْنَهُمَا، وَأَنْشَدَ سَيِّوِيَه^(٣) لَا مَرِيَّ الْقَيْسِ:
 ٢١ - مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ^(٤)

(١) ليس هناك خلاف بين المدرستين، لكن في إعمالها عمل ليس عدة أقوال: أحدها وهو المشهور أنها تعمل مثل (ما) وإلحاقاً بليس، وعملها قليل. الثاني أنها لا تعمل أصلاً ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولا ينصب أصلاً وعليه أبو الحسن الأخفش ونسب إلى المبرد، وليس له. انظر المقتضب ٤/ ٣٨٢. الثالث أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئاً، وعليه الزجاج. انظر معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٥/ ٦٣، والمفصل ٥٣، وشرح الرضي ١/ ٢٩٣، والارتشاف ٣/ ١٢٠٨، والنجم الثاقب ١/ ٢٨١، ومغني اللبيب ٣١٥، والجنى الداني ٢٩٣، وشرح التسهيل للمرادي ٣١٩، والهمع ١/ ٤٥٦.

(٢) انظر شرح المقدمة الكافية ٣٨٦.

(٣) سيوييه ١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك بن ضبيعة القيسي في سيوييه ١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦، والأصول ١/ ٩٦، والتكت للأعلم ١/ ٦٠٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٣١، وابن يعيش ١/ ١٠٨، والتذيل ٤/ ٢٨٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٨٢، ٦١٢، وخزانة الأدب ١/ ٤٦٧. وهو منسوب لسعد بن ناشب في المحكم ٣/ ٣٢٣، ولسان العرب (برج). وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٦٠، واللامات ١٠٥، والمسائل المثورة ٨٩، والمقتصد ٨٠٧، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٩٢، والمفصل ٥٣، والفصول الخمسون ٢٠٩، والإنصاف ١/ ٣٦٧، واللباب ١/ ١٧٨، =

أي: لَيْسَ بِي بَرَّاحٌ، فَأَعْمَلَهَا فِي النَّكِيرَةِ.
وَأَكْثَرُ مَا يَأْتِي عَمَلُهَا، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا مَحْضُورًا فِي النَّكِيرَةِ، كَمَا قَالَ [ظ ٩٠]
سَيَوِيه، وَأَنْشَدَ النُّحَاةُ:

٢٢ - وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(١)
وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ النُّحَاةِ إِعْمَالَهَا فِي الْمَعْرِفَةِ عَلَى الْقِلَّةِ^(٢)، وَأَنْشَدَ لِلنَّابِغَةِ
الْجَعْدِيِّ^(٣):

٢٢ - وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بَاغِيًا سَوَاهَا، وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا^(٤)

= وَالْتَحْمِير ٢٩٥/١، وَشَرَحَ الرَّضِي ٢٩٣/١، وَشَرَحَ أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَعْطٍ لِلْقَوَّاسِ ٨٩٤/٢، وَرَصَفَ
الْمَبَانِي ٢٦٦، وَالثُّكْتُ الْحَسَانُ ٧٥، وَمُغْنِي اللَّيْبِ ٣١٥، ٨٢٥، وَهَمْعُ الْهُوَامِ ٤٥٦/١.
(١) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِسَوَادِ بْنِ قَارِبٍ فِي الْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ ١١٧/١، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ لَابْنَ مَالِكٍ
٣٧٦/١، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ ٤٤٠/١، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٢٣٨/٢، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ ١٢١٥/٣،
وَتَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ ٢٦٧/٣، وَالْجَنَى الدَّانِي ٥٤، وَهُوَ لِسَوَادِ بْنِ غَزِيَّةِ الْأَنْصَارِيِّ فِي الْحِمَاسَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ
٤/١. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْإِرْتِشَافِ ١٨٢٨/٤، وَمُغْنِي اللَّيْبِ ٥٤٨، ٧٥٩، وَالْهَمْعُ ٤٦٥/١،
٢٣٣/٢.

(٢) انْظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٤٣٣/١، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ لَابْنَ مَالِكٍ ٣٧٧/١، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ
٤٤٠/١.

(٣) النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ، اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ فَقِيلَ: قَيْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَقِيلَ: حَبَانُ بْنُ قَيْسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَقِيلَ:
اسْمُهُ حَيَّانُ بْنُ قَيْسٍ، قِيلَ لَهُ النَّابِغَةُ لِأَنَّهُ قَالَ الشَّعْرُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ أَقَامَ مَدَّةَ نَحْوِ ثَلَاثِينَ سَنَةً لَا يَقُولُ
الشَّعْرَ، ثُمَّ نَبَغَ فِيهِ بَعْدَ فَقَالَهُ، فَسُمِّيَ النَّابِغَةُ، وَكَانَ شَاعِرًا مُحَسَّنًا طَوِيلَ الْبَقَاءِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، وَهُوَ
أَسْنَمُ مِنَ النَّابِغَةِ الذَّبْيَانِيِّ وَأَكْبَرُ، وَقَدْ أَدْرَكَ النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ الْمُنْذِرُ بْنُ مُحَرَّقٍ وَنَادَمَهُ قِيلَ: إِنَّهُ عَمَّرَ مِائَةَ
وِثْمَانِينَ سَنَةً. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْإِسْتِيعَابِ ١٥١٤/٤، وَأَسَدُ الْغَابَةِ ٣٠٤/٥.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ فِي دِيْوَانِهِ ١٨٦، وَانْظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٤٣٢/١، وَشَرَحَ
التَّسْهِيلُ لَابْنَ مَالِكٍ ٣٢٥/١، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ ٤٤١/١، وَالتَّذِيلُ ٢٨٦/٤، وَالْإِرْتِشَافُ ٣/٣،
١٢٠٩، وَمُغْنِي اللَّيْبِ ٣١٦، وَتَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ ٢٥٦/٣، وَالْمُسَاعَدُ ٢٨٢/١، وَالْجَنَى الدَّانِي ٢٩٣،
وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٥١١/١، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمُغْنِيِّ لِلْسَيُوطِيِّ ٦١٣/٢، وَشَرَحَ أَيْبَاتُ مُغْنِي اللَّيْبِ
٣٧٩/٤. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي التَّعْلِيقَةِ عَلَى الْمُقَرَّبِ ٤٣٢/١، وَالْهَمْعُ ٤٥٧/١.

وَكَمَا هُوَ مُحْتَمِلٌ لِمَا قَالَهُ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، فَلَمَّا
حُذِفَ فَعْلُهُ، لَا جَرَمَ انفَصَلَ الضَّمِيرُ، تَقْدِيرُهُ: لَا أَرَى بَاغِيًّا.



[لَات]

وَقَدْ تَتَّصِلُ بِهَا تَاءُ التَّائِيثِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]^(١)،
وَهِيَ بِمَعْنَى (لَيْسَ)، وَفِيهَا وَجْهَانِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ (حِينَ) مَنُصُوبًا، كَمَا جَاءَ فِي التَّلَاوَةِ، عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ (لَيْسَ)،
وَاسْمُهَا يَكُونُ مَحْذُوفًا، أَي: لَيْسَ الْخَبَرُ حِينَ مَنَاصٍ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَعَلَيْهِ
الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ نَفْيُ الْحِينَ الْحَاضِرِ وَزَوَالُ كَوْنِهِ مَهْرَبًا.
وِثَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ (حِينَ مَنَاصٍ) مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ لَهَا، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ،
تَقْدِيرُهُ: وَلَيْسَ حِينَ مَنَاصٍ مَوْجُودًا.
وَالْأَوَّلُ هُوَ الْوَجْهَ، وَعَلَيْهِ التَّعْوِيلُ.
وَقَدْ تَقَعُ مَوْقِعَ (الْحِينَ) بَعْدَ (لَا) (سَاعَةً) وَ (أَوَانٌ)، فَأَمَّا وَقُوعُ (سَاعَةٍ)
فَشَاهِدُهُ قَوْلُهُ:

- ٢٤ - نَدِمَ الْبُغَاةُ، وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمَ وَالْبَغْيُ مَرَّتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمٌ^(٢)
وَأَمَّا وَقُوعُ (أَوَانٍ)، فَكَقُولِ بَعْضِ الشُّعْرَاءِ، أَنَشَدَهُ الْأَخْفَشُ:
٢٥ - طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ^(٣)

(١) فِيهَا قَرَاءَاتٌ: قَرَأَ الْجُمْهُورُ بَفَتْحِ التَّاءِ وَنَصَبِ النُّونِ، وَقَرَأَ أَبُو السَّمَالِ بِضَمِّ التَّاءِ وَرَفْعِ النُّونِ، وَقَرَأَ
عِيسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ الْجَرِّ. انْظُرْ تَفْسِيرَ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٣٦٧/٧، وَفِي الْأَصُولِ لِابْنِ السَّرَاجِ ٩٦/١ قِرَاءَةُ
الرَّفْعِ لِعِيسَى بْنِ عَمْرِو.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، قِيلَ: هُوَ لِمُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ التِّيمِيِّ، وَقِيلَ: هُوَ لِمَهْلَهْلِ بْنِ
مَالِكِ الْكِنَانِيِّ. انْظُرِ الْمَقَاصِدَ النُّحَوِيَّةَ ٦٦٨/٢، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٤٤٣/١،
وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣٧٧/١، وَشَرْحِ الرُّضِيِّ ١٩٦/٢، وَالْإِرْتِشَافَ ١٢١١/٣، وَالتَّذْيِيلَ
٢٩٢/٤، وَابْنَ عَقِيلٍ ٣٢٠/١، وَاللِّمَحَةَ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ ٤٨٨/١، وَالْأَشْمُونِيَّ ٢٩٦/١، وَالْهَمْعَ
٤٦٠/١.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ، وَهُوَ لِأَبِي زَيْدٍ الطَّائِي فِي دِيْوَانِهِ ٣٠، وَانْظُرْ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابَهُ لِلزَّجَاجِ ٣٢٠/٤،
وَحُرُوفَ الْمَعَانِي ٦٩، وَالْإِنْصَافَ ١٠٩ بِرَوَايَةِ (وَلَا تَأْوَانِ)، وَشَرْحَ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٦٤٠، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ =

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٣٦ - حَنْتَ نَوَارُ وَلَاتَ هُنَا حَنْتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجْنَتْ^(١)

فَلِلنُّحَاةِ فِيهِ تَوْجِيهَانِ:

التَّوْجِيهِ الْأَوَّلُ: وَهُوَ الْمَحْكِيُّ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ^(٢): أَنْ تَكُونَ (هُنَا) فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَ(لَا) مُهْمَلَةٌ، لَا اسْمَ لَهَا، وَلَا خَبَرَ ظَاهِرَانِ، وَلَكِنْ يُقَدَّرَانِ، وَالتَّقْدِيرُ: حَنْتَ نَوَارُ، وَلَا هُنَاكَ حَنِينٌ، فَتَكُونُ جُمْلَةً ابْتِدَائِيَّةً.

التَّوْجِيهِ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ (لَا) بِمَعْنَى (لَيْسَ)، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: لَيْسَ ذَلِكَ الْوَقْتُ حِينَ حَنِينٍ، وَهَذَا هُوَ الْأَحْسَنُ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ: لَاتَ حِينَ [٩١] مَنَاصِي^(٣).



= فِي مَعَانِي الْأَخْفَشِ ٤٥٣، وَمَعَانِي الْفَرَاءِ ٣٩٨/٢، وَالْأُصُولُ ١٤٣/٢، وَسِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٥٠٩/٢، وَالْخَصَائِصُ ٣٧٧/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٤٤٤/١، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١٩٨/٢، وَالْإِرْتِشَافُ ١٢١٢/٣، وَالتَّذِيلُ ٢٩٤/٤، وَالْجَنَى الدَّانِي ٤٩٠، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٣٣٦، ٨٩٢.

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ يُنْسَبُ لِشَيْبِ بْنِ جَعِيلِ التَّغْلِبِيِّ، وَلِحَجَلِ بْنِ نَضْلَةَ. انْظُرِ الْبَصْرِيَّاتُ ٧٥٦/٢، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ لِلْسِّيُوطِيِّ ٩١٩/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ١٨٥/٤. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ ٤٧٨/٢، وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ ٢٤٤/٥، وَالْمِفْصَلُ ١٢٩، وَابْنُ يَعِيشَ ١٥/٣، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمِفْصَلِ ٣٩١/١، وَالتَّخْمِيرُ ٥٢٥/١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٢٥١/١، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١٩٩/٢، ٤٨٤، وَالْإِرْتِشَافُ ٩٨٣/٢، وَالتَّذِيلُ ٢٩١/٤، وَتَذَكُّرَةُ النُّحَاةِ ٧٣٤، وَالْمُسَاعَدَةُ ١٩٣/١، وَالْجَنَى الدَّانِي ٤٨٩، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٤١٥/١، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٧٧١، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ ٨١٦/٢، وَالْهَمْعُ ٣٠٥/١، ٤٦٠.

(٢) الْبَصْرِيَّاتُ ٧٥٦، وَالشِّيرَازِيَّاتُ ٤٨٠، وَانْظُرِ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣٧٨/١، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٤٤٥/١.

(٣) هَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٤٤٥/١، وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣٧٩/١، وَالْجَنَى الدَّانِي ٤٨٩.

تَنْبِيْهُ نَجْعَلُهُ خَاتِمَةً لِلْكَلامِ فِي الْمَرْفُوعَاتِ، مُشْتَمِلٌ عَلَى مَسَائِلَ

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى مِنْهَا:

اعْلَمْ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ النُّحَاةِ فِي أَنَّ هَذِهِ الْمَرْفُوعَاتِ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى حَقِيقِيَّةٍ
وَمُشَبَّهَةٍ، وَلَكِنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا وَقَعَ فِي تَرْتِيبِهَا، وَلَهَا تَرْتِيبَانِ^(١):
التَّرْتِيبُ الْأَوَّلُ: مَحْكِيٌّ عَنْ سَيِّوِيهِ^(٢)، وَهُوَ أَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

(١) الكلام هنا عن الأصل في المرفوعات، وهي مسألة خلافية طويلة بين النُّحَاةِ، وللنُّحَاةِ فِي الْمَسْأَلَةِ عِدَّةُ
آرَاءٍ، هِيَ:

الأوَّلُ: المبتدأ هو الأصل، وما عداه محمولٌ عليه، وهو رأي سيويهِ، قال في الكتاب ١٣/١: «واعلم أنَّ
الاسم أوَّلُ أحواله الابتداء» ونسب إلى ابن السَّرَّاجِ.

الثَّانِي: أصل المرفوعات هو الفاعل وما عداه فمَلْحَقٌ به، وعزى إلى الخليل وهو رأي الجرجاني
والزَّمَخْشَرِي وابن الحاجب.

الثَّالِث: أصل المرفوعات أربع، هي المبتدأ والخبر والفعل واسم ما لم يسمَّ فاعله، وهذا ما يفهم من كلام
ابن بابشاذ.

الرَّابِع: أصل المرفوعات المبتدأ والخبر والفاعل، وهو رأي الأخفش وابن السَّرَّاجِ واختيار الرِّضِيِّ.
الخامس: أصل المرفوعات الفعل المضارع والفاعل، وهو رأي الخوارزمي، قال في التَّخْمِيرِ: «الأصل في
المرفوعات بعد الفعل المضارع الفاعل؛ لأنَّ الواضع لَمَّا فرغ من وضع المفاريد فقد استغفَرَهُ إلى وضع
ما يدلُّ على الفاعل حاجة لم يستغفَرَهُ إلى سائر المرفوعات، فيكون أسبق بالرفع ضرورة».

السَّادِس: ذهب الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر إلى أنَّ المرفوعات الحَقِيقِيَّةُ هي الفاعل واسم ما لم يسمَّ
فاعله، واسم كان وأخواتها، أمَّا غير ذلك من المرفوعات فمحمولة على الفاعل.

السَّابِع: كُلُّ المرفوعات أصل، وهو اختيار السَّيُّوطِي ونسبه للرِّضِيِّ.

انظر المسألة في الأصول ٥٨/١، والمقتصد ٢١٠/١، والمفصل ٣٧، والكافية ٦٨، وابن يعيش
٧٣/١، والتَّخْمِيرِ ٢٢٧/١، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٢٨٧، والمغني لابن فلاح ١٢٥/٢،
وشرح الرِّضِيِّ ٦٧/١، والحاصر لوحة ١١٥، والثَّاجِ المَكْلَل لابن هطيل لوحة ٣٤، وجمع الهوامع
٣٥٩/١.

(٢) سيويهِ ١٣/١، وانظر شرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٢٨٧، والمغني لابن فلاح ١٢٧/٢، وشرح
الرِّضِيِّ ٦٧/١.

- أولها: المبتدأ والخبر، فإنهما من المرفوعات المحققة عنده؛ لأن المبتدأ والخبر جملة اسمية، والفعل والفاعل جملة فعلية، وائتلاف الاسم إلى الاسم سابق على ائتلاف الفعل إلى الاسم؛ فلهذا كانا سابقين.

- وثانيها: الفاعل وما أقيم مقامه كاسم ما لم يُسم فاعله، فإن ما هذا حاله جملتان فعليتان، كل واحد من الاسمين فيهما مُسند إليه الفعل، فكانا فاعلين.

- وثالثها: ما شُبّه بالفاعل من المرفوعات، نحو: خبر (إن)، وخبر (لا)، واسم (لا) و(ما) المشبّهتين بـ(ليس)، فهذه مرفوعات مُشبّهة.

الترتيب الثاني: محكي عن الزمخشري^(١) وغيره من متأخري النحاة، وهي أن المرفوعات نوعان:

- فالنوع الأول منها حقيقة، وهي الفاعل، وما أشبهه من اسم (كان)، واسم ما لم يُسم فاعله، فهذه مرفوعات مُحَقَّقة؛ لكونها مرفوعة بالفاعلية، والرفع مُستحق بالأصالة للفاعل.

- النوع الثاني: مرفوعات مُشبّهة، وهو ما عدا ذلك، كالمبتدأ والخبر، واسم (ما) و(لا)، وخبر (إن)، وخبر (لا)، والأمر فيه قريب، وليس وراءه كبير فائدة.

المسألة الثانية:

إذا كانت المرفوعات مُنحصرة فيما ذكرناه من هذه الأنواع، فهل يكون رفعها على جهة التعديد، على معنى أن الأصل من المرفوعات واحد، والباقي مُشبّه، أو يكون رفعها على جهة التقسيم، على معنى أن كل واحد منهما أصل برأيه، وقسم بنفسه؟

فيه توجيهان:

التَّوْجِيهِ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا عَلَى جِهَةِ التَّعْدِيدِ، وَهُوَ الْمُحْكِيُّ عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ^(١)، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الرَّفْعُ بِالْأَصَالَةِ إِنَّمَا هُوَ لِلْفَاعِلِ لَا غَيْرُ، وَمَا عَدَاهُ مُشَبَّهٌ بِهِ، كَالْمَبْتَدَأِ، وَالْخَبَرِ، وَخَبَرِ (إِنَّ)، وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ.

التَّوْجِيهِ الثَّانِي: أَنَّهَا عَلَى جِهَةِ التَّقْسِيمِ، وَهُوَ الْمُحْكِيُّ عَنِ ابْنِ السَّرَّاجِ^(٢)، وَحَاصِلُ مَا [ظ ٩١] قَالَهُ أَنَّ الرَّفْعَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَرْفُوعَاتِ أَصْلٌ بِرَأْسِهِ، وَمُعْتَمَدٌ فِي نَفْسِهِ، وَلَا فَرَعِيَّةَ فِيهَا، وَلَا مُشَابَهَةً.

المسألة الثالثة:

إِذَا كَانِ الرَّفْعُ وَاحِدًا لِهَذِهِ الْمَرْفُوعَاتِ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، فَهَلْ تَكُونُ مُفِيدَةً لِأَحْكَامٍ، أَوْ تَكُونُ مُفِيدَةً لِلْعِلَلِ، فِيهِ مَذْهَبَانِ^(٣):
أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُفِيدَةٌ لِلْعِلَلِ، وَيُحْكِي عَنِ ابْنِ السَّرَّاجِ^(٤)، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ الرَّفْعَةَ إِنَّمَا وَجَبَتْ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَرْفُوعَاتِ؛ لِكُونِهِ مُعْتَمَدًا لِلْحَدِيثِ، فَذِكْرُ الرَّفْعَةِ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ كَوْنِ الْحَدِيثِ يَنْعَقِدُ بِالْمَرْفُوعِ، وَلَا يَسْتَقِلُّ مِنْ دُونِهِ.
وِثَانِيهِمَا: أَنَّهَا مُفِيدَةٌ لِلْأَحْكَامِ، وَهَذَا شَيْءٌ يُحْكِي عَنِ الْخَلِيلِ^(٥)، وَحَاصِلُهُ أَنَّ الرَّفْعَةَ إِنَّمَا تُذَكَّرُ بَيَانًا لِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْفَاعِلُ عَنِ الْمَبْتَدَأِ، وَالْمَبْتَدَأُ عَنِ الْخَبَرِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَهِيَ بِهَذَا الْمَعْنَى مُفِيدَةٌ لِأَحْكَامٍ، كَمَا تَرَى.

(١) انظر شرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٢٨٧، والمغني لابن فلاح ١٢٥/٢-١٢٦، وشرح الرضي على الكافية ٦٧/١.

(٢) هو مذهب الأخفش وابن السراج في شرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٢٨٧، وشرح الرضي ٦٧/١. وانظر الأصول ٥٨/١.

(٣) انظر المسألة بكمالها في المحصل للعلوي ١١٢/١.

(٤) الأصول ٥٢/١.

(٥) انظر رأيه في المغني لابن فلاح ١٢٦/٢، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٢٨٧.

المسألة الرابعة^(١):

لا شك أن الفاعلية شاملة لما سُمي فاعله في نحو: (خَرَجَ زَيْدٌ)، وَلِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله في نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ)، فَإِنَّ الفعل مُسْنَدٌ إِلَيْهِمَا لَا مَحَالَةَ؛ وَلِهَذَا ارْتَفَعَا بِهِ، وَلَكِنْ هَلْ يَكُونَانِ مَرْفُوعَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَوِيهِ^(٢). وَثَانِيهِمَا: أَنَّهُمَا يَرْتَفَعَانِ مِنْ جِهَتَيْنِ^(٣)، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ^(٤)، وَالْخَوْضُ فِي مِثْلِ هَذَا قَلِيلُ الْفَائِدَةِ، فَلَا جَرَمَ أَعْرَضْنَا عَنْهُ وَبِتَمَامِهِ يَتِمُّ الْكَلَامُ عَلَى الْمَرْفُوعَاتِ.



(١) انظر المسألة بكمالها في المحصل للعلوي ١/ ١١٢.

(٢) قال العلوي في المحصل ١١٢ (مخطوط): « المذهب الأول منهما محكي عن سيويهِ، وهو أن رَفَعَهُمَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ فِيمَا سَمِيَ فَاعِلُهُ وَفِيمَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ قَدْ أُسْنَدَ إِلَى الْأَسْمَيْنِ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ، فَلِهَذَا قُلْنَا إِنَّهُمَا مَرْفُوعَانِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ».

(٣) قال العلوي في المحصل ١١٢ (مخطوط): « الثاني محكي عن الخليل بن أحمد وهو أن رَفَعَهُمَا مِنْ جِهَتَيْنِ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مَرْتَفِعٌ بِالْفَاعِلِيَةِ الْحَقِيقِيَّةِ وَالْآخَرُ مَرْتَفِعٌ بِكَوْنِهِ مُشَبَّهًا الْفَاعِلِ، وَأَحَدُهُمَا مُخَالَفٌ لِلْآخَرِ؛ فَلِهَذَا كَانَا مَرْفُوعَيْنِ مِنْ جِهَتَيْنِ ».

(٤) رجح العلوي في المحصل ١١٢ مخطوط رأي سيويهِ وقال « والحق عندنا ما ذهب إليه سيويهِ، وهو اختيار الزمخشري وارتضاه الخوارزمي، فأما ابن الحاجب فظاهر كلامه مشعر بارتفاعهما من جهتين ».

[الْمَنْصُوبَاتُ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَه: « الْمَنْصُوبَاتُ: هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْمَفْعُولِيَّةِ ».

الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: (هُوَ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَنْصُوبَاتِ، وَالْمَفْهُومُ مِنْ لَفْظِ الْمَنْصُوبَاتِ، وَمَعْنَاهُ الْمَنْصُوبُ: مَا اشْتَمَلَ عَلَى النَّصْبِ الَّذِي هُوَ عِلْمُ الْمَفْعُولِيَّةِ. وَإِنَّمَا عَدَلَ عَنْ لَفْظِ النَّصْبِ مَخَافَةَ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفَ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، فَيَكُونُ دَوْرًا، فَالْمَنْصُوبَاتُ جَمْعُ (مَنْصُوبٍ)، وَهُوَ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ، اسْتَغْنَى بِتَصْحِيحِهِ عَنْ تَكْسِيرِهِ، كَمَا قُلْنَا فِي نَحْوِ: (سُرَادِقَاتٍ).

ثُمَّ إِنَّهُ أَخَذَ فِي تَقْرِيرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِكَلَامٍ يَخُصُّهُ.



[المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ]

فَقَالَ: « فَمِنْهُ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، وَهُوَ اسْمٌ مَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ فَعِلَ [و٩٢] مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ، وَيَكُونُ لِلتَّأْكِيدِ، وَالنَّوْعِ، وَالْعَدَدِ، مِثْلُ: (جَلَسْتُ جُلُوسًا)، وَ(جَلَسْتُ)، وَ(جَلَسْتَيْنِ) .
فَالأَوَّلُ لَا يُثَنَّى، وَلَا يُجْمَعُ، بِخِلَافِ أَخَوَيْهِ. وَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ، مِثْلُ: (قَعَدْتُ جُلُوسًا) . وَقَدْ يُحذفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا، كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَدِمَ: (خَيْرَ مَقْدَمٍ) .
وَوُجُوبًا سَمَاعًا، مِثْلُ: (سَقِيَا)، وَ(رَعِيَا)، وَ(خَبِيئَةً)، وَ(جَدَعَا)، وَ(حَمَدًا)،
وَ(شُكْرًا)، وَ(عَجَبًا) . وَقِيَّاسًا فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا: مَا وَقَعَ مُثَبَّتًا بَعْدَ نَفْيٍ، أَوْ مَعْنَى
نَفْيٍ، دَاخِلًا عَلَى اسْمٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنْهُ. أَوْ وَقَعَ مُكَرَّرًا، مِثْلُ: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا)،
وَ: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرَ الْبَرِيدِ)، وَ(إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا)، وَ(زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا) . وَمِنْهَا مَا وَقَعَ
تَفْصِيلًا لِأَثَرِ مَضْمُونٍ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ، مِثْلُ: ﴿ فَشَدُّوا الْوَتَاكَ فَمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ ﴾ [محمد:
٤]، وَمِنْهَا مَا وَقَعَ لِلتَّشْبِيهِ عِلَاجًا بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبِهِ، مِثْلُ:
(مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ)، وَ(صُرَاخُ صُرَاخِ الثَّكَلَى) . وَمِنْهَا مَا وَقَعَ
مَضْمُونٌ جُمْلَةٍ لَا مُحْتَمَلٌ لَهَا غَيْرُهُ، مِثْلُ: (لَهُ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ اعْتِرَافًا)، وَيُسَمَّى
تَوْكِيدًا لِنَفْسِهِ. وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونٌ جُمْلَةٍ لَهَا مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ، مِثْلُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ حَقًّا)،
وَيُسَمَّى تَوْكِيدًا لِغَيْرِهِ. وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مُثَنَّى، مِثْلُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ . »

قَالَ الْإِمَامُ الْعَلِيُّ: الْمَفْعُولِيَّةُ هَهُنَا مَصْدَرُ الْمَفْعُولِ، كَمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْفَاعِلِيَّةَ مَصْدَرُ
الْفَاعِلِ، وَكَلَامُ الشَّيْخِ هَهُنَا قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى بَيَانِ مَا هِيَ الْمَصْدَرُ، وَبَيَانِ مَقَاصِدِهِ،
وَكَيْفِيَّةِ صُدُورِهِ عَنِ الْفِعْلِ، وَكَيْفِيَّةِ حَذْفِ الْفِعْلِ عَنْهُ. فَهَذِهِ مَبَاحِثُ أَرْبَعَةٍ:

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ مَا هِيَ الْمَصْدَرُ

اعْلَمْ أَنَّ تَعْرِيفَ الْمَصْدَرِ فِي أَلْسِنَةِ النُّحَاةِ يَجْرِي عَلَى أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ:
أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ جَارِيًا بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ، فَيُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ اسْمٌ لِمَا يُحْدِثُهُ فَاعِلُ الْفِعْلِ،

وَهَذَا كَ (الْقِيَامِ)، وَ (الْقُعُودِ)، وَ (الْأَكْلِ)، وَ (الشَّرْبِ)، فَإِنَّهَا مَصَادِرُ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَمَّا يُحْدِثُهُ الْفَاعِلُونَ لَهَا.

وِثَانِيهَا: أَنْ يُذْكَرَ بِاعْتِبَارِ عَمَلِهِ، فَيُقَالُ فِي تَعْرِيفِهِ: هُوَ اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ، وَسَنَوْضُحُهُ [ظ ٩٢] فِي الْأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ بِمَعُونَةِ اللَّهِ.

وِثَالِثُهَا: أَنْ يُذْكَرَ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، فَيُذْكَرُ تَعْرِيفُهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ^(١) يُنْصَبُ، وَهَذَا هُوَ مُرَادُهُ بِمَا أوردَهُ فِي تَعْرِيفِهِ ههنا؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُ لَقَبَهُ بِالْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ مُشِيرًا أَنَّهُ إِلَى أَنَّ الْغَرَضَ بِتَعْرِيفِهِ هُوَ مِنْ أَجْلِ نَصْبِهِ، وَلَمْ يَقْصِدِ الْغَرَضِينَ الْآخَرَيْنِ، فَقَالَ: (هُوَ اسْمٌ مَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ)، عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ مِنْ غَيْرِ عَارِضٍ. وَلِنَفْسَرِ الْمَقْصُودَ بِهَذِهِ الْقِيُودِ:

فَقَوْلُهُ: (اسْمٌ)، يَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا فَعَلَهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ، وَلَيْسَ مَصْدَرًا؛ لَمَّا لَمْ يَكُنْ اسْمًا، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبَ ضَرْبَ)، فَإِنَّ (ضَرْبَ) الثَّانِي يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ فَعَلَهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ، وَلَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ.

قَوْلُهُ: (مَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ) يَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا يَكُونُ اسْمًا، وَلَمْ يَفْعَلَهُ فَاعِلٌ، كَقَوْلِنَا: (قَدِيمٌ)، وَ (مُحَالٌّ)، وَغَيْرُهَا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ أَفْعَالًا، وَلَا تَتَعَلَّقُ [الْأَفْعَالُ] ^(٢) الْمَقْدَرَةُ بِهَا؛ فَلِهَذَا لَمْ تَكُنْ مَصَادِرَ؛ لَمَّا لَمْ يَفْعَلْهَا فَاعِلٌ.

قَوْلُهُ: (فِعْلٌ مَذْكُورٌ) يَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ مِثْلِ قَوْلِنَا: (الْقِيَامُ حَسَنٌ)، فَإِنَّ (الْقِيَامَ) اسْمٌ لَمَّا يَفْعَلُهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ، لَكِنَّ فَعْلَهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ مَصْدَرًا.

قَوْلُهُ: (بِمَعْنَاهُ) يَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ مِثْلِ قَوْلِنَا: (كَرِهْتُ قِيَامِي)، فَإِنَّهُ اسْمٌ لَمَّا فَعَلَهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ مَذْكُورٍ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْقِيَامِ غَيْرُ مَعْنَى الْكَرَاهَةِ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا لَمْ يَكُنْ مَصْدَرًا.

(١) فِي الْأَصْلِ: (أَنْ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

قوله: (عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ) يَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ مِثْلِ قَوْلِنَا: (كَرِهْتُ كَرَاهَتِي)، فَإِنَّ قَوْلَنَا: (كَرَاهَتِي) اسْمٌ لِمَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ فَعَلِ مَذْكُورٌ بِمَعْنَاهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَصْدَرًا؛ لَمَّا لَمْ يَكُنْ عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ لَا يَكُونُ بَيَانًا لِلْفِعْلِ؛ لَمَّا كَانَ تَعَلُّقُهُمَا مُخْتَلِفًا، بِخِلَافِ الْمَصْدَرِ فَإِنَّهُ مُبَيِّنٌ لِلْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ عِبَارَةٌ عَنْهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ (ضَرَبَ) دَالٌّ عَلَى الضَّرْبِ بِحَقِيقَتِهِ وَذَاتِهِ، بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ بِهِ، فَإِنَّ دَلَالََةَ الْفِعْلِ عَلَى مَفْعُولِهِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الْاِقْتِضَاءِ، لَا مِنْ جِهَةِ الْبَيَانِ.

قوله: (مِنْ غَيْرِ [٩٣] عَارِضٍ يَعْرِضُ لَهُ) يَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ مِثْلِ قَوْلِنَا: (ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ)، فَإِنَّ مَا هَذَا حَالُهُ اسْمٌ لِمَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ فَعَلِ مَذْكُورٌ بِمَعْنَاهُ عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مَصْدَرٍ؛ لَمَّا عَرَضَ فِي حَقِّهِ عَارِضٌ، فَأَوْجَبَ زَوَالَ نَصْبِهِ، وَهُوَ كَوْنُهُ فَاعِلًا؛ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ مَصْدَرًا.

وَهَذَانِ الْقِيدَانِ الْأَخِيرَانِ، أَعْنِي قَوْلَنَا: (عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ)، وَقَوْلَنَا: (مِنْ غَيْرِ عَارِضٍ يَعْرِضُ لَهُ) لَمْ يَذْكُرْهُمَا الشَّيْخُ، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِمَا؛ لِمَا فِيهِمَا مِنَ الْفَائِدَةِ، كَمَا تَرَى. وَقَدْ زَعَمَ الشَّيْخُ أَنَّهُ لَا فَائِدَةٌ فِي الْاِحْتِرَازِ عَمَّا وَجَبَ رَفْعُهُ مِنَ الْمَصَادِرِ^(١)؛ لِأَنَّ ذِكْرَهُ رَاجِعٌ إِلَى تَكْرِيرِ مُحَضٍّ لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّا لَوْ ذَكَّرْنَاهُ ذَكْرَنَا عَيْنَ مَا تَقَدَّمَ، وَبَيَانُهُ أَنَّا لَوْ تَرَكْنَا الْاِحْتِرَازَ دَخَلَ بَعْضُ الْمَصَادِرِ، وَلَوْ أوردناه خَرَجَ مِنْهُ بَعْضُ الْمَصَادِرِ؛ وَلِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْاِحْتِرَازِ مِنْهُ، فَيَصِيرُ حَاصِلُ الْأَمْرِ: هُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَا هُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْفَسَادِ غَيْرُ خَافٍ عَلَى النَّظَرِ الْمُسْتَقِيمِ. وَهَذَا الَّذِي زَعَمَهُ فَاسِدٌ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّا قَدْ قَرَّرْنَا أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ تَعْرِيفِهِ هَهُنَا؛ لِأَنَّ يَجِبَ نَصْبُهُ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ تَعْرِيفَ حَقِيقَةِ الْمَصْدَرِ فِي ذَاتِهِ، وَ لَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا فَهُوَ مَصْدَرٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى حَقِيقَةِ ذَاتِ الْمَصْدَرِيَّةِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ مَصْدَرًا بِالإِضَافَةِ

إِلَى وُجُوبِ نَصْبِهِ، فَإِذَا كَانَ الْغَرَضُ هُوَ وُجُوبُ نَصْبِهِ كَانَ نَصْبُهُ جُزْءًا مِنْ مَاهِيَّتِهِ
بِهَذَا الِاعْتِبَارِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الِاحْتِرَازَاتِ الَّتِي تُقَرَّرُ نَصْبُهُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ،
فَمِنْ ههنا لَوْحِظَ بِالْقِيُودِ مَا كَانَ يُقَرَّرُ عَلَيْهِ النَّصْبُ، وَهُوَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِمَا قُلْنَا؛
فَلِهَذَا وَجَبَ اعْتِبَارُهُ، فَإِذَا قُلْنَا: (وَلَمْ يَعْرِضْ عَارِضٌ) خَرَجَ قَوْلُنَا: (ضَرِبَ ضَرْبٌ
شَدِيدٌ) عَمَّا نُرِيدُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ أَنَّ الْمَصْدَرَ مَا كَانَ مَنْصُوبًا، وَلَمْ يَخْرُجْ عَنِ
مَاهِيَّةِ الْمَصْدَرِ بِاعْتِبَارِ الذَّاتِ وَالْمَفْهُومِ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ^(١): وَلَكِنْ بَعْدَ أَنْ عَلِمَ أَنَّ مِنْهُ قِسْمًا يَجِبُ رَفْعُهُ، وَهُوَ إِذَا قُصِدَ إِقَامَتُهُ
مُقَامَ الْفَاعِلِ، [ظ ٩٣] وَجَعَلَهُ أَحَدَ الْجُزْأَيْنِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا مَعْلُومًا، ثُمَّ حُذِفَ الْمَفْعُولُ
الْمُطْلَقُ بِاعْتِبَارِ مَا هُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، فَيَجِبُ دُخُولُ الْمَرْفُوعِ فِي الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ
يُفِيدُ تَخْصِيصَهُ؛ لِأَنَّهُ خَاصٌّ، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ حُكْمَهُ الرَّفْعُ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: يَنْتَصِبُ هَذَا
الْمَحْدُودُ فِي غَيْرِ الْمَحَلِّ الْخَاصِّ الَّذِي عَرَفْنَا أَنَّ رَفْعَهُ وَاحِدٌ، كَمَا تَقَدَّمَ.

قُلْنَا: حَاصِلُ كَلَامِكَ هَذَا أَنَّ إِخْرَاجَ الْمَرْفُوعِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ هَذِهِ
الْقَاعِدَةِ، وَهَذَا خَطَأٌ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مَذْكُورًا، وَالِاحْتِرَازُ عَمَّا يَرِدُ عَلَى الْمَحْدُودِ بِالْوَهْمِ
هَذَيْنِ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ أَهْلُ التَّحْقِيقِ، فَإِذَا كَانَ الْمَرْفُوعُ وَارِدًا عَلَى جِهَةِ الِاعْتِرَاضِ، فَلَا
بُدَّ مِنْ رَفْعِهِ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ جَرِيًّا عَلَى مَا أُلْفَ مِنْ صِنَاعَةِ التَّحْدِيدِ، وَهُوَ مَطْلُوبُنَا، وَهُوَ
مَرْفُوعٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الِاحْتِرَازِ، فَيَجِبُ ذِكْرُهُ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ^(٢): « وَهُوَ السَّرُّ فِي حَذْفِ أَمْثَالِ ذَلِكَ فِي حُدُودِ ذِكْرَتِ فِي هَذِهِ
الْمَقْدَمَةِ، وَجُعِلَ انْتِفَاءُ ذَلِكَ شَرْطًا فِي نَصْبِهِ، وَلَيْسَ إِخْرَاجًا لَهُ عَنْ حَقِيقَتِهِ، فَإِنَّهُ فِي
الْحَقِيقَةِ مِثْلُهُ، وَقَدْ وَرَدَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْمَفْعُولِ فِيهِ، وَالْمَفْعُولِ مَعَهُ ».

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢ / ٣٩٠.

(٢) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢ / ٣٩٠.

قُلْنَا: إِذَا كَانَ نَصْبُهُ جُزْءًا مِنْ مَاهِيَّتِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ رَفْعٍ^(١) مَا يُغَيِّرُ نَصْبَهُ إِذَا طُلِبَ تَعْرِيفُ مَاهِيَّتِهِ مِنْ أَجْلِ نَصْبِهِ، كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ.

لَا يُقَالُ: فَإِنَّكُمْ تَقُولُونَ: الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ يُقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ نَصْبَهُ لَيْسَ جُزْءًا مِنْ مَاهِيَّتِهِ، كَمَا قُلْتُمْ؛ لَأَنَّا نَقُولُ: هَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّا إِنَّمَا نُلَقِّبُهُ بِقَوْلِنَا: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ قَبْلَ ارْتِفَاعِهِ بِالْفَاعِلِيَّةِ، فَأَمَّا بَعْدَ ارْتِفَاعِهِ بِالْفَاعِلِيَّةِ، فَلَا يَكُونُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا بِالاعتِبَارِ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ مِنْ كَوْنِ نَصْبِهِ جُزْءًا مِنْ مَاهِيَّتِهِ، وَلَا يَنْتَقِضُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْخَبَرِ بِقَوْلِنَا: (ضَرَبْتُهُ سَوَاطٍ)، فَإِنَّهُ اسْمٌ لِمَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ فَعَلَ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ، وَلَيْسَ مَصْدَرًا لِأَمْرَيْنِ: أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ مَجَازٌ، فَلَا يُورَدُ نَقْضًا.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ السَّوْطِ، فَظَهَرَ بِمَا لَخَّصْنَاهُ ضَعْفُ كَلَامِ الشَّيْخِ فِي عُذْرِهِ هَذَا عَنْ تَرْكِ الْإِحْتِرَازِ [و٩٤] فِيمَا وَجَبَ رَفْعُهُ مِنْ الْمَصَادِرِ، وَأَنَّ الْأَحَقَّ وَجُوبُ الْإِحْتِرَازِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

* * *

الْبَحْثُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ الْمَقَاصِدِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا جِيءَ بِهِ

اعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ يُؤْتَى بِهِ مِنْ أَجْلِ أَغْرَاضٍ تُسْتَعْمَلُ فِيهِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهَا، وَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ: (وَهُوَ لِلتَّأْكِيدِ، وَالنَّوْعِ، وَالْعَدَدِ)، فَاتَى بِاللَّامِ إِشَارَةً إِلَى مَا قُلْنَاهُ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ مَقَاصِدَ:

الْمَقْصَدُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ مَجِيئِهِ مِنْ أَجْلِ التَّأْكِيدِ:

اعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ يَأْتِي عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ لِلْفِعْلِ، وَتَقْرِيرُ مَعْنَاهُ كَقَوْلِكَ:

(١) فِي الْأَصْلِ: (دَفْع).

(ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، وَ (أَكَلْتُ أَكْلًا)، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ عَامِلِهِ؛ لِكَوْنِهِ مُضَادًّا لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَالِهِ، بِخِلَافِ مَا يَأْتِي مِنَ الْمَصَادِرِ لِلنُّوعِ وَالْعَدَدِ، فَإِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الْفِعْلِ، فَأَشْبَهَتْ الْمَفْعُولَ بِهِ؛ فَلِهَذَا جَازَ حَذْفُ الْفِعْلِ عَنْهَا، كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ.

وَلَا يَجُوزُ تَثْنِيَّتُهُ وَلَا جَمْعُهُ؛ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ؛ لِكَوْنِهِ مُؤَدِّيًا مَعْنَاهُ؛ فَلِهَذَا امْتَنَعَتْ تَثْنِيَّتُهُ كَالْفِعْلِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ؛ بِدَلِيلِ صَحَّةِ إِطْلَاقِهِ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ وَأَحْوَالِهِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ كَمَا قُلْنَا مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى أَصْلِ الْحَقِيقَةِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي تَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ التَّثْنِيَةِ أَنْ تَقْصِدَ إِلَى أَمْرَيْنِ مُتَمَيِّزَيْنِ اشْتَرَكَا فِي اسْمٍ وَاحِدٍ، فَتَزِيدَ فِي أَحَدِهِمَا عَلَامَةً عَلَى جِهَةِ الْإِخْتِصَارِ، وَهَذَا قَدْ تَعَذَّرَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ لِلْحَقِيقَةِ مِنْ أَصْلِهَا، فَاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مِثْلُهُ؛ وَلِهَذَا تَعَذَّرَتْ تَثْنِيَّتُهُ.

فَأَمَّا إِذَا قُلْتَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا)، فَالْعَمَلُ فِي الْمَفْعُولِ هَهُنَا لِلْفِعْلِ بِاتِّفَاقِ النُّحَاةِ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّهُمَا قَدْ تَلَازَمَا، أَعْنِي الْفِعْلَ وَالْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ فَعْلِهِ، كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ، وَالْعَمَلُ بِالْأَصَالَةِ لِلْفِعْلِ؛ فَلِهَذَا كَانَ أَحَقَّ بِالْعَمَلِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ الْمَصْدَرَ فِيمَا هَذَا حَالُهُ إِنَّمَا جَاءَ عَلَى جِهَةِ تَقْرِيرِ مَا هِيََّةِ الْفِعْلِ وَإِظْهَارِ حَقِيقَةِ أَمْرِهِ، فَهُوَ كَالتَّابِعِ لِلْفِعْلِ؛ فَلِهَذَا كَانَ الْفِعْلُ أَحَقَّ بِالْعَمَلِيَّةِ.

المقصدُ الثاني: [ظ ٩٤] فِي بَيَانِ أَنْوَاعِهِ:

اعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِنَّمَا لُقِّبَ بِكَوْنِهِ مَصْدَرًا لِصُدُورِ الْفِعْلِ عَنْهُ، كَمَا يُقَالُ لِلْمَكَانِ

الَّذِي يَصْدُرُ عَنْهَ الْإِبِلُ (مَصْدَرٌ) لِصُدُورِهَا عَنْهُ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْفِعْلَ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِحَرْفٍ، وَبَيَانُهُ أَنَّكَ مَتَى اسْتَخْبَرْتَ عَنْ الْفِعْلِ نَفْسَهُ، فَقُلْتَ: (مَا وَقَعَ؟)، فَيُقَالُ لَكَ: وَقَعَ الْفِعْلُ وَحَصَلَ وَحَدَثَ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى وَاسِطَةٍ حَرْفٍ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَفَاعِيلِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ وَاسِطَةٍ حَرْفٍ، فَتَقُولُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ: (بِمَنْ وَقَعَ الضَّرْبُ؟) فَيُقَالُ: (بِفُلَانٍ)، وَ(مَتَى حَصَلَ الْفِعْلُ؟) فَيُقَالُ: (فِي زَمَانٍ كَذَا)، وَ(أَيْنَ وَقَعَ؟)، فَيُقَالُ: (فِي مَكَانٍ كَذَا)، وَ(لَأَيِّ فِعْلٍ؟) فَيُقَالُ: (لِعِلَّةٍ كَذَا)، وَ(مَعَ أَيِّ شَيْءٍ فُعِلَ كَذَا؟) فَيُقَالُ: (مَعَ كَذَا)، فَتَجِدُ الْمَفَاعِيلَ كُلَّهَا لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ وَسَاطَةِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ، بِخِلَافِ الْمَصْدَرِ، فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى وَسَاطَةِ حَرْفٍ. فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ قَدْ تَوَسَّعُوا فِي الْمَصَادِرِ، وَنَوَّعُوا أَنْوَاعًا مُخْتَلِفَةً، وَنَذَكَّرُ مِنْهَا أُمُورًا سِتَّةً:

أَوَّلُهَا: بِاعْتِبَارِ الصِّفَةِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا شَدِيدًا وَخَفِيفًا).

وثَانِيهَا: بِاعْتِبَارِ الْآلَةِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُهُ سَوْطًا)، وَ(ضَرَبْتُهُ عَصًا)، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ السَّوْطِ وَضَرْبَ الْعَصَا، وَكَانَ الْأَمَثَلُ فِيمَا هَذَا حَالُهُ: (ضَرَبْتُهُ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا)، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى طُرِحَ الْمَصْدَرُ، وَنُصِبَتِ الْآلَةُ نَصَبَ الْمَصْدَرِ؛ لِشَدَّةِ اتِّصَالِهَا بِهِ.

وثَالِثُهَا: بِاعْتِبَارِ اسْمٍ خَاصٍّ، فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (رَجَعَ الْقَهْقَرَى)، أَي: رُجُوعًا مَخْصُوصًا، يُقَالُ لَهُ: (الْقَهْقَرَى)، وَهُوَ رُجُوعٌ إِلَى الْوَرَاءِ.

وَرَابِعُهَا: بِاعْتِبَارِ طَرَحِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مُقَامَهُ؛ فَلِهَذَا نُصِبَتِ نَصَبَهُ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُهُ أَيَّ ضَرْبٍ)، وَ(أَيِّمَا ضَرْبٍ)، وَ(أَنْوَاعًا مِنَ الضَّرْبِ)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَخَامِسُهَا: بِاعْتِبَارِ الْعَهْدِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُهُ الضَّرْبَ الَّذِي تَعَلَّمُهُ)، أَوْ (الضَّرْبَ الَّذِي لَا غَايَةَ فَوْقَهُ).

وَسَادِسُهَا: بِاعْتِبَارِ فَاعِلِهِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ)، أَوْ مَفْعُولِهِ، كَ(ضَرَبْتُهُ

ضَرَبَ اللَّصَّ).

فَهَذِهِ أُمُورٌ يَكُونُ الْمَصْدَرُ مُتَنَوِّعًا لِأَجْلِهَا، وَمَا هَذَا حَالُهُ مِنَ الْمَصَادِرِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَشْنِيئُهُ وَجَمْعُهُ؛ لِأَنَّهُ مَقُولٌ عَلَى نَوْعٍ مُمَيَّزٍ عَنِ نَوْعِ [و٩٥] [فَإِذَا اخْتَلَفَ النَّوعَانِ] ^(١) جَازَ تَشْنِيئُهُ بِاعْتِبَارِ النَّوعَيْنِ جَمِيعًا لِثُبُوتِ مَا يُسَوِّغُ أَمْرَ التَّشْنِئَةِ [مِنْ ضَمِّ مُفْرَدٍ إِلَى مِثْلِهِ] ^(٢) كَ (الزَّيْدَيْنِ) وَ (الرَّجُلَيْنِ).

المقصدُ الثالثُ: في بيانِ عَدَدِهِ:

وَتَارَةً يَكُونُ دَالًّا عَلَى الْوَحْدَةِ، وَهِيَ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٣]، وَ: ﴿فَذُكِّنَا ذِكَّةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤] ^(٣)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْوَحْدَةِ بِالتَّاءِ.

وَتَارَةً يَكُونُ دَالًّا عَلَى الْمَرَّتَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ).

وَمَرَّةً يَكُونُ دَالًّا عَلَى الْجَمْعِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَاتٍ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿مِائَةً جَلْدَةً﴾ [النور: ٢].

فَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى هَذِهِ الْأَعْدَادِ، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ نَصَبَ الْمَصَادِرِ؛ لِأَنَّهَا مُشْعِرَةٌ وَدَالَّةٌ عَلَيْهَا؛ فَلِهَذَا عُمِلَتْ مُعَامَلَتُهَا فِي الْإِعْرَابِ وَالنَّصَبِ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ.

* * *

الْبَحْثُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ صُدُورِهِ عَنِ الْفِعْلِ

فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا يَصْدُرُ عَنْهُ، وَيَنْتَصِبُ عَلَى جِهَةِ الْمَصْدَرِيَّةِ فَهُوَ يَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةٍ

أَوْجُهُ:

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٣) في الأصل: (دكتا) بلا فاء العطف.

أولها: أن يكون مصدره القياسي اللازم له الملاقى له في الاشتقاق، كقولك: (ضربت ضرباً)، و(قتلت قتلاً)، إلى غير ذلك من الأمثلة القياسية.

وثانيها: أن يكون مُغايِراً لمصدره، لكنّه يلاقيه في الاشتقاق، في مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، وقوله: ﴿وَبَنَى إِلَيْهِ بَنِيًّا﴾ [المزمّل: ٨]، فإنّ القياس: (إنباتاً) و(تبنّياً)، لكنّه لمّا وافقه في الاشتقاق ولاقاه فيه سدّ مسدّ مصدره. وثالثها: ألا يكون مُلاقياً له في الاشتقاق مع كونه مصدرًا، كقولك: (قعدتُ جُلوسًا)، و(حبسته منعًا)، و(قمتُ انتصابًا)، فهذه مصادِرُ غير مُلاقية للفعل في الاشتقاق، ولكنّ الفعل دالٌّ عليها بمعناه.

ورابعها: ألا يكون مصدرًا، كقولك: (ضربته فُنونًا من الضرب)، و(جُموع الضرب)، و(ضربته عدّة من الضرب)، و(أعدادًا كثيرةً).

فهذه أسماء غير مصادِر منصوبة نصبتها، فصارت ما يقترن بالفعل جاريًا على ما ذكرناه من هذه الأوجه، وهذا هو مراد الشيخ بقوله: (وقد يكون بغير لفظه)، يعني الفعل؛ لأنّ المشترط فيه أن يكون [ظ ٩٥] اسمًا لما فعل، سواء كان بلفظه أو بغير لفظه.

* * *

البحث الرابع: في كيفية حذف الفعل عنه

اعلم أنّ المصدر لمّا كان دالًّا على الفعل وقائمًا مقامه جاز الاستغناء به عن الفعل وإقامته مقامه، وحاصل الأمر في ذلك أنّها مصادِرُ كُثرت في استعمالهم، فحَفَفُوا بحذف أفعالها، فجعلوا مصادِرَها عوضًا عنها، لكنّ حذفها قد يكون جوازًا، وتارة يكون [من جهة] ^(١) الوجوب، ومرة ترد ولا أفعال لها هناك مُستعملة،

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي مطموسة في الأصل.

فَهَذِهِ ضُرُوبٌ [ثَلَاثَةٌ] ^(١) نَذْكُرُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى:

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: مَا يَكُونُ حَذْفُ فَعْلِهِ عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ:

وَنَعْنِي بِكَوْنِهِ جَائِزًا هُوَ أَنَّ فَعْلَهُ إِنْ ذُكِرَ كَانَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَالْإِيضَاحِ، فَالْفِعْلُ دَالٌّ عَلَى الزَّمَانِ، وَالْمَصْدَرُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِ زَمَانٍ، وَإِنْ حُذِفَ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ كَانَ فِي الْمَصْدَرِ غُنْيَةٌ عَنْهُ؛ فَلِهَذَا جَازَ الْأَمْرَانِ، وَهَذَا نَحْوُ قَوْلِكَ لِلْقَادِمِ مِنْ سَفَرِهِ: (خَيْرَ مَقْدَمٍ)، وَلِلْغَضْبَانِ: (غَضَبَ الْخَيْلِ) ^(٢) عَلَى اللَّجْمِ ^(٣)، وَلِمَنْ تَقُولُ لَهُ: (أَتَحْبُّنِي)، فَيَقُولُ لَكَ: (أَوْفَرَقَا خَيْرًا مِنْ حُبٍّ) ^(٤)، وَلِمَنْ دَخَلَ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ، فَتَقُولُ لَهُ: (مُدْخَلَ خَيْرٍ)، وَلِمَنْ خَرَجَ مِنْ مُهَمٍّ، فَتَقُولُ لَهُ: (مُخْرَجَ خَيْرٍ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠]، فَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ وَمَا شَاكَهَا دَالَّةٌ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ مَعَ الْمَصْدَرِ وَحَذْفِهِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: مَا يَكُونُ حَذْفُ الْفِعْلِ فِيهِ عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ:

[وفيه تقريران:

التَّقْرِيرُ الْأَوَّلُ: مَا يَكُونُ حَذْفُهُ عَلَى جِهَةِ السَّمَاعِ] ^(٥):

اعْلَمْ أَنَّ مَا يُحْذَفُ مِنْهُ الْفِعْلُ عَلَى جِهَةِ اللَّزُومِ، فَلَا يُذَكَّرُ بِحَالٍ، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْكَثْرَةِ، لَكِنَّهُ رَبَّمَا لَمْ يُعْرَفْ لَهَا ضَابِطٌ، فَيَكُونُ مَسْمُوعًا، وَهَذَا كَقَوْلِنَا: (حَمْدًا)، وَ(شُكْرًا)، وَ(سَقِيًّا)، وَ(رَعِيًّا)، وَ(خَبِيَّةً)، وَ(جَدْعًا)، وَ(بُعْدًا)،

(١) فِي الْأَصْلِ: (ضُرُوبٌ...) وَبَيْنَهُمَا كَلِمَةٌ مَطْمُوسَةٌ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (الْجَدِيدُ) وَكَذَا مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ وَالْمَثَلُ.

(٣) مَثَلٌ، انْظُرْهُ فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ٥٦/٢، وَالْمُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ ١٧٧/٢.

(٤) مَثَلٌ، انْظُرْهُ فِي فَصْلِ الْمَقَالِ فِي شَرْحِ كِتَابِ الْأَمْثَالِ ٥٥/١ وَفِيهِ: (مِنْ حَبِينِ)، وَالْمَثَلُ فِي مَجْمَعِ

الْأَمْثَالِ ٧٦/٢ بِرَوَايَةٍ: (فَرَقَا أَنْفَعُ مِنْ حَبٍ).

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

وَ(سُحْقًا)، وَ(بُؤْسًا)، وَ(عَجَبًا) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَكُونُ مُتَلَقَّةً مِنْ أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ عَلَى طَرِيقَةِ السَّمَاعِ، فَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْمَصَادِرِ مِمَّا قَدْ وَقَعَ فِيهِ تَرَدُّدٌ: فَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَاةِ إِلَى أَنَّهُ مِمَّا وَجَبَ فِيهِ حَذْفُ الْفِعْلِ [و٩٦] [لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ] ^(١)، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ ^(٢) وَالزَّمَخْشَرِيِّ ^(٣)، وَرَأَى الشَّيْخُ ^(٤). [وَبَعْضُهُمْ ^(٥) أَنَّهُ] ^(٦) يَجُوزُ مَعَهُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ، [وَالأَوَّلُ هُوَ الْأَصَحُّ] ^(٧)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مَعَهُ ^(٨) ذِكْرُ الْفِعْلِ وَمُصَاحِبُهُ لَهُ فِي كَلَامِ [الْعَرَبِ، قَالَ] ^(٩) اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١١]، وَقَالَ: ﴿أَلَا بَعْدًا لِمَدِينٍ﴾ [هود: ٩٥]، قَالَ النَّابِغَةُ ^(١٠):

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي مطموسة في الأصل.

(٢) الكتاب ١/ ٣١٢.

(٣) المفصل ٥٦.

(٤) انظر شرح المقدمة الكافية ٣٩٥.

(٥) في هذه المسألة خلاف وتفصيل، قال في النجم الثاقب ١/ ٢٩١: «وبعضهم أجاز ظهور أفعالها مطلقاً، وفصل بعضهم بأنها إذا دخلت اللام نحو: (سقيًا لزيد) وجب الحذف، وإلا فهو جائز، وبعضهم قال: لا يجب الحذف إلا مع اجتماعها لأنها قد صارت مثلاً» وانظر المسألة في الفوائد الضيائية ١/ ٣١٢، وما يفهم من كلام الخوارزمي في التخمير ١/ ٣٠٢، والرضي هو الجواز، قال الرضي شرحه ١/ ٣٠٥: «وأقول: الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما بينها ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر، أو بإضافة المصدر إليه، فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سقاك الله سقيًا، ورعاك الله رعيا، وجدعك جدعا، وشكرت شكرًا وحمدت حمداً». وممن أوجب حذفه إذا استعمل مع اللام ركن الدين في الوافية ١٠٠ (رسالة).

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي مطموسة في الأصل.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس في الأصل، وظهر منه: (والأو.....ح).

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي مطموسة في الأصل.

(٩) المفصل ٥٦.

(١٠) هو زياد بن معاوية، أحد شعراء الجاهلية وأحد فحولهم، كان من خواص النعمان بن المنذر وندمائهم وأهل أنسه، وكان أحد الأشراف الذين غص الشعر منهم، وهو أحسنهم ديباجة شعر، وأكثرهم =

- ٢٧ - نُبِئتُ نَعْمًا عَلَى الْهَجْرَانِ عَاتِبَةً سَقِيًّا وَرَعِيًّا لِذَاكَ الْعَاتِبِ الزَّارِي^(١)
وَفِي كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ يُخَاطِبُ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِي: «عَجَبًا
لَابْنِ النَّابِغَةِ»^(٢)، وَقَالَ آخَرُ:
٢٨ - يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ، الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ، فَاسْتَرَأَحُوا^(٣)
[فهذا]^(٤) مِثَالُ ذَلِكَ مِمَّا سُمِعَ.

التَّحْقِيرُ الثَّانِي: مَا يَكُونُ حَذْفُهُ عَلَى جِهَةِ الْقِيَاسِ مِمَّا يَكُونُ مَعْرُوفًا بِالضَّوَابِطِ الْكُلِّيَّةِ
وَالْتَقْيِدَاتِ النَّحْوِيَّةِ:

وَهَذَا يَكُونُ عَلَى أَوْجِهٍ سِتَّةٍ مِنَ الضَّوَابِطِ، نُفَصِّلُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى:
الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَقَعَ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ مُثَبَّتًا بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَعْنَى نَفْيٍ دَاخِلًا عَلَى
اسْمٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنْهُ، أَوْ وَقَعَ مُكَرَّرًا، مِثْلُ: (مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرًا)، وَ(مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرَ

= رونق كلام، مات في الجاهلية في زمن النبي ﷺ قبل أن يُبعث. انظر ترجمته في شرح أبيات مغني
اللبيب ٩٧/١، وخزانة الأدب ١١٨/٢.

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٠٢، وهو بلا نسبة في العين ٣٨١/٧، وجمل
الخليل ١١٣، والغرة المخفية لابن الخباز (ظ ٣٩) مخطوط، وشرح ألفية ابن معيط للقواس ٥٣١/١،
وقوله: (العاتب) مطموس في الأصل.

(٢) انظر قول علي كرم الله وجهه في العقد الفريد ٨٨/٥، وشرح نهج البلاغة ٢٥/١.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك في أمالي ابن الشجري ٣٠٧/٢، وجاء بلا نسبة في
العين ٢٠/٤، وسيبويه ٢٠٧/٢، والمقتضب ٢٥٣/٤، ٣٧٣، ٣٨٨، والأصول ٣٨٩/١، ٤٠٦،
والجمل للزجاجي ١٧٣، واللامات ١٠٨، والشيرازيات ١٧٢/١، والتبصرة والتذكرة ٣٤٣/١،
والخصائص ١٠٦/٣، وتهذيب اللغة ١٠٢/٦، ومقاييس اللغة ٤٥١/٢، وأمالي ابن الشجري
٤٢١/١، وابن يعيش ١٠٥/٢، ٣٦/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٢، وشرح الكافية
الشافية ٩٠٣/٢، والصفوة الصفية ٩٣/٢، واللمحة في شرح الملحة ٦٤٣/٢، وتمهيد القواعد
١٤١٣/٣، ومغني اللبيب ٢٨٦، والجنى الداني ١٠٧، وتوضيح المقاصد ٧٨٤/٢، والنجم
الناقب ٥١٢/١.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي مطموسة في الأصل.

البريد)، وَ (إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا)، وَ (زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا)، وَلِنُفَسِّرَ هَذِهِ الْقُيُودَ:
فَقَوْلُهُ: (مَا وَقَعَ مُثَبَّتًا) احْتِرَازٌ عَنْ أَنْ يَقَعَ مَنفِيًّا مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ، كَقَوْلِكَ: (مَا
زَيْدٌ سَيْرًا)، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِتْيَانُ بِهِ إِلَّا مَعَ فَعْلِهِ.
وَقَوْلُهُ: (بَعْدَ نَفْيٍ) احْتِرَازٌ عَنْ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ غَيْرِ نَفْيٍ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ سَيْرًا)، فَإِنَّهُ
لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ بِصَدَدِهِ.

وَقَوْلُهُ: (أَوْ مَعْنَى نَفْيٍ)؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ قَوْلِكَ: (إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا)، فَإِنَّ (سَيْرًا)
مُثَبَّتٌ بَعْدَ مَعْنَى النَّفْيِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ نَفْيٍ مُحَقَّقٍ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا.
وَقَوْلُهُ: (دَاخِلٌ عَلَى اسْمٍ)، كَقَوْلِنَا: (مَا سِرْتُ إِلَّا سَيْرًا)، فَإِنَّ (سَيْرًا) مُثَبَّتٌ بَعْدَ
نَفْيٍ دَاخِلٌ عَلَى فَعْلٍ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ مَا نَحْنُ فِيهِ فِي شَيْءٍ لَمَّا كَانَ فَعْلُهُ مَذْكُورًا.
وَقَوْلُهُ: (لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنْهُ) أَي: لَا يَكُونُ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ خَبْرًا عَنْ ذَلِكَ
الاسمِ احْتِرَازًا عَنْ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ [ظ ٩٦] دَاخِلًا عَلَى اسمٍ يَكُونُ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ
خَبْرًا عَنْ ذَلِكَ الاسمِ، كَقَوْلِكَ: (مَا سِيرِي إِلَّا سَيْرُ الْبَرِيدِ)، أَوْ (سَيْرٌ شَدِيدٌ) فَإِنَّهُ
لَيْسَ مِمَّا^(١) ذَكَرْنَاهُ [مِنَ الْقِيَاسِ]^(٢)، لَمَّا كَانَ يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ [خَبْرًا]^(٣) عَمَّا قَبْلَهُ.
وَقَوْلُهُ: (أَوْ وَقَعَ مُكَرَّرًا)، وَمَعْنَاهُ: أَوْ وَقَعَ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ مُكَرَّرًا فِي مَوْضِعِ
خَبَرٍ عَنِ اسمٍ، وَلَيْسَ صَالِحًا أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَنْهُ؛ لِيَدْخُلَ [فِيهِ]^(٤) مِثْلُ قَوْلِنَا: (زَيْدٌ
سَيْرًا سَيْرًا).

وَإِنَّمَا قُلْنَا: تَقَعُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ^(٥) عَنِ الاسمِ، وَلَيْسَ صَالِحًا أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَنْهُ؛

(١) فِي الْأَصْلِ: (مِنْ مِمَّا).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَهِيَ مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَهِيَ مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَهِيَ مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: (خَبْرًا).

لِسَلَا يَنْتَقِضَ بِمِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]؛ لِأَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ فِي الْآيَةِ يَجُوزُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ مَعَ الْمَصْدَرِ لَمَّا لَمْ يَكُنْ وَاقِعًا خَبَرًا عَمَّا يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ خَبَرًا عَنْهُ.

ثُمَّ إِنَّهُ أَوْضَحَهُ بِالْأَمْثِلَةِ، فَقَوْلُهُ: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا)، مِثَالٌ لِلْمُثَبِّتِ بَعْدَ النَّفْيِ. وَقَوْلُهُ: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرَ الْبَرِيدِ)، مِثَالٌ لِلْمُثَبِّتِ بَعْدَ النَّفْيِ، وَلَكِنَّهُ كَرَّرَهُ إِعْلَامًا بِأَنَّ الْمَصْدَرَ وَالْمَفْرَدَ كَالْمَصْدَرِ الْمُضَافِ فِي وُجُوبِ إِضْمَارِ الْفِعْلِ فِيمَا هَذَا حَالُهُ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ.

وَقَوْلُهُ: (إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا)، مِثَالٌ لِمَا هُوَ فِي مَعْنَى النَّفْيِ؛ لِأَنَّ إِنَّمَا مَوْضُوعَةٌ لِلْحَصْرِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ تَضَمُّنِهَا لِلنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ: وَ (زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا)، مِثَالٌ الْمَكْرَرِ مِنْهُ، وَإِنَّمَا وَجَبَ إِضْمَارُ الْفِعْلِ بِاعْتِبَارِ هَذِهِ الْقِيُودِ؛ لِمَا يَظْهَرُ مِنْ قُوَّةِ دَلَالَةِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ بِمَا لَخَّصْنَاهُ.

الضَّابِطُ الثَّانِي: أَنْ يَقَعَ الْمَصْدَرُ تَفْصِيلًا لِأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَشَدُّوا أَلْوَاثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴾ [محمد: ٤]، فَقَوْلُهُ: (تَفْصِيلًا) احْتِرَازٌ عَنْ أَنْ يَقَعَ الْمَصْدَرُ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ إِضْمَارُ فِعْلِهِ، كَقَوْلِكَ: (مَنَنْتَ ^(١) مَنَّا) فَإِنَّهُ لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ بِصَدْدِهِ لَمَّا لَمْ تَسْبِقْ هُنَاكَ جُمْلَةً يَكُونُ الْمَصْدَرُ تَفْصِيلًا لَهَا.

وَقَوْلُهُ: (لِأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ) احْتِرَازٌ عَنْ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا تَفْصِيلًا، لَا لِأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ، بَلْ تَفْصِيلًا لِمَضْمُونِ ذَلِكَ إِمَّا مُفْرَدًا، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ إِمَّا أَنْ يُسَافِرَ سَفَرًا قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا) [و٩٧]] فهذه لَيْسَتْ تَفْصِيلًا لِأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ ^(٢) تَفْصِيلٌ

(١) فِي الْأَصْلِ: (طِفْتُ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ وَهُوَ فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ ٣٩٧.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَهُوَ مَطْمُوسٌ مِنَ الْأَصْلِ.

لِحَالِ (زَيْدٍ)، فَلَمْ يَكُنْ مِمَّا نَحْنُ [بِصَدَدِهِ. أَوْ]^(١) جُمْلَةً، كَقَوْلِكَ: [(زَيْدٌ يُسَافِرُ سَفَرَهُ]^(٢) الْقَرِيبَ أَوِ الْبَعِيدَ)، فَقَوْلُهُ: (سَفَرُهُ [الْقَرِيبَ أَوْ]^(٣) الْبَعِيدَ) تَفْصِيلُهُ لِيَجْمَلَةَ، لَا لِأَثَرِهَا. [فَالْجُمْلَتَانِ لَمْ]^(٤) تَكُونَا مِمَّا نَحْنُ [فِيهِ.

وَإِنَّمَا قَالَ فِي قِيُودِهِ: [^(٥) (جُمْلَةٌ مُتَقَدِّمَةٌ)؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الَّذِي [هَذَا]^(٦) حَالُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ؛ لِتَحْصُلِ الْمَغَايِرَةِ، وَإِلَّا كَانَ تَفْصِيلًا لِلشَّيْءِ [عَلَى الشَّيْءِ]^(٧).

وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾، فَالشَّرَائِطُ وَالْقِيُودُ حَاصِلَةٌ فِيهَا مِنْ جِهَةِ الْمَنِّ وَالْفِدَاءِ، فَ(شُدُّوا) هِيَ الْجُمْلَةُ، [وَمَضْمُونُهَا]^(٨) شَدَّ الْوَثَاقِ، وَأَثَرُهُ الْمَنُّ، وَالْفِدَاءُ، وَالْأَسْرُ، وَهِيَ الَّتِي وَقَعَتْ [تَفْصِيلًا]^(٩) لِأَثَرِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ إِضْمَارُ الْفِعْلِ فِيهَا، وَإِنَّمَا وَجَبَ إِضْمَارُهُ؛ لِمَا فِي الْمَصْدَرِيَّةِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْفِعْلِ بِكَوْنِ هَذِهِ الْمَصَادِرِ وَاقِعَةً مَوْقِعَ التَّفْسِيرِ لِلْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ وَالْإِيضَاحِ لَهَا.

فَقَوْلُهُ: « فَشُدُّوا » هِيَ الْجُمْلَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَابِتَةً وَلَا مَوْجُودَةً فِي الْكَلَامِ لَكَانَ قَوْلُهُ: « إِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً » تَفْصِيلًا لَهُمَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَسْبِقْ هُنَاكَ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل. وبعده تكرار للجملة: فقوله:

(سفره القريب أو البعيد) ونصفها مطموس.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٩) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

جُمْلَةً تَكُونُ تَفْصِيلًا لِأَثَرِ مَضْمُونِهَا، كَمَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ.

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: مَا وَقَعَ لِلتَّشْبِيهِ، يَعْنِي: وَمِنْ جُمْلَةِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا حَذْفُ الْفِعْلِ عَلَى جِهَةِ الْقِيَاسِ وَتَجْرِيدُ الْمَصْدَرِ عَنْهُ هُوَ أَنْ يَقَعَ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ لِلتَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبِهِ.

فَقَوْلُهُ: (لِلتَّشْبِيهِ) احْتِرَازٌ عَنْ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ، كَقَوْلِكَ: (لِزَيْدٍ صَوْتُ حَسَنٌ).

وَقَوْلُهُ: (بَعْدَ جُمْلَةٍ) احْتِرَازًا عَمَّا إِذَا وَقَعَ بَعْدَ مُفْرَدٍ، كَقَوْلِكَ: (الصَّوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ).

وَقَوْلُهُ: (مُشْتَمِلَةً عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ) احْتِرَازٌ عَمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ حِمَارٍ).

وَقَوْلُهُ: (وَصَاحِبِهِ) احْتِرَازٌ عَمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: (فِي الدَّارِ صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ).

وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عِلَاجًا، وَهَذَا الْقَيْدُ لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّيْخُ، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ، وَإِلَّا كَانَ [ظ ٩٧] مُنْتَقِضًا بِمِثْلِ قَوْلِهِمْ: (لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاءِ)، وَ(زُهْدٌ زُهْدُ الصَّالِحِينَ)، فَإِنَّ مَا هَذَا حَالُهُ يَجِبُ رَفْعُهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِيهِ عِلَاجٌ، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ ثُبُوتُ^(١) هَذِهِ الْأُمُورِ لَهُ، فَلَيْسَ الْغَرَضُ مُعَالَجَةُ أَحْدَاثِهَا؛ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْبَابِ. وَكَلَامُ سَيِّوِيهِ دَالٌّ عَلَى اعْتِبَارِ هَذَا الْقَيْدِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: لَا بَلْ مَرَرْتُ بِهِ حَالِ تَصْوِيَةٍ وَمُعَالَجَةٍ^(٢).

وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذْفُ الْفِعْلِ بِاعْتِبَارِ هَذِهِ الْقِيُودِ لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ مَفْهُومًا عِنْدَ اجْتِمَاعِهَا وَمَدْلُوعًا عَلَيْهِ بِهَا؛ فَلِهَذَا وَجَبَ حَذْفُهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (سَمُور).

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ ٣٥٦/١.

الضَّابِطُ الرَّابِعُ: مَا وَقَعَ مَضْمُونُ جُمْلَةٍ لَا مُحْتَمَلٌ لَهَا غَيْرُهُ.

يُرِيدُ: وَمِنْ جُمْلَةِ الحُدُوفَاتِ الْقِيَاسِيَّةِ لِلأَفْعَالِ مَا ذَكَرَهُ.

فَقَوْلُهُ: (مَضْمُونُ جُمْلَةٍ) احْتِرَازًا عَنْ مِثْلِ قَوْلِنَا: (ضَرَبَ ضَرْبًا زَيْدٌ)، فَإِنَّ الْمَصْدَرَ وَاقِعٌ بَعْدَ الْمَفْرَدِ، وَهُوَ الْفِعْلُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ فَاعِلِهِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ مِمَّا نَحْنُ بِصَدَدِهِ لَمَّا كَانَ مُتَتَصِبًا بَعْدَ مُفْرَدِ الْفِعْلِ.

وَقَوْلُهُ: (لَا مُحْتَمَلٌ لَهَا غَيْرُهُ) احْتِرَازٌ عَنْ أَنْ يَكُونَ لِلْجُمْلَةِ مُحْتَمَلٌ آخَرُ غَيْرُهُ، كَمَا سَيَأْتِي تَقْرِيرُهُ فِي الْقِسْمِ الْخَامِسِ مِنْ هَذِهِ الضُّوَابِطِ.

وَمِثَالُهُ قَوْلُنَا: (لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٌ اعْتِرَافًا)، فَ(اعْتِرَافًا) وَقَعَ مَضْمُونُ جُمْلَةٍ حَاصِلٌ بَعْدَ كَمَالِهَا بِجُزْأَيْهَا، وَلَا احْتِمَالٌ لِتِلْكَ الْجُمْلَةِ إِلَّا الْاعْتِرَافُ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: أَعْتَرَفُ اعْتِرَافًا، وَيُسَمَّى تَوْكِيدًا لِنَفْسِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَوْكِيدِ الْجُمْلَةِ الْمَشْعِرَةِ بِالْاعْتِرَافِ؛ فَلِهَذَا كَانَ تَوْكِيدًا لِنَفْسِهِ.

وَأِنَّمَا وَجَبَ حَذْفُ الْفِعْلِ فِيمَا هَذَا حَالُهُ؛ لِمَا فِي سِيَاقِ الْجُمْلَةِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، فَصَارَ مَجْمُوعُ الْجُمْلَةِ وَالْمَصْدَرِ فِيهِ إِشْعَارٌ بِهِ، فَحُذِفَ قِيَاسًا، بِحَيْثُ لَا مَذْهَبٌ إِلَى ذِكْرِهِ بِحَالٍ.

الضَّابِطُ الْخَامِسُ: مَا وَقَعَ مَضْمُونُ جُمْلَةٍ لَهَا مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ.

فَقَوْلُهُ: (مَضْمُونُ جُمْلَةٍ) احْتِرَازٌ عَنِ الْمَفْرَدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ.

وَقَوْلُهُ: (لَهَا مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ) يَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ قَبْلَ هَذَا.

وَمِثَالُهُ: (هَذَا زَيْدٌ غَيْرَ مَا تَقُولُ)، وَ(هَذَا الْقَوْلُ لَا قَوْلَكَ)، وَ(زَيْدٌ قَائِمٌ [و٩٨] حَقًّا)، وَ(حَقًّا زَيْدٌ [١] قَائِمٌ)، فَمَا هَذَا حَالُهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَقًّا صِدْقًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا بَاطِلًا، فَإِذَا قُلْتَ: (حَقًّا) رَفَعْتَ أَحَدَ الْاِحْتِمَالَيْنِ بِقَوْلِكَ: (حَقًّا)،

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

وَهَذَا يُسَمَّى التَّوَكِيدَ لِغَيْرِهِ، يَعْنِي: أَنَّ (حَقًّا) لَيْسَ تُرِيدُ بِهِ تَأْكِيدَ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ، كَمَا مَرَّ فِي الَّذِي قَبْلَهُ، وَإِنَّمَا أَفَادَ رَفَعَ أَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ، وَكَانَ تَوَكِيدًا لِغَيْرِهِ؛ لَمَّا كَانَ قِطْعِيًّا غَيْرَ مَعْنَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى، وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذْفُ الْفِعْلِ عَنْهُ لَمَّا كَانَ مُؤَكِّدًا لِأَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: أَحَقُّهُ حَقًّا، فَحَذَفَتْ (أَحَقُّهُ) لَمَّا كَانَ (حَقًّا) قَائِمًا مَقَامَهُ، وَدَالًا بِنَفْسِهِ عَلَيْهِ.

الضَّابِطُ السَّادِسُ: مَا وَقَعَ مُثْنًى، مِثْلُ: (لَبَّيْكَ)، وَ(سَعْدَيْكَ). مَا ^(١) هَذَا حَالُهُ لَا يُوجَدُ الْفِعْلُ مَعَهُ، وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذْفُ فِعْلِهِ بِاعْتِبَارِ أَمْرَيْنِ: أَمَّا أَوَّلًا فَبِأَنَّ يَكُونُ مُثْنًى، نَحْوُ: (لَبَّيْكَ)، أَي: لَبَّا لَبَّا، وَ(سَعْدَيْكَ)، أَي: سَعْدَا سَعْدَا، فَحَذَفُوا الْفِعْلَ؛ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى تَكْرِيرٌ لِمَا قَصَدُوا إِلَيْهِ، فَجَعَلُوا اللَّفْظَ الْمَقْدَّرَ نَائِبًا مِنْابِ الْفِعْلِ وَدَالًا عَلَيْهِ؛ فَلِهَذَا حَذَفُوهُ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَبِأَنَّ تَكُونَ التَّثْنِيَةُ لِلتَّكْثِيرِ، يَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا إِذَا كَانَتِ التَّثْنِيَةُ لِغَيْرِ التَّكْثِيرِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ)، فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُ حَذْفُ الْفِعْلِ مِنْهُ لَمَّا كَانَ لِغَيْرِ التَّكْثِيرِ، فَحَصَلَ مِنْ مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ هَذَا التَّوَعُّ فِيهِ جِهَةٌ سَمَاعِيَّةٌ، وَهُوَ تَثْنِيَةُ الْمَصْدَرِ، نَحْوُ: (لَبَّيْكَ)، وَ(سَعْدَيْكَ)، وَ(دَوَالَيْكَ)، وَ(هَذَاذَيْكَ)، قَالَ عَبْدُ بَنِي الْحَسْحَاسِ مِنْ أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ:

٢٩ - إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا لِلْبُرْدِ لَا بَسُّ ^(٢)

(١) فِي الْأَصْلِ: (مَامَا).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِسَحِيمِ عَبْدِ بَنِي الْحَسْحَاسِ فِي دِيْوَانِهِ ١٦ وَالرُّوْيُ بِكسْرِ السِّينِ، وَانْظُرْ سَبْيُوهِ ٧٠ / ١، أَمَالِي الزَّجَاجِيِّ ١٣١، وَالْمَخْصَصُ ١٥٦ / ٤، وَشَرَحَ أَبْيَاتَ الْجَمَلِ لِابْنِ السَّيِّدِ ٢٦١، وَابْنُ يَعِيشَ ١١٩ / ١، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٥٣٢ / ٢، ٦١ / ٤، وَالْخَزَانَةُ ٩٩ / ٢. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبِ ١٣٠، وَالْجَمَلُ لِلزَّجَاجِيِّ ٣٠٦، وَالْخَصَائِصُ ٤٥ / ٣، وَالْمَحْتَسَبُ ٢٧٩ / ٢، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٤١٣ / ٢، وَرَصَفَ الْمُبَانِي ٢٥٨، وَالْهَمْعُ ١٠٩ / ٢، وَجَاءَتِ الرُّوَايَةُ فِي جُمْلَةٍ مِنَ الْمَصَادِرِ: (لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَا بَسُّ) بِضَمِّ السِّينِ.

أي: مُدَاوَلَةٌ بَعْدَ مُدَاوَلَةٍ، فَمَا هَذَا حَالُهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، بَلْ يُقَصَّرُ عَلَى السَّمَاعِ، وَلَا يُبْنَى إِلَّا مَا بَنَوْهُ مِنْ غَيْرِ قِيَاسٍ، فَلَا يُقَالُ: (ضَرْبِيكَ)، وَلَا (قَتْلِيكَ)، وَفِيهِ جِهَةٌ قِيَاسِيَّةٌ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَا بُنِيَ مِنْهُ هَذِهِ التَّشْيِيعُ فَيَجِبُ حَذْفُ فَعْلِهِ عَلَى طَرِيقَةِ الْوُجُوبِ عَلَى الْإِطْلَاقِ لِمَا قَرَّرْنَاهُ [ظ ٩٨].

فَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ^(١): «لَأَنَّ كَوْنَهُ (مُثْنًى) رَاجِعٌ إِلَى السَّمَاعِ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْقِيَاسِ».

فَهَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَحْذُوفَةِ أَفْعَالُهَا قِيَاسًا مُطَرِّدًا بِاعْتِبَارِ هَذِهِ الضَّوَابِطِ.

الضَّرْبُ الثَّالِثُ: مَا لَمْ يُنْطَقْ بِفَعْلِهِ بِحَالٍ:

اعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي حُذِفَتْ أَفْعَالُهَا مَا لَيْسَ لَهُ فَعْلٌ يُنْطَقُ بِهِ، وَلَكِنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا بِذِكْرِ الْمَصْدَرِ عَنْ ذِكْرِهِ، وَهَذَا يَكُونُ عَلَى أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ:

أَوَّلُهَا: مَصَادِرُ، كَقَوْلِهِمْ: (وَيَحْكُ)، وَ(وَيْسُكَ)، وَ(وَيْلُكَ)، وَ(وَيْبُكَ)، فَإِنَّ هَذِهِ مَصَادِرُ مَنْصُوبَةٌ لَا أَفْعَالَ لَهَا، مَنْطُوقًا^(٢) بِهَا، وَقَوْلُهُمْ: (فَمَا وَالَ، وَلَا وَاحَ، وَلَا وَاسَ) تَوْلِيدٌ مِمَّا لَا يُعْوَلُ عَلَيْهِ لِقِلَّتِهِ وَنُدُورِهِ.

وِثَانِيهَا: جَوَاهِرُ جَوَامِدُ، وَهِيَ كَقَوْلِهِمْ: (تُرْبًا وَجَنْدَلًا)، فَالْأَصْلُ فِيهِ: رَمَاهُ اللَّهُ رَمِيًا بِالتُّرْبِ وَالجَنْدَلِ، ثُمَّ رَمِيًا بِالتُّرَابِ وَالجَنْدَلِ، ثُمَّ اطَّرَحَ الْمَصْدَرُ، وَأُقِيمَتِ هَذِهِ الْجَوَاهِرُ مُقَامَهُ، فَقِيلَ: (تُرْبًا وَجَنْدَلًا).

وِثَالِثُهَا: صِفَاتٌ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: (أَعَائِذَا بِكَ)، وَالْمَعْنَى: أَعُوذُ بِكَ، وَ(أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ)، وَ(أَقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ)؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ هُوَ الْمَصَادِرُ، وَالْمَعْنَى

(١) شرح المقدمة الكافية ٤٠٣.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (مَنْطُوق).

عَلَيْهَا؛ فَلِهَذَا كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ فِي مَعْنَى الْمَصَادِرِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ، وَأَنْشَدَ سَيَبَوِيه^(١) فِي هَذَا الْمَعْنَى:

٤٠ - لَقَدْ أَلَبَ الْوَاشُونَ أَلْبَابَ بَيْنِهِمْ فَتُرِبٌ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ^(٢)
فَإِنَّمَا رَفَعَهُ إِرَادَةً لَأَطْرَاحِ الْفَعْلِ، كَمَا قَالُوا: (سَلَامٌ عَلَيْكَ)، فَهَذِهِ مَصَادِرُ لَمْ يُنْطَقَ بِأَفْعَالِهَا، فَهِيَ مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ مَا قَبْلَهُ أُضْمِرَ فَعْلُهُ مَعَ اسْتِعْمَالِهِ، وَهَذِهِ لَمْ تُسْتَعْمَلْ بِأَفْعَالِهَا، فَهِيَ مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ مَا قَبْلَهُ لَهَا أَفْعَالٌ.
فَهَذِهِ هِيَ التَّفْرِقَةُ بَيْنَهُمَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (ذَفَرًا)، وَ (بَهْرًا)، وَ (خَيْبَةً)، وَ (جَدْعًا)، وَ (عَقْرًا)، وَأَنْشَدَ النُّحَاةُ:

٤١ - تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبْعُونَ مُهَجَّتِي بِجَارِيَةٍ بَهْرًا لَّهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا^(٣)
[و ٩٩] وَمَعْنَى (بَهْرًا) أَي: غَلَبَهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

٤٢ - ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ^(٤)

* * *

(١) الكتاب ١/ ٣١٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١١٣، والكتاب ١/ ٣١٥، والمقتضب ٣/ ٢٢٢، وشرح السيرافي ٢/ ٢٠٦، وابن السيرافي ١/ ٢٥٤، والمخصص ٣/ ٣٩١، والنكت للأعلم ١/ ٣٦٨، والبديع في علم العربية ١/ ١٣٢، وابن يعيش ١/ ١٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٥، والصفوة الصفية ١/ ٤٥٦، والفاخر ١/ ١٧٩، والموشح ٤٩، والتذيل ٧/ ٢٢٧، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٢٧، والهمع ٢/ ١٢٨. والرواية في الأصل بنصب: (وتربا) وكذا في الكتاب ومقتضى السياق.

(٣) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في سيبويه ١/ ٣١١، والكامل ٢/ ٧٩٥، وإصلاح المنطق ١٣٠، وشرح السيرافي ٢/ ٢٠٤، واللامات ١٢٣، وابن السيرافي ١/ ٢٦٦، والإنصاف ١/ ٢٤١، والصحاح (بهر)، (فقد)، والمخصص ٣/ ٣٩١، والمحصول ٥٤٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٣٥. وهو بلا نسبة في النكت للأعلم ١/ ٣٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٤، والتذيل ٧/ ١٦١.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٧٣، وانظر شرح السيرافي ٢/ ٤١، وليس في كلام العرب ٣٥٠، وابن السيرافي ١/ ١٧٩، والخصائص ٢/ ٢٨١، والصحاح (بهر)، ومقاييس اللغة ١/ ٣٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٤، والتذيل ٦/ ١١٩، ومغني اللبيب ٢٠، وهو بلا نسبة =

تَنْبِيْهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَسَائِلَ أَرْبَعٍ تَتَعَلَّقُ بِالمَصَادِرِ

المسألة الأولى:

قوله تعالى: ﴿يَحْزَنُ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠]، وفي انتصابها وجهان^(١):
أحدهما: أن يكون نداءً؛ إمّا مُشَبَّهًا بالمضاف كـ (طالعا جبلا)، وإمّا على أنه
نكرة كـ (يا رجلا)، والجائر والمجرور في موضع الصفة، أي: تعالى يا حسارة،
فهذا أو أنك، والخطاب بها يجوز أن يكون من جهة الله تعالى على جهة الاستعارة
من جهة عظم ما جنوه على أنفسهم من الكذب، ويحتمل أن يكون من جهة الملائكة
في تهالكهم في الكفر والإصرار، ويحتمل أن يكون من جهة كل أحد، أي: هم أحقّاء
بأن يتحسّر عليهم كلُّ متحسّرٍ من أجل ما اجتروحوه من العظائم في التكذيب.
وثانيهما: أن يكون منصوبا على المصدريّة، والمندادى محذوف، أي: يا قوم،
كقولك: (يا بؤس)، و (يا عجباً)، والمندادى يُحذف كثيراً، قال الزجاج^(٢):
وهذه من أصعب آية في القرآن. ولا وجه لما زعمه، فإن فيه ما هو أدخل في
الغموض.

المسألة الثانية:

قوله تعالى: ﴿يَوَلِّينَا مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]، وفي نصبه وجهان:
أحدهما: أن يكون مصدرا، والمندادى فيه محذوف، تقديره: يا قوم كان لنا الول
بملاقاة هذا اليوم الذي بعثنا فيه من مرقدنا.

= في سيبويه ٣١١/١، اللامات ١٢٤.

(١) انظر المسألة بالوجهين في المحصل للعلوي (مخطوط) ١٧٢/١. وهناك رأي ثالث ذكره
الخوارزمي وهو أن حرف النداء قد انسلخ عنه معنى النداء بقي معنى التنبية. ونقله العلوي في
المحصل.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢٨٤/٤.

وَتَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُنَادَى، أَي: يَا وَيْلُ احْضُرْ، فَهَذَا أَوَانُكَ. لَا يُقَالُ: فَكَيْفَ جَازَ أَنْ يُنَادَى الْوَيْلُ وَالْحَسْرَةُ، وَهَمَا فِي الْمَعَانِي مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ؛ إِذْ لَا يُنَادَى إِلَّا مَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْإِجَابَةُ مِنَ الْعُقْلَاءِ؟ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا مِنْ جُمْلَةِ افْتِنَانِهِمْ فِي الْكَلَامِ وَتَوَسُّعِهِمْ فِيهِ لِضُرُوبٍ مِنَ الاسْتِعْمَالَاتِ، فَيُنَادُونَ الْحَسْرَةَ وَالْوَيْلَ لِفَرَطِ مَا يَقَعُونَ فِيهِ مِنَ الْمَحَنِ وَالْبَلَاوِي، فَيُنَادُونَ بِهِ لِمَا لَهُمْ بِهِ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿دَعُوا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ (١٣) لَا نَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا [ظ ٩٩] وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا ﴿[الفرقان: ١٣، ١٤]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا﴾ [الانشقاق: ١١].

المسألة الثالثة:

قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٤٢ - تَرْمِي الْفَجَاجَ بِحَيْدَارِ الْحَصَى زَيْمًا فِي مِشْيَةِ سُرْحٍ خَلَطًا أَفَانِيًا^(١)
يَصِفُ النَّاقَةَ فِي سُرْعَةِ مَشِيِّهَا، وَالْفَجَّ: الْوَاسِعُ. وَالزَّيْمُ: الْمُتَفَرِّقُ. وَالسُّرْحُ: السَّهْلُ، وَانْتِصَابُ (زَيْمًا) عَلَى الْحَالِ مِنَ الْحَصَا، وَارْتِفَاعُ (سُرْحٍ) عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ لِـ (تَرْمِي). وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا صِفَةً لِـ (مِشْيَةٍ)؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: (نَاقَةٌ سُرْحٌ)، وَ (مِشْيَةُ سُرْحٍ)، إِذَا كَانَتْ سَهْلَتَيْنِ، (خِلَطًا أَفَانِيًا) مَنْصُوبَانِ عَلَى الْحَالِ مِنَ (حَيْدَارٍ)، وَ (أَفَانِينُ) جَمْعُ (أَفَانٍ) كـ (أَنْعَامٍ) وَ (أَنْعَامٍ).

المسألة الرابعة:

قَوْلُ ابْنِ دُرَيْدٍ^(٢):

(١) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ٢٣٠ برواية: (الحصى قُمْرًا)، وَ (خِلَطٍ)، وانظر الجيم للشيباني ١٢٣/٣، وجمهرة أشعار العرب ٦٨٧، وتاج العروس (حيد).

(٢) هو مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ دُرَيْدٍ، يَنْتَهِي نَسَبُهُ إِلَى يَعْرَبِ بْنِ قَحْطَانَ، مَوْلَدُهُ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ مَائَتَيْنِ وَثَلَاثَ وَعَشْرِينَ، وَارْتَحَلَ إِلَى عُثْمَانَ، وَبَقِيَ فِيهَا إِلَى أَنْ مَاتَ، رَوَى عَنْ السَّجِسْتَانِيِّ وَالرِّيَاشِيِّ، وَأَخَذَ عَنْهُ أَبُو سَعِيدٍ السِّيرَافِيُّ وَالْمَرْزُبَانِيُّ وَأَبُو الْفَرَجِ الْأَصْفَهَانِيُّ، مِنْ مَوْلاَفَاتِهِ: الْجُمْهُرَةُ، وَالْاِشْتِقَاقُ، وَالْمَلَا حِنْ، =

٤٤ - هَمَّا عَتَادِي الْكَافِيَانِ فَقَدْ مَنَ أَعْتَدْتُهُ فَلَيْنَا عَنِّي مِنْ نَأَى^(١)
يَعْنِي الْحِصَانُ وَالسَّيْفُ، وَانْتِصَابُ (فَقَدْ) إِمَّا عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَالْمَنَادَى
مَحذُوفٌ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ مُنَادَى مُضَافٌ، كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ فِي غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بِالصَّوَابِ.



= والمقصورة، وغيرها، توفي سنة ثلاثمائة وإحدى وعشرين للهجرة. (انظر ترجمته في البلغة ١٩٣،
والبغية ١/٧٦).

(١) هذا بيت من مقصورة ابن دريد، وهو البيت رقم (٩٢)، وجاء في رواية: (أَعْدَدْتُهُ). فأما إعراب
(فقد) فذكر ابن هشام اللخمي أنه منصوب على أنه مفعول به لقوله: (كافيان)، ولم يذكر في نصبه
احتمالاً آخر. انظر شرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي ٢٣٠.

[المَفْعُولُ بِهِ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَّه: « المَفْعُولُ بِهِ: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فَعْلُ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفَعْلِ، وَقَدْ يُحَذَفُ الْفَعْلُ؛ لِقِيَامِ قَرِينَةِ جَوَازًا، كَقَوْلِكَ: (زَيْدًا) لِمَنْ قَالَ: (مَنْ أَضْرَبُ؟)، وَوُجُوبًا فِي أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ، الْأَوَّلُ سَمَاعِيٌّ، نَحْوُ: (امْرَأً وَنَفْسَه)، وَ: ﴿ أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١]، وَ(أَهْلًا وَسَهْلًا) ».

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: تَسْلِيْطُ الْفَعْلِ عَلَى جِهَةِ الْاِقْتِضَاءِ لَهُ هُوَ الَّذِي يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَائِرِ الْمَفَاعِيلِ، كَالْمَفْعُولِ لَهُ، وَالْمَفْعُولِ فِيهِ، وَمَعَهُ، وَأَرَادَ بِالْوُقُوعِ تَعَلُّقَهُ بِمَا لَا تَعَقُّلَ إِلَّا بِهِ، يَعْنِي أَنَّ الْفَعْلَ الْمُتَعَدِّيَّ لَا يُمَكِّنُ تَعَقُّلَ مَا هَيْئَتِهِ وَفَهْمَ حَقِيقَتِهِ إِلَّا بِالْمَفْعُولِ بِهِ؛ وَمِنْ أَجْلِ هَذَا لَمْ يَكُنِ الْمَفْعُولُ بِهِ إِلَّا لِمَا كَانَ مُتَعَدِّيًا مِنَ الْأَفْعَالِ، فَمِنْ هَهْنَا كَانَ الْمَفْعُولُ أَصْلًا فِي مَفْهُومِ الْمُتَعَدِّيِّ مِنَ الْأَفْعَالِ، [و ١٠٠] وَسَيَجِيءُ لِهَذَا مَزِيدٌ إِضْاحٍ فِي بَابِ الْمُتَعَدِّيِّ وَاللَّازِمِ مِنَ الْفَعْلِ.

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فَلَنَذْكُرِ الْمُؤَثِّرَ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ، ثُمَّ نُرَدِّفُهُ بِجَوَازِ تَقْدِيمِهِ، ثُمَّ نَذْكُرُ كَيْفِيَّةَ حَذْفِهِ، فَهَذِهِ مَطَالِبُ ثَلَاثَةٍ:

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ الْمُؤَثِّرِ فِيهِ النَّصَبِ

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّأْثِيرَ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ حَقِيقِيًّا عَقْلِيًّا، وَ[هَذَا]^(١) إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ الْاِخْتِيَارِ، وَهُوَ الَّذِي لَهُ شُعُورٌ بِمَا يَصْدُرُ عَنْهُ، وَيُؤَثِّرُ فِيهِ، وَهَذَا هُوَ الْفَاعِلُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ الْإِجَابِ، وَهُوَ الَّذِي لَا شُعُورَ لَهُ بِأَثَرِهِ، وَهُوَ كَتَأْثِيرِ النَّارِ فِي الْإِحْرَاقِ، [وَالْقَطْعُ لِلسَّيْفِ]^(٢) وَالتَّعَقُّلُ مِنْ نُزُولِهِ وَهُوِيِّهِ، فَهَذِهِ الْأُمُورُ مُؤَثِّرَاتٌ عَلَى جِهَةِ الْحَقِيقَةِ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

في آثارٍ مُحَقَّقَةٍ عَلَيْهِ، يُدْرِكُهَا الْعَقْلُ، وَيَفْهَمُهَا الْحِسُّ.

وَتَأْنِيهِمَا: أَنْ يَكُونَ لَفْظِيًّا لُغَوِيًّا، وَهَذَا نَحْوُ تَأْثِيرِ الْفِعْلِ فِي مَفْعُولِهِ وَفَاعِلِهِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وَ(عَرَفْتُ زَيْدًا فَأَبْصَرْتَهُ)، فَمَا هَذَا حَالُهُ مِنَ التَّأْثِيرَاتِ لَيْسَ حَقِيقِيًّا، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ الْمَجَازِ اللَّغَوِيِّ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْفِعْلَ اللَّفْظِيَّ يَقْتَضِيهِ، وَيَسْتَدْعِيهِ، وَيَقَعُّ عَلَيْهِ بِلَفْظِهِ، وَتَوَوُّلُ حَقِيقَةِ الْكَلَامِ وَأَصْلُهُ فِي ذَلِكَ إِلَى التَّفْرِقَةِ بَيْنَ قَوْلِنَا: (أَبْصَرْتُ زَيْدًا)، وَبَيْنَ قَوْلِنَا: (شَرَفَ)، وَ(عَظَّمَ)، وَ(كَبَّرَ)، فَالَّذِي وَقَعَتْ بِهِ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ هُوَ الَّذِي نُرِيدُهُ بِكَوْنِ الْفِعْلِ مُؤَثِّرًا فِي مَفْعُولِهِ النَّصَبِ؛ لِأَجْلِ اقْتِضَائِهِ لَهُ، وَفِيهِ لِلنُّحَاةِ مَذَاهِبُ خَمْسَةٌ^(١):

أَوَّلُهَا: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ النَّصَبِ إِنَّمَا هُوَ الْفِعْلُ مُطْلَقًا، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ سَبْيَوِيهِ، وَالْخَلِيلِ، وَالْمَبَرِّدِ، وَالْمَازِنِيِّ، وَجَمَاهِيرِ الْبَصْرِيِّينَ.

(١) للنحاة في عامل المفعول به عدة آراء:

الأول: رأي البصريين، قالوا: إِنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَفْعُولِ النَّصَبِ إِنَّمَا هُوَ الْفِعْلُ وَحْدَهُ، وَقِيلَ: أَخَذَ بِهِ الْكَسَائِيُّ وَالْأَنْبَارِيُّ مِنَ الْكُوفِيِّينَ.

الثاني: ذهب الكسائي والفراء وجماهير الكوفيين إلى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ جَمِيعًا.

الثالث: زعم الأحمر تلميذ الفراء أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَفْعُولِ هُوَ الْمَفْعُولِيَّةُ لَا غَيْرَ.

الرابع: العامل فيه هو الفاعل مطلقًا.

الخامس: إذا قلت: (ظننت زيدًا قائمًا) فالعامل في (زيد) هو التاء، والعامل في (قائم) (ظننت)، وهو رأي هشام بن معاوية.

السادس: نسب النجراني للأخفش أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَلَمْ أَجِدْ نِسْبَةَ هَذَا الرَّأْيِ لِلْأَخْفَشِ عِنْدَ غَيْرِهِ.

انظر المسألة في مجالس العلماء ٤٣، وشرح القصائد السبع ٥٤، والإنصاف ٥٣/١، وائتلاف النصرة ٣٤، وأسرار العربية ٩٣، والمقاصد الشافية ١٣١-١٣٢، والمساعد ٤٢٦/١، وشرح الرضي ٣٣٥/١، والتذيل ٦/٧، وتمهيد القواعد ١٧٣٣/٤، والنجم الثاقب ٣٠٣/١، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٧٧٥-٧٧٧، والمحصل للعلوي (مخطوط) ١٢٩/١، والمنهاج في شرح الجمل للعلوي ٧٣٢، والأسرار للنجراني ل ٢٤.

وَتَانِيهَا: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ الْفَعْلُ وَالْفَاعِلُ جَمِيعًا، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَغَيْرَهُمَا مِنْ نَحَاةِ الْكُوفَةِ.

وَتَالِثُهَا: أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَفْعُولِ هُوَ الْمَفْعُولِيَّةُ، وَهَذَا شَيْءٌ يُحْكَى عَنْ خَلْفِ الْأَحْمَرِ^(١) تَلْمِيزُهُ^(٢) الْفَرَّاءِ. [ظ ١٠٠].

وَرَابِعُهَا: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْفَاعِلُ مُطْلَقًا، وَهَذَا شَيْءٌ يُحْكَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

وَخَامِسُهَا: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، فَالْعَامِلُ فِي (زَيْدٍ) النَّصَبُ هُوَ التَّاءُ، وَالْعَامِلُ فِي (قَائِمٍ) (ظَنَنْتُ)، وَهَذَا شَيْءٌ يُحْكَى عَنْ هِشَامِ بْنِ مُعَاوِيَةَ^(٣) صَاحِبِ الْكِسَائِيِّ.

وَالْمَخْتَارُ مَا عَوَّلَ عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ مِنْ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ الْفَعْلُ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ وَالتَّأثيرَ إِنَّمَا هُوَ لِلْأَفْعَالِ بِتَصَرُّفِهَا؛ فَلِهَذَا عَمِلَتْ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ جَمِيعًا، فَأَمَّا الْفَاعِلُ فَلَا حَظَّ لَهُ فِي الْعَمَلِ؛ لِكَوْنِهِ اسْمًا، وَالْأَسْمَاءُ بَرِيئَةٌ مِنَ الْعَمَلِ؛ لِكَوْنِهَا جَامِدَةٌ لَا تَصَرُّفَ لَهَا، وَفِيهِ بُطْلَانُ مَا زَعَمُوهُ.

* * *

(١) هو خلف الأحمر البصري أبو محرز بن حيان مولى بلال بن أبي بردة، وهو أحد رواة الغريب واللغة، صنف: جبال العرب وما قيل فيها من الشعر. وله ديوان شعر حمله عنه أبو نواس، ومات في حدود الثمانين ومائة. انظر البلغة ٩٨، وبغية الوعاة ١ / ٥٥٤.

(٢) في الأصل: (تلميذ) وكذا يقتضي السياق.

(٣) هشام بن معاوية الضرير النحوي، صاحب الكسائي، وأخذ عنه كثيرًا من النحو، بارع في الأدب، له تصانيف منها: كتاب حدود الحروف، والعوامل والأفعال واختلاف معانيها، مختصر النحو، القياس، توفي سنة تسع ومائتين. انظر ترجمته في البلغة ٢٣٦، ووفيات الأعيان ٦ / ٨٥، وبغية الوعاة ٢ / ٣٢٨.

المطلب الثاني: في جواز تقديمه على عامله

اعلم أنَّ الأصل في المفعول أن يكون متأخراً بعد فعله؛ لكونه عاملاً فيه، والعامِلُ قبلَ معموله، ولكنَّه يجوزُ تقديمه عليه من جهة أنَّ العامِلَ لَمَّا كَانَ قَوِيًّا بالتَّصَرُّفِ صَارَ فِيهِ التَّقْدِيمُ مِنْ غَيْرِ خَلَلٍ هُنَاكَ بِالتَّقَدُّمِ.

وَرُبَّمَا تَعَذَّرَ التَّقَدُّمُ فِي الْمَفْعُولِ لِمَانِعٍ؛ إِمَّا لِأَنَّ الْفِعْلَ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، كَقَوْلِكَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، وَإِمَّا لِأَنَّهُ صَارَ فِي حَيْزِ الصَّلَةِ، وَالْمَوْضُوعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَا كَانَ مِنْ صَلَاتِهِ، كَقَوْلِكَ: (يُعْجِبُنِي أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا)، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَانِعِ مِنْ تَقْدِيمِهِ. وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ أَنَّ تَقَدُّمَهُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ الْقِلَّةِ؛ وَلِهَذَا أَتَى بِـ (قَدْ) فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ، وَهُوَ أَمَارَةُ التَّقْلِيلِ، فَقَالَ: (وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ)، وَلَا وَجْهَ لَهُ، بَلْ رُبَّمَا يَكْثُرُ تَقْدِيمُهُ إِلَّا لِمَانِعٍ يَمْنَعُ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ، وَلَعَلَّ غَرَضَهُ بِدُخُولِ (قَدْ) عَلَى الْمُضَارِعِ إِنَّمَا هُوَ تَحْقِيقُ الْجُمْلَةِ وَتَقْرِيرُهَا، وَلَيْسَ الْغَرَضُ تَقْلِيلُهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ [و١٠١] عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، أَوْ لَعَلَّ التَّقْلِيلَ الَّذِي ذَكَرَهُ إِنَّمَا كَانَ لِمَا يَسْتَحِقُّهُ بِالْأَصَالَةِ لَا مِنْ جِهَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْوَى فِي مُرَادِ الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ: (وَقَدْ يَتَقَدَّمُ)، فَالتَّقْلِيلُ لَا وَجْهَ لَهُ مُطْلَقًا. وَفِي تَقْدِيمِهِ أَغْرَاضٌ كَثِيرَةٌ مَعَ الْجَوَازِ، إِمَّا لِأَجْلِ الْاهْتِمَامِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، وَإِمَّا لِأَجْلِ مُطَابَقَةِ التَّسْجِيعِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْرَاضِ فِي تَقْدِيمِهِ.

* * *

المطلب الثالث: في بيان جواز حذف فعله

واعلم أنَّ الأصل هو ذكر الأفعال؛ لِمَا يَحْصُلُ فِيهَا مِنَ الْبَيَانِ، لَكِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَضْلَةً فِي الْكَلَامِ؛ لِوُجُودِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا بِتَمَامِهِ وَكَمَالِهِ، وَحَذْفُهُ

يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَطَعَ حَدِيثَهُ: (حَدِيثُكَ)، أَي: هَاتِ حَدِيثَكَ، وَلِمَنْ صَدَرَتْ عَنْهُ أَفَاعِيلُ الْبُخْلَاءِ: (أَكُلَّ هَذَا بُخْلًا)، أَي: أَتَفَعَّلُ كُلَّ هَذَا، وَلِمَنْ قَالَ: (مَنْ أَضْرِبُ؟)، فَتَقُولُ: (زَيْدًا)، أَي: اضْرِبْ زَيْدًا، وَلِرَأْيِي الرَّؤْيَا: (خَيْرًا وَمَا شَرًّا)، أَي: رَأَيْتُ خَيْرًا، وَلِمَنْ يُسَدِّدُ سَهْمًا: (الْقِرْطَاسَ وَاللَّهَ).

فَهَذِهِ الْمَفَاعِيلُ حُذِفَتْ أَفْعَالُهَا لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ إِمَّا حَالِيَّةً، وَإِمَّا مَقَالِيَّةً، وَحَذَفُهَا إِنَّمَا كَانَ عَلَى طَرِيقَةِ السَّمَاعِ مِنْ جِهَتِهِمْ فِي هَذِهِ الصُّورِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَإِنَّمَا أَقْدَمُوا عَلَى حَذْفِ أَفْعَالِهَا؛ لِمَا قَرَّرْنَاهُ مِنَ الْقَرِينَةِ.

وَتَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ صِدْقُ أَفْعَالِهَا عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُمُ التَّزَمُوا حَذْفَهَا، فَلَمْ يَنْطِقُوا بِهَا، ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ^(١): وَذَلِكَ فِي أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ:

الْأَوَّلُ مِنْهَا عَلَى طَرِيقَةِ السَّمَاعِ، كَقَوْلِهِمْ لِلْمُسْتَهْلِينَ إِذَا كَبَرُوا: (الهِلَالُ وَاللَّهُ)، أَي: أَبْصِرُوا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (إِنْ بَاتَ فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)، أَي: فَإِنَّكَ تَأْتِي أَهْلًا لَكَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُمْ: (أَهْلًا وَسَهْلًا)، أَي: أَتَيْتَ أَهْلًا لَا أَجَانِبَ، وَوَطِئْتَ سَهْلًا مِنَ الْبِلَادِ لَا حَزَنًا، وَمِنْهُ [ظ ١٠١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، أَي: أَنْتَهُوا وَاتُّوا^(٢) خَيْرًا، (وَأَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) إِلَى أَمْثَالٍ لَهُ مِنَ الْأُمُورِ السَّمَاعِيَّةِ.

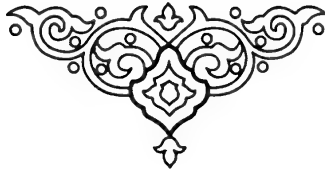
وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّيْخُ جَوَازَ حَذْفِ الْمَفْعُولِ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ أَحْكَامِهِ الْخَاصَّةِ، وَهُوَ ذُهُولٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ جَوَازَ حَذْفِ فَعْلِهِ، وَذَكَرَ حَذْفَهُ أَخْصَصَ مِنْ ذِكْرِ حَذْفِ فَعْلِهِ، وَحَذْفَهُ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

(١) شرح المقدمة الكافية ٤٠٧.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (أَنْتَهُوا وَأَنْتَهُوا).

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُحْذَفَ مَعَ قِيَامٍ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ: (فُلَانٌ يُعْطَى وَيَمْنَعُ، وَيَصِلُ وَيَقْطَعُ)؛ لِأَنَّ الْمَمْنُوعَ وَالْمَقْطُوعَ مَفْهُومَانِ؛ فَلِهَذَا جَازَ حَذْفُهُمَا.

وَتَأْنِيهِمَا: أَنْ يُحْذَفَ حَذْفًا كُلِّيًّا، يَسُدُّ^(١) غَيْرُهُ مَسَدَّهُ، وَيُنْسَى نَسْيَانًا كُلُّ فَعْلِهِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ، فَتَعْدَى بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥]، وَكَانَ الْأَصْلُ فِيهِ: أَصْلَحَ ذُرِّيَّتِي، فَعُدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَنُسِيَ الْمَفْعُولُ بِالْكُلِّيَّةِ، وَنَظِيرُهُ فِي النَّسْيَانِ نَسْيَانُ الْفَاعِلِ عِنْدَ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ، فَهَذَا الْبَابُ طَرِيقُهُ السَّمَاعُ؛ إِذْ لَا ضَابِطَ لَهُ يَجْمَعُهُ، وَلَا حَاصِرَ يَحْتْوِيهِ، كَمَا فِي الْأُمُورِ السَّمَاعِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) فِي الْأَصْلِ: (يَسِير).

[الْمُنَادَى]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيهِ: « الثَّانِي: الْمُنَادَى، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ بِحَرْفِ نَائِبٍ مَنَابٍ (أَدْعُو) لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا. وَيُنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً، أَوْ نَكِرَةً مَقْصُودَةً، نَحْوُ: (يَا زَيْدُ)، وَ(يَا رَجُلَ)، وَ(يَا زَيْدَانِ)، وَ(يَا زَيْدُونَ). وَيُخَفَّضُ بِلَامِ الْاسْتِغَاثَةِ، نَحْوُ: (يَا لَزَيْدٍ)، وَيُفْتَحُ لِلْحَاقِ أَلِفُهَا، فَلَا لَامَ فِيهِ، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدَاهُ). وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا، نَحْوُ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ)، وَ(يَا طَالِعًا جَبَلًا)، وَ(يَا رَجُلًا) لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ. وَتَوَابِعُ الْمُنَادَى الْمَبْنِيَّ الْمَفْرَدَةُ مِنَ التَّكْيِيدِ، وَالصَّفَةِ، وَعَطْفِ الْبَيَانِ، وَالْمَعْطُوفِ بِحَرْفٍ، الْمُتَمَتِّعِ دُخُولُ (يَا) عَلَيْهِ يُرْفَعُ عَلَى لَفْظِهِ، وَيُنْصَبُ عَلَى مَحَلِّهِ، نَحْوُ: (يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ)، [و(الْعَاقِلَ)]^(١) فَالْخَلِيلُ فِي الْمَعْطُوفِ يَخْتَارُ الرَّفْعَ، وَأَبُو عَمْرٍو [و١٠٢] النَّصَبَ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ إِنْ كَانَ كَدَ (الْحَسَنِ) فَكَالْخَلِيلِ، وَإِلَّا فَكَأَبِي عَمْرٍو. وَالْمُضَافَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ تَنْصِبُ، وَالْبَدَلُ، وَالْمَعْطُوفُ غَيْرُ مَا ذَكَرَ. حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقًا. وَالْعَلَمُ الْمَوْصُوفُ بِ(ابنِ) مُضَافًا إِلَى عَلَمٍ آخَرَ يُخْتَارُ فَتَحُهُ. وَإِذَا نُودِيَ الْمَعْرَفُ بِاللَّامِ قِيلَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، وَ(يَا هَذَا الرَّجُلُ)، وَ(يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ). وَالتَّرْمُوزُ رَفَعَ (الرَّجُلُ)؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ وَتَوَابِعُهُ؛ لِأَنَّهَا تَوَابِعُ مُعَرَّبٍ، وَقَالُوا: (يَا اللَّهُ) خَاصَّةٌ. وَلَكَ فِي مِثْلِ:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي

النَّصَبُ وَالضَّمُّ. وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيهِ (يَا غُلَامِي)، وَ(يَا غُلَامَ)، وَ(يَا غُلَامًا)، وَبِالْهَاءِ وَقَفًا. وَقَالُوا: (يَا أَبِي)، وَ(يَا أُمِّي)، وَ(يَا أَبَةَ)، وَ(يَا أُمَّةَ)، فَتَحًا وَكَسْرًا، وَبِالْأَلِفِ دُونَ الْيَاءِ. وَ(يَا ابْنَ أُمِّ)، وَ(يَا ابْنَ عَمِّ) خَاصَّةٌ مِثْلُ بَابِ: (غُلَامِي)، وَقَالُوا: (يَا ابْنَ أُمِّ)، وَ(يَا ابْنَ عَمِّ) خَاصَّةٌ. وَتَرْخِيمُ الْمُنَادَى جَائِزٌ مُطْلَقًا، وَفِي غَيْرِهِ ضَرُورَةٌ، وَهُوَ حَذْفٌ فِي آخِرِهِ تَخْفِيفًا، وَشَرْطُهُ أَلَّا يَكُونَ مُضَافًا، وَلَا مُسْتِغَاثًا، وَلَا جُمْلَةً.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا من الكافية ١٩.

وَيَكُونُ إِمَّا عَلَمًا زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَإِمَّا بَتَاءً تَأْنِيثٍ. وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ زِيَادَتَانِ فِي حُكْمِ الْوَاحِدَةِ، كَـ (أَسْمَاءً)، وَـ (مَرَوَانٍ)، أَوْ حَرْفًا صَحِيحًا قَبْلَهُ مَدَّةً، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفَانِ، وَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا حُذِفَ مِنْهُ الْأِسْمُ الْأَخِيرُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَحَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ عَلَى الْأَكْثَرِ، فَيَقَالُ: (يَا حَارِ)، وَـ (يَا ثَمُو)، وَـ (يَا كَرُو)، وَقَدْ يُجْعَلُ اسْمًا بِرَأْسِهِ، فَيَقَالُ: (يَا حَارِ)، وَـ (يَا ثَمِي)، وَـ (يَا كَرَا). وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا صِيغَةَ النَّدَاءِ فِي الْمُنْدُوبِ، وَهُوَ الْمَتَفَجِّعُ عَلَيْهِ بـ (يَا)، أَوْ (وَا)، وَاخْتَصَّ بـ (وَا). وَحُكْمُهُ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ حُكْمُ الْمُنَادَى، وَلَكَ زِيَادَةُ الْأَلِفِ فِي آخِرِهِ، فَإِنْ خِفَتِ اللَّبَسَ قُلْتَ: (وَاغْلَامِكِي)، (وَاغْلَامُكُمْوهِ)، وَلَكَ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ. وَلَا يُنْدَبُ إِلَّا الْمَعْرُوفُ، فَلَا يُقَالُ: (وَا رَجُلَاهُ)، وَامْتَنَعَ: (وَا زَيْدُ الطَّوِيلَاةِ)، خِلَافًا لِيُونُسَ. وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ إِلَّا مَعَ اسْمِ الْجَنَسِ، وَالْإِشَارَةِ، وَالْمُسْتَعَاثِ، وَالْمُنْدُوبِ، نَحْوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩] وَـ (أَيُّهَا الرَّجُلُ). وَشَدَّ: (أَصْبَحَ لَيْلٌ)، وَـ (اِفْتَدِ مَخْنُوقٌ)، [ظ ١٠٢] وَـ (أَطْرُقَ كَرَا). وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُنَادَى؛ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا، نَحْوُ: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥].

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: (النِّدَاءُ) مَصْدَرٌ (نَادَى، يُنَادِي، نِدَاءً)، وَفِي نَوْنِهِ الْكَسْرُ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ عَلَى مَصْدَرِيَّةِ الْمَعَالَجَةِ، كَـ (الْقِتَالِ) وَـ (الضَّرَابِ)، وَالضَّمُّ عَلَى مَصْدَرِيَّةِ الْأَصْوَاتِ كَـ (الصُّرَاخِ) وَـ (الرُّغَاءِ).

وَحَدُّ النَّدَاءِ: هُوَ التَّصْوِيتُ بِمَنْ تُرِيدُ إِقْبَالَهَ عَلَيْكَ. وَحَدُّ الْمُنَادَى: (هُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالَهَ بِحَرْفِ نَائِبٍ مَنَابٍ (أَدْعُو) لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا).

هَذِهِ أَلْفَاظُ الشَّيْخِ، فَقَوْلُهُ: (هُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالَهَ) عَامٌّ فِي الْقَضِيَّةِ الْإِنْشَائِيَّةِ، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ)، وَفِي الْقَضِيَّةِ الْخَبَرِيَّةِ، كَقَوْلِكَ: (أَنَا أَطْلُبُ إِقْبَالَ زَيْدٍ).

قَوْلُهُ: (بِحَرْفِ نَائِبٍ مَنَابٍ «أَدْعُو») احْتِرَازٌ مِنَ الْقَضِيَّةِ الْخَبَرِيَّةِ. قَوْلُهُ: (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا) تَفْصِيلٌ لِأَثَرِ الْحَرْفِ بَعْدَ كَمَالِ الْحَدِّ، فَالْلَفْظُ قَوْلُكَ: (يَا زَيْدُ)، وَالتَّقْدِيرُ فِي نَحْوِ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾.

وَفِي حُرُوفِ النَّدَاءِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهَا أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ؛ لِأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى الْفِعْلِ وَمُشْعِرَةٌ بِهِ، كَإِشْعَارِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِأَفْعَالِهَا، كـ (هِيَهَاتَ) بِمَعْنَى بَعْدَ^(١).

وِثَانِيهَا: أَنَّهَا حُرُوفٌ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْفِعْلِ، وَعَوَاضٌ عَنْهُ، بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ ظُهُورُ الْفِعْلِ مَعَهَا بِحَالٍ^(٢).

وِثَالِثُهَا: أَنَّهَا حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَيْسَتْ عَوَاضًا عَنْهُ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ ظُهُورُ الْفِعْلِ مَعَهَا، فَتَقُولُ فِي نَحْوِ (يَا زَيْدُ): أَرِيدُ، أَوْ أَعْنِي، وَإِلَى هَذَا يُشِيرُ كَلَامُ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٣)، مَعَ أَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ فِي آخِرِ كَلَامِهِ عَلَى كَوْنِ الْحَرْفِ بَدَلًا عَنِ الْفِعْلِ، فَصَارَ كَلَامُهُ مُحْتَمِلًا لِكَوْنِ الْحَرْفِ دَالًّا عَلَى الْفِعْلِ، فَيَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا؛ وَلِكَوْنِهِ عَوَاضًا عَنْهُ، فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا.

وَالْمَخْتَارُ أَنَّهَا حُرُوفٌ عَامِلَةٌ بِنَفْسِهَا، فَإِذَا قُلْتَ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ)، فَهِيَ نَاصِبَةٌ لَهُ بِنَفْسِهَا، كَمَا نُصِبَ بِـ (إِنَّ) فِي مِثْلِ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)؛ وَلِهَذَا يَدُورُ نَصْبُ الْمُضَافِ مَعَهَا وَجُودًا وَعَدَمًا، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَقْدِيرِ غَيْرِهَا، وَهَذِهِ هِيَ فَائِدَةُ الْعَامِلِ وَمَعْنَاهُ. فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فَلَنَشْرَحَ كَلَامَ الشَّيْخِ، وَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى مَعْرِفَةِ إِعْرَابِ الْمَنَادَى، وَعَلَى مَعْرِفَةِ تَوَابِعِهِ، وَعَلَى حُكْمِ فُضُولِ جَمَّةٍ، نَذْكُرُ مَا [و ١٠٣] يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى:

(١) هذا رأي نسب للفارسي وبعض الكوفيين. انظر ابن يعيش ١/ ١٢٧، وشرح الرضي ٣٤٦، والجنى الداني ٣٥٥.

(٢) حرف النداء حرفٌ نابٍ مناب الفعل، وهو رأي المبرد وتابعه ابن بابشاذ، وهو ظاهر مذهب ابن الحاجب كما هو واضح من حده للمنادى، ونُسب إلى جمهور البصريين. انظر المقتضب ٤/ ٢٠٢، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٧٤، والكافية ٨٩، والإنصاف ١/ ٢٣٦.

(٣) يقول الزمخشري في المفصل ٦٠: «ومن المنصوب باللازم إضماره المنادى لأنك إذا قلت: يا عبد الله فكأنك قلت: يا أريد أو أعني عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلًا منه».

(الفصلُ الأوَّلُ): في بيانِ إعرابِ المنادى وبيانه

اعلم أنَّ الأسماءَ المناداةَ واقعةٌ في موضعِ المفاعيلِ المنصوبةِ بِالْعَامِلِ، وَهُوَ الحَرْفُ الدَّالُّ عَلَى الفعلِ اللَّازِمِ إِضْمَارُهُ، وَأَصْلُهَا الإِعْرَابُ؛ وَإِنَّمَا يَعْرِضُ لَهَا الْبِنَاءُ لِعَارِضٍ، فَإِذَا كَانَ لَهَا حَالَتَانِ:

الْحَالَةُ الْأُولَى: تَكُونُ فِيهَا مُعْرَبَةً لِفَقْدِ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِبِنَائِهَا:

ثُمَّ هِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً، إِمَّا مُضَافَةً، كَقَوْلِهِ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ)، وَ (يَا غُلَامَ زَيْدٍ)، وَإِمَّا مُشَبَّهَةً بِالْمُضَافِ، بَحِثْ يَكُونُ الْأَوَّلُ عَامِلًا فِي الثَّانِي إِمَّا نَصَبًا، كَقَوْلِكَ: (يَا طَالِعًا جَبَلًا)، وَإِمَّا رَفْعًا، كَقَوْلِكَ: (يَا مَضْرُوبًا غُلَامُهُ)، وَ (يَا حَسَنًا وَجْهَ الْأَخِ)، وَإِمَّا جَارًا وَمَجْرُورًا، كَقَوْلِكَ: (يَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ)، وَ (يَا سَائِرًا إِلَى دِمَشْقَ).

فَهَذِهِ الْوُجُوهُ كُلُّهَا لَاحِقَةٌ بِالْمُضَافِ مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهَا مُشَبَّهَةً بِهِ؛ مِنْ أَجْلِ تَعَدُّدِ الْأَسْمَنِ كَتَعَدُّدِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ وَمِنْ جِهَةٍ كَوْنِ الْأَوَّلِ عَامِلًا فِي الثَّانِي، كَالْمُضَافِ فَإِنَّهُ عَامِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِوَاسِطَةِ الْحَرْفِ.

وَإِمَّا نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ، كَقَوْلِكَ: (يَا رَجُلًا) وَ (يَا غُلَامًا)، لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ، وَقَدْ أَجَادَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ^(١) فِي مِثَالِهِ فِي الْإِيضَاحِ بِقَوْلِهِ: كَمَا يَقُولُ الْأَعْمَى: (يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي)، مِنْ جِهَةٍ أَنَّ (الْأَعْمَى) لَا يَقْصِدُ رَجُلًا مُعَيَّنًا، بَلْ كُلُّ مَنْ أَجَابَهُ فَهُوَ كَافٍ فِي حُصُولِ غَرَضِهِ وَتَحْصِيلِ مَقْصُودِهِ.

وَتَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا بِلَامِ الْاسْتِغَاثَةِ، فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (يَا زَيْدٍ)، وَإِنَّمَا وَجَبَ إِعْرَابُهُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ الْإِعْرَابُ، فَإِذَا جَازَ عَلَى أَصْلِهَا

(١) انظر: الإيضاح العضدي ٢٢٧.

فَلَا كَلَامَ هُنَاكَ، وَلَمْ يَعْرِضْ مَا يُوجِبُ بِنَاءَهَا؛ فَلِهَذَا وَجَبَ الْحُكْمُ عَلَيْهَا بِالْإِعْرَابِ.
فَأَمَّا الْفَتْحُ عِنْدَ الْحَاقِ أَلِفِ الْاسْتِغَاثَةِ، فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (يَا زَيْدَاهُ) فَسَنَذْكُرُهُ
فِي مَا يَكُونُ مَبْنِيًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَنَادَاةِ؛ لِأَنَّهُ أَخْلَقَ بِهِ.

الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: [ظ ١٠٣] فِيمَا يَكُونُ مَبْنِيًّا مِنْهُ:

وَذَلِكَ فِي أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

أَوَّلُهَا: الْأِسْمُ الْعَلَمُ، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ)، وَ(يَا عَمْرُو)، وَيُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ
مُطْلَقًا، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ مِنَ النَّحَاةِ مِنْ أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ^(١)؛ لَكُونِهِ غَيْرَ
حَاصِرٍ لِجَمِيعِ صُورِهِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّكَ تَقُولُ: (يَا زَيْدَانِ)، وَ(يَا عَمْرُونَ)، وَ(يَا مُوسَى)،
فَتَبْنِيهِ؛ لِحُصُولِ مُوجِبِ بِنَائِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ ضَمٌّ، وَلَكِنَّهُ بُنِيَ عَلَى مَا رُفِعَ بِهِ مِنْ
الْأَلِفِ وَالْوَاوِ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْحَرَكَةِ وَالْحَرْفِ فِي مِثْلِ: (يَا مُوسَى)، وَ(يَا مُسْلِمِي).
وِثَانِيهَا: النِّكْرَةُ الْمُقْصُودَةُ، فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (يَا رَجُلُ)، فَإِنَّهُ بُنِيَ كَالْأَوَّلِ، وَإِنْ
اِخْتَلَفَتْ عِلَّةُ الْبِنَاءِ فِيهِمَا، فَقَوْلُنَا: (يَا زَيْدُ) إِنَّمَا بُنِيَ؛ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ كَافِ الْخِطَابِ فِي
(أَدْعُوكَ)، وَقَوْلُنَا: (يَا رَجُلُ)؛ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ يَا هَذَا، قَالَ سَيَبَوِيهِ^(٢): وَصَارَ، يَعْنِي:
(يَا رَجُلُ)، كَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ الَّتِي هِيَ لِلْإِشَارَةِ، وَلَوْ جُعِلَتِ الْعِلَّةُ فِيهِمَا وَاحِدَةً إِمَّا
لَوْقُوعِهِمَا مَوْقِعَ الْكَافِ، وَإِمَّا لَوْقُوعِهِمَا مَوْقِعَ الْإِشَارَةِ لَكَانَ حَسَنًا جَيِّدًا، وَبُنِيَ
عَلَى حَرَكَةٍ؛ لِأَنَّ لَهُمَا أَصْلًا فِي التَّمَكُّنِ، وَالْبِنَاءُ فِيهِ عَلَى جِهَةِ الْعُرُوضِ، وَبُنِيَ
عَلَى حَرَكَةِ الضَّمِّ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ بُنِيََا عَلَى الْفَتْحِ لَالْتَبَسَ بِحَرَكَةِ إِعْرَابِهِمَا، وَلَوْ بُنِيََا
عَلَى الْكَسْرِ لَالْتَبَسَ الْحَالُ فِيهِمَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ؛ فَلِهَذَا تَعَيَّنَ فِيهِمَا الضَّمُّ.
وِثَالِثُهَا: الْمُسْتَعَاثُ عِنْدَ الْحَاقِ أَلِفِ الْاسْتِغَاثَةِ مِنْ غَيْرِ لَامٍ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ صَارَتْ

(١) الجمل للزجاجي ١٤٧، وانظر أمالي الزجاجي ٨٣.

(٢) سيبويه ٢/١٨٨، ١٨٩، ١٩٧.

عَوْضًا عَنْهَا لاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِمَا؛ لَأَنَّ اللَّامَ تَخْفِضُ الْمُسْتَعَاثَ، وَالْأَلِفَ تُوجِبُ فَتَحَهُ، فَلَوْ جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ مَخْفُوضًا مَفْتُوحًا، وَهُوَ مُحَالٌ، وَيَجُوزُ إِلْحَاقُ الْهَاءِ عِنْدَ الْوَقْفِ، فَتَقُولُ: (يَا زَيْدَاهُ)، وَبِنَاؤُهُ يَكُونُ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَجْلِ الْأَلِفِ، وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ: (وَيُفْتَحُ لِلْإِلْحَاقِ أَلِفُهَا بِلَا لَامٍ، وَيُلْحَقُ بِالْمُنَادَى فِي إِعْرَابِهِ وَبِنَائِهِ الْمُنْدُوبُ الْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: « وَازِيدَاهُ »، « وَأَعْلَامُكَاهُ »)، وَقَدْ أَفْرَدَ لَهُ الشَّيْخُ كَلَامًا يَخُصُّهُ، وَنَحْنُ نَسْتَقْصِيهِ بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

* * *

(الفصل الثاني): في ذكر التَّوَابِعِ [و ١٠٤] لِلْمُنَادَى

اعْلَمْ أَنَّ التَّوَابِعَ يَأْتِي لَهَا بَابٌ مُفْرَدٌ عَلَى حَيَالِهِ، وَلَكِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مُخْتَصَّةً بِأَحْكَامٍ مَخْصُوصَةٍ؛ لِأَجْلِ النَّدَاءِ، لَا جَرَمَ ذُكِرَتْ فِي بَابِ النَّدَاءِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَقَدْ أَشَارَ مِنْهَا إِلَى ضُرُوبٍ ثَلَاثَةٍ:

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: مَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِجْرَاءُ عَلَى لَفْظِ الْمُنَادَى، وَمَحَلُّهُ:

فَيَرْفَعُ عَلَى لَفْظِهِ، وَيُنْصَبُ عَلَى الْمَحَلِّ، وَهِيَ التَّوَابِعُ لِلْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ الْمَفْرَدَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ هَذِهِ الْقِيُودِ الْأَرْبَعَةِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحُكْمِ، وَهُوَ إِجْرَاؤُهَا عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ فِي الْإِعْرَابِ، فَالتَّوَابِعُ قَيْدٌ عَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ تَابِعًا كَ (يَا زَيْدُ)، وَ (يَا عَمْرُو)، وَقَدْ دَمَّ حُكْمُهُ.

وَقَوْلُنَا: (الْمُنَادَى) قَيْدٌ عَمَّا لَيْسَ مُنَادَى؛ لَأَنَّ الْبَابَ خَاصٌّ لَهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ؛ لَأَنَّ الْإِجْرَاءَ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ فِي الْإِعْرَابِ، وَإِنْ كَانَ حَاصِلًا فِي غَيْرِهِ، لَكِنَّا نُرِيدُ مَا يَخْتَصُّ بِهِذِهِ الْمَوَاضِعِ، وَالْأَمْرُ الْأَخِيرُ نَذْكُرُهُ فِي بَابِهِ كَتَّوَابِعِ اسْمِ (لَا) بِمَعُونَةِ اللَّهِ، وَهَكَذَا مَا كَانَ يَجْرِي فِيهِ إِعْرَابَانِ فِي لَفْظِهِ وَمَحَلِّهِ كِإِضَافَةِ الْمَصَادِرِ، يُفْرَدُ لَهُ كَلَامٌ عَلَى الْخُصُوصِ.

وَقَوْلُنَا: (المَبْنِي) نَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا إِذَا كَانَ الْمَنَادَى مُعْرَبًا، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ مِنَ الْإِعْرَابِ لَا غَيْرُ، كَقَوْلِكَ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ الظَّرِيفَ) فِي جَمِيعِ تَوَابِعِهِ.
وَقَوْلُنَا: (الْمَفْرَدَةُ) نَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا إِذَا كَانَتِ التَّوَابِعُ مُضَافَةً، فَإِنَّهُ لَيْسَ قِيدًا إِلَّا الْإِعْرَابُ بِالنَّصْبِ، لَا غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ رَاكِبَ الْأَدْهَمِ)، وَ (يَا عَمْرُو صَاحِبَ الْفَرَسِ).

فَهَذِهِ قِيُودُ أَرْبَعَةٍ قَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا الشَّيْخُ، وَقَدْ أَهْمَلَ قِيدًا خَامِسًا، وَهُوَ أَلَّا يَكُونَ الْمَنَادَى مُبْهَمًا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَاةِ إِلَّا الرَّفْعُ لَا غَيْرُ، كَمَا سَنَحْكِي الْخِلَافَ فِيهِ، فَهَذَا الْقَيْدُ الْخَامِسُ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحُكْمِ.

وَجُمْلَةُ التَّوَابِعِ أَرْبَعَةٌ:

- التَّأَكِيدُ، وَمِثَالُهُ: (يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ) وَ (أَجْمَعِينَ).
- وَالنَّعْتُ، وَمِثَالُهُ: (يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ) وَ (الْعَاقِلَ).
- وَعَطْفُ الْبَيَانِ: (يَا غُلَامُ بَشْرٌ) وَ (بَشْرًا).
- وَالْمَعْطُوفُ بِالْحَرْفِ الْمَمْتَنِعِ دُخُولُ (يَا) عَلَيْهِ، وَمِثَالُهُ: (يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ) وَ (الْحَارِثُ)، وَلَوْ قَالَ: وَالْمَعْطُوفُ بِالْحَرْفِ الْمَعْرُوفِ دُخُولُ (يَا) عَلَيْهِ، وَمِثَالُهُ: (يَا زَيْدُ) وَ (بِاللَّامِ) لَكَانَ أَوْلَى مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ [ظ ١٠٥] النَّكِدَةِ، وَلَكِنَّهُ خَصَّهَا مُشِيرًا بِهَا إِلَى عِلَّةِ الْجَوَازِ فِي الْحَمْلِ عَلَى لَفْظِ الْمَنَادَى وَمَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى الْأَوَّلِ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ لَامٌ لَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ لَا غَيْرُ؛ وَلِهَذَا تَقُولُ: يَا زَيْدُ وَعَمْرُو، فَلَا جَرَمَ عُذِلَ إِلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ تَنْبِيْهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرَانِ جَائِزَيْنِ فِي نَحْوِ: (يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ) وَ (الْحَارِثُ)؛ لَمَّا قَرَّرْنَاهُ، اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي الْمَخْتَارِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبَ:

أولها: أَنَّ الْمُخْتَارَ هُوَ الرَّفْعُ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْخَلِيلِ، وَسَيَبَوِيهِ^(١)، وَأَبِي عُثْمَانَ الْمَازِنِي^(٢).

وثانيها^(٣): أَنَّ الْمُخْتَارَ هُوَ النَّصْبُ، وَهَذَا هُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ^(٤)، وَعَيْسَى بْنِ عُمَرَ، وَيُونُسَ^(٥)، وَالْجَرَمِي^(٦).

وثالثها: التَّفْصِيلُ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ^(٧)، فَإِنْ كَانَتْ اللَّامُ مِمَّا يَجُوزُ نَزْعُهَا عَنِ الْاسْمِ كَ(الْحَسَنِ)، فَالْمُخْتَارُ عِنْدَهُ الرَّفْعُ كَالْخَلِيلِ وَسَيَبَوِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ اللَّامُ مِمَّا لَا يَجُوزُ نَزْعُهَا عَنْهُ كَ(التَّجَمِ) وَ(الصَّعِقِ) فَالْمُخْتَارُ عِنْدَهُ النَّصْبُ كَأَبِي عَمْرٍو وَغَيْرِهِ.

(١) انظر: الكتاب ١٨٧/٢، والمقتضب ٢١٢/٤، والأصول ٣٣٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٣١٤/٣، والارتشاف ٢٢٠٠/٤.

(٢) انظر المقتضب ٢١٢/٤، والأصول ٣٣٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٣١٤/٣، والارتشاف ٢٢٠٠/٤.

(٣) في الأصل: (وثالثها).

(٤) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ، أحد القراء السبعة المشهورين، كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، أخذ عن جماعة من التابعين، وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد، وروى عن أنس بن مالك، ولد بمكة سنة ثمان وستين ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة، وقيل: كانت وفاته في طريق الشام سنة أربع وخمسين ومئة. انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ٣٥، ومراتب النحويين ٣٣، وبغية الوعاة ٢٣١/٢، ومعرفة القراء الكبار ١٠٠/١.

(٥) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، بصري المذهب، أخذ الأدب عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة، وكان النحو أغلب عليه، وسمع من العرب، وروى سيبويه عنه كثيراً، وسمع منه الكسائي والفراء، له كتب مفقودة منها معاني القرآن واللغات والأمثال والنوادر، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة. انظر الوفيات ٢٤٤/٧، وطبقات النحويين واللغويين ٥١، ونزهة الألباء ٤٧، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢، وإشارة التعيين ٣٩٦.

(٦) انظر: الأصول ٣٣٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٣١٤، والارتشاف ٢٢٠١/٤.

(٧) انظر: المقتضب ٢١٣/٤، والأصول ٣٣٦/١، والارتشاف ٢٢٠١/٤.

وَوَجْهَ قَوْلِ سَيِّوِيهِ فِي مَا اخْتَارَهُ مِنَ الرَّفْعِ هُوَ أَنَّهُ فِي التَّحْقِيقِ مُنَادَى ثَانٍ مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهِ مُسْتَقْلًا بِنَفْسِهِ؛ فَلِهَذَا اخْتِيرَ فِي حَرَكَتِهِ أَنْ تَكُونَ حَرَكَةُ الْمُنَادَى تَنْبِيهَا عَلَى اسْتِقْلَالِهِ، كَمَا حُرِّكَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) بِحَرَكَةِ الْمُنَادَى اتِّفَاقًا.

وَجْهَ مَا قَالَهُ أَبُو عَمْرٍو مِنْ اخْتِيَارِ نَصْبِهِ هُوَ أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْمُضَافِ إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى الْمَوَاضِعِ، لَا عَلَى الْأَلْفَاظِ بِدَلِيلٍ: (ضَرَبْتُ هَؤُلَاءِ وَزَيْدًا).

وَجْهَ قَوْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ مِنَ التَّفْصِيلِ هُوَ أَنَّ الْمَعْطُوفَ إِذَا كَانَ كَـ (الْحَسَنِ) فِي صَحَّةِ نَزْعِ اللَّامِ عَنْهُ صَحَّ دُخُولُ حَرْفِ النِّدَاءِ عَلَيْهِ، مِنْ أَجْلِ صَحَّةِ نَزْعِ اللَّامِ؛ لِكُونِهِ مُسْتَهْدَفًا لِدُخُولِهَا؛ فَلِهَذَا كَانَ أَوْلَى أَنْ يُحَرِّكَ بِحَرَكَةِ الْمُنَادَى، وَإِذَا كَانَ كَـ (الصَّعِقِ) فِي صَحَّةِ لُزُومِ اللَّامِ لَمْ يَصَحَّ دُخُولُ (يَا) عَلَيْهِ؛ لِامْتِنَاعِ نَزْعِ^(١) اللَّامِ عَنْهُ؛ فَلِهَذَا كَانَ أَحَقَّ بِأَنْ يُجْعَلَ تَابِعًا، فَالْمَحَلُّ أَوْلَى كَسَائِرِ الْمَبْنِيَّاتِ.

لَا يُقَالُ: فَمَا الَّذِي سَوَّغَ الرَّفْعَ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ فِي هَذِهِ التَّوَابِعِ، [و ١٠٥] وَكَانَ الْقِيَاسُ مَنْعَهُ؛ لِأَنَّهَا تَوَابِعُ مَبْنِيٍّ، وَمِنْ حَقِّ مَا يَكُونُ تَابِعًا لِلْمَبْنِيِّ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى الْمَحَلِّ، فَلَا تَقُولُ: (أَكْرَمْتُ هَؤُلَاءِ الْكِرَامِ) بِالْكَسْرِ، بَلْ يَجِبُ نَصْبُهُ؛

لَأَنَّا نَقُولُ: مَا ذَكَرْتَهُ هُوَ الْقِيَاسُ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ الْجَارِي عَلَى جِهَةِ الْأَطْرَادِ، لَكِنْ إِنَّمَا جَازَ هَهُنَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ حَرَكَةَ الْمُنَادَى الْمَضْمُومِ تُشَبِّهُ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ مِنْ جِهَةِ عُرُوضِهَا؛ وَلِهَذَا فَإِنَّكَ تَقُولُ تَارَةً: (يَا زَيْدُ)، ثُمَّ تَقُولُ: (يَا زَيْدَ عَمْرٍو)، فَتَجِدُ الضَّمَّةَ تَثَبُّتُ تَارَةً، وَتَزُولُ أُخْرَى، بِخِلَافِ حَرَكَةِ هَؤُلَاءِ، فَإِنَّهَا دَائِمَةٌ لَا تَنفَكُ، فَلَمَّا كَانَتْ مُشَبَّهَةً بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ حُمِلَ عَلَى لَفْظِهَا لِذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (وَالْمُضَافَةُ مَعْنَوِيَّةٌ تُنْصَبُ) يَعْنِي: وَمَا كَانَ مِنَ التَّوَابِعِ مُضَافًا إِضَافَةً حَقِيقِيَّةً، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ صَاحِبَ الْمَالِ)، فَإِنْ كَانَتْ لَفْظِيَّةً كَانَتْ فِي حُكْمِ

(١) فِي الْأَصْلِ: (تَقْدِير) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

المُفْرَدَةِ، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ حَسَنُ الْوَجْهِ)، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْإِتْبَاعُ عَلَى لَفْظِهِ وَمَحَلِّهِ، لَمَّا كَانَتْ إِضَافَتُهُ غَيْرَ حَقِيقِيَّةٍ، فَجَازَ فِيهِ الْأَمْرَانِ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا بِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مُضَافًا إِضَافَةً حَقِيقِيَّةً يَجِبُ نَصْبُهُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْإِضَافَةَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمِيَّةِ، فَلَا يَكُونُ الْمُضَافُ مَنفِيًّا؛ وَلِأَنَّ الرَّفْعَ إِنَّمَا كَانَ فِي التَّابِعِ الْمَفْرَدِ لَانْسِحَابِ حُكْمِ حَرْفِ النَّدَاءِ عَلَيْهِ، وَحُكْمُهُ فِي الْمَفْرَدِ الضَّمُّ، فَجُعِلَ إِعْرَابُهُ رَفْعًا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَالْمُضَافُ لَوْ قُدِّرَ دُخُولُ (يَا) عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبًا، فَلَمْ يَكُنْ لِلرَّفْعِ وَجْهٌ.

قَوْلُهُ: (وَالْبَدَلُ وَالْمَعْطُوفُ غَيْرُ مَا ذَكَرَ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقًا) الْقَيْدُ - وَهُوَ قَوْلُهُ: (غَيْرُ مَا ذَكَرَ) يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَعْطُوفِ، لَا إِلَى الْبَدَلِ، وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ: (غَيْرُ مَا ذَكَرَ) يُخْرِجُ مَا كَانَ بِاللَّامِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَعْطُوفَةِ، فَقَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَهُ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ، وَمَا يُخْتَارُ، فَأَغْنَى عَنِ الْإِعَادَةِ بِخِلَافِ الْبَدَلِ، فَأَمْرُهُ فِي الْاِسْتِقْلَالِ مُطْلَقٌ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْبَدَلَ مَقْصُودٌ؛ فَلِهَذَا كَانَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ عَلَيْهِ، وَالْمَعْطُوفِ غَيْرُ مَا ذَكَرَ مَقْصُودًا أَيْضًا.

قَوْلُهُ: [ظ ١٠٥] (مُطْلَقًا) يُرِيدُ أَنَّ الْبَدَلَ وَالْمَعْطُوفَ غَيْرُ مَا اسْتَشْنَى مِنْهُ يُحْكَمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْاِسْتِقْلَالِ، وَيُعَامَلُ فِي الْإِعْرَابِ مُعَامَلَتَهُ، سَوَاءً كَانَ فِي نَفْسِهِ مُضَافًا أَوْ غَيْرَ مُضَافٍ، أَوْ كَانَ تَابِعًا لِمُضَافٍ أَوْ غَيْرِ مُضَافٍ؛ فَلِهَذَا تَقُولُ فِي الْبَدَلِ: (يَا حَارِثُ بَكْرُ) بِالضَّمِّ، وَ(صَاحِبَ زَيْدٍ)، وَتَقُولُ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدُ)، وَ(يَا عَبْدَ اللَّهِ وَابْنُ زَيْدٍ)، فَتَجِدُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْجَرِيِّ عَلَى مِنْهَاجِ الْاِسْتِقْلَالِ فِي كُلِّ أَحْكَامِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْدَ الْمَفْرَدِ وَبَعْدَ الْمُضَافِ: (مُضَافَةً أَوْ مُفْرَدَةً)، يُشِيرُ إِلَى مَا قَرَّرْنَاهُ.

نَعَمْ، قَدْ حُكِيَ عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ^(١) أَنَّهُ يَحُوزُ:

(١) هذا مذكور عن المازني في الأصول ١/ ٣٧٢، وهو رأي الكوفيين أيضًا في تسهيل الفوائد ١٨١، وشرح

الكافية الشافية ٣/ ١٣١٥، والارتشاف ٤/ ٢٢٠٠، والهمع ٣/ ٢٣٤.

(يَا زَيْدٌ ^(١) وَعَمْرًا أَقْبَلًا).

كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي التَّأْكِيدِ فِي نَحْوِ: (يَا زَيْدُ زَيْدًا أَقْبَلِ)، وَهُوَ رَأْيُ الْمَازِنِيِّ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ، حَكَاهُ ابْنُ السَّرَّاجِ عَنْهُ ^(٢)، وَمَا أَرَاهُ بَعِيدًا مِنَ الصَّوَابِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْعَطْفَ، وَإِنْ كَانَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ، خَلَا أَنَّ التَّوَالِيَّ يَجُوزُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي الْأَوَائِلِ، بِدَلِيلِ جَوَازِ: (رَبِّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا)، وَ(رَبِّ رَجُلٍ وَغُلَامِهِ لَقِيتُ)، وَلَا يَجُوزُ تَكْرِيرُهَا ههنا، فَهَكَذَا مَا ذَكَرْنَاهُ؛ وَلَأَنَّ الْمُعْطُوفَ تَابِعٌ، فَجَازَ الْحَمْلُ فِيهِ عَلَى الْمَحَلِّ كَالْتَّأْكِيدِ وَالصَّفَةِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: فِي حُكْمِ الصِّفَةِ بِ(ابْنِ) وَ(ابْنَتِ):

اعْلَمْ أَنَّ الْغَالِبَ مِنْ حَالِ الْإِبْنِ وَالْإِبْنَةِ جَرِيهُمَا فِي الصِّفَاتِ، وَقَدْ يَجْرِيَانِ فَاعِلَيْنِ، وَخَبَرَيْنِ، وَمُبْتَدَأَيْنِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

وَإِذَا جَرِيَا فِي الصِّفَاتِ فَلَيْسَ يَخْلُو الْحَالُ فِيهِمَا: إِمَّا أَنْ يَكُونَا وَقَعَيْنِ فِي النَّدَاءِ أَوْ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ.

- فَإِنْ وَقَعَا صِفَتَيْنِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ فَحُكْمُهُمَا حُكْمُ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةِ الْجَارِيَةِ صِفَاتٍ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو)، وَ(هُنْدُ بِنْتُ عَاصِمٍ)، وَ(هَذَا زَيْدُ بْنُ أُخَيْنَا)، وَ(هُنْدُ بِنْتُ عَمَّنَا).

- وَإِنْ كَانَ وَقُوعُهُمَا مُخْتَصًّا بِالنَّدَاءِ فَلَيْسَ يَخْلُو حَالُهُمَا: إِمَّا أَنْ يَقَعَا بَيْنَ عِلْمَيْنِ أَوْ غَيْرِ عِلْمَيْنِ.

فَإِنْ وَقَعَا صِفَتَيْنِ بَيْنَ عِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ غَيْرِ عِلْمٍ فَلَيْسَ فِي الْأَوَّلِ إِلَّا الضَّمُّ لَا غَيْرُ [و ١٠٦] جَرِيًّا عَلَى الْقِيَاسِ الْمَطْرُودِ مِنْ ضَمِّ الْعِلْمِ؛ لِكُونِهِ مَبْنِيًّا وَاقِعًا مَوْقِعَ كَافٍ

(١) قوله: (يا زيد) مكرر في الأصل.

(٢) انظر: الأصول ١/ ٣٧٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٥.

الخطاب، كما مرّ، وليس في الابن إلا التّصبُّ لا غير؛ لكونه مُضافاً، فتقولُ فيه: (يا زيد بن أخينا)، و(يا هند بنت عمّنا)، كما تقولُ: (يا زيد راكب الأدهم)، ولا حاجة إلى مخالفة الأقيسة من غير أمر يدعو إلى ذلك؛ فلهذا لم يَجْز فيما هذا حاله إلا الضّم في المنادى؛ لما ذكرناه.

وإن وقع بين علمين في مثل قولك: (يا زيد بن عمرو)، و(يا هند بنت عاصم) جاز في المنادى وجهان:

الضّم على القياس؛ لكونه مبنيّاً، كما مرّ بيّانه.

والفتح لطوله، فاختر له الفتح طلباً للخفة لكثرة استعماله، وكثرة الاستعمال مشروطةً بوقوعه بين علمين، كما أشرنا إليه.

وهل تكون الفتحة في المنادى إعراباً أو بناءً؟ فيه وجهان:

أحدهما: أنها فتحة بناء، إمّا على أن (يا زيد) في نحو: (يا زيد بن عمرو) بمنزلة الخمسة في: (خمسة عشر)؛ لأنهما لمّا امتزجا صارت بمنزلة اسم واحد، وهذا هو الذي يُشير إليه كلام الزّمخشري في مُفصّله^(١)؛ وإمّا لأنها فتحة بناءٍ للإتباع، كما هو الظاهر من كلام الشيخ، حيث قال: (والفتح أخف من الضّم)، فسماها فتحة دليلاً على كونها عنده فتحة بناء.

وثانيهما: أنها إعرابٌ لأمرين:

أما أولاً فلأن الأصل في الأسماء أن تكون مُعرّبة، وما بُني منها إنّما هو لعارضٍ، فإذا وجدنا المنادى منصوباً فنصبه يجب أن يكون إعراباً، تعويلاً على الأصل، وعملاً على القاعدة، وسقوط التنوين إنّما كان من أجل الخفة لكثرة استعماله على هذه الصّفة. وأمّا ثانياً فلأن الفتحة في نحو: (يا زيد بن عمرو) بمنزلتها في نحو: (يا زيد

عَمِرُو)، فَإِذَا كَانَتْ فِي: (يَا زَيْدَ عَمِرُو) إِعْرَابًا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِثْلُهَا فِي: (يَا زَيْدَ بَنَ عَمِرُو) مِنْ غَيْرِ مُخَالَفَةٍ بَيْنَهُمَا.

وَإِذَا كَانَ الضَّمُّ وَالْفَتْحُ جَائِزَيْنِ فِي نَحْوِ: (يَا زَيْدَ بَنَ عَمِرُو)، كَمَا وَصَفْنَا حَالَهُ، فَأَيُّهُمَا يَكُونُ أَوْلَى، فِيهِ وَجْهَانِ^(١):

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَوَّلَى هُوَ الْفَتْحُ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ سَيِّوِيهِ^(٢)، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ كَلَامُ الشَّيْخِ، وَقَدْ جَاءَ الْفَتْحُ فِي قَوْلِهِ:

٤٥ - يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ^(٣)

[ظ ١٠٦] وَالْوَجْهَ فِي اخْتِيَارِهِ هُوَ أَنَّهُ قَدْ كَثُرَ دَوْرُهُ فِي الْكَلَامِ، فَاخْتَارُوا لَهُ الْفَتْحَةَ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْخِفَةِ.

وِثَانِيَهُمَا: أَنَّ الْمَخْتَارَ هُوَ الضَّمُّ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمَبَرِّدِ^(٤)، وَوَجْهَهُ هُوَ أَنَّ الضَّمَّةَ قَدْ وَجَبَتْ لِلْمُنَادَى الْمَقْصُودِ؛ لِأَجْلِ بِنَائِهِ، وَالْبِنَاءُ لَا زِمَ لَهَا؛ فَلِهَذَا أَبْقَيْنَا حَرَكَةَ بِنَائِهِ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِحَذْفِهَا عَنْهُ مَعَ قِيَامِ سَبَبِ بِنَائِهِ فِيهِ.

(١) إِذَا كَانَ الْمُنَادَى مَفْرُودًا عِلْمًا وَوُصِفَ بِابْنٍ مضاف إلى علم ولم يفصل بين المنادى وبين (ابن) جاز لك في المنادى وجهان: البناء على الضم: نحو يا زيد بن عمرو، وهو الأولى عند المبرد، والفتح إبتاعًا نحو: يا زيد بن عمرو، وهو رأي سيوييه والأولى عند ابن كيسان، انظر المسألة في شرح الكافية الشافية ١٢٩٧/٣، والارتشاف ٢١٨٧/٤، وابن عقيل ٢٦١/٣، وتوضيح المقاصد ١٠٦٤/٢، والهمع ٥٣/٢. (٢) انظر: الكتاب ٢٠٣/٢ وفي الارتشاف ٢١٨٧/٤: (هو أكثر في كلام العرب).

(٣) هذا من الرجز، قيل لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحق ديوانه ١٧٢، وقيل: للكذاب الحرمازي في سيوييه ٢٠٣/٢، وابن السيرافي ٣٢/١. وهو للثنين في المقاصد النحوية ١٦٩١/٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٣٢/٤، والأصول ٣٤٥/١، وسر صناعة الإعراب ٥٢٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٧/٣، وابن الناظم ٤٠٤، واللمحة في شرح الملحة ٦٠٦/٢، والمساعد ٤٩٤/٢، والمقاصد الشافية ٢٧٥/٥، وتمهيد القواعد ٣٥٤٩/٧.

(٤) انظر: المقتضب ٢٣١-٢٣٢.

دَقِيقَةٌ:

اعْلَمْ أَنَّ الضَّمَّ إِنَّمَا يَجِبُ لِلْمُنَادَى فِي صُورَتَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَلَمًا،
وَالْأُخْرَى أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً مَقْصُودَةً، وَقَدْ شَرَحْنَاهُمَا مِنْ قَبْلُ، فَأَغْنَى عَنِ الْإِعَادَةِ.

فَالضَّمُّ لَهُمَا وَاجِبٌ إِلَّا إِذَا اضْطُرَّ إِلَى تَنْوِينِهِمَا، فَفِيهِمَا وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الضَّمَّةَ مُشَبَّهَةً بِالْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، فَلَمَّا
احتِيجَ إِلَى التَّنْوِينِ فِيهَا نُونٌ، وَهُوَ عَلَى ضَمَّتِهِ.

وَتَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُنَادَى أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا إِلَّا لِعَارِضٍ،
فَلَمَّا بَطَلَ ضَمُّهُ أُعْطِيَ الْحَرَكَةُ الْأَصْلِيَّةَ لَهُ؛ فَلِهَذَا كَانَ مَنْصُوبًا، وَقَدْ وَرَدَ^(١) الْوَجْهَانِ
فِي الْعِلْمِ، الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَأَنْشَدَ سَيَبَوِيهِ^(٢):

٤٦ - سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ^(٣)
وَقَالَ آخَرُ:

٤٧ - ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي^(٤)

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَقَدْ).

(٢) سَيَبَوِيهِ ٢/٢٠٢.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِلْأَحْوَصِ فِي دِيْوَانِهِ ٢٣٧، وَانْظُرْ سَيَبَوِيهِ ٢/٢٠٢، وَالْمَقْتَضِبُ ٤/٢١٤، ٢٢٤،
وَالْأَصُولُ ١/٣٤٤، وَشَرَحَ أَيْيَاتُ سَيَبَوِيهِ لِلنَّحَاسِ ١٣٣، وَالْجَمْلُ لِلزَّجَاجِيِّ ١٥٤، وَالْبَصْرِيَّاتُ ٥٨٩،
وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ٢/٤٠، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ١/٣٥٥، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣١٤، وَأَمَالِيُّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ
٢/٩٦، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٥/٢٨١، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبِ ١/٧٤، وَالْأَزْهِيَّةُ ١٦٤،
وَالْمَحْتَسِبُ ٢/٩٣، وَشَرَحَ الْجَمْلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢/٥٥٢.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ، وَهُوَ لِلْمَهْلَهْلِ فِي دِيْوَانِهِ ٥٨، وَانْظُرْ الْمَقْتَضِبُ ٤/٢١٤، وَالصَّحَاحُ (وَقِي)،
وَالْمَحْكَمُ ٦/٥٩٨، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ لِابْنِ مَالِكٍ ٣/٣٩٦، وَالِانْتِخَابُ ٧، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ
٥/٢٨٢، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْحِجَةِ لِلْفَارِسِيِّ ٣/٣٠، وَالْمَنْصَفُ ١/٢١٨، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ
٢/٨٠٠، وَشَرَحَ التَّصْرِيفُ لِلثَّمَانِينِيِّ ٤٩١، وَالْمَفْصَلُ ٥٠٥، وَابْنُ يَعِيشَ ١٠/١٠، وَشَرَحَ
الْكَافِيَّةُ الشَّافِيَّةُ ٣/١٣٠٤، وَشَرَحَ الْجَمْلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢/٨٤، ٥٥٣، وَاللَّمْحَةُ فِي شَرْحِ=

بِنَصْبٍ (عَدِيّ).

وَأَمَّا النِّكَرَةُ الْمُقْصُودَةُ فَلَا أَكْثَرَ فِيهَا النَّصْبُ.

قَالَ الشَّاعِرُ:

٤٨ - أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لَا أَبَالَكَ وَاعْتِرَابًا^(١)

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَلَمْ يَرِدْ إِلَّا قَلِيلًا عَلَى جِهَةِ النَّدَرَةِ فِي النِّكَرَةِ الْمُقْصُودَةِ.

وَأَنْشَدَ النَّحَاةُ:

٤٩ - لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي، فَأَشْكُرُهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّتَ يَا رَجُلُ^(٢)

وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ النَّصْبُ، وَالرَّفْعُ الْمَشْهُورُ فِيهِ.

الضَّرْبُ الثَّلَاثُ: فِي حُكْمِ نِدَاءٍ مَا عُرِّفَ بِاللَّامِ وَصِفَتِهِ:

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: « وَإِذَا نُودِيَ الْمَعْرَفُ بِاللَّامِ قِيلَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، وَ(يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، وَ(يَا هَذَا الرَّجُلُ) ».

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَنَادَى بِاللَّامِ نَوَعَانٍ: مُبْهَمٌ وَصَرِيحٌ.

- فَالْصَّرِيحُ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ)، وَ(يَا رَجُلُ)، فَمَا هَذَا حَالُهُ

= الملحة ٢/٦٠٥، والهمع ٢/٤٠.

(١) البيت من الوافر، وهو لجريز في ديوانه ٦٥٠، وانظر سيويه ١/٣٣٩، ٣٤٤، وإصلاح المنطق ٢٢١، والجمل للزجاجي ١٥٦، وابن السيرافي ١/٧٠، والمحكم ١/٣٨٤، وتحصيل عين الذهب ٢١٦، والنكت ١/٣٨٠، وشرح الرضي ١/٣٥٥، والمقاصد الشافية ٣/٢٦٦، وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١١٤، ومعاني الفراء ٢/٢٩٧، والزاهر ١/٢٤٢، قال في اللسان (شعب): « وشُعْبَى بضم الشين وفتح العين مقصور اسم موضع في جبل طيء »، وفي معجم البلدان ٣/٣٤٦: « شعبي اسم موضع في بلاد بني فزارة ».

(٢) البيت من البسيط، وهو لكثير عزة في ديوانه ٤٥٣، وانظر جمل الخليل ٨١، واللمحة في شرح الملحة ٢/٦٠٣، وتمهيد القواعد ٧/٣٥٥٥، والمقاصد النحوية ٤/١٦٩٤، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٥، وابن الناظم ٤٠٥، والمساعد ٢/٥٠٢، والمقاصد الشافية ٥/٢٨٢، والهمع ٢/٤٠.

مُتَعَرِّفٌ [و١٠٧] بِالْقَصْدِ إِلَيْهِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِضْاحٍ بِصِفَةٍ، وَلَا غَيْرَهَا.

- وَأَمَّا الْمُبْهَمُ فَهُوَ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ؛ مِنْ أَجْلِ إِبْهَامِهِ، ثُمَّ هُوَ نَوْعَانِ: (أَيُّ) وَاسْمُ الْإِشَارَةِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ مُبْهَمُ الذَّاتِ؛ فَلِهَذَا احْتَاجَ إِلَى الْإِضْاحِ، فَإِضْاحُ (أَيُّ) يَكُونُ بِذِي اللَّامِ، كَقَوْلِكَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، وَبِاسْمِ الْإِشَارَةِ، كَقَوْلِكَ: (يَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ)، وَإِضْاحُ اسْمِ الْإِشَارَةِ بِذِي اللَّامِ وَحْدَهُ، كَقَوْلِكَ: (يَا هَذَا الرَّجُلُ).

وَسِرُّ ذَلِكَ هُوَ أَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا نِدَاءَ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ تَوَصَّلُوا إِلَى ذَلِكَ بِإِقْحَامِ (أَيُّ) كَرَاهَةً أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ لَامِ التَّعْرِيفِ وَبَيْنَ (يَا)، وَاللَّامُ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّعْرِيفِ، وَ(يَا) مَعَ الْقَصْدِ تُفِيدُ التَّعْرِيفَ، فَكِرْهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ، فَأَقْحَمُوا (أَيًّا) مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَيَجُوزُ تَأْنِيثُ (أَيُّ) وَتَذْكِيرُهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَنُ﴾ [الانفطار: ٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧]، وَأَنْشَدَ سَيَبَوِيه^(١)

شَاهِدًا عَلَى وَصْفِ أَيُّ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ قَوْلَ ذِي الرُّمَّةِ^(٢):

٥٠ - أَلَا أَيُّهَذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لَشَيْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ^(٣)

وَعَلَى وَصْفِ (أَيُّ) بِذِي اللَّامِ قَوْلُهُ:

٥١ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُ وَعَنِي

(١) ليس في سيبويه.

(٢) هُوَ غِيلَانُ بْنُ عُقْبَةَ، يَكْنَى أَبُو الْحَارِثِ، وَذُو الرُّمَّةِ لِقَبِهِ، وَهُوَ صَاحِبُ مِثَّةٍ، وَلَهُ مَدَائِحُ بِلَالِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: فُتِحَ الشَّعْرُ بِأَمْرِ الْقَيْسِ وَخُتِمَ بِذِي الرُّمَّةِ. وَتُوفِيَ فِي أَصْبَهَانَ عَنْ أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَذَلِكَ سَنَةٌ مِثَّةٌ وَسَبْعُ عَشْرَةَ. (انظر ترجمته في الأغاني ١٧ / ٥، وتاريخ الإسلام ٣٥٧ / ٧).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطُّوِيلِ، وَهُوَ لَذِي الرُّمَّةِ فِي دِيْوَانِهِ ٣٦١، وَانْظُرِ الْعَيْنَ ١ / ١٢٣، الصَّحَاحُ (بَخَعُ)، وَمُقَايِيسُ اللُّغَةِ ١ / ٢٠٦، وَالْمِفْصَلُ ٦٣، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضِبِ ٤ / ٢٥٩، وَأَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ ١ / ٤٧٤، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٣ / ١٣١٩، وَالْمِلْحَةُ فِي شَرْحِ الْمِلْحَةِ ٢ / ٦١٠.

(٤) هَذَا شَطْرُ بَيْتٍ مِنَ الرَّمْلِ، وَتَمَامُهُ:

لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنْي =

فَإِذَا قُلْتَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، فَهَلْ يَتَعَيَّنُ الرَّفْعُ، أَوْ يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ؟، فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ فِيهِ جَائِزَانِ، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ) وَ(الْعَاقِلَ)، وَهَذَا شَيْءٌ يُحْكَى عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ^(١)، وَأَبِي عُثْمَانَ الْمَازِنِيَّ^(٢)، وَحُجَّتُهُمَا عَلَى هَذَا ظَاهِرَةٌ، وَهُوَ أَنَّ (الرَّجُلَ) قَدْ جَرَى صِفَةٌ لِلْمُنَادَى؛ فَلِهَذَا جَازَ فِيهِ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا كَسَائِرِ الصِّفَاتِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ جَمِيعًا. وَثَانِيَهُمَا: أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ النُّحَاةِ، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ كَلَامُ الشَّيْخِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: (وَالتَّرْزُمُوا فِيهِ الرَّفْعَ).

وَإِذَا كَانَ الرَّفْعُ فِيهِ مُلْتَزِمًا، فَهَلْ يَكُونُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِلْمُنَادَى أَوْ عَلَى غَيْرِهِ، فِيهِ

=وقائله مجهول، وهو من شواهد ابن يعيش ١٢٥/٣، والتخمير ١٧٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/١، والتوطئة ١٨٨، وشرح الرضي ٤٥٣/٢، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٦٨٢/١، وابن الناظم ٤٤، وتحرير الخصاصة ١٣٧/١، والفاخر ٨٧٩/٢، والارتشاف ٢٤١٣/٥، والمساعد ٩٦/١، والمقاصد الشافية ٣٣٥/١، وتمهيد القواعد ٤٩٢/١، وتوضيح المقاصد ٣٨٣/١، والجنى الداني ١٥١، والهمع ٢٥٩/١. والرواية في أكثر المصادر: (عنهم).

(١) قال في معاني القرآن ٢٢٨/١: « وأجاز المازني أن تكون صفة (أي) نصبًا، فأجاز: يا أيها الرجل أقبل، وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مردول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار، فهذا نص على أن الزجاج لم يجز ذلك في معانيه، لكنه ذكره، ولم يأخذ به، وعدّه قياسًا في غير (يا أيها الرجل)، انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٨/١، وانظر نسبة هذا الرأي للزجاج في شرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣، والمحصول ٦٨٦، وقواعد المطارحة ١٣٣، والموشح للخيصي ١٥٩، والأشموني ٣٤/٣.

(٢) يقول الزجاج في معانيه ٢٢٨/١: « وأجاز المازني أن تكون صفة (أي) نصبًا. فأجاز: يا أيها الرجل أقبل ». وانظر أيضًا معاني القرآن وإعرابه ٤٠٦٩/٣، وانظر: شرح المفصل ٧/٢، وشرح التسهيل ٤٠٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣، والمحصول ٦٨٦، وقواعد المطارحة ١٣٣، والموشح للخيصي ١٥٩.

وَجِهَانٍ^(١):

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ مَعَ بَقَائِهِ عَلَى كَوْنِهِ وَصَفًا لِلْمُنَادَى، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ النُّحَاةِ، وَيُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٢) وَغَيْرِهِ، وَأَقْحَمَتِ الْهَاءُ عَوْضًا عَمَّا حُذِفَ [ظ ١٠٧] مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا وَجَبَ رَفْعُهُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ، وَ(أَيُّ) إِنَّمَا دَخَلَ وَصْلَةً، كَمَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ؛ فَلِهَذَا جَعَلُوا إِعْرَابَهُ بِالْحَرَكَةِ الَّتِي كَانَ يَسْتَحِقُّهَا لَوْ بَاشَرَهُ النَّدَاءُ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ الْمُنَادَى بَعَيْنِهِ.

وَتَانِيَهُمَا: أَنَّهُ يَكُونُ رَفْعُهُ مِنْ جِهَةِ النَّدَاءِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ^(٣)، فَ(أَيُّ) هِيَ الْمُنَادَى نَفْسُهُ، وَالْهَاءُ عَوْضٌ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، وَهِيَ مَوْصُولَةٌ، وَصِلَتْهَا جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ، وَالرَّجُلُ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، وَحُذِفَ الْمُبْتَدَأُ اخْتِصَارًا

(١) للنحاة في إعراب ما بعد (أيها) أربعة آراء، هي:

الأول: ذهب سيبويه إلى أن (الرجل) في قولك: (يا أيها الرجل) وصف للمنادى [سيبويه ١٨٨/٢]، وأخذ بهذا الرأي أكثر النحاة، قال الرضي [شرح الرضي ٣٧٦/١]: «والأكثر على أن ذا اللام وصف لاسم الإشارة في النداء وغيره؛ لأنه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمه وهو الرجولية، وهذا حدُّ النعت».

الثاني: هو عطف بيان، وهو قول ابن السيد البطليوسي، وحجته في رأيه أنه غير مشتق، وردّه الرضي بأن الاشتقاق ليس شرطاً في الوصف. انظر شرح الرضي ٣٧٧/١، والارتشاف ٢١٩٤/٤، والمساعد ٥٠٥/٢.

الثالث: ذهب بعضهم إلى أنه إن كان مشتقاً فهو نعت، وإن كان جامداً فهو عطف بيان. انظر الأشموني ٣٤/٣.

الرابع: رأي الأخفش وهو أن (أي) اسم موصول، ويقتضي الاسم الموصول صلة، و(الرجل) عنده جزء من هذه الصلة، فهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وتقدير الجملة عنده: (يا الذي هو الرجل) وقيل: هو مبتدأ وخبره محذوف. انظر المساعد ٥٠٦/٢، وشرح الرضي ٣٧٦/١، والمحصل ١٤٨/١ (مخطوط).

(٢) انظر المفصل ٦٣.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٠/٣، وشرح الرضي ٣٧٦/١.

لَمَّا طَالَ الْكَلَامُ، وَتَقْدِيرُهُ: يَا الَّذِي هُوَ الرَّجُلُ، وَلَا يَفْتَقِرُ مِنَ الْجُمْلَةِ إِلَى عَائِدٍ لَمَّا كَانَ الْمَوْصُولُ هِيَ نَفْسُ الصَّلَةِ، كَمَا قُلْنَا فِي ضَمِيرِ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ إِنَّهُ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى عَائِدٍ مِنْهَا لَمَّا كَانَتْ هِيَ هُوَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَهَذَا هُوَ الْمَخْتَارُ.

وَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ الرَّفْعَةَ فِي (الرَّجُلِ) حَرَكَةُ إِعْرَابِيَّةٍ عَلَى زَعْمِهِ، وَلَا عَامِلَ لَهَا بِحَالٍ، إِلَّا عَلَى التَّوَجِيهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ (الرَّجُلَ) لَا يَخْلُو حَالَهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُنَادَى أَوْ صِفَةً لِمُنَادَى، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ فَهِيَ ضَمَّةٌ بِنَاءٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَرَكَةُ إِعْرَابِيَّةٍ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً لِمُنَادَى جَازَ فِيهَا الْوَجْهَانِ كَسَائِرِ أَوْصَافِ الْمُنَادَى، فَلِمَ تَعَيَّنَ فِيهَا الرَّفْعُ عَلَى زَعْمِهِ؟ ثُمَّ لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ تَكُونُ الضَّمَّةُ إِعْرَابًا، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَفَاعِيلِ الْمَنْصُوبَةِ، وَالضَّمَّةُ لَا تَكُونُ حَرَكَةً لِلْمَفْعُولِ، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: إِنْ كَانَ (الرَّجُلُ) صِفَةً لِلْمُنَادَى، يَجُوزُ^(١) الرَّفْعُ وَالتَّنْصِبُ فِيهِ، فَأَنْتَ قَدْ مَنَعْتَ النَّصْبَ بِكُلِّ حَالٍ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَقْصُودَ بِالنِّدَاءِ فِي الْحَقِيقَةِ فَقُلْ بِأَنَّ الضَّمَّةَ هِيَ ضَمَّةٌ بِنَاءٍ، وَلَا تَقُلْ إِنَّهَا إِعْرَابٌ، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ)، فَبَطَلَ مَا عَوَّلَ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ قَدْ نَاقَضَ فِي مَقَالَتِهِ هَذِهِ.

قَوْلُهُ: (وَتَوَابِعُهُ؛ لِأَنَّهَا تَوَابِعُ مُعَرَّبٍ) أَرَادَ: وَالتَّزَمُوا رَفَعَ تَوَابِعَهُ لَمَّا كَانَتْ تَوَابِعَ مُعَرَّبٍ، يَعْنِي: أَنَّهُمْ لَمْ يُعَامِلُوا صِفَتَهُ مُعَامَلَةَ صِفَةٍ^(٢) الْمُنَادَى، فَيَجُوزُ^(٣) الْوَجْهَيْنِ فِي الْمَفْرَدِ، وَيُوجِبُوا النَّصْبَ فِيمَا كَانَ مِنْهَا مُضَافًا، بَلِ التَّزَمُوا رَفَعَهُمَا [و ١٠٨] جَمِيعًا، فَقَالُوا: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) بِالرَّفْعِ، وَ(يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الْمَالِ).

وَأَنشَدَ النُّحَاةُ:

(١) فِي الْأَصْلِ: (فَجُوزَ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (صِغَةً).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (فَيَجُوزُ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

٥٢ - يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي^(١)

وَهَذَا مِنْهُ بِنَاءٌ عَلَى الْوَهْمِ الْأَوَّلِ مِنْ أَنَّ الضَّمَّةَ ضَمَّةُ إِعْرَابٍ، وَهِيَ جَارِيَةٌ عَلَى الْمَنَادَى، وَهُوَ فَاسِدٌ، فَإِنَّ الضَّمَّةَ لَا تَكُونُ إِعْرَابًا لِلْمَنَادَى بِحَالٍ، وَالْوَجْهَ فِي إِعْرَابِهِ هُوَ التَّقْدِيرُ الَّذِي لَخَّصْنَاهُ مِنْ قَبْلُ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ (أَيُّ) مَوْصُولَةً، وَهِيَ مُنَادَاةٌ، وَالْجُمْلَةُ صَلْتُهَا، وَصَدْرُهَا مَحذُوفٌ لِلطُّولِ، وَ(الرَّجُلُ) مُعَرَّبٌ بِالرَّفْعِ، خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الْمَحذُوفِ، وَالضَّمَّةُ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ، وَتَوَابِعُهُ تَوَابِعُ مُعَرَّبٍ، لَا شُبْهَةَ فِيهِ، فَهَذَا هُوَ الْبَحْثُ اللَّائِقُ بِمَقَاصِدِ النُّحَاةِ الْمَوَافِقُ لِلْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ وَالْمَبَاحِثِ الْإِعْرَابِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَقَالُوا: « يَا اللَّهُ » خَاصَّةٌ) إِنَّمَا أوردَهُ عَلَى جِهَةِ الْإِعْرَاضِ عَلَى الْقَاعِدَةِ الَّتِي قَرَّرَهَا، وَهُوَ أَنَّ نِدَاءَ مَا فِيهِ اللَّامُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْوُصْلَةِ بِـ (أَيُّ) أَوْ بِـ (هَذَا)، وَقَوْلُنَا: (يَا اللَّهُ) يَخْرِمُ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ، وَجَوَابُهُ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ اللَّامَ فِيهِ قَدْ نَزَلَتْ مَنَزِلَةَ الْجُزْءِ مِنَ الْكَلِمَةِ؛ لِكَوْنِهَا صَارَتْ عِوَضًا عَنْ فَائِهِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ (الإِلاه)، فَحُذِفَتْ فَاؤُهُ، وَأُدْغِمَتْ لَامُ التَّعْرِيفِ فِي عَيْنِهِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ مَنَزِلَةَ فَاءِ الْكَلِمَةِ جَازَ دُخُولُ (يَا) عَلَيْهَا.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ النِّدَاءَ لَمَّا كَثُرَ بِهَذَا الْاسْمِ لَمَّا كَانَ مَرْغُوبًا إِلَيْهِ فِي قَضَاءِ كُلِّ حَاجَةٍ مِنْ حَوَائِجِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا خَفَّفُوهُ بِطَرَحِ الْوُصْلَةِ مِنْ (أَيُّ) وَاسْمِ الْإِشَارَةِ كَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ.

وَأَمَّا ثَالِثًا فَلِأَنَّ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ الْخَصَائِصِ الَّتِي اخْتَصَّ بِهَا هَذَا الْاسْمُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَمَيَّزَ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ عَنْ سَائِرِ الْمُمَكِّنَاتِ تَمَيَّزَ عَنْهَا فِي مَا نُطْقَ عَلَيْهِ مِنَ الْعِبَارَاتِ.

(١) هذا من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ٦٣، وانظر ابن السيرافي ٣١٩/١، والتبصرة والتذكرة ٣٤٤/١، والمحكم ٥٤١/٥، وابن يعيش ١٣٨/٦، وهو بلا نسبة في سيبويه ١٩٣/٢، والمقتضب ٢١٨/٤، والأصول ٣٣٧/١، والبصريات ٦٨١، وتحصيل عين الذهب ٣٠٩، وأمالى ابن الشجري ٣٧٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣١٩.

وَأَمَّا رَابِعًا فَلَأَنَّ إِطْلَاقَ الْأَسْمَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَنبَأَةٌ عَلَى التَّوْقِيفِ وَالْإِذْنِ الشَّرْعِيِّ، وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ لَمْ يُؤْذَنْ فِي إِطْلَاقِهَا إِلَّا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، فَلَا يُقَالُ فِيهَا بـ (أَيُّهَا اللَّهُ) وَلَا بـ (أَيُّ اللَّهِ).

وَأَمَّا خَامِسًا فَلَأَنَّ الْبِنْيَةَ فِيهَا التَّفْخِيمُ مَعَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ دُونَ الْجَرِّ، فَلَوْ بَقِيَتْ فَأَوْهَا لَكَانَتْ مَكْسُورَةً، فَيَكُونُ ذَلِكَ دَاعِيًا إِلَى تَوْقِيفِهَا، فَلَا جَرَمَ التَّرِمَ حَذْفُ فَائِهَا، ثُمَّ [ظ ١٠٨] جِيءَ بِاللَّامِ، لَا مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهَا عَوَضًا، بَلْ مِنْ جِهَةِ الْإِعْظَامِ وَالتَّفْخِيمِ لِشَأْنِهَا، فَخُولِفَ بِهَا فِي النَّدَاءِ سَائِرُ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ تَنْبِيْهَا عَلَى الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي لَهَا.

وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّ النُّحَاةَ قَالُوا: إِنَّ (الرَّجُلُ) فِي قَوْلِنَا: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) صِفَةٌ لِلْمُنَادَى، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا النَّصْبُ حَمَلًا عَلَى الْمَحَلِّ مَعَ كَوْنِهِ صِفَةً لِلْمُنَادَى، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ) وَ(الْعَاقِلُ)، وَلَمْ يُظْهَرُوا فَرْقًا وَاضِحًا. وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا أَيْضًا أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ الضَّمَّةَ فِي (الرَّجُلُ) إِعْرَابٌ، وَالرَّفْعُ لَا يَكُونُ إِعْرَابًا فِي الْمُنَادَى فِي حَالَةٍ مِنْ أَحْوَالِهِ؛ لِكَوْنِهِ مَفْعُولًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَالرَّفْعَةُ لَا تَكُونُ إِعْرَابًا فِي حَقِّ الْمَفَاعِيلِ بِحَالٍ.

* * *

(الفصل الثالث): في حكم المضاف إلى ياء النفس

اعلم أن للمُنَادَى المضاف إلى ياء النفس كثرة في الاستعمال، فمن أجل ذلك حصل فيه تغييرات كثيرة، وقد أشار الشيخ من ذلك إلى صور ثلاث:

الصُّورَةُ الْأُولَى: (غُلَامِي) وَمَا أَشْبَهَهُ:

وفيه سِتَّةُ أَوْجُهٍ:

أَوَّلُهَا: حَذْفُ الْيَاءِ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ إِثْبَاتِهَا، مِنْ أَجْلِ الْخِفَةِ لِكَثْرَةِ الْاِسْتِعْمَالِ،

وَالْاجْتِزَاءُ بِالْكَسْرِ عَنْهَا.

وَتَانِيهَا: إِثْبَاتُهَا سَاكِنَةً، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ ثُبُوتِهَا مُتَحَرِّكَةً؛ مِنْ أَجْلِ الْبَيَانِ وَالْوُضُوحِ، وَحَذْفُ حَرَكَتِهَا مِنْ أَجْلِ التَّخْفِيفِ بِالْكَثْرَةِ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَلَمْ يُزِدْ ثِقَلًا بِالْحَرَكَةِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهَذِهِ اللَّغَةِ.

وَتَالِثُهَا: إِثْبَاتُهَا مُتَحَرِّكَةً، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ قَلْبِهَا أَلِفًا؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَقَوِيَتْ بِالْحَرَكَةِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهَذِهِ اللَّغَةِ.

وَرَابِعُهَا: قَلْبُهَا أَلِفًا، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ حَذْفِ الْأَلِفِ وَإِبْقَاءِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَأُبْدِلَتْ الْأَلِفُ مِنَ الْيَاءِ مِنْ أَجْلِ خِفَّتِهَا وَجَرِيهَا كَثِيرًا فِي الْكَلَامِ بِخِلَافِ الْيَاءِ. وَخَامِسُهَا: حَذْفُ الْأَلِفِ وَإِبْقَاءُ الْفَتْحَةِ دَلِيلًا عَلَيْهَا، كَمَا حُذِفَتِ الْيَاءُ، وَبَقِيَتْ الْكَسْرَةُ دَلِيلًا عَلَيْهَا.

وَسَادِسُهَا: إِحْقَاقُ هَاءِ السَّكْتِ لِبَيَانِ الْأَلِفِ عِنْدَ الْوَقْفِ، كَمَا أَلْحَقَتِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ عَوَضٌ عَنْهَا فِي قَوْلِكَ: (يَا غَلَامِيَه).

وَههنا وجهٌ سابعٌ [١٠٩] لم يذكره الشيخ، وهو الاكتفاءُ بِنِيَّةِ الإِضَافَةِ، وَجَعَلَ الْاسْمَ مَضْمُومًا كَالْمَنَادَى الْمَفْرَدِ، وَقُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣] بِالضَّمِّ^(١) عَلَى هَذَا، وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ^(٢): (رَبُّ اغْفِرْ لِي) بِالضَّمِّ، وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ^(٣): (يَا أُمَّ لَا تَفْعَلِي) بِالضَّمِّ، وَلَمْ يُنَبِّهْ الشَّيْخُ عَلَى الْأَقْلِّ وَالْأَكْثَرِ مِنْ هَذِهِ اللَّغَاتِ، بَلْ أَرْسَلَهَا إِرْسَالًا، وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَيْهِ.

وَإِنْ حَصَلَ فِي آخِرِ الْمَضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ كـ (بُنَيَّ) وَ (أُخَيَّ)،

(١) القراءة عن رويس في شواذ القراءات للكرماني ٢٤٦، وانظر القراءة في التبيان في إعراب القرآن ٧٣٢ / ٢.

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٢٠٩، والأصول ١ / ٣٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٣.

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٢١٣، والأصول ١ / ٣٤١.

فَلَك فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: حَذَفَ يَاءَ النَّفْسِ، وَالْاِكْتِفَاءُ بِالْكَسْرِ عَنْهَا، فَيُقَالُ فِيهَا: (يَا بُنَيَّ)، وَإِنَّمَا التُّزْمُ حَذْفُهَا وَتَبْقِيَةُ الْكَسْرِ لِأَجْلِ مَا قُصِدَ مِنَ الثَّقَلِ بِتَرَادُفِ الْيَاءِ الثَّلَاثِ.
وَتَانِيَهُمَا: الْفَتْحُ عَلَى أَنَّ يَاءَ النَّفْسِ قُلِبَتْ أَلِفًا، ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلِفُ، وَبَقِيََتِ الْفَتْحَةُ دَلِيلًا عَلَيْهَا، كَمَا قُلْنَا: (يَا غُلَامَ) بِالْفَتْحِ فِيهِ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: (يَا أَبِي) وَ (يَا أُمِّي):

وَإِذَا نَادَيْتَهُمَا فَإِنَّكَ تَقُولُ: (يَا أَبَتِ)، وَ (يَا أُمَّتِ)، وَدُخُولُ التَّاءِ عَلَى جِهَةِ التَّعْوِضِ عَنِ الْيَاءِ، وَإِنَّمَا خُصَّتِ التَّاءُ بِالتَّعْوِضِ عَنِ الْيَاءِ لِتَقَارُبِهِمَا مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا يُزَادَانِ مَعًا فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ، وَتُكْسَرُ التَّاءُ، كَمَا يُكْسَرُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ؛ لِكُونِهَا عَوْضًا عَنْهَا، وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُكْسَرَ مَا قَبْلَ التَّاءِ كَالْيَاءِ، لَكِنَّ مِنْ حَقِّ تَاءِ التَّائِيثِ فَتَحَ مَا قَبْلَهَا؛ فَلِهَذَا أَوْقَعُوا الْكَسَرَ عَلَيْهَا نَفْسَهَا عَوْضًا عَمَّا كَانَتْ مُسْتَحِقَّةً لَهُ فِي الْأَصْلِ، وَهِيَ الْكَسَرَةُ قَبْلَهَا كَالْيَاءِ، وَإِنَّمَا كَانَ مُلْتَزِمًا أَعْنِي فَتَحَ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّائِيثِ؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْأِسْمَ الْمَرْكَبَ مِثْلُ: (بَعْلَبَكَ)، وَهِيَ مُرْكَبَةٌ مَعَ مَا انضَمَّتْ إِلَيْهِ كَالْأِسْمِ الْمَرْكَبِ، فَلَمَّا فُتِحَ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَسْمِينَ وَجَبَ فَتَحُ مَا قَبْلَهَا شَبَهًا بَيْنَهُمَا بِجَامِعِ مُطْلَقِ التَّرْكِيبِ، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ الْأَكْثَرِ مَا خَلَا ابْنَ عَامِرٍ، وَيَجُوزُ فَتَحُ التَّاءِ، وَعَلَيْهَا قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ، وَضَمُّهَا^(١).

فَأَمَّا فَتْحُهَا فَلِأَنَّهُ حَذَفَ الْأَلِفَ مِنْ (يَا أَبَتَا)، وَبَقِيَ الْفَتْحُ دَلَالَةً عَلَيْهَا، كَمَا حُذِفَتِ الْيَاءُ، وَبَقِيََتِ الْكَسَرَةُ دَلَالَةً عَلَيْهَا فِي نَحْوِ: (يَا أَبَتِ) بِالْكَسْرِ.

(١) اختلفوا في كسر التَّاءِ وَفَتْحُهَا مِنْ قَوْلِهِ: (يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ) فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ (يَا أَبَتِ) بِفَتْحِ التَّاءِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَكَسَرَ التَّاءَ الْبَاقُونَ، وَابْنُ كَثِيرٍ يَقِفُ عَلَى الْهَاءِ: (يَا أَبَهُ)، وَكَذَلِكَ ابْنُ عَامِرٍ، وَالْبَاقُونَ يَقِفُونَ بِالتَّاءِ وَهُمْ يَكْسِرُونَ. السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ ٣٤٤، وَانْظُرِ التَّيْسِيرَ ١٢٧. وَأَمَّا قِرَاءَةُ الضَّمِّ فَهِيَ قِرَاءَةُ شَاذَةٍ، وَهِيَ مَرْوِيَةٌ عَنْ ابْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ. انْظُرْهَا فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ لِلْكَرْمَانِيِّ ٢٤١.

وَأَمَّا مَنْ ضَمَّ فَلَأَنَّهُ قَدْ نَزَّلَهَا [ظ ١٠٩] مَنَزِلَةً اسْمٍ فِيهِ تَاءٌ تَأْنِيثٌ؛ فَلِهَذَا جَازَ ضَمُّهُ، كَمَا جَازَ فِي تَاءِ (تُبَّة) وَتَاءِ (عِدَّة)، وَتَنَقَّلَبُ هَاءٌ فِي الْوَقْفِ؛ لِكَوْنِهَا فِي الْأَصْلِ تَاءً تَأْنِيثٌ، وَعَلَيْهَا قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ^(١) وَابْنِ عَامِرٍ. وَأَمَّا الْبَاقُونَ فَوَقَفُوا عَلَيْهَا بِالتَّاءِ؛ لِكَوْنِهَا عَوَضًا عَنِ الْيَاءِ.

وَتَقُولُ: (يَا أَبَتَا)، وَلَا تَقُولُ: (يَا أَبَتِي)؛ لِأَنَّ التَّاءَ عَوَضٌ عَنِ الْيَاءِ، فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ، بِخِلَافِ: (يَا أَبَتَا)، فَإِنَّ الْأَلِفَ، وَإِنْ كَانَتْ بَدَلًا عَنِ الْيَاءِ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ مِنَ الْقُبْحِ مِثْلُ مَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ التَّاءِ وَالْيَاءِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِمَا جَمِيعًا عَوَضًا، أَعْنِي التَّاءَ وَالْأَلِفَ، عَنِ الْيَاءِ، فَافْتَرَقَا.

وَتَقُولُ: (يَا أَبَتَاهُ) بِالْحَاقِ هَاءِ السَّكْتِ، كَمَا قُلْتَ: (يَا غُلَامَاهُ أَقْبِلْ).

الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ: يَا ابْنَ أُمٍّ، وَيَا ابْنَ عَمٍّ:

وَإِذَا كَانَ الْمَنَادَى (ابْنَ) مُضَافًا إِلَى الْعَمِّ أَوْ الْأُمِّ الْمُضَافَيْنِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، فَإِذَا قُلْتَ: (يَا ابْنَ أُمِّي) وَ(يَا ابْنَ عَمِّي) فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِي الْمَنَادَى الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، فَتَقُولُ: (يَا ابْنَ أُمِّي)، وَ(يَا ابْنَ عَمِّي)، بِتَحْرِيكِ الْيَاءِ بِالْفَتْحِ وَإِسْكَانِهَا، كَمَا جَازَ فِي: (يَا غُلَامِي)، وَ(يَا ابْنَ أُمٍّ)، وَ(يَا ابْنَ عَمٍّ)، بِحَذْفِ الْيَاءِ وَتَبْقِيَةِ الْكَسْرَةِ دَلَالَةً عَلَيْهَا، وَ(يَا ابْنَ أُمِّ) وَ(يَا ابْنَ عَمِّ) بِقَلْبِ الْيَاءِ أَلِفًا، كَمَا تَقُولُ: (يَا غُلَامَا).

فَأَمَّا إِبْطَاتُ الْأَلِفِ، وَحَذْفُهَا، وَتَبْقِيَةُ الْفَتْحَةِ دَلَالَةً عَلَيْهَا، وَقَوْلُكَ فِيهِ: (يَا ابْنَ أُمٍّ)، وَ(يَا ابْنَ عَمٍّ) فَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي هَذَيْنِ^(٢) اللَّفْظَيْنِ عَلَى الْخُصُوصِ دُونَ غَيْرِهِمَا؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (يَا غُلَامَ غُلَامٍ)، وَ(يَا ابْنَ غُلَامَا)؛ لِأَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ لَمْ يَكْثُرْ فِيهِ كَثَرَتُهُمَا؛

(١) ابن كثير، هو عبد الله بن كثير، أبو معبد، مولى عمرو بن علقمة الكناني الداري، أحد القراء السبعة، وهو قارئ مكة، أصله فارسي، مات عشرين ومائة بمكة. انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/ ٨٦، والمنتظم ٧/ ٢٠٣.

(٢) في الأصل: (هاتين).

فَلِهَذَا جَازَ فِيهِمَا مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِمَا؛ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِيهِ لِأَمْرَيْنِ:
أَمَّا أَوَّلُ فَلَأَنَّ قَوْلَنَا: (يَا غُلَامَ غُلَامِي) لَمْ يَكْثُرْ مِثْلَ كَثْرَةِ: (يَا بِنْتَ عَمِّ)، وَ(يَا ابْنَ أُمِّ)،
وَلِلْكَثْرَةِ مَدْخَلٌ فِي تَحْقِيقَاتٍ كَثِيرَةٍ؛ فَلِهَذَا خُصَّ بِالْفَتْحَةِ وَإِسْقَاطِ الْأَلِفِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّهُ فِي صُورَةِ التَّرْكِيبِ، فَجُعِلَتْ حَرَكَتُهُ حَرَكَةَ الْمَرْكَبَاتِ.
فَحَاصِلُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمَضَافَ إِلَى الْأَسْمِ الْمَضَافِ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ يَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ
فِي الْمَضَافِ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ إِلَّا الْفَتْحَ وَحْدَهُ، وَإِثْبَاتِ الْأَلِفِ، [و ١١٠]
فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (يَا غُلَامَ غُلَامِي)، وَسِرُّهُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ فِيهِ،
وَهِيَ الْكَثِيرَةُ الْمَطْرُودَةُ، وَعَلَيْهَا وَرَدَ التَّنْزِيلُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَبْنُومَ لَا تَأْخُذُ﴾ [طه:
٩٤]، وَإِثْبَاتِ الْأَلِفِ وَالْيَاءِ إِنَّمَا يَأْتِيَانِ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، قَالَ الشَّاعِرُ فِي إِثْبَاتِ الْيَاءِ:
٥٢ - يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِدهِرٍ شَدِيدٍ^(١)
وَقَالَ فِي إِثْبَاتِ الْأَلِفِ:

٥٤ - يَا بِنْتَ عَمِّا، لَا تَلُومِي وَاهَجَعِي^(٢)

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي زيد الطائي في سيبويه ٢/٢١٣، برواية: (لدهر شديد)، والحجة
للفارسي ٤/٩٠، وتحصيل عين الذهب ٣١٧، وأمالى ابن الشجري ٢/٢٩٤، ٣٨٤، وهو بلا نسبة
في مجاز القرآن ٢/٢٥، والمقتضب ٤/٢٥٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٧٣، وابن يعيش
٢/١٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٥. وقد جاء البيت في ديوانه ٤٨ برواية:

يَا ابْنَ حَسَنَاءِ شَقَّ نَفْسِي يَا لَجَلَا خَلَيْتَنِي لِدهِرٍ شَدِيدٍ

(٢) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه ٢٥٩، وانظر سيبويه ٢/٢١٤، وتحصيل عين
الذهب ٣١٨، والنكت للأعلم ٥٥٩، وأمالى ابن الشجري ٢/٢٩٥، وابن يعيش ٢/١٢، والمقاصد
الشافية ٥/٣٤١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/٢٥٢، وضرورة الشعر للقرآز ٢٣٧، وشرح الكافية
الشافية ٣/١٣٢٦، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٨٩.

(الفصلُ الرَّابِعُ): في التَّرخيمِ

قَالَ الشَّيْخُ: (وَتَرْخِيمُ الْمَنَادَى جَائِزٌ)، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (كَلَامٌ رَخِيمٌ)،
أَي: لَيْسَ سَهْلٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حُذِفَ مِنَ الْكَلِمَةِ سَهْلَ النُّطْقِ بِهَا، وَأَنْشَدَ النَّحَاةُ:

٥٥ - لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هَرَاءَ وَلَا نَزْرُ^(١)
فَلَنَذْكُرَ مَعْنَاهُ، ثُمَّ نَذْكُرُ شُرُوطَهُ، ثُمَّ نُرَدِّفُهُ بِذِكْرِ كَيْفِيَّةِ اسْتِعْمَالِهِ، فَهَذِهِ
فَوَائِدُ ثَلَاثٍ، نَذْكُرُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ:

وَهُوَ حَذْفٌ يَلْحَقُ آخِرَ الْمَنَادَى الَّذِي لَيْسَ مُضَافًا، فَقَوْلُهُ: (حَذْفٌ) عَامٌّ لَهُ
وَلِغَيْرِهِ، مِمَّا يُحْذَفُ، وَلَيْسَ تَرْخِيمًا.

وَقَوْلُهُ: (يَلْحَقُ آخِرَ الْأِسْمِ)، يَحْتَرِزُ عَمَّا يَلْحَقُ آخِرَ الْأَفْعَالِ.
وَقَوْلُنَا: (الْمَنَادَى)، نَحْتَرِزُ عَمَّا يَلْحَقُ الْأَسْمَاءَ مِنَ الْإِعْلَالِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ تَرْخِيمًا.
وَقَوْلُنَا: (لَيْسَ مُضَافًا)، نَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا إِذَا كَانَ الْمَنَادَى مُضَافًا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ
تَرْخِيمُهُ، كَمَا سَنُقَرِّرُهُ فِي الشُّرُوطِ، وَلَهُ اسْتِعْمَالَانِ:

الْإِسْتِعْمَالُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ جَائِزًا فِي السَّعَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، ثُمَّ هُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ جَائِزًا فِي الْأَسْمَاءِ الْمَنَادَاةِ، فَمَا هَذَا حَالُهُ فَهُوَ
جَائِزٌ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَهُوَ مُسْتَعْمَلٌ عَلَى
السِّنَةِ الْفُصْحَاءِ كَثِيرًا، كَمَا سَنُقَرِّرُ لُغَاتِهِ، وَقُرِئَ^(٢) قَوْلُهُ تَعَالَى:

(١) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِذِي الرِّمَّةِ فِي دِيْوَانِهِ ٢٠٨، وَانْظُرِ الْعَيْنَ ٨٥/٤، وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ ٢١٣/٦،
وَشَرْحُ السِّيْرَانِي ٣٨٨/٥، وَالْخَصَائِصُ ٢٩/١، وَالصَّحَاحُ (هَرَاءُ)، وَالْمَحْكَمُ ٣٥٣/٤، وَإِبْضَاحُ
شَوَاهِدِ الْإِبْضَاحِ ٤٩٠/١، وَابْنُ يَعِيشَ ١٩/٢، وَاللِّبَابُ ٣٤٥/١، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ ٣٦٢١/٧، وَهُوَ
بِلَا نِسْبَةٍ فِي جَمْهَرَةِ اللُّغَةِ ١١٠٦.

(٢) بِكَسْرِ اللَّامِ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَرَأَ الْغَنَوِيُّ بِالرَّفْعِ. مُخْتَصَرُ ابْنِ خَالَوَيْهِ ١٣٧، =

﴿وَنَادُوا يَا مَالٍ لِّيقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وثانيهما: أن يكونَ وَارِدًا في التَّصْغِيرِ، وَهُوَ حَذْفُ زَوَائِدِ الْكَلِمَةِ، فَتَقُولَ فِي نَحْوِ (أَسْوَدَ): (سُوَيْدٌ)، وَفِي (ضَارِبٍ): (ضُرَيْبٌ) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُثَلِ، فَهَذَا جَائِزٌ فِي السَّعَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ أَيْضًا. [ظ ١١٠].

الاستعمالُ الثاني في الضَّرُورَةِ، وَهُوَ التَّرْخِيمُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، فَهَذَا لَا يَجْرِي إِلَّا عَلَى جِهَةِ الضَّرُورَةِ فِي الشَّعْرِ، قَالَ:

وَأُضْحَتْ مِنْكَ شَاسَعَةٌ أُمَامَا^(١) ٥٦ -

وَأَرَادَ: أُمَامَةً.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي ذِكْرِ شُرُوطِهِ:

وَلَهُ شُرُوطٌ ثَمَانِيَّةٌ، بَعْضُهَا يَكُونُ سَلْبًا، وَبَعْضُهَا يَكُونُ إِجَابًا، فَهَذَانِ تَوْجِيهَانِ:

الأَوَّلُ: فِي الشُّرُوطِ الثُّبُوتِيَّةِ:

وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا فِي النَّدَاءِ، فَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ مَا لَيْسَ مُنَادَى فِي سَعَةِ الْكَلَامِ، وَقَدْ جَاءَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَلَا تَعْوِيلَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا كَانَ مَخْصُوصًا بِالنَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ

= وانظر المحتسب ٢/ ٢٥٦.

(١) عجز بيت من الوافر، وتماه برواية النحاة:

أَلَا أَضْحَتْ حَبَالُكُمْ رِمَامَا

.....

وهو لجريز في ديوانه ٢٢١ برواية:

أَصْبَحَ حَبْلٌ وَصَلِكُمْ رِمَامَا وَمَا عَهْدُكُمْ عَهْدِي، يَا أُمَامَا

وهي رواية لا ضرورة فيها، وهي تؤيد رأي المبرد، وانظر سيبويه ٢/ ٢٧٠، وابن السيرافي ٢/ ١٣، وأما

ابن الشجري ١/ ١٩٢، وتحصيل عين الذهب ٣٤٠، والنكت ٥٩٢، وضرائر الشعر ١٣٨، وهو بلا نسبة

في الجمل للزجاجي ١٧٤، وضرورة الشعر للقرظ ٢٣٤، وأسرار العربية ٢١٧، وقواعد المطارحة

١٣٥، وشرح الرضي ١/ ٣٩٥.

التَزْمُوا فِيهِ الْحَذَفَ، فَخَصُّوهُ بِالنَّدَاءِ عَوْضًا عَلَى [مَا] ^(١)حُذِفَ مِنْهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَدِّ الصَّوْتِ وَتَطْوِيلِهِ.

وَتَأْنِيهَا: أَنْ يَكُونَ عَلَمًا فِيمَا لَيْسَ صَوْتًا، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَتِ الْعَلَمِيَّةُ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ آخِرُهُ مَعَ كَوْنِهِ نَكِرَةً لَزَدَادَ إِبْهَامُهُ، وَلَا تُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَلَمِيَّةُ إِذَا كَانَ مُؤَنَّثًا؛ لِأَنَّهُ اَزْدَادَ ثِقْلَهُ بِالتَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَرْكَبِ، كَقَوْلِهِ: ٥٧ - جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي ^(٢)

وَأَرَادَ: جَارِيَةً، فَرَحَّمَهَا مَعَ كَوْنِهَا نَكِرَةً؛ لِأَجْلِ التَّأْنِيثِ، فَصَارَ فِي التَّرْكِيبِ كَ (مَعْدِي كَرَبَ)، فِي حَذَفِ عَجْزِهِ؛ لِثِقَلِهِ بِتَرْكُوبِهِ مِنْ جُزْأَيْنِ. وَثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فِيمَا لَيْسَ مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْأِسْمَ الْمَرْخَمَ إِذَا كَانَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ جَازَ تَرْخِيمُهُ، فَلَا خِلَافَ بَيْنَ النُّحَاةِ، فَتَقُولُ فِي (جَعْفِرٍ): (يَا جَعْفَ)، وَفِي (فَرْزَدِقٍ): (يَا فَرْزَدَ)، فَيُحَذَفُ الْحَرْفُ الرَّابِعُ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ ثَلَاثِيًّا نَظَرْتَ، فَإِنْ كَانَ سَاكِنَ الْوَسْطِ لَمْ يَجْزِ تَرْخِيمُهُ اتِّفَاقًا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِجْحَافِ بِهِ بِصَيْرُورَتِهِ عَلَى حَرْفَيْنِ، وَلَيْسَ عَلَى هَذِهِ الْبِنْيَةِ شَيْءٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَتَمَكِّنَةِ الصَّحِيحَةِ، وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا الْوَسْطِ فَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ، فَالَّذِي

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٢٢٧، وانظر العين ٩٣/٢، وسيبويه ٢/٢٣١، ٢٤١، والمقتضب ٤/٢٦٠، والأصول ١/٣٦١، والمقاصد الشافية ٥/٤٠٩. وهو لرؤبة في مقاييس اللغة ٣/٢٠٤، وللعجاج في مقاييس اللغة ٤/٢٥٤. وهو بلا نسبة في المفصل ٦٩، وأمالى ابن الشجري ٢/٣١٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٥٢، وشرح الرضي ١/٣٤٢، وشرح ألفية ابن معيط للقواس ٢/١٠٧٧، والصفوة الصفية ٢/٢٣٢، وابن الناظم ٤٢٤، وتوضيح المقاصد ١١٢٨/٣.

ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَحْمَرُ، وَالْفَرَاءُ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ^(١) جَوَازُ تَرْخِيمِهِ، كَ (مَطَرٍ)،
و (سَقَرٍ)، وَ (قَدَمٍ)؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ فِي وَسْطِهِ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْحَرْفِ الرَّابِعِ؛ فَلِهَذَا جَازَ
تَرْخِيمُهُ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ^(٢) مِنَ الْبَصْرِيِّينَ. [و ١١١]. وَالَّذِي
عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ النُّحَاةِ كَالْخَلِيلِ، وَسَيِّوَيْهِ، وَالْمَازِنِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، هُوَ الْمَنْعُ مِنْ تَرْخِيمِهِ،
وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْكِسَائِيُّ^(٣) مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ إِنَّمَا تَقُومُ مَقَامَ الْحَرْفِ فِي
الْأَحْكَامِ الْعَارِضَةِ كَمَنْعِ الصَّرْفِ، فَأَمَّا فِي حَذْفِ بَعْضِ الْكَلِمَةِ وَنَقْصِهَا فَلَا.
وَرَابِعُهَا: أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الْمَرْخَمُ اسْمًا ظَاهِرًا، فَلَا يَكُونُ مُبْهَمًا كَ (هَذَا)، وَ (مَنْ)^(٤)،
وَ (أَيُّ)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ مُبْهَمَةٌ، فَلَا تُرَخِّمُ؛ لِأَنَّهُ يَزْدَادُ إِبْهَامُهَا بِالْحَذْفِ لِلتَّرْخِيمِ.
وَقَدْ أوردَ الموصلي^(٥) مِنْ جُمْلَةِ الشُّرُوطِ أَنْ يَكُونَ الْحَذْفُ مُخْتَصًّا بِآخِرِهِ، وَهَذَا
خَطَأً، فَإِنَّ مَا هَذَا حَالُهُ هُوَ حُكْمُ التَّرْخِيمِ، وَلَيْسَ شَرْطًا فِيهِ، فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مَا يُعْتَبَرُ
مِنْ الشُّرُوطِ الثُّبُوتِيَّةِ.

التَّوْجِيهِ الثَّانِي: فِي الشُّرُوطِ السَّلْبِيَّةِ: وَجُمْلَتُهَا أَرْبَعَةٌ:

أَوَّلُهَا: أَلَّا يَكُونَ الْمَرْخَمُ مُضَافًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ فِيهِ التَّرْخِيمُ لَكَانَ إِمَّا حَذْفًا^(٦)
فِي الْمُضَافِ نَفْسِهِ، أَوْ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَبَاطِلٌ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا فِي الْمُضَافِ

(١) ترخيم الثلاثي جائز في مذهب الفراء والأخفش والأحمر، وهم يخالفون جمهور النحويين. انظر
المسألة في الإنصاف ٣٥٦، والتبيين ٤٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٤/٢، والإيضاح في شرح
المفصل ٢٦٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٣/٣، والمحصل ٦٧١/٢.

(٢) انظر شرح الرضي ٣٩٥/١، وتوضيح المقاصد ١١٣٥/٣، والهمع ٨١/٢.

(٣) انظر توضيح المقاصد ١١٣٥/٣. (٤) في الأصل: (ومر).

(٥) يقول ابن الخباز الموصلي في الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط، لوح ظ ٩٧ «الخامس:
أَنْ يَكُونَ الْحَذْفُ فِي الْآخِرِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ».

(٦) في الأصل: (حذف) وكذا يقتضي السياق.

نَفْسِهِ؛ لَأَنَّهُ فِي حُكْمِ صَدْرِ الْكَلِمَةِ بِمَنْزِلَةِ الْجِيمِ مِنْ (جَعْفَرٍ)، فَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ، وَلَا يَجُوزُ وَقُوعُهُ فِي آخِرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مُنَادًى مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ اسْمٌ مُسْتَقِلٌّ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى جُزْءٌ مِنَ الْأَوَّلِ، فَلَمَّا رُوِيَ الْأَمْرَانِ مِنْ جِهَةٍ مَا لَخَصَّنَاهُ مِنَ التَّعْلِيلِ تَعَذَّرَ تَرْخِيمُهُ.

وَتَالِيهَا^(١): أَلَّا يَكُونَ مُسْتَعَاثًا، مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْمُسْتَعَاثَ يُطْلَبُ مِنْهُ رَفْعُ الصَّوْتِ وَالتَّنْوِيهِ بِمَنْ تُنَادِيهِ^(٢)؛ وَلِهَذَا الْمَعْنَى زِيدَ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّ حَذْفَ آخِرِهِ يُؤَدِّي إِلَى بُطْلَانِ هَذَا الْمَعْنَى؛ فَلِهَذَا تَعَذَّرَ فِيهِ التَّرْخِيمُ.

وَتَالِيهَا: أَلَّا يَكُونَ مَنْدُوبًا؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ هُوَ إِظْهَارُ التَّفَجُّعِ، وَمَدُّ الصَّوْتِ لِأَجْلِهِ؛ وَلِهَذَا زِيدَتْ الْأَلِفُ فِي آخِرِهِ لِذَلِكَ، وَالْحَذْفُ لِلتَّرْخِيمِ يُبْطِلُ ذَلِكَ.

وَرَابِعُهَا: أَلَّا يَكُونَ جُمْلَةً، كَقَوْلِكَ: (بَرَقَ نَحْرُهُ)، وَ(تَأَبَّطَ شَرًّا)، فَمَا هَذَا حَالَهُ لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ؛ لَأَنَّهُ لَوْ رُخِّمَ لَكَانَ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُحْذَفَ مِنْ آخِرِهِ، أَوْ لَا يُحْذَفَ، فَإِنْ لَمْ يُحْذَفَ لَمْ يَكُنْ تَرْخِيمًا؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِيقَتِهِ الْحَذْفُ [ظ ١١١] اِعْتِبَاطًا، كَمَا قَرَّرْنَاهُ، وَإِنْ حُذِفَ كَانَ بَاطِلًا؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ التَّسْمِيَةِ بِالْجُمْلَةِ هُوَ بَقَاءُ صُورَتِهَا، فَلَا يَجُوزُ نَقْضُهَا وَذَهَابُهَا بِالتَّرْخِيمِ.

لَا يُقَالُ: التَّعَدُّدُ وَالتَّرْكِيبُ، كَمَا هُوَ حَاصِلٌ فِي الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَهُوَ حَاصِلٌ فِي: (مَعْدِي كَرِبَ)، وَ(بَعَلَ بَكَ)، فَكَيْفَ جَازَ تَرْخِيمُ الْمَرْكَبِ دُونَ مَا كَانَ مُضَافًا، وَهَمَّا سَبَبَانِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ؟

لَأَنَّا نَقُولُ: التَّعَدُّدُ، وَإِنْ كَانَ حَاصِلًا كَمَا زَعَمْتَ؛ خَلَا أَنَّ امْتِزَاجَ الْمَرْكَبِ فِي نَحْوِ: (بَعَلَ بَكَ) لَيْسَ كَامْتِزَاجِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، بَلِ الْمَرْكَبُ أَشَدُّ امْتِزَاجًا؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ إِعْرَابَهُ حَاصِلٌ فِي آخِرِهِ كإِعْرَابِ الْاسْمِ الْمَفْرَدِ، بِخِلَافِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ،

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَتَالِيهَا).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (يَا تَنَادِيهِ).

فَإِنَّ بَيْنَهُمَا نَوْعًا مِنَ الْمَغَايِرَةِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ إِعْرَابَ أَحَدِهِمَا مُغَايِرٌ لِإِعْرَابِ الْآخَرِ، فَلَمَّا كَانَ الْمَرْكَبُ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمِ الْمَفْرَدِ جَازَ تَرْخِيمُهُ، بِخِلَافِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُمَا مُتَغَايِرَانِ، فَافْتَرَقَا.

الفائدة الثالثة: في كيفية ترخيمه:

اعلم أن الحذف لا بُدَّ منه في عَجْزِ الْكَلِمَةِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ، فَلَا يَلْحَقُ صَدْرُهَا، ثُمَّ إِنَّهُ يَكُونُ عَلَى أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ:

أولها: أن يكون حذف اسم برأيه بأن يكون مُرَكَّبًا، كَقَوْلِهِ: (مَعْدِي كَرَبَ)، وَ(بَعْلَ بَكَ)، فَمَا هَذَا حَالُهُ إِنَّمَا يُرَخِّمُ بِحذفِ الْأَسْمِ الْآخَرِ؛ لِكُونِهِ بِمَنْزِلَةِ تَاءِ التَّنْأِيثِ، فَحُذِفَ كَحذفِهَا.

وثانيها: أن يكون حرفًا واحدًا، وَهَذَا كَقَوْلِكَ: (يَا حَارِ) فِي (حَارِثَ)، وَ(يَا مَالِ) فِي: (مَالِكِ)، وَ(يَا جَعْفَ) فِي (جَعْفَرِ)، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ.

وثالثها: أن يكون المحذوف حرفين، ثُمَّ إِنَّهُمَا يَكُونَانِ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَمَّا أَوَّلًا فَإِنْ يَكُونَا زِيَادَتَيْنِ فِي حُكْمِ زِيَادَةٍ وَاحِدَةٍ زِيدَتَا مَعًا، فَيُحذفَانِ مَعًا، وَهَذَا نَحْوُ الزِّيَادَتَيْنِ اللَّتَيْنِ فِي أَعْجَازِ: (أَسْمَاءَ)، وَ(مَرَوَانَ)، وَ(عُثْمَانَ)، وَ(كُوفِيَّ)، وَ(بَصْرِيَّ) إِذَا سُمِّيَ بِهَا^(١)، فَإِنَّهُ لَا مَزِيَّةَ لِأَحَدَاهُمَا^(٢) عَلَى الْآخَرَى؛ فَلِهَذَا حُذِفَتَا جَمِيعًا عِنْدَ التَّرخِيمِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَبِأَن يَكُونَ عَجْزُ الْكَلِمَةِ حَرْفًا صَحِيحًا، قَبْلَهُ مَدَّةٌ، فَيُحذفَانِ جَمِيعًا، وَهَذَا كَقَوْلِكَ: (مَنْصُورٌ)، وَ(عَمَّارٌ)، وَ(مِسْكِينٌ)، [و١١٢] فَتَقُولُ: (يَا مَنْصُ)، وَ(يَا عَمَّ)، وَ(يَا مِسْكَ).

(١) فِي الْأَصْلِ: (بِهِمَا).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (لأَحَدَهُمَا).

وَلَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ لَا غَيْرُ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ هَذِهِ الْمَدَّةِ؛ لِمَا يَحْصُلُ فِيهِ مِنَ الْإِجْحَافِ بِحَالِهِ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ الْحَذْفُ فِي مِثْلِ: (ثُمُودَ)، فَلَا يُقَالُ فِيهِ: (يَا ثَمَّ)، وَلَا فِي نَحْوِ: (طَوِيلٍ)، فَلَا يُقَالُ فِيهِ: (يَا طَوٍ)، لَمَّا كَانَ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ.

وَإِنَّمَا اشْتَرَطْنَا أَنْ يَكُونَ مَدَّةً؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً لَمْ يَجُزْ حَذْفُهَا عِنْدَ تَرْخِيمِهِ، كَمَا لَوْ رَخِّمَتْ: (مُخْتَارَ)، و(مُسْتَبِينَ)، و(مُسْتَمَالَ)، و(مُنْقَادَ)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْقَابَ مَحْكُومٌ عَلَيْهَا بِالْأَصَالَةِ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا لِمَكَانَتِهَا، وَلَقَدْ كَانَ يَكْفِي عَنْ هَذَا التَّفْصِيلِ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ أَنْ يُقَالَ: وَيُحَذَفُ حَرْفَانِ فِي كُلِّ مَا كَانَ قَبْلَ آخِرِهِ مَدَّةً، وَلَكِنَّا عَدَلْنَا إِلَى هَذَا التَّقْرِيرِ تَنْبِيْهَا عَلَى تَفْصِيلِ عِلَّةِ حَذْفِ الْحَرْفَيْنِ، وَبَيَانِ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَهُمَا، وَإِشَارَةً إِلَى حُكْمِ مَا هُوَ مَزِيدٌ وَمَا هُوَ أَصْلِيٌّ، كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ.

فَأَمَّا (أَسْمَاءُ) وَ(مَرْوَانُ) فَقَدْ أَشَرْنَا إِلَى وَجْهِ حَذْفِهِمَا جَمِيعًا، مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِمَا مَزِيدَتَيْنِ مَعًا، فَلَا رُجْحَانَ لِأَحَدَاهُمَا^(١) عَلَى الْآخَرَى.

وَأَمَّا نَحْوُ: (عَمَّارٍ)، وَ(مَنْصُورٍ)، وَ(مَسْكِينٍ)، فَإِنَّمَا حُذِفَا جَمِيعًا مِنْ جِهَةِ كَوْنِ الْأُولَى مَدَّةً كَالزِّيَادَةِ الْأُولَى مِنْ (أَسْمَاءَ).

وَأَمَّا الْحَرْفُ الْأَصْلِيُّ فَإِنَّمَا حُذِفَ مِنْ جِهَةِ وَقُوعِهِ مَوْقِعَ الزِّيَادَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ (أَسْمَاءَ) وَ(مَرْوَانِ) فِي عَجْزِ الْكَلِمَةِ؛ فَلِهَذَا حُذِفَ كَحَذْفِهَا.

ثُمَّ إِنَّ لِلْعَرَبِ فِي حَذْفِ الْأَخِيرِ مِنْ أَحْرُفِ الْكَلِمَةِ مَذْهَبَيْنِ^(٢):

الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: الْأَكْثَرُ الْمَطْرُودُ أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ التَّائِيثِ، فَيَبْقَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ سُكُونٍ، فَتَقُولُ فِي الْمَفْتُوحِ: (يَا جَعْفَ)، وَفِي الْمَكْسُورِ: (يَا حَارِ)، وَفِي الْمَضْمُومِ: (يَا بُرْثُ) فِي (بُرْثُنِ)، وَفِي السَّائِكِينَ: (يَا هَرَقَ) فِي: (هَرَقَلَ)؛ لِأَنَّ

(١) فِي الْأَصْلِ: (لأحدهما).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (مذهبان) وكذا يقتضي السياق.

الحرف المحذوف في حكم المراد تقديرًا.

المذهب الثاني: وهو على القلة، وهو أن يجعل اسمًا برأسه، ويجعلون ما حذف كأنه نسي منسي، حتى كأن الاسم بُني على هذه الأحرف [ظ ١١٢] الباقية؛ فلهذا عاملوه مُعاملة المستقل، ومن عادة العرب في لغتهم أنه إذا كان المحذوف لا للإعلال فإنه يُقدَّر كالمعدوم، بدليل قولهم: (يَدُّ)، و(دَمُّ)، و(هَنْ)، و(عُطَى)؛ فمن أجل ذلك أعربوه على ما بقي، لَمَّا كَانَ الحذف فيه تخفيفًا من غير إعلال مقيس، بخلاف ما لو كان المحذوف فيه من أجل الإعلال، فإن الأمر فيه لا يكون كذلك، بل يُراعى جانب المحذوف مع التزام الإعلال، كما فعلوه في نحو: (قاضي)، فإنهم راعوا جانب الياء، كما فعلوه في نحو: (عَصَا)، فإنهم راعوا جانب الواو، ولم يوقعوا الإعراب على ما قبل الياء والواو اعتمادًا على وجودهما، وتوقعًا لحصولهما، فهذا وجه يُقوِّي لغة الاستقلال.

والمسائل في الترخيم إنما تكون مُتفرعة على اللغة الثانية دون الأولى، فيجب إجراؤها على القواعد المألوفة من كلامهم، فنقول على اللغة الأولى في نحو: (ثُمُودَ)، و(عَرْقُوة) ^(١)، و(طُفَاوَة) ^(٢)، و(كَرَوَانِ): (يَا ثُمُو)، و(عَرْقُو)، و(يَا طُفَا)، و(يَا كَرُو)، فتُبقِيه على حاله.

وتقول فيه على اللغة الثانية: (يَا ثُمي)، و(يَا عَرْقي)؛ لأنَّ كُلَّ مَا كَانَ آخِرُهُ وَاوًا قَبْلَهَا حَرَكَةً، فَلَا بُدَّ مِنْ إِعْلَالِهِ، فَأُعِلَّتْ ههنا بِقَلْبِهَا يَاءٌ مُرَاعَاةً ^(٣) لِلخِفَّةِ، وَفِي نَحْوِ (طُفَاوَة): (يَا طُفَاءُ)؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَقَعَتْ بَعْدَ أَلِفٍ مُتَطَرِّفَةٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ قَلْبِهَا أَلِفًا، وَقَلْبِ الأَلِفِ هَمْزَةً، وَفِي (كَرَوَانِ): (يَا كَرَا)، فَقَلِبْتَ الْوَاوُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ

(١) في المحكم ١/ ١٩٦: «والعرقوة: خشبة معروضة على الدلو، والجمع: عرق. وأصله: عرقو».

(٢) في تهذيب اللغة ١٤/ ٢٥: «الطفاوة الدارة التي حول القمر، وكذلك طفاوة القدر ما طفا عليها من الدسم».

(٣) في الأصل: (مراعا).

مَا قَبْلَهَا، وَتَقُولُ فِي نَحْوِ (حَوْلَايَا)^(١): (حَوْلَاءُ) فَتَفْعَلُ فِيهَا مَا فَعَلْتَ فِي نَحْوِ: (كِسَاء) مِنْ قَلْبِهَا أَلِفًا.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ فِي شَرْحِهِ^(٢): « وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّكَ إِذَا رَخَّمْتَ (قَاضُونَ) اسْمَ رَجُلٍ، فَإِنَّكَ تَقُولُ عَلَى اللُّغَةِ الْأُولَى: (يَا قَاضِي) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ حَذْفَهَا إِنَّمَا كَانَ لِعَارِضٍ، وَهُوَ وُجُودُ صُورَةِ الْوَاوِ، فَلَمَّا حُذِفَتْ لِلتَّرْخِيمِ [١١٣] وَجَبَ رَدُّهَا، فَوَرَدَ عَلَيْهِمْ إِذَا رُخِّمَ (مُحَمَّرٌ) اسْمَ فَاعِلٍ مِنْ (أَحْمَرٌ)، فَقِيَاسُهُ عَلَى ذَلِكَ: (يَا مُحْمِرٌ)، بِكَسْرِ الرَّاءِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا الْكَسْرُ، وَإِنَّمَا سَكَنْتَ لِعَارِضِ الْإِدْغَامِ، لِوُجُودِ مِثْلِهَا، فَإِذَا رَخَّمْتَ زَالَ الْمَوْجِبُ لِلْسُّكُونِ، وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهِ، بَلْ يَقُولُونَ: (يَا مُحْمَرٌ)، بِإِسْكَانِ الرَّاءِ.

وَأُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ تِلْكَ الْيَاءَ ثَبَّتَتْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، فَلَهَا أَصْلٌ فِي الْإِثْبَاتِ لَفْظِيًّا، وَإِنَّمَا زَالَ الْإِثْبَاتُ لِعَارِضٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: (رَأَيْتُ قَاضِيًا) وَ(قَاضِيَةً)^(٣)، بِخِلَافِ الرَّاءِ، فَإِنَّهَا لَمْ يَثْبُتْ كَسْرُهَا فِيهِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ الرَّدُّ فِي (قَاضُونَ) عَلَى اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ «.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا قَالُوهُ لَيْسَ بِقَوِيٍّ عِنْدَ الشَّيْخِ؛ وَلِهَذَا قَالَ^(٤): « وَزَعَمُوا «، وَالْأَقْرَبُ فِي تَرْخِيمِهِ عَلَى اللُّغَةِ الْأُولَى أَنْ يُقَالَ: (يَا قَاضٍ) بِضَمِّ الضَّادِ، كَمَا قِيلَ: (يَا حَارٍ) بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ مُرَاعَاةِ الْأَخِيرِ مِنْهُ، وَعَلَى اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ (يَا قَاضِي)، بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ، وَزَوَالَ الْيَاءِ إِنَّمَا كَانَ لِعُرْوَضِ الْوَاوِ وَالنُّونِ، فَلَمَّا زَالَ وَجَبَ وُجُودُ الْيَاءِ، وَهَكَذَا تَقُولُ فِي تَرْخِيمِ (مُحَمَّرٌ) عَلَى اللُّغَةِ

(١) في معجم البلدان ٢/ ٣٢٢: « حولايا بفتح الحاء وسكون الواو وبعد الياء ألف قرية كانت بنواحي النهروان ».

(٢) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٤٧-٤٤٨ بتصرف.

(٣) في الأصل: (قافضية).

(٤) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٤٧.

الأولى: (يَا مُحِمِرُ) بِالْإِسْكَانِ فِي الرَّاءِ، وَعَلَى اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ: (يَا مُحِمِرُ) بِالضَّمِّ فِي الرَّاءِ لاسْتِقْلَالِهِمْ.

وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ (يُحَاجُّ) مِنْ (الْحِجَاجِ) قُلْتَ فِي تَرْخِيمِهِ: (يَا يُحَاجُّ) بِالضَّمِّ عَلَى اللُّغَتَيْنِ جَمِيعًا، لَكِنَّ التَّقْدِيرَ مُخْتَلِفٌ، فَالضَّمَّةُ عَلَى اللُّغَةِ الْأُولَى هِيَ الضَّمَّةُ الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي فِي نَحْوِ: (التَّضَارُبِ)، وَالضَّمَّةُ عَلَى اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ هِيَ الضَّمَّةُ الَّتِي لِلنِّدَاءِ الْمَقْصُودِ فِي نَحْوِ: (يَا زَيْدُ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

(الفصل الخامس) : في بيان جملة من أحكامه

اعلم أننا ذكرنا فيما سلف من الفصول الأربعة معظم ما أورده الشيخ من مسائل النداء.

وبقي من ذلك أمور لم يمكن إدراجها في الفصول، فأوردناها، [ظ ١١٣] وضممتها هذا الفصل، وجعلناها على صورة الأحكام، وجمعتها أحكام خمسة: الحكم الأول: تكرير الاسم المضاف في النداء:

في مثل قولك: (يا غلام غلام عمرو)، و(يا صاحب صاحب صدق). قال جرير:

٥٨ - ياتيم تيم عدي لا أبالكُم لا يلقيَنَّكم في سواة عُمَرُ^(١)
وقال آخر:

٥٩ - يا زيد زيد اليعملات الذُّبَل

تطاوَل الليلُ عليك فانزِل^(٢)

فأما الثاني فإنه يجب نصبه؛ لكونه مضافاً، وأما الأول فيجوز فيه وجهان:

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٢١٢، وانظر سيبويه ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، والكامل ٣/ ١٦٠، واللامات ١٠١، والخصائص ١/ ٣٤٥، والمحكم ١٠/ ٥٦٥، وتعليق الفرائد ٤/ ١٠٤، وهو بلا نسبة في الأصول ١/ ٣٤٣، والشيرازيات ١/ ٢٧٦، والمسائل المنثورة ٩٥، وأمالى ابن الشجري ٢/ ٣٠٧، وابن يعيش ٢/ ١٠٥، وشرح الرضي ١/ ٣٨٥، ٢/ ٢٥٩، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ٩٤٢، والموشح ١/ ٢٦٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٨١.

(٢) هذا من الرجز، وهو لبعض ولد جرير، وقيل: هو لعبد الله بن رواحة. انظر سيبويه ٢/ ٢٠٦، وابن السيرافي ٢/ ٤٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٠١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٠، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٣٠، واللامات ١٠٣، والمفصل ٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٠، وابن الناظم ٤١١، والارتشاف ٤/ ٢٢٠٤، والمساعد ٢/ ٥١٩، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٢٦، وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٧٤.

الضَّمُّ وَالنَّصْبُ^(١)، فَالضَّمُّ عَلَى أَنَّهُ مُنَادَى مَقْصُودٌ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ بِنَاؤُهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ^(٢): «لَأَنَّهُ مُنَادَى مُفْرَدٌ، فَكَانَ مَضْمُومًا»، وَأَمَّا النَّصْبُ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ تَوْجِيهَهُ عَلَى أَوْجِهِ ثَلَاثَةً:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ مُنَادَى مُضَافًا إِلَى (عَدِيٍّ)، وَ(تَيْمٍ) الثَّانِي مُقَحَّمٌ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ سَيِّوِيهِ^(٣)، وَحُجَّتُهُ هُوَ أَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ وَالتَّقْدِيمِ، فَلَا جَرَمَ قَضَيْنَا بِكَوْنِهِ مُضَافًا إِلَى (عَدِيٍّ)، وَإِنَّمَا أُخِرَ (عَدِيٍّ)؛ لِيَكُونَ سَادًّا مَسَدًّا الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنَ الثَّانِي.

وِثَانِيهَا: أَنَّ (تَيْمٍ) الْأَوَّلَ مُنَادَى مُضَافٌ، حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنْهُ، وَالْحُجَّةُ عَلَى هَذَا هُوَ أَنَّ الظَّاهِرَ مِنَ اللَّفْظِ أَنَّ (عَدِيًّا) مَخْصُوصٌ بِ(تَيْمٍ) الثَّانِي؛ فَلِهَذَا وَجَبَ تَقْدِيرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنَ الْأَوَّلِ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ عَلَى هَذَا: يَا تَيْمَ عَدِيٍّ يَا تَيْمَ عَدِيٍّ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ^(٤)، وَيَكُونُ نَصْبُ الثَّانِي إِمَّا عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ، وَإِمَّا عَطْفُ بَيَانٍ، وَإِمَّا تَأْكِيدٌ^(٥)، وَإِمَّا مُنَادَى مُضَافٌ، أَوْ بِإِضْمَارٍ أَعْنِي، فَهَذِهِ أَوْجُهُ خَمْسَةٌ مُحْتَمَلَةٌ فِيهِ^(٦).

وِثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ الْأَسْمَانِ مَبْنِيَّيْنِ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِكَوْنِهِمَا مُمْتَرَجَيْنِ بِالْتَّرَكِيبِ امْتِزَاجٍ (خَمْسَةَ عَشَرَ)، فَبُنِيَا كِبْنَائِهِ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ بَعْضِ النُّحَاةِ^(٧)، وَهُوَ

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَالْقَصْرِ).

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةَ لِابْنِ الْحَاجِبِ ٤٢٨/٢.

(٣) انْظُرْ الْكِتَابَ ٢٠٦/٢. (٤) الْمُقْتَضَبُ ٢٢٧/٤.

(٥) فِي الْأَصْلِ: (تَأْكِيدًا).

(٦) انْظُرْ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ فِي الْمُقْتَضَبِ ٢٢٧/٤، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٣٢١/٣، وَالْوَافِيَةَ شَرْحَ الْكَافِيَةِ

لِرُكْنِ الدِّينِ (رِسَالَةٌ) ١٢٠، وَتَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ ١٠٨١/٢.

(٧) انْظُرِ الرَّأْيَ بِإِلَاحِاقِ نِسْبَةِ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٢٦/٤، وَهُوَ لِلْأَعْلَمِ فِي تَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ ١٠٨١/٢،

وَالْأَشْمُونِي ٢٤٤/١، وَلَيْسَ فِي النُّكْتِ، وَتَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ.

فَاسِدٌ لَا وَجْهَ لَهُ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ هُوَ الإِعْرَابُ، وَإِنَّمَا يُقَدَّمُ [و ١١٤] عَلَى الْبِنَاءِ لِأَمْرِ
يُوجِبُهُ الدَّلِيلُ، لَا مَنْدُوحَةٌ فِي خِلَافِهِ، فَيَجِبُ الْحُكْمُ بِإِعْرَابِهِمَا، كَمَا هُوَ رَأْيُ
الشَّيْخِ وَأَكْثَرِ النَّحَاةِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى بُطْلَانِهِ بِقَوْلِهِ:
(وَيَجُوزُ لَكَ فِي:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي
الضَّمُّ وَالنَّصْبُ)، وَلَوْ كَانَ بِنَاءً لَقَالَ بِالْفَتْحِ.
ثُمَّ أوردَ فِي الشَّرْحِ ^(١) قَوْلَهُ:

٦٠ - بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ ^(٢)

تَقْرِيرًا لِكَلَامِ الْمَبْرَدِ؛ لِأَنَّ حَذْفَ التُّونِ مِنْ (ذِرَاعِي) يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مُضَافًا إِلَى
مَحذُوفٍ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ (الْأَسَدُ) الثَّانِي.

الْحُكْمُ الثَّانِي: الِاسْتِغَاثَةُ:

اعْلَمْ أَنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْبَابَ بِكَلَامٍ يَخُصُّهُ، وَإِنَّمَا أوردَهُ فِي عَرْضِ كَلَامِهِ
فِي النَّدَاءِ، وَلَقَدْ كَانَ ذِكْرُهُ أَهَمَّ مِنْ ذِكْرِ الْمُنْدُوبِ؛ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُنَادِيٍّ، وَالْمُسْتِغَاثُ

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٤٢٩.

(٢) عجز بيت من المنسرح، صدره:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَرَقْتُ لَهُ

وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥/١ (تحقيق الصاوي)، وليس في ديوانه (تحقيق فاعور)، وانظر سيبويه
١٨٠/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، وتحصيل عين الذهب ١٥٠، والنكت للأعلم ٢٩٠، والمفصل
١٣٢، وابن يعيش ٣/١٩، ٢١، والتخمير ٥١/٢، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/٤٠٧، وسر صناعة
الإعراب ١/٢٩٧، والمحكم ٢/٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٩٧، والبدیع في علم العربية
٢/٨٦، وشرح عمدة الحافظ ١/٥٠٢، وشرح الكافية الشافية ١/٣٢٨، وقواعد المطارحة ٧٥، وشرح
الرضي ١/٣٨٧، ٢/٢٥٨، والموشح ١٦١، وتذكرة النحاة ٤٨١، والارتشاف ٤/٢٢٠٦، ٥/٢٤٢٩،
ومغني اللبيب ٤٩٨، ٨٠٩، وتوضيح المقاصد ٢/٨٢١، وقد جاء في بعض المصادر برواية: (عَارِضًا
أَكْفَكْفَهُ)، و(عَارِضًا أَرَقْتُ لَهُ).

مُنَادَى فِي الْحَقِيقَةِ، فَكَانَ يَنْبَغِي التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ أَوْ فِي شَرْحِهَا. وَمَعَذَرَةُ الشَّيْخِ فِي تَرْكِه هُوَ أَنَّهُ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ ذِكْرِ الْمُنَادَى؛ فَلِهَذَا أَهْمَلَهُ.

وَلَمَّا كَانَ زَائِدًا عَلَى مَعْنَى النِّدَاءِ اخْتَصَرَ بِعَلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهِيَ اللَّامُ فِي الْمُسْتَغَاثِ بِهِ تَكُونُ مَفْتُوحَةً بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ مَا اتَّصَلَتْ بِهِ فَهِيَ مُنَادَى مَقْصُودٌ نَازِلٌ مَنْزِلَةً كَافِ الْخِطَابِ؛ فَلِهَذَا فُتِحَتْ فِيهِ، كَمَا فُتِحَتْ مَعَ كَافِ الْخِطَابِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: [(لَكَ)]^(١)، وَلَامُ الْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجْلِهِ مَكْسُورَةٌ؛ لِكَوْنِهِ اسْمًا ظَاهِرًا، وَالْأُولَى مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ (يَا) مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى (أَدْعُو)، وَالثَّانِيَّةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَسْتَغِيثُكَ لِزَيْدٍ، وَيَجُوزُ الْإِتْيَانُ بِاللَّامِينَ جَمِيعًا عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ، قَالَ:

٦١ - يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لِلْكُھُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ^(٢)
وَيَجُوزُ الْإِتْيَانُ بِلَامِ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ وَالْاِكْتِفَاءُ بِهَا عَنِ الْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجْلِهِ، قَالَ:

٦٢ - يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُليبًا يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارِ^(٣)
وَيَجُوزُ الْإِتْيَانُ بِلَامِ الْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجْلِهِ دُونَ لَامِ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ، كَمَا قَالَ:

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البيت من البسيط، ونسبه في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٨ إلى أبي الأسود الدؤلي، وينسب إلى أبي زبيد الطائي، وقائله مجهول في المقاصد النحوية ١٧٣٤/٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٥٦/٤، والأصول ٣٥٣/١، وتهذيب اللغة ٢٩٧/١٥، والبديع في علم العربية ٤٠٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٥، وشرح الرضي ٣٥٢/١، وابن الناظم ٤١٧، والمساعد ٥٢٦/٢، والمقاصد الشافية ٣٦٥/٥.

(٣) البيت من المديد، وهو لمهلل في ديوانه ٣٥، وانظر سيبويه ٢/٢١٥، وابن السيرافي ٣١٦/١، وخزانة الأدب ١٤٢/٢، واللامات ٨٣، والتبصرة والتذكرة ٣٥٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٢/٣، وشرح الرضي ٣٥٣/١، والمقاصد الشافية ٣٦٨/٥. وهو بلا نسبة في العين ١٧/٨، وشرح السيرافي ٩٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣، والارتشاف ٢٢١٢/٤، والمساعد ٥٢٩/٢.

٦٣ - يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفَلَيْقَةِ

هَلْ تُذْهَبَنَّ الْقُوبَاءَ الرِّيقَةَ^(١)

وَهُوَ مُعَرَّبٌ بِالْحَرَكَةِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ.

الْحُكْمُ الثَّالِثُ: النُّدْبَةُ:

قَالَ الشَّيْخُ: [ظ ١١٤] (وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا صِيغَةَ النَّدَاءِ فِي الْمُنْدُوبِ)، وَلَيْسَ مُنَادَى.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ يَحْمِلُونَ بَابًا عَلَى بَابٍ، مَعَ اخْتِلَافِهِمَا وَتَسْبَائِنِهِمَا فِي الْأَحْكَامِ لِمَعْنَى عَامٍّ يَجْمَعُهُمَا بِدَلِيلِ صُورِهِ:

أَوَّلُهَا: قَوْلُهُمْ: (أَمَّا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا أَثِيهَا الرَّجُلُ)، فَاسْتَعْمَلُوهُ عَلَى صُورَةِ الْمُنَادَى، وَلَيْسَ مُنَادَى بِجَامِعِ الْاِخْتِصَاصِ.

وِثَانِيهَا: قَوْلُهُمْ: (أَكْرَمَ بَزِيدٍ)، لَمْ يَقْصُدُوا بِهِ الْأَمْرَ، وَإِنَّمَا قَصَدُوا بِهِ التَّعْجِبَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨] بِجَامِعِ الْإِنْشَاءِ بَيْنَ الصَّيغَتَيْنِ.

وِثَالِثُهَا: قَوْلُهُمْ: (أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ)، فَإِنَّهُ سُؤَالٌ عَنْ تَعْيِينِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مَعَ قَصْدِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ بِالنَّقْلِ إِلَى الْخَبَرِ بِمَعْنَى التَّسْوِيَةِ مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ، فَقِيلَ: (سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ).

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦]، بِجَامِعِ الْمَلَا حَظَةِ بَيْنِ الْأَمْرَيْنِ فِي الْاِسْتِوَاءِ.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَبْوَابِ الَّتِي يُحْمَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِجَامِعِ عَامٍّ بَيْنَ الْبَابَيْنِ فِيهَا، كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ، عَمَلًا مِنْهُمْ عَلَى الْيَقِينِ فِي الْكَلَامِ، وَالتَّوَسُّعِ فِي مَجَارِيهِ،

(١) هذا من الرجز، وهو لابن قنن في اللسان (قوب)، وبلا نسبة في العين ٢٢٨/٥، وتهذيب اللغة ٢٦٢/٩، وجمهرة اللغة ٩٦٥، ١٠٢٦، واللامات ٨٨، والصحاح (قوب)، والجنى الداني ١٧٧، ومغني اللبيب ٤٨٦، وتمهيد القواعد ٣٦٠١/٧.

وَمِنْ ثَمَّ عَظُمَ شَأْنُ هَذِهِ اللَّغَةِ، وَارْتَفَعَ قَدْرُهَا. وَ:

٦٤ - لِأَمْرِ مَا يُسْوَدُّ مَنْ يَسْوَدُّ^(١)

وَمِنْ أَجْلِ هَذَا اسْتَعْمَلُوا صِيغَةَ النَّدَاءِ فِي الْمُنْدُوبِ، وَلَيْسَ مَطْلُوبًا، وَلَا مُقْبَلًا عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَفَجِّعٌ عَلَيْهِ بِذِكْرِ أَوْصَافِهِ، وَتَعْدِيدِ مَحَاسِنِهِ.

وَاخْتَصَّ بِصِيغَةِ النَّدَاءِ مِنْ أَجْلِ تَطْوِيلِ الصَّوْتِ وَإِشَادَةِ ذِكْرِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْأَخْفَشُ^(٢): «وَكَثُرَ مَنْ يَتَكَلَّمُ بِهِ النِّسَاءُ، إِشَارَةً إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فَصَارَتْ^(٣) مُشَابِهَتُهُ لِلنِّدَاءِ مِنْ جِهَةِ التَّخْصِيصِ مِنْ جِهَةِ الْإِشَادَةِ بِذِكْرِهِ، وَالْإِعْلَانِ بِأَمْرِهِ.

وَحُكْمُهُ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ حُكْمُ الْمَنَادَى، يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَجْلِ الْأَلِفِ فِي آخِرِهِ، كَمَا كَانَ الْمُفْرَدُ^(٤) مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ فِي النَّدَاءِ، فَتَقُولُ: (وَازِيدَاهُ)، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا فَهُوَ مُعْرَبٌ، كَقَوْلِكَ: (وَأَعْلَامَ زَيْدَاهُ)، فَلَمَّا جَرَى مَجْرَى الْمَنَادَى فِي صِيغَتِهِ جَرَى مَجْرَاهُ فِي إِعْرَابِهِ.

وَلَمَّا كَانَ [١١٥] مُخَالَفًا لِمَعْنَى النَّدَاءِ اخْتَصَّ بِحَرْفٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بِالْإِنْفِرَادِ، وَلَكَ زِيَادَةُ الْأَلِفِ فِي آخِرِهِ، يَعْنِي أَنَّ الْحَاقَّ الْأَلِفَ فِي آخِرِهِ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ

(١) هذا عجز بيت من الوافر، صدره:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ

وهو لأنس بن مدرك في فرحة الأديب ٩١، والمفصل ١٢٤، والتذيل ٢٧/٧، وهو لأنس بن نهيك في الصحاح (صبح)، وهو لرجل من خثعم في سيبويه ٢٢٧/١، وابن السيرافي ٢٥٧/١، وشرح الرضي ٤٩٥/١، والهمع ١٤٤/٢، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٤٥/٤، والخصائص ٣٢/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٨١/٢، والجنى الداني ٣٣٤، وتمهيد القواعد ١٩٠٧/٤.

(٢) يقول ابن السراج في الأصول ٣٥٨/١: «وقال الأخفش: الندبة لا يعرفها كل العرب وإنما هي من كلام النساء».

(٣) في الأصل: (وصار).

(٤) في الأصل: (الفرد).

الْوُجُوبِ، فَإِذَا قُلْتَ: (وَازِيدُ)، فَإِنْ شِئْتَ ضَمَمْتَ، كَمَا يُضَمُّ الْمَنَادَى، وَإِنْ شِئْتَ فَتَحْتَ آخِرَهُ، وَالْحَقَّتِ الْأَلِفُ مِنْ أَجْلِ تَطْوِيلِ الصَّوْتِ وَمَدِّهِ، وَكَذَا إِلْحَاقُ الْهَاءِ فِي الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهَا هَاءُ السُّكُوتِ الَّتِي تَدْخُلُ مِنْ أَجْلِ ثَبَاتِ الْحَرَكَةِ وَحَرْفِ الْمَدِّ، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ وَضَعُهَا؛ وَلِمَا فِيهَا مِنْ تَطْوِيلِ الصَّوْتِ وَمَدِّهِ، فَيَعْظُمُ التَّفَجُّعُ بِكَثْرَةِ الْمَبَالِغَةِ فِيهِ، فَإِنْ جِئْتَ بِـ (وَ) جَازَ الْفَتْحُ وَالضَّمُّ؛ إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ [لَبْسٌ] ^(١)، وَإِنْ جِئْتَ بِـ (يَا) لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الْأَلِفِ فِي آخِرِهِ، وَلَا يَجُوزُ الضَّمُّ؛ لِأَنَّهُ يُلْبَسُ بِكَوْنِهِ مُنَادَى، وَلَيْسَ مَقْصُودًا.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: « فَإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ قُلْتَ: (وَاعْلَامَكِيهِ) »، يَعْنِي أَنَّ الْأَلِفَ إِنَّمَا تَلْحَقُ أَلِفًا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ لَبْسٌ، فَإِذَا وَقَعَ اللَّبْسُ بِكَوْنِهَا أَلِفًا وَجَبَ تَحْوِيلُهَا إِلَى جِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا؛ فَلِهَذَا تَقُولُ فِي غُلَامٍ الْمَذْكُورِ: (وَاعْلَامَكَاهُ)، وَفِي غُلَامٍ الْمُوْنَّثِ: (وَاعْلَامَكِيهِ)، فَتَقْلِبُهَا يَاءً لِأَجْلِ الْكَسْرِ، وَلَوْ بَقِيََتْهَا أَلِفًا لَكَانَ فِيهِ لَبْسٌ. وَتَقُولُ فِي غُلَامٍ الْمَذْكُورِينَ: (وَاعْلَامَكُوهُ)، فَتَقْلِبُهَا وَآوًا؛ لِأَجْلِ ضَمِّ مَا قَبْلَهَا مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمِيمَ مَضْمُومَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَلَوْ بَقِيََتْهَا أَلِفًا لَالْتَبَسَ بِغُلَامٍ الْاِثْنَيْنِ الْمَذْكُورِينَ فِي قَوْلِكَ: (وَاعْلَامَكُمَاهُ).

وَإِنْ نَدَبْتَ الْمَضَافَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ عَلَى لُغَةٍ مَنْ أَثْبَتَهَا مَفْتُوحَةً: (وَاعْلَامِيَاهُ)، بِإِثْبَاتِهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ قَوِيَتْ بِالْحَرَكَةِ، وَعَلَى لُغَةٍ مِنْ أَثْبَتَهَا سَاكِنَةً مِثْلُ قَوْلِكَ أَيْضًا، وَعَلَى مَنْ اِكْتَفَى بِالْكَسْرِ: (وَاعْلَامَاهُ)، وَعَلَى مَنْ فَتَحَ مَا قَبْلَهَا، وَاكْتَفَى بِالْفَتْحَةِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَعَلَى مَنْ أَثْبَتَ الْأَلِفَ مِثْلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تُحْذَفُ الْأَلِفُ لِأَجْلِ أَلِفِ النُّدْبَةِ. فَأَمَّا نُدْبَةُ الْمَضَافِ إِلَى الْمَضَافِ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ بِكُلِّ حَالٍ، فَتَقُولُ فِيهِ: (وَاعْلَامَ غُلَامِيَاهُ).

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وَإِنْ نَدَبْتَ الْمُضَافَ إِلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ نَظَرْتَ:
- فَإِنْ [ظ ١١٥] كَانَ مُنَوَّنًا جِئْتَ بِالْأَلِفِ، فَتَقُولُ: (وَإِنْ غُلَامٌ زَيْدَاهُ)، كَمَا تَقُولُ:
(وَإِنْ زَيْدَاهُ).

- وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُنَوَّنٍ أَتَيْتَ بِالْأَلِفِ، فَيُقَالُ: (وَإِنْ غُلَامٌ الْأَمِيرَاهُ)، وَأَجَازَ
الْفَرَّاءُ^(١) فِي الْمُنَوَّنِ الْكَسَرَ، فَتَقُولُ فِيهِ: (وَإِنْ غُلَامٌ الْأَمِيرِيهِ).
قَوْلُهُ: «وَلَا يُنَدَّبُ إِلَّا الْأَسْمُ الْمَعْرُوفُ، فَلَا يُقَالُ: (وَإِنْ رَجُلَاهُ)»؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ
بِالنَّدْبَةِ هُوَ إِظْهَارُ التَّفَجُّعِ، وَتَمْهِيدُ الْعُذْرِ فِيمَا يَحْصُلُ مِنْ تَغْيِيرِ الْحَالِ بِإِظْهَارِ
الْمُصِيبَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يَعْذُرُ مِنْ مَوْتِ الْمُخْتَصِّ كَانَ خَطَأً قَبِيحًا يُسْقِطُ
الْمَرْوَةَ، وَيُسْخِفُ الْحَالَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا.

وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ عَلَمًا؛ وَإِنَّمَا^(٢) جَازَ: (وَإِنْ حَفَرٌ بِئْرٌ زَمْزَمَاهُ)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ:
(وَإِنْ عَبْدٌ الْمُطَّلِبَاهُ)، وَيَجُوزُ: (وَإِنْ غُلَامٌ الْأَمِيرَاهُ) لَمَّا كَانَ مَعْرُوفًا بِأَيِّ تَعْرِيفٍ كَانَ
مِمَّا لَيْسَ فِيهِ إِبْهَامٌ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَجْزِ نَدْبَةُ الْأَسْمَاءِ فِي الْإِشَارَةِ لِإِبْهَامِهِ؛ لِكَوْنِهِ بِمَنْزِلَةِ
النَّكِيرَةِ فِي إِبْهَامِ الذَّاتِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ: «وَلَا يُنَدَّبُ إِلَّا الْمَعْرُوفُ»، يُرِيدُ أَنَّهُ
لَا يَكُونُ مَجْهُولًا، فَلَا يَكُونُ فِيهِ عُذْرٌ لِلتَّفَجُّعِ.

قَوْلُهُ: «وَأَمْتَنَعَ (وَإِنْ زَيْدٌ الطَّوِيلَاهُ)»، يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الصِّفَةَ هَلْ تَلَحُّقُهَا النَّدْبَةُ أَمْ لَا^(٣)؟

(١) انظر رأيه في توجيه اللمع ٣٤٦، والارتشاف ٢٢١٩/٥، وتوضيح المقاصد ١١٢٤/٣، والمساعد ٥٤١/٢.

(٢) في الأصل: (ولهذا) وكذا يقتضي السياق.

(٣) من مسائل الخلاف في الندبة مسألة إلحاق علامة الندبة في صفة المندوب نحو: (وإِنْ زَيْدٌ الظَّرِيفَاهُ)،
فَأَجَازَ نَحَاةَ الْكُوفَةِ إِلْحَاقَ عَلَامَةِ النَّدْبَةِ بِالصِّفَةِ، وَهُوَ رَأْيُ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ، وَابْنِ كَيْسَانَ، وَتَابِعَهُمُ
ابْنُ عَصْفُورٍ، وَابْنُ مَالِكٍ، وَمَنْعَ ذَلِكَ نَحَاةَ الْبَصْرَةِ. انظر الخلاف في الكتاب ٢٢٥-٢٢٦، والإنصاف
٦٤، والتسهيل ١٨٥، والمقرب ٢٠٢، والمحصل ١٥٦/١ (مخطوط)، وابن يعيش ١٤/٢، وتوجيه
اللمع ٣٤٦، واللباب ٣٤٣/١، والمساعد ٥٣٧/٢، وائتلاف النصرة ٥٠.

فَالَّذِي عَلَيْهِ نُحَاةُ الْكُوفَةِ الْكِسَائِيُّ، وَالْفَرَّاءُ، وَغَيْرُهُمَا جَوَّازُ ذَلِكَ.

وَالَّذِي ذَهَبَ يُونُسُ^(١) مِنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ.

وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ، وَسَيِّوِيهِ^(٢)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ امْتِنَاعُ ذَلِكَ، قَالَ الْخَلِيلُ^(٣): لَوْ جَازَ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلَاة) لَجَازَ: (جَاءَنِي زَيْدُ الطَّوِيلَاة)؛ لِأَنَّهَا فِي الْحَالَيْنِ غَيْرُ لَاحِقَةٍ بِالْمَنَادَى.

وَالْتَفَرُّقَةُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ظَاهِرَةٌ، حَيْثُ صَارَ إِلْحَاقُهَا بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ دُونَ الصِّفَةِ هُوَ أَنَّ الْاِمْتِزَاجَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ أَكْثَرُ مِنَ الْاِمْتِزَاجِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، فَإِنَّهُمَا مُتَبَايِنَانِ، فَافْتَرَقَا.

الْحُكْمُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُ: « وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ إِلَّا مَعَ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ »:

اعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْكَلَامِ هُوَ:

إِثْبَاتُ [و ١١٦] حُرُوفِ النَّدَاءِ، وَوُجُودُهُ فِي الْكَلَامِ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ حُرُوفِ الْمَعَانِي، كَالِاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ، وَغَيْرِهِمَا.

وَكَانَ يَنْبَغِي مِنَ الشَّيْخِ أَنْ يَسُوقَ الْكَلَامَ عَلَى عَكْسِ مَا سَاقَهُ، وَأَنْ يَقُولَ: وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ إِلَّا مَعَ الْعَلَمِ الْمُضَافِ، وَ(أَيُّ)، نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، وَ(عَبْدَ اللَّهِ)، وَ(أَيُّهَا الرَّجُلُ).

وَأِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَمَّا كَانَتْ وَاضِحَةً فِي أَنْفُسِهَا، فَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِبْهَامٌ بِحَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ عَنْهَا، وَيَمْتَنِعُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ عَمَّا وَرَاءَهَا لَمَّا كَانَتْ

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٥.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٥.

في أنفسها مُبْهَمَةٌ فَلَمْ يُرَدَّ [زِيَادَتُهَا] ^(١) إِبْهَامًا بِحَذْفِهِ عَنْهَا.

وَمَعْدِرَةُ الشَّيْخِ فِيمَا ذَكَرَهُ هُوَ أَنَّ حَذْفَ حَرْفِ النَّدَاءِ لَمَّا اطَّرَدَ مَعَ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَاسْتُعْمِلَ كَثِيرًا صَارَ كَأَنَّهُ قِيَاسٌ، وَغَيْرُهُ عَلَى مُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ؛ فَلِهَذَا جَعَلَ مَا اسْتَنَاهُ كَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْقِيَاسِ لِقِلَّتِهِ وَنُدُورِهِ.

وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ عَنِ اسْمِ الْجِنْسِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (رَجُلٌ)، فِي: (يَا رَجُلٌ)، وَفِي نَحْوِ: (هَذَا) فِي: (يَا هَذَا)؛ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّ الْأَصْلَ فِي نِدَائِهِمَا أَنْ يُقَالَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، وَ(يَا أَيُّهَا)، فَلَمَّا حُذِفَتْ هَذِهِ الْوُصْلَةُ كَرِهُوا حَذْفَ حَرْفِ النَّدَاءِ عَنْهُمَا مَخَافَةَ كَثَرَةِ الْحَذُوفِ، فَيَكُونُ فِيهِ إِخْلَالٌ كَبِيرٌ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَمَّا فِيهِمَا مِنَ الْإِبْهَامِ بِتَرْكِ الْوَصْفِ لَهُمَا، فَلَوْ حُذِفَ الْحَرْفُ لَزَادَ الْإِبْهَامُ فِي ذَلِكَ، وَكَثُرَتْ ^(٢) الْإِبْهَامُ فِي الْكَلَامِ يَقَعُ فِيهِ إِخْلَالٌ بِالْبَيَانِ؛ فَلِهَذَا امْتَنَعَ أَنْ يُقَالَ: (رَجُلٌ)، وَلَا (هَذَا)، وَالْمَرَادُ بِهِ النَّدَاءُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ عَنِ الْمُسْتَعَاثِ وَالْمَنْدُوبِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِيهِمَا هُوَ مَدُّ الصَّوْتِ بِطَلَبِ الْإِعَانَةِ، وَإِظْهَارِ التَّفَجُّعِ، وَحَذْفُ الْحَرْفِ يُنَافِي هَذَا الْمَقْصُودَ.

قَوْلُهُ: (وَشَذُّ: « أَصْبَحَ لَيْلٌ ») ^(٣)، وَإِنَّمَا كَانَ شَاذًّا؛ لِأَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ عَنِ اسْمِ الْجِنْسِ، كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ؛ فَلِهَذَا [ظ ١١٦] كَانَ وَقُوعُهُ عَلَى جِهَةٍ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (وكثر).

(٣) هذا قول امرأة امرئ القيس، قالت حين طال الليل عليها ليغضها إياه، فلما أصبحت أخذت الطلاق من زوجها. انظر قصة المثل في جمهرة الأمثال ١/ ١٩٣، والمستقصى ١/ ٢٠٠.

الشُّذُوذِ، وَالَّذِي حَسَنَ مِنْهُ قَلِيلًا هُوَ أَنَّ اللَّيْلَ [لَمَّا]^(١) قَدْ صَارَ كَالْمَعْرُوفِ [جَازَ
أَنْ]^(٢) يَنْطِقَ^(٣) بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ.

وَ(أَطْرَقَ كَرَا)^(٤) فِيهِ شُذُوذَانِ:

أَحَدُهُمَا: حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ عَنِ اسْمِ الْجِنْسِ.

وِثَانِيَهُمَا: تَرْخِيمُ النَّكِيرَةِ.

وَهُمَا مَمْنُوعَانِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالَّذِي حَسَنَ مِنْهُ هُوَ أَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ صَارَ مَجْرَى الْأَمْثَالِ؛ لِأَنَّهُ يُضْرَبُ مَثَلًا لِمَنْ
يَتَكَلَّمُ وَغَيْرُهُ أَحَقُّ مِنْهُ بِالْكَلَامِ.

لِأَنَّ مَعْنَاهُ: أَطْرَقَ يَا كَرَا، فَقَدْ صِيدَ مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، وَهُوَ النَّعَامُ بِالْقُرَى، فَقَدْ
صِيدَتْ، وَجُعِلَتْ فِي الْقُرَى.

الْحُكْمُ الْخَامِسُ: حَذْفُ الْمَنَادَى:

قَالَ الشَّيْخُ: (وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمَنَادَى لِقِيَامِ قَرِينَةٍ).

اعْلَمْ أَنَّ حَذْفَ الْمَنَادَى إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى جِهَةِ الْقِلَّةِ.

وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ: (وَقَدْ)، وَهِيَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ أَفَادَتْ
التَّقْلِيلَ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (لم ينطق).

(٤) هذا يضرب مثلاً للرجل الحقيير إذا تكلم في الموضوع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله، وأصله بيت من الرجز،
هو:

أَطْرَقَ كَرَا أَطْرَقَ كَرَا إِنَّ النِّعَامَ فِي الْقُرَى

انظر المثل في جمهرة الأمثال ١/ ١٩٤، والزَّاهِرُ ٢/ ٣٦٢، والمستقصى ١/ ٤٥، ٢٢١، وانظره عند النحاة
في سيبويه ٢/ ٢٣١، والخصائص ٣/ ١١٨، وشرح الرُّضِيِّ ١/ ٤٢٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٦٠.

وَأِنَّمَا جَازَ حَذْفُهُ عِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ؛ لَكُونِهِ مَفْعُولًا فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا كَانَ حَذْفُهُ مَعَ ذِكْرِ الْفَعْلِ وَالتَّصْرِيحِ بِهِ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَى قَرِينَةٍ فَحَاجَّتُهُ إِلَى الْقَرِينَةِ فِي النَّدَاءِ أَكْثَرُ؛ لِأَجْلِ وُجُوبِ التَّزَامِ حَذْفِ الْفَعْلِ فِيهِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ.

ثُمَّ أَوْضَحَهُ فِي الْأُمِّ وَالشَّرْحِ ^(١) بِقِرَاءَةِ الْكِسَائِيِّ ^(٢): «أَلَا يَا اسْجُدُوا» [النمل: ٢٥] لَمَّا كَانَ فَعْلَ أَمْرٍ مَبْنِيٍّ عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ، وَهُوَ حَذْفُ النُّونِ مِنْهُ، وَالتَّقْدِيرُ: أَلَا يَا قَوْمُ اسْجُدُوا، كَمَا قِيلَ: (يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ) ^(٣)، وَ (يَا لَعْنَةُ اللَّهِ) ^(٤)، أَي: يَا قَوْمِ بُؤْسَ لِلْحَرْبِ، وَيَا قَوْمِ لَعْنَةُ اللَّهِ.

فَهَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ فِي هَذِهِ الْفُصُولِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا هَذَا الْبَابُ الَّذِي نُصِبَ بَعَامِلٍ لَازِمٍ إِضْمَارُهُ.

* * *

تَنْبِيْهُ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَابِ

وَجُمْلَةُ مَا نُشِيرُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ خَمْسُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى:

إِذَا قُلْنَا: (يَا زَيْدُ)، فَيَجِبُ عَلَى قَطْعٍ فِي إِفَادَتِهِ كَلَامًا لِمَنْ سَمِعَهُ، وَهُوَ مُرَكَّبٌ مِنْ اسْمٍ وَحَرْفٍ، وَهَذَا يَرُدُّ نَقْضًا عَلَى مَا قَدْ اسْتَقَرَّ فِي الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُفِيدُ كَلَامًا إِلَّا مَا كَانَ مُرَكَّبًا [و ١١٧] مِنْ اسْمَيْنِ، أَوْ مِنْ اسْمٍ وَفَعْلٍ. وَقَدْ تَرَدَّدَ النُّحَاةُ وَالْأُصُولِيُّونَ فِي ذَلِكَ، فَمِنْ قَائِلٍ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَتِمَّةٍ

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٥٨.

(٢) انظر: السبعة في القراءات ٤٨٠.

(٣) هذا جزء من بيت مرَّ سابقًا. انظر الشاهد رقم (٣٨).

(٤) هذا أيضًا جزء من بيت مشهور، وهو:

وَتَكْمِلَةٌ لِهَذَا الْكَلَامِ، فَيُقَالُ: (يَا زَيْدُ أَقْبِلْ)، وَمِنْ قَائِلٍ عَلَى أَنَّ (يَا) اسْمٌ فَعْلٍ؛ فَلِهَذَا يَسْتَقِلُّ كَلَامًا بِالْأَسْمَيْنِ^(١)، وَهَذَا كُلُّهُ تَعَسُّفٌ.

وَالْمَخْتَارُ أَنَّ قَوْلَنَا: (يَا زَيْدُ) قَدْ اسْتَقَلَّ كَلَامًا، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ضَمِيمَةٍ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا أَفَادَ لَيْسَ مِنْ جِهَةٍ كَوْنَهُ حَرْفًا وَاسْمًا، فَيَلْزَمُ مِنْهُ نَقْضُ قَاعِدَةِ النُّحَاةِ، وَإِنَّمَا أَفَادَهُ مِنْ جِهَةٍ كَوْنِ (يَا) قَائِمَةً مَقَامَ الْفَعْلِ، وَسَادَّةً مَسَدَّهُ، فَكَأَنَّهَا جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَدْعُو زَيْدًا؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ^(٢) تَهَالَكَ فِي الْإِبَانَةِ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: مَعْنَاهُ أَدْعُو زَيْدًا، فَقَدْ حَصَلَ فِيمَا قُلْنَاهُ الْوَفَاءُ بِمَقَالَةِ النُّحَاةِ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مُحْتَاجَةٍ إِلَى ضَمِيمَةٍ فِي الْإِفَادَةِ.

المسألة الثانية:

جَوَّزَ أَبُو عُثْمَانَ الْمَازِنِيُّ^(٣) أَنْ تَقُولَ: (يَا زَيْدُ قَائِمًا)، فَيَكُونُ الْحَالُ مَنْصُوبًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْفَعْلِ الَّذِي (يَا) عَوِضٌ عَنْهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَادِي زَيْدًا قَائِمًا، وَهَذَا جَيِّدٌ، لَا غُبَارَ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يُقَالَ: (هَا أَخُوكَ قَائِمًا)، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ

(١) هذا خلاف مرتبط بخلافهم في العامل في جملة النداء، وقد مر سابقًا، لكن هذا هو في تركيب جملة النداء، فالذي عليه النحاة أَنَّ جملة النداء تتكون من حرف النداء النائب عن الفعل، أو لكونه اسم فعل حسب الخلاف والمنادى، فهذه الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليها عند النحاة، ونُسب لبعضهم أَنَّ قولك: (يا زَيْدُ) حرف واسم، هو يُشكِّلُ جملة يحسن السكوت عليها من غير أن يكون هناك اسم فعل، أو حرف قائم مقام الفعل. وذكر الإمام يحيى بن حمزة حجتهم فقال في المحصل: « وحثتهم على هذا هو أَنَّ حقيقة الكلام ما كان مفيدًا للسامع، ولما وجدنا قولنا: (يا زَيْدُ) مفيدًا لمن سمعه فائدة من غير زيادة عليه حكمنا بكونه كَلَامًا، وإن كان مركبًا من اسم وحرف، وهذا هو الظاهر فيمن سمع قولنا: (يا زَيْدُ) من غير حاجة إلى تعسف في كون قولنا: (يا) قائمة مقام الفعل ». انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٠ / ١، والأشموني ١٤٥ / ١، وشرح الرضي ٣٤٦ / ١ - ٣٤٧، والمحصل (مخطوط) ١٣٦ / ١.

(٢) انظر: المفصل ٦٠.

(٣) هو للمازني والمبرد في الأصول ٣٧٠ / ١، والإنصاف ٢٦٩، والبدیع في علم العربية ٤٠٨ / ١، ونسب للمبرد في شرح الرضي ٣٤٧ / ١، الخزانة ١١٤ / ٢.

(ها) من التَّنْبِيهِ، فَهَكَذَا مَا قُلْنَاهُ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقَةٍ بَيْنَهُمَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْفَعْلِ، وَجَوَّزَ أَيْضًا الْمَازِنِي^(١) أَنْ يُقَالَ: (يَا زَيْدُ وَعَمْرُو) وَ(عَمْرًا)، فَجَعَلَ الْعَطْفَ بِغَيْرِ اللَّامِ كَالصِّفَةِ فِي الْحَمْلِ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ جَمِيعًا.

وَحُكِّيَ عَنِ الْأَخْفَشِ^(٢)، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ^(٣)، وَابْنِ^(٤) خَالَوَيْهِ^(٥) أَنَّهُمْ جَوَّزُوا فِي الصِّفَةِ الْمُضَافَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو) الَّذِي جَازَ فِي ذِي اللَّامِ، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ)، وَهُوَ مِنَ الْقِلَّةِ بِحَيْثُ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

المسألة الثالثة:

قَرَأَ الْكِسَائِيُّ، وَعَاصِمٌ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] بِالتَّنْوِينِ^(٦)، وَهَذِهِ جَيِّدَةٌ لَا مَقَالَ فِيهَا، فَإِنَّ الْإِخْبَارَ ههنا بِالنُّبُوَّةِ، وَالْإِنْكَارُ مُتَوَجِّهٌ إِلَيْهَا؛ لِكُونِهَا خَبَرًا.

فَأَمَّا قِرَاءَةُ نَافِعٍ [ظ ١١٧] وَحَمْزَةً، وَغَيْرَهُمَا، بِطَرَحِ التَّنْوِينِ، فَفِيهَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ

(١) انظر: المفصل ٣٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠١، والبديع في علم العربية ١/ ٤٠٦، والارتشاف ٤/ ٢٢٠٠، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٦٨، والمساعد ٢/ ٥١٣، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٠٣.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٢، والارتشاف ٤/ ٢١٨٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٦٦، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٧٧.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٢.

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٢.

(٥) هو الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله النحوي الهمداني الحلبي، روى عن ابن الأنباري، وأبي بكر بن مجاهد، وابن دريد، ونفطويه، وهو إمام في اللغة، واختص بسيف الدولة ابن حمدان وأولاده، وهناك انتشر علمه وروايته؛ وله مع المتنبي مناظرات، وله تصانيف كثيرة منها: شرح المقصورة الدريدية، والبديع في القرآن الكريم، وغيرهما كثير، مات بحلب سنة سبعين وثلاثمائة. انظر ترجمته في البلغة ٩٠، وتاريخ الإسلام ٢٦/ ٤٣٩، وبغية الوعاة ١/ ٥٢٩.

(٦) قَرَأَ عَاصِمٌ وَالْكِسَائِيُّ ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ بِالتَّنْوِينِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ) بِغَيْرِ تَنْوِينٍ. انظر القراءات في: السبعة في القراءات ٣١٣، والحجة للفراسي ٤/ ١٨٣، وحجة القراءات ٣١٧.

(عُزَيْرًا) مُنْصَرَفٌ لَا مَحَالَةَ؛ إِمَّا لِأَنَّهُ تَصْغِيرُ (عِزْرٍ) أَوْ تَصْغِيرُ (عَازِرٍ) عَلَى التَّرْخِيمِ، فَلَا وَجْهَ لِحَذْفِ تَنْوِينِهِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ كَوْنِ الْإِبْنِ صِفَةً، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ عُزَيْرًا يَكُونُ مَحْذُوفَ الْخَبَرِ، وَتَقْدِيرُهُ: عُزَيْرُ بْنُ اللَّهِ مَعْبُودُنَا. وَقَالَ قَائِلُونَ^(١): الْإِنْكَارُ [لَيْسَ] ^(٢) مُنْصَرِفًا إِلَى النُّبُوَّةِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ، وَالصِّفَةُ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهَا الْإِنْكَارُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا [قُلْتَ] ^(٣): (مَا زَيْدٌ بْنُ عَمْرٍو)، فَفِيهِ (مَا) لِلنَّفْيِ ^(٤)، [وَهُوَ] ^(٥) إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَى الْخَبَرِ لَا إِلَى الصِّفَةِ، وَالْغَرَضُ هُوَ إِنْكَارُ النُّبُوَّةِ عَلَيْهِمْ.

وَالْمَخْتَارُ هُوَ الْإِخْبَارُ بِالنُّبُوَّةِ، وَأَنَّ الْإِنْكَارَ مُتَوَجَّهٌ إِلَيْهَا، وَيَكُونُ طَرَحُ التَّنْوِينِ؛ لِأَمْرَيْنِ: لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ مُشَبَّهٌ لِلصِّفَةِ فِي الصُّورَةِ، وَلَيْسَ صِفَةً، فَحُذِفَ، كَمَا يُحْذَفُ فِي الصِّفَةِ.

المسألة الرابعة:

أَكْثَرُ النُّحَاةِ يُؤَثِّرُونَ الْفَتْحَةَ فِي آخِرِ الْأِسْمِ الْمُنْدُوبِ بِكُلِّ حَالٍ، وَلَا يُجَوِّزُونَ قَلْبَهَا إِلَّا حَيْثُ يَكُونُ لَبْسٌ، وَذَلِكَ ^(٦) فِي ^(٧): (وَا غَلَامِكِيه)، وَفِي: (وَا غَلَامِكُمُوهُ)، كَمَا قَرَّرْنَاهُ، وَحَكَى ابْنُ السَّرَّاجِ ^(٨) عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَاةِ أَنَّهُمْ فِي: (وَا غَلَامِكِيه)، وَفِي: (وَا غَلَامِكُمُوهُ)، يُجِيزُونَ فِيمَا كَانَ آخِرُهُ ضَمَّةً أَوْ

(١) انظر المحرر الوجيز ٢٣/٣، والكشاف ٢/٢٥٠، وتفسير البحر المحيط ٣١/٥.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل: (لنفي).

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٦) في الأصل: (وكذلك).

(٧) في الأصل: (وفي).

(٨) انظر: الأصول ٣٥٧/١ والظاهر أن ما نقله هو مذهب الكوفيين.

كَسْرَةً بَيْنَ قَلْبِهَا وَآوَا، أَوْ يَاءَ، وَتَبَقِيَّتِهَا فَتَحَةً، فَيَقُولُونَ فِي نَحْوِ (رَقَاشِ) :
(يَا رَقَاشِيهِ) ، وَ (يَا رَقَاشَاهُ) ، وَفِي نَحْوِ : (عَبْدُ الْمَلِكِ) : (وَاعْبُدَ الْمَلِكَاهُ) ،
(وَاعْبُدَ الْمَلِكِيهِ) ، وَالْبَصْرِيُّونَ^(١) يَقُولُونَ : (وَاعْبُدَ الْمَلِكَاهُ) فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ ،
تُبْقِيهِ عَلَى صُورَةِ أَلِفِ النُّدْبَةِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ بَقَاءِ الْأَلِفِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى قَلْبِهَا
إِلَّا فِي مَوَاضِعِ اللَّبْسِ .

المسألة الخامسة:

ذَهَبَ سَبْيُوه^(٢) ، وَالْأَخْفَشُ ، وَالْمَبْرَدُ ، وَالْمَارِنِيُّ إِلَى أَنَّ نُدْبَةَ مَا كَانَ مُضَافًا
إِلَى الْمَنُونِ ، فَإِنَّكَ تَحْذِفُ مِنْهُ التَّنوينَ ، وَتُلْحِقُ أَلِفَ النُّدْبَةِ مِنْ غَيْرِ [١١٨] تَغْيِيرِ
مُحَافَظَةً عَلَى صُورَتِهَا ، فَأَمَّا الْكِسَائِيُّ ، وَالْفَرَّاءُ ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ^(٣) فَإِنَّهُمْ
ذَهَبُوا إِلَى جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ ؛ إِمَّا حَذْفُ التَّنوينِ ، وَتَبْقِيَةُ أَلِفِ النُّدْبَةِ عَلَى حَالِهَا أَلِفًا ،
كَمَا قَالَه الْبَصْرِيُّونَ ، وَإِمَّا تَبْقِيَةُ التَّنوينِ ، وَقَلْبُ أَلِفِ النُّدْبَةِ يَاءً ؛ لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا لِالتَّقَاءِ
السَّاكِنِينَ ، فَعَلَى هَذَا يَقُولُونَ : (يَا غُلَامَ زَيْدَاهُ) ، وَ (يَا غُلَامَ زَيْدَنِيهِ) ، وَلَا يَقُولُ
الْبَصْرِيُّونَ إِلَّا (غُلَامَ زَيْدَاهُ) بِكُلِّ حَالٍ .

(١) أجاز الكوفيون في مثل هذا القلب مطلقاً وإن لم يكن هناك لبس، ومنع ذلك البصريون. انظر المسألة
في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٤٥، والارتشاف ٥/ ٢٢٢١، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٩٦، والمساعد
٢/ ٥٤٠-٥٤١، والأشْمُونِي ٣/ ٦٠، والهمع ٢/ ٦٧.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٢.

(٣) هذه مسألة خلافية بين المدرستين، المضاف إليه منوناً نحو (غلام زيد)، فالبصريون يحذفون التنوين
هرباً من التقاء الساكنين: ويقولون: (واغلام زيداه)، وأما الفراء فيجيز فيه ثلاثة أوجه: الأول: (واغلام
زيدنيه) ببقاء التنوين وقلب الألف ياءً. الثاني: (واغلام زيدناه) بتحريك التنوين بالفتح، الثالث:
(واغلام زيديه) بحذف التنوين. ونُسب هذا الرأي لجمهور الكوفيين. انظر المسألة في الغرة المخفية
لابن الخباز (مخطوط) لوحة (٩٧ ظ)، وشرح الكافية الشافية ١٣٤٧، والارتشاف ٥/ ٢٢١٨-
٢٢١٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٢٣، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٩٢، وشرح التصريح (علمية)
٢/ ٢٤٩، والهمع ٢/ ٦٦.

وَنَكْتَفِي بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى الْمَسَائِلِ الْخَارِجَةِ.



[الاشتغال]

[ما أضمَرَ عامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَهُ: «الثَّالِثُ: مَا أضمَرَ عامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ: وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ بَعْدَهُ فِعْلٌ أَوْ مَعْنَاهُ، مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضميرِهِ أَوْ مُتَعَلِّقُهُ، لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ هَوَ أَوْ مُنَاسِبُهُ لَنَصَبَهُ، نَحْوُ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَ(زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، أَوْ(زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ)، أَوْ(زَيْدًا حُبِسَتْ عَلَيْهِ)، يُنْصَبُ بِفِعْلِ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، نَحْوُ: (ضَرَبْتُ)، وَ(جَاوَزْتُ)، وَ(أَهَنْتُ)، وَ(لَا بَسْتُ). وَيُخْتَارُ الرَّفْعُ بِالابتِدَاءِ عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةٍ خِلَافَهُ، أَوْ عِنْدَ وُجُودِ أَقْوَى مِنْهَا، كَ(أَمَّا) مَعَ غَيْرِ الطَّلَبِ، وَ(إِذَا) لِلْمُفَاجَأَةِ. وَيُخْتَارُ النَّصْبُ بِالْعَطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ لِلتَّنَاسُبِ، وَبَعْدَ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ، وَحَرْفِ النِّفْيِ، وَ(إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ، وَ(حَيْثُ)، وَفِي الْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَعِنْدَ خَوْفِ لَبْسِ الْمُفَسِّرِ بِالصِّفَةِ، مِثْلُ: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩]، وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِي مِثْلِ: (زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ). وَيَجِبُ النَّصْبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ فِي مِثْلِ: (إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ)، وَ(أَلَا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ)، وَلَيْسَ مِنْهُ: (أَزِيدُ ذَهَبَ بِهِ)، فَالْرفْعُ لَا زِمَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ [القمر: ٥٢]، وَنَحْوُ: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ [النور: ٢]، وَالْفَاءُ بِمَعْنَى الشَّرْطِ عِنْدَ الْمَبْرَدِ، وَجُمْلَتَانِ عِنْدَ سَيِّوَاهُ، وَإِلَّا فَالْمُخْتَارُ النَّصْبُ ». [ظ ١١٨].

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: أَرَادَ بِالثَّالِثِ أَحَدَ الْأَبْوَابِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي أَوَّلِ الْمَفْعُولِ بِهِ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ الْعَامِلُ، وَالتَّزِمَ إِضْمَارُهُ لَوْجُودِ مُفَسِّرِهِ؛ لِئَلَّا يُجْمَعَ بَيْنَ الْمُفَسِّرِ وَالْمُفَسَّرِ.

وَصُورَةُ الْبَابِ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ)، فَالْفِعْلُ مَشْغُولٌ بِالضَّمِيرِ، وَلَوْ قُلْتُ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ) لَمْ يَكُنْ مِنَ الْبَابِ فِي شَيْءٍ، وَيَكُونُ مَفْعُولًا مُقَدَّمًا، فَلَنَذْكُرَ الضَّابِطَ، ثُمَّ نَذْكُرُ حَالَاتِهِ فِي الْإِعْرَابِ، فَهَذَا مَطْلَبَانِ:

المطلب الأول: في ذكر الضابط لما يكون منصوباً على شريطة التفسير
اعلم أنك إذا قلت: (زيد ضربته) توجه لك في: (زيد) من الإعراب وجهان:
أحدهما: الرفع على أنها جملة ابتدائية.
وثانيهما: النصب على أنها جملة فعلية، والنائب له فعل مضمّر يُفسّره
الظاهر، قال سيّويه^(١): النصب عربي كثير، وردّ به التنزيل، كقوله تعالى:
﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]، وغير ذلك في الكلام الفصيح، والرفع
أجود، وإنما كان جيّداً من جهة أنه لا يحتاج إلى إضمار شيء، بل الجملة مستقلة
من غير تقدير، وما كان على هذه الصفة فهو وارد على الأصل؛ فلهذا كان جيّداً.
وقد أشار الشيخ في ضبطه إلى ما يكون فيه النصب جائزاً، ولم يتعرّض
لوجوبه ولا لاختياره بقوله: (كل اسم بعده فعل أو معناه مُشغّل عنه بضميره
أو متعلّقه لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه)؛ ولنفسر مقصوده بهذه القيود:
فقوله: (كل اسم)؛ لأنه هو المقصود بالذكر من جهة كونه مفعولاً، ومن حقّ
المفعول أن يكون اسماً.
قوله: (بعده فعل) يحترز به عن اسم بعده اسم، أو غيره، كقولك: (زيد منطلق)،
أو (زيد أبوه منطلق)، ونحو: (زيد في الدار)، فإن هذه الأمور كلّها ليس من الباب
الذي نريد في شيء.
وقوله: (أو معناه) وفي بعض النسخ: (أو شبهه)، وكلّله مُتقارب، والغرض
به إدخال ما يكون [١١٩] بعد الاسم فيه شبه الفعل أو معناه، كقولك: (أزيد
أنت محبوس عليه)، وشبهه في قولك: (أنت محبوس عليه)، يعني الفعل وشبهه؛
لأنه إنّما عمل اسم المفعول من جهة كونه في معنى الفعل، ومعناه حاصل فيه.

قوله: (مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ) يَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ)، فَإِنَّ مَا هَذَا حَالَهُ لَيْسَ مِنَ الْبَابِ؛ مِنْ جِهَةِ كَوْنِ الْفِعْلِ فَارِغًا مِنْ غَيْرِ اشْتِغَالٍ عَنِ الْمَفْعُولِ بِضَمِيرٍ، بَلْ هُوَ وَقَعَ عَلَيْهِ.

قوله: (أَوْ مُتَعَلِّقُهُ)؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ مَا يَكُونُ الْفِعْلُ فِيهِ مُتَعَلِّقًا بِمُتَعَلِّقِ الضَّمِيرِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ)، فَإِنَّ مَا هَذَا حَالَهُ جَارٍ مَجْرَى قَوْلِكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ اشْتِغَالُ الْفِعْلِ بِالْمَفْعُولِ، وَسَوَاءٌ كَانَ بِضَمِيرِهِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مُتَعَلِّقٍ، أَوْ بِوَاسِطَةِ ذِكْرِ الْمُتَعَلِّقِ فِي صَحَّةِ جَوَازِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ جَمِيعًا، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ).

قوله: (لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ هُوَ أَوْ مُنَاسِبُهُ لَنَصَبَهُ)، يَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْأِسْمِ الَّذِي لَا يَصِحُّ تَسْلِيْطُ الْفِعْلِ وَلَا مُنَاسِبُهُ عَلَيْهِ، وَهَذَا نَحْوُ الْأِسْمِ الَّذِي يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ حَرْفٌ يَسْتَحِقُّ صَدْرَ الْكَلَامِ، مِثْلُ قَوْلِنَا: (زَيْدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ)، فَإِنَّ (زَيْدًا) اسْمٌ بَعْدَهُ فِعْلٌ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ وَقَعًا، بَحِثْ لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ لَنَصَبَ (زَيْدًا)؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ؛ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مُسْتَحِقًّا لِلصَّدْرِيَّةِ فِي الْكَلَامِ، فَلَوْ عَمِلَ مَا بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ فِيمَا قَبْلَهُ لَبْطَلَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الصَّدْرِيَّةِ.

قوله: (أَوْ مُنَاسِبُهُ) لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ قَوْلِنَا: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، أَوْ نَحْوُ قَوْلِنَا: (زَيْدًا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ)، فَإِنَّ (زَيْدًا) اسْمٌ بَعْدَهُ فِعْلٌ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ إِذَا سُلِّطَ عَلَيْهِ لَنَصَبَهُ؛ لِقُصُورِهِ عَنِ النَّصْبِ بِنَفْسِهِ؛ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ؛ لَكِنَّهُ يُفَسَّرُ مَا يُنَاسِبُهُ، فَيُنْصَبُ (زَيْدًا)، وَهُوَ (جَاوَزْتُ) فِي نَحْوِ: (مَرَرْتُ)، وَنَحْوِ: (أَنْصَفْتُ) فِي: (زَيْدًا [ظ ١١٩] أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ)، فَإِنَّ (زَيْدًا) اسْمٌ بَعْدَهُ فِعْلٌ مُشْتَغِلٌ.

قوله: (يُنْصَبُ بِفِعْلِ يُفَسَّرُهُ مَا بَعْدَهُ) يُشِيرُ بِهِ إِلَى الْخِلَافِ فِي نَصْبِ (زَيْدٍ)^(١)،

(١) رأي الجمهور من البصريين أن الناصب فعل مقدر يفسره الظاهر، ويرى الكوفيون أن الناصب للاسم الفعل الظاهر. انظر المسألة في الإنصاف ٨٢/١، والتبيين ٢٦٦، واتلاف النصرة ١١٣، =

وَالَّذِي عَلَيْهِ نُحَاةُ الْبَصَرَةِ كَالْخَلِيلِ وَسَيَوِيهِ، وَالْمَبْرَدُ^(١)، وَالْمَارِزِيُّ، أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ، وَزَعَمَ الْكِسَائِيُّ، وَالْفَرَّاءُ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ أَنَّ الْعَامِلَ فِي (زَيْدٍ) إِنَّمَا هُوَ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ، وَالضَّمِيرُ تَابِعٌ لِلْاسْمِ الظَّاهِرِ عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِيَّةِ، أَوْ عَطْفِ الْبَيَانِ مِنَ الظَّاهِرِ، وَهَذَا تَعْسُفٌ لَا طَائِلَ وَرَاءَهُ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ مُتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ، فَلَوْ عَمِلَ الْفِعْلُ فِي الظَّاهِرِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَفْعُولَانِ، وَهُوَ لَا يَقْتَضِي إِلَّا وَاحِدًا، وَأَيْضًا فَإِنَّ إِضْمَارَ الْفِعْلِ كَثِيرٌ؛ لِدَلَالَةِ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهَذَا مِنْهُ، فَيَجِبُ الْقَضَاءُ بِكَوْنِهِ مَعْمُولًا لِفِعْلِ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ، وَإِنَّمَا اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لِمَا بَعْدَهُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَسْتَقِيمُ إِعْمَالُهُ عَمَلَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ الْفِعْلَ يَنْصَبُ الْمَفْعُولَاتِ الْمُتَعَدَّةَ مِنْ جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَإِذَا كَانَ الْإِتِّحَادُ حَاصِلًا بَطَلَ التَّعَدُّدُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ؛ إِذْ لَوْ صَدَرَ عَنْهُ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ مَعَ التَّعَدُّدِ لَتَعَدَّى، وَلَا حَاجَزَ، فَيَلْزَمُ وُجُودُ مَا لَا يَتَنَاهَى، وَهُوَ مُحَالٌ.

ثُمَّ مَثَلُ الشَّيْخِ بِأَمْثَلَةٍ أَرْبَعَةٍ:

الْمِثَالُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَهُوَ أَقْوَاهَا، مِنْ جِهَةِ أَنَّ دَلَالََةَ الشَّيْءِ عَلَى مِثْلِهِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ. الْمِثَالُ الثَّانِي: وَهُوَ دُونَهُ، وَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ دَالٌّ عَلَى مَا يُخَالَفُهُ فِي الصُّورَةِ، لَكِنَّهُ مُوَافِقٌ لَهُ فِي مَعْنَاهُ مَعَ مَعْمُولِهِ الْخَاصِّ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ فِي: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ): جَاوَزْتُ^(٢) زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، مَعَ مَعْمُولِهِ الْخَاصِّ، وَتِلْكَ الْخُصُوصِيَّةُ هِيَ

= وابن يعيش ٣٠ / ٢، وشرح الرضي ٤٣٨ / ١، وشرح ألفية ابن معيط للقواس ٨٤٨ / ٢، والمقاصد الشافية ٦٥ / ٣، والنجم الثاقب ٣٧٠ / ١، وقد ذكر ناظر الجيش أَنَّ للكوفيين رأيين: أحدهما رأي الكسائي وهو أن النصب بالفعل الظاهر، وثانيهما للفراء، وهو أن العامل عامل في الاسم والضمير معًا. انظر تمهيد القواعد ١٦٧٧ / ٤.

(١) قوله: (المبرد) مكرر في الأصل.

(٢) في الأصل: (وجاوزت).

كَوْنُ الْفِعْلِ مُشْتَغَلًا عَنْهُ بِضَمِيرِهِ، كَمَا كَانَ فِي نَحْوِ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، فَإِنَّهُمَا يَسْتَوِيَانِ فِي أَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ مُشْتَغَلٌ بِضَمِيرِ الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ. [و ١٢٠].

الْمِثَالُ الثَّلَاثُ: مَا أَضْمَرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ. وَهُوَ دُونَ مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ دَالٌّ عَلَى مَا يُخَالِفُهُ مِنْ جِهَةِ الصُّورَةِ، لَكِنَّهُ مُوَافِقٌ لَهُ فِي مَعْنَاهُ مَعَ مُطَابَقَتِهِ لَهُ فِي مَعْمُولِهِ الْعَامِّ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي نَحْوِ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ) : أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ، وَيَعْنِي بِالْمَعْمُولِيَّةِ الْعَامَّةِ هُوَ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مُتَّصِلًا بِمَعْمُولِ الْفِعْلِ لَا بِنَفْسِ الْفِعْلِ، بِخِلَافِ قَوْلِنَا: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، فَإِنَّمَا كَانَ عَامًّا لِأَمْرَيْنِ: أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَقَعْ عَلَى الضَّمِيرِ كَمَا كَانَ وَقَعًا عَلَيْهِ فِي نَحْوِ: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ).

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ) مَنْصُوبٌ؛ لِكُونِهِ مَفْعُولَهُ، بِخِلَافِ الْهَاءِ فِي (غُلَامَهُ)، فَإِنَّهَا مَجْرُورَةٌ؛ فَلِأَجْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ كَانَ عَامًّا بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ، فَقَصَّرَ عَمَّا قَبْلَهُ.

الْمِثَالُ الرَّابِعُ: وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ فِي الْقُوَّةِ عَنْ مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ قَوْلُنَا: (زَيْدًا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ)، فَالْفِعْلُ الْمَذْكُورُ لَيْسَ دَالًّا عَلَى الْفِعْلِ الْمَقْدَّرِ مِنْ جِهَةِ لَفْظِهِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ مَعْنَاهُ مَعَ تَعَلُّقِ عُمُومِهِ، وَلَا الْحَبْسِ عَلَيْهِ مَا كَانَ إِلَّا مِنْ أَجْلِ مُلَابَسَةِ بَيْنَهُمَا فِي ضَمَانَةٍ أَوْ شَرَكَةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ الْمَلَابَسَاتِ الَّتِي تُوجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحْبُوسًا مِنْ أَجْلِهِ، فَصَارَتْ دَلَالَةُ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ عَلَى هَذِهِ الْمَرَاتِبِ الْأَرْبَعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

* * *

المطلب الثاني: في بيان أحواله في الإعراب

اعلم أن المقصود هو بيان ما يتوجه في الاسم الذي اشتغل عنه الفعل بالضمير

مِنْ وُجُوهِ الْإِعْرَابِ، وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ فِي الْأَمِّ وَشَرَحَهَا^(١) إِلَى مَا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ، وَإِلَى مَا يُخْتَارُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَإِلَى مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا، وَإِلَى مَا يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ، وَإِلَى مَا لَا يَكُونُ مَعْدُودًا مِنَ الْبَابِ، فَهَذِهِ ضُرُوبٌ خَمْسَةٌ، نَذْكُرُ مَا يَتَوَجَّهُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى:

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ مِنْهَا: مَا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ:

وَقَدْ بَدَأَ الشَّيْخُ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ بِذِكْرِ مَا يُخْتَارُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَالْأَحْسَنُ فِي التَّرْتِيبِ [ظ ١٢٠] تَقْدِيمُ النَّصْبِ مِنْ جِهَةِ أَنْ خَوْضَنَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَفَاعِيلِ، وَالْبَابُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ كَوْنِهِ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، فَالنَّصْبُ أَخْصُّ لَا مَحَالَةَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ، وَالرَّفْعُ إِنَّمَا هُوَ عَرَضٌ مِنْ طَرِيقِ الْجَوَازِ، وَلَيْسَ مَقْصُودًا، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ الْمَفْعُولِيَّةُ.

وَمَعِذَرَةُ الشَّيْخِ فِي تَقْدِيمِ اخْتِيَارِ الرَّفْعِ هُوَ أَنَّ الرَّفْعَ أَجُودُ؛ لِمَا نَصَّ عَلَيْهِ سِبْيَوِيهِ^(٢)، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى إِضْمَارِ شَيْءٍ بِخِلَافِ النَّصْبِ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ الرَّفْعُ، لَكِنَّ النَّصْبَ مُخْتَارٌ فِي مَوَاضِعَ سِتَّةٍ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ بِمَا فِيهِ مِنَ الْكَلَامِ مَعْطُوفًا عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، كَقَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا ضَرْبُهُ)، فَلَوْ رَفَعْتَهُ لَكَانَ قَدْ عَطَفْتَ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ غَيْرَ مُنَاسِبٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنَافُرِ بَيْنَ الْجُمْلِ، وَالتَّنَاسُبُ مَقْصُودٌ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَلِهَذَا اغْتَفَرَ صَرْفُ «سَلَسِلَا» لِتُنَاسِبَ «أَغْلَالَا»^(٣)، وَ«قَوَارِيرَا» لِتُطَابِقَ «تَقْدِيرَا»^(٤)، وَرُجِّحَ النَّصْبُ هَهُنَا مَعَ مَا فِيهِ مِنْ مُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ بِلُزُومِ الْحَذْفِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْحَذْفَ كَثِيرٌ^(٥) فِي

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٦٢ وما بعدها.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٨١.

(٣) يشير إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا آغْتَدْنَا لِّلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤].

(٤) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِنْ فِضْرِ أَكْوَافٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ۝ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦].

(٥) في الأصل: (كثيرا).

كَلَامِ الْعَرَبِ؛ لَمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْقَرَائِنُ، بِخِلَافِ الْمَخَالَفَةِ بَيْنَ الْجُمْلِ، فَإِنَّ فِيهِ تَنَافُرًا فِي الْكَلَامِ يُخَالِفُ التَّنَاسُبَ.

وِثَانِيهَا: بَعْدَ أَحْرَفِ الِاسْتِفْهَامِ وَحَرْفِ النَّفْيِ، يَعْنِي أَنَّ الرَّفْعَ فِيمَا هَذَا حَالَهُ جَائِزٌ، لَكِنَّ الْخَيْرَةَ لِلنَّصَبِ فِي هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ مِنْ جِهَةٍ كَوْنُهُمَا يَطْلُبَانِ الْأَفْعَالَ طَلَبَ اقْتِضَاءٍ مِنْ جِهَةِ الْوَضْعِ؛ فَلِهَذَا كَانَ الْمُخْتَارُ فِيهِ النَّصَبُ، فَتَقُولُ: (أَزِيدًا ضَرَبْتَهُ)، وَ (مَا زِيدًا ضَرَبْتَهُ)، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِمَا: أَضْرَبْتُ زِيدًا، وَمَا ضَرَبْتُ زِيدًا، فَتَوَلِيهِمَا مَا يَسْتَحِقَّانِ مِنَ الْأَفْعَالِ، كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ.

وَإِنَّمَا قَيَّدَ اخْتِيَارَ النَّصَبِ بِحَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ، وَلَمْ يُطْلَقْ؛ لِأَمْرَيْنِ: أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ بِالْحَرْفِ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْفِعْلِ؛ فَلِهَذَا كَانَ طَالِبًا لِلْفِعْلِ، فَاخْتِيرَ مَعَهُ النَّصَبُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّ الْاسْمَ الْمَطْلُوقَ نَصْبُهُ لَوْ كَانَ الِاسْتِفْهَامُ مَعَهُ بِالْأَسْمَاءِ لَكَانَ لَا يَخْلُو حَالَهُ إِمَّا أَنْ تُقَدِّمَهُ قَبْلَ الْاسْمِ أَوْ بَعْدَهُ، فَتَقُولُ فِيهِ: (زِيدًا مَنْ ضَرَبْتَهُ)، وَ (مَنْ زِيدًا ضَرَبْتَهُ)، وَهُوَ فِي كِلْتَا حَالَيْهِ لَا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصَبُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ طَالِبٍ لِلْفِعْلِ؛ فَمِنْ أَجْلِ هَذَا قَيَّدَهُ الشَّيْخُ بِحَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ؛ لِمَا قَرَّرْنَاهُ.

وَنَالِثُهَا: الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، كَقَوْلِكَ: (زِيدًا اضْرِبْهُ)، وَ (عَمْرًا لَا تُكْرِمْهُ)، فَفِي هَذَا [١٢١] يَجُوزُ الرَّفْعُ، لَكِنَّ النَّصَبَ يُخْتَارُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ يَطْلُبَانِ الْأَفْعَالَ وَيَخْتَصَّانِ بِهَا؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْأُمُورِ الْإِنْشَائِيَّةِ وَالصَّيْغِ الطَّلِبِيَّةِ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ مِنْ مُقْتَضِيَاتِ الْأَفْعَالِ؛ وَلِأَنَّا لَوْ جَوَّزْنَا فِيهِمَا الرَّفْعَ لَوَجَبَ وَقُوعُهُمَا خَبَرَيْنِ، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْأُمُورَ الْإِنْشَائِيَّةَ لَا تَقَعُ أَخْبَارًا؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُحْتَمَلَةٍ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، فَلَوْ وَقَعَا خَبَرَيْنِ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مَحْذُوفٍ عَلَى قَلْبِهِ وَنُدُورُهُ، وَالنَّصَبُ لَا يَلْزَمُ إِلَّا حَذْفُ الْفِعْلِ لَا غَيْرُ، وَحَذْفُ الْفِعْلِ كَثِيرٌ؛ فَلِهَذَا كَانَ النَّصَبُ فِيهِمَا هُوَ الْمُخْتَارُ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ.

وَرَابِعُهَا: (إِذَا) الشَّرْطِيَّةُ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الرَّفْعُ، لَكِنَّ النَّصَبَ هُوَ الْمُخْتَارُ،

وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (إِذَا زَيْدًا تَرَاهُ فَأَكْرِمِهِ)، وَ (إِذَا عَمْرًا أَنْصَفْتَهُ فَأَكْرِمِهِ)، فَإِنَّمَا اخْتِيرَ النَّصْبُ فِي (إِذَا)؛ مِنْ أَجْلِ مُشَاكَلَتِهَا لِـ (إِنْ) فِي الشَّرْطِيَّةِ؛ فَلِهَذَا كَانَ وَلَا يَتُّهَا لِلْفِعْلِ هُوَ الْأَخْلَقَ بِهَا.

وَحَامِسُهَا: (حَيْثُ) كـ (إِذَا) فِي اخْتِيَارِ النَّصْبِ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلشَّرْطِ؛ فَلِهَذَا تَقُولُ: (حَيْثُ زَيْدًا تَلْقَاهُ فَأَكْرِمِهِ)، وَإِنَّمَا قَيَّدَ إِذَا بِالشَّرْطِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ لِلْمَفَاجَأَةِ، فَتَخْرُجُ عَنْ اخْتِيَارِ النَّصْبِ إِلَى اخْتِيَارِ الرَّفْعِ، كَمَا سَنُقَرِّرُهُ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِ (حَيْثُ) بِتَجَرُّدِهَا عَنْ (مَا)؛ لِأَنَّهَا إِذَا تَجَرَّدَتْ عَنْهَا خَرَجَتْ عَنِ الشَّرْطِيَّةِ.

وَسَادِسُهَا: عِنْدَ خَوْفِ لَبْسِ الْمَفْسِّرِ بِالصِّفَةِ، يَعْنِي أَنَّ الرَّفْعَ فِي مِثْلِ هَذَا جَائِزٌ، لَكِنَّ النَّصْبَ يُخْتَارُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْمَفْسِّرِ وَالصِّفَةِ، فَهَذِهِ قَرِينَةٌ مِنَ الْقَرَائِنِ الَّتِي يُخْتَارُ فِيهَا النَّصْبُ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ هُوَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ سِيَاقِ الْآيَةِ هُوَ بَيَانُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُوجِدٌ لِأَفْعَالِ نَفْسِهِ، خَالِقٌ لَهَا بِقُدْرَتِهِ، جَارِيَةٌ عَلَى نَعْتِ الْأَحْكَامِ وَمُطَابَقَةِ الْمَصَالِحِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يُؤَدِّيهِ النَّصْبُ، وَتَقْرِيرُهُ لِأَجْلِ كَوْنِهِ مُرَادًّا، وَلَيْسَ يَكُونُ النَّصْبُ إِلَّا إِذَا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: « خَلَقْنَا » مُفَسَّرًا لِفِعْلِ يَكُونُ نَاصِبًا لِقَوْلِهِ: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ ﴾، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقُدْرٍ، وَلَا مَحَلَّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ خَلَقْتُهُ ﴾ مِنْ الْإِعْرَابِ؛ لِكَوْنِهِ وَقَعَ مُفَسَّرًا، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: [ظ ١٢١] ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدْرِ ﴾ [القمر: ٤٩] مَرْفُوعًا^(١)، فَإِنَّهُ يَكُونُ أَعْنِي: (كُلُّ) مَرْفُوعًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، ثُمَّ يَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿ خَلَقْتُهُ بِقَدْرِ ﴾ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ (كُلِّ)، فَيَكُونُ مُفِيدًا بِخَلْقِ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِهِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي النَّصْبِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقَةٍ بَيْنَهُمَا. وَثَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِكُلِّ شَيْءٍ، وَيَكُونُ الْخَبَرُ قَوْلُهُ تَعَالَى: « بِقَدْرِ »،

(١) قراءة الرفع هي قراءة أبي السمال في مختصر ابن خالويه ١٤٩، وانظر المحتسب ٢/ ٢٩٩.

فَلَا يَكُونُ مُفِيدًا لِّلْمَقْصُودِ؛ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ لَمْ يَكُنْ وَاقِعًا بِالْخَلْقِ، مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ صِفَةً، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْإِخْبَارُ بِقَوْلِهِ: « بِقَدْرِ »، وَهُوَ غَيْرُ مَقْصُودٍ، فَصَارَ الرَّفْعُ مُحْتَمَلًا لِّلْمَقْصُودِ، مَعَ احْتِمَالِهِ لِغَيْرِهِ، بِخِلَافِ النَّصْبِ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ الْمَقْصُودَ بِكُلِّ حَالٍ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا كَانَ النَّصْبُ هُوَ الْمَخْتَارُ؛ لِكَوْنِهِ مُؤَدِّيًا لِّلْمَقْصُودِ بِالنُّصُوصِ وَالظُّهُورِ، وَالرَّفْعُ يُؤَدِّيهِ عَلَى جِهَةِ الْاحْتِمَالِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ النَّصْبِ: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَنَاهُ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ، وَتَقْدِيرُ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّ (خَلَقْنَاهُ) خَبَرٌ إِنَّا كُلَّ مَخْلُوقٍ لَنَا، وَهُوَ الْمَقْصُودُ، وَإِنَّمَا عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ، إِنَّا كُلُّ وَصِفَ بِالْخَلْقِ فَهُوَ مَقْدُورٌ لَنَا، وَهُوَ غَيْرُ مَقْصُودٍ؛ فَلِهَذَا كَانَ النَّصْبُ أَحَقَّ؛ لِمَا قَرَّرْنَاهُ، وَهُوَ مُرْتَبٌّ عَلَى إِدْرَاكِ سِرِّ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْمَفْسِّرِ وَالصِّفَةِ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ^(١): « وَهُوَ يُفِيدُ الْعُمُومَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ، وَهُوَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ ». وَاَعْلَمَ أَنَّ كَلَامَهُ هَذَا يَرْمِزُ بِهِ إِلَى وَسَاوِسِ الْجَبْرِ، وَهَذِيانِ أَهْلِهِ مِنْ إِيْجَابِ الْقُدْرَةِ، وَالْكَلَامِ فِي الْمَخْلُوقِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَمَا أَرَاهُمْ فِي مَا زَعَمُوهُ إِلَّا بَيْنَ كَاذِبٍ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَا اعْتَقَدَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَبَيْنَ مُعْتَرِفٍ بِالْحَقِّ مَعْنًا فِي مَا قُلْنَاهُ، وَبَيْنَ مَنْ قَدَحَتْ فِي نَفْسِهِ شُبْهَةُ الشَّكِّ، وَقَدْ أوردنا فِي كُتُبِنَا الْعَقْلِيَّةِ مَا يُزِيلُ الْوَهْمَ عَنْ كُلِّ عَيْيٍّ، وَيَشْرَحُ صَدْرَ كُلِّ نَاطِرٍ أَلْمَعِيٍّ^(٢).

فَإِنْ أَرَادَ الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ: إِنَّهُ يُفِيدُ الْعُمُومَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ، وَأَنَّ أَفْعَالَهُ الصَّادِرَةَ عَنْ قُدْرَتِهِ، فَهُوَ مُسَلَّمٌ، وَلَا غُبَارَ عَلَيْهِ، وَهُوَ الَّذِي سَيَقَتِ الْآيَةُ مِنْ أَجْلِهِ، وَإِنْ أَرَادَ أَفْعَالَ الْعِبَادِ فَلَا وَلَا كَرَامَةَ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهَا [و١٢٢] وَارِدَةٌ مَوْرِدَ التَّمْدِيحِ، وَلَا مَدَحٍ فِي إِضَافَةِ كُلِّ قَبِيحٍ إِلَى ذَاتِهِ، وَهُوَ مُنْزَعَةٌ عَنْهَا لِقِيَامِ بُرْهَانِ الْحِكْمَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢ / ٤٧٠.

(٢) انظر رأي العلوي في مصباح الراغب ٢٠٤.

الضَرْبُ الثَّانِي: مَا يُخْتَارُ مَعَهُ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ فِي مَوَاضِعَ ثَلَاثَةٍ:

أَوَّلُهَا: أَنَّهُ يُخْتَارُ الرَّفْعُ فِي الْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ فِعْلٌ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ عِنْدَ عَدَمِ قَرَائِنِ النَّصْبِ الْمُخْتَارِ فِي الِاسْتِفْهَامِ، وَالْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، أَوْ فِي اللَّازِمِ، فِي مَثَلِ الشَّرْطِ وَنَحْوِهِ، مِمَّا يَلْزَمُ الْفِعْلَ أَوْ فِي مَا يَسْتَوِي فِيهِ الْأَمْرَانِ، كَمَا سَنُقَرِّرُهُ، فَعَدَمُ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ مُوجِبٌ لاختيارِ الرَّفْعِ، فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ)؛ لِأَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ لَا إِضْمَارَ فِيهِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ، وَإِذَا نَصَبْتَهُ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ تَقْدِيرٍ وَحَذْفٍ، فَلَا جَرَمَ اخْتِيَارِ رَفْعِهِ فِيْمَا ذَكَرْنَا.

فَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ: « وَيُخْتَارُ الرَّفْعُ عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةٍ خِلَافَهُ » يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَا قُلْنَا.

وِثَانِيهَا: عِنْدَ وُجُودِ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهَا، يَعْنِي أَنَّ الرَّفْعَ قَدْ يَكُونُ مُخْتَارًا، وَإِنْ كَانَتْ قَرِينَةُ النَّصْبِ مَوْجُودَةً إِذَا وَجِدَ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهَا مِنْ قَرَائِنِ الرَّفْعِ، وَذَلِكَ (أَمَّا)، كَقَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فَقَدْ أَكْرَمْتُهُ)، فَإِنَّ قَوْلَكَ: (قَامَ زَيْدٌ) جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ، وَهِيَ مِنَ الْقَرَائِنِ الَّتِي يُخْتَارُ مَعَهَا النَّصْبُ، كَمَا أَسْلَفْنَا تَقْرِيرَهُ، خَلَا أَنَّهَا وَجِدَتْ (أَمَّا)، وَهِيَ مِنَ الْأَحْرَفِ الَّتِي يَقَعُ بَعْدَهَا الْمُبْتَدَأُ كَثِيرًا؛ فَلِأَجْلِ هَذَا تَرَجَّحَ الرَّفْعُ فِيهَا؛ لِمَا تَقْتَضِيهِ (أَمَّا) مِنْ وِلَايَةِ الْمُبْتَدَآتِ.

قَوْلُهُ: (مَعَ غَيْرِ الطَّلَبِ) تَقْيِيدٌ فِي اقْتِضَاءِ (إِمَّا) لِلرَّفْعِ اخْتِيَارًا؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مَعَ الْأُمُورِ الطَّلَبِيَّةِ، وَالْمَعَانِي الْإِنْشَائِيَّةِ الَّتِي هِيَ أَحَدُ قَرَائِنِ النَّصْبِ، فَإِنَّ نَصْبَ الْأَسْمِ الْمَذْكُورِ هُوَ الْمُخْتَارُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الرَّفْعِ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الطَّلَبُ خَبَرًا، وَعَلَى تَقْدِيرِ النَّصْبِ لَا يَلْزَمُ إِلَّا حَذْفُ الْفِعْلِ النَّاصِبِ، وَتَقْدِيرُ [١٢٢] الْفِعْلِ بَعْدَ (أَمَّا)، وَهُوَ خِلَافُ مَا يَتَوَجَّهُ لَهَا، وَكِلَاهُمَا أَكْثَرُ مِنْ وَقُوعِ الطَّلَبِ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ؛ فَلِهَذَا كَانَ النَّصْبُ مَعَ الطَّلَبِ هُوَ الْمُخْتَارُ.

وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ فِي شَرْحِهِ^(١): « وَيُرَجَّحُ الطَّلَبُ فِي اقْتِضَاءِ النَّصْبِ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ رَفْعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَى قَرِينَةِ الرَّفْعِ الَّتِي هِيَ (أَمَّا)؛ لَأَنَّهُ إِذَا رُفِعَ كَانَ الطَّلَبُ خَبَرًا لَهَا، وَالطَّلَبُ لَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِمُنَاقَضَتِهِ لَهُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ مِنْ حَقِّ الْخَبَرِ احْتِمَالُهُ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَالطَّلَبُ أَمْرٌ إِنشَائِي لَا يَحْتَمِلُ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا؛ فَلِهَذَا نَاقَضَهُ، وَلَا يَكُونُ خَبَرًا إِلَّا بِتَأْوِيلٍ بَعِيدٍ ».

يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرَمُهُ)، فَهُوَ مُؤَوَّلٌ بِقَوْلِكَ: (أَمَّا زَيْدٌ وَأَنْتَ مَأْمُورٌ بِإِكْرَامِهِ)، بِخِلَافِ النَّصْبِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ إِلَّا وَقُوعَهُ عَلَى خِلَافِ الْأَكْثَرِ فِي وَلَايَةِ الْمُبْتَدَأِ لَهَا، وَهَذَا مُغْتَفَرٌ.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ كَلَامًا مَعْنَاهُ^(٢): أَنَّهُ كَانَ يَظُنُّ أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْأَمْرُ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ الْبَتَّةَ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُنَاقَضَةِ حَتَّى وَجَدْتُ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ، فَوَجَبَ تَأْوِيلُهُ بِتَقْدِيرِ مَقُولٍ^(٣) [فِيهِ]^(٤)، كَمَا مَثَّلْنَاهُ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَالْنَّصْبُ أَوْلَى، وَإِنْ وَجَدْتَ قَرَأَيْنِ الرَّفْعِ.

وَتَالِثُهَا: (إِذَا) الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ؛ لِأَنَّا قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهَا مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ النَّصْبِ إِذَا كَانَتْ لِلشَّرْطِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ لِلْمُفَاجَأَةِ كَانَتْ وَلَا يَتُّهَا لِلْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ هُوَ الْأَكْثَرُ؛ فَلِهَذَا كَانَ الرَّفْعُ أَحَقَّ فِيهَا؛ إِبْقَاءً عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ مِنْ ذَلِكَ.

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٦٤ بتصرف.

(٢) نص الفارسي في شرح المقدمة الكافية ٤٦٤. ولم أجده في كتبه، والظاهر أنه له فالكلام بمعناه موجود في المقتصد ٢/ ٦١٢.

(٣) في الأصل: (مفعول) وكذا في شرح المقدمة الكافية ٤٦٤.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من شرح المقدمة الكافية ٤٦٤.

الضَرْبُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ مَا يَسْتَوِي فِيهِ الْأَمْرَانِ: (الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ) فِي مِثْلِ قَوْلِكَ:
(زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌ أَكْرَمْتُهُ):

وَإِنَّمَا وَجَبَ الاسْتِوَاءُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى ذَاتُ وَجْهَيْنِ: اسْمِيَّةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ
بِالِإِضَافَةِ إِلَى كَوْنِهَا كُبْرَى. وَفَعْلِيَّةٌ بِالِإِضَافَةِ إِلَى كَوْنِهَا صُغْرَى، فَلَا جَرَمَ اسْتَوَى
الْأَمْرَانِ فِيهَا، فَإِنْ رَجَحْتَ قَرِينَةَ الرَّفْعِ بِالِإِضَافَةِ إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي لَا يَفْتَقِرُ إِلَى
تَقْدِيرٍ مَحْذُوفٍ، كَمَا مَثَّلْنَاهُ مِنْ قَبْلُ، [و١٢٣] رَجَحْتَ أَيْضًا قَرِينَةَ النَّصْبِ
بِالِإِضَافَةِ إِلَى الْقُرْبِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ وَعَطْفِهَا عَلَيْهَا، وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ ضَمِيرٍ
مَعَ النَّصْبِ؛ لَأَنَّهُ يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى الْجُمْلَةِ الصُّغْرَى، وَهِيَ خَبَرٌ، فَلَا يَكُونُ
الْاجْتِرَاءُ إِلَّا مَعَ تَقْدِيرِ الضَّمِيرِ، كَمَا كَانَ فِي الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا، وَإِلَّا كَانَ
أَجْنَبِيًّا عَنْهُ؛ فَلِهَذَا يَقُولُونَ: (زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌ أَكْرَمْتُهُ مَعَهُ)، أَوْ (فِي دَارِهِ)، أَوْ
(لِأَجْلِهِ)، فَيَتَلَاءَمُ الْمَعْطُوفُ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فِي كَوْنِهِمَا خَبَرَيْنِ، وَيَتَطَابَقَانِ عَلَى
التَّزَامِ الضَّمِيرِ فِيهِمَا.

لَا يُقَالُ: فَهَلَا كَانَ النَّصْبُ رَاجِحًا هَهُنَا عَلَى الرَّفْعِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمَنْصُوبَاتِ أَوْسَعُ
حُظْوًا مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ مَا يَتَرَجَّحُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الرَّفْعِ، وَيَخْرُجُ
عَنِ الاسْتِوَاءِ، كَمَا زَعَمُوهُ؛

لَأَنَّا نَقُولُ: هَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّرْجِيحِ خَارِجٌ عَنِ الْمَقْصُودِ، فَإِنَّ
الْكَثْرَةَ وَالْقِلَّةَ لَا تَعْوِيلَ عَلَيْهَا هَهُنَا، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ هُوَ إِبَانَةُ التَّرْجِيحِ بِمَا يَكُونُ
فِيهِ قُوَّةٌ بِجَانِبِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ قَدْ اخْتَصَّ
بِنَوْعِ تَرْجِيحٍ؛ فَلِهَذَا كَانَا عَلَى جِهَةِ الاسْتِوَاءِ فِي ذَلِكَ.

الضَرْبُ الرَّابِعُ: فِي بَيَانِ مَا يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ:

اعْلَمْ أَنَّ النَّصْبَ إِنَّمَا يَكُونُ وَاجِبًا عِنْدَ الْأَحْرُفِ اللَّازِمَةِ لِلْفِعْلِ كَحُرُوفِ الشَّرْطِ

وَحُرُوفِ التَّحْضِيضِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ضَرْبَكَ)، وَ (أَلَا زَيْدًا تَضْرِبُهُ) .

وَإِنَّمَا وَجَبَ النَّصْبُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْرُفَ تَقْتَضِي الْفِعْلَ وَتُسَدُّ عَنْهُ، فَلَا يَلِيهَا سِوَاهُ.

وَيَكُونُ الرَّفْعُ وَاجِبًا أَيْضًا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (إِنْ زَيْدٌ قَامَ)، وَ (هَلَّا زَيْدٌ جَاءَ)، وَلَمْ يَوْرِدْهُ الشَّيْخُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ خَلَا أَنَّهُ لَيْسَ مَعْدُودًا مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ لِكَوْنِهِ مُوَجَّهًا عَلَى جِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ، وَالْبَابُ إِنَّمَا عُقِدَ لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ مُشْتَغَلًا [ظ ١٢٣] عَنْهُ بِضَمِيرِهِ الْمَفْعُولِ؛ لِيَكُونَ مُفَسَّرًا لِفِعْلِ يَعْمَلُ النَّصْبُ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ: (إِنْ زَيْدًا مَضْرُوبٌ)، لَمَّا كَانَ اسْمًا، وَالْإِسْمُ لَا يُفَسَّرُ الْفِعْلَ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

الضَّرْبُ الْخَامِسُ: فِي بَيَانِ مَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ مِنَ الْبَابِ:

وَقَدْ أُوْرِدَ الشَّيْخُ مِنْ ذَلِكَ صُورًا ثَلَاثًا:

الصُّورَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ [النور: ٢]، اَعْلَمَ أَنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ تَقْضِي بَكُونِهِ مِنَ الْبَابِ؛ لِأَنِّدِرَاجَهُ تَحْتَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ ضَابِطِهِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ اسْمٌ بَعْدَهُ فِعْلٌ مُسَلَّطٌ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِضَمِيرِهِ، بِحَيْثُ لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ لَنَصَبَهُ، وَلَكِنَّ الْقُرَّاءَ لَمَّا اتَّفَقُوا عَلَى رَفْعِهِ^(١) دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ غَيْرُ ظَاهِرٍ مِمَّا يَكُونُ مُوَجِّبًا لِلرَّفْعِ دُونَ النَّصْبِ، ثُمَّ وَجَّهُوا الرَّفْعَةَ تَوْجِيهَاتٍ ثَلَاثَةً:

- التَّوْجِيهِ الْأَوَّلُ مِنْهَا: مَا قَالَهُ سِبْيَوِيهِ^(٢)، وَهُوَ أَنَّ التَّقْدِيرَ: مِمَّا يُتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي، فَهِيَ إِذَنْ جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ مُشْتَغَلَةٌ بِنَفْسِهَا، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ

(١) اتفق القراء السبعة على الرفع لكنه قد ورد في الآية قراءة شاذة بنصب (الزانية والزاني) وهي مروية

عن عيسى بن عمر ويحيى بن يعمر، وعمرو بن فائد، وروي أيضا: (والزاني) بغير ياء. انظر مختصر

ابن خالويه ١٠٢، وتفسير البحر المحيط ٦/ ٣٩٣.

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٤٢ - ١٤٣.

عَنِ الْفَعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْفَعْلَ بَعْدَهَا جُمْلَةً حَاصِلَةً عَلَى جِهَةِ الْاسْتِقْلَالِ؛ بَيَانًا لِلْحُكْمِ الَّذِي ذُكِرَتْ مِنْ أَجْلِهِ، وَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قُلْنَا لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ مُسَلِّطًا عَلَى ﴿الرَّانِيَةِ وَالرَّانِي﴾؛ لِكَوْنِهِ مُبْتَدَأً قَدْ أَخْبَرَ عَنْهُ بِغَيْرِهِ مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ مَضْرُوبٌ فَأَكْرِمْهُ)، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ فِي قَوْلِنَا: (فَأَكْرِمْهُ) أَنْ يَكُونَ مُسَلِّطًا عَلَى (زَيْدٌ) عَامِلًا فِيهِ النَّصَبُ لَانْقِطَاعِ أَحَدِ الْجُمْلَتَيْنِ عَنِ الْأُخْرَى، فَلَا تَعْلُقَ لِلأُولَى بِالثَّانِيَةِ بِحَالٍ.

- التَّوْجِيهِ الثَّانِي: مَحْكِيٌّ عَنِ الْمَبْرَدِ^(١)، وَتَقْدِيرُهُ هُوَ أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِيهِمَا بِمَعْنَى (الَّذِي) وَ(الَّتِي)، وَالْفَاءُ إِنَّمَا جِيءَ بِهَا مِنْ أَجْلِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُسَبَّبِيَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: (الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ)، وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ مِنَ الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ الْجَزَائِيَّةِ فِي مَا قَبْلَهَا؛ فَلِأَجْلِ هَذَا تَعَيَّنَ الرَّفْعُ، فَهَكَذَا فِيمَا أَشْبَهَ الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ، وَهُوَ الْمَوْصُولُ بِصِلَتِهِ، كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ.

لَا يُقَالُ: إِنَّ بَيْنَ هَذِهِ الْفَاءِ وَفَاءِ الْجَزَاءِ [و١٢٤] تَفْرِقَةٌ ظَاهِرَةٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ فَاءَ الْجَزَاءِ إِنَّمَا امْتَنَعَ عَمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا إِجْرَاءً لِجُمْلَتِهَا مُجْرَى جُمْلَةٍ أُخْتِهَا الَّتِي هِيَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا، فَهَكَذَا مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَا يَعْمَلُ فِي مَا قَبْلَهَا؛ لِتَوَاحِيهِمَا فِي الشَّرْطِيَّةِ، بِخِلَافِ هَذِهِ الْفَاءِ فَإِنَّهَا مُخَالَفَةٌ لَهَا، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ امْتِنَاعِ عَمَلِ مَا بَعْدَ الْفَاءِ الْجَزَائِيَّةِ فِيمَا قَبْلَهَا امْتِنَاعُ عَمَلِ مَا بَعْدَ هَذِهِ الْفَاءِ فِيمَا قَبْلَهَا، فَافْتَرَقَا؛

لَأَنَّا نَقُولُ: هَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّ مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ وَالْمُسَبَّبِيَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ مُسْتَقَرًّا إِذَا كَانَ الْمَنْصُوبُ مُبْتَدَأً أَوْ فِي حُكْمِهِ بِدُخُولِ (إِنْ) عَلَيْهِ، عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ، وَعَلَى إِحْدَى^(٢) الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ سَيِّبَوَيْهِ؛ لِأَنَّ (إِنْ) لَمْ تُغَيَّرْ مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ بِدُخُولِهَا،

(١) انظر: الكامل في اللغة والأدب ١٩٦/٢-١٩٧، وهو للأخفش في الدر المصون ٨/٣٧٩.

(٢) في الأصل: (أحد).

وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ^(١): (عَلَى قَوْلٍ)، يُشِيرُ إِلَى مَا قُلْنَاهُ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْجُمْلَةُ الْإِبْتِدَائِيَّةُ مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى الشَّرْطِ، فَأَمَّا إِذَا نُصِبَ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ، فَيَفُوتُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ، فَلَزِمَ خُرُوجُهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ عِنْدَ هَذَا التَّقْرِيرِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ تَقْدِيرَ النَّصْبِ بِالْفِعْلِ مُخْرِجٌ لِمَعْنَى السَّبَبِيَّةِ، فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ السُّؤَالَ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ عَلَى الرَّفْعِ، فَأَمَّا النَّصْبُ فَلَا وَجْهَ لَهُ أَصْلًا.

- التَّوْجِيهِ الثَّلَاثُ: وَهُوَ الْأَقْرَبُ، وَتَقْرِيرُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْفَاءَ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ جَوَابٌ لِشَرْطٍ مُقَدَّرٍ، وَتَقْدِيرُهُ: وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي إِنْ زَنَيَا فَاجْلِدُوهُمَا^(٢)، وَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، فَمَا هَذَا حَالُهُ مِنَ التَّأْوِيلِ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا حَذْفُ الشَّرْطِ؛ لِدَلَالَةِ الْجَوَابِ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ بَعْدَهُ، وَدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ؛ فَلِهَذَا كَانَ أَرْجَحَ وَفِيمَا قَالَهُ سَبْيَوِيهِ تَجُوزُ مِنْ أَوْجُهٍ ثَلَاثَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فَحَذْفُ الْمَبْتَدَأِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (حُكْمٌ).

وَأَمَّا ثَانِيًا فَحَذْفُ الْخَبَرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَفِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ).

وَأَمَّا ثَالِثًا فإِخْرَاجُ الْفَاءِ عَنْ أَنْ تَكُونَ جَوَابًا، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِهَا.

وَفِيمَا قَالَهُ الْمَبْرَدُ تَجُوزُ مِنْ جِهَةٍ جَعَلَ الْأَمْرَ خَبْرًا، وَهُوَ خِلَافُ الْإِخْتِيَارِ.

قَوْلُهُ: (وَالِلْمَخْتَارِ النَّصْبُ) يَعْنِي: لَوْ لَمْ يَقَعْ الْإِتِّفَاقُ مِنَ الْقُرَّاءِ عَلَى رَفْعِهِ،

مِنْ جِهَةِ السَّبْعَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ الثَّلَاثَةِ فَاَلْمَخْتَارُ نَصْبُهُ، كَمَا

رُويَ فِي الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ؛ لِكَوْنِهِ مِنْ بَابِ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ [ظ ١٢٤]

التَّفْسِيرِ مَعَ وُجُودِ قَرِينَةِ النَّصْبِ، وَهُوَ الْأَمْرُ، كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، وَلَيْسَ مِنْ

(١) شرح المقدمة الكافية ٤٧٥.

(٢) هذا توجيه الإمام يحيى بن حمزة العلوي، ونسبه النجراتي وصاحب النجم الثاقب للعلوي. انظر

الأسرار الشافية (مخطوط) ٢٩، والنجم الثاقب ١/ ٣٨٧.

البَابُ فِي شَيْءٍ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْآيَةِ هُوَ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِنْ جِهَتِهِمْ مِنَ الْأَفْعَالِ فَهُوَ مَسْطُورٌ فِي الزُّبْرِ حَتَّى يُجَازَوْا عَلَيْهِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾ [القمر: ٥٣]؛ فَالْآيَةُ مَسْوُوقَةٌ لِلْمَدْحِ بِالْإِحْصَاءِ لِمَا فَعَلُوهُ، وَلَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ كَمَا قُلْنَاهُ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ (فَعَلُوهُ) جُمْلَةً فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِـ (شَيْءٍ)، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ لِـ (كُلُّ)، وَلَا يَتِمُّ الْمَقْصُودُ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَلِهَذَا بَطَلَ جَعْلُهُ مِنَ الْبَابِ.

وَيُؤَيِّدُ مَا قُلْنَاهُ هُوَ أَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ لَوْ لَمْ يَكُنْ خَبَرًا، وَزَعَمُوا أَنَّ الْفِعْلَ مُسَلَّطٌ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: فَعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ لَكَانَ بَاطِلًا؛ لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ لَا يَخْلُو حَالَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَا صِفَةً لِـ (شَيْءٍ)، وَهُوَ فَاسِدٌ، فَإِنَّهُمْ مَا فَعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ مَسْطُورٍ فِي الزُّبْرِ مِنَ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي، بَلْ أَعْرَضُوا عَنْهَا.

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِـ (فَعَلُوهُ)، وَهُوَ بَاطِلٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا شَيْئًا فِي الزُّبْرِ، فَإِذَا بَطَلَ تَعَلُّقُهُ بِهِذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَفِيهِ وَجُوبُ الرَّفْعِ، وَخُرُوجُهُ مِنَ بَابِ الْاِسْتِغَالِ.

الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ: قَوْلُنَا: (أَزِيدُ ذُهَبَ بِهِ)، وَمَا هَذَا حَالُهُ فَلَا يَكُونُ مَعْدُودًا مِنَ الْبَابِ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ فِيهِ لَزِمٌ؛ إِمَّا مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهِ فَاعِلًا لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يُفَسِّرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ، وَإِمَّا مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ.

وَلَا يَجُوزُ فِيهِ شَيْءٌ غَيْرُ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ عَامِلٍ سِوَاهُمَا؛ لِأَمْرَيْنِ: أَمَّا أَوَّلُهُمَا فَلَأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَغْلًا عَنِ الْعَمَلِ فِيمَا قَبْلَهُ بِضَمِيرِهِ، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ لَمْ يَكُنْ عَامِلًا فِيهِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي مَرْفُوعًا، وَالْفِعْلُ لَا يَعْمَلُ رَفْعًا فِيمَا قَبْلَهُ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ لَوْ [١٢٥] سُلِّطَ عَلَيْهِ لِنَصْبِهِ، فَلَوْ سُلِّمَ أَنَّ

(ذُهِبَ) يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ عَمَلَهُ إِنَّمَا هُوَ رَفَعُ، فَبَطَلَ كَوْنُ هَذِهِ الصُّورَةِ مِنَ الْبَابِ.

* * *

تَنْبِيْهُ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِمَا نَحْنُ فِيهِ

وَجُمَلْتُهَا ثَلَاثَ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى:

إِذَا قُلْتَ: (أَزِيدًا ضَرَبْتَهُ)، فَالْمَخْتَارُ هُوَ النَّصْبُ كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ؛ لِأَجْلِ وِلَايَةِ الْأِسْمِ بِحَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ، فَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْأِسْمِ بِمُضْمَرٍ مُنْفَصِلٍ، فَقُلْتَ: (أَنْتَ زِيدًا ضَرَبْتَهُ) فَفِيهَا وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْاِخْتِيَارَ رَفَعُ (زَيْدٍ)، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ سَيِّوِيهِ^(١)؛ لِأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ ضَعُفَ طَلْبُهُ لِلْفِعْلِ لِأَجْلِ تَغْيِيرِهِ؛ فَلِهَذَا اعْتَبَرَ الرَّفْعُ.

وَتَانِيَهُمَا: أَنَّ الْاِخْتِيَارَ هُوَ النَّصْبُ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ أَبِي الْحَسَنِ سَعِيدِ الْأَخْفَشِ^(٢)؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ عِنْدَهُ لِتَأْكِيدِ ضَمِيرِ مُتَّصِلٍ بِفِعْلٍ، وَتَقْدِيرُهُ: أَضْرَبْتَ أَنْتَ زِيدًا ضَرَبْتَهُ، فَالْهَمْزَةُ عَلَى وِلَايَتِهَا لِلْفِعْلِ؛ فَلِهَذَا اخْتِيرَ النَّصْبُ، فَالضَّمِيرُ عَلَى رَأْيِ سَيِّوِيهِ مُبْتَدَأٌ، وَعَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ تَأْكِيدٌ لِمُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ:

إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ أَنْ تَضْرِبَهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ)، وَ(زَيْدٌ أَنْتَ الضَّارِبُ)، فَمَا هَذَا حَالُهُ لَا يَجُوزُ فِي: (زَيْدٌ) إِلَّا الرَّفْعُ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ بِحَالٍ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ، وَ(أَنْ)

(١) الْكِتَابُ ١/ ١٠٤ - ١٠٥، وَانْظُرْ شَرْحَ الرُّضِيِّ ١/ ٤٥٩، وَالتَّذِيلَ ٦/ ٣٤٠، وَالْمُسَاعَدَ ١/ ٤٢٠.

(٢) انْظُرْ شَرْحَ السِّيرَافِيِّ ١/ ٤٣٤، وَشَرْحَ الرُّضِيِّ ١/ ٤٥٩، وَالتَّذِيلَ ٦/ ٣٤٠، وَالْمُسَاعَدَ ١/ ٤٢٠.

المصدرية لا يتقدم عليهما ما كان من صلتيهما، فلا يكونان من الباب، من جهة
أنَّ العامل ليس بحيث لو سُلِّطَ على المفعول لنصبه؛ لما ذكرناه من استحالة تقدم
معمول الصلة عليها؛ ولهذا فإنَّ اسم الفاعل لو تجرَّد عن اللام لجاز نصبه في مثل
قولك: (أزيدا أنت ضاربُه)؛ إذ لا مانع من تقدمه عليه.

المسألة الثالثة:

إذا قلت: (أعبدُ الله أخوه يضربه)، فسيويهِ^(١) يختارُ الرِّفْعَ لِبُعْدِ الهمزة عن
الأخ، ويُجيزُ النَّصْبَ فيه أيضًا، وأمَّا الأَخْفَشُ^(٢) فيختارُ فيه النَّصْبَ من أجل
الاستفهام؛ لأنَّه ينسحبُ حكمه عليه.



(١) انظر: الكتاب ١/ ١٠٥.

(٢) انظر رأيه في شرح السيرافي ١/ ٤٣٤.

[التَّحْذِيرُ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَهُ: «الرَّابِعُ: التَّحْذِيرُ، وَهُوَ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ، مَعْمُولٌ بِتَقْدِيرٍ: (اِتَّقِ)، تَحْذِيرًا مِمَّا بَعْدَهُ، أَوْ ذِكْرَ الْمَحْذَرِّ مِنْهُ مُكْرَّرًا، مِثْلُ: (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، وَ(إِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ)، وَ(الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ)، [ظ ١٢٥]، وَلَا تَقُولُ: (إِيَّاكَ مِنْ الْأَسَدِ)، وَ(مِنْ أَنْ تَحْذِفَ)، وَ(إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ)، بِتَقْدِيرٍ (مِنْ)، وَلَا تَقُولُ: (إِيَّاكَ الْأَسَدَ) لَامْتِنَاعِ تَقْدِيرٍ (مِنْ)».

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: هَذَا هُوَ الْبَابُ الرَّابِعُ مِنَ الْأَبْوَابِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا التَّزَامُ إِضْمَارِ الْعَامِلِ. وَ(التَّحْذِيرُ): (تَفْعِيلٌ) مِنْ قَوْلِهِمْ: (حَذَّرْتَهُ مِنْ كَذَا)، إِذَا خَوَّفْتَهُ مِنْهُ؛ لِيَحْتَرِزَ مِنْهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِنَا لَجَمِيعٍ حَذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦]، ﴿يَحْذَرُ الْمُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٤].

فَلَنَذْكُرْ مَعْنَاهُ، ثُمَّ نُرَدِّفُهُ بِكَيْفِيَّةِ الْعَمَلِ فِيهِ، فَهَذَانِ تَقْرِيرَانِ:

التَّقْرِيرُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ

وَهُوَ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ مَقُولٌ عَلَى بَعْضِ الضَّمَائِرِ، وَهُوَ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ، مَنْصُوبٌ، مَعْمُولٌ بِتَقْدِيرٍ: (اِتَّقِ) تَحْذِيرًا مِمَّا بَعْدَهُ، أَوْ ذِكْرَ الْمَحْذُورِ مِنْهُ مُكْرَّرًا. فَهَذِهِ قِيُودٌ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهَا؛ لِيَتَّضَحَ مَعْنَى التَّحْذِيرِ: فَقَوْلُنَا: (ضَمِيرٌ) نَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الظَّاهِرِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (مَنْ أَضْرَبُ ؟)، فَتَقُولُ: (زَيْدًا).

وَقَوْلُنَا: (مُنْفَصِلٌ) نَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْمُتَّصِلِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ التَّحْذِيرِ فِي شَيْءٍ.

وَقَوْلُنَا: (مَنْصُوبٌ) نَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (أَنَا)، وَ(نَحْنُ). وَقَوْلُنَا: (مَعْمُولٌ بِتَقْدِيرٍ: اِتَّقِ) نَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا يَكُونُ مَعْمُولًا عَلَى جِهَةِ الْإِنْفِصَالِ

مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ (اتَّقِ)، كَقَوْلِكَ: (مَنْ ضَرَبْتَ؟)، فَتَقُولُ: (إِيَّاكَ).
 وَقَوْلُنَا: (تَحْذِيرًا عَمَّا بَعْدَهُ) نَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا يَكُونُ مَعْمُولًا مِنْ جِهَةٍ (اتَّقِ)،
 لَا عَلَى جِهَةِ التَّحْذِيرِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (إِيَّاكَ) لِمَنْ قَالَ: (مَنْ اتَّقَى؟).
 وَقَوْلُنَا: (وَذِكْرَ الْمُحَذَّرِ مِنْهُ مُكْرَّرًا)؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ قَوْلُنَا: (الْأَسَدَ
 الْأَسَدَ)، وَ(الْجِدَارَ الْجِدَارَ)، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، وَ(الصَّبِيَّ الصَّبِيَّ).
 فَإِنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ هَذِهِ الْقِيُودِ حَاصِلٌ بِتَمَامِهِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَلِهَذَا كَانَ تَحْذِيرًا.
 لَا يُقَالُ: إِنَّ الشَّيْخَ قَدْ أوردَ فِي مَا هِيَ التَّحْذِيرُ قَوْلَهُ فِي الْحَدِّ: (تَحْذِيرًا مِمَّا
 بَعْدَهُ)، وَمَا هَذَا حَالُهُ يَكُونُ تَفْسِيرًا لِلشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ بَاطِلٌ، كَمَا لَا يُقَالُ: (الْعِلْمُ
 مَا أَحْكَمَ بِالْعِلْمِ)؛

لَأَنَّا نَقُولُ: لَيْسَ الْغَرَضُ مِنَ الْحَدِّ مَعْرِفَةُ مَعْقُولِ التَّحْذِيرِ وَمَاهِيَّتِهِ مِنْ حَيْثُ هِيَ،
 فَيَلْزَمُ مَا قُلْتُمُوهُ، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ تَعْرِيفُ صِيغَةٍ [١٢٦] التَّحْذِيرِ^(١) بِاعْتِبَارِ الْأَوْضَاعِ
 النَّحْوِيَّةِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ إِرَادُ (التَّحْذِيرِ) فِي مَا هِيَ^(٢) تَعْرِيفًا لِلشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، كَمَا أَنَا
 إِذَا حَدَدْنَا اسْمَ الْإِشَارَةِ بِقَوْلِنَا^(٣): مَا وَضَعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ، لَمْ [يَكُنْ]^(٤) تَعْرِيفًا^(٥) لِلشَّيْءِ
 بِنَفْسِهِ، لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ هُوَ تَعْرِيفُ اسْمِ الْإِشَارَةِ بِاعْتِبَارِ الْأَوْضَاعِ النَّحْوِيَّةِ، فَهَكَذَا مَا
 نَحْنُ فِيهِ^(٦)؛ لَأَنَّ التَّحْذِيرَ الْعَقْلِيَّ شَيْءٌ، وَالصِّيغَةُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ شَيْءٌ آخَرُ، فَأَحَدُهُمَا
 مُغَايِرٌ لِلْآخَرِ، كَمَا تَرَى.

(١) بعده في الأصل نص يظهر لي أنه مكرر ولا فائدة فيه، وهو: «وَمَا هِيَ، وَمَا هِيَ؟ فَيَلْزَمُ مَا قُلْتُمُوهُ،
 وَإِنَّمَا الْغَرَضُ تَعْرِيفُ صِيغَةِ التَّحْذِيرِ»، فهذا تكرار. والله أعلم.

(٢) بعده قوله: (يَكُونُ).

(٣) في الأصل: (بقوله).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل: (تعريف).

(٦) في الأصل: (لحق منه).

لا يُقَالُ: فَأَزَالَ^(١) الشَّيْخُ الْإِغْرَاءَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَبْوَابِ الَّتِي يُلتَزَمُ فِيهَا إِضْمَارُ الْعَامِلِ كَالْتَحْذِيرِ وَغَيْرِهِ، مِمَّا يَلْزَمُ إِضْمَارُ الْعَامِلِ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (دُونَكَ زَيْدًا)، فَالْعَامِلُ فِي (زَيْدٍ) النَّصَبُ فَعَلٌ مُضْمَرٌ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ كَالْتَحْذِيرِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: وَلَا سَوَاءً، فَإِنَّا نَقُولُ: (دُونَكَ)، وَ(عِنْدَكَ)، وَ(إِلَيْكَ)، وَغَيْرُهَا مِمَّا هُوَ مَوْضُوعٌ لِلْإِغْرَاءِ أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ نَازِلَةٌ مَنَزِلَةُ الْفِعْلِ، نَاصِبَةٌ لِهَذَا الْمَفْعُولِ كَالْفِعْلِ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا لَمْ تَكُنْ مَعْدُودَةً مِنْ بَابِ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ، وَالتَّزِمَ حَذْفُهُ بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ؛ لِأَنَّهَا سَادَّةٌ مَسَدَّةُ الْفِعْلِ وَعَامِلَةٌ عَمَلُهُ، بِخِلَافِ التَّحْذِيرِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، فَإِنَّ (إِيَّاكَ) مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ لَا يَظْهَرُ بِحَالٍ، فَافْتَرَقَا. وَالتَّحْذِيرُ هُوَ التَّخْوِيفُ مِنَ الْبَلِيَّةِ، وَالْإِغْرَاءُ عَنْ كُلِّ مَكْرُوهِ، وَالْإِغْرَاءُ هُوَ الْحَثُّ عَلَى الشَّيْءِ بِالْمَلَابَسَةِ لَهُ، فَأَحَدُهُمَا مُخَالِفٌ لِلْآخَرِ فِي حَقِيقَتِهِ، وَمَاهِيَّتِهِ، وَأَحْكَامِهِ، وَمِنْ النَّحَاةِ مَنْ يَجْعَلُهُمَا بَابًا وَاحِدًا، وَالْأَكْثَرُ عَلَى انفِصَالِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ. فَأَمَّا ابْنُ بَابِشَاذٍ فَقَدْ قَالَ^(٢): إِنَّ (إِيَّاكَ)^(٣) فِي قَوْلِنَا: (إِيَّاكَ الطَّرِيقَ)، نَائِبٌ مَنَابَ فَعْلٍ يَنْصَبُ (الطَّرِيقَ)، وَهُوَ سَهْوٌ وَذُهُولٌ، وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَى زَلِّهِ عِنْدَ شَرْحِنَا لِكَلَامِهِ^(٤).

* * *

(١) فِي الْأَصْلِ: (فَأَزَلَى).

(٢) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْمَحْسَبَةِ ١/ ١٥٢.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (الطَّرِيقَ).

(٤) نَصُّ اعْتِرَاضِ الْعُلُوِي عَلَى ابْنِ بَابِشَاذٍ فِي الْحَاصِرِ (مَخْطُوط) (٥٢): «اعْلَمْ أَنَّ الشَّيْخَ قَدْ ذَكَرَ هَاهُنَا أَنَّ (إِيَّا) يَقَعُ بِهِ الْإِغْرَاءُ، وَهَذِهِ مِنْهُ غَفْلَةٌ، وَكَلَامُهُ هَاهُنَا مُشْتَمِلٌ عَلَى الْخَطَأِ مِنْ وَجْهِ أَرْبَعَةٍ: أَوَّلُهَا قَوْلُهُ: إِنَّ (إِيَّا) لِلْإِغْرَاءِ، وَلَمْ يَرِدْ فِي لِسَانِهِمْ وَضْعُهَا لِلْإِغْرَاءِ، وَإِنَّمَا وَضَعُوهَا لِلتَّحْذِيرِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَنَائِينِ مُخَالَفٌ لِلْآخَرِ وَمُنَاقِضٌ لَهُ، فَالْإِغْرَاءُ بِالشَّيْءِ هُوَ الْحُضُّ عَلَى فِعْلِهِ، وَالْحَثُّ عَلَى مَلَابَسَتِهِ، وَالتَّحْذِيرُ هُوَ الْمُبَاعَدَةُ عَنِ الشَّيْءِ وَالْكَفُّ عَنْهُ، فَلِهَذَا نَقُولُ فِي الْإِغْرَاءِ: (دُونَكَ زَيْدًا) أَي: خُذْهُ، وَنَقُولُ فِي التَّحْذِيرِ: [إِيَّاكَ] وَالْأَسَدَ؛ أَيِ ابْعُدْ عَنْهُ، فَهُمَا بَابَانِ مُتَبَاعِدَانِ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا مَقَارَبَةٌ وَلَا مَدَانَةٌ، فَكَيْفَ يَقُولُ: إِنَّ (إِيَّا) لِلْإِغْرَاءِ.»

التقرير الثاني: في كَيْفِيَّتِهِ

اعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا حَدَرْتَ بِمِثْلِ قَوْلِكَ: [(إِيَّاكَ)] ^(١) (وَالْأَسَدَ)، فَـ (إِيَّاكَ) ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، وَالْأَصْلُ فِيهِ: (اتَّقِكَ)، فَكَرِهُوا الْجَمْعَ ^(٢) بَيْنَ ضَمِيرِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي غَيْرِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ لِوَاحِدٍ، فَعَدَّلُوا إِلَى قَوْلِهِمْ: (اتَّقِ نَفْسَكَ)؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ الظَّاهِرَ فِي حُكْمِ الْأَجْنَبِيِّ؛ لَانْفِصَالِهِمَا لَفْظًا، فَحَذَفُوا الْفِعْلَ لِأَمْرَيْنِ: - أَمَّا أَوَّلًا فَمِنْ أَجْلِ الْاهْتِمَامِ بِذِكْرِ الثَّلَاثَةِ، فَعَدَّلُوا إِلَى الْاِخْتِصَارِ بِحَذْفِهِ.

- وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ فِي كَلَامِهِمْ، ثُمَّ حَذَفُوا لَفْظَ النَّفْسِ؛ لانتفاء مُوجبِ ذِكْرِهَا، وَوَجَبَ رُجُوعُ الضَّمِيرِ، فَوَجَبَ الْحُكْمُ بِانْفِصَالِهِ لِزَوَالِ مَا يُوجِبُ اتِّصَالَهُ، وَهُوَ الْفِعْلُ، فَلَا جَرَمَ تَغْيِيرِ الضَّمِيرِ [ظ ١٢٦] الْمُنْفَصِلُ عَلَى هَذَا التَّنْزِيلِ، وَهُوَ (إِيَّاكَ)، وَيَكُونُ عَلَى أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَرِدَ عَلَى جِهَةِ الْخِطَابِ، وَهَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ الْمَطْرُودُ، كَقَوْلِكَ: (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ)، وَفِي الْحَدِيثِ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: « إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ » ^(٣)، وَ« إِيَّاكُمْ وَفُضُولَ الْمُطْعَمِ » ^(٤).

[وَثَانِيهَا: أَنْ يَرِدَ عَلَى جِهَةِ التَّكْلُمِ، كَمَا] وَرَدَ عَنْ عُمَرَ ^(٥) النَّهْيُ عَنْ حَذْفِ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (الجميع).

(٣) الحديث في سنن أبي داود، بتحقيق الأرناؤوط ٧ / ٢٦٤ برقم (٤٩٠٣) : « إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ »، وهو في مسند البزار، (البحر الزخار) ١٥ / ١١٥ برقم (٨٤١٢).

(٤) هذا من الأثر، وهو من كلام ابن مسعود رضي الله عنه، ونصه في شعب الإيمان للبيهقي ٧ / ٦١ برقم (٤٦٤٤) : « إِيَّاكُمْ وَفُضُولَ الْكَلَامِ بِحَسَبِ الرَّجُلِ أَنْ يَلْغَ حَاجَتَهُ »، وهو عن أبي هريرة في كتاب الزهد لابن أبي عاصم ٢٨ برقم (٣٠).

(٥) قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « إِيَايَ أَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبَ بِالْعَصَا أَوْ بِالْحَجَرِ، وَلْتَذِلْ لَكُمْ الْأَسْلُ الرِّمَاحُ وَالنَّبِيلُ » انظره في كنز العمال ٩ / ١٠٥، وانظر القول في سيبويه ١ / ٢٧٤، والمفصل ٧٣، =

الأرنب المحرّم^(١).

وَنَالِثُهَا: أَنْ يَرِدَ فِي الْغَيْبَةِ، كَقَوْلِهِمْ^(٢): «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ»، وَهُوَ قَلِيلٌ نَادِرٌ فِي الْغَيْبَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ نَادِرًا؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِالتَّحْذِيرِ إِنَّمَا هُوَ التَّخْوِيفُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمَكْرُوهِ، وَإِزَالَتِهِ عَنِ الْوُرُودِ فِيهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الْحُضُورِ؛ لِيَزُولَ عَنْ ذَلِكَ؛ فَلِهَذَا اشْتُرِطَ^(٣) فِيهِ الْخِطَابُ وَالتَّكَلُّمُ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ غَائِبًا فَإِنَّ التَّنْبِيهَ لَهُ غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ فِي حَقِّهِ لَمَّا كَانَ غَائِبًا، فَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ فِي نَصْبِ هَذَا الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ.

فَأَمَّا نَصْبُ مَا بَعْدَهُ فَلَهُمْ اسْتِعْمَالَاتٌ ثَلَاثَةٌ، نَذْكُرُهَا:

الاسْتِعْمَالُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا، وَهُوَ الْأَكْثَرُ الْجَارِي عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، كَقَوْلِكَ: (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، وَ(وَإِيَّاكَ وَالطَّرِيقَ)، فَلَا سَمَانَ بَعْدَهُ مَنْصُوبًا بِالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ.

لَا يُقَالُ: كَيْفَ جَازَ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَبَيْنَهُمَا مُغَايِرَةٌ، فَإِنَّ (إِيَّاكَ) مُحَذَّرٌ، وَ(الْأَسَدُ) مُحَذَّرٌ مِنْهُ، وَمِنْ حَقِّ الْوَاوِ أَنْ تَكُونَ جَامِعَةً بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ اشْتِرَاكَهُمَا فِي مُطْلَقِ التَّحْذِيرِ، وَهُوَ الَّذِي عَمِلَ فِيهِمَا كَافٍ فِي صَحَّةِ عَطْفِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا، فَكَانَ أَحَدُهُمَا مُحَذَّرًا، وَالْآخَرُ مُحَذَّرٌ عَنْهُ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُ يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَعَمْرًا يَوْمَ السَّبْتِ)، مَعْطُوفًا^(٤)

= وشرح الرضي ١/ ٤٨١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٨، وابن عقيل ٣/ ٣٠٠، وأوضح المسالك ٤/ ٧٧، والهمع ٢/ ٢٣.

(١) بعضهم يحرم أكل الأرنب، بعله أن الأرنب تحيض، ونقل عن أبي حنيفة وابن حنبل أنهما حرما أكله، والظاهر من كلام العلوي التحريم عند الزيدية، والأصل عند الجمهور إباحة صيده وأكله، وبعضهم يكرهها. انظر المسألة في المحلى بالآثار ٦/ ١١٥، والبيان في مذهب الإمام الشافعي ٤/ ٥٠٣، والإشراف على نكت مسائل الخلاف ٢/ ٩٢١، ونيل الأوطار ٨/ ١٩٥.

(٢) هذا قول أعرابي سمعه الخليل بن أحمد، انظره في سيبويه ١/ ٢٧٩.

(٣) في الأصل: (إذا اشترط). (٤) في الأصل: (معطوف).

أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخِرِ بِاعْتِبَارِ مُطْلَقِ الضَّرْبِ، وَهُوَ الَّذِي شَرَعَ ذَلِكَ، فَهَكَذَا هَهُنَا، وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ^(١): « وَلَا يَلْزَمُ اشْتِرَاكُ الْمَعْطُوفِ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ إِلَّا فِي الْمَعْنَى الَّذِي كَانَ إِعْرَابُهُ بِسَبَبِهِ »، يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَا قُلْنَا.

الاستعمال الثاني: مِنْ غَيْرِ حَرْفِ عَطْفٍ، [كَقَوْلِكَ]^(٢): (إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ)؛ إِمَّا بِوُجُودِ حَرْفِ الْجَرِّ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (إِيَّاكَ عَنْ أَنْ تَحْذِفَ)، وَ(إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَحْذِفَ)، وَإِمَّا عَلَى نَزْعِهِ، كَقَوْلِكَ: (إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ)؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يُحْذَفُ عَنْ (أَنْ) كَثِيرًا عَلَى جِهَةِ الْأَطْرَادِ، فَإِذَا كَانَتِ الْوَائُ مَحْذُوفَةً وَجَبَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ فَرْعًا لِنَزْعِ حَرْفِ الْجَرِّ، فَإِنَّ حَذْفَهُ لَا يُبْعَدُ دَعْوَى الْقِيَاسِ فِيهِ؛ لِكَثَرَتِهِ.

لَا يُقَالُ: فَإِذَا جَازَ أَنْ يُقَالَ: (إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ)، فَلْيَجُزْ أَنْ يُقَالَ: (إِيَّاكَ الْأَسَدَ)، وَإِلَّا فَمَا التَّفَرِيقُ بَيْنَهُمَا، حَيْثُ جَازَ غَيْرُ حَذْفِ الْوَائِ؛ لِأَنَّ الْوَائِ لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَرْعًا عَنْ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ إِنَّمَا يُحْذَفُ [و١٢٧] عَنْ (أَنْ) دُونَ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا وَقَعَتِ التَّفَرِيقَةُ بَيْنَ: (إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ)، وَ(إِيَّاكَ الْأَسَدَ)؛ لِمَا لَخَّصْنَاهُ.

الاستعمال الثالث: التَّكْرِيرُ لِلْأَسْمِ، كَقَوْلِكَ: (الْأَسَدَ الْأَسَدَ)، وَ(الْجِدَارَ الْجِدَارَ)، إِذَا حَذَرُوهُ الْأَسَدَ وَالْجِدَارَ الْمَتَدَاعِي، وَإِنَّمَا كُرِّرَ عَلَى جِهَةِ التَّأْكِيدِ، فَأَحَدُهُمَا قَائِمٌ مَقَامَ الْفِعْلِ، وَعَوَاضٌ عَنْهُ لَا يَجُوزُ وُجُودُهُ مَعَهُ، وَأُنْشِدَ النَّحَاةُ شَاهِدًا عَلَى التَّكْرِيرِ دُونَ التَّحْذِيرِ:

٦٥ - أَخَاكَ أَخَاكَ، إِنَّ مَنْ لَا أَخَالَه كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ^(٣)

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٤٧٩/٢.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمسكين الدارمي في ديوانه ٣٣، وانظر سيبويه ٢٥٦/١، وابن السيرافي ٨٨/١، والمقاصد الشافية ٤٩٢/٥، وهو لابن هرمة في تحصيل عين الذهب ١٨١، وهو لقيس بن =

فَأَمَّا مَنْ جَوَّزَ^(١): (إِيَّاكَ الْأَسَدَ)، مِنْ [دُون] ^(٢)وَإِوَحَمَلًا عَلَى (إِيَّاكَ أَنْ تُحَذَفَ)،
فَهُوَ خَطَأً، كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ، مُحْتَجًّا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٦٦ - إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ^(٣)
وَقَدْ أَجَابَ عَنْهُ بِأَوْجِهِ أَرْبَعَةٌ^(٤):

أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ وَاسْتِعْمَالِ الْفَصَحَاءِ، وَمَا هَذَا حَالُهُ فَلَا يُعْتَدُّ
بِهِ، وَلَا يَكُونُ حُجَّةً.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّهُ إِنَّمَا وَرَدَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَمَا كَانَ وَارِدًا عَلَى جِهَةِ الضَّرُورَةِ،
فَلَا يَجُوزُ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ بَابَ الْقَوَافِي يُحْتَمَلُ فِيهَا مَا لَا يُحْتَمَلُ فِي غَيْرِهَا
لِضَيْقِ مَسْلِكِهَا وَانْحِصَارِ قَافِيَتِهَا.

= عاصم المنقري في الحماسة البصرية ٢/ ٦٠، وهو بلا نسبة في شرح السيرافي ٢/ ١٥٥، والحجة
للفارسي ٦/ ٢٠٧، والخصائص ٢/ ٤٨٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٠، وشرح الرضي ١/ ٤٨٥،
وابن الناظم ٤٣٤، والارتشاف ٤/ ١٩٥٧، المساعد ٢/ ٣٩٦.

(١) من النحاة من أجاز هذا التركيب بلا شرط في الشعر، وهو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وأخذ
بهذا الرأي العكبري، فقد ذهب إلى أَنَّ المحذَّر منه منصوبٌ بفعل متعدٍّ لاثنين، فالناصب لـ (إِيَّاكَ) هو
الناصب للمحذَّر منه، أما سيبويه فمنع ذلك، قال في كتابه ١/ ٢٧٩: «واعلم أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ إِيَّاكَ
زَيْدًا كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ رَأْسُكَ الْجِدَارَ». انظر المسألة في الكتاب ١/ ٢٧٩، وأمالى ابن الحاجب
٦٨٧، وإعراب الحديث النبوي ١٥٠، والارتشاف ٣/ ١٤٧٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٥٦،
والمقاصد الشافية ٥/ ٤٧٩.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط وهو من مقتضى السياق.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي في خزانة الأدب ٣/ ٦٤. وهو بلا نسبة في جمل
الخليل ١١٩، وسيبويه ١/ ٥٧، والمقتضب ٣/ ٢١٣، والأصول ٢/ ٢٥١، برواية: (وللخير زاجر)،
واللامات ٦٥، وشرح السيرافي ٢/ ١٧٦، والعضديات ٣١، والخصائص ٣/ ١٠٢، والمخصص
٥/ ٢٦، والنكت ١/ ٣٤٨، وأمالى ابن الحاجب ٦٨٦، وشرح المقدمة الكافية ٤٨٢، وابن يعيش
٢/ ٢٥، واللباب ١/ ٤٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٠، وشرح الرضي ١/ ٤٨٥، ورصف
المباني ٢١٦. وقد روي في جملة من المصادير برواية: (فإياك).

(٤) شرح المقدمة الكافية ٤٨٢، بتصرف.

وَأَمَّا ثَالِثًا فَلَأَنَّ (الْمِرَاءَ) مَصْدَرٌ بِمَعْنَى: أَنْ يُمَارَى، فَحُمِلَ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَاهُ، وَقَدْ قَدَّمْنَا جَوَازَ طَرَحِ الْجَارِّ عَنْ (أَنْ) الْمَخْفَفَةِ وَالْمَشْدَدَةِ الْمَصْدَرِيَّتَيْنِ؛ فَلِهَذَا جَازَ فِي (الْمِرَاءِ) حَمْلًا عَلَى: أَنْ يُمَارَى، بِخِلَافِ بَابِ (الْأَسَدِ)، فَإِنَّهُ لَا يُقَدَّرُ فِيهِ ذَلِكَ التَّقْدِيرُ. وَأَمَّا رَابِعًا فَلَأَنَّ الَّذِي يُحْكَى عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّ (الْمِرَاءَ) مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، وَ(إِيَّاكَ إِيَّاكَ) مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ شَرَعَ الشَّاعِرُ فِي كَلَامٍ آخَرَ، فَقَالَ: (الْمِرَاءَ)^(١). وَإِذَا احْتُمِلَ ذَلِكَ لَمْ يَبْقَ فِيهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ أَصُولَ الْأَبْوَابِ لَا تَثْبُتُ بِالْمَحْتَمَلَاتِ. وَأَقْرَبُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنَّ (إِيَّاكَ إِيَّاكَ)^(٢) تَكْرِيرٌ لِلتَّحْذِيرِ، كَ(الْأَسَدِ الْأَسَدِ)، وَ(الْجِدَارِ الْجِدَارِ)، وَ(الْمِرَاءِ) مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: نَفْسَكَ نَفْسَكَ لَا تَفْعَلِ الْمِرَاءَ، فَإِنْ أَرَادَ الْخَلِيلُ بِمَا ذَكَرَهُ مَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ فَهُوَ جَيِّدٌ، وَإِنْ أَرَادَ خِلَافَهُ فَهُوَ بَعِيدٌ. فَحَصَلَ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَنْفَصِلَ وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ مَفْعُولَانِ بِفِعْلَيْنِ مُقَدَّرَيْنِ، فَإِذَا قُلْتَ: (الْأَسَدِ الْأَسَدِ)، وَ(إِيَّاكَ وَالْأَسَدِ)، فَالتَّقْدِيرُ: بَاعِدَ نَفْسَكَ عَنِ الْأَسَدِ، وَبَاعِدَ الْأَسَدَ عَنِ نَفْسِكَ، وَ(إِيَّايَ وَالشَّرَّ)، أَي: نَحْنِي عَنِ الشَّرِّ، وَنَحْجِ الشَّرَّ عَنِّي، وَأَزِلْهُ عَنِ مُقَارَبَتِي، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ الْفِعْلِ، كَمَا تَرَى. [ظ ١٢٧].

* * *

تَنْبِيْهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَسَائِلَ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْبَابِ ثَلَاثِ

المسألة الأولى:

الأصلُ في التَّحْذِيرِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَفَاعِيلِ الَّتِي تُزِمُّ إِضْمَارُ عَوَامِلِهَا، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى تَأْوِيلِ فِعْلِ رَافِعٍ؛ لِئَلَّا يَخْرُجَ عَنِ تَقْدِيرِ الْفِعْلِ، وَأَنْشَدَ النُّحَاةُ:

(١) سيبويه ٢٧٩/١.

(٢) العبارة في الأصل: (أَنْ إِيَّاكَ أَنْ إِيَّاكَ إِيَّاكَ).

٦٧ - إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ غَمِيرٌ وَأَشْبَا هُ غَمِيرٌ، وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ
لَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ^(١)
لأنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: يُوجَدُ السَّلَاحُ، أَوْ يُلبَسُ السَّلَاحُ، فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مُتَطَابِقَانِ
بِالأَصْلِ فِي الْفِعْلِ، وَالْإِسْرَاعُ إِلَى دَفْعِ الْبَلِيَّةِ رَفْعًا كَانَ أَوْ نَصْبًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

المسألة الثانية:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا ﴾ [الشمر: ١٣]، قَالَ الْفَرَّاءُ: هُوَ نَصْبٌ عَلَى
التَّحْذِيرِ، عَلَى مَعْنَى: احْذَرِ مُقَارَبَةَ نَاقَةِ اللَّهِ، وَاجْتَنِبُوا عَقْرَهَا. وَيَجُوزُ رَفْعُهُ
عَلَى مَعْنَى هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ فَاحْذَرُوهَا، أَوْ تُجْتَنَّبُ نَاقَةُ اللَّهِ عَنِ الْأَذَى وَالضَّرَرِ^(٢).

المسألة الثالثة:

قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٦٨ - فَإِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ^(٣)
فَ (إِيَّاكَ) مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَقْدَرِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي: (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، فَأَمَّا
لَوْ قُلْتَ: (إِيَّاكَ إِيَّاكَ وَالْأَمْرَ) كَانَ (إِيَّاكَ) الثَّانِي نَصْبُهُ إِمَّا عَلَى التَّأْكِيدِ، وَإِمَّا
عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ تَكْرِيرِ التَّحْذِيرِ كَ (الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ)، كَمَا تَقَدَّمَ.



(١) البيتان من الخفيف، قائلهما مجهول، وهو من شواهد الخصائص ٣/ ١٠٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨، وابن الناظم ٤٣٤، وتحرير الخصاصة ٢/ ٥٧٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٥٨، والمساعد ٢/ ٥٧٥، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٦٧٥، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٨٢.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمضرس بن ربعي الفقعسي في شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ٤/ ٤٧٦، وهو بلا نسبة في الزاهر ١/ ١٨٢، والصحاح (إيا)، والمحكم ١٠/ ٥٩٥، والإنصاف ١/ ٢١٥، ودرة الغواص ٢٩، وشمس العلوم ١/ ٧٠.

[المفعول فيه]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَهُ: «المفعول فيه هو مَا فُعِلَ فِيهِ فَعْلٌ مَذْكُورٌ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ. وَشَرَطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ (فِي)، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا تَقْبَلُ ذَلِكَ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ إِنْ كَانَ مُبْهَمًا قَبْلَ، وَإِلَّا لَمْ يَقْبَلْ، وَفُسِّرَ الْمُبْهَمُ بِالْجِهَاتِ السَّتِّ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ (عِنْدَ) وَ(لَدَى) وَشَبَّهَ مَا لِإِبْهَامِهَا، وَلَفْظُ (مَكَانٍ) لِكَثَرَتِهِ، وَمَا بَعْدَ (دَخَلْتُ) مِثْلُ: (دَخَلْتُ الدَّارَ) فِي الْأَصَحِّ يُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ، وَعَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ «.

قَالَ مَوْلَانَا الْإِمَامُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَدْ حَدَّثَ الشَّيْخُ الْمَفْعُولُ فِيهِ عَلَى جِهَةِ الْإِطْلَاقِ بِقَوْلِهِ: (مَا فُعِلَ فِيهِ مَذْكُورٌ).

فَقَوْلُهُ: (مَا فُعِلَ فِيهِ) فَعْلٌ عَامٌّ لِلظَّرْفِ وَغَيْرِ الظَّرْفِ، [و١٢٨] كَقَوْلِكَ: (يَوْمُ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ)، فَهَذَا قَدْ فَعَلَ فِيهِ فَعْلٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ ظَرْفًا^(١)، أَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُخْبَرٌ عَنْهُ، كَمَا تَرَى.

قَوْلُهُ: (مَذْكُورٌ) يَخْرُجُ عَنْهُ مَا دَخَلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ يُفَعَّلُ فِيهِ الْفَعْلُ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ، لَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ التَّقْدِيرِ، فَلِهَذَا وَجَبَ رَفْعُهُ.

قَوْلُهُ^(٢): (مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ) يُشِيرُ بِهِ إِلَى أَقْسَامِ الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ تَقْرِيرِ مَا هِيَ تَدْرِكُهُ بِقِسْمِيهِ؛ لِأَنَّهُ تَلَوَّ الْمَاهِيَّةَ فِي الْبَيَانِ وَالتَّفْصِيلِ:

فَالزَّمَانُ هُوَ (الْيَوْمُ)، وَ(اللَّيْلَةُ)، وَ(الشَّهْرُ)، وَ(السَّنَةُ). وَالْمَكَانُ مَا شَغَلَهُ الْمُتَحَيِّزُ، وَالْجِهَةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْمُتَحَيِّزُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ ظَاهِرٌ، فَإِنَّ الْمَكَانَ أَمْرٌ بَنَوِيٌّ^(٣) يَكُونُ فِيهِ الْمُتَحَيِّزُ، وَيَسْتَقِرُّ فِيهِ الْمُتَمَكِّنُ. وَالْجِهَةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْفَرَائِغِ الْخَالِيَةِ، فَالْأَرْضُ مَكَانٌ لِتَصَرُّفَاتِ الْخَلْقِ،

(١) فِي الْأَصْلِ: (ظَرْفٌ). (٢) فِي الْأَصْلِ: (فَقَوْلُهُ).

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْمَقْصُودُ فِيهِ النِّسْبَةُ إِلَى الْبِنَاءِ.

وَإِحْرَازِ مَنَافِعِهِمْ، وَالْأَرْضُ نَفْسُهَا حَاصِلَةٌ فِي الْجِهَةِ وَالْفَرَاقَاتِ.
فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَلَنَذْكُرِ الزَّمَانَ وَمَا يَخْتَصُّهُ، وَنَذْكُرُ الْمَكَانَ وَمَا يَخْتَصُّهُ، فَهَذَانِ
قِسْمَانِ نَفْصُلُهُمَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فِي الزَّمَانِ، وَذَكَرَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ

وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَحْكَامٍ:

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: أَنَّ دَلَالََةَ الْفِعْلِ عَلَى الْأَزْمَنِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى الْأَمْكَنِ؛
لَأَنَّ دَلَالَتَهُ عَلَى الزَّمَانِ^(١) مِنْ جِهَةِ صِيغَتِهِ وَمَعْقُولِهِ، فَدَلَالَتُهُ مِنْ جِهَةِ الصِّيغَةِ
كَالْفِعْلِ الْمَاضِي، فَهُوَ دَالٌّ عَلَى مَا مَضَى، وَالْمُضَارِعُ دَالٌّ عَلَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ،
[أَمَّا الْأَمْكَنَةُ]^(٢) فَدَلَالَتُهُ عَلَيْهَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ مَعْقُولِهِ لَا غَيْرُ، وَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ
لَا يُفْعَلُ إِلَّا فِي جِهَةٍ وَمَكَانٍ.

وَيُؤَيِّدُ مَا قُلْنَاهُ هُوَ أَنَّ الزَّمَانَ^(٣) جُعِلَ جُزْءًا مِنْ مَاهِيَّةِ الْفِعْلِ بِخِلَافِ الْمَكَانِ،
فَإِنَّهُ لَيْسَ يُعَدُّ جُزْءًا مِنْ مَاهِيَّتِهِ.

الْحُكْمُ الثَّانِي: أَنَّ الزَّمَانَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لُغَوِيٌّ خَاصٌّ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ حَرَكَةِ الْفَلَكَ وَجَرِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ،
كَالسَّاعَةِ، وَالْيَوْمِ، وَالْأُسْبُوعِ، وَالشَّهْرِ، وَالسَّنَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ تَفَاصِيلِ
الْأَزْمَنِ.

وَتَانِيَهُمَا: أَنَّ حَرَكَةَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَمَجَارِيَ الْأَفْلَاقِ أَفْعَالٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِمَا
فِي أَزْمَنِ، فَإِذَا زَمْنٌ^(٤) الْعَقْلِيُّ هُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُ صَالِحٌ فِيهِمَا جَمِيعًا.

(١) فِي الْأَصْلِ: (الْمَكَان).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُولِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (الْمَكَان) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: (الزَّم).

وَقَوْلُنَا: (مَا يَصَحُّ فِيهِ حُدُوثُ حَدِيثٍ) نَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْأَزْمِنَةِ الْأَزَلِيَّةِ، فَإِنَّ إِطْلَاقَ [ظ ١٢٨] اسْمِ الزَّمَانِ عَلَيْهَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الْمَجَازِ دُونَ الْحَقِيقَةِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ فِيهَا حُدُوثُ حَدِيثٍ.

الْحُكْمُ الثَّلَاثُ: أَنَّ الشَّرْطَ فِي نَصْبِهِ أَنْ تَكُونَ (فِي) مُقَدَّرَةً فِيهِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ ظَهَرَتْ لِاسْتِحَالِ نَصْبِهِ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُعَرَّبًا بِاعْرَابَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَيُنْصَبُ بِالْفِعْلِ وَيُجَرُّ بِالْحَرْفِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ^(١) (فِي) مُقَدَّرَةً فِيهِ مَنُويَّةً لَكَانَ اسْمًا صَرِيحًا، وَلَيْسَ مِنَ الظُّرُوفِ بِحَالٍ، فَإِذَا أُضْمِرَتْ فَلَا سَمَّ ظَرْفُ كَقَوْلِكَ: (سِرْتُ الْيَوْمَ)، وَمَتَى بَرَزْتَ كَانَتْ هِيَ الظَّرْفُ، وَخَرَجَ الْاسْمُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، كَقَوْلِكَ: (سِرْتُ فِي الْيَوْمِ).

الْحُكْمُ الرَّابِعُ: هُوَ أَنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إِلَى ظَرْفِ الزَّمَانِ بِنَفْسِهِ مُبْهَمًا كَانَ أَوْ مُخْتَصًّا، فَالْمُبْهَمُ كَقَوْلِكَ: (سِرْتُ يَوْمًا) وَ(سَاعَةً) وَ(حِينًا)، وَالْمُخْتَصُّ نَحْوُ: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، وَ(هَذَا الْيَوْمِ)، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ مَحْدُودًا مُعَيَّنًا مِنَ الْأَوْقَاتِ، كَمَا سَنُقَرِّرُهُ.

الْحُكْمُ الْخَامِسُ: انْتِصَابُهُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ، وَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ فِيهِ مِنْ أَجْلِ اتِّسَاعِهِمْ فِي الظُّرُوفِ، وَكَثْرَةِ جَرِيهَا عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، كَقَوْلِكَ إِنْ قَالَ لَكَ: (مَتَى سِرْتُ؟)، فَإِنَّكَ تَقُولُ لَهُ: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، أَيْ: سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَيُحَذَفُ الْعَامِلُ بِوُجُودِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ السُّؤَالِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعَامِلُ الْمُضْمَرُّ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْأَفْعَالِ الْعَامَّةِ، أَيْ: مِمَّا لَا يَخْلُو مِنْهُ فِعْلٌ، نَحْوُ: (كَائِنْ)، وَ(حَاصِلٍ) لِيَكُونَ الظَّرْفُ دَالًّا عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ خَاصًّا كـ(أَكَلٍ)، وَ(شَارِبٍ)، وَ(ضَارِبٍ)، وَ(نَاصِرٍ) لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ، وَقَدْ يُحَذَفُ خَاصًّا؛ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ كَمَا قَدَّمْنَا فِي نَحْوِ: (مَنْ لَكَ بِالْمَهْذَبِ)، أَيْ: مَنْ يَضْمَنُ. وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ إِظْهَارُ هَذَا الْعَامِلِ أَصْلًا؛ لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى تَعْيِينِهِ وَسَدِّ

(١) فِي الْأَصْلِ: (تَكُونُ).

الظرف مَسَدَه، كَمَا يَجِيءُ فِي: (لولا زيد لكان كذا)، فلا يُقال: (زيدٌ كائنٌ في الدَّارِ)،
وقال ابنُ جَنِّي بِجَوَازِهِ^(١)، مُسْتَشْهَدًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ [النمل: ٤٠]،
قُلْنَا: لا شاهدَ لَهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا» فَمَعْنَاهُ سَاكِنًا غَيْرَ مُتَحَرِّكٍ،
وَلَيْسَ بِمَعْنَى (كَائِنًا)^(٢). وَكَذَا حَالُ الظَّرْفِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ أُخَرَ: الصِّفَةِ، وَالصَّلَةِ،
وَالْحَالِ، وَفِيمَا عَدَا الْمَوَاضِعَ الْأَرْبَعَةَ لَا يَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالْجَارُ إِلَّا بِمَلْفُوظٍ (مَوْجُودٍ).
الْحُكْمُ السَّادِسُ: انْتِصَابُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، كَمَا قُلْنَا فِي الْمَفْعُولِ بِهِ مِنْ
اخْتِيَارِ نَصْبِهِ تَارَةً، وَاخْتِيَارِ رَفْعِهِ تَارَةً أُخْرَى، وَاسْتِوَاءِ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا فِيهِ، وَوُجُوبِ
نَصْبِهِ، كَمَا أَسْلَفْنَا تَقْرِيرَهُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (أَيُّومَ الْجُمُعَةِ سِرَتْ فِيهِ)،
(يَوْمُ الْجُمُعَةِ قُمْتُ فِيهِ)، فَالْأَوَّلُ يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ، وَالثَّانِي يُخْتَارُ فِيهِ الرَّفْعُ.
وَتَقُولُ: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَنْطَلِقُ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ يَسِيرُ فِيهِ زَيْدٌ)، فَقَوْلُنَا:
(يَوْمَ الْخَمِيسِ يَسِيرُ فِيهِ زَيْدٌ)، يَجُوزُ فِيهِ رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِوَاءِ، فَنَصْبُهُ
يَكُونُ عَطْفًا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَرَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا
كَانَ قَوْلُنَا: (وَيَوْمَ الْخَمِيسِ) بِالْعَطْفِ رَفْعًا وَنَصْبًا يَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِيهِ، وَ(هَلَّا يَوْمَ
الْجُمُعَةِ سِرَتْ فِيهِ) يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ.

الْحُكْمُ السَّابِعُ: الْقِيَاسُ الْمَطْرُودُ: (خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، وَ(يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَرَجْتُ
فِيهِ)؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ الظَّاهِرَ فِيهِ إِشْعَارًا بِالظَّرْفِيَّةِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ مُحْتَاجًا إِلَى أَمَارَةٍ، وَلَا
دَلِيلَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْمَضْمَرِ فَإِنَّهُ لَا إِشْعَارَ فِيهِ بِالظَّرْفِيَّةِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ بُدٌّ مِنْ [١٢٩]

(١) انظر رأي ابن جني في ابن يعيش ٩٠/١، وشرح الرضي ٢٤٤/١، ومغني اللبيب ٥٨٢، وتمهيد القواعد ١٠٠٥/٢.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من شرح الرضي ٢٤٤/١، والنص ابتداء من قوله: (وينبغي أن يكون) من شرح الرضي ٢٤٤/١ بنصه. لكنَّ الناسخ قد وضع هذا النص في هذا الموضع ووضع بعد ذلك علامة تصحيح، وهذه إشارة إلى أنه مما نقله العلوي.

أَمَارَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَهِيَ (فِي) وَلَا يَجُوزُ تَعْدِيتهُ بِنَفْسِهِ إِلَى الْمَضْمَرِ إِلَّا عَلَى جِهَةِ الْإِتْسَاعِ، وَإِجْرَائِهِ مُجَرَى الْمَفْعُولِ بِهِ، فَسُمِعَ فِي الْفِعْلِ اللَّازِمِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ، فَتَقُولُ: (الْيَوْمَ قَمْتُهُ)، وَلَا تَقُولُ: (الْيَوْمَ أَعْلَمْتُهُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدَ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَتَعَدَّى إِلَى أَرْبَعَةٍ، فَيُشَبَّهُ بِهِ، وَتَقُولُ: (الْيَوْمَ ضَرَبْتُهُ زَيْدًا)، فَتُجْرِيهِ مُجَرَى مَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ.

وَهَلْ يَجُوزُ الْإِتْسَاعُ فِي الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ، فَتَقُولُ: (الْيَوْمَ أَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا)، فِيهِ تَرَدُّدٌ بَيْنَ النَّحَاةِ^(١)، وَالْأَجُودِ جَوَازِهِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةٍ، فَتَقُولُ: (الْيَوْمَ كَسَوْتُهُ زَيْدًا جُبَّةً).

الْحُكْمُ الثَّامِنُ: الظُّرُوفُ الزَّمَانِيَّةُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى التَّصَرُّفِ وَالْإِنْصِرَافِ، وَنَعْنِي بِالتَّصَرُّفِ مَا جَازَ خُرُوجَهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ بِرَفْعِهِ وَجَرِّهِ، وَنَعْنِي بِالْإِنْصِرَافِ مَا دَخَلَهُ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ، عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

أَوَّلُهَا: مُنْصَرِفَةٌ، وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ: (يَوْمٌ)، وَ(شَهْرٌ)، وَ(سَاعَةٌ)، وَ(سَنَةٌ).
وِثَانِيهَا: غَيْرُ مُتَصَرِّفَةٍ وَلَا مُنْصَرِفَةٍ، وَهَذَا نَحْوُ قَوْلِنَا: (سَحَرَ)^(٢) لِيَوْمِكَ الْمَعْيَنِ، فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، وَهُوَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ لِلتَّعْرِيفِ.
وِثَالِثُهَا: مُتَصَرِّفٌ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَهَذَا نَحْوُ: (غَدَوَةٌ) وَ(بُكْرَةٌ) إِذَا كَانَا لَوَقْتٍ مُعْيَنِ،

(١) ذهب أكثر النحاة إلى جواز الاتساع في المتعدي إلى اثنين تشبيهاً بالمتعدي إلى ثلاثة، ومن النحاة من ذهب إلى أنه لا يجوز الاتساع في الظرف إلا إذا كان الفعل لازماً أو متعدياً إلى واحد، وذكر بعضهم أنه لم يسمع في المتعدي إلى اثنين، ومنهم ابن عصفور، قال في المقرَّب ١٦٤: « وَلَا يُتَّسَعُ فِي الظَّرْفِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلاً غَيْرَ مُتَعَدٍّ أَوْ مُتَعَدِّاً إِلَى وَاحِدٍ أَوْ مَا عَمِلَ عَمَلَهُ إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ مَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ بِهِ ». انظر المسألة في إيضاح ابن الحاجب ٢٨٦/١، وابن يعيش ٦٨/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٥-٢٤٦، وشرح الرضي ٥٠٢/١، والارتشاف ١٤٦٥/٣، والمنهاج ٢٦٧/١.

(٢) في الأصل: (سَي).

فَإِنَّهُمَا غَيْرُ مُنْصَرِفَيْنِ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ، كَ (حَمَزَةٍ) وَ (طَلْحَةٍ)، وَيَتَصَرَّفَانِ كَقَوْلِكَ: (أَعْجَبَنِي بُكْرَةٌ يَوْمِكَ وَغُدُوَّتُهُ).

وَرَابِعُهَا: مُنْصَرِفٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، وَهَذَا نَحْوُ: (ضُحَى)، وَ (عَشِيَّةٌ)، وَ (عَتَمَةٌ)، لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ، وَ (ذَاتِ مَرَّةٍ)، وَ (بُعِيدَاتِ بَيْنٍ)، فَانْصَرَفُوهَا لِأَنَّهُ لَا عِلَّةَ هُنَاكَ تُوجِبُ مَنَعَ صَرَفِهَا، وَعَدَمُ تَصَرُّفِهَا هُوَ أَنَّهَا لَازِمَةٌ لِلنَّصَبِ.

الْحُكْمُ التَّاسِعُ: أَنَّ ظُرُوفَ الْمَكَانِ لَا تَقَعُ أَخْبَارًا عَنِ الْجُثْثِ، فَلَا تَقُولُ: (الْيَوْمُ) وَلَا (عَمْرُو السَّاعَةِ)، بِخِلَافِ ظُرُوفِ الْمَكَانِ، فَإِنَّهَا تَقَعُ أَخْبَارًا عَنْهَا، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قُدَّامَكَ)، وَ (عَمْرُو أَمَامَكَ) وَ (خَلْفَكَ)، وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَهُمَا هُوَ أَنَّ ظُرُوفَ الْأَمْكَنِ ثَابِتَةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، فَأَشْبَهَتْ الْأَشْخَاصَ فِي اسْتِقْرَارِهَا وَثُبُوتِهَا، فَجَازَ كَوْنُهَا أَخْبَارًا عَنْهَا، بِخِلَافِ ظُرُوفِ الْأَزْمَنِ فَإِنَّهَا مُتَقَضِّيَةٌ، فَلَمْ يَجْزِ الْإِخْبَارُ بِهَا عَنِ الْمَعَانِي لَمَّا كَانَتْ مُتَقَضِّيَةً مِثْلَهَا، فَتَقُولُ: (الْقِتَالُ الْيَوْمَ)، وَ (الخُرُوجُ غَدًا). الْحُكْمُ الْعَاشِرُ: أَنَّهُ يَجُوزُ تَقَدُّمُهَا عَلَى عَامِلِهَا كَالْمَفْعُولِ بِهِ إِلَّا لِمَانِعٍ هُنَاكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

القِسْمُ الثَّانِي: فِي الْمَكَانِ، وَبَيَانِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنْ أَحْكَامٍ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى أَحْكَامِ عَشْرَةٍ [ظ ١٢٩]:

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: زَعَمَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ^(١) أَنَّ ظُرُوفَ الْأَمْكَنِ فِي اقْتِضَاءِ الْفِعْلِ لَهَا أَكْدٌ مِنْ ظُرُوفِ الْأَزْمَنِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا مُشَابِهَةٌ لِلْأَجْسَامِ^(٢) فِي التَّقَرُّرِ وَالثَّبُوتِ.

(١) انظر المقتضب ٣٢٩/٤.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (الْأَشْيَاخَ).

وَالْحَقُّ مَا قَدَّمْنَاهُ أَوَّلًا مِنْ أَنْ ظُرُوفَ الْأَزْمِنَةِ أَبْعَدُ مِنْهَا، وَهُوَ اخْتِيَارُ سَبَبِيَّهِ^(١)؛
لأنَّهَا، وَإِنْ أَشْبَهَتْ الْأَجْسَامَ فِيمَا قَالُوهُ، فَلَا تُعْطَى حُكْمَهَا.

الْحُكْمُ الثَّانِي: أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْأَمَكِنَةِ مُبْهَمًا فَإِنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ، وَمَا
كَانَ مِنْهَا^(٢) مُخْتَصًّا فَإِنَّ الْفِعْلَ لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ إِلَّا بِوَاسِطَةِ حَرْفٍ؛ وَإِنَّمَا وَجَبَ
ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ قُوَّةِ دَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْمُبْهَمِ؛ فَلِهَذَا تَعَدَّى إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ، بِخِلَافِ
الْمُخْتَصِّ فَإِنَّ دَلَالَتهُ عَلَيْهِ ضَعِيفَةٌ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ حَذْفِ الْحَرْفِ^(٣)، فَتَقُولُ
عَلَى الْأَوَّلِ: (قُمْتُ قُدَّامَكَ)، وَ(صَلَّيْتُ خَلْفَكَ)، وَهَكَذَا سَائِرُ الْجِهَاتِ السَّتِّ،
وَتَقُولُ عَلَى الثَّانِي: (قُمْتُ فِي الدَّارِ)، وَ(صَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ).

الْحُكْمُ الثَّلَاثُ: إِذَا كَانَ الْمُبْهَمُ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًّا إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ،
وَالْمُخْتَصُّ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًّا^(٤) إِلَيْهِ بِوَاسِطَةٍ، كَمَا أَوْضَحْنَا مِثَالَهُ،
فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْمُبْهَمِ وَالْمُخْتَصِّ، وَبَيَانِ الضَّابِطِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.
وَقَدْ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَذَاهِبَ خَمْسَةٍ^(٥):

أَوَّلُهَا: أَنَّ الْمُبْهَمَ هُوَ النَّكِرَةُ، وَالْمُخْتَصُّ هُوَ الْمَعْرِفَةُ، وَهَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّ قَوْلَكَ:
(قَعَدْتُ مَكَانَكَ)، وَ(جَلَسْتُ خَلْفَكَ) مَعْرِفَتَانِ، وَهُمَا مُبْهَمَانِ يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا الْفِعْلُ
بِنَفْسِهِ، وَ(صَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ) فَإِنَّهُ مُخْتَصٌّ مَعَ كَوْنِهِ نَكِرَةً.

(١) يقول سيبويه في الكتاب ١/ ٤١٩: «واعلم أن ظروف الدهر أشدُّ تمكُّناً في الأسماء لأنها تكون فاعلةً ومفعولة».

(٢) في الأصل: (مبهما).

(٣) في الأصل: (الحرفية).

(٤) في الأصل: (معديا).

(٥) انظر الخلاف في تحديد المبهم والمختص من المكان. انظر المسألة في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٨٢، وابن يعيش ٣/ ٤١، والمحصل (مخطوط) ١/ ١٨٨، وشرح الكافية لابن فلاح ٦٠٧ رسالة، وشرح الرضي ١/ ٤٨٨، والتذيل ٨/ ٣٦.

وَتَانِيهَا: أَنَّ الْمَبْهَمَ مَا لَيْسَ لَهُ أَقْطَارٌ تَحْصُرُهُ، وَلَا نِهَايَاتٌ تُحِيطُ بِهِ كَالْجِهَاتِ السَّتِّ وَنَحْوِهَا، وَالْمَخْتَصُّ مَا لَهُ أَقْطَارٌ تَحْصُرُهُ، كَالْمَسْجِدِ وَالْدَّارِ.

وَتَالِثُهَا: أَنَّ الْمَبْهَمَ مَا كَانَ غَيْرَ مَحْدُودٍ كَالْجِهَاتِ السَّتِّ وَغَيْرِهَا، وَالْمَخْتَصُّ مَا كَانَ مَحْدُودًا كَالشُّوقِ، وَالْبُقْعَةِ، وَغَيْرِهِمَا، وَاسْتُضْعِفَ هَذَا بِأَنَّ الْفَرَسَخَ وَالْبَرِيدَ مَحْدُودَانِ، وَهُمَا مُبْهَمَانِ يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا الْفِعْلُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ حَرْفٍ.

وَرَابِعُهَا: أَنَّ [الْمَبْهَمَ هُوَ ^(١)] الْجِهَاتُ السَّتِّ، وَالْمَخْتَصُّ مَا عَدَاهَا، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَوَّلَ [عَلَيْهِ] ^(٢) الْأَكْثَرُ مِنَ النَّحَاةِ.

وَخَامِسُهَا: أَنَّ الْمَبْهَمَ مَا كَانَ لَا يَتَمَيَّزُ مُسَمَّاهُ بِتَمَيِّزٍ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ كَ (دَارِ)، وَ (مَسْجِدِ)، وَغَيْرِ ذَلِكَ ^(٣).

فَهَذِهِ مَذَاهِبُ النَّاسِ فِي تَمْيِيزِ الْمَبْهَمِ مِنَ الْمَخْتَصِّ.

فَأَمَّا الشَّيْخُ فَقَدْ [وَ ١٣٠] عَوَّلَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ سَادِسٍ مُخَالَفٍ لِهَذِهِ الْمَذَاهِبِ، فَقَالَ ^(٤): الْمَبْهَمُ هُوَ الَّذِي لَهُ اسْمُهُ بِاعْتِبَارِ مَا لَيْسَ دَاخِلًا فِي مُسَمَّاهُ، كَالْجِهَاتِ السَّتِّ، فَإِنَّ قَوْلَنَا: (خَلَفَ) مِنَ الْأُمُورِ الْإِضَافِيَّةِ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّ مَا يَكُونُ خَلْفًا لَزَيْدٍ ^(٥) فَإِنَّهُ أَمَامٌ لَعَمْرٍو، وَهَكَذَا سَائِرُهَا، فَلَا تُطْلَقُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْإِضَافَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِضَافَةَ لَيْسَتْ ^(٦) جُزْءًا مِنْ مَفْهُومِهِ، وَلَا هِيَ أَصْلٌ فِي مَعْقُولِهِ، بَلْ يُمَكِّنُ تَعَقُّلُ مَا هِيَ تَه مِنْ غَيْرِ تَعْوِيلٍ عَلَى هَذِهِ الْإِضَافَةِ. وَهَكَذَا قَوْلُنَا: (فَرَسَخٌ)، فَإِنَّهُ مَقُولٌ عَلَى جِهَةٍ مَعْلُومَةٍ بِاعْتِبَارِ قِيَاسِ مَعْقُولٍ، لَكِنَّ ذَلِكَ الْقِيَاسَ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر هذا الرأي في شرح الكافية الشافية ٦٧٦/٢.

(٤) هذا ما ارتضاه في الإيضاح ٢٨٢/١، وانظر شرح المقدمة الكافية ٤٨٥.

(٥) في الأصل: (بزید).

(٦) في الأصل: (ليس).

لَيْسَ دَاخِلًا فِي مُسَمَّاهُ، وَلَا أَصْلًا فِي مَعْقُولِ مَا هِيَ تِهِ.

وَأَمَّا الْمُخْتَصُّ فَهُوَ الَّذِي لَهُ اسْمُهُ بِاعْتِبَارِ أَمْرِ دَاخِلٍ فِي مُسَمَّاهُ^(١)، وَهُوَ: (الْحَيْطَانُ) وَ(السُّقُوفُ)، وَ(الْأَسَاسَاتُ)، فَهَذِهِ الْأُمُورُ صَارَتْ جُزْءًا مِنْ مَفْهُومِهَا، وَأَصْلًا فِي مَعْقُولِهَا، بَحِثْ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا هَذِهِ الْعِبَارَةُ إِلَّا بِاعْتِبَارِهَا، فَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ بِمَا أَطْلَقَهُ مِنْ ذَلِكَ.

الْحُكْمُ الرَّابِعُ: فَإِذَا تَمَهَّدَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ مِنْ شُمُولِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الضَّابِطِ بُنِيتَ^(٢) عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْجِهَاتُ السَّتُّ مِنْ قِبَلِ الْمُبْهَمِ، لَمَّا كَانَ لَهَا اسْمُهَا بِاعْتِبَارِ مَا لَيْسَ دَاخِلًا فِي مُسَمَّاهَا، فَيَتَعَدَّى إِلَيْهَا الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ حَرْفٍ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مُبْهَمَةً لَزِمَهَا الْفِعْلُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَفْعَلُ إِلَّا فِي جِهَةٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَجَرَتْ مِنْ أَجْلِ إِبْهَامِهَا مَجْرَى الْأَزْمِنَةِ فِي الْمَلَا زَمَةِ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: (وَحُمِلَ عَلَيْهِ «عِنْدَ» وَ«لَدَى»)، الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: (عَلَيْهِ) يَرْجِعُ إِلَى الْمُبْهَمِ، يَعْنِي أَنَّ الْفِعْلَ عُذِّيَ إِلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ؛ لِأَجْلِ شَبَهَمَا بِالْمُبْهَمِ مِنْ جِهَةٍ إِبْهَامِهِمَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (صَلَّيْتُ خَلْفَ الْمَسْجِدِ) فَإِنَّهُ مُتَنَاوِلٌ لِمَا خَلْفَهُ إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ، وَهَكَذَا قَوْلُنَا: (جَلَسْتُ عِنْدَكَ)، فَإِنَّهُ مُتَنَاوِلٌ لِجَمِيعِ الْأَمَكِنَةِ حَوَالَيْكَ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا الْإِبْهَامِ^(٣) جَرِيَا مَجْرَى الْجِهَاتِ السَّتِّ.

قَوْلُهُ: (وَلَفْظُ «وَمَكَانٍ» لِكَثْرَتِهِ)، يَعْنِي: أَنَّهُ حُمِلَ عَلَى الْمُبْهَمِ لَفْظُ (مَكَانٍ) مَعَ كَوْنِهِ مُعَيَّنًا مِنْ أَجْلِ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ، وَمِنْ جِهَةٍ إِبْهَامِهِ؛ لِصَلَا حِيَّتِهِ لِسَائِرِ الْجِهَاتِ كُلِّهَا، فَجَرَى لِذَلِكَ مَجْرَى الْمُبْهَمِ.

قَوْلُهُ: (وَمَا بَعْدَ: «دَخَلْتُ») يُرِيدُ أَنَّهُ حُمِلَ عَلَى الْمُبْهَمِ مِنَ الْأَمَكِنَةِ الْمَعْيَنَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ: (مَسْمَاهَا) وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنَ الْإِيضَاحِ ٢٨٢/١ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (تَمَشَّتْ).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (فَلِأَجْلِ هَذَا الْإِبْهَامِ).

مَا بَعْدَ (دَخَلْتُ) عَلَى الْإِطْلَاقِ، نَحْوُ: (دَخَلْتُ الشُّوقَ)، وَ (دَخَلْتُ الدَّارَ)، مِنْ أَجْلِ كَثَرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَإِنَّمَا قَالَ: (فِي الْأَصَحِّ)، يُشِيرُ بِهِ إِلَى خِلَافِ^(١)؛ [ظ ١٣٠] لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ، وَمَا بَعْدَهُ يَكُونُ مُنْتَصِبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَيَخْرُجُ عَنِ التَّمثِيلِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدِّ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ انْتِصَابُ مَا بَعْدَهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَتَّسِعِ فِيهَا، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ^(٢) وَغَيْرِهِ مِنْ مُحَقِّقِي النُّحَاةِ^(٣)، وَهُوَ الْأَقْوَى لِأَمْرَيْنِ: أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ نَظِيرَهُ (وَلَجْتُ) وَنَقِيضَهُ (خَرَجْتُ)، وَهَمَا لَازِمَانِ، فَيَكُونُ مَثَلَهُمَا قِيَاسًا عَلَيْهِمَا.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ مَصْدَرَهُ (الْفُعُولُ)، وَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ اللَّازِمَةِ فِي الْأَكْثَرِ. وَمِمَّا اتَّسَعَ فِيهِ مِمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّيْخُ: (ذَهَبْتُ الشَّامَ)، فَإِنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَتَّعَدَّى

(١) فِي إِعْرَابِ هَذَا الظَّرْفِ الْمُخْتَصِ أَقْوَالُ:

الأول: الْأَصْلُ فِي هَذَا الظَّرْفِ أَنْ يَتَّعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِوَاسِطَةِ (فِي) فَلَمَّا جَاءَ مِنْ غَيْرِ حَرْفِ الْجَرِّ صَارَ مَوْقُوفًا عَلَى السَّمَاعِ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ بَابِشَاذَ.

الثَّانِي: إِنَّ (دَخَلْتُ) فِعْلٌ لَازِمٌ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ، وَيَنْصَبُ مَا بَعْدَهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ تَشْبِيهًا لِلْمُخْتَصِ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ سَيِّوِيَّةٍ، وَالْجُمْهُورِ.

الثَّالِثُ: ذَهَبَ الْجَرْمِي إِلَى أَنَّ (دَخَلْتُ) فِعْلٌ يَتَّعَدَّى بِنَفْسِهِ، فَمَا بَعْدَهُ مَفْعُولٌ بِهِ لَا مَفْعُولٌ فِيهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَيْضًا.

الرَّابِعُ: ذَهَبَ الْمَبْرَدُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَتَّعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهَا وَتَارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ: (نَصَحْتُ زَيْدًا) وَ (نَصَحْتُ لَزِيدٍ)، فَكَذَلِكَ نَقُولُ (دَخَلْتُ الدَّارَ) وَ (دَخَلْتُ فِيهَا)، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ (الدَّارَ) مَفْعُولًا بِهِ لَا ظَرْفًا. انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْكِتَابِ ١ / ٣٥، وَالْمَقْتَضِبَ ٤ / ٣٣٧-٣٣٨، وَالْإِيضَاحَ فِي شَرْحِ الْمِفْصَلِ ١ / ٢٨٣، وَابْنُ يَعِيشَ ٢ / ٤٤، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١ / ٣٢٨، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ ١ / ٤٩٢، وَشَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطٍ لِلْقَوَّاسِ ١ / ٥٥٠، وَشَرْحُ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ لِلْقَوَّاسِ ١ / ٢١٩، وَالْإِشْرَافَ ٣ / ١٤٣٥، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٢ / ٦٥٧، وَتَاجُ عِلْمِ الْأَدَبِ ٢ / ٧٢٥، وَالنَّجْمُ الثَّاقِبُ ١ / ٤٠٠.

(٢) انْظُرْ: الْإِيضَاحَ فِي شَرْحِ الْمِفْصَلِ ١ / ٢٨٣.

(٣) انْظُرْ هَذَا الرَّأْيَ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٢ / ٤٤، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ١٦٩.

بِنَفْسِهِ إِلَى الظُّرُوفِ الْمُخْتَصَّةِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ^(١) مِنْ أَجْلِ اتِّسَاعِهِمْ فِيهِ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ مِنْهُ إِرَادَةً لِلَاخْتِصَاصِ بِهَذِهِ الْجِهَةِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: (ذَهَبْتُ إِلَى الْعِرَاقِ)، وَ(ذَهَبْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ)، فَيَجْرِي عَلَى قِيَاسِ الظُّرُوفِ الْمَعْيَنَةِ. الْحُكْمُ الْخَامِسُ: الْفِعْلُ لَا يَتَعَدَّى إِلَى الْمَكَانِ الْمُخْتَصِّ بِنَفْسِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (قَصَدْتُ الْمَسْجِدَ)، وَ(عَمَرْتُ الدَّارَ)، فَإِنْ قَصَدَ إِيقَاعَ الْفِعْلِ فِيهِ عَلَى جِهَةٍ كَوْنِهِ وَعَاءً لَهُ، كَمَا لَوْ وَقَعَ^(٢) فِي الْمُبْهَمِ مِنْهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَوْسُطِ الْحَرْفِ، كَقَوْلِكَ: (قُمْتُ فِي الدَّارِ)، وَ(اعْتَكَفْتُ فِي الْمَسْجِدِ)، هَذَا هُوَ الْمَطَّرِدُ فِي الْقِيَاسِ، وَالْجَارِي عَلَى الْقَوَاعِدِ، فَإِنْ وَرَدَ شَيْءٌ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ عُدَّ نَادِرًا خَارِجًا عَنِ الْقِيَاسِ، وَأُنْشِدَ النَّحَاةُ:

٦٩ - فَلَا بُغْيَنَّاكُمْ قَنَّا وَعُورَا ضَا وَلَا قَبْلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغِدِ^(٣)

أَرَادَ: فِي قَنَّا وَعُورَا ضَا، وَهَمَّا مَوْضِعَانِ مُخْتَصَّانِ، فَأَجْرَاهُمَا فِي تَعَدِّي الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ إِلَيْهِمَا مُجْرَى الْأَمْكِنَةِ الْمُبْهَمَةِ عَلَى جِهَةِ الشُّذُوزِ وَالنُّدْرَةِ.

الْحُكْمُ السَّادِسُ: الظُّرُوفُ الْمُبْهَمَةُ كَالْجِهَاتِ السَّتِّ، نَحْوُ اسْتِعْمَالِهَا مُضَافَةً، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قُدَّامَكَ)، وَ(عَمَرُو أَمَامَكَ)، وَمَتَى كَانَتْ مُضَافَةً فَهِيَ فِي غَايَةِ الْإِيضَاحِ وَالْبَيَانِ، فَتَقَعُ صَلَةً، وَصِفَةً، وَحَالًا، وَخَبَرًا، وَهَلْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا مُفْرَدَةً أَمْ لَا، فِيهِ وَجْهَانِ^(٤):

(١) فِي الْأَصْلِ: (كَمَا). (٢) فِي الْأَصْلِ: (كَمَا لَوْ وَقَعَ).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِعَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ فِي دِيْوَانِهِ ٥٥، وَانْظُرْ سَبْيُوِيَه ١/١٦٣، ٢١٤، وَابْنُ السِّيرَافِي ١/١٦٨، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٣/٢٩٩، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْإِيضَاحِ الْعُضْدِي ١٨٢، وَالْحُجَّةُ لِلْفَارِسِيِّ ٣/٥٣، وَالْمَحْكَمُ ١/٤٠٣، وَالْمَخْصَصُ ٤/٤٦٢، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ١٦٨، وَاللِّبَابُ ١/٢٧٦، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٢/٦٨٣، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٢/٢٢٧، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١/٤٩٢، وَالتَّذِيلُ ٨/٣٩.

(٤) قَالَ ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِهِ ٢/١٢٧: «فَإِذَا أُفْرِدَتْ، وَقِيلَ: «قَامَ زَيْدٌ خَلْفًا»، وَ«ذَهَبَ عَمْرُو»=

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا مُفْرَدَةً، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَغَيْرَهُمَا مِنْ نَحَاةِ الْكُوفَةِ، فَإِنْ اسْتُعْمِلَتْ مُفْرَدَةً خَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهَا ظُرُوفًا، وَأُجْرِيَتْ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ.

وَتَانِيَهُمَا: أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا مُفْرَدَةً، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ أَكْثَرِ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ. وَإِذَا [و ١٣١] كَانَتْ مُفْرَدَةً، وَنُويَ مُضَافُهَا فِيهَا كَانَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى الضَّمِّ، كَقَوْلِكَ: (خَرَجْتُ أَمَامَ)، وَ (مَشَيْتُ قُدَّامَ)، وَإِنْ لَمْ يُنَوَّ مُضَافُهَا فِيهَا كَانَتْ مُعْرَبَةً عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، (خَرَجْتُ قُدَّامًا)، وَ (جِئْتُ وَرَاءَ)، وَمَتَى قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ نَقَصَتْ عَنِ بِنَائِهَا، فَلَا تَقَعُ خَبْرًا، وَلَا صِلَةً، وَلَا صِفَةً، وَلَا حَالًا؛ لَا سِتْبَاهِمَا فِي نَفْسِهَا.

الْحُكْمُ السَّابِعُ: الظُّرُوفُ الْمَكَانِيَّةُ كُلُّهَا تَقَعُ أَخْبَارًا عَنِ الْجُثْثِ وَالْأَشْخَاصِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قُدَّامَكَ)، وَ (عَمَرُو خَلْفَكَ)؛ لِأَنَّهَا ثَابِتَةٌ مُسْتَقَرَّةٌ اسْتِقْرَارَ الْأَشْخَاصِ، فَنَاسَبَهَا، فَوَقَعَتْ أَخْبَارًا عَنْهَا، بِخِلَافِ الظُّرُوفِ الزَّمَانِيَّةِ، فَإِنَّهَا مُتَجَدِّدَةٌ غَيْرُ ثَابِتَةٍ، فَاسْتَحَالَ ذَلِكَ فِي حَقِّهَا، كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ.

الْحُكْمُ الثَّامِنُ: الظُّرُوفُ الْمَكَانِيَّةُ كُلُّهَا مُعْرَبَةٌ لِتَمَكُّنِهَا إِلَّا أَنْ يَعْرِضَ فِي حَقِّهَا عَارِضٌ، فَيُوجِبُ بِنَاءَهَا، كَمَا قُلْنَا إِذَا قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ، فَأَمَّا (حَيْثُ) مِنْ بَيْنِ سَائِرِ ظُرُوفِ الْمَكَانِ فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ؛ لِكُونِهَا مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ، وَهِيَ الْجُمْلَةُ، وَسَيَأْتِي لِهَذَا مَزِيدُ تَقْرِيرٍ فِي الظُّرُوفِ الْمَبْنِيَّةِ بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

الْحُكْمُ التَّاسِعُ: الْقُرْبُ وَالْبُعْدُ إِذَا كَانَا جَارِيَيْنِ عَلَى نَعْتِ الصِّفَةِ لِلْأَمَكْنَةِ بِظَرْفٍ، فَإِنْ ذُكِرَ الْمَوْصُوفُ جَاZَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِيهِمَا، كَقَوْلِكَ: (دَارُكَ مَكَانٌ قَرِيبٌ)، وَ (مَكَانًا

=قُدَّامًا، فهو عند البصريين نصبٌ على الظرف، كما يكون مضافًا، نحو « قام قُدَّامَكَ » و « ذهب خلفك »، إِلَّا أَنَّهُ مَبْهُمٌ مَنْكُورٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: « قام خَلْفَ غَيْرِهِ »، و « ذهب قُدَّامَ شَيْءٍ ». ومنع الكوفيون من ذلك، وقالوا لا تكون ظروفًا إِلَّا مضافةً، وإذا أُفردت « وانظر الخلاف في الارتشاف ٣/ ١٤٤٣.

قَرِيبًا)؛ لَأَنَّ - مَعَ ذِكْرِ الْمُوصُوفِ - الظَّرْفِيَّةُ فِيهِ وَاضِحَةٌ بِذِكْرِهِ؛ فَلِهَذَا جَازَ رَفْعُهُ، فَإِنْ طُرِحَ الْمُوصُوفُ لَمْ يَجْزِ إِلَّا النَّصْبُ؛ لَأَنَّ الْمُوصُوفَ وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصْبُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النَّصْبِيَّةِ، فَلَوْ حُذِفَ الْمُوصُوفُ وَالنَّصْبُ لَنُقِضَتْ آثَارُ الظَّرْفِيَّةِ، فَلَا يَبْقَى هُنَاكَ مَا يُشْعِرُ بِهَا.

الْحُكْمُ الْعَاشِرُ: إِذَا وَقَعَ ظَرْفُ الْمَكَانِ خَبْرًا فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قُدَّامَكَ)، وَ(عَمَرُو خَلْفَكَ)، فَبِأَيِّ شَيْءٍ يَنْتَصِبُ، فِيهِ مَذْهَبَانِ^(١):

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَنْتَصِبُ بِالْفِعْلِ الْمَقْدَّرِ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْخَلِيلِ، وَسَيَّوِيهِ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ نُحَاةِ الْبَصَرَةِ؛ لَأَنَّ الظُّرُوفَ تَطْلُبُ الْأَفْعَالَ؛ لِتَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِهَا، كَمَا تَطْلُبُهَا الْحُرُوفُ الْجَارَّةُ.

وِثَانِيَهُمَا: أَنَّهُ يَنْتَصِبُ عَلَى الْمَخَالَفَةِ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ، وَهَذَا شَيْءٌ فَاسِدٌ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ وَقَعٌ، وَلَا فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَعْلِيلٍ نَحْوِيِّ يَسُوعُ عَلَى قَوَاعِدِ قِيَاسِيَّةٍ^(٢)، وَإِنَّمَا هِيَ عِبَارَةٌ فَارِغَةٌ لَا حَقِيقَةَ لَهَا.

* * *

(١) اختلف النحاة في العمل في الظرف المنصوب الواقع خبرًا، ولهم فيه عدة أقوال:

الأول: العامل فعل مقدر، وذلك لأن أصل العمل للأفعال.

الثاني: العامل اسم فاعل مقدر، وذلك لأن الأصل في الأخبار أن تكون أسماء.

الثالث: العامل هو المخالفة، وهو معنوي، وذلك لأن من حق المبتدأ أن يكون هو الخبر، فلهذا كانا مرفوعين لما كان أحدهما هو الآخر، فأما إذا قلت: (زيد أمامك) فليس (أمامك) هو (زيد)، فلهذا كان منصوبًا ليكون مشعرًا بالمخالفة، وهو رأي الكوفيين.

انظر المسألة في ابن يعيش ٩٠-٩١، والمغني لابن فلاح ٣١٧/٢، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٣٨٥، والمحصل (مخطوط) ١٩٦/١، والمنهاج ٢٩٦/١، والتذيل ٥٤/٤، والمساعد ٢٣٥/١، والمقاصد الشافية ٧/٢، والهمع ٣٧٥/١.

(٢) في الأصل: (قواعد القياسية).

تَنْبِيْهٌ: عَلَى مَسَائِلَ مُتَعَلِّقَةٍ [ظ ١٣١] بِالبَابِ أَرْبَعِ

المسألة الأولى:

الظُّرُوفُ الزَّمَانِيَّةُ إِذَا وَقَعَتْ أَخْبَارًا عَنِ الْمَعَانِي، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مُسْتَوْعِبًا لِظَرْفِهِ، فَلَا أَحْسَنُ فِيهِ الرَّفْعُ، كَقَوْلِكَ: (الصَّيَامُ الْيَوْمُ)، وَ (الاعتِكَافُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) . وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، تَقْدِيرُهُ: يَوْمُ الصَّيَامِ الْيَوْمُ، وَنَصْبُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ. وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَوْعِبٍ لِظَرْفِهِ، فَلَا أَحْسَنُ نَصْبُهُ، كَقَوْلِكَ: (الأكلُ الْيَوْمَ)، وَ (الشُّرْبُ يَوْمَ الْخَمِيسِ)، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ.

المسألة الثانية:

إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ كُلِّهَا فَالرَّفْعُ وَاجِبٌ إِلَّا (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) وَ (السَّبْتِ)؛ فَلِهَذَا تَقُولُ: (الْأَحَدُ الْيَوْمُ)، (وَالْاِثْنَانِ الْيَوْمُ)، وَهَكَذَا فِي جَمِيعِهَا؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي إِلَى آخِرِهَا، فَالْمَبْتَدَأُ هُوَ الْخَبَرُ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ الرَّفْعُ فِيهَا، بِخِلَافِ (يَوْمِ الْجُمُعَةِ) وَ (يَوْمِ السَّبْتِ)، فَإِنَّهُمَا مَصْدَرَانِ؛ لِأَنَّ فِي الْجُمُعَةِ مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ، وَفِي السَّبْتِ مَعْنَى الْقَطْعِ؛ فَلِهَذَا جَازَ فِيهِمَا الْوَجْهَانِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي نَحْوِ: (الصَّيَامُ الْيَوْمُ) .

المسألة الثالثة:

مَا كَانَ مِنَ الظُّرُوفِ الْمَكَانِيَّةِ دَالًّا عَلَى الْقُرْبِ، فَإِنَّ جَعْلَهُ ظَرْفًا أَحَقُّ مِنْ جَعْلِهِ اسْمًا، وَمَا كَانَ مِنْهَا دَالًّا عَلَى الْبُعْدِ، فَإِنَّ جَعْلَهُ اسْمًا أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ ظَرْفًا؛ فَلِهَذَا تَقُولُ عَلَى الْأَوَّلِ: (إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ مِثْلُ زَيْدٍ)، بِنَصْبٍ^(١) (مِثْلِ)، وَتَقُولُ عَلَى الثَّانِي: (إِنَّ بَعِيدًا مِثْلُ زَيْدٍ)، بِرَفْعٍ (مِثْلِ)، مِنْ جِهَةِ أَنَّ قُرْبَهُ قَدْ قَرَّبَهُ مِنَ الظَّرْفِيَّةِ، وَبُعْدَهُ قَدْ بَعَّدَهُ عَنْهَا؛ فَلِهَذَا وَجَبَ مَا قُلْنَاهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (فَنَصَبَ) .

المسألة الرابعة:

تَقُولُ: (سِرْتُ شَرْقِي الدَّارِ، وَقَبْلِيَّهَا، وَغَرْبِيَّهَا) فَإِنَّهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَصَّةً، لَكِنَّهَا جَرَتْ مَجْرَى الْمَبْهُمِ مِنْ ظُرُوفِ الْأَمْكِنَةِ، مِنْ أَجْلِ اتِّصَالِ يَاءِ النِّسْبَةِ بِهَا مُبَالَغَةً، فَلَا جَرَمَ تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ حَرْفٍ، فَتَقُولُ: (قَعَدْتُ شَرْقِي الدَّارِ وَغَرْبِيَّهَا).

وَلَنَكْتَفِ بِهَذَا الْقَدْرِ فِي الْمَسَائِلِ، فَفِيهِ كِفَايَةٌ عَلَى التَّنْبِيهِ.



[المفعول له]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَّ: « المفعول له مَا فُعِلَ لِأَجْلِهِ فَعُلْ مَذْكُورٌ، مِثْلُ: (ضَرَبْتُهُ تَأْدِيًّا)، وَ (قَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا)، خِلَافًا لِلزَّجَّاجِ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُ مَصْدَرٌ، وَشَرَطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ اللَّامِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِذَا كَانَ فَعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلَلِ، وَمُقَارِنًا لَهُ فِي الْوُجُودِ » [١٣٢].

قَالَ مَوْلَانَا الْإِمَامُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ عليه السلام: قَدْ حَدَّثَهُ الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ: (مَا فُعِلَ لِأَجْلِهِ فَعُلْ مَذْكُورٌ).

فَقَوْلُهُ: (مَا فُعِلَ لِأَجْلِهِ فَعُلْ) الْحَدُّ يَنْدَرِجُ فِيهِ غَيْرُهُ، وَهَذَا نَحْوُ قَوْلِكَ: (التَّأْدِيبُ مَوْجُودٌ)، وَ (الْخُرُوجُ حَاصِلٌ)، فَالتَّأْدِيبُ وَالْخُرُوجُ قَدْ فُعِلَ لِأَجْلِهِمَا فَعُلْ، وَهُوَ الضَّرْبُ، وَالْمَسِيرُ، وَغَيْرُهُمَا، لَكِنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ بَابِ الْمَفْعُولِ لَهُ، وَلَمَّا قَالَ: (مَذْكُورٌ) خَرَجَ مِنْهُ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُفْعَلَا مِنْ أَجْلِ فَعِلِ مَذْكُورٍ. وَمِثَالُهُ: (ضَرَبْتُهُ تَأْدِيًّا لَهُ)، فَالتَّأْدِيبُ قَدْ فُعِلَ لِأَجْلِهِ فَعُلْ مَذْكُورٌ، وَهُوَ الضَّرْبُ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ: (قَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا)، فَالْحَرْبُ قَدْ فُعِلَ لِأَجْلِهِ فَعُلْ مَذْكُورٌ، وَهُوَ الْقُعُودُ.

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فَلْنَذْكُرْ تَقْسِيمَهُ، ثُمَّ نُرَدِّفُهُ بِذِكْرِ شُرُوطِهِ، فَهَذَا بَحْثَانِ:

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يَرِدُ مَنْصُوبًا مُنْكَرًا، وَتَارَةً يَرِدُ بِاللَّامِ، وَمَرَّةً بِالِإِضَافَةِ، فَهَذِهِ أَنْوَاعٌ ثَلَاثَةٌ، نُفَصِّلُهَا:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ مِنْهَا: مَا يَكُونُ مُنْكَرًا مَنْصُوبًا، وَهَذَا كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُهُ تَأْدِيًّا)، وَ (قَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا)، وَ (أَتَيْتُكَ طَمَعًا فِي بَرِّكَ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ رِزْقًا لِلْعِبَادِ ﴾ [ق: ١١] فِي أَحَدٍ وَجُوهِهِ.

وَكُلُّ مَصْدَرٍ اجْتَمَعَتْ فِيهِ شَرَائِطُ الْإِنْتِصَابِ الَّتِي نَذَكُرُهَا بَعْدَ هَذَا، فَلَا حَسْنَ فِيهِ النَّصْبُ، وَيَجُوزُ جَرُّهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي إِعْرَابِ الْمَفَاعِيلِ إِنَّمَا هُوَ النَّصْبُ؛ فَلِهَذَا^(١) انْتَصَبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ، خِلَافًا لِلزَّجَّاجِ^(٢)، فَإِنَّهُ نَصَبَهُ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ عَمَلًا مِنْهُ عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْ ظَاهِرِ الْحَالِ فِي كَوْنِهِ مَصْدَرًا، وَمَا قَالَهُ النُّحَاةُ تَعْوِيلٌ مِنْهُمْ عَلَى غَوْصٍ دَقِيقٍ، وَإِفَادَةٍ لِفَائِدَةٍ عَنْ كَوْنِهِ مَصْدَرًا، وَهُوَ الْعِلِّيَّةُ؛ فَلِهَذَا كَانَ كَلَامُهُمْ أَقْوَى وَأَغْوَصَ عَلَى الْمَعَانِي.

لَا يُقَالُ: حَاصِلُ كَلَامِكُمْ هَهْنَا أَنَّ التَّأْدِيبَ عِلَّةٌ لِلضَّرْبِ، وَسَبَبٌ فِيهِ، وَنَحْنُ نَقْطَعُ عَلَى أَنَّ الضَّرْبَ عِلَّةٌ فِي التَّأْدِيبِ، وَفِي هَذَا كَوْنُ التَّأْدِيبِ سَبَبًا وَمُسَبَّبًا، وَفِي هَذَا بُطْلَانُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ؛

لَأَنَّا نَقُولُ: الْمَحَالُ إِنَّمَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ جِهَتَيْنِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ، وَلَا [ظ ١٣٢] شَكٌّ أَنَّ التَّأْدِيبَ لَهُ جِهَتَانِ: هُوَ بِإِعْتِبَارِ إِحْدَاهُمَا مُسَبَّبٌ، وَبِالْأُخْرَى مُسَبَّبٌ، فَبِإِعْتِبَارِ كَوْنِهِ دَاعِيًا، وَمُحَرِّكًا، وَبَاعِثًا عَلَى الضَّرْبِ فَهُوَ سَبَبٌ لِلضَّرْبِ، وَبِإِعْتِبَارِ وُجُودِهِ وَوُقُوعِهِ هُوَ مُسَبَّبٌ عَنِ الضَّرْبِ، فَالْوَجْهَ الَّذِي لِأَجْلِهِ صَارَ سَبَبًا عَنْهُ [هُوَ] ^(٣) الْوَجْهَ الَّذِي صَارَ مُسَبَّبًا، وَالتَّنَاقُضُ إِنَّمَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ.

النَّوْعُ الثَّانِي: مَا يَكُونُ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ، وَأَكْثَرُ النُّحَاةِ عَلَى جَوَازِهِ، وَمَنْعَ مِنْهُ الْجَرْمِ^(٤)،

(١) فِي الْأَصْلِ: (قُلِّل).

(٢) جَعَلَهُ الزَّجَّاجُ مَنْصُوبًا لِأَنَّهُ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، قَالَ: « وَلَيْسَ نَصَبُهُ لِسُقُوطِ اللَّامِ، وَإِنَّمَا نَصَبُهُ أَنَّهُ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: يَحْذَرُونَ حَذَرًا » انْظُرْ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابَهُ ١ / ٩٧، وَقَدْ نَسَبَ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى الْكُوفِيِّينَ، انْظُرْ رَأْيَ الزَّجَّاجِ وَالْكُوفِيِّينَ فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ ٢ / ٤٩١-٤٩٢، وَشَرْحِ الرُّضِيِّ ١ / ٥٠٨، وَالْأَرْتِشَافِ ٣ / ١٣٨٤، وَتَمْهِيدِ الْقَوَاعِدِ ٤ / ١٨٨٩، وَالْفَوَائِدَ الضِّيَائِيَّةَ ١ / ٣٧٤.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَفْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٤) انْظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٢ / ٥٤، أَسْرَارَ الْعَرَبِيَّةِ ١٧٤، وَاللِّبَابَ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ ١ / ٢٧٧، =

وَمَتَى وَقَعَ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ فَالْجَرُّ فِيهِ الْأَفْصَحُ وَالْأَحْسَنُ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ، وَأَنْشَدَ النَّحَاةُ لِلْعَجَّاجِ^(١):

٧٠ - يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُهورِ
مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمُحِبُّورِ
وَالْهُولَ مِنْ تَهَوُّلِ الْهَبُّورِ^(٢)

فَقَدْ اجْتَمَعَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنْوَاعُ الْمَفْعُولِ لَهُ الثَّلَاثَةُ: النَّكِيرَةُ بِقَوْلِهِ: (مَخَافَةً)، وَالْمَعْرَفُ بِالِإِضَافَةِ بِقَوْلِهِ: (وَزَعَلَ الْمُحِبُّورِ)، وَالْمَعْرَفُ بِاللَّامِ بِقَوْلِهِ: (وَالْهُولَ)، أَي: مِنْ أَخَذِ الْهُولَ، يَصِفُ بِهِ حِمَارَ الْوَحْشِ وَفِرَارَهُ مِنَ الصَّائِدِ. وَالْعَاقِرُ، وَالْعَقَنْقَلُ: الْكَثِيبُ الْعَظِيمُ مِنَ الرَّمْلِ، وَالزَّعْلُ: النَّشَاطُ، وَالْمُحِبُّورُ: الْمَسْرُورُ، وَالْهَبُّورُ: جَمْعُ هَبْرَةٍ، وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الرَّمْلِ، وَالْجَرْمِيُّ^(٣) يَحْمِلُهُ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى قَوْلِهِ: (كُلَّ عَاقِرٍ)؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: (رَكِبَ فُلَانٌ هَجَاجًا)^(٤)، أَي: الْبَاطِلَ، وَرَكِبَ الْأَخْطَارَ وَالْأَهْوَالَ، وَفِيهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

= وشرح الرضي ٥٠٩/١.

(١) هو الرَّاجِزُ المشهور عبد الله بن ربيعة بن لبيد التميمي السعدي، ويكنى أبا الشعثاء، وهو والد رؤية الراجز المشهور أيضًا. وُلِدَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ أَسْلَمَ، وَعَاشَ إِلَى خِلَافَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، تَوَفِيَ سَنَةَ تِسْعِينَ. (انظر ترجمته في الإصابة ٨٧/٥، والأعلام ٨٦/٤-٨٧).

(٢) الأبيات من الرجز، وهي للعجاج في ديوانه ٢٣٠، وانظر سيويه ٣٦٩/١، والأصول ٢٠٨/١، والمفصل ٨٧، والتخمير ٤٢٠/١، واللباب ٢٧٧/١، وابن يعيش ٥٤/٢، وشرح الرضي ٥٠٩/١، ٥١١، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس الموصلي ٥٨٥/١، والصفوة الصفية ٥٢٠/١، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٨٤، والمقاصد الشافية ٢٦٨/٣، وهي بلا نسبة في الإيضاح العضدي ٢١٨، والبصريات ٢٢٧، وأسرار العربية ١٧٤، والمقتصد ٦٦٥/١، وشرح المقدمة الجزولية ١٠٨١/٣، والنجم الثاقب ٤٠٥/١، ويروى في بعض المصادر برواية: (تهور الهبور).

(٣) انظر هذا الوجه في شرح شواهد المفصل لفخر الدين الخوارزمي ٣١٩/١، والمحصل للعلوي (مخطوط) ٢٠٥/١.

(٤) انظر القول في مجمع الأمثال ٣٠٣/١.

٧١ - لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ^(١)

النَّوعُ الثَّالِثُ: مَا كَانَ مُعَرَّفًا بِالْإِضَافَةِ، وَيَسْتَوِي فِيهِ الْجَرُّ وَالنَّصْبُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، أَي: مِنْ أَجْلِ حَذَرِ الْمَوْتِ، فَصَارَ النَّصْبُ فِي النَّكِرَةِ أَحْسَنَ، وَهُوَ الْمَطْرُودُ، وَصَارَ الْجَرُّ فِي الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ أَحْسَنَ مِنَ النَّصْبِ، وَإِنْ نُسِبَ فَهُوَ قَلِيلٌ، وَالْأَمْرَانِ مُسْتَوِيَانِ فِي الْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ.

* * *

الْبَحْثُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ شَرَائِطِهِ

وَتَخْتَصُّ فِي تَوَجُّهِ نَصْبِهِ شَرَائِطُ:

الشَّرِيطَةُ الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، وَإِنَّمَا وَجَبَ اشْتِرَاطُ كَوْنِهِ مَصْدَرًا؛ لِأَنَّهُ عَوْضٌ عِلَّةٌ، وَالْعِلَّةُ إِنَّمَا تَكُونُ مُتَعَلِّقَةً بِالْمَعَانِي دُونَ الْأَعْيَانِ، فَلَا تَقُولُ: (جِئْتُكَ لِلسَّمَاءِ وَلَا لِلْأَرْضِ)، وَإِنَّمَا جَازَ: (جِئْتُكَ لِلسَّمَنِ وَاللَّبَنِ) لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ طَلَبَهُمَا. الشَّرِيطَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ مُخَالَفًا^(٢) لِلأَوَّلِ فِي [لَفْظِهِ]^(٣)؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْعِلَّةِ أَنْ تَكُونَ مُخَالَفَةً لِمَعْلُولِهَا، وَالسَّبَبُ مُخَالَفٌ لِمُسَبَّبِهِ^(٤)؛ لِاسْتِحَالَةِ كَوْنِ [و١٣٣] الشَّيْءِ عِلَّةً فِي نَفْسِهِ.

(١) هذا من الرجز، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١٩٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٧٢/٢، وابن النازم ١٩٩، والتذيل ٢٤٤/٧، والارتشاف ١٣٨٧/٣، وشرح التسهيل للمرادي ٤٧٣، وتوضيح المقاصد ٦٥٥/٢، والمساعد ٤٨٧/١، والمقاصد الشافية ٢٨٢/٣، وتمهيد القواعد ١٨٨٣/٤، وتعليق الفرائد ١٢٥/٥، والمقاصد النحوية ٣١٥/٢، وشفاء العليل ٤٦٣/١ برواية: (لا أقعدن)، والهمع ١٣٤/٢.

(٢) في الأصل: (لاحقًا) وكذا يقتضي السياق، وهو من المحصل ٢٠٤/١.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. وهو من المحصل ٢٠٤/١.

(٤) في الأصل: (لسبب).

وَحُكِيَ عَنْ أَبِي الْفَتْحِ بْنِ جَنِّيٍّ ^(١) أَنَّهُ جَعَلَ الْقَيْدَ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ الْأَوَّلِ، وَمَا قُلْنَاهُ أَسَدٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْمَخَالَفَةِ فِي اللَّفْظِ الْمَخَالَفَةُ فِي الْمَعْنَى، بِدَلِيلِ قَوْلِكَ: (قَعَدْتُ جُلُوسًا)، فَلَا عَيْتَادُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ الْأَلْفَاظِ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: (جِئْتُكَ طَمَعًا)، فَالطَّمَعُ غَيْرُ الْمَجِيءِ، وَهَكَذَا فِي سَائِرِ الْأَمْثَلَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

الشَّرِيطَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنْ يَكُونَ فَعَلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلُولِ؛ لِأَنَّ أَحْصَى الْبَوَاعِثِ عَلَى فِعْلِ الْإِنْسَانِ مَا كَانَ جِهَتَهُ وَفَعَلًا لَهُ؛ وَلِهَذَا تَقُولُ: (وَصَلْتُكَ رَغْبَةً فِي مَعْرِوْفِكَ)، فَالْوُصُولُ وَالرَّغْبَةُ كِلَاهُمَا فِعْلٌ لِفَاعِلٍ وَاحِدٍ.

الشَّرِيطَةُ الرَّابِعَةُ: أَنْ يَكُونَ مُقَارِنًا لِفِعْلِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ عَلَّةٌ، فَلَا يَتَأَخَّرُ مَعْلُولُهَا. فَمَتَى تَكَامَلَتْ هَذِهِ الشَّرَائِطُ الْأَرْبَعُ وَجَبَ نَصْبُهُ؛ لِأَنَّ بَاجْتِمَاعِهَا يَقْوَى أَمْرُ الْمَصْدَرِ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ مَصْدَرٌ عَنْ عَلَّةٍ؛ فَلِهَذَا تَعَيَّنَ نَصْبُهُ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، وَإِنْ فَقَدَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ وَجَبَ وُجُودُ اللَّامِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ضَعُفَ عَنْ تِلْكَ الدَّلَالَةِ؛ فَلِهَذَا قَوِيَ أَمْرُهُ بِوُجُودِ اللَّامِ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ قُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْعِلِّيَّةِ. وَمِثَالُ فَقْدِ الْمَصْدَرِ قَوْلُكَ: (جِئْتُ لِلدَّرْهِمِ وَالْدِّينَارِ).

وَمِثَالُ فَقْدِ الْمُقَارِنَةِ قَوْلُكَ: (خَرَجْتُ مِنَ الْبَلَدِ لِمُخَاصَمَتِي زَيْدًا أَمْسٍ). وَمِثَالُ فَقْدِ الْفِعْلِيَّةِ قَوْلُكَ: (قَصَدْتُكَ لِإِكْرَامِكَ الزَّائِرَ)، فَالْإِكْرَامُ لِغَيْرٍ مَنِ فَعَلَ الْقَصْدَ.

وَمِثَالُ وُجُودِهِمَا جَمِيعًا: (زُرْتُكَ طَمَعًا فِي بَرِّكَ)، وَكَانَ الْأَصْلُ لِلطَّمَعِ فِي بَرِّكَ، لَكِنْ حُذِفَتِ اللَّامُ لِقُوَّةِ الدَّلَالَةِ، فَعُدِّي الْفِعْلُ، وَكَانَ عَامِلًا لِلنَّصْبِ فِيهِ، كَمَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ.

وَلَا أَعْلَمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ، بِخِلَافِ النَّكِيرَةِ وَالْمُضَافِ

(١) يقول ابن جني في اللمع ٥٨: «اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا ويكون العامل فيه فعلًا من غير لفظه».

إِلَى الْمَعْرِفَةِ، فَإِنَّهُمَا وَارِدَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، كَمَا أَنَّ إِعْمَالَ الْمَصْدَرِ لَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ صَرِيحًا فِي الْإِعْمَالِ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا مِنْ أَجْلِ قِلَّتِهِمَا وَنُدُورِهِمَا.

* * *

تَنْبِيهُ عَلَى مَسَائِلَ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْبَابِ ثَلَاثٍ

المسألة الأولى:

التَّعْلِيلُ كَمَا يَرِدُ صَرِيحًا بِاللَّامِ، كَقَوْلِكَ: (فَعَلْتُ كَذَا لِكَذَا)، فَقَدْ يَرِدُ صَرِيحًا بِغَيْرِ اللَّامِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢]، وَالْبَاءُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨]، وَبِ (أَنَّ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا»^(١) وَقَدْ تَكُونُ مَعْلُولَةً، وَهَذَا يَأْتِي عَلَى [ظ ١٣٣] الْكَثْرَةِ مَعَ الْفَاءِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ لَا تُحْصَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤]، فَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا صَرِيحَةٌ فِي التَّعْلِيلِ، وَقَدْ يَكُونُ التَّعْلِيلُ غَيْرَ صَرِيحٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]، وَ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: ٢]، فَإِنَّ اللَّامَ مُشْعِرَةٌ بِالْعِلِّيَّةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦]، فَالْفَاءُ مُؤَدِّيَةٌ بِكَوْنِ الْغُسْلِ مُسَبَّبًا عَنِ الْقِيَامِ لِلصَّلَاةِ، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي وُجُوبِ الْوُضُوءِ الْقِيَامُ إِلَى الصَّلَاةِ مُحْدِثِينَ^(٢).

(١) الحديث في صحيح البخاري ٧٥/٢ برقم (١٢٦٥)، وصحيح مسلم ٨٦٥/٢ برقم (١٢٠٦)، ومسند أحمد ٤٢٣/٢ برقم (١٨٤٨).

(٢) قال في الدر المصون ٢٠٨/٤: «أي: إذا قمتم إلى الصلاة مُحْدِثِينَ، إِذْ لَا وَضُوءَ عَلَى غَيْرِ الْمُحْدِثِ، وَإِنْ كَانَ قَالَ بِهِ جَمَاعَةٌ، قَالُوا: وَيَذُلُّ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ الْمُحَذَّوْفَةِ مُقَابِلَتُهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ فَكَأَنَّهُ قِيلَ: إِنْ كُنْتُمْ مُحْدِثِينَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرَ فَاغْسِلُوا كَذَا وَامْسَحُوا كَذَا، وَإِنْ كُنْتُمْ =

المسألة الثانية:

قوله تعالى: ﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [طه: ١٣١] فَإِنَّهُ مُنْتَصِبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ؛ تَعْلِيلًا لِلتَّمَتُّعِ، أَي: مَتَّعْنَاهُمْ بِمَا يَكُونُ مُعْجَبًا، مُدَّةَ يَسِيرَةٍ، ثُمَّ يَصِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْبُطْلَانِ، وَقَدْ ذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ وَجُوهًا غَيْرَ هَذَا، وَهُوَ إِلَيَّ أَعْجَبُهَا لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّ الْآيَةَ إِنَّمَا سَيِّقَتْ نَهْيًا لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَنْ^(٢) التَّطَلُّعِ الَّذِي جُعِلَ مَدُّ الْعَيْنِ عِبَارَةً عَنْهُ إِلَى الْمَتْعَةِ بِمَا فِيهَا مِنَ الْحَقِيرِ الْمُنْقَطِعِ؛ لِكَوْنِهِ يُزْهَرُ فِي الْمَرَأَى وَالْمَنْظَرِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مُنْقَطِعٌ زَائِلٌ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّ نَصْبَ ﴿زَهْرَةَ﴾ مِثْلُ نَصْبِ «زَيْنَةَ» فِي سُورَةِ النَّحْلِ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَزَيْنَةً﴾ [النحل: ٨]، وَقَدْ جَعَلَهَا هُنَاكَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، فَهَكَذَا هَذِهِ مِنْ أَنَّ مَوْقِعَهَا وَاحِدٌ فِي التَّوْجِيهِ.

المسألة الثالثة:

قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]، أَي: مَخَافَةَ أَنْ تَضِلُّوا، فَيُقَدَّرُ هَهُنَا مَصْدَرٌ، وَهُوَ مَخَافَةٌ، يَكُونُ مَفْعُولًا لَهُ.

دَقِيقَةٌ:

مِنْ حَقِّ الْمَفْعُولِ لَهُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا عَنْ (لِمَه)؛ لِأَنَّهُ سُؤَالٌ عَنْ عِلَّةٍ وَقُوعِ الشَّيْءِ، كَمَا أَنَّ الْحَالَ جَوَابٌ عَنْ كَيْفٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، وَهِيَ (مَا) الْاسْتِفْهَامِيَّةُ دَخَلَتْ عَلَيْهَا اللَّامُ، فَتَنْحَذِفُ أَلْفُهَا

= مُحَدَّثِينَ الْحَدَّثَ الْأَكْبَرَ فَاغْسِلُوا الْجَسَدَ كُلَّهُ، وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ.

(١) انظر الكشف ٩٨/٣.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (غَيْر).

وَصَلَا، وَتُقَلَّبُ هَاءٌ عِنْدَ الْوَقْفِ، أَوْ يُقَالُ: بِأَنَّهَا تَنْحَذِفُ عِنْدَ الْوَقْفِ، وَهَذِهِ الْهَاءُ
هِيَ هَاءُ السَّكْتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[المَفْعُولُ مَعَهُ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَهُ: « الْمَفْعُولُ مَعَهُ: مَذْكُورٌ بَعْدَ الْوَائِ لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولٍ فَعِلٍ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى، فَإِنْ كَانَ الْفَعْلُ لَفْظِيًّا، وَجَازَ الْعَطْفُ، فَالْوَجْهَانِ، مِثْلُ: (جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ) وَ (زَيْدًا)، فَإِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ النَّصْبُ، مِثْلُ: (جِئْتُ وَزَيْدًا)، وَإِنْ كَانَ مَعْنَى، وَجَازَ الْعَطْفُ، تَعَيَّنَ الْعَطْفُ، مِثْلُ: (مَا لَزِيدٍ [و١٣٤]) وَعَمْرٍو)، وَإِلَّا تَعَيَّنَ النَّصْبُ، مِثْلُ: (مَا لَكَ وَزَيْدًا)، وَ (مَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: مَا تَصْنَعُ ».

قَالَ مَوْلَانَا الْإِمَامُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى تَعْرِيفِهِ بِقَوْلِهِ: (مَذْكُورٌ بَعْدَ الْوَائِ لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولٍ فَعِلٍ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى).
فَقَوْلُهُ: (مَذْكُورٌ بَعْدَ الْوَائِ) يَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا هُوَ مَذْكُورٌ بَعْدَ غَيْرِ الْوَائِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ فَعَمْرٌو أَخَوَاكَ).

وَقَوْلُهُ: (لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولٍ فَعِلٍ) يَحْتَرِزُ بِهِ عَمَّا يُذَكَّرُ بَعْدَ الْوَائِ مِنْ غَيْرِ مُصَاحَبَةٍ لِلْمَعْمُولِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ فَعَمْرٌو) بِالرَّفْعِ، فَإِنْ مَجِيءُ عَمْرٍو لَيْسَ مُصَاحِبًا لِمَجِيءِ زَيْدٍ؛ لِجَوَازِ تَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ، فَلَا يَكُونُ مُصَاحِبًا لَهُ.

قَوْلُهُ: (لَفْظًا أَوْ مَعْنَى) تَفْصِيلٌ لِلْعَامِلِ بَعْدَ كَمَالِ الْحَدِّ وَتَمَامِهِ؛ لِيَدْخُلَ النَّوْعَانِ جَمِيعًا، فَالْلَفْظِيُّ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (جِئْتُكَ وَزَيْدًا)، وَالْمَعْنَوِيُّ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (مَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا)، وَ (مَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا).

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فَلَنْذَكُرَ خِلَافَ النُّحَاةِ فِي الْعَامِلِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَحُكْمَهُ، ثُمَّ نُرَدِّفُهُ بِكَيْفِيَّةٍ^(١) إِعْرَابِهِ، فَهَذَانِ مَطْلَبَانِ نَفْصُلُهُمَا:

(١) فِي الْأَصْلِ: (بَلِيفِيَّة).

المطلب الأول: في ذكر خلاف النحاة في العامل فيه وحكمه أما خلاف النحاة ففيه مذاهب أربعة^(١):

(١) اختلف النحاة في العامل في المفعول معه، ولهم فيه عدة آراء، هي:
الأول: مذهب البصريين، فالمفعول معه عندهم منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، هذا ما ذكره صاحب الإنصاف، ولم يشر إلى عمل معنى الفعل عندهم، والظاهر أنَّ رأي البصريين لبسًا وخلطًا عند المتأخرين، فقد أشار أبو حيان إلى أنَّ مذهب سيبويه أن لا ينصب المفعول معه بالعامل المعنوي، ونسب الرضي في شرحه إلى جمهور النحاة عمل المعنى، وفي الحاضر أنَّ مذهب سيبويه وجمهور البصريين عمل الفعل والمعنى.

وأرى أنَّ البصريين انقسموا إلى قسمين في عامل المفعول معه:
القسم الأول: ذهبوا إلى أنَّ العامل هو الفعل بتوسط الواو، ولا يعمل هنا معنى الفعل.
القسم الثاني: جواز إعمال معنى الفعل إضافةً إلى عمل الفعل بتوسط الواو، وهو رأي أبي علي الفارسي، ونُسب إلى جمهور النحاة، وهو في الحاضر مذهب سيبويه ومحققي البصريين، وإليه ذهب ابن الحاجب والرضي وأبو حيان.

الثاني: نسب ابن يعيش الصنعاني للخليل بن أحمد أنَّ الاسم بعد الواو انتصب بنزع الخافض، ووردت نسبة هذا الرأي للخليل عند الحيدرة أيضًا.

الثالث: رأي الكوفيين، والعامل عندهم معنوي، وهو الخلاف أو الصرف.
الرابع: رأي أبي الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة، ذهب الأخفش إلى أنَّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو (جئت معه).

الخامس: رأي الزجاج، وهو أنَّ المفعول معه منصوب بفعل مقدر بعد الواو تقديره (لابس).
السادس: رأي الجرجاني، ذهب إلى أنَّ المفعول معه منصوب بنفس الواو.
السابع: رأي الصيمري، ذكر أبو حيان والسيوطي أنه ينصب عند الصيمري عن تمام الاسم كما في التمييز.

الثامن: رأي الخوارزمي، ذهب الخوارزمي إلى أنَّ هذه الواو واو الحال، وأنَّ ما بعدها منصوب على الحال، وأخذ به الإمام يحيى بن حمزة في المحصل، قال: «والحق عندنا ما ذهب إليه الخوارزمي في هذه المسألة، وهو أنه يكون منتصبًا على الحال، خلا أنَّ النصب لما لم يمكن إيقاعه على الواو وجب إيقاعه على ما بعدها».

انظر الكتاب ٣١٠/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٣/١، والجمل للجرجاني ٧٦، وانظر الخلاف في شرح المقدمة المحسبة ٣١٠/٢، وكشف المشكل ٤٥١/١، والتهذيب ١٨١، وابن يعيش ٤٩/٢، =

أَوَّلُهَا: أَنْكَ إِذَا قُلْتَ: (جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ)، وَقَوْلُكَ: (مَا زِلْتُ أُسِيرُ وَالنَّيْلَ)، فَعِنْدَ الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ أَنَّهُ يَكُونُ مُنْتَصِبًا عَلَى الْمَخَالَفَةِ، وَمُرَادُهُمْ بِهَذِهِ الْمَخَالَفَةِ هُوَ أَنَّ الْجَمْعِيَّةَ بِالْوَاوِ لَا يَصْلُحُ مَعْنَاهَا ههنا، فَلَمَّا كَانَتْ الْجَمْعِيَّةُ مُتَنَفِيَةً لَا جَرَمَ خَالَفَ الْأَوَّلَ؛ فَلِهَذَا كَانَ مُنْتَصِبًا عَلَى الْخِلَافِ، هَذَا مُلَخَّصُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، وَهِيَ مَقَالَةٌ مُنْحَرِفَةٌ عَنِ التَّحْقِيقِ، وَعَنِ الْجَرِيِّ عَلَى الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ.

وَتَانِيهَا: أَنَّهُ مُنْتَصِبٌ بِالْفِعْلِ^(١) الَّذِي قَبْلَ الْوَاوِ بِوَاسِطَةِ الْوَاوِ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ سَبْيَوِيهِ وَجَمَاهِيرِ الْبَصَرِيِّينَ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٢) وَغَيْرِهِ مِنَ النُّحَاةِ. وَثَالِثُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ عَامِلٍ يَعْمَلُ فِيهِ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ، فَإِذَا قُلْتَ: (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ)، فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: وَلَا بَسَ الْخَشَبَةُ، وَزَعَمَ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعْمَلُ فِي مَعْمُولٍ وَبَيْنَهُمَا الْوَاوُ.

وَرَابِعُهَا: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ لَيْسَ فِعْلًا، وَإِنَّمَا يَنْتَصِبُ [ظ ١٣٤] الْاسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْوَاوِ بِمَا يَنْتَصِبُ بِهِ (مَعَ)، فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (جِئْتُ مَعَهُ)، وَحَاصِلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِكَ: (جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ)، أَي: مَعَ الطَّيَالِسَةِ، فَحُذِفَ (مَعَ)، وَأُعْرِبَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ بِإِعْرَابِهِ، كَمَا قَالُوا:

٧٢ - بِصِيرٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِيَّ حَذِيمًا^(٣)

= وتوجيه اللمع ٢٠٠، والإنصاف ٢٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٢، وشرح الرضي ٥١٧/١، وشرح ألفية ابن معيط للقوَّاس ٥٨٧/١، والحاصر لوحة ١٢٤، والمحضّل ١/ لوحة ١٩٩، والارتشاف ١٤٨٣/٣، وتوضيح المقاصد ٦٦٣-٦٦٤، واتّلاف النصرة ٣٦، وشرح العوامل للأزهري ١٨٧.

(١) بعده في الأصل: (على) ولا معنى لها.

(٢) انظر: المفصل ٨٣.

(٣) عجز بيت من الطويل، صدره:

وَأَرَادُوا: ابْنَ حَذِيمٍ.

والمختارُ مَا قَالَهُ سَيَّوِيهِ، وَعَوَّلَ [عَلَيْهِ]^(١) الْجَمَاهِيرُ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ مِنْ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الْأَوَّلُ بِوَسَاطَةِ الْوَاوِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمَّا كَانَ قَاصِرًا عَنِ التَّعْدِي قَوِيَ بِالْوَاوِ، كَمَا عُذِّي بِالْهَمْزَةِ مَا لَمْ يَكُنْ مُتَّعِدِيًا، مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (خَرَجَ زَيْدٌ)، وَ (أَخْرَجْتُهُ)، وَكَمَا عُذِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ).

وَمَقَالَةُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ أَقْرَبُ وَأَسَدُّ مِمَّا قَالَهُ الْكُوفِيُّونَ، وَلَوْ قَالَ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ لَكَانَ أَقْرَبَ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ قَدْ وَقَعَ حَالًا؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الصِّفَةِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ الْبُرُّ قَفِيزِينَ وَصَاعِينَ)، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ أَنْ تَكُونَ الظُّرُوفُ الْمَكَانِيَّةُ أَسْمَاءً أَجْنَاسٍ؛ فَلِهَذَا كَانَ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ أَشْبَهَ عَلَى هَذِهِ الْمَقَالَةِ.

وَأَمَّا حُكْمُهُ فَفِيهِ لِلنُّحَاةِ مَذْهَبَانِ^(٢):

الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي حَكَاهُ الْفَارِسِيُّ

= فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ، فَإِنِّي

وهو لأوس بن حجر في ديوانه ١١، وانظر المحكم ٤٣٦/٨، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ١٣٢٧/٣، والزاهر ٤٣٥/١، والحجة للفراسي ٣٧٤/٦، والخصائص ٤٥٥/٢، والمخصص ٤٧٧/٣، والمفصل ١٣٥، وابن يعيش ٢٥/٣، وشرح الرضي ٢٥٤/٢، والمقاصد الشافية ١٥٢/٤.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) اختلف النحاة في حكم هذا الباب، هل يكون سماعًا أو قياسًا؟ فنُسب إلى الأخفش والفراسي أنه مقيس كسائر المفاعيل المنصوبة، والصحيح أَنَّ هذا الرأي هو رأي جماهير النحاة ولكنه ليس رأيًا للأخفش، وقد أصاب الإمام يحيى هنا حيث ذكر أنه نُقل عن الأخفش الرأيان، والذي ذكره أبو علي في الإيضاح أَنَّ أبا الحسن قال: « قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سمع منه وقوي، هذا القول الثاني » فالذي ذهب إليه الأخفش في هذا القول هو قصره على السماع، وهو ما أخذ به الفراسي والصيمري، وغيرهم من النحاة. انظر المسألة في الإيضاح العضدي ١٩٥، والتبصرة والتذكرة ٢٥٧/١، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٦٤٤، وشرح الرضي ٥٢٦/١، والمحصل (مخطوط) ٢٠١-٢٠٢، والمنهاج ٣٦٥/٢.

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ، وَحُجَّتُهُ عَلَى هَذَا هُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي اللُّغَةِ أَنْ تَكُونَ سَمَاعِيَّةً، وَإِنَّمَا يُقَاسُ عَلَيْهَا بِدَلَالَةِ مُنْفَصِلَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ إِبْقَاؤُهُ عَلَى الْأَصْلِ.

وَيُؤَيِّدُ مَا قُلْنَا أَنَّا لَمْ نَرَهُمْ يَسْتَعْمِلُونَهُ فِي خِلَافِ مَا وَرَدَ فِيهِ، دَلٌّ ذَلِكَ عَلَى كَوْنِهِ سَمَاعِيًّا.

المذهبُ الثَّانِي: أَنَّهُ قِيَاسِيٌّ، وَهَذَا حَكَاهُ الْأَخْفَشُ عَنْ بَعْضِ النُّحَاةِ، وَالْحُجَّةُ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ هُوَ قِيَاسُهُ عَلَى سَائِرِ الْمَفَاعِيلِ كُلِّهَا، وَالْبَابُ فِيهَا وَاحِدٌ، فَإِذَا كَانَتْ قِيَاسِيَّةً وَجَبَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ قِيَاسِيًّا مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا.

وَحُكِيَ عَنْ أَبِي الْفَتْحِ ابْنِ جَنِّيٍّ ^(١) أَنَّهُ أَجَازَ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى مَصْحُوبِهِ، فَأَجَازَ: (جَاءَ وَالطَّيَالِسَةُ الْبَرْدُ)، وَ(اسْتَوَى وَالْخَشْبَةُ الْمَاءُ)، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٧٣ - جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي ^(٢)
وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ:

٧٤ - أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرِمِهِ وَلَا أَلْقُبُهُ وَالسَّوَاءَ اللَّقْبَا ^(٣)

(١) الخصائص ٢/٣٨٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو ضمن قصيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاصي في البصريات ٢٩٢، وتحريير الخصاصة ٥٠٢، والمقاصد النحوية ٣/١٠٧٠، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/٣٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٩٦، وشرح الرضي ١/٥١٨، وابن الناظم ٢٠٥، والتذيل ٨/١١٣، والمساعد ١/٥٤١، والمقاصد الشافية ٣/٣٢٦، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٥٦.

(٣) البيت من البسيط، وهو لبعض الفزارين في المقاصد الشافية ٣/٣٢٦، والمقاصد النحوية ٣/١٠٧٢، وبلا نسبة في أساس البلاغة (لقب)، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٣، وابن الناظم ٢٠٥، والتذيل ٨/١١٣، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٥٥.

أَرَادَ: جَمَعَتْ مَعَ فُحْشٍ غَيْبَةٍ، وَفِي الثَّانِي: وَلَا أَلْقَبُهُ مَعَ السَّوْءَةِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ [١٣٥] لَهُ وَجْهٌ فِي الْقِيَاسِ مِنْ جِهَةِ قُوَّةِ الْفِعْلِ وَتَصَرُّفِهِ فِي مَعْمُولِهِ، لَكِنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ النُّحَاةِ، وَمَا أَرَاهُ بَعِيدًا عَنِ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُورَ هُوَ تَقَدُّمُهُ عَلَى الْفِعْلِ نَفْسِهِ مِنْ جِهَةِ مُشَابَهَةِ الْوَاوِ لِلْعَاطِفَةِ، فَأَمَّا تَقْدِيمُهُ عَلَى مَصْحُوبِهِ فَلَا مَحْذُورَ هُنَاكَ؛ فَلِهَذَا كَانَ جَائِزًا، وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَأْوِيلِ مَا وَرَدَ مِنَ الشَّوَاهِدِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

* * *

المطلب الثاني^(١): في كَيْفِيَّةِ جَرِيهِ فِي الْإِعْرَابِ

اعْلَمْ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ لَا يَخْلُو حَالُهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَفْظِيًّا أَوْ مَعْنَوِيًّا، فَهَذَانِ تَقْرِيرَانِ: التَّقْرِيرُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ لَفْظِيًّا، فَإِمَّا أَنْ يَجُوزَ الْعَطْفُ أَوْ لَا يَجُوزَ، فَإِنْ جَازَ الْعَطْفُ فَالْوَجْهَانِ، يَعْنِي الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ [عَمْرُو وَ (٢) زَيْدٌ] وَ (زَيْدًا) فَالرَّفْعُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ الْمَطْرُودُ، وَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، وَأَنْشَدَ النُّحَاةُ^(٣) دَلَالََةً عَلَى جَوَازِ النَّصْبِ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

٧٥ - وَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلِيتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ^(٤)

(١) فِي الْأَصْلِ: (الْأَوَّل).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ. وَهُوَ مِنْ شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ ٤٩٨.

(٣) قَوْلُهُ: (النُّحَاةُ) مَطْمُوسٌ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ مِمَّا لَا يَعْرِفُ قَائِلُهُ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢٩٨/١، وَالْأَصُولُ ٢١٠/١، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ ١٠٣/١، وَالْبَصْرِيَّاتُ ٧٠١/١، وَالْإِغْفَالُ ٢٤٧/١، وَابْنُ يَعِيشَ ٤٨/٢، ٥٠، وَالْمِفْصَلُ ٨٣، وَشَرْحُ اللَّمَعِ لِابْنِ بَرَهَانَ ١٣١/١، وَالْمَتَبَعُ ٣٣٤/١، وَالتَّخْمِيرُ ٤٠٧/١، ٤٠٩، وَالْمَخْصَصُ ٢٢٦/٤، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ ٢٠٠، وَتَرْشِيحُ الْعِلَلِ ١٥٧، وَالْمُرْتَجَلُ ١٨٥، وَالبَدِيعُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ١٧٥/١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٢٦٠/٢، وَالْمُسَاعَدُ ٥٤٤/١، وَشَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطٍ لِلْقَوَاسِ ٥٨٩/١، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٣٣٧/٣، وَهُنَاكَ بَيْتٌ آخَرٌ لَا يَحْمِلُ شَاهِدًا نَحْوِيًّا، وَصَدْرُهُ مُخَالَفٌ لَصَدْرِ هَذَا الْبَيْتِ، وَهُوَ:

وَأَنَا سَوْفَ نَجْعَلُ مَوْلَيْنَا مَكَانَ الْكَلِيتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ =

وَلَوْ رَفَعَهُ لَجَازَ لِتَقْدِيرِ الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ^(١) لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ النَّصْبُ، كَقَوْلِكَ: (جِئْتُ وَزَيْدًا)، وَإِنَّمَا تَعَذَّرَ الرَّفْعُ لاسْتِحَالَةِ الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ.

التَّقْرِيرُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مَعْنَوِيًّا. فَإِمَّا أَنْ يَجُوزَ الْعَطْفُ أَمْ لَا:

فَإِنْ جَازَ^(٢) الْعَطْفُ تَعَيَّنَ، كَقَوْلِكَ: (مَا لِيْزِيدٍ وَعَمْرٍو)، وَ(مَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَخِيهِ يَضْرِبُهُ)، وَ(مَا بَالُ زَيْدٍ وَالْبُرِّ يَسْرِقُهُ)^(٣)، وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ الْعَطْفُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَكْلُفٍ تَقْدِيرِ نَاصِبٍ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِنَا: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، حَيْثُ جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ جَمِيعًا، وَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ فِيهِ مُصَرَّحٌ بِهِ؛ فَلِهَذَا جَازَ فِيهِ النَّصْبُ مَعَ جَوَازِ الرَّفْعِ لِقُوَّةِ الْفِعْلِ، وَظُهُورِ عَمَلِهِ، بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ، فَإِنَّهُ مَعْنَى لَيْسَ فِعْلًا، فَلَمْ يَقْوِ تِلْكَ الْقُوَّةُ، فَلَا جَرَمَ تَعَيَّنَ الْعَطْفُ، وَعَلَى هَذَا وَرَدَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٧٦ - يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَبَبَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ^(٤)
وَقَالَ الْآخَرُ:

٧٧ - وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفِخَارُ^(٥)

= وهو للأقرع القشيري في الأمالي للقالبي ٢/ ٢٧٨، وسمط اللآلي ٢/ ٩١٤، وهو لشعبة بن قمير المازني في فرحة الأديب ٩٤.

(١) قوله: (وَإِنْ) مطموس في الأصل.

(٢) في الأصل: (فَأَجَازَ) وكذا يقتضي السياق.

(٣) انظر هذه الأمثلة في البديع في علم العربية ١/ ١٨٠.

(٤) البيت من الكامل، وهو للمخبل السعدي في سيبويه ١/ ٢٩٩، وتحصيل عين الذهب ١٩٩، وابن يعيش

٢/ ٥١. وهو للمتخل السعدي في المؤتلف والمختلف ٢٧٢، وخزانة الأدب ٤/ ١٣٩. وهو بلا نسبة

في معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٦، والجمل لابن شقير ٣٢٧، والمفصل ٨٥، والتبصرة ١/ ٢٥٩، وشرح

الرّضي ٣/ ٥٠، والمخصص ٣/ ٣٩٢، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٣٧٠، والمقاصد الشافية ١/ ٥٨٣.

(٥) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٣٠٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٧، =

فَهَذَانِ الْبَيْتَانِ أَنْشَدَهُمَا سَبَوِيهِ بَيَانًا لِلْعَطْفِ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِتَقْرِيرِ
النَّصْبِ، وَإِضْمَارِ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْعَطْفُ جَائِزًا، فَإِنْ
تَعَذَّرَ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ النَّصْبُ وَوَجِبَ، [ظ ١٣٥] كَقَوْلِكَ: (مَا لَكَ وَزَيْدًا)،
و(مَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا)؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ مُتَعَذِّرٌ عَلَى الْمَضْمَرِ الْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ
إِعَادَةِ الْجَارِ خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ^(١)، وَسَنُقَرِّرُهُ فِي التَّوَابِعِ، وَأَنْشَدَ
سَبَوِيهِ:

٧٨ - إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ^(٢)

* * *

تَنْبِيْهُ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالْبَابِ

وَجُمْلَتُهَا ثَلَاثُ:

المسألة الأولى:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ [يونس: ٧١]، فَالنَّصْبُ هُوَ قِرَاءَةُ

= وابن السيرافي ٢٨٦/١، والنكت ٣٦٢/١، وتحصيل عين الذهب ٢٠٠، والمفصل ٨٥، وابن يعيش
٥١/٢، ٥٢، والمقاصد الشافية ٣/٣٣٢.

(١) انظر المسألة الخلافية ورأي الكوفيين في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٦٣. وسيأتي الحديث
عنها.

(٢) البيت من الطويل، وهو يُنسب لجريز بن عطية في الأمالي للقالبي ٣/١٤١، وليس في ديوانه. وقيل:
هو لمسكين الدارمي في التخمير ١/٤١٠، ٤١١، وليس في ديوانه.

ونُسب إلى ليبد في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٨٧٠، وليس في ديوانه.
وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفرّاء ١/٤١٧، والأصول في النحو ٢/٣٧، والتكملة ٣٣٦، والحجة
للفارسي ٣/٣٥، والتبصرة والتذكرة ١/٢٦٣، والمحكم ٤/٣٦٧، والمفصل ٨٤، وشرح شواهد
الإيضاح لابن بري ٣٧٤، والبدیع في علم العربية ١/١٧٩، وابن يعيش ٢/٥١، وشرح عمدة
الحافظ ١/٤٠٧، ٦٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦٦، ومغني اللبيب ٧٣١، وشرح شواهد
المغني للسيوطي ٢/٩٠.

السَّبْعَةِ^(١)، وَلَا وَجْهَ لَهَا إِلَّا عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ لِأَمْرَيْنِ:
أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى ﴿أَمْرَكُمْ﴾ مُتَعَذِّرٌ؛ إِذْ لَا يُقَالُ: أَجْمَعْتُ أَمْرِي وَأَجْمَعْتُ
شُرَكَائِي، وَلَوْ كَانَ عَطْفًا لَوَجَبَ تَكْرِيرُ عَامِلِهِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: أَجْمَعْتُ أَمْرِي
وَجَمَعْتُ شُرَكَائِي؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ هُوَ الْإِرْجَاعُ عَلَى الشَّيْءِ وَالْقَطْعُ بِهِ، وَإِمْضَاؤُهُ،
وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْمَعَانِي، وَالْجَمْعُ هُوَ الضَّمُّ وَالتَّأْلِيفُ وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْأَجْسَامِ؛
فَلِهَذَا وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّ يَعْقُوبَ قَدْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ وَالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ، وَسَدَّ الْمَفْعُولُ مَسَدَّ
التَّأْكِيدِ، وَهِيَ مُوَافَقَةٌ لِتَقْدِيرِ الْمَعْيَةِ، فَمِنْ أَجْلِ هَذَا كَانَتْ الْمَعْيَةُ رَاجِحَةً
بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

المسألة الثانية:

مَا أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ:

٧٩ - لَا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبًا لَا^(٢)
فَجَعَلَ أَبُو عَلِيٍّ (وَسِرْبًا لَا) مَفْعُولًا مَعَهُ^(٣)، وَالْعَامِلُ فِيهِ إِمَّا (هَذَا)، وَإِمَّا (مَطْوِيًّا).
وَقَالَ آخَرُ:

٨٠ - فَقَدَنِي وَإِيَّاهُمْ فَإِنْ أَلَقَ بَعْدَهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ الْمَسْرَدِ^(٤)

(١) انظر السبعة في القراءات ٣٢٨، وقرأ بالرفع الحسن ويعقوب وسلام. انظر مختصر ابن خالويه ٦٢.
(٢) البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٨، وشرح الكافية
الشافعية ٢/٦٨٩، وابن الناظم ٢٠٥، والتذيل ٨/١٠٣، والارتشاف ٣/١٤٨٤، والمساعد ١/٥٤٠،
وتوضيح المقاصد ٢/٦٦٣، وشرح التسهيل للمرادي ٥٢٢، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٤٦، والمقاصد
النحوية ٣/١٠٦٩، والأشْمُونِي ١/٤٩٤، والهمع ٢/٢٣٩.
(٣) لم أعثر على البيت في مصادر الفارسي، لكن الرأي منسوب له في كل مصادر البيت السابق. انظر رأي
الفارسي في مصادر البيت المذكورة سابقًا.
(٤) البيت من الطويل، وهو لأسيد بن إياس الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٦٢٨، والمقاصد=

فَنَصَبَ (وَإِيَّاهُمْ) عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ.

المسألة الثالثة:

مَا أَنشَدَهُ سَيَّوِيهِ:

٨١ - وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامٍ فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمَتَغَوَّرُ^(١)
ثُمَّ قَالَ^(٢): وَنَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ يَنْصِبُونَهُ، وَيُضْمِرُونَ فِعْلًا تَقْدِيرُهُ: مَا كُنْتُ
وَالْمَتَغَوَّرُ؛ لِأَنَّ « كَان » تُضْمَرُ ههنا كَثِيرًا، وَأَنْشَدَ مُحْتَجًّا لِلنَّصَبِ لِأَبِي أَمَامَةَ
الْهَذَلِيِّ^(٣):

٨٢ - وَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ^(٤)
وَالرَّفْعُ أَكْثَرُ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِضْمَارٌ^(٥).

= النحوية ٣/ ١٠٦٧.

وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٨، وابن الناظم ٢٠٥، والأشموني ١/ ٤٩٣. والرواية في
مصادره: (المسرهد).

(١) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٦٣، وانظر سيويه ١/ ٢٩٩، وفرحة الأديب ١٨٢. وهو
بلا نسبة في شرح أبيات سيويه للنحاس ٩٧، وابن السيرافي ١/ ٢٦٥، والنكت ١/ ٣٦١، وتحصيل
عين الذهب ٢٠٠، والمخصص ٣/ ٣١١، وشرح الرضي ١/ ٥٢٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٣١.

(٢) الكتاب ١/ ٣٠٣.

(٣) كذا في الأصل، والبيت في مصادره جميعها لأسامة بن الحارث الهذلي.

(٤) البيت من المتقارب، وهو في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩، وتهذيب اللغة ٢/ ٢٣٠، وابن السيرافي
١/ ٨٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٠، وتحصيل عين الذهب ٢٠١.

وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٩١، وسيويه ١/ ٣٠٣، والنكت للأعلم ١/ ٣٦٣، وشرح التسهيل لابن
مالك ٢/ ٢٥٨، والموشح ١٩٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٣٢، ٣٣٦.

وجاء في بعض المصادر: (فما أنت)، (يعبر بالذكر)، والمتلف: موضع التلف، وهو المهلك. يبرح:
يضي. الضابط: الشديد العظيم من البعير. الذكر: الجمل.

(٥) الكتاب ١/ ٢٩٩-٣٠٣.

دَقِيقَةٌ:

اعْلَمْ أَنَّ إِعْرَابَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ وَاقِعٌ عَلَى أَوْجِهِ أَرْبَعَةٌ:
 أَحَدُهَا: وَجُوبُ النَّصْبِ، كَقَوْلِكَ: (مَا لَكَ وَزَيْدًا).
 وَثَانِيهَا: وَجُوبُ الْجَرِّ، كَقَوْلِكَ: (مَا لَزَيْدٌ وَعَمْرُو).
 وَثَالِثُهَا: جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْإِسْتِوَاءِ فِي قَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) وَ(عَمْرًا).
 وَرَابِعُهَا: جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ، وَالرَّفْعُ أَحْسَنُ، كَقَوْلِكَ: (مَا أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ)
 وَ(عَبْدَ اللَّهِ)، وَلَيْسَ ثَمَّ مَوْضِعٌ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ، وَالنَّصْبُ [١٣٦] مُخْتَارٌ مِنْ
 جِهَةٍ أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ لَيْسَ لَهُ قُوَّةُ الْمَفَاعِيلِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ: يَكُونُ
 سَمَاعِيًّا.



[الحال]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَهُ: « الْحَالُ مَا يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ لَفْظًا، مِثْلُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، وَ (زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا)، وَ (هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا)، وَعَامِلُهَا الْفِعْلُ أَوْ شَبْهُهُ أَوْ مَعْنَاهُ، وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً، وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةٌ غَالِبًا. وَ (أَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ)، وَ (مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ)، وَنَحْوُهُ مُتَأَوَّلٌ. فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا نَكِرَةً وَجَبَ تَقْدِيمُهَا، وَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ بِخِلَافِ الظَّرْفِ، وَلَا عَلَى الْمَجْرُورِ فِي الْأَصَحِّ. وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةِ صَحَّ أَنْ يَقَعَ حَالًا، مِثْلُ: (هَذَا بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا). وَيَكُونُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً، فَلَا سَمِيَّةً بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ، أَوْ بِالْوَاوِ أَوْ بِالضَّمِيرِ^(١) عَلَى ضَعْفٍ، وَالْمُضَارِعُ الْمَثْبُتُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ، وَمَا سِوَاهَا بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ، أَوْ بِأَحَدِهِمَا، وَلَا بُدَّ فِي الْمَاضِي الْمَثْبُتِ مِنْ (قَدْ) ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً. وَيَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ، كَقَوْلِكَ لِلْمَسَافِرِ: (رَاشِدًا) أَوْ (مَهْدِيًا)، وَيَجِبُ فِي الْمُؤَكَّدَةِ، مِثْلُ: (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا)، أَي: أَحَقُّهُ، وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ مُقَرَّرَةً لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ ». قَالَ مَوْلَانَا الْإِمَامُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ أَنَّ الْحَالَ يَجُوزُ تَذْكِيرُهَا وَتَأْنِيثُهَا^(٢)، وَهِيَ أَوَّلُ الْمَفَاعِيلِ الْمَشَبَّهَةِ، وَكَانَ مِنْ حَقِّ الشَّيْخِ أَنْ يُنَبِّهَ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا مَرَّرْنَا هُوَ كَلَامٌ عَلَى الْمَفَاعِيلِ الْمَحَقَّقَةِ.

وَشَبَّهَهَا بِالْمَفْعُولِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا فَضْلَةً، وَلَهَا^(٣) شَبَّهُ بِالظَّرْفِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا مَفْعُولًا فِيهَا، وَبِهَا شَبَّهُ بِخَبَرِ الْمَبْتَدَأِ مِنْ جِهَةِ الْإِفَادَةِ كِإِفَادَةِ الْأَخْبَارِ.

وَقَدْ حَدَّثَنَا الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ: (مَا يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى)؛ فَقَوْلُهُ: (الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ) احْتِرَازٌ مِنَ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهَا تُبَيِّنُ هَيْئَتَهُ، لَا بِاعْتِبَارِ

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَبِالضَّمِيرِ) وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) انْظُرْ تَذْكَيرَ الْحَالِ وَتَأْنِيثَهُ فِي الْهَمْعِ ٢٩٣ بِلا نِسْبَةٍ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (وَلَهُ مَا).

كَوْنِهِ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا، لَكِنْ بِاعْتِبَارِ الذَّاتِ، وَهَذَا بِاعْتِبَارِ نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا فَيَتَقَيَّدُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ بِهَا، فَإِذَا قُلْتُ: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا)، فَقَدْ حَكَمْتَ عَلَى الْمَجِيءِ الْمَذْكُورِ بِقَيْدِ الرُّكُوبِ.

وَقَوْلُهُ: (لَفْظًا أَوْ مَعْنَى) احْتِرَازٌ عَنْ أَنْ يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ الْفَاعِلِيَّةَ وَالْمَفْعُولِيَّةَ فِي اللَّفْظِ خَاصَّةٌ، فَمِثَالُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لَفْظًا: (ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا) بِجَعْلِ (قَائِمًا) حَالًا مِنْ أَيُّهُمَا شِئْتُ. وَمِثَالُ الْفَاعِلِ الْمَعْنَوِيِّ: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا)؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: اسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ، [و (فِي الدَّارِ)]^(١) قَائِمٌ مَقَامَهُ. وَمِثَالُ الْمَفْعُولِ الْمَعْنَوِيِّ: (هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى [ظ ١٣٦]: الْمَشَارُ إِلَيْهِ قَائِمًا زَيْدٌ.

هَذِهِ الْفَاضَةُ، وَهَذَا جَيِّدٌ، لَا غُبَارَ عَلَيْهِ، خَلَا أَنْ مَا قَالَهُ يَنْتَقِضُ بِالصِّفَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ)، وَ(أَكْرَمْتُ رَجُلًا عَالِمًا)، فَإِنَّهَا هَيْئَةٌ لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَلَيْسَتْ حَالًا.

قَوْلُهُ^(٢): إِنَّ الصِّفَةَ إِنَّمَا كَانَتْ هَيْئَةً لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِاعْتِبَارِ الذَّاتِ، وَالْحَالُ إِنَّمَا كَانَتْ هَيْئَةً لَهُمَا بِاعْتِبَارِ نِسْبَةِ الْفِعْلِ.

قُلْنَا: هَذَا الْقَيْدُ لَيْسَ حَاصِلًا فِي الْحَدِّ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ، وَإِلَّا كَانَ مُنْتَقِضًا، فَلَوْ أَرَادَهُ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ لَكَانَ بَاطِلًا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ احْتِرَازًا مِمَّا فِي الْوَهْمِ، وَهُوَ فَاسِدٌ لَا يُعَرَّجُ عَلَيْهِ.

وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ فِي تَعْرِيفِ مَا هِيَ الْحَالُ: هُوَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى هَيْئَةِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِاعْتِبَارِ نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ.

فَقَوْلُهُ: (هُوَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى هَيْئَةٍ) يُدْخِلُ مَا لَيْسَ حَالًا، كَقَوْلِكَ: (رَجَعَ الْقَهْقَرَى)، وَ(فُلَانٌ حَسَنُ الرِّكْبَةِ وَالْجِلْسَةِ)، فَإِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى هَيْئَاتٍ غَيْرِ أَحْوَالٍ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من شرح المقدمة الكافية ٥٠٢.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٥٠١.

وَقُلْنَا: (الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ) نُخْرِجُ عَنْهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ صِفَاتٍ لِلْفَاعِلِينَ
وَالْمَفْعُولِينَ.

وَقُلْنَا: (بِاعْتِبَارِ نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ) نَحْتَرِزُ عَنْ صِفَةِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، فَإِنَّهَا دَالَّةٌ
عَلَى هَيْئَةٍ فِيهِمَا لَكِنْ بِاعْتِبَارِ الذَّاتِ، لَا بِاعْتِبَارِ نِسْبَةِ الْفِعْلِ، فَلَوْلَا هَذَا الْقَيْدُ لَانْتَقَضَ
بِمَا أوردناه عَلَى تَعْرِيفِ الشَّيْخِ.

فَإِذَا تَمَهَّدَتِ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ، فَلَنَذْكُرَ الْحَالَ الْمَفْرَدَةَ، ثُمَّ نُرَدِّفُهَا بِذِكْرِ الْحَالِ الْمُرَكَّبَةِ
مِنَ الْجُمْلَةِ، ثُمَّ نُرَدِّفُهُ بِذِكْرِ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ، فَهَذِهِ مَقَاصِدُ ثَلَاثَةٍ:

المقصدُ الأوَّلُ: في ذكرِ الحالِ المفردةِ

واعلم أنَّ هذه الحال هي أوسعُ الأحوالِ كلامًا، وأكثرُ جريانًا، وتختصُّ بأحكامٍ
ثلاثة:

الحُكْمُ الأوَّلُ منها: أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ عَامِلٍ؛

لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمَفَاعِيلِ الْمَنْصُوبَةِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهَا مُؤَثِّرٌ يَعْمَلُ فِيهَا،
ثُمَّ إِنَّ عَامِلَهَا يَكُونُ عَلَى أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ:

الوجه الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ فِعْلًا لَفْظِيًّا، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا)، وَمَا هَذَا حَالُهُ
مِنَ الْعَوَامِلِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ كَسَائِرِ الْمَفَاعِيلِ، خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ،
وغيرهما مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ^(١)، فَإِنَّهُمْ مَنَعُوا تَقْدِيمَ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا، وَإِنْ كَانَ

(١) لا يجوز عند الكوفيين تقديم الحال على صاحبها المرفوع إذا كان اسمًا ظاهرًا، وذلك نحو: (جاء ضاحكًا زيدٌ)، وأما إذا كان مضمرةً فيجوز عندهم ذلك، ونقل عنهم المنع مطلقًا، سواءً كان ظاهرًا أو مضمرةً، وذكر ابن مالك رأياً آخر لهم، فقال: « وبعض النقلة يزعم أن الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه إلا إذا تأخر هو ورافعه عن الحال نحو: (راکباً جاء زيدٌ)، وأما نحو: (جاء راکباً زيدٌ) فيجيزونه ». انظر رأي الكوفيين في شرح القصائد ٢٤، وانظر الأصول ١ / ٢١٥، والغرة لابن الدهان ٣٩٥، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦٠، والإنصاف ١ / ٢٥١، وشرح الرضي ٢ / ٢٩، وشرح ألفية ابن معيط للقواس ١ / ٥٦٠، ٢ / ٨٦٠، والارتشاف ١٥٨٢.

الْعَامِلُ لَفْظِيًّا، فَيَمْنَعُونَ (رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ)؛ لِثَلَا يُؤَدِّي إِلَى الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَهُوَ فَاسِدٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ صَاحِبُ الْحَالِ مَجْرُورًا فَفِيهِ نَظَرٌ؛

فَإِنْ كَانَ مَجْرُورًا بِالْإِضَافَةِ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: (رَاكِبًا أَعْجَبَنِي غُلَامٌ زَيْدٌ)، عَلَى أَنْ يَكُونَ (رَاكِبًا) حَالًا مِنْ زَيْدٍ، وَلَا تَقُولُ: (قَائِمَةٌ عَرَفْتُ صَاحِبَ هِنْدٍ)؛ لِأَنَّ الْحَالَ مِنْ صِلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، [و١٣٧] فَكَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ، فَهَكَذَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَا هُوَ مِنْ صِلَتِهِ أَحَقُّ. وَإِنْ كَانَ مَجْرُورًا [بِحَرْفِ جَرٍّ]^(١) وَأَكْثَرُ النُّحَاةِ عَلَى مَنْعِهِ^(٢)، فَلَا يُجَوِّزُونَ: مَرَرْتُ رَاكِبًا بِزَيْدٍ، وَبَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ مِنَ النُّحَاةِ يُجَوِّزُهُ، وَهُوَ رَأْيُ الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَرَأْيُ الْفَارِسِيِّ، وَهَذَا هُوَ الْمَخْتَارُ؛ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ بِحَرْفِ جَرٍّ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ، فَكَمَا جَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْمَفْعُولِ، فَهَكَذَا حَالُ الْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) اتفق النحاة على جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر زائد، فيجوز أن تقول: (ما جاء راكبًا من رجل)، واختلفوا في تقديمه على صاحبه إن كان مجرورًا بحرف غير زائد، ولهم في هذه المسألة عدة آراء، هي:

الأول: امتنع تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر عند سيويه، والمبرد، وابن السراج، وأكثر البصريين.
الثاني: أجاز الكوفيون تقدّم الحال على صاحبه المجرور في حالتين، هما: أن يكون صاحب الحال ضميرًا متصلًا كقولهم: (مررتُ ضاحكةً بها)، فإن كان اسمًا ظاهرًا منعوا تقديم حاله. وأن يكون الحال جملة فعلية كقولهم: (تضحكُ مررتُ بهند).

الثالث: جواز التقديم مطلقًا، وهو رأي الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان، وابن ملكون، وابن مالك، وبعض الكوفيين.

انظر الكتاب ٢/ ١٢٤، والمقتضب ٤/ ١٧١، والأصول ١/ ٢١٤، وانظر الخلاف في أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٥٥، وابن يعيش ٢/ ٥٩، والمرتجل ١٦٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٦، وشرح الرضي ٢/ ٣٠، وابن عقيل ٢/ ٢٦٤، والارتشاف ٣/ ١٥٧٩، والتصريح ٢/ ٦٣٥-٦٣٦، والهمع ٢/ ٣٠٧.

الوجه الثاني: أن يكون العامل مُشبهًا للفعل، وهذا نحو اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، كقولك: (زيدٌ قائمٌ ضاحكًا)، و (مضروبٌ ضعيفًا)، و (محدودبٌ شابًا)، وما هذا حاله من العوامل فإنه يجوز تقديم الحال عليها؛ لكونها مُشبهَةً للفعل، فتقول: (زيدٌ ضاحكًا قائمٌ)؛ لأنَّ عمل هذه الأشياء إنما هو أمرٌ لفظيٌّ، وليس معنويًّا؛ فلهذا جاز تقديم الحال عليها، كما قلناه في الأفعال.

الوجه الثالث: ما يكون العامل معنويًّا، وهذا نحو اسم الإشارة، وحرف التَّنبيه، كقولك: (ذا زيدٌ قائمًا)، و (هذا عمروٌ واقفًا)، وقد يجتمعان معًا، كقولك: (هذا زيدٌ ضاحكًا)، وما هذا حاله فلا يجوز تقديم الحال عليه من جهة التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ ما يكون مُشابهًا للفعل وبين ما يكون فيه معنى الفعل.

فالذي يكون مُشبهًا للفعل يجوز فيه تقديمه عليه، كما مثلناه إلا أن يعرض منه مانع من التَّقدُّم، كأن يكون مصدرًا [أو]^(١) اسم فاعلٍ، أو مفعولٍ، أو صفةً مُشبهةً تكون فيها اللام، فإنه [لا]^(٢) يجوز تقديم الحال فيها على عاملها؛ لما يلزم من تقدُّم الصِّلة على الموصول، وهو ممنوع^(٣).

ولا خلاف بين سيّويه، والأخفش، وسائر النحاة في امتناع: (قائمًا زيدٌ في الدَّارِ)، وإنَّما يُحكى عن الرَّجُلَيْنِ الخِلافُ في مثل: (زيدٌ قائمًا في الدَّارِ)، فأجازها الأخفش^(٤)،

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) وجود اللام في اسم الفاعل وغيره من العوامل هو المانع، فاللام المتصلة باسم الفاعل مثل: (الضارب) من الموصولات، ولا يجوز عند النحاة تقديم معمولها عليها؛ لأنه يعد من تقديم الصلة على الموصول. وأما المصدر فلا يتقدم معموله عليه سواء كان باللام أو غير ذلك، لأن معمول المصدر من صلته.

(٤) انظر رأيه هذا في المحتسب ١/ ٢٣٢، وتوجيه اللمع ٢٠٦، واللباب ١/ ٢٩٠، وشرح ألفية ابن معط

وَمَنْعَهَا سِيَّوِيهِ^(١).

الْحُكْمُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً:

وَإِنَّمَا وَجِبَ ذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّهَا خَبَرٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَمِنْ شَرَطِ الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً.
وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ لِلتَّمْيِيزِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا رَافِعَةٌ لِلإِبْهَامِ فِي الصِّفَاتِ، كَمَا أَنَّ
التَّمْيِيزَ رَافِعٌ لِلإِبْهَامِ فِي الذَّوَاتِ، فَلَمَّا كَانَ التَّمْيِيزُ نَكِرَةً وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ
نَكِرَةً أَيْضًا، قَالَ الشَّيْخُ^(٢): « وَلِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَعْرِفَةً لَكَانَتْ مُلْتَبِسَةً بِالصِّفَةِ، فِي
نَحْوِ قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا الرَّاكِبَ) ».

وَقَوْلُهُ: (غَالِبًا)، يَحْتَرِزُ عَمَّا أَطْلَقَهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ، حَيْثُ قَالَ: (وَشَرَطُ الْحَالِ أَنْ
يَكُونَ نَكِرَةً، وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةٌ غَالِبًا)، فَهَذَانِ أَمْرَانِ، نَذْكُرُ^(٣) مَا وَرَدَ مُخَالَفًا لَهُمَا:
أَحَدُهُمَا: تَعْرِيفُ الْحَالِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ)، وَ(مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ)،
وَلَهُ تَأْوِيلَاتٌ:

التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ فِي الْمَعْنَى نَكِرَةٌ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ مَعْرِفَةً، فَمَعْنَى (أَرْسَلَهَا
الْعِرَاقَ) أَي: مُعْتَرِكَةً، وَ(مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ) [ظ ١٣٧] أَي: مُنْفَرِدًا.

التَّأْوِيلُ الثَّانِي: وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَارِسِيِّ^(٤)، أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ الْعِرَاقَ،
فَالْحَالُ هُوَ الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ، وَ(الْعِرَاقُ) مَصْدَرٌ عَلَى حَالِهِ، وَهَكَذَا (وَحْدَهُ)، فَإِنَّ
التَّقْدِيرَ يَنْفَرِدُ وَحْدَهُ، فَالْحَالُ هُوَ قَوْلُنَا: يَنْفَرِدُ، وَ(وَحْدَهُ) مَصْدَرٌ عَلَى حَالِهِ، وَهَذَا
هُوَ الْمُخْتَارُ؛ لِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

(١) سيبويه ١٢٥/٢.

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥٠٣/٢.

(٣) في الأصل: (نذكره).

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ٢٠٠، المسائل المنثورة ٥١-٥٢.

أَمَّا أَوْ لَا فَلَأَنَّ وَقُوعَ الْمَصْدَرِ حَالًا قَلِيلٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ وَقُوعِهِ جُمْلَةً، فَهُوَ كَثِيرٌ مُطَرِّدٌ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّ التَّعْرِيفَ فِي الْكَلَامِ مَقْصُودٌ لِأَغْرَاضٍ كَثِيرَةٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ، وَنَحْنُ إِذَا جَعَلْنَا الْحَالَ هُوَ (الْعِرَاكُ) وَ (وَحْدَهُ) كَانَ تَعْرِيفُهُمَا خِلَافًا لَا فَائِدَةَ تَحْتَهُ.

وَأَمَّا ثَالِثًا فَلَأَنَّ نَقُولَ لَهُمْ: كَيْفَ يَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ عِنْدَكُمْ؟ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَقُولُوا: تَقْدِيرُهُ تَعْتَرِكُ الْعِرَاكُ، وَيَنْفَرِدُ وَحْدَهُ، فَلِمَ قُلْتُمْ أَلَّا يُقَدَّرُ مُعْتَرِكَةً وَمُنْفَرِدًا؟ قُلْنَا: هَذَا اسْمٌ فَاعِلٌ لَا يُشْتَقُّ إِلَّا مِنَ الْفِعْلِ، مِنْ قَوْلِكَ: يَعْتَرِكُ، وَيَنْفَرِدُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهِيَ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ إِذَا قُدِّرَتْ ^(١) بِ (تَعْتَرِكُ)، وَ (تَنْفَرِدُ)، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ زِيَادَةِ الْمَشْتَقِّ مَعَ وَجُودِ الْمَشْتَقِّ مِنْهُ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: أَصْلُ الْحَالِ أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً، قُلْنَا: هَذَا مُسَلَّمٌ، وَلَكِنْ كَلَامُنَا أَنْ لَيْسَ أَصْلُ الْاِشْتِقَاقِ إِلَّا مِنَ الْفِعْلِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمَخْتَارِ ^(٢). وَإِذَا قَدَّرْنَاهُ بِقَوْلِنَا: (تَعْتَرِكُ) لَاغْنَى؛ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْاِشْتِقَاقِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ الْمَفْرَدِ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: لِلْإِثَارِ لَهُ بِالْمَفْرَدِ؛ لَأَنَّهُ الْأَوَّلَى فِي الْحَالِ، قُلْنَا: فَعَلَى هَذَا تَأَوَّلُوا كُلَّ مَا وَقَعَ جُمْلَةً حَالًا، وَذَاكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ وَقُوعَهُ جُمْلَةً كَثِيرٌ وَاسِعٌ، وَلَأَنَّ نَقُولَ: إِذَا قُلْتُمْ: التَّقْدِيرُ: تَعْتَرِكُ الْعِرَاكُ، وَيَنْفَرِدُ وَحْدَهُ، كَانَ الْحَالُ هُوَ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ، وَهِيَ وَارِدَةٌ عَلَى جِهَةِ الْكَثَرَةِ كَمَا سَنَقَرَّرُهُ، وَحَذَفُهَا كَثِيرٌ مَعَ وَجُودِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا؛ فَلِهَذَا كَانَ الْوَجْهَ الثَّانِي هُوَ الْأَحَقُّ وَالْأَوَّلَى.

(١) فِي الْأَصْلِ: (قَدْ قُدِّرَتْ).

(٢) هَذِهِ مَسْأَلَةٌ خِلَافَ فِي أَصْلِ الْاِشْتِقَاقِ، وَفِيهَا أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ، انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْإِيضَاحِ فِي عِلَلِ النَّحْوِ ٥٦، وَتَرْشِيحِ الْعِلَلِ ٢٢١، وَالْإِنْصَافِ ٢٣٥/١، وَالتَّبْيِينِ ١٤٣، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٠٢٧/٢، وَشَرْحِ الرَّضِيِّ ٤١٣/٣، وَائْتِلَافِ النَّصَرَةِ ١١١.

وَتَأْنِيهِمَا: أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّ الْحَالَ^(١) خَبَرٌ^(٢) عَنْ صَاحِبِهَا، كَمَا أَنَّ الْمَبْتَدَأَ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ الْخَبَرِ، كَمَا اشْتَرَطَ تَعْرِيفُ الْمَبْتَدَأِ، فَهَكَذَا يَجِبُ تَعْرِيفُ صَاحِبِ الْحَالِ.
فَإِنْ وَرَدَ^(٣) نَكِيرَةٌ فَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ:
- أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مُسَوِّغٌ لِتَنْكِيرِهِ؛

إِمَّا بِتَقْدِيمِ^(٤) الْحَالِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي ضَارِبًا رَجُلٌ)؛ لِأَنَّ فِي تَقْدِيمِهَا إِبْقَاءَ لِمَعْنَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ فِي مَعْنَى الصِّفَةِ، وَتَقْرِيبًا مِنْ تَعْرِيفِ صَاحِبِهَا بِتَقْدِيمِ صِفَتِهِ؛ مِنْ أَجْلِ بَيَانِ حَالِهِ، وَإِجْرَاؤُهَا صِفَةً لِلنَّكِيرَةِ أَحْسَنُ مَوْقَعًا، وَأَبْعَدُ عَنْ كُلِّ مَحْذُورٍ بَعْدَ مِنْ مَكَارِهِ النَّحْوِ، وَأَنْشَدَ النُّحَاةُ:

٨٢ - لِمَيَّةٍ مُوحِشًا طَلَّلُ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ أَسَحَمٍ مُسْتَدِيمٍ^(٥)
وَإِمَّا بِالْوَصْفِ لِذِي الْحَالِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي رَجُلٌ مِنْ قَوْمِكَ ضَاحِكًا)، فَبِكَوْنِهِ مَوْصُوفًا قَدْ صَارَ فِيهِ [١٣٨] نَوْعٌ مِنَ التَّخْصِيصِ الْمُقَرَّبِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٦): ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٨٩].

(١) فِي الْأَصْلِ: (صَاحِبُ الْحَالِ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (الْخَبَرُ).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (وَرَدَتْ).

(٤) فِي الْأَصْلِ: (تَقْدِيمُ).

(٥) الْبَيْتُ مِنْ مَجْزُوءِ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِكَثِيرِ عِزَّةٍ فِي دِيْوَانِهِ ٥٠٦ وَعَجَزَهُ فِيهِ: (يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ)، وَجَاءَ بِرَوَايَةٍ:

(لَعِزَّةٌ) فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ، وَقَدْ رَوَاهُ جُمْلَةٌ مِنَ النُّحَاةِ بِرَوَايَةٍ مُخْتَلَفَةٍ فِي عَجَزِهِ، وَهِيَ مَا رَوَاهُ الْعُلُويُّ

هُنَا، وَالْبَيْتُ يَنْسَبُ لِذِي الرِّمَةِ فِي الْخَزَانَةِ ٣/ ١٩٨-٢٠١. وَانْظُرْ اخْتِلَافَ الرُّوَايَاتِ فِي شَرْحِ آيَاتِ

مَغْنِيِّ اللَّيْبِ ٢/ ١٨٨٤، وَهُوَ لِكَثِيرِ عِزَّةٍ فِي دِيْوَانِهِ ٥٠٦، وَانْظُرْ سَيُوبِيهَ ٢/ ١٢٣، وَالْمَقَاصِدَ الشَّافِيَّةَ

٣/ ٤٤٦، وَالْخَزَانَةَ ٣/ ١٩٨-٢٠١، وَهُوَ بِلاَ نِسْبَةٍ فِي التَّمَامِ ٤٦، ٩٢، وَالْمَقْتَصِدَ ١/ ٤٣٤، وَالتَّخْمِيرَ

١/ ٤٣٤، وَشَرْحَ الرُّضِيِّ ٢/ ٢٣.

(٦) النَّصْبُ قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي عِبْلَةَ. انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ١/ ٢٧٩.

وَأَمَّا بِانْدِرَاجِهِ فِي ضَمَنِ النَّفْيِ، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي رَجُلٌ شَاكِيًا)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] إِذَا جَعَلْنَا الْجُمْلَةَ حَالًا، فَأَمَّا إِذَا جَعَلْنَاهَا صِفَةً لَمْ يَكُنْ مِثَالًا لِمَا نَحْنُ فِيهِ، وَالْأَقْرَبُ جَعْلُ الْجُمْلَةِ صِفَةً مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى ارْتِكَابِ مَحْذُورٍ يُكْرَهُ.

هَذَا كُلُّهُ فِيْمَا وَرَدَ مُسَوِّغًا لِكَوْنِ صَاحِبِ الْحَالِ نَكِرَةً.

- وَثَانِيَهُمَا: أَنْ يَرَدَّ نَكِرَةً مِنْ غَيْرِ تَسْوِيعٍ لِتَنْكِيرِهِ بِأَمْرِ يَخْتَصُّ الْحَالُ، بِخِلَافِ مَا يَخْصُّ كَوْنَهُ مُبْتَدَأً. وَقَدْ حُكِيَ عَنْ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ جَوَازُهُ، وَيُرْوَى عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (مَرَرْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةَ رَجُلٍ) ^(١)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: مُسَاوِيًا لِقَعْدَةِ رَجُلٍ ^(٢)، وَحَكَى سِيبَوَيْهِ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ أَجَازَ: (فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا) ^(٣)، وَعَنْ عِيْسَى بْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ [أَجَازَ] ^(٤): (عَلَيْهِ مِائَةٌ بَيْضًا) ^(٥)، بِنَصْبِ بَيْضًا، وَلَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا الْحَالُ مِنْ (مِائَةٍ)، فَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى تَسْوِيعِ تَنْكِيرِ ذِي الْحَالِ، فَيَجِبُ الْقَضَاءُ بِجَوَازِهِ.

الْحُكْمُ الثَّالِثُ: كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ صَحَّ أَنْ يَقَعَ حَالًا:

اعْلَمْ أَنَّ مِنَ النُّحَاةِ مَنْ اشْتَرَطَ الْاِشْتِقَاقَ فِي الْحَالِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَإِذَا وَرَدَ شَيْءٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ حَالًا وَجَبَ تَأْوِيلُهُ بِالْمَشْتَقِّ، وَهَذِهِ هِيَ فَائِدَةُ الْخِلَافِ بَيْنَ مَنْ شَرَطَ الْاِشْتِقَاقَ فِيهَا وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ، وَمِمَّنْ اشْتَرَطَ الْاِشْتِقَاقَ الْمَغْرِبِيُّ صَاحِبُ الدُّرَّةِ ^(٦)،

(١) انظر: الكتاب ١١٢/٢.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (مَسَاوِيًا لِقَعْدِ الرَّجُلِ).

(٣) الْكِتَابُ ١١٢/٢.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٥) الْكِتَابُ ١١٢/٢.

(٦) يَقُولُ الْمَغْرِبِيُّ فِي الدُّرَّةِ الْأَلْفِيَةِ ٣١:

وَالْمَوْصِلِيُّ صَاحِبُ الْغُرَّةِ^(١)، وَابْنُ بَابِشَادَ^(٢)، وَغَيْرُهُمْ مِنَ النَّحَاةِ، وَحُجَّتُهُمْ عَلَى هَذَا هُوَ أَنَّ مَوْضُوعَ الْحَالِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْهَيْئَةِ، وَلَمْ تَكُنْ دَالَّةً عَلَى الْهَيْئَةِ إِلَّا بِصَرِيحِ الْاِشْتِقَاقِ أَوْ تَقْدِيرِهِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا حَامِضًا أَطِيبُ مِنْهُ حُلُوًا) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّقَادِيرِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى [هَذَا]^(٣)؛ فَلِهَذَا وَجَبَ اشْتِرَاؤُهُ.

وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ قَالَ^(٤): إِنَّهُ غَيْرُ مُشْتَرِطٍ، وَإِنَّ كُلَّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ صَحَّ كَوْنُهُ حَالًا مِنْ [غَيْرِ]^(٥) حَاجَةٍ إِلَى تَقْدِيرِ الْاِشْتِقَاقِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخِ، وَهُوَ رَأْيُ بَعْضِ الْمَتَأَخِّرِينَ، وَحُجَّتُهُمْ عَلَى هَذَا هُوَ مَا يَظْهَرُ مِنْ كَثْرَةِ وَقُوعِ الْجُمُودِ فِيهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامَاتِ الْفَصِيحَةِ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاؤِهِ.

وَالْمَخْتَارُ هُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ دَلَالَتَهَا عَلَى الْهَيْئَةِ الَّتِي هِيَ جُزْءٌ مِنْ مَا هِيَئَتِهَا لَا تَصْفُو إِلَّا بِتَقْدِيرِ الْاِشْتِقَاقِ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ اشْتِرَاؤُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ وَهُوَ جَامِدٌ قَوْلُهُمْ: (هَذَا بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا)، قَوْلُنَا: (بُسْرًا) وَ(رُطْبًا) هُمَا اسْمَانِ جَامِدَانِ، وَقَدْ وَقَعَا حَالَيْنِ. فَأَمَّا عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَشْتَرِطُ

(١) يقول ابن الخباز في الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط، لوح ٤٢: « لا بد للحال من أمور...، الثالث: أن تكون مشتقة؛ لأن الغرض منها بيان الهيئة ».

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٣١٢/٢.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) استقر رأي البصريين على اشتراط الاشتقاق في الحال على الإطلاق، فإذا ورد شيء من الأسماء الجامدة حالاً وجب تأويله بالمشتق، وذهب ابن الحاجب إلى أن الاشتقاق غير مشروط، وأن كل ما دل على هيئة صح كونه حالاً من غير حاجة إلى تقدير الاشتقاق. انظر المسألة في شرح المقدمة الكافية ٥٠٩/٢، وشرح الرضي ٣٢/٢، والمحصل (مخطوط) ٤-٣/٢. وعند ابن مالك الاشتقاق غالب لا لازم. انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٢/٢، والتذيل ٢٦/٩.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

[ظ ١٣٨] الاشتقاق، كما قررنا اختياره، فإنه يتأولهما بالاشتقاق، كغيرهما من الأسماء الجامدة، فتقول في تقديره مثلاً: (هذا غصاً أطيب منه يانعا).
ثم إنه قام بين النحاة نزاع في العامل في قولنا: (بُسراً)، فأما (رطباً) فإنه متفق على عمل (أطيب) فيه من أجل مجاورته له، والتصاقه به، فأما (بُسراً) ففيه مذاهب ثلاثة:

أولها: أن العامل فيه النصب اسم الإشارة، وهذا هو رأي أبي^(١) عليّ الفارسي^(٢).
وثانيها: أن العامل فيه فعلٌ مُقدَّرٌ، كأنه قال فيه: كان بُسراً أطيب منه رطباً^(٣).
وثالثها: أن العامل هو أفعل التفضيل في الحالين جميعاً، وهو رأي الشيخ^(٤) وغيره من متأخري النحاة.

وقد نصره الشيخ بما يدل على وجوب تعليقه بأفعل التفضيل، وبما يدل على بطلان تعليقه بأفعل التفضيل، فهذان تقريران:
التقرير الأول: ما يدل على وجوب تعليقه بأفعل التفضيل، وذلك وجهان:

(١) في الأصل: (أبو).

(٢) جاءت نسبة هذا الرأي للفرسي في ابن يعيش ٢/ ٦٠-٦١، وابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٣٠٢، والظاهر أنه رأي للفرسي في الحلبيات ١٧٨، قال: « فإن أعملت فيه المضمّر الذي هو « إذ كان » لزم أن يكون العامل في « إذ » هذه المضمرة قولك « هذا » أو ما فيه معنى فعل غيره. فإذا كان العامل كذلك، ولم يكن لك بد من إعمال [عامل في] الظرف، أعملت « هذا » في نفس الحال، واستغنيت عن إعمال ذلك المضمّر في الحال إذ لا بد لك من إعمال شيء فيه، فإذا أعملت « هذا » وتأولت ما ذكره من قوله « إنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذ كان » على إرادتهم معنى هذا الكلام لا حقيقة لفظه ».

(٣) هذا رأي الفرسي في الإيضاح العضدي ٢٠١. وهو ما يفهم صريحاً في التعليقة، قال في التعليقة ١/ ٢١٤: « فكذا: هذا بُسراً ورطباً، ينتصبان على إضمار هذا إذا وقع أو إذا يقع، فليس الحال هي المضمّر إنما العامل فيها مضمّر ». ويظهر هنا رأيان واضحان للفرسي في هذه المسألة.

(٤) شرح المقدمة الكافية ٥١١، ونسب أبو حيان هذا الرأي في الارتشاف ١٥٨٨ إلى المازني، والفرسي في تذكرته، وابن كيسان، وابن جني، وابن خروف.

- أَحَدُهُمَا: أَنْكَ تَقُولُ: (ثَمَرَةٌ نَخَلْتِي بُسْرًا أَحْسَنُ مِنْهَا رُطْبًا)، و (زَيْدٌ أَحْسَنُ مَا يَكُونُ هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ أَحْسَنَ مَا تَكُونُ أَنْتَ)، وَالْمَعْنَى بِحَالِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ، وَالتَّعْلِيقُ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ، يُرِيدُ أَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الصُّوَرِ وَالْأَلْفَاظِ، بَلْ يَكُونُ مُسْتَمِرًّا عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِذَا وَجَبَ تَعَلُّقُهُ هَهُنَا بِالْخَبَرِ وَجَبَ تَعَلُّقُهُ بِهِ فِي الْمَسَائِلِ الْأُخْرَى ضَرُورَةً؛ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى وَاحِدًا، يُرِيدُ: مَعَ تَقْدِيرِ الْاِخْتِلَافِ.

- وَثَانِيهِمَا: أَنَّ (أَطِيبَ) نِسْبَتُهُ إِلَى الْبُسْرِيَّةِ وَالتَّمْرِيَّةِ نِسْبَةً وَاحِدَةً، فَهَذَانِ وَجْهَانِ أوردَهُمَا الشَّيْخُ دَلَالَةً عَلَى وَجُوبِ عَمَلِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِي الْحَالَتَيْنِ^(١).

التَّقْرِيرُ الثَّانِي: مَا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ عَمَلِ اسْمِ الْإِشَارَةِ فِيهِ، وَذَلِكَ مِنْ أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ:

- أَوَّلُهَا: اسْمُ الْإِشَارَةِ إِذَا تَقَيَّدَ بِحَالٍ لَمْ يَكُنِ الْخَبَرُ مُقَيَّدًا [بِهِ]^(٢)، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: (هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا)، فَإِنَّ الْخَبَرَ بِ (زَيْدٍ) عَنِ الْمَشَارِ إِلَى غَيْرِ مُقَيَّدٍ بِالْقِيَامِ. فَإِنَّ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ قَائِمًا فَهُوَ زَيْدٌ أَيْضًا، فَإِخْبَارُهُ بِ (زَيْدٍ) إِنَّمَا هُوَ [١٣٩] فِي حَالِ الْقِيَامِ لَمْ يَسْتَقِمْ؛ لِأَنَّهُ سَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ غَيْرَ زَيْدٍ فِي غَيْرِ حَالِ الْقِيَامِ.

فَإِنْ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْهُومِ، وَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ، فَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمَ؛ لَمَّا بَيَّنَّا أَنَّ الْحَالَ حُكْمٌ بِالتَّقْيِيدِ عَلَى مَا قُيِّدَ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا)، فَأَنْتَ حَاكِمٌ عَلَى الْمَجِيءِ الْمَذْكُورِ بِقَيْدِ الرُّكُوبِ، فَلَوْ قَدَّرَ الْمَجِيءُ مِنْ غَيْرِ رُكُوبٍ كَانَ مُخَالَفَةً لِلْمَنْطُوقِ لَا لِلْمَفْهُومِ، وَإِنَّمَا الْمَفْهُومُ أَمْرٌ وَرَاءَ ذَلِكَ، وَهُوَ عَكْسُهُ، وَذَلِكَ هُوَ تَقْدِيرُ غَيْرِ الرُّكُوبِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَجِيءِ. وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فَلَوْ جَعَلْنَا الْإِخْبَارَ بِزَيْدٍ مُقَيَّدًا بِالْقِيَامِ كَانَ الْإِخْبَارُ بِحَالِ الْمُقَيَّدِ بِالْمَرْكُوبِ، فَكَمَا لَمْ يَسْتَقِمْ تَقْدِيرُ الْمَجِيءِ مِنْ غَيْرِ رُكُوبٍ، فَكَذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ تَقْدِيرُ زَيْدٍ مِنْ

(١) هذان هما الوجه الثالث والخامس في شرح المقدمة النحوية ٥١٤.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

غَيْرِ قِيَامٍ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ. وَإِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُطْلَقًا غَيْرَ مُقَيَّدٍ فَسَدَ الْمَعْنَى.

هذا^(١) إِذَا تَقَرَّرَ قَوْلُنَا: إِنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ إِذَا تَقَيَّدَ بِحَالٍ لَمْ يَكُنْ خَبَرُهُ مُقَيَّدًا [بِهِ] ^(٢)، فَيَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي مَسْأَلَتِنَا، وَهُوَ أَنَّ الْخَبَرَ، وَهُوَ (أَطِيبُ) لَا يَكُونُ مُقَيَّدًا بِالْبُسْرِيَّةِ، كَمَا كَانَ (زَيْدٌ) فِي هَذَا (زَيْدًا) ^(٣) غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِالْقِيَامِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ، وَهُوَ مُقَيَّدٌ لِلْمَعْنَى مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْغَرَضَ هُوَ تَقْيِيدُ زِيَادَةِ طَيِّبِهِ فِي بَسْرِيَّتِهِ عَلَى طَيِّبِهِ فِي حَالِ رُطْبِيَّتِهِ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا بَطُلَ عَمَلُ اسْمِ الْإِشَارَةِ.

- وَثَانِيهَا: أَنَّ الشَّيْءَ هُوَ إِذَا قُيِّدَ بِحَالٍ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ فِي قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ، فَإِذَا جُعِلَ بُسْرًا مَعْمُولًا لِهَذَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ الْإِشَارَةِ (بُسْرًا) لَا غَيْرُ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ بِخِلَافِ ذَلِكَ حَتَّى لَوْ قَالَ عِنْدَ وُجُودِ بَلَحٍ أَوْ رُطْبٍ: (هَذَا بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا) لَكَانَ مُسْتَقِيمًا.

- وَثَالِثُهَا: أَنَّ تَفْضِيلَ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ لَا يُعْقَلُ إِلَّا بِاعْتِبَارِ حَالَيْنِ، فَإِذَا جُعِلَ بُسْرًا مِنْ تِمَّةِ هَذَا تَعَيَّنَتِ الْأَفْضَلِيَّةُ لِلشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ حَالٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ مُحَالٌ. فَيَنْحَلُّ مِنْ مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِمَنْ قَالَ: إِنَّ الْعَامِلَ فِيهِ اسْمُ الْإِشَارَةِ سِوَى مَا اسْتَبَعَدَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ عَامِلًا فِيمَا قَبْلَهُ، وَلَا يُقَابِلُ ذَلِكَ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ هَذِهِ الدَّلَالَةِ عَلَى عَمَلِهِ، وَلَا بُعْدَ فِي عَمَلِ (أَفْعَلُ) فِي الْحَالِ مُتَقَدِّمَةً لِشَبْهِهِ بِالْفِعْلِ، كَمَا يَعْمَلُ فِي الظُّرُوفِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ قُصُورِهِ عَنِ الْعَمَلِ فِي الْمَفْعُولِ إِلَّا يَكُونُ عَامِلًا فِي الْحَالِ؛ فَإِذَنْ الْعَامِلُ (أَطِيبُ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَفِي أَصْلِهَا.

فَأَمَّا اشْتِرَاطُ كَوْنِهَا أَسْمَاءَ مَنْصُوبَةً، وَنَكِرَةً، وَفَضْلَةً، وَأَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ جَوَابًا لـ (كَيْفَ)، فَهِيَ أُمُورٌ قَرِيبَةٌ يُدْرِكُهَا أَدْنَى نَظَرٍ وَتَأَمُّلٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ. [ظ ١٣٩].

* * *

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(١) في الأصل: (هو).

(٣) في الأصل: (زيد).

المقصد الثاني: في بيان الأحوال الجملية

اعلم أن الحال لما كان خبراً من جهة المعنى وصفةً لما كانت الأخبار والصفات تجيء بالمفرد والجمله جاز ذلك في الحال؛ فلماذا قال: (ويكون جملة خبرية)، وإنما قال: (جملة خبرية)، أي: محتملة للصدق والكذب، من جهة كونها خبراً من جهة المعنى، وقد ترد الحال في الجمل^(١) الإنشائية من الأمر والنهي، كما ترد في الأخبار على جهة النذور والقلة، كقولك: (مررت بزيد قل فيه ما شئت)، كأنه قال جامعاً للخصال الشريفة والصفات الكاملة.

وإنما كان على جهة القلة من جهة أن الأمور الإنشائية مخالفة للأمر الخبرية، وتارة تكون اسمية، ومرة تكون فعلية؛ لأن الجمل منحصرة في هذين القسمين من غير زيادة، فتقرر الكلام عليهما:

القسم الأول: في الجملة الاسمية:

وتجىء بالواو والضمير، وبالواو من غير ضمير، وبالضمير من غير واو، فهذه أوجه ثلاثة:

أولها: أن تجىء بالواو والضمير جميعاً، كقولك: (جاء زيد ويده على رأسه)، و (مررت بزيد وسيفه على عاتقه)، و (مررت بخالد وهو يضحك)، قال الله تعالى: ﴿ أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴾ [الأنبياء: ١]، فالضمير في قوله: ﴿ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ ﴾ كما يصلح أن يكون مبتدأ، فهو صالح لأن يكون رابطاً بين الحال وصاحبها.

وثانيها: أن تجىء بالواو من غير ضمير، كقولك: (جاء زيد والشمس طالعة)، و (لقيته والجيش قادم)، قال امرؤ القيس:

(١) بعده في الأصل: (للصدق والكذب من جهة).

٨٤ - وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ^(١)
 وَثَالِثُهَا: أَنْ يَرِدَ الضَّمِيرُ مِنْ غَيْرِ وَآوٍ، وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى كَوْنِهَا ضَعِيفَةً،
 وَلَيْسَتْ^(٢) فِي الْقُوَّةِ كَالْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مَعَ الْوَآوِ، وَسِرُّ ذَلِكَ هُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (جَاءَ
 زَيْدٌ وَأَبُوهُ ضَاحِكٌ)، فَ(أَبُوهُ ضَاحِكٌ) حَالٌ مِنْ زَيْدٍ، لَكِنَّ الْحَالَ مُقَدَّرَةٌ بِالْجُزْءِ
 الثَّانِي مِنْهُمَا: (وَهُوَ ضَاحِكٌ)، مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْحَالَ صِفَةٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَالصَّفَةُ
 إِنَّمَا تَتَقَدَّرُ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنَ الْجُزْءِ الثَّانِي، كَأَنَّكَ: (جَاءَ زَيْدٌ [و ١٤٠] ضَاحِكًا
 أَبُوهُ)، فَلَمَّا كَانَ الْأِسْمُ مُصَدَّرًا فِي أَوَّلِ الْجُمْلَةِ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ رَابِطٍ بَيْنَهُمَا، أَعْنِي:
 الْحَالَ وَصَاحِبَهَا؛ فَلِهَذَا جِيءَ بِالْوَآوِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.
 وَلَا يُغْنِي الضَّمِيرُ وَحْدَهُ إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ أَسْمِيَّةً، كَمَا إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ
 خَالِيَةً عَنِ الضَّمِيرِ، فَإِذَا لَا بُدَّ مِنَ الْوَآوِ.
 لَا يُقَالُ: فَكَيْفَ جَازَ وَرُودُ الْوَآوِ رَابِطَةً، وَوَضْعُهَا لِلْعَطْفِ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى
 الْمَغَايِرَةِ، وَهَذَا يُؤْذِنُ بِإِبْطَالِ رَابِطِهَا؛
 لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا جَازَ مَجِيئُهَا لِلرَّبِّطِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ مَأْخُودَةٌ مِنْ مَعْنَاهَا، وَهُوَ
 الْجَمْعِيَّةُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (جَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ)، فَالْمَعْنَى فِيهِ:
 جَاءَ زَيْدٌ جَامِعًا بَيْنَ مَجِيئِهِ وَوَضْعِ يَدِهِ عَلَى رَأْسِهِ.
 وَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ)، فَالْمَعْنَى: جَاءَ زَيْدٌ جَامِعًا بَيْنَ مَجِيئِهِ
 وَطُلُوعِ الشَّمْسِ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْأَمْثِلَةِ.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٥٣، وانظر إصلاح المنطق ٣٧٧، وشرح الكافية
 الشافية ٧٥٨/٢، والملخص ٥٥٥، والتخمير ٢٨٢/٢، وابن يعيش ٦٦/٢. وهو بلا نسبة في جمهرة
 اللغة ١٣٢٩/٣، والخصائص ٢٢٠/٢، والمفصل ٩٢، وشرح اللمع للأصفهاني ٧٤٢/٢، وشرح
 الرضي ٨/٢، والإقليد ٥٤٧/١، واللمحة في شرح الملح ٣٩٩/١، ومغني اللبيب ٦٠٧، وشرح
 أبيات المفصل والمتوسط ٢١٠.

(٢) في الأصل: (وليس).

لَا يُقَالُ: فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتُمُوهُ فَلِمَ كَانَ الرَّبْطُ بِهَا أَقْوَى مِنَ الرَّبْطِ بِالضَّمِيرِ؟ وَهَلَّا كَانَا عَلَى جِهَةِ الِاسْتِوَاءِ؟ أَعْنِي: وَرُودَ الْجُمْلَةِ بِالْوَاوِ وَبِالضَّمِيرِ مِنْ غَيْرِ وَاوٍ؛ لَأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا كَانَتْ الْوَاوُ أَقْوَى مِنَ الضَّمِيرِ فِي الرَّبْطِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا مُؤَدَّةٌ بِالْحَالِيَّةِ مِنْ أَوَّلِ وَهَلَةٍ، بِخِلَافِ الضَّمِيرِ، فَإِنَّهُ ذَالٌّ عَلَى الْحَالِيَّةِ لَيْسَ مِنْ أَوَّلِ وَهَلَةٍ؛ لَأَنَّ الْوَاوَ مُصَدَّرَةٌ فِي أَوَّلِ الْجُمْلَةِ، وَالضَّمِيرُ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ؛ فَلِهَذَا كَانَتْ الْوَاوُ أَقْوَى فِي الرَّبْطِ، وَقَدْ جَاءَتْ الْجُمْلَةُ بِالضَّمِيرِ دُونَ الْوَاوِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]، فَقَوْلُهُ: ﴿وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ﴾ جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ مِنَ الْمَوْصُولِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦].

وَفِي قَوْلِهِمْ: (كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيٍّ)، قَالَ الشَّيْخُ^(١): (وَهُوَ قَلِيلٌ)، وَلَيْسَ الْغَرَضُ بِقَلَّتِهَا^(٢) كَوْنَهَا نَادِرَةً، وَلَكِنَّ الْغَرَضَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ [مِنْ] ^(٣) الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: فِي الْجُمْلَةِ الضَّعِيفَةِ:

وَهِيَ الْمَضَارِعُ الْمَثْبُتُ وَالْمَنْفِيُّ، وَالْمَاضِي الْمَثْبُتُ وَالْمَنْفِيُّ، فَهَذِهِ أَوْجُهُ أَرْبَعَةٌ نُفَصِّلُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى:

أَوَّلُهَا: الْمَضَارِعُ الْمَثْبُتُ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ)، وَ(مَرَرْتُ بِهِ يَرْكَبُ)، وَمَتَى كَانَتْ الْحَالُ مُضَارِعًا مُثَبَّتًا فَلَا يَأْتِي إِلَّا بِالضَّمِيرِ لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّهُ نَازِلٌ مَنْزِلَةَ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَجَارٍ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ فِي حَرَكَاتِهِ، وَسَكَنَاتِهِ، وَعَدَدِ حُرُوفِهِ؛ فَلِهَذَا كَانَ جَارِيًا مَجْرَاهُ فِي اسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْوَاوِ، وَاحْتِجَاجِهِ إِلَى الضَّمِيرِ

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥١٧/٢.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (لَقَلَّتْهَا).

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

فيه، كما احتيج إلى الضمير في الأصل، يعني: أن الحال لا بُدَّ فيها من راجع فيها إلى صاحبها، [ظ ١٤٠] سواءً كانت فعلاً أو غيره، فليس رُجوع الضمير من الفعل المضارع إلا باعتبار الأصل والقاعدة.

وثانيها: المضارع المنفي، كقولك: (جاء زيد وما يتكلم) بالواو والضمير، و(جاء زيد وما يتكلم عمرو) بالواو لا غير، و(جاء زيد ما يتكلم) بالضمير من غير واو، فهذه ثلاث مسائل في المضارع المنفي.

وثالثها: الماضي المنفي، وفيه أيضاً ثلاث مسائل: بالواو والضمير، كقولك: (جاء زيد وما ضحك)، و(جاء زيد وما ضحك [عمرو] ^(١)) بالواو من غير ضمير، و(جاء زيد ما ضحك) بالضمير من غير واو، فهذه أيضاً ثلاث مسائل.

ورابعها: الماضي المثبت بالواو والضمير، كقولك: (جاء زيد وقد ضحك)، وبالضمير من غير واو، كقولك: (جاء زيد قد ضحك)، وبالواو من غير ضمير، كقولك: (جاء زيد وقد ضحك عمرو).

فصار ما عدا المضارع المثبت ثلاثة أوجه: مضارع منفي، ومضارع مثبت، وماضي منفي، وماضي مثبت، في كل وجه ثلاث مسائل، فتصير تسع صور قد قررنا أصلها، فلا حاجة إلى تكريرها.

لا يشترط منها شرط خلا أن الماضي المثبت لا بُدَّ فيه من (قد) ظاهرة أو مُقدَّرة ^(٢)، كما ذكره الشيخ، يعني أنه إذا وقع حالاً، فلا بُدَّ من مراعاة ذلك به،

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً، ويرى البصريون أنه لا يجوز إلا إذا اقترن بـ (قد). انظر هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥٢، وشرح الرضي ٢/ ٤٥، والمحصل ١٥/ ٢ (مخطوط)، والمساعد ٢/ ٤٧، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٢٤، والنجم الثاقب ١/ ٤٣٧، وجمع الهوامع ٢/ ٣٢٦.

وإنَّما وَجِبَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْمَاضِي دَالٌّ عَلَى التَّقْضِي وَالزَّوَالِ، وَالْحَالُ دَالٌّ عَلَى الْآنَ وَالْحُضُورِ، فَلَا بُدَّ مِنْ (قَدْ) لِتَقَرُّبِ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ، مِثَالُ ظُهُورِ (قَدْ) قَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ رَكِبَ)، وَمِثَالُ الْمَقْدَرَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، أَي: قَدْ حَصِرَتْ فِي أَحَدِ وُجُوهِه، وَاشْتِرَاطُهَا إِنَّمَا يَلِيْقُ بِالْمَاضِي الْمَثْبُتِ، فَأَمَّا الْمُنْفِي فَلَا وَجْهَ لِدُخُولِهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ النَّفْيِ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: (وَيَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ، كَقَوْلِكَ لِلْمُرْتَحِلِ^(١): «رَاشِدًا مَهْدِيًّا» أَي: اذْهَبْ، وَلِلْقَادِمِ مِنَ الْحَجِّ: (مَأْجُورًا مَبْرُورًا)، أَي: قَدِمْتَ، وَإِنَّمَا جَازَ حَذْفُ عَامِلِهَا لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ الْقَرِينَةَ قَائِمَةً مَقَامَهُ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ إِلَّا حَيْثُ تَكُونُ هُنَاكَ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ الْحَالَ مُشَبَّهَةٌ بِالْمَفْعُولِ، فَكَمَا صَارَ حَذْفُ عَامِلِ الْمَفْعُولِ، فَهَكَذَا صَارَ حَذْفُ عَامِلِ الْحَالِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقَةٍ بَيْنَهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

* * *

المقصد الثالث: في بيان الحال المؤكدة

اعْلَمْ أَنَّ الْحَالَ كَمَا تَأْتِي مُتَنَقِّلَةً، [و١٤١] كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا) وَ(ضَاحِكًا)، وَهَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ الْمَطْرُودُ، وَنَعْنِي بِكَوْنِهَا مُتَنَقِّلَةً: خُرُوجَ الْحَالِ عَنْ هَذِهِ الْحَالَةِ إِمَّا إِلَى عَدَمِهَا، وَإِمَّا إِلَى حَالَةٍ غَيْرِهَا.

وَقَدْ تَأْتِي مُؤَكَّدَةً إِمَّا لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]، وَ(زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا)، وَإِمَّا لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ وَلَيْسَ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]،

(١) في الأصل: (للرجل).

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، فهذه الأحوال إِنَّمَا جَاءَتْ عَلَى جِهَةِ التَّأْكِيدِ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ وَالْأَسْمِيَّةُ.

وَزَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ أَنَّ الْحَالَ الْمُؤَكَّدَةَ إِنَّمَا تَأْتِي مُؤَكَّدَةً لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ لَا غَيْرُ؛ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْأُمِّ وَشَرَحِهَا^(١): (وَشَرْطُهَا أَنْ تَأْتِيَ مُقَرَّرَةً لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ أَسْمِيَّةٍ)، وَهَذَا لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿ثُمَّ وَلَيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] مُؤَكَّدٌ لِمَضْمُونِ قَوْلِهِ: ﴿وَلَيْتُمْ﴾؛ لِأَنَّ التَّوْلِيَةَ هِيَ الْإِدْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ، فَقَدْ أَفَادَ الْحَالَ مَا أَفَادَتْهُ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ، وَهَذَا الَّذِي نُرِيدُهُ بِالتَّأْكِيدِ، كَمَا أَفَادَ قَوْلُهُ: ﴿مُصَدِّقًا﴾ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ﴾، فَإِذَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي صُدُورِ الْحَالَ الْمُؤَكَّدَةِ عَنْهُمَا.

وَقَدْ تَابَعَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يُحْكَمْ نَظَرُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ قَالَ فِي مُفَصَّلِهِ^(٢): «هِيَ الَّتِي تَأْتِي عَلَى إِثْرِ جُمْلَةٍ عَقْدُهَا مِنْ أَسْمِينَ لَا عَمَلَ لَهَا؛ لِتَوْكِيدِ خَبَرِهَا، وَتَقْرِيرِ مُؤَدَّاهُ، وَنَفْيِ الشَّكِّ عَنْهُ»، فَشَرَطَ تَحَقُّقَهَا فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَهُوَ فَاسِدٌ بِمَا أوردناه مِنَ الصُّوَرِ فِي التَّنْزِيلِ.

فَأَمَّا الْعَامِلُ فِيهِمَا، فَإِنْ كَانَتْ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ فَعَامِلُهَا فَعْلُهَا، كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ وَلَيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ فَهُوَ الْعَامِلُ فِيهَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَقْرِيرِ غَيْرِهِ، وَهَكَذَا فِيمَا شَاكَلَهُ. وَإِنْ كَانَتْ أَسْمِيَّةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، فَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣) بِقَوْلِهِ: «أَحَقُّهُ»^(٤)، أَوْ أُثْبِتَهُ مُصَدِّقًا. وَقَدَّرَهُ الْخَوَارِزْمِيُّ^(٥) بِقَوْلِهِ: «لَمْ يَزَلْ مُصَدِّقًا، وَعَنِ الْمَوْصِلِيِّ^(٦) أَنَّ

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٥٢٠.

(٢) انظر: المفصل ٩٢.

(٣) انظر: المفصل ٩٢.

(٤) في الأصل: (أحققه).

(٥) انظر: التخمير ١/ ٤٣٦.

(٦) انظر: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط اللوح رقم ٤٣و، ونص كلامه: «وَنَاصِبُ =

الْعَامِلَ فِيهِ (هُوَ الْحَقُّ)؛ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الثَّابِتِ، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ قَرِيبٌ^(١)؛ لَأَنَّ الْمَقْصُودَ إِضْمَارُ مَا يَكُونُ مِنَ الْعَوَامِلِ مُطَابِقًا لِلْحَالِ فِي التَّحْقِيقِ وَالثَّبُوتِ، وَيَجِبُ إِضْمَارُهُ، فَلَا يُذَكَّرُ بِحَالٍ؛ لَأَنَّ الْحَالِ جِهَةٌ لِلنَّصْبِ، فَيَجِبُ إِذَا وَرَدَتْ مُؤَكَّدَةً أَنْ يَكُونَ عَامِلُهَا وَاجِبَ الْإِضْمَارِ، كَمَا أَنَّ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةَ لَمَّا كَانَتْ مُشْعِرَةً بِالْحَالِ، دَالَّةً عَلَيْهِ، فَكَأَنَّمَا قَامَتْ مَقَامَ عَامِلِهِ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ إِضْمَارُهُ.

* * *

تَنْبِيهُ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالْبَابِ

وَجُمَلَتُهَا سِتُّ:

المسألة الأولى:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُوا الْعِلْمَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨]، فَقَوْلُهُ: ﴿ قَائِمًا ﴾ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ إِمَّا مِنَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ؛ لَأَنَّ [ظ ١٤١] قَوْلَهُ: ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ فِيهِ تَأْكِيدُ الْجُمْلَتَيْنِ جَمِيعًا، فَكَرَّرَ اتِّصَافَهُ بِالْإِلَهِِيَّةِ وَالْحِكْمَةِ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً بِقَوْلِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ، وَمَرَّةً بِقَوْلِهِ: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران: ١٨]، وَأَضَافَ إِلَى الثَّانِيَةِ وَصْفَ ذَاتِهِ بِالْعِزَّةِ؛ لِيُفِيدَ بِهَا مَعَ التَّأْكِيدِ فَائِدَةً جَدِيدَةً، وَمَعْنَى الْعِزَّةِ الْقَهْرُ وَالْغَلْبَةُ، فَمَعَ كَوْنِهِ وَاحِدًا، فَهُوَ عَزِيزٌ قَاهِرٌ لَا يُغَالِبُ فِي أَمْرِهِ، وَلَا يُضَامُ فِي سُلْطَانِهِ.

المسألة الثانية:

صُدُورُ الْحَالِ عَنِ الْمَضَافِ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ الْمَطْرُودُ الشَّائِعُ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي غُلَامٌ

= (مُصَدِّقٌ) مَحْذُوفٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَثْبِتْهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ؛ لَأَنَّهُ بِمَعْنَى الثَّابِتِ «.

(١) قوله: (قريب) مكرر في الأصل.

هِنْدِ ضَاحِكًا)؛ لَأَنَّهُ هُوَ الْمُقْصُودُ بِالذِّكْرِ، وَالْمُصَدَّرُ بِهِ ^(١) الْكَلَامُ.

فَأَمَّا صُدُورُ الْحَالِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَهُوَ قَلِيلٌ، وَيَجِبُ أَنْ نَنْظُرَ فِيهِ:

- فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ عَامِلًا فِيهَا جَازَ ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: (اعْتِكَافِي صَائِمًا حَسَنٌ)، وَ (ضَرَبِي قَائِمًا مُعْجَبٌ)؛ لَأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: اعْتَكَفْتُ، وَضَرَبْتُ.

وَيَكُونُ ^(٢) عَامِلًا [إِذَا] ^(٣) كَانَ ^(٤) بَعْضًا لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ بِمَنْزِلَةِ بَعْضِهِ؛ فَالَّذِي يَكُونُ بَعْضًا لَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]، [وَالَّذِي يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ جُزْئِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] فهذا] ^(٥) جُزْؤُهُ أَوْ بِمَنْزِلَةِ جُزْئِهِ ^(٦)، اعْتِمَادًا ^(٧) عَلَى أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَدَّرٌ بِالْحَرْفِ، فَيَكُونُ عَامِلًا فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ. وَفِي حَالَةِ كَوْنِهِ ^(٨) نَائِبًا عَنِ الْفِعْلِ ^(٩)، وَفِيهِ نَظَرٌ، جَازَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِذَا صَارَ اشْتَدَّ اتِّصَالُهُ بِهِ، فَجَازَ ذَلِكَ فِيهِ.

- وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَامِلًا، وَلَا جُزْءًا، وَلَا بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ، بَطَلَ ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: (رَأَيْتُ غُلَامَ هِنْدٍ قَائِمَةً).

(١) فِي الْأَصْلِ: (إِلَيْهِ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَأِنْ لَمْ يَكُنْ).

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: (وَكَانَ).

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: (فَإِذَا كَانَ جُزْءًا أَوْ).

(٧) فِي الْأَصْلِ: (فِي اعْتِمَادَا).

(٨) فِي الْأَصْلِ: (لِكَوْنِهِ).

(٩) قَالَ الرُّضِّي فِي شَرْحِهِ ٧٢ / ١: «فَاعْلَمْ أَنَّ بَيْنَهُمْ خِلَافًا فِي أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ هُوَ اللَّامُ الْمَقْدَرَةُ

أَوْ «مِنْ»، أَوْ الْمُضَافُ، فَمَنْ قَالَ إِنَّهُ الْحَرْفُ الْمَقْدَرُ نَظَرَ إِلَى أَنَّ مَعْنَاهُ فِي الْأَصْلِ هُوَ الْمَوْقِعُ الْمَقْدَمُ

لِإِضَافَةِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، إِذَا أَصْلُ غُلَامٍ زَيْدٍ: غُلَامٌ حَصَلَ لَزِيدٍ، فَمَعْنَى الْإِضَافَةِ قَائِمٌ بِالْمُضَافِ

إِلَيْهِ لِأَجْلِ الْحَرْفِ».

المسألة الثالثة:

المضارع المنفي بـ (لا) إذا وَقَعَ حَالًا لَمْ تُصَاحِبْهُ الْوَائِدُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصفات: ٢٥]، لِأَنَّ (لا) فِيهِ بِمَعْنَى (غَيْرِ)، فَكَأَنَّهُ قَالَ: مَا لَكُمْ غَيْرَ مُتَنَاصِرِينَ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ دُخُولُ الْوَائِدِ عَلَى (غَيْرِ) إِذَا وَقَعَتْ حَالًا، فَهَكَذَا هَذَا، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمَضَارِعُ مَنفِيًّا بـ (مَا) أَوْ (لَمْ)، فَإِنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُ الْوَائِدِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ وَمَا يَضْحَكُ)، وَ (جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ) .

المسألة الرابعة:

الْعَامِلُ فِي الْحَالِ قَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ تُرْشِدُ إِلَيْهِ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ لَكَ: (كَيْفَ جِئْتَ ؟)، فَتَقُولُ: (رَاكِبًا)، بِإِضْمَارِ (جِئْتُ)، وَيُقَالُ لَكَ: (أَلَمْ تَلَقْ فُلَانًا)^(١)، فَتَقُولُ: (بَلَى لَا بَسًا)، أَيْ: لَقِيتُهُ لَا بَسًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَلَى قَدَرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، أَيْ: نَجَمَعُهَا قَادِرِينَ .

وَقَدْ يَكُونُ الْحَذْفُ وَاجِبًا، كَقَوْلِهِمْ: (شَرَيْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا)، أَيْ: ذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِدًا، وَكَقَوْلِهِمْ: (تَمِيمًا مَرَّةً وَقِسِيًّا أُخْرَى)، أَيْ: أَتَحَوَّلُ .

المسألة الخامسة:

صَاحِبُ الْحَالِ مَعَ الْحَالِ كَالْمَبْتَدَأِ مَعَ خَبَرِهِ، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْحَالِ وَاحِدًا، وَيَتَعَدَّدُ حَالُهُ، كَمَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ وَاحِدًا^(٢) وَخَبَرُهُ مُتَعَدَّدًا .

وَالْتَّعَدُّدُ فِي الْحَالِ قَدْ يَكُونُ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا [و ١٤٢] ضَاحِكًا)، وَقَدْ يَكُونُ التَّعَدُّدُ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى،

(١) فِي الْأَصْلِ: (فَلَا) .

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَاحِدَهُ) .

كَقَوْلِكَ: (أَكَلْتُ الرُّمَّانَ حُلُومًا حَامِضًا)، فَالتَّعَدُّدُ إِنَّمَا كَانَ لَفْظًا؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُ يُجْمَعُ مِنْهُ طَعْمٌ وَاحِدٌ، فَيُقَالُ: (مُزًّا)، وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْحَالُ لِتَعَدُّدِ صَاحِبِهَا، إِمَّا عَلَى جِهَةِ التَّفْرِيقِ، كَقَوْلِكَ: (لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا)، وَإِمَّا عَلَى جِهَةِ الْجَمْعِ، كَقَوْلِكَ: (لَقِيتُ زَيْدًا رَاكِبِينَ)، قَالَ عَنَتْرَةُ^(١):

٨٥ - مَتَى مَا تَلَقَّنِي، فَرْدَيْنِ، تَرْجُفُ رَوَانِفُ إِلَيْتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا^(٢)

المسألة السادسة:

تَقْرِيرُ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ إِذَا كَانَتْ عَنْ نَكِرَةٍ فِي قَوْلٍ^(٣) كَثِيرٍ:

٨٦ - لِعَزَّةٍ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ^(٤)

فَإِنَّ فِيهِ غُمُوضًا، وَتَقْرِيرُ غُمُوضِهِ هُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الظَّرْفُ - كَمَا حُكِيَ عَنْ أَقْوَامٍ^(٥) - فَإِنَّهُ يَخْرُجُ عَنِ التَّمثِيلِ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ

(١) هو عنترة بن شداد، وقيل: ابن عمرو بن شداد، وقيل: عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية العبسي، يقال له: عنترة الفلحاء؛ وذلك لتشقق شفثيه، وأمه أمة حبشية يقال لها زبيبة، وكان لها ولد عبيد من غير شداد، وكانوا إخوته لأمه، وقد كان شداد نفاه مرة ثم اعترف به، فألحق بنسبه، انظر ترجمته في الأغاني ٢٤٤/٨.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعنترة في ديوانه ٦٩، وانظر الحجة للفراسي ٤٠٧/٢، وأمالى ابن الشجري ٢٦/١، والنكت للأعلم ٣٠٢/١، ٤٦٨، والمفصل ٨٩، والبديع في علم العربية ١٨٣/١، وابن يعيش ٥٥/٢، وتوجيه اللمع ٢٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٠/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٠/١، وشرح الكافية الشافية ٧٥٥/٢، ١٧٨٥/٤، والمقاصد الشافية ٤٨٣/٣، وهو بلا نسبة في البصريات ٧٨١، ٨٠٣، والمخصص ١٦٨/١، وأسرار العربية ١٧٧، وشرح الرضي ٣٥٩/٣، ٤٣٧، وابن الناظم ٢٤٢، وشرح ألفية ابن معيط للقواس ٥٥٤/١، وشفاء العليل ٥٣٥/٢، وتمهيد القواعد ٢٣١٥/٥، وتعليق الفرائد ٢٢٥/٦، والأشموني ٢٤٣/٣.

(٣) في الأصل: (قوله).

(٤) مر البيت سابقًا. انظر تخريج البيت رقم (٨٣).

(٥) وهو الخلاف الذي مرَّ سابقًا في تعلق الظرف.

(لَطَّلَ)؛ لَكِنَّهُ لَمَّا قُدِّمَ عَلَيْهِ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ هُوَ الْعَامِلُ فِي (طَلَّلَ)، وَالْأَمْرُ فِيهِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَ حَالًا مِنْ (طَلَّلَ) لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْابْتِدَاءُ عَامِلًا فِي الْحَالِ، وَهُوَ فَاسِدٌ، لَا قَائِلَ بِهِ. وَإِنْ كَانَ حَالًا مِنْ الضَّمِيرِ فِي (لَعَزَّة) خَرَجَ عَنِ التَّمثِيلِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ يُبْطَلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ (طَلَّلَ) إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ اللَّامُ؛ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ لَيْسَ عَامِلًا فِي صَاحِبِهِ عَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْإِشْكَالَ إِنَّمَا يَتَقَرَّرُ عَلَى رَأْيِ سَيِّوِيهِ، حَيْثُ قَالَ: إِنَّ (طَلَّلَا) مَرْفُوعٌ عَلَى الْابْتِدَاءِ، وَهُوَ حَالٌ مِنْهُ^(١)، فَأَمَّا عَلَى رَأْيِ أَبِي الْحَسَنِ سَعِيدِ الْأَخْفَشِ^(٢) فِي أَنَّ ارْتِفَاعَ (طَلَّلَ) يَكُونُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ لِلظَّرْفِ؛ لِكُونِهِ عَامِلًا عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادٍ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهِ.

وَجَوَابُهُ عَلَى مَقَالَةِ سَيِّوِيهِ فِيهِ تَوْجِيهَانِ:

التَّوْجِيهِ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْعَامِلَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ اللَّامُ فِي (لَعَزَّة). فَقَوْلُهُ: إِنَّهُ يَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنِ التَّمثِيلِ. قُلْنَا: كَلَّا، فَإِنَّ مَقْصُودَ النُّحَاةِ أَنْ^(٣) نَعْتَ النِّكِرَةِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَهَذَا حَاصِلٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَلَيْسَ مَقْصُودُهُمْ ذِكْرَ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ، وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ وَفَاءٌ بِالْغَرَضَيْنِ: انْتِصَابُ نَعْتَ النِّكِرَةِ عِنْدَ تَقَدُّمِهِ عَلَى الْحَالِ، وَجَرِي عَامِلِهَا عَلَى الْقَوَاعِدِ الْإِعْرَابِيَّةِ وَالْأُصُولِ النَّحْوِيَّةِ مِنْ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا، وَالْأَمْرَانِ حَاصِلَانِ فِيَمَا ذَكَرْنَاهُ، فَيَجِبُ التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَعَ تَقَدُّمِهِ يَبْطُلُ كَوْنُهُ صِفَةً، وَفِي انْتِصَابِهِ عَلَى الْحَالِ مُلَاحَظَةٌ لِمَعْنَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ صِفَةٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَمُحَازَرَةٌ عَنْ إِجْرَائِهَا صِفَةً مَعَ التَّقَدُّمِ؛ فَلِهَذَا

(١) الكتاب ٢/ ١٢٤.

(٢) انظر مذهب الأخفش في: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٣، ومغني اللبيب ٨٦٥.

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٤.

[ظ ١٤٢] كَانَ الْكَلَامُ فِي جَرِيهِ حَالًا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى عَامِلِهِ، وَمَا يَجْرِي فِي كَلَامِ النَّحَاةِ مِنْ إِضَافَةِ الْحَالِ إِلَى النَّكِرَةِ فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ التَّوَسُّعِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّكِرَةَ هِيَ الضَّمِيرُ؛ فَلِهَذَا أُضِيفَتِ الْحَالُ إِلَيْهَا، وَالْحَقِيقَةُ هِيَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

التَّوْجِيهِ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ حَالٌ مِنْ (طَلَّلَ)، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ، كَمَا كَانَ الْإِبْتِدَاءُ عَامِلًا فِي ^(١) صَاحِبِهِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْحَالَ صِفَةٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، كَمَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدُ الْكَرِيمِ مُنْطَلِقٌ)، فَإِنَّ الْعَامِلَ فِي (الْكَرِيمِ) هُوَ الْإِبْتِدَاءُ مِنْ جِهَةِ [أَنَّ] ^(٢) الْإِبْتِدَاءُ مُنْسَجِبٌ عَلَى الصِّفَةِ وَمَوْصُوفِهَا، فَيَكُونُ عَامِلًا فِيهِمَا كَالْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقَةٍ بَيْنَهُمَا؛ فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ، فَالْحَالُ فِي ذَاتِهَا صِفَةٌ مِنْ جِهَةِ مَعْنَاهَا، وَلَمْ يَبْطُلْ مِنْ شُرُوطِ كَوْنِهَا صِفَةً إِلَّا تَقَدُّمُهَا عَلَى مَوْصُوفِهَا، وَهَذَا لَا يُغَيِّرُ مَا وَجَبَ لَهَا فِي ذَاتِهَا مِنْ مُرَاعَاةِ كَوْنِهَا صِفَةً، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهَا حَالًا مَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ صِفَةً مُحَقَّقَةً مِنْ غَيْرِ مُخَالَفَةٍ بَيْنَهُمَا؛ وَلِهَذَا نَصَبْنَاهَا عَلَى الْحَالِ مُلَاحَظَةً لِمَا كَانَ لَهَا فِي الْأَصْلِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَلَمْ نَرْفَعْ (مُوجِّشًا) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَ(طَلَّلَ) عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ فِي انْتِصَابِهِ عَلَى الْحَالِ وَفَاءً بِمَا كَانَ لَهُ فِي الْأَصْلِ مِنَ الصِّفَةِ، بِخِلَافِ ارْتِفَاعِهِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، فَإِنَّ فِيهِ إِبْطَالَ لَهَا وَمَحْوًا لِرُسُومِهَا، وَتَعْفِيَةً لِأَثَارِهَا.

فَهَذَا مَا يَتَوَجَّهُ عِنْدَنَا فِي الْبَيْتِ عَلَى رَأْيِ سَيِّبَوِيهِ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ:

٨٧ - وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مُغْلَقًا بَابٌ ^(٣)

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (مِنْ فِي).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) شَطْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ، وَتَمَامُهُ:

الشَّرُّ مِنْكَشَفَ تَلْقَاهُ مِنْتَشَرًا وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مُغْلَقًا بَابَ

وَهُوَ لَجَمِيلٍ بَشِينَةٍ فِي أُسَاسِ الْبَلَاغَةِ (نَشْرُ)، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمُرْتَجَلِ ١٦٦، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ١٤٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ فَلَاحٍ (رِسَالَةٌ) ٦٥٤.

[التَّمْيِيزُ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَدَى اللَّهُ سَعِيَهُ: « التَّمْيِيزُ مَا يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ الْمُسْتَقَرَّ عَنْ ذَاتِ مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ، فَلَاوَلَّ عَنْ مُفْرَدٍ غَالِبًا، إِمَّا فِي عَدَدٍ، نَحْوُ: (عِشْرِينَ دِرْهَمًا)، وَسَيَّاتِي. وَإِمَّا فِي غَيْرِهِ نَحْوُ: (رَطَلٌ زَيْتًا)، وَ(مَنَوَانٍ سَمْنًا)، وَ(قَفِيزَانِ بُرًّا)، وَ(عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا)، فَيُفْرَدُ إِنْ كَانَ جِنْسًا إِلَّا أَنْ تُقْصَدَ الْأَنْوَاعُ، وَيُجْمَعُ فِي غَيْرِهِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ بِنَوَيْنِ أَوْ بِنَوْنِ التَّنْيَةِ جَازَتْ الْإِضَافَةُ، وَإِلَّا فَلَا. وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ، مِثْلُ: (خَاتَمٌ حَدِيدًا)، وَالْخَفْضُ أَكْثَرُ. وَالثَّانِي: عَنْ نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ أَوْ مَا ضَاهَاها، نَحْوُ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، وَ(زَيْدٌ طَيِّبٌ أَبًا)، وَ(أَبُوَّةٌ)، وَ(دَارًا)، وَ(عِلْمًا)، أَوْ فِي إِضَافَةٍ، نَحْوُ: (يُعْجِبُنِي طَيِّبُهُ أَبًا)، وَ(أَبُوَّةٌ)، وَ(دَارًا)، وَ(عِلْمًا)، وَ(لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا)، ثُمَّ إِنْ كَانَ اسْمًا صَحَّ جَعْلُهُ لِمَا انْتَصَبَ عَنْهُ [و١٤٣] جَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلِمَتَعَلَّقِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ لِمَتَعَلَّقِهِ، فَيُطَابِقُ مَا قَصَدَ فِيهِمَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جِنْسًا، إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ الْأَنْوَاعُ، وَإِنْ كَانَتْ صِفَةً كَانَتْ لَهُ وَطَبَقَهُ، وَاحْتَمَلَتْ الْحَالَ. وَلَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ، وَالْأَصَحُّ أَلَّا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ خِلَافًا لِلْمَازِنِيِّ وَالْمَبْرَدِيِّ ».

قَالَ مَوْلَانَا الْإِمَامُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَازَ^(١) الشَّيْءُ يُمَيِّزُهُ مَيِّزًا إِذَا فَصَلَهُ، وَمَيِّزَهُ تَمْيِيزًا كَذَلِكَ، وَهُوَ فِي مُصْطَلَحِ النُّحَاةِ: مَا يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ الْمُسْتَقَرَّ عَنْ ذَاتِ مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ، فَهَذَا مُلَخَّصُ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ فِي تَعْرِيفِهِ، وَلِنُفَسِّرَ مَقْصُودَهُ بِهَذِهِ الْقِيُودِ. قَوْلُهُ: (مَا يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ) جِنْسٌ عَامٌّ يَدْخُلُ فِيهِ التَّمْيِيزُ وَغَيْرُهُ، كَالْحَالَ، وَالصَّفَةِ، وَالْإِسْتِثْنَاءِ، وَالشَّرْطِ، وَغَيْرِهَا مِمَّا يَكُونُ رَافِعًا لِلْإِبْهَامِ وَمُزِيلًا لَهُ.

قَوْلُهُ: (الْمُسْتَقَرَّ) يَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ الْمَشْتَرَكَةِ، كَقَوْلِكَ: (أَبْصَرْتُ عَيْنًا جَارِيَةً)، وَ(أَعْجَبَنِي نَظْرُكَ بِقَلْبِكَ)، فَقَوْلُكَ: (جَارِيَةٌ)، وَ(بِقَلْبِكَ)^(٢)، فَإِنَّهُمَا

(٢) فِي الْأَصْلِ: (مَقْلَتُكَ).

(١) فِي الْأَصْلِ: (أَمَازَ).

رَافِعَانِ لِلإِبْهَامِ الْحَاصِلِ فِي الْعَيْنِ وَالنَّظَرِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (عَيْنٌ)، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْجَارِيَةَ وَالْمَبْصِرَةَ، وَإِذَا قُلْتَ: (نَظَرٌ)، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْمُقَابَلَةَ وَالْقَلْبَ، فَإِذَا قُلْتَ: (جَارِيَةٌ)، وَ(بِقَلْبِكَ) أزلت إبهامها.

وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ إِذَا رُفِعَتْ بِالْقَرَائِنِ؛ لِاحْتِمَالِهَا فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهَا، لَكِنَّهَا لَا تَكُونُ تَمْيِيزًا، وَإِنْ أزلت إبهامها لَمَّا لَمْ يَكُنِ الإِبْهَامُ فِيهَا مُسْتَقَرًّا، وَإِنَّمَا عَرَضَ فِيهَا الإِبْهَامُ لِعَارِضٍ، إِمَّا بِالْإِضَافَةِ إِلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ، فَيَسْتَعْمِلُهَا بَعْضُ مَنْ وَضَعَهَا فِي مَعْنَى، وَيَسْتَعْمِلُهَا بَعْضُهُمْ فِي مَعْنَى خَالَفَهُ، فَيَكْثُرُ الْمَنَاطِقَةُ بِالْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، فَيَحْصُلُ الإِبْهَامُ فِيهِمَا بِسَبَبِ ذَلِكَ، إِمَّا بِالْإِضَافَةِ إِلَى قَبِيلَيْنِ بَأَن يَسْتَعْمِلُهُمَا الْقَبِيلُ الْأَوَّلُ فِي مَعْنَى، ثُمَّ يَسْتَعْمِلُهُمَا^(١) الْقَبِيلُ الثَّانِي فِي مَعْنَى آخَرَ غَيْرِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، ثُمَّ يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُ الْأَمْرَيْنِ فِيهِمَا، فَيَكُونُ سَبَبًا لِلإِبْهَامِ، وَإِمَّا بِالْإِضَافَةِ إِلَى اسْتِعْمَالِ أَحَدِهِمَا حَقِيقَةً فِي مَعْنَى، وَمَجَازًا فِي مَعْنَى آخَرَ، ثُمَّ يَغْلِبُ اسْتِعْمَالُ الْمَجَازِ فِيهَا كَاسْتِعْمَالِ الْحَقِيقَةِ، فَيَكُونُ الْمَعْنِيَانِ مُسْتَوَيْنَيْنِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، فَيَكُونُ اللَّفْظُ مُشْتَرَكًا، فَحُصُولُ الإِبْهَامِ ههنا إِنَّمَا كَانَ عَلَى جِهَةِ الْعُرُوضِ لَا بِالْأَصَالَةِ، بِخِلَافِ قَوْلِنَا: (عَشْرُونَ)، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَالًّا عَلَى ذَاتٍ بَعَيْنِهَا فِي أَصْلِ وَضْعِهِ، كَمَا كَانَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ؛ [ظ ١٤٣] فَلِهَذَا كَانَ الإِبْهَامُ مُسْتَقَرًّا فِيهِ دُونَ مَا كَانَ مُشْتَرَكًا، فَإِذَا قُلْتَ: (الْمُسْتَقَرُّ) فَقَدْ خَرَجَ بِوَصْفِ الْإِسْتِقْرَارِ جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ عَلَى التَّقْرِيرِ الَّذِي لَخَّصْنَاهُ.

قَوْلُهُ: (عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ) يَشْمَلُ نَوْعِي^(٢) التَّمْيِيزِ فِي الْمَفْرَدِ وَالْجُمْلَةِ؛ - فَالْمَذْكُورَةُ مَا كَانَ تَمْيِيزًا لِلْمَفْرَدِ فِي الْمُقَدَّرَاتِ مِنْ مَعْدُودٍ، وَمَكِيلٍ، أَوْ مَوْزُونٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، مِمَّا لَيْسَ مُقَدَّرًا عَلَى الْقِلَّةِ، كَمَا سَنُقَرِّرُهُ.

- وَالْمُقَدَّرَةُ مَا كَانَ حَاصِلًا فِي الْجُمْلَةِ، كَقَوْلِكَ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، وَ(تَفَقَّأَ شَحْمًا).

(١) فِي الْأَصْلِ: (يَسْتَعْمِلُهَا).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (نَوْعٍ).

وَإِنَّمَا كَانَ الْأَوَّلُ مَذْكُورًا؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ فِيهِ حَاصِلٌ فِي نَفْسِهِ مِنْ دُونِ اعْتِبَارِ غَيْرِهِ، بِخِلَافِ الثَّانِي، فَإِنَّ التَّمْيِيزَ حَاصِلٌ بِاعْتِبَارِ نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ، كَمَا سَنَوْضُحُهُ. فَالنَّوْعَانِ مُتَمَيِّزَانِ، كَمَا تَرَى.

لَا يُقَالُ: قَوْلُنَا: (رَجَعَ بِهِ الْقَهْقَرَى)، وَ(قَعَدَ الْقَرْفَصَاءُ)، وَ(اشْتَمَلَ الصَّمَاءُ) مِنْ الْمَصَادِرِ، [وَهِيَ]^(١) تَرْفَعُ الْإِبْهَامَ الْمُسْتَقِرَّ عَنْ ذَاتٍ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ (الْقَهْقَرَى) نَوْعٌ مِنَ الرُّجُوعِ لَمْ يَكُنْ مَفْهُومًا مِنْ قَوْلِكَ: (رَجَعَ) فِي أَصْلٍ وَضَعَهُ، كَمَا أَنَّ (الدَّرَاهِمَ) لَمْ تَكُنْ مَفْهُومَةً مِنْ قَوْلِنَا: (عِشْرُونَ)، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مِنْ جُمْلَةِ التَّمْيِيزَاتِ، فَيَفْسُدُ الْحَدُّ؛ لِدُخُولِ غَيْرِهِ فِيهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّ (الْقَهْقَرَى) وَمَا أَشْبَهَهُ بَيَانٌ لِهَيْئَةِ الرُّجُوعِ، لَا لِذَاتِ الرُّجُوعِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الرُّجُوعُ عِبَارَةً عَنِ الذَّاتِ بِوَضْعِهِ، وَ(الْقَهْقَرَى) عِبَارَةً^(٢) عَنِ الصِّفَةِ، فَيَكُونُ (الْقَهْقَرَى) بِالإِضَافَةِ إِلَى الرُّجُوعِ، كَقَوْلِنَا: (الْعَالِمُ) فِي نَحْوِ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْعَالِمِ)، فَيَكُونُ بَيَانًا لِلصِّفَةِ؛ لَا بَيَانًا لِلذَّاتِ، فَيَكُونُ خَارِجًا عَنْ حَدِّ التَّمْيِيزِ بِقَوْلِنَا: إِنَّهُ يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ عَنِ الذَّاتِ، وَيَبْطُلُ مَا قَالُوهُ. فَإِذَا تَمَهَّدَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ، فَلْنَذْكُرْ تَمْيِيزَ الْمَفْرَدِ، ثُمَّ نَذْكُرْ تَمْيِيزَ الْجُمْلَةِ، ثُمَّ نُرَدِّفُهُ بِذِكْرِ الْعَامِلِ فِيهِ، فَهَذِهِ مَطَالِبُ ثَلَاثَةٍ، نُفَصِّلُهَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ:

المطلب الأول: في بيان تمييز المفرد

(وَهُوَ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ الشَّيْخُ بِالذَّاتِ الْمَذْكُورَةِ)

اعْلَمْ أَنَّ تَمْيِيزَ الْمَفْرَدِ قَدْ يَرِدُ تَارَةً عَلَى جِهَةِ الْكَثَرَةِ، وَتَارَةً عَلَى جِهَةِ الْقِلَّةِ، فَهَذَانِ ضَرْبَانِ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِمَا تَمْيِيزُ الْمَفْرَدِ:

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: مَا يَكُونُ وَارِدًا عَلَى الْكَثَرَةِ، وَيَكُونُ فِي الْمَقْدَّرَاتِ عَلَى أَوْجِهٍ خَمْسَةٍ:

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قوله: (عبارة) مكرر في الأصل.

- إِمَّا مَكِيلًا، كَقَوْلِكَ: (عِنْدِي قَفِيزَانِ بُرًّا)، وَ(إِرْدَبٌ شَعِيرًا).
- وَإِمَّا وَزْنًا، كَقَوْلِكَ: [و١٤٤] (عِنْدِي مَنَوَانِ سَمْنًا)، وَ(رِطْلًا عَسَلًا).
- وَإِمَّا عَدَدًا، كَقَوْلِهِ: (عِنْدِي عِشْرُونَ ثَوْبًا)، وَ(ثَلَاثُونَ عَبْدًا).
- وَإِمَّا مَسَاحَةً، كَقَوْلِكَ: (لَهُ جَرِيبٌ نَخْلًا).
- وَإِمَّا مِقْيَاسًا، كَقَوْلِكَ: (مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعٌ كَفِّ سَحَابًا)، وَ(عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا).

فَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ: (فَالأَوَّلُ عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ، إِمَّا فِي عَدَدٍ، نَحْوَ: عَشْرِينَ)، يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ تَمْيِيزَ الْمُفْرَدِ مَخْصُوصٌ بِالْمَقْدَّرَاتِ هَذِهِ، وَقَدْ وَعَدَ فِي بَيَانِ تَمْيِيزِ الْأَعْدَادِ إِلَى أَسْمَاءِ الْعَدَدِ^(١)، وَسَنُوضِّحُهُ هُنَاكَ.

الضَرْبُ الثَّانِي: مَا كَانَ عَلَى جِهَةِ الْقِلَّةِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُفْرَدَةِ، فَهُوَ مَا كَانَ فِي غَيْرِ الْمَقْدَّرَاتِ. وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى قِلَّتِهِ بِقَوْلِهِ: (عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ غَالِبًا)، يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَا كَانَ مِنْ تَمْيِيزِ الْمُفْرَدَاتِ، وَأَرَادَ: فِي غَيْرِ الْمَقْدَّرَاتِ، وَقَالَ فِي مِثَالِهِ عَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ، مِثْلُ: (خَاتَمٌ حَدِيدًا)، وَالْخَفْضُ أَكْثَرُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ مَنْصُوبًا مِنْ غَيْرِ الْمَقْدَّرَاتِ فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَى أَوْجِهٍ خَمْسَةٍ:

- إِمَّا إِضَافَةٌ نَوْعٍ إِلَى جِنْسٍ، كَقَوْلِكَ: (خَاتَمٌ حَدِيدًا)، وَ(سِوَارٌ ذَهَبٍ)، فَالنَّصَبُ فِيهِ جَائِزٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ مُبَيَّنٌ لِمَا أُبْهَمَ فِي (خَاتَمٍ) مِنَ الْاِحْتِمَالَاتِ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ قَوْلِنَا: (خَاتَمٌ) مُحْتَمِلٌ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْفِضَّةِ، وَالذَّهَبِ، وَالْحَدِيدِ، وَالْعَقِيقِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْجَارِ النَّفِيسَةِ، فَإِذَا قُلْتَ: (حَدِيدًا) رَفَعْتَ ذَلِكَ الْإِبْهَامَ، كَمَا رَفَعْتَ الْإِبْهَامَ فِي نَحْوِ: (عَشْرِينَ) بِقَوْلِكَ: (دِرْهَمًا)، وَ(دِينَارًا)، قَالَ الشَّيْخُ: «وَالْخَفْضُ أَكْثَرُ»؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ، وَإِنَّمَا جَازَ النَّصَبُ مِنْ أَجْلِ الْمَشَابَهَةِ الصُّورِيَّةِ، كَمَا سَنُحَقِّقُهُ فِي الْعَامِلِ فِي التَّمْيِيزِ.

(١) انظر شرح المقدمة الكافية ٥٢٢، وانظر العدد في شرحه ٧٩٠.

- وَإِمَّا رَفَعَ لِإِبْهَامٍ لَفْظَةَ الْمَثَلِ، كَقَوْلِكَ: (لَهْ مِثْلُ الْغَيْمِ خَيْلًا)، وَ(لَهْ مِثْلُ الْكُثَيْبِ دَقِيقًا)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وَنَحْوُ قَوْلِكَ: (مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ رَجُلًا).

- وَإِمَّا رَفَعَ لِإِبْهَامِ الْمَصَادِرِ، كَقَوْلِكَ: (وَيَحَهُ رَجُلًا)، وَ(وَيَلَهُ إِنْسَانًا)، وَ(حَسْبُكَ زَيْدٌ رَجُلًا).

- وَإِمَّا رَفَعَ لِإِبْهَامِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، كَقَوْلِكَ: (هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ يَدًا)، وَ(أَشَجَعُهُمْ جَنَانًا)، وَ(أَفْصَحُهُمْ لِسَانًا)، وَ(أَسَخَاهُمْ بَنَانًا)، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْبَيِّنَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ.

- وَإِمَّا رَفَعَ لِإِبْهَامِ التَّعْجُبِ: إِمَّا صَرِيحًا، كَقَوْلِكَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا صَاحِبًا)، وَ(أَكْرَمَ بِهِ رَجُلًا)، وَإِمَّا مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِالتَّعْجُبِ، [نَحْوُ]^(١): (عَظُمَ زَيْدٌ شَأْنًا)، وَ(كَبُرَ أَمْرًا)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥]، وَهَذَا هُوَ خَلِيقٌ بِإِيرَادِهِ فِي تَمْيِيزِ الْجُمْلَةِ، لَكِنَّ الْغَرَضَ مِنْهُ هَهُنَا هُوَ الْمَثَالُ دُونَ ذِكْرِ الْحَقِيقَةِ، فَسَيَأْتِي عَلَى إِثْرِ هَذَا بِمَعُونَةِ [ظ ١٤٤] اللَّهُ تَعَالَى مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ مِنْ تَمْيِيزِ الْمَفْرَدَاتِ فِي الْمَقْدَرَاتِ، وَغَيْرِهِمَا. وَتَتَّصِلُ بِهِ أَحْكَامُ ثَلَاثَةٍ:

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: فِي التَّمَامِ:

اعْلَمْ أَنَّ التَّمْيِيزَ فِي كِلَا نَوْعَيْهِ مِنَ الْمَفْرَدِ وَالْجُمْلَةِ لَا يَكُونُ مُتَّصِبًا إِلَّا عَلَى تَمَامٍ مِنْ كَوْنِهِ فَضْلَةً فِي الْكَلَامِ، مُشَبَّهًا^(٢) بِالْمَفَاعِيلِ، لَكِنَّهُ فِي تَمْيِيزِ الْجُمْلَةِ يَكُونُ تَمَامًا لِكَلَامٍ، وَتَمَامُهُ فِي الْمَفْرَدِ يَكُونُ عَامًّا لِلَّاسِمِ، وَتَمَامُ الْجُمْلَةِ نَذْرُهُ فِيهِ، وَالَّذِي نَذَرُهُ هَهُنَا هُوَ تَمَامُ الْمَفْرَدِ، وَتَمَامُهُ يَكُونُ بِأُمُورٍ أَرْبَعَةٍ:

(١) قوله: (عبارة) مكرر في الأصل.

(٢) قوله: (عبارة) مكرر في الأصل.

- التَّنْوِينُ: كَقَوْلِكَ: (رَطْلٌ زَيْتًا).
- وَنُونُ التَّشْنِيعَةِ: فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (مَنَوَانٍ سَمْنًا).
- وَنُونُ الْجَمْعِ: كَقَوْلِكَ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا)، وَ (ثَلَاثُونَ رَجُلًا).
- وَالْإِضَافَةُ: كَقَوْلِكَ: (عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا)، وَ (مِلْءُ الْإِنَاءِ عَسَلًا)، وَ (عَلَى الصَّحْفَةِ مِثْلُهَا دُهْنًا).

ثُمَّ هُوَ فِي تَمَامِهِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ لَهُ حَالَتَانِ: الزَّوَالُ وَاللُّزُومُ. الْحَالَةُ الْأُولَى: فِي الزَّوَالِ، وَنَعْنِي بِكَوْنِهِ زَائِلًا: هُوَ أَنَّهُ قَدْ يَتَعَيَّنُ عَنْ انْتِصَابِهِ الْجَرُّ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي أَمْرَيْنِ: التَّنْوِينِ وَنُونِ التَّشْنِيعَةِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي نَحْوِ: (عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا): (عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتٍ)، وَ (عِنْدِي مَنَوَانٍ سَمْنًا): (عِنْدِي مَنَوَا سَمْنٍ). وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ التَّنْوِينَ وَالتَّنُونَ يُعَاقِبَانِ الْإِضَافَةَ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُمَا يَزُولَانِ عِنْدَ قَصْدِهَا؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُنَاقِضَةِ وَالْمُضَادَّةِ فِي الْأَحْكَامِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ التَّنْوِينَ أَمَارَةُ الْانْفِصَالِ، وَالْإِضَافَةُ أَمَارَةُ الْاتِّصَالِ، وَلَا تَكُونُ الْكَلِمَةُ مُتَّصِلَةً مُنْفَصِلَةً، فَلَا جَرَمَ تَعَذَّرَ اجْتِمَاعُهُمَا. وَهَكَذَا الْقَوْلُ [فِي النَّونِ]^(١)، فَإِنَّهَا خَلَفَتْ عَنِ التَّنْوِينِ، فَلَا تُجَامِعُ الْإِضَافَةَ، كَمَا لَا تُجَامِعُ التَّنْوِينَ.

لَا يُقَالُ: فَهَلْ يَفْتَرِقُ الْحَالُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى بَيْنَ نَصَبِ (زَيْتٍ) عَلَى التَّمْيِيزِ وَبَيْنَ جَرِّهِ عَلَى الْإِضَافَةِ، أَوْ يَكُونَانِ سَوَاءً؛ لِأَنَّا نَقُولُ: بَلْ يَفْتَرِقَانِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، فَإِنَّ نَصْبَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَبْلَغُ مِنْ جِهَةِ الْانْفِصَالِ؛ لِمَا يَحْصُلُ فِيهِ مِنَ التَّفْسِيرِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ، بِخِلَافِ الْإِضَافَةِ، فَإِنَّهُ لَا انْفِصَالَ فِيهَا، فَلَمْ يَحْصُلْ فِيهَا تَفْسِيرٌ بَعْدَ إِبْهَامِ، وَلِلتَّفْسِيرِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ مَوْقِعٌ عَظِيمٌ فِي الْبَلَاغَةِ.

الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: حَالَةُ اللَّزُومِ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِيمَا كَانَ تَمَامُهُ بِنُونِ الْجَمْعِ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وَالِإِضَافَةِ، كَقَوْلِكَ: (عِشْرُونَ) وَ(ثَلَاثُونَ)، فَمَا هَذَا حَالُهُ لَا يَجُوزُ زَوَالُهُ إِلَى الْإِضَافَةِ؛ لِكُونِهَا مُتَعَذِّرَةً^(١) فِيهِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَضَفْتَ (عِشْرُونَ) إِلَى (دِرْهَمٍ) لَكَانَ لَا يَخْلُو الْحَالُ: إِمَّا أَنْ تُحَذِفَ الثُّونَ، أَوْ تَكُونَ ثَابِتَةً فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الثُّونَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، وَنَفْسُ الْكَلِمَةِ لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا [١٤٥] لِلِإِضَافَةِ، وَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهَا؛ لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ نُونَ الْجَمْعِ، وَلَا يُضَافُ الْجَمْعُ مَعَ ثُبُوتِ نُونِهِ، فَهَكَذَا مَا كَانَ مُشَبَّهًا لَهُ.

هَذَا مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي تَعْلِيلِ بَطْلَانِ الْإِضَافَةِ^(٢)، وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمَهُ لَمْ تَجْزِ إِضَافَتُهُ إِلَى غَيْرِ الْمُمَيِّزِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّعْلِيلِ، وَالْمَعْلُومُ جَوَازُهُ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّكَ تَقُولُ: (عِشْرُونَ)، وَ(ثَلَاثُونَ زَيْدٍ).

وَالْأَجُودُ فِي تَعْلِيلِهِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ تَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى غَيْرِ الْمُمَيِّزِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ، فَلَوْ أُضِيفَ إِلَى الْمُمَيِّزِ لَزِمَ اللَّبْسُ، وَكَانَتِ التَّفَرِيقَةُ حَاصِلَةً فِي عَكْسِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ خَصَّصْنَا امْتِنَاعَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُمَيِّزِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْهَامٍ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ هُوَ الْمُمَيِّزُ فِي الْمَعْنَى، فَلَوْ أُضِيفَ إِلَيْهِ لَتَوَهَّمَ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا اسْتَحَالَ إِضَافَةُ (الْمِثْلِ) إِلَى (الزُّبْدِ)؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُضِيفَ مِنْ غَيْرِ ضَمِيرٍ فَسَدَ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ إِضَافَةُ (الْمِثْلِ) إِلَى (الْتَّمَرَةِ) لَا إِلَى (الزُّبْدِ)، وَلَوْ أُضِيفَ مَعَ الضَّمِيرِ فَسَدَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الضَّمِيرِ قَدْ اسْتَغْنَى عَنْ كُلِّ إِضَافَةٍ، فَلَا فَائِدَةَ فِي إِضَافَتِهِ.

فَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ: (ثُمَّ إِنْ كَانَ بِتَنْوِينٍ)، يَعْنِي: إِنْ كَانَ تَمَامُ الْأِسْمِ الْمَفْرَدِ بِالتَّنْوِينِ، أَوْ ثُبُوتِ التَّنْيَةِ جَازَتْ الْإِضَافَةُ، وَإِلَّا فَلَا، يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَا لَخَّصْنَاهُ مِنَ الزَّوَالِ وَاللُّزُومِ، فَقَدْ أَجْمَلَهُ، وَأَشْرْنَا إِلَى تَفْصِيلِهِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (مُعْتَذِرَةٌ).

(٢) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ ٥٢٤.

الحُكْمُ الثَّانِي: فِي إِفْرَادِ الْمَمَيِّزِ، وَتَثْنِيَّتِهِ، وَجَمْعِهِ:

اعْلَمْ أَنَّ تَمْيِيزَ الْمَفْرَدِ لَا يَخْلُو حَالَهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جِنْسًا أَوْ غَيْرَ جِنْسٍ، فَهَذَانِ وَجْهَانِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا: أَنْ يَكُونَ جِنْسًا، وَهُوَ إِذَا كَانَ جِنْسًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَثْنِيَّةٌ، وَلَا جَمْعُهُ، وَيَجِبُ إِفْرَادُهُ، كَقَوْلِكَ: (عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا)، وَ(قِنْطَارٌ خَلًّا)، وَ(مُدٌّ عَسَلًا)، فَمَا هَذَا حَالَهُ لَا يَجُوزُ تَثْنِيَّةٌ وَلَا جَمْعُهُ؛ لَاسْتِغْنَائِهِ بِجِنْسِيَّتِهِ عَنِ التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ؛ لِكَوْنِهِ وَاقِعًا عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، فَيَكُونُ لَا فَائِدَةَ فِي تَثْنِيَّتِهِ وَلَا جَمْعِهِ، كَالْخَلِّ، وَالْعَسَلِ، وَالسَّمَنِ، وَالزَّيْتِ، وَالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ، وَالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَجْنَاسِ.

وَلَا يَجُوزُ تَثْنِيَّةٌ وَلَا جَمْعُهُ إِلَّا أَنْ تُقْصَدَ أَنْوَاعُهُ الْمُخْتَلِفَةُ، فَيَجُوزُ تَثْنِيَّةٌ وَجَمْعُهُ بِاعْتِبَارِ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ الْمُتَعَدِّدَةِ؛ لِيُطَابِقَ مَا قُصِدَ مِنَ الْإِفْرَادِ، وَالتَّثْنِيَّةِ، وَالْجَمْعِ.

فَعَلَى الْأَوَّلِ تَقُولُ: (عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا)، وَ(رَطْلَانِ زَيْتًا)، وَ(أَرْطَالُ زَيْتًا)، فَتَفْرُدُهُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ؛ لَاسْتِغْنَائِكَ بِمَفْرَدِهِ عَمَّا وَرَاءَهُ مِنَ التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ.

وَتَقُولُ عَلَى الثَّانِي عِنْدَ إِرَادَةِ الْأَنْوَاعِ: (عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا)، وَ(رَطْلَانِ زَيْتَيْنِ)، وَ(أَرْطَالُ زَيْتَوَتَا)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جِنْسًا.

وَمَتَى بَعُدَتْ فِيهِ^(١) [ظ ١٤٥] الْجِنْسِيَّةُ فَإِنَّكَ تَجْمَعُهُ عِنْدَ إِرَادَةِ جَمْعِهِ؛ إِذْ لَا مَانِعَ هُنَاكَ مِنْ جَمْعِهِ، فَتَقُولُ: (عِنْدِي قِنْطَارٌ أَثْوَابًا)، وَ(بُهَارٌ^(٢) أَكْسِيَّةٌ) وَ(أَرْطَالُ بُسْطَا)، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا بُدَّ مِنَ الْأَجْنَاسِ.

(١) قوله: (فيه) مكرر في الأصل.

(٢) في تاج العروس (بهر): «قال أبو عبيد: بهارٌ أحسبها كلمةً غيرَ عَرَبِيَّةٍ وأراها قُبْطِيَّةً. أو أربعمائة رطلٍ أو ستمائة رطلٍ عن أبي عمرو أو ألف رطلٍ. البهارُ: متاعُ البحرِ. قيل: هو العدلُ يحملُ على البعيرِ فيه أربعمائة رطلٍ بلغةِ أهلِ الشامِ. ونقلَ الأزهرِيُّ عن الفراءِ وابنِ الأعرابيِّ قولَهُما: إِنَّ الْبُهَارَ ثَلَاثُمِائَةَ رَطْلٍ».

وَالْتَفْرِقَةُ بَيْنَ الْجِنْسِ وَمَا لَيْسَ جِنْسًا: هُوَ أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ وَقَعَ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، كَالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ، وَغَيْرُ اسْمِ الْجِنْسِ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، كَالثَّوْبِ، وَالْبِسَاطِ، وَالْكِسَاءِ، وَغَيْرِهَا، فَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ: (فَيُفْرَدُ إِنْ كَانَ جِنْسًا إِلَّا أَنْ تُقْصَدَ الْأَنْوَاعُ، وَيُجْمَعَ فِي غَيْرِهِ)، يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَا لَخَّصْنَاهُ، فَخَتَمَ إِفْرَادَهُ فِي الْجِنْسِ، ثُمَّ اسْتَنَى مِنْهُ الْأَنْوَاعَ فِي جَوَازِ تَشْنِيتِهَا، وَجَمْعِهَا، وَجَوَازِ الْجَمْعِ فِي غَيْرِهِ، كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ.

الْحُكْمُ الثَّلَاثُ: صَحَّةُ دُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِ:

وَاعْلَمْ أَنَّ تَمْيِيزَ الْمَفْرَدِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ مُرَاعَاةٍ مَعْنَى؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ إِنَّمَا غُنِيَ مِنْ أَجْلِ التَّفْسِيرِ وَالْإِيضَاحِ لِمَا كَانَ مُبْهَمًا، وَ (مِنْ) هَذِهِ مُطَابَقَةٌ لِمَوْضُوعِهِ؛ فَلَأَجْلِ هَذَا كَانَتْ مُشْتَرِطَةً فِي تَمْيِيزِ الْمَفْرَدِ. وَزَعَمَ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ جَنِّيٍّ^(١) أَنَّهَا مُشْتَرِطَةٌ فِي تَمْيِيزِ الْمَفْرَدِ وَالْجُمْلَةِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ بَابِشَادٍ^(٢)، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَخْتَارُ، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ كَلَامُ الشَّيْخِ، وَهُوَ رَأْيُ الْمَغْرِبِيِّ^(٣)، وَالْمَوْصِلِيِّ^(٤)، وَنَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ السَّرَّاجِ^(٥)، وَيَدُلُّ^(٦) عَلَى مَا اخْتَرْنَاهُ مِنْ اخْتِصَاصِهَا بِالْمَفْرَدِ هُوَ أَنَّ مَجْرُورَهَا لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةٍ

(١) انظر اللمع ٦٥.

(٢) انظر شرح المقدمة المحسبة ٣١٦/٢.

(٣) يقول ابن معيط في الدرة الألفية ٣٢:

بواحد منكور اسم جنس مقدر بمن مزيل اللبس

(٤) يقول ابن الخباز الموصلي في الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط، لوح ٤٣ ظ: «الثالث: أن يصح دخول (مِنْ) عَلَيْهِ».

(٥) في الأصول ٣٠٨/١: «(فمن) تحسن فيه إذا رددته إلى الجنس تقول: لي مثله من الرجال، وما في السماء قدر راحة من السحاب، ولله دره من الرجال، وعندني عشرون من الدراهم، ومنه ما تدخل فيه

(من) وتقره على إفراده كقولك: لله دره من رجل».

(٦) في الأصل: (ويد).

كَوْنِهِ مُفْرَدًا؛ لَا سِتْحَالَةَ دُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلِ الْفَعْلِيَّةِ فِي الْأَصْلِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ تَمْيِيزَ الْجُمْلَةِ إِلَى أَصْلِهِ مَثَلًا، فَقُلْتَ: (تَفَقَّأَ شَحْمُ زَيْدٍ)، وَ (تَصَبَّبَ عَرْقُهُ)، فَإِنَّ دُخُولَ (مِنْ) هَهُنَا لَا وَجْهَ لَهُ، فَلَا تَقُولُ: تَفَقَّأَ مِنْ شَحْمِ زَيْدٍ، وَلَا: تَصَبَّبَ مِنْ عَرْقِهِ؛ إِذْ لَا وَقَعَ لَهَا هَهُنَا بِخِلَافِ الْمَفْرَدِ، فَإِنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ تَمْيِيزَهُ إِلَى أَصْلِهِ قُلْتَ: (عِنْدِي رَطْلٌ مِنَ الزَّيْتِ)، وَ (قِنْطَارٌ مِنَ الْخَلِّ)، وَ (مُدٌّ مِنَ الْعَسَلِ)؛ فَلِأَجْلِ هَذَا كَانَتْ مُخْتَصَّةً بِتَمْيِيزِ الْمَفْرَدَاتِ لَا غَيْرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

المطلب الثاني: في بيان تمييز الجملة

وَهُوَ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ الشَّيْخُ بِالذَّاتِ الْمَقْدَّرَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: (وَالثَّانِي)، يَعْنِي تَمْيِيزَ الْجُمْلَةِ عَنْ نِسْبَةِ فِي جُمْلَةٍ، أَوْ مَا ضَاهَاها.

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّمْيِيزَ الْوَارِدَ فِي الْجُمْلَةِ يَقَعُ عَلَى أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ:

أَوَّلُهَا: الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ، كَقَوْلِكَ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، وَ (جُبْنْتُ قَلْبًا)، وَ (تَصَبَّبَ عَرَقًا)، ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]. [١٤٦].

وِثَانِيهَا: الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ طَيِّبٌ أَبًا)، وَ (عَمْرٌو كَرِيمٌ جَدًّا).

وِثَالِثُهَا: مَا يُضَاهِي الْجُمْلَةَ، كَالِإِضَافَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (تُعْجِبُنِي طَيِّبَتُهُ أَبًا) وَ (أُبُوَّةٌ)، وَ (كَرْمُهُ أَصْلًا) وَ (أُرُومَةٌ)^(١).

فَقَوْلُهُ: (فِي جُمْلَةٍ)، يَعْنِي مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْإِضَافَةَ وَالْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ وَالْفَعْلِيَّةَ مُشْتَرِكَةٌ كُلُّهَا فِي حُصُولِ النِّسْبَةِ الْمَقْدَّرَةِ.

وَإِنَّمَا كَانَ التَّمْيِيزُ فِي الْجُمْلَةِ مَا يُضَاهِيهَا مَتَّصِبًا عَنْ ذَاتِ مُقَدَّرَةٍ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْمُقْصُودَ فِي هَذَا الْقِسْمِ هُوَ أَنَّ التَّمْيِيزَ حَاصِلٌ فِيهِ عَنْ نِسْبَةٍ يُقْصَدُ بِهَا إِلَى أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِالْمَذْكُورِ، ثُمَّ يُمَيِّزُ بَعْدَ ذَلِكَ؛ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ مُفْتَقِرًا إِلَى التَّمْيِيزِ.

(١) بعده في الأصل: (أعجبنى).

وَيُوضَّحُ مَا قُلْنَاهُ هُوَ أَنَّ قَوْلَنَا: (طَابَ) لَا إِبْهَامَ فِيهِ عَلَى انْفِرَادِهِ، وَ(زَيْدٌ) لَا إِبْهَامَ^(١) فِيهِ عَلَى انْفِرَادِهِ، وَإِنَّمَا نَشَأُ الْإِبْهَامَ مِنْ نِسْبَةِ الطَّيِّبِ إِلَى أَمْرِ مُقَدَّرٍ مُتَعَلِّقٍ بِهِ (زَيْدٌ) مُبْهَمٌ، فِيهِ مُحْتَمَلَاتٌ كَثِيرَةٌ؛ فَمِنْ أَجْلِ هَذَا احْتِيجَ إِلَى تَفْسِيرِ ذَلِكَ الْإِبْهَامِ بِالتَّمْيِيزِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ النَّصِّ عَلَى أَحَدِ تِلْكَ الْمُحْتَمَلَاتِ. فَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ بِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الذَّاتِ الْمُقَدَّرَةِ ههنا.

وَالْتَفَرِيقَةُ بَيْنَ رَفْعِ الْإِبْهَامِ فِي الْمَفْرَدِ وَرَفْعِهِ فِي الْجُمْلَةِ هِيَ أَنَّ الْإِبْهَامَ فِي الْمَفْرَدِ، نَحْوُ: (عِشْرِينَ رَطَلًا)، وَ(رَطْلٌ زَيْتًا)، وَ(مَنْوَانِ سَمْنًا)، وَ(قَفِيزَانِ بُرًّا) إِنَّمَا عَرَضَ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ، لَا بِاعْتِبَارِ أَمْرٍ آخَرَ، فَهِيَ ذَاتٌ مَذْكُورَةٌ رَفَعَ إِبْهَامَهَا التَّمْيِيزُ، كَمَا تَرَى، بِخِلَافِ الْإِبْهَامِ الْعَارِضِ فِي الْجُمْلَةِ، فَإِنَّمَا كَانَ بِاعْتِبَارِ نِسْبَةِ مُقَدَّرَةٍ وَاقِعَةٍ عَلَى مُحْتَمَلَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ يَرْفَعُهَا التَّمْيِيزُ عِنْدَ حُصُولِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (طَابَ زَيْدٌ) احْتَمَلْتَ نِسْبَةَ الطَّيِّبِ إِلَى (زَيْدٍ) تَعْلُقَاتٍ كَثِيرَةٍ؛ لِاحْتِمَالِهَا نَشَأَ الْإِبْهَامَ؛ فَلِهَذَا رُفِعَ بِالتَّمْيِيزِ.

وَالْمُضَاهَاةُ: الْمَشَابِهَةُ، وَمُضَاهَاةُ الْإِضَافَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (تُعْجِبُنِي أَبَا) وَ(أَبُوَّةٌ)؛ لِقَوْلِنَا: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا) إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ جِهَةِ احْتِمَالِهَا لِمَتَعْلُقَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، مِثْلِ احْتِمَالِ قَوْلِنَا: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، مِنْ غَيْرِ مُخَالَفَةٍ؛ فَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ^(٢): (إِنَّهَا مُضَاهِيَةٌ لِلْجُمْلَةِ) مِنْ أَجْلِ الْاحْتِمَالَاتِ.

فَحَاصِلُ الْأَمْرِ فِيمَا قَصَدَهُ الشَّيْخُ مِنَ الذَّاتِ الْمُقَدَّرَةِ أَنَّهَا مَجْمُوعُ الْاحْتِمَالَاتِ الْحَاصِلَةِ عِنْدَ قَوْلِنَا: (طَابَ زَيْدٌ) وَ(تَفَقَّأ) الَّتِي يُزِيلُ إِبْهَامَهَا التَّمْيِيزُ. قَوْلُهُ فِي الْأَمِّ: (أَوْ فِي إِضَافَةٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (فِي جُمْلَةٍ)، أَي: (وَالثَّانِي عَنْ نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ، أَوْ مَا ضَاهَاها)، (أَوْ فِي إِضَافَةٍ).

وَاعْلَمْ أَنَّ ظَاهَرَ كَلَامِ الشَّيْخِ ههنا يَقْضِي أَنَّ كُلَّ مَا انْتَصَبَ عَنِ الذَّاتِ الْمُقَدَّرَةِ فَقَدْ

(١) فِي الْأَصْلِ: (بِهَام).

(٢) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ ٥٢٥.

يَكُونُ عَنِ الْجُمْلَةِ عَلَى أَنْوَاعِهَا، كَقَوْلِكَ: (طَابَ زَيْدٌ أَبًا)، وَ (زَيْدٌ طَيِّبٌ أَبًا)، وَقَدْ تَكُونُ عَمَّا يُضَاهِي الْجُمْلَةَ، وَهُوَ مَا يَقَعُ بَعْدَ اسْمِ الْفَاعِلِ [ظ ١٤٦] وَاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَالصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ، كَقَوْلِكَ: (هُوَ طَاهِرٌ ذِيلاً)، وَ (زَيْدٌ طَيِّبٌ أَبًا)، وَ (زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلَامًا)، وَقَدْ تَكُونُ عَنِ إِضَافَةٍ، كَقَوْلِكَ: (يُعْجِبُنِي طَيْبُهُ أَبًا)، وَ (دَارًا)، وَ (غُلَامًا) . وَهَذَا التَّعْدِيدُ لَا وَجْهَ لَهُ، وَالْحَقُّ أَنْ تُجْعَلَ الْجُمْلَةُ قِسْمًا وَاحِدًا^(١) يَنْدَرُجُ تَحْتَهُ الْإِضَافَةُ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَالصِّفَةُ، وَقَدْ رَمَزْنَا مِنْ قَبْلُ إِلَى وَجْهِ الْمَضَاهَاةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمْلَةِ، فَأَغْنَى عَنِ الْإِعَادَةِ، فَيَكُونُ تَعْدَادُهُ لِلْإِضَافَةِ^(٢) لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنِّدَرَا جِهَ تَحْتَ مَا يُضَاهِي الْجُمْلَةَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِفْرَادِهِ بِالذِّكْرِ.

ثُمَّ أوردَ فِي الْإِضَافَةِ امْتِلَاءً أَرْبَعَةً:

أَوَّلُهَا: مَا يَكُونُ عِبَارَةً عَنْهُ، أَوْ عَنْ مُتَعَلِّقٍ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (أَعْجَبَنِي طَيْبُ زَيْدٍ أَبًا)، فَقَوْلُهُ: (أَبًا) يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مَدْحًا لَهُ بِحُسْنِ أُبُوتِهِ لِأَوْلَادِهِ عَنْهُ، وَيُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مَدْحًا لَهُ بِكَرَمِ آبَائِهِ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ عَنْ مُتَعَلِّقٍ بِهِ.

وِثَانِيهَا: مَا يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ نِسْبَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (يُعْجِبُنِي طَيْبُ زَيْدٍ أُبُوتًا)، مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْأُبُوتَ أَمْرٌ إِضَافِيٌّ يُمَكِّنُ تَوْجِيهَهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا فِي قَوْلِنَا: (طَيْبُ زَيْدٍ أَبًا)، مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقَةٍ بَيْنَهُمَا.

وِثَالِثُهَا: مَا يَكُونُ عِبَارَةً عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَعَلُّقُ الْمَالِكِ بِالْمَمْلُوكِ، كَقَوْلِكَ: (يُعْجِبُنِي طَيْبُ زَيْدٍ دَارًا) .

وَرَابِعُهَا: يَكُونُ عِبَارَةً عَمَّا يَتَعَلَّقُ تَعَلُّقَ الْوَصْفِ، كَقَوْلِكَ: (يُعْجِبُنِي طَيْبُ زَيْدٍ عِلْمًا)^(٣)؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ مِنَ الْأَوْصَافِ الْفَاضِلَةِ.

(١) بعده في الأصل كلام مكرر: (وما يضاهاى الجملة قسماً واحداً وما يضاهاها) .

(٢) في الأصل: (فيكون جوابه أرقى أوصافه) .

(٣) في الأصل: (غلاماً) .

فَهَذِهِ هِيَ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ مَا أوردَهُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَثِلَةِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا وَجْهَ مُضَاهَاتِهِ
لِلْجُمْلَةِ، فَلَا وَجْهَ لِتَكَرِيرِهِ.

ثُمَّ إِنَّ الشَّيْخَ أَرَدَفَ كَلَامَهُ الْمَتَقَدِّمَ بِذِكْرِ الْمُمَيِّزِ إِذَا كَانَ اسْمًا أَوْ صِفَةً، فَهَلْ تَلَزَمُ
فِيهِ الْمَطَابَقَةُ لِمَا قَبْلَهُ فِي التَّشْنِيَةِ، وَالْإِفْرَادِ، وَالْجَمْعِ أَمْ لَا؟
فَنَقُولُ: إِنَّهُ فِي ذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: فِي حَالَةِ إِذَا كَانَ الْمُمَيِّزُ اسْمًا صَحَّ جَعْلُهُ لِمَا انتَصَبَ عَنْهُ، بِأَنْ
يَكُونَ الْمُمَيِّزُ وَالَّذِي انتَصَبَ عَنْهُ رَاجِعَيْنِ إِلَى ذَاتٍ وَاحِدَةٍ، كَقَوْلِكَ: (طَابَ زَيْدٌ
أَبًا)، فَمِنْ الْمُمْكِنِ أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) هُوَ الْأَبَ نَفْسَهُ، وَمِنْ الْمُمْكِنِ أَنْ يَكُونَ لِمُتَعَلِّقِهِ
بِأَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) لَهُ أَبٌ ^(١)، فَيَمْدُحُهُ بِحُسْنِ أُبُوَّةِ أَبِيهِ، وَبُحْسِنِ كَوْنِهِ أَبًا لِمَنْ وَلَدَهُ،
فَمَتَى كَانَ الْمُمَيِّزُ مُنْتَصِبًا عَلَى أَحَدِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، فَإِنَّهُ تَجِبُ فِيهِ الْمَطَابَقَةُ لِمَنْ
انتَصَبَ عَنْهُ فِي الْإِفْرَادِ، وَالتَّشْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ.

فَنَقُولُ إِذَا كَانَ الْمُمَيِّزُ نَفْسَ مَا [و١٤٧] انتَصَبَ عَنْهُ، وَعَيْنَ حَقِيقَتِهِ، [وَذَلِكَ
نَحْوُ] ^(٢): (طَابَ زَيْدٌ أَبًا)، وَ (طَابَ الزَّيْدَانِ أَبَوَيْنِ)، وَ (طَابَ الزَّيْدُونَ آبَاءً)، وَهَكَذَا
إِذَا كَانَ الْمُمَيِّزُ مُتَعَلِّقًا لِمَا انتَصَبَ عَنْهُ: (طَابَ زَيْدٌ أَبًا) إِذَا كَانَ أَبًا لِمَنْ وَلَدَهُ، وَ (طَابَ
زَيْدٌ آبَاءً)، فَفِي التَّشْنِيَةِ يُرِيدُ أَبَاهُ وَأُمَّهُ، وَفِي الْجَمْعِ يُرِيدُ بِهِ آبَاءَهُ وَأَجْدَادَهُ.

وَتَقُولُ أَيْضًا: (طَابَ الزَّيْدَانِ أَبَوَيْنِ)، وَأَنْتَ تُرِيدُ أَبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَأُمَّهُ،
وَ (طَابَ الزَّيْدُونَ آبَاءً)، وَأَنْتَ تَعْنِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّيْدَيْنِ لَهُ أَبٌ وَأَجْدَادُ، فَقَدْ
حَصَلَ لَكَ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا مُطَابَقَةُ الْأَبِ لِمَنْ كَانَ مُنْتَصِبًا عَنْهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا.
وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ فِي الْأَمِّ مِنْ قَوْلِهِ: (ثُمَّ إِذَا كَانَ اسْمًا يَصْحُحُ جَعْلُهُ لِمَنْ
انتَصَبَ عَنْهُ جَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلِمُتَعَلِّقِهِ)، يَعْنِي بِهِ أَنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ يَكُونُ اسْمًا رَاجِعًا إِلَى

(١) فِي الْأَصْلِ: (أَبَا).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

المنسوب إليه، وهو (زيد)، وقد يكون راجعاً إلى أمرٍ تعلق به كما في قولك: (طاب زيد)، فجائز أن يكون الأب هو زيد، وجائز أن يكون الأب غير زيد، بأن يكون أباً لزيد. قوله: (فيطابق ما قصد فيهما)، والضمير في قوله: (فيهما) يعود على ما ذكرناه من الوجهين، وهما أن يكون (الأب هو زيد)، وأن يكون غيره بأن يكون أباً لزيد، فإذا قلت: (طاب زيد أباً)، وقصدت إلى أن الأب هو (زيد) وجبت المطابقة فيه، بأن تقول: (طاب زيد أباً)، فلو ثنيت (زيداً) على هذا المعنى قلت: (طاب الزيدان أبوين)، وتجمع إذا جمعت، فتقول: (طاب الزيدون آباءً)، فإن قصدت إلى أب وأم له قلت: (طاب زيد أبوين)، فإن قصدت إلى جماعة من آباءه قلت: (طاب زيد آباءً)، فيطابق بالأب من هو له، كما أشرنا إليه.

ويقع في بعض نسخ الأم والشرح^(١) مكان قوله (لمن انتصب عنه): (لما انتصب عنه)، والأمر فيه قريب، وهو خلاف في عبارة عين الاسم المتقدم الذي انتصب عنه المميز، فسواء جئت بـ (ما) أو بـ (من)، فالمقصود ما ذكرناه.

لا يقال: إن ظاهر كلام الشيخ في قوله: (يصح جعله لمن انتصب عنه) دالٌّ على ما صدر التمييز عنه، فهو مذكور، وكلامه إنما هو في تمييز الجملة، وهو على رأيه غير مذكور، فكيف يصح إطلاق جعله لمن انتصب عنه مع دلالة على كونه مذكوراً، وتمييز الجملة غير مذكور عنده؟

لأننا نقول: إننا لا نعني بكونه مقدراً غير مذكور، إلا أن قولنا: (طاب زيد) محتملٌ لمُحتملاتٍ كثيرة، ويكون التمييز رافعاً لهذه المحتملات الكثيرة بالتنصيص على بعضها، فقوله: لمن انتصب عنه، يريد به ما أشرنا إليه، ومع هذا فإنه لا تناقض [ظ ١٤٧] فيه، ولا مدافعة إذا فهم المعنى المقصود الذي أردناه به، فحيث كان جنساً لا يجوز

(١) انظر: المقدمة الكافية (الشاعر) ٢٥، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥٢٦/٢.

تَشْنِيْهَا وَلَا جَمْعُهَا، وَمِنْ^(١) حَيْثُ كَانَتْ نَوْعًا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا مِنْ جِهَةٍ كَوْنَهَا غَيْرَ صَالِحَةٍ.
 الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمُمَيِّزُ غَيْرَ صَالِحٍ لِمَا انْتَصَبَ عَنْهُ، لَكِنَّهُ بِمُتَعَلِّقٍ انْتَصَبَ عَنْهُ
 الْمُمَيِّزُ، عَلَى حَسَبِ مَدْلُولِهِ، كَقَوْلِكَ: (طَابَ زَيْدٌ أَبُوءَ)، وَ(دَارًا)، وَ(عِلْمًا)، فَهَذِهِ
 الْأُمُورُ كُلُّهَا أَجْنَاسٌ، فَيَجِبُ الْإِتْيَانُ بِهَا مُفْرَدَةً، [لا] ^(٢) مِنْ تَشْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ إِذَا كُنْتَ قَاصِدًا
 لِلْأَبُوءَةِ مِنْ جِهَةٍ كَوْنَهَا [جِنْسًا] ^(٣) وَعِلْمًا وَدَارًا؛ لِأَنَّ الْأَجْنَاسَ يُتَعَذَّرُ تَشْنِيْهَا وَجَمْعُهَا
 لَمَّا كَانَتْ دَالَّةً عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، فَأَغْنَى ذَلِكَ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّشْنِيَةِ فِيهَا،
 فَإِذَا قُصِدَتْ أَنْوَاعُهُ بِالدَّلَالَةِ عَلَيْهَا، وَثْنِيَتْ، وَجَمَعَتْ، فَقُلْتَ: (طَابَ زَيْدٌ عُلُومًا) إِذَا
 كَانَ غَرَضُكَ وَصْفَهُ بِطَيْبِ عُلُومِهِ الَّتِي بَرَزَ فِيهَا عَلَى أَقْرَانِهِ، وَ(طَابَ زَيْدٌ عِلْمَيْنِ) إِذَا
 كَانَ الْمَقْصُودُ الثَّنَاءُ عَلَيْهِ بِسَبَبِ هَذَيْنِ الْعِلْمَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ، فَإِنَّ اخْتِلَافَ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ هُوَ
 الْوَجْهَ الَّذِي سَوَّغَ تَشْنِيْهَا وَجَمْعُهَا، وَإِنَّمَا أوردَ قَوْلَهُ: (أَبُوءَ) مِثَالًا لِلْجِنْسِيَّةِ وَالنَّوعِيَّةِ،
 فَحَيْثُ كَانَتْ جِنْسًا لَا يَجُوزُ تَشْنِيْهَا وَلَا جَمْعُهَا، وَحَيْثُ كَانَتْ نَوْعًا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا،
 لَا مِنْ جِهَةٍ كَوْنَهَا غَيْرَ صَالِحَةٍ لِمَا انْتَصَبَتْ عَنْهُ، كَالدَّارِ وَالْعِلْمِ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهُ.

وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ فِي الْأَمِّ: (فَيُطَابِقُ مَا قُصِدَ فِيهِمَا)، يَعْنِي فِي
 الصُّورَتَيْنِ: مَا انْتَصَبَ عَنْهُ، وَمُتَعَلِّقٍ مَا انْتَصَبَ عَنْهُ، فَيُثْنَى وَيُجْمَعُ فِيهِمَا عَلَى
 التَّطَابُقِ، كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ.

قَوْلُهُ: (وَالَا فَهُوَ لِمُتَعَلِّقِهِ) يُرِيدُ: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُمَيِّزُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فَهُوَ يَكُونُ
 جِنْسًا، كَقَوْلِكَ: (طَابَ زَيْدٌ أَبُوءَ) وَ(عِلْمًا) وَ(دَارًا).

فَقَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ جِنْسًا) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (فَيُطَابِقُ مَا قُصِدَ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ جِنْسًا) فَلَا مُطَابَقَةَ فِيهِ، فَالْإِسْتِثْنَاءُ مَنفِيٌّ؛ لِكَوْنِهِ مِنْ مُوجِبٍ.

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ الْأَنْوَاعُ)، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مَنفِيٍّ؛ فَيَكُونُ مُوجِبًا، وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُطَابَقَةَ

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(١) في الأصل: (من) بلا واو.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وَاجِبَةٌ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِلَّا إِذَا كَانَ جِنْسًا، فَإِنَّ الْمَطَابَقَةَ فِيهِ سَائِغَةٌ، كَمَا مَثَّلْنَاهُ، فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ اسْتِثْنَاءٍ، الْأَوَّلُ مِنْهُمَا مَنفِيٌّ؛ لِكَوْنِهِ مِنْ مُوجِبٍ، وَالثَّانِي لِكَوْنِهِ مِنْ مَنفِيٍّ.
الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ الْمُمَيِّزُ صِفَةً، وَهَذَا كَقَوْلِكَ: (لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا)، فَمَا هَذَا حَالُهُ إِذَا كَانَ صِفَةً [و ١٤٨] فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ^(١):

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ (فَارِسًا) مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا نَفْسَ مَا انْتَصَبَ عَنْهُ، وَمُطَابِقًا لَهُ؛ لِكَوْنِهِ إِتْيَاهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، فَتَقُولُ فِيهِ: (طَابَ زَيْدٌ فَارِسًا)، وَ(طَابَ الزَّيْدَانِ فَارِسَيْنِ)، وَ(طَابَ الزَّيْدُونَ فُرْسَانًا)، وَتَقُولُ: (لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا)، وَ(لِلَّهِ دَرُّهُمَا فَارِسَيْنِ)، وَ(لِلَّهِ دَرُّهُم فُرْسَانًا)، فَتَحْصُلُ الْمَطَابَقَةُ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي مِثْلِ: (طَابَ زَيْدٌ أَبًا) وَ(أَبَوَيْنِ) وَ(أَبَاءً)، كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ.

وَتَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ، وَقَدْ حَكَاهُ الشَّيْخُ عَنْ أَقْوَامٍ مِنَ النُّحَاةِ، وَاخْتَارَ نَصْبَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا [كَانَ]^(٢) مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى مَدْحِهِ بِالْفُرُوسِيَّةِ مُطْلَقًا، وَإِذَا جُعِلَ حَالًا يُفِيدُ تَغْيِيرَ مَعْنَى الدَّوَامِ، وَيَبْطُلُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ؛ فَلِهَذَا قَالَ الْأَكْثَرُونَ مِنَ النُّحَاةِ: يَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لِإِفَادَةِ مَا قَالَهُ مِنَ الْغَرَضِ.

وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ فِي الْأَمِّ: (وَإِنْ كَانَ صِفَةً كَانَتْ لَهُ وَطَبَقَهُ)، يُرِيدُ مِنْ كَلَامِهِ هَذَا مِنَ التَّزَامِ الْمَطَابَقَةِ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ الَّتِي وَقَعَتْ تَمْيِيزًا بَيَانًا لِمَنْ انْتَصَبَ عَنْهُ. وَعَنَى بِقَوْلِهِ: (كَانَتْ لَهُ)، أَي: أَنَّهَا مُبَيِّنَةٌ عَنْ ذَاتِهِ، وَمَوْضِحَةٌ لَهَا، وَمُطَابِقَةٌ لَهُ، فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ.

(١) اختلف النحاة في إعراب قولك: (لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا)، فذهب قوم من النحاة إلى أنه منصوب على الحال، وأنَّ المعنى فيه التعجب منه في حال كونه فارسًا وناصرًا، وذهب آخرون إلى أنه منصوب على التمييز. انظر المسألة في شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥٢٨/٢، وأمالى ابن الحاجب ٣٦٧/١، وشرح الرضي ٦٩/٢، وشرح الكافية للقواس الموصلي ٢٣٩/١، والمنهاج للعلوي ٩٨/٢، وابن عقيل ٢٤٣/٢.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(وَطَبَقَهُ) فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِفَتْحِ الطَّاءِ وَالْبَاءِ مُطَابَقَةً لَهُ، اسْتِعَارَةً لَهَا مِنَ الطَّبَقِ، وَاحِدِ الْأَطْبَاقِ، وَسُمِّيَ طَبَقًا لِمُطَابَقَتِهِ لِمَا صُنِعَ لِأَجْلِهِ مِنَ الْمُنْفَعَةِ، وَالضَّمِيرُ فِيهِمَا لِمَا انْتَصَبَ عَنْهُ.

وِثَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِفَتْحِ الطَّاءِ وَسُكُونِ الْبَاءِ مِنْهَا، مَصْدَرٌ، يُقَالُ: (طَبَقَ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى طَبَقًا)، وَالضَّمِيرُ إِلَى مَنْ هِيَ لَهُ، وَالتَّطْبِيقُ فِي الصَّلَاةِ وَضْعُ الْيَدَيْنِ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ، وَهُوَ فِي كِلْتَا الرِّوَايَتَيْنِ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ كَانَ، أَيْ: كَانَتْ لَهُ مُطَابَقَةٌ^(١) فِي تَشْيِئَتِهِ وَجَمْعِهِ. فَأَمَّا مَنْ رَوَاهُ^(٢) بِتَاءٍ تَأْنِيثٍ بِكَسْرِ الطَّاءِ وَفَتْحِهَا، فَلَا وَجْهَ لَهُ، وَإِنَّمَا كَانَ يَسُوعُ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ وَإِوٍ فِي: (وَطَبَقَهُ)، فَأَمَّا مَعَ ذِكْرِ الْوَاوِ فَلَا وَجْهَ لِتَنْزِيلِهِ إِلَّا عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

* * *

المطلب الثالث: في ذكر عامله

قَالَ الشَّيْخُ: (وَلَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ)، يُرِيدُ أَنَّ التَّمْيِيزَ سَوَاءٌ كَانَ عَنْ مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ، فَلَا يَجُوزُ تَقَدُّمُهُ عَلَى عَامِلِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَنْ غَيْرِ فَعَلٍ كَانَ عَمَلُهُ ضَعِيفًا [ظ ١٤٨] عَلَى جِهَةِ التَّشْبِيهِ، كَمَا سَنَوْضُحُهُ، فَلَا تَكُونُ لَهُ قُوَّةٌ عَلَى الْعَمَلِ فِيهِ مَعَ تَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ، كَمَا نَقُولُهُ فِي جَمِيعِ الْعَوَامِلِ الْمَعْنَوِيَّةِ فِي الْحَالِ وَغَيْرِهِ.

وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ فَعَلًا، وَهُوَ تَمْيِيزُ الْجُمْلَةِ؛ فَلَأَنَّ التَّمْيِيزَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَاعِلٌ، كَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى فَعْلِهِ، وَهُوَ فَاعِلٌ، فَهَكَذَا مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا كَانَ فَاعِلًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، وَ(تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا):

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَمُطَابَقَةٌ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (رَوَايَةٌ).

(طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ)، وَ (تَصَبَّبَ عَرْقُهُ)، خَلَا أَنَّهُمْ عَدَلُوا إِلَى صِيغَةِ التَّمْيِيزِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ وَالتَّأْكِيدِ.

- أَمَّا الْمُبَالَغَةُ فَلِمَا فِيهِ مِنَ الْإِبْهَامِ أَوَّلًا وَالتَّفْسِيرِ ثَانِيًا مِنْ جِهَةِ أَنَّ إِبْهَامَ الشَّيْءِ فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ وَتَفْسِيرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ يُكْسِبُهُ بَلَاغَةً عَظِيمَةً، مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّفْسَ مُشْتَاقَةً إِلَى مَا كَانَ فِيهَا، وَتَكُونُ مُتَطَلِّعَةً إِلَى بَيَانِهِ.

- وَأَمَّا التَّأْكِيدُ فَلِأَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ الطَّيْبَ إِلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ أَوْضَحْتَهُ بِتَمْيِيزِ نَفْسِهِ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ ذِكْرِهِ دُفْعَتَيْنِ؛ فَلِهَذَا كَانَ فِيهِ بَلَاغَةٌ وَتَأْكِيدٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّمْيِيزَ إِذَا كَانَ صَادِرًا عَنْ جُمْلَةٍ فَالْعَامِلُ فِيهِ الْفَعْلُ؛ كَقَوْلِنَا: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، وَ (امْتَلَأَ الْإِنَاءُ عَسَلًا)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّمْيِيزَاتِ الْجُمْلِيَّةِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنِ النُّحَاةِ فِي كَوْنِ الْفَعْلِ عَامِلًا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثَّرُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَقْدِيرِ عَامِلٍ سِوَاهُ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ عَنْ مُفْرَدٍ، كَقَوْلِنَا: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا)، وَ (رَطْلٌ زَيْتًا)، وَ (مَنَوَانٍ سَمْنًا)، فَأَيُّ شَيْءٍ يَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ النَّصَبُ؟

فَأَكْثَرُ النُّحَاةِ عَلَى [أَنَّ]^(١) الْعَامِلَ فِيهِ الْمَشَابَهَةُ الصُّورِيَّةُ فِيهِ لِمَا يَكُونُ عَامِلًا^(٢)، فَ (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) مُشَبَّهٌ لـ (ضَارِبُونَ زَيْدًا)، وَ (مَنَوَانٍ سَمْنًا) مِثْلُ: (ضَارِبَانِ زَيْدًا)، وَ (رَطْلٌ زَيْتًا) مِثْلُ: (ضَرْبُ زَيْدًا)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَشَاكِلَةِ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قال في توضيح المقاصد ٧٢٧/٢: « ولا خلاف أنَّ العامل في هذا النوع هو مميزه »، وخالف الخوارزمي هذا الإجماع في التخمير ٤٤٩/١، ونسب هذا إلى بعض البصريين في الحاصر لوحة ١٢٧، وفي النجم الثاقب ٤٤٣/١ أن العامل عند الأكثر هو التشبيه باسم الفاعل. وذهب ابن بابشاذ إلى أنَّ العامل فيه ما تَضَمَّنَه معنى العدد من الإبهام. انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٥٢٩/٢. وانظر هذا الرأي في المقتضب ٣٢/٣، وشرح السيرافي ٧٣/٢، ٤٦٢، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٦٩٥-٦٩٦، والمقاصد الشافية ٢٧٣/٦.

في الصُّورَةِ لِمَا^(١) كَانَ عَامِلًا.

وَحُكِيَ عَنِ الْخَوَارِزْمِيِّ^(٢) أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ التَّمْيِيزَاتِ مُتَّصِبَةٌ عَلَى نَزْعِ الْجَارِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا)، أَي: عِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ، وَ(رَطُلٌ زَيْتًا)، أَي: رَطُلٌ مِنَ الزَّيْتِ، فَلَمَّا حُذِفَ الْجَارُ وَجَبَ نَصْبُ التَّمْيِيزِ. وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ نَزْعَ الْجَارِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي يُتَّسَعُ فِيهَا لِلتَّعْدِيَةِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِمْ: (أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذُبًّا)، أَي: مِنْ الذَّنْبِ، فَلَمَّا حُذِفَ الْجَارُ عَلَى جِهَةِ الْإِتْسَاعِ تَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ، فَأَمَّا نَزْعُ الْجَارِ فِي غَيْرِ الْأَفْعَالِ فَلَا وَجْهَ لَهُ، فَإِذَا تَعَوَّلَ فِي نَصْبِهِ عَلَى مَا قَالَهُ النُّحَاةُ. ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: (وَالْأَصَحُّ أَلَّا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ)، يُشِيرُ بِمَا ذَكَرَهُ إِلَى خِلَافٍ فِيهِ بَيْنَ النُّحَاةِ.

وَأَعْلَمَ [أَنَّهُ]^(٣) لَا [١٤٩] خِلَافَ بَيْنِ النُّحَاةِ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ عَلَى مَرْفُوعِهِ فِي تَمْيِيزِ الْجُمْلَةِ، كَقَوْلِكَ: (طَابَ نَفْسًا [زَيْدٌ]^(٤)) وَ(تَصَبَّبَ عَرَقًا زَيْدٌ)، فَإِنَّهُ مُتَأَخَّرٌ عَنِ عَامِلِهِ، فَلَا مَقَالَ فِيهِ، وَأَنْشَدَ النُّحَاةُ لِلنَّمِيرِيِّ^(٥):

٨٨ - تَضَوَّعَ مِسْكًَا بَطْنُ نَعْمَانَ إِذْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبُ فِي نِسْوَةِ عَطِرَاتٍ^(٦)
وَإِنَّمَا الْخِلَافُ^(٧) فِي جَوَازِ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْفِعْلِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (نَفْسًا طَابَ

(١) في الأصل: (ولما).

(٢) التخمير ١/ ٤٤٩.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) محمد بن عبد الله بن نمير الثقفي، وكان يشبب بزَيْنَب بنت يوسف، أخت الحجاج، وهرب منه. انظر الكامل ٧٨/ ٢.

(٦) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن عبد الله النميري في الكامل ٧٨/ ٢، ١٦٩، والمقاصد الشافية

٣/ ٤٢٩، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٩٠٤، وإصلاح المنطق ٢٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك

٢/ ٣٢٤، والتذيل ٩/ ١٤، ٢٥٩، وروي في بعض المصادر: (خفرات).

(٧) في الأصل: (اخلاف).

زَيْدٌ^(١)، فَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاهِيرُ النُّحَاةِ، كَالْخَلِيلِ، وَسَيَّبَوِيهِ، وَالْأَخْفَشِ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ نُحَاةِ الْبَصَرَةِ، أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ نُحَاةِ الْكُوفَةِ، وَحُجَّتُهُمْ عَلَى مَا قَالُوهُ هُوَ أَنَّ التَّمْيِيزَ فِي الْحَقِيقَةِ فَاعِلٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي مِثْلِ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا): طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ، فَلَمَّا كَانَ فَاعِلًا مِنْ جِهَةِ مَعْنَاهُ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ، مَعَ كَوْنِهِ فَاعِلًا.

وَزَعَمَ نُحَاةُ الْكُوفَةِ أَكْثَرُهُمْ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْمَبْرَدُ^(٢)، وَالْمَازِنِيُّ^(٣) مِنَ الْبَصَرِيِّينَ، وَحُجَّتُهُمْ عَلَى مَا قَالُوهُ مَا هُوَ الْأَصْلُ وَالْقَاعِدَةُ، وَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ مُتَصَرِّفًا فِي نَفْسِهِ فَيَجِبُ تَصَرُّفُهُ فِي مَعْمُولِهِ، كَالْحَالِ وَسَائِرِ الْمَفَاعِيلِ، فَإِذَا جَازَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ)، وَ(ضَاحِكًا جَاءَ زَيْدٌ)، فَهَكَذَا يَجُوزُ: (نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ) مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقَةٍ هُنَاكَ.

وَالْأُغْوَصُ مَا قَالَهُ الْخَلِيلُ وَسَيَّبَوِيهِ، فَأَمَّا مَا زَعَمُوهُ مِنَ التَّعْوِيلِ عَلَى الْقَاعِدَةِ فَهُوَ فَاسِدٌ؛ وَإِنْ كَانَ^(٤) الْقِيَاسَ مَا قَالُوهُ، لَكِنْ مَنَعَ مِنْهُ مَانِعٌ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَوْنِهِ فَاعِلًا، [وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْبَصَرَةِ]^(٥) اسْتِحْسَانٌ دَقِيقٌ لِأَمْرِ مَعْنَوِيٍّ، وَالْإِسْتِحْسَانُ

(١) اختلف النحاة في تقديم تمييز الجملة على عامله، فذهب سيبويه إلى منع تقديمه، قال في الكتاب ٢/ ٢٠٥: «ولا يُقَدِّمُ الْمَفْعُولُ فِيهِ فَنَقُولُ: مَا أَمْتَلَأْتُ، كَمَا يَقْدَمُ الْمَفْعُولُ فِيهِ فِي الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ»، وتابعه جمهور أهل البصرة، والفراء من الكوفيين. أما الرأي الثاني في هذه المسألة، فهو جواز التقديم، وهو رأي الكسائي والمازني والمبرد والجرمي وتابعهم ابن مالك وأبو حيان، وأدلتهم في الجواز القياس والنقل. انظر هذه المسألة في ابن يعيش ٢/ ٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٢١، والتخمين ١/ ٤٥١، والإنصاف ٨٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٩، وشرح الرضي ٢/ ٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٣، وشرح ألفية ابن معيط للقوأس ١/ ٥٧٨، والارتشاف ٤/ ١٦٣٤، والمساعد ٢/ ٦٧، وائتلاف النصرة ٣٨، والنجم الثاقب ١/ ٤٥٦.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٦. (٣) انظر المقتضب ٣/ ٣٦، والأصول ١/ ٢٢٣.

(٤) في الأصل: (من أن) وكذا يقتضي السياق.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

أَغَوْصٌ مِنَ الْقِيَاسِ، وَأَدَقُّ جَرَيَانًا؛ لِكَوْنِهِ أَخَصَّ مِنَ الْقِيَاسِ^(١).

* * *

تَنْبِيْهُ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالْبَابِ مُفِيدَةٌ

وَجُمَلْتُهَا أَرْبَعُ:

المسألة الأولى:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، وَالْأَصْلُ فِيهِ: تَفَجَّرَتِ الْأَرْضُ عُيُونًا، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِئْ عَلَى الْأَصْلِ مِنْ جِهَةٍ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ فِيهِ مَا فِي قَوْلِنَا: تَفَجَّرَتِ الْأَرْضُ عُيُونًا مِنَ الْمَبَالِغَةِ، وَالتَّأَكِيدِ، وَزِيَادَةِ أَمْرٍ لَيْسَ فِي قَوْلِنَا: تَفَجَّرَتِ الْأَرْضُ عُيُونًا، وَهُوَ إِسْنَادُ التَّفَجُّرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَفِيهِ زِيَادَةٌ بَيَانٍ، وَإِظْهَارُ بَاهِرِ الْقُدْرَةِ، وَتَمَامِ الْأَعْجُوبَةِ بِمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ.

المسألة الثانية:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾^(١٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ ﴿[الكهف: ١٠٣، ١٠٤]، فَاِنْتَصَابُ ﴿أَعْمَالًا﴾ إِنَّمَا كَانَ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَهُوَ مِمَّا يُقَالُ: إِنَّهُ فِي مَعْنَى الْجُمْلَةِ، كَقَوْلِكَ: (يُعْجِبُنِي طَيْبُهُ آبَاءٍ)، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فِيهِ، الَّذِينَ خَسِرَتْ أَعْمَالَهُمْ، وَإِنْ طَابَتْ أُبُوتُهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ بَابِشَاذَ وَغَيْرِهِ مِنَ النُّحَاةِ أَنَّ التَّمْيِيزَ لَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِ

(١) قال العلوي في المحصل ٢/٢٦ مخطوط: «والمختار أن ما ذهب إليه أهل الكوفة قياس وما ذهب إليه أهل البصرة استحسان، والقياس والاستحسان إذا تعارضا على بعد المناقضة كان الاستحسان أولى؛ لأنه أخص من القياس وأوقع في المناسبة، فأما ما قالوه من أن القياس يقتضي تقديمه فهذا إنما يسوغ حجة لو لم يعارضه ما ذكرنا من كونه في معنى الفاعل».

كَوْنِهِ مُفْرَدًا^(١)، وَلَمْ يَفْصَلُوا^(٢) بَيْنَ الْمَفْرَدِ وَالْجُمْلَةِ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِفْرَادَ إِنَّمَا يُشْتَرَطُ فِي تَمْيِيزِ الْمَفْرَدِ إِذَا لَمْ تُقْصَدِ أَنْوَاعُهُ، كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ، فَأَمَّا تَمْيِيزُ الْجُمْلَةِ فَلَا يُشْتَرَطُ إِفْرَادُهُ، فَإِنْ كَانَ لِمَنْ انْتَصَبَ عَنْهُ طَابَقَهُ، كَقَوْلِكَ: (طَابَ زَيْدٌ أَبَا) وَ(آبَاءُ)، وَإِنْ كَانَ فِي جِنْسٍ جَازَ تَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ إِذَا [ظ ١٤٩] قُصِدَتْ أَنْوَاعُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾.

المسألة الثالثة:

قول ذي الرُّمَّة:

٨٩ - أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبَجَاءُ مُجْفِرَةٌ دَعَائِمُ الزَّوْرِ، نَعَمْتَ زَوْرُقُ الْبَلَدِ^(٣)
وَهُوَ يَصِفُ النَّاقَةَ، وَصَفَهَا بِالْحُرِّيَّةِ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ عَنَاقَةٍ^(٤) الْخَلْقِ، وَالْعَيْطَلُ

(١) هذا مذكور في المقدمة المحسبة (٢١) مخطوط، من شروط التمييز وانظره في شرحه ٣١٥، والظاهر أنه خصه في الشرح في العدد. انظر شرح المقدمة المحسبة ٣١٦/٢، وليس هذا في شرحه على الجمل، ففي شرح الجمل ٥٢٨: «ومن شرط التمييز أن يكون مفردًا إذا وقع بعد عدد، وإن وقع بعد غير العدد جاز جمعه، من نحو: (هؤلاء الطيبون آباء) ... وفي كتاب الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾ [الكهف: ١٠٣].»

(٢) في الأصل: (يفصلوه).

(٣) البيت من البسيط، وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه ٦٨، وانظر معاني الفراء ٢٦٨/١، والتبصرة والتذكرة ٢٧٦/١، والمفصل ٣٦٣، وابن يعيش ١٣٦/٧، والتخمير ٣١٩/٣، وشرح الرضي ٢٥٤/٤، وهو بلا نسبة في شرح اللمع للواسطي ١٨٨، والإيضاح في شرح المفصل ٩٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٧/١، والمقرب ١٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠/٣، والمرتجل ١٣٧، والمنهاج ٤٢٢/١، وتمهيد القواعد ٢٥٧٠/٥. والحرّة: الكريمة، وأراد بها الناقة، والعَيْطَلُ: الطويلة العنق، وثَبَجَاءُ بفتح المثلثة وسكون الموحدة بعدها جيم: الضخمة الشج وهو الصدر، والمجفرة بضم الميم وسكون الجيم وكسر الفاء: العظيمة الجنب الواسعة الجوف، والدعائم: القوائم. والزور بفتح الزاي: أعلى الصدر، وقيل: دعائم الزور: الضلوع وكل ضلع دعامة.

(٤) في الصحاح (عنق): «والأَعْنَقُ: الطويل العُنُقِ والأنثى عَنَقَاءُ بَيْنَهُ الْعُنُقُ..... والعُنُقُ: ضربٌ من سير الدابة والإبل، وهو سَيْرٌ مُسَبِّطٌ. وقد أَعْنَقَ الفرس. وفرسٌ معنَاقٌ، أي جيد العُنُقِ.»

الطَّوِيلَةُ، وَالتَّبْجُ: وَسَطُ كُلِّ شَيْءٍ، وَقِيلَ: مَا بَيْنَ الْكَاهِلِ وَالظَّهْرِ، وَالْمَجْفَرَةُ: عَظِيمُ
الْجَفَرَةِ، وَالزَّوْرُ: أَعْلَى الصَّدْرِ، وَالزَّوْرُقُ: الْمَرْكَبُ الصَّغِيرُ، وَنَصَبَ (دَعَائِمَ) عَلَى
الْتِّمِيزِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْمَعْنَى فَاعِلَةٌ، كَقَوْلِكَ: (طَابَ زَيْدٌ مُجْفَرَةً دَعَائِمُهَا)، فَهُوَ فَاعِلٌ
فِي الْمَعْنَى.

المسألة الرابعة:

قول الشاعر:

٩٠ - وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلَا يَأْسِرُ عِنْدَ التَّعْشِيرِ مِنْ يُسْرِ^(١)
فَقَوْلُهُ: (ذَرَعًا) مُنْتَصِبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ مُقَدَّمًا عَلَى عَامِلِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (أَضِيقُ)،
وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى كَلَامِ الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ إِذَا
كَانَ فِعْلًا، فَأَمَّا عَلَى رَأْيِ سِيبَوِيهِ وَالْخَلِيلِ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ، كَمَا تَأَوَّلُوا قَوْلَ
الشَّاعِرِ:

٩١ - أَتَهْجُرُ سَلَمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ^(٢)

(١) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢، وشرح الكافية
الشافية ٧٧٧/٢، وابن الناظم ٢٥٤، والفاخر ٣٥٨/١، واللمحة في شرح الملحة ٤٣٦/١، وشرح
التسهيل للمرادي ٥٩٢، وشرح الألفية للشارح الأندلسي ١٤/٣، والمقاصد الشافية ٥٥٣/٣، وتمهيد
القواعد ٢٣٩١/٥، وشفاء العليل ٥٥٩، والمقاصد النحوية ٤٢٠/٢. وقد ذكر محققو ابن الناظم
والشارح الأندلسي، والمقاصد النحوية أنه لأبي الهول الحميري في أمالي ابن الشجري، وهذا غلط،
فالبيت الموجود في الأمالي يحمل القافية نفسها، ولكنه ليس هذا البيت.

(٢) البيت من الطويل، وقد نسب البيت لأكثر من شاعر: فهو لأعشى همدان في المقاصد النحوية
١١٨٧/٣، وللمخبل السعدي في الخصائص ٣٨٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح لابن برّي ١٨٨،
والمقاصد الشافية ٥٥٣/٣، وهو للمجنون قيس بن معاذ الملوّح في شرح شواهد الإيضاح لابن برّي
١٨٨، والمقاصد النحوية ٤٢١/٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٦/٣، والأصول ٢٢٤/١، والجمل
للزجاجي ٢٤٢، والإيضاح العضدي ٢٢٤، وعلل النحو ٣٩٣، والمقتصد ٦٩٣/٢، والمفصل
٩٤، وأمالي ابن الشجري ٥٠/١، وشرح اللمع لابن برهان ١٤١/١، وابن يعيش ٧٤/٢، =

عَلَى الْقِلَّةِ وَالشُّذُودِ.



= والمرتجل ١٥٩، وأسرار العربية ١٨٢، والتبيين ٣٩٦، واللباب ٣٠٠ / ١، والتخمير ٤٥١ / ١،
 وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩ / ٢، وشرح الكافية الشافية ٧٧٨ / ٢، والمحصول ٤٦٨، وشرح
 ألفية ابن معطي للقوَّاس ٥٧٩ / ١، والصفوة الصفية ٥١١ / ١، وابن الناظم ٢٥٤، وهمع الهوامع
 ٣٤٣ / ٢.

فهرس موضوعات المجلد الأول

٥	مقدمة المحققين
	القسم الأول الدراسة
١١	سيرة ابن الحاجب
١١	نسبه
١١	مولده ونشأته
١٢	شيوخه
١٣	تلاميذه
١٤	مؤلفاته
١٦	وفاته
١٧	سيرة العلوي
١٧	نسبه
١٧	مولده ونشأته
١٧	مذهبه الديني
١٨	منزله العلمية
١٩	شيوخه
٢٠	تلاميذه
٢٢	مؤلفاته
٢٣	وفاته
٢٤	نسخ المخطوط
٢٨	منهجنا في التحقيق
٣١	صور من مخطوطات الكتاب
٣٩	النص المحقق

القسم الثاني: النص المحقق

١	السفر الأول من كتاب (الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية)
٣	المقدمة
٧	المقدمة الأولى: في بيان مفهوم النحو
١٠	المقدمة الثانية: في بيان موضوعه
١٢	المقدمة الثالثة: في بيان المقصود وثمرته
١٧	المقدمة الرابعة: في الطريق إليه وإحرازه
١٧	التقرير الأول: في ضبط قواعده وإحراز أصوله
٢٠	التقرير الثاني: في كيفية إجراء تلك الأصول في مجاريها واستعمالها على قواعدها
٢١	المقدمة الخامسة: في بيان حكمه من اعتبار وجوب التعلم والتعليم
٢١	التقرير الأول: في وجوبه
٢٢	التقرير الثاني: أن وجوبه إنما هو على جهة الكفاية
٢٣	الكلمة
٢٤	البحث الأول: في بيان ماهية الكلمة
٣٠	البحث الثاني: في بيان أنواع الكلمة
٣١	البحث الثالث: في بيان حصرها في هذه الأنواع
٣٤	الكلام
٣٤	المطلب الأول: في بيان معناه
٣٧	المطلب الثاني: في بيان المفردات التي يتركب منها

٤٠	المطلب الثالث: في ذكر أقسام الكلام
٤٥	الاسم
٤٥	المقصد الأول: في بيان ماهية الاسم
٤٧	المقصد الثاني: في بيان الإشكالات الواردة على حد الاسم
٥٣	المقصد الثالث: في ذكر خواص الاسم
٥٤	الضرب الأول: في بيان الخواص اللفظية
٥٦	الضرب الثاني: في بيان الخواص المعنوية
٥٩	المقصد الرابع: في بيان تقسيم الأسماء
٦٢	المعرب
٦٢	المطلب الأول: في بيان ماهية المعرب، ومعرفة حكمه
٦٧	المطلب الثاني: في بيان ماهية الإعراب وأنواعه
٧٤	العامل
٧٥	المرتبة الأولى: في بيان المقتضي لمطلق الإعراب
٧٦	المرتبة الثانية: في بيان المقتضي لخصوصية الإعراب
٧٧	المرتبة الثالثة: في بيان الآثار والمؤثرات فيها
٧٩	المعرب بالحركات والحروف
٨٠	المطلب الأول: في بيان ما يعرب من الأسماء بالحركات
٨٠	الضرب الأول: المفرد المنصرف
٨١	الضرب الثاني: الجمع

- ٨٢ الضرب الثالث: جمع المؤنث السالم
- ٨٣ الضرب الرابع: مما يعرب بالحركة: غير المنصرف
- ٨٤ المطلب الثاني: في بيان ما يعرب من الأسماء بالحروف
- ٨٤ الضرب الأول: الأسماء الستة
- ٨٦ التنبيه الأول: في ذكر شروط إعرابها بالحروف
- ٨٨ التنبيه الثاني: في علة إعراب هذه الأسماء بالحروف
- ٨٩ التنبيه الثالث: في بيان ماهية هذه الأحرف وجنسها
- ٩٢ الضرب الثاني: مما يعرب بالحروف (ثلاث صور)
- ٩٤ الضرب الثالث: مما يعرب بالحروف (ثلاث صور)
- ٩٨ المطلب الثالث: في بيان ما يعرب بالتقدير (ثلاث صور)
- ١٠٦ غير المنصرف
- ١٠٧ التنبيه الأول: في حصر العلل وبيان فرعياتها
- ١١٠ التنبيه الثاني: في بيان فرعية الفعل وكيفية المشابهة بينه وبين الفعل
- ١١٢ التنبيه الثالث: في بيان حكم الشبه
- ١١٥ التنبيه الرابع: في بيان العلة التي تقوم مقام علتين
- ١١٦ التنبيه الخامس: في اعتبار تأثيرات هذه العلل
- ١١٧ المرتبة الأولى منها: العدل
- ١٢٥ المرتبة الثانية: الوصف
- ١٢٧ المرتبة الثالثة: في التأنيث بالتاء

١٣١	المرتبة الرابعة: المعرفة
١٣٤	المرتبة الخامسة: العجمة
١٣٧	المرتبة السادسة: الجمع
١٤٨	المرتبة السابعة: التركيب
١٤٩	المرتبة الثامنة: في الألف والنون
١٥٤	المرتبة التاسعة: وزن الفعل
١٥٩	المرتبة العاشرة: في التأنيث بالألفين المقصورة والممدودة
١٦٢	أحكام غير المنصرف
١٦٣	البحث الأول: في بيان حكم دخول العلمية في غير المنصرف
١٦٤	البحث الثاني: في بيان حكم الاسم غير المنصرف إذا زالت عنه العلمية بالتنكير
١٧١	البحث الثالث: في بيان حكم غير المنصرف إذا ورد عليه اللام والإضافة
١٧٣	تنبيه يشتمل على مسائل مختصة بالبَاب
١٨١	« المرفوعات »
١٨٣	الفاعل
١٨٥	المطلب الأول: في بيان ما يوجب تقديم الفاعل
١٨٨	المطلب الثاني: في بيان ما يوجب تأخير الفاعل
١٩١	المطلب الثالث: في بيان ما يجوز حذفه، وما لا يجوز حذفه
١٩٧	التنازع
١٩٨	المقصد الأول: في ذكر التوجيه

٢٠٣	المقصد الثاني: في بيان حكم الأعمال عند التوجيه
٢٠٨	المقصد الثالث: في بيان المختار في أعمال الفعلين
٢١١	تنبيه يشتمل على مسائل خمس تتعلق بالفاعل
٢١٤	مفعول ما لم يسم فاعله
٢١٥	البحث الأول: في بيان الصيغة فيه
٢١٦	البحث الثاني: في بيان ما يقام مقام الفاعل عند حذفه
٢١٩	البحث الثالث: في بيان ما تتعذر إقامته مقام الفاعل
٢٢١	تنبيه على مسائل ما لم يسم فاعله
٢٢٤	المبتدأ والخبر
٢٢٥	الفصل الأول: في ذكر المبتدأ وما يتعلق به
٢٢٧	البحث الأول: في بيان ماهية المبتدأ
٢٣٢	البحث الثاني: في تقسيم المبتدأ
٢٣٨	البحث الثالث: في بيان أحكامه
٢٤٢	الفصل الثاني: في الخبر وما يتعلق به
٢٤٤	المقصد الأول: في ذكر أقسامه وبيانها
٢٤٩	المقصد الثاني: في ذكر أحكام الخبر
٢٥٨	تنبيه على مسائل تتعلق بالباب
٢٦١	خبر (إنَّ) وأخواتها
٢٦١	التقرير الأول: في أقسامه

٤٨٥	فهرس موضوعات المجلد الأول
٢٦٢	التقرير الثاني: في ذكر شرائطه
٢٦٢	التقرير الثالث: في ذكر أحكامه
٢٦٥	تنبيه على مسائل تختص بهذا الباب
٢٦٨	خبر (لا) التي لنفي الجنس
٢٦٨	التقرير الأول: في بيان مثاله
٢٦٩	التقرير الثاني: في أحكامه
٢٧٢	تنبيه على مسائل تتعلق بالباب
٢٧٤	اسم (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس)
٢٧٤	التقرير الأول: في عمل (ما) و (إن)
٢٧٨	التقرير الثاني: في عمل (لا) بمعنى (ليس)
٢٨١	لات
٢٨٧	« المنصوبات »
٢٨٨	المفعول المطلق
٢٨٨	البحث الأول: في بيان ماهية المصدر
٢٩٢	البحث الثاني: في بيان المقاصد التي من أجلها جيء به
٢٩٢	المقصد الأول: في بيان مجيئه من أجل التأكيد
٢٩٣	المقصد الثاني: في بيان أنواعه
٢٩٥	المقصد الثالث: في بيان عدده
٢٩٥	البحث الثالث: في بيان كيفية صدوره عن الفعل

٢٩٦	البحث الرابع: في كيفية حذف الفعل عنه
٣٠٨	تنبيه مشتمل على مسائل أربع تتعلق بالمصادر
٣١١	المفعول به
٣١١	المطلب الأول: في بيان المؤثر فيه النصب
٣١٤	المطلب الثاني: في جواز تقديمه على عامله
٣١٤	المطلب الثالث: في بيان جواز حذف فعله
٣١٧	المنادى
٣٢٠	الفصل الأول: في بيان إعراب المنادى وبيانه
٣٢٢	الفصل الثاني: في ذكر التوابع للمنادى
٣٢٢	الضرب الأول: ما يجوز فيه الإجراء على لفظ المنادى، ومحلّه
٣٢٧	الضرب الثاني: في حكم الصفة بـ (ابن) و (ابنة)
٣٣١	الضرب الثالث: في حكم نداء ما عرف باللام وصفته
٣٣٧	الفصل الثالث: في حكم المضاف إلى ياء النفس
٣٤٢	الفصل الرابع: في الترخيم
٣٤٢	الفائدة الأولى: في بيان معناه
٣٤٣	الفائدة الثانية: في ذكر شروطه
٣٤٧	الفائدة الثالثة: في كيفية ترخيمه
٣٥٢	الفصل الخامس: في بيان جملة من أحكامه
٣٥٢	الحكم الأول: تكرير الاسم المضاف في النداء

٣٥٤	الحكم الثاني: الاستغاثة
٣٥٦	الحكم الثالث: الندبة
٣٦٠	الحكم الرابع: قوله: « ويجوز حذف حرف النداء إلا مع الجنس واسم الإشارة »
٣٦٢	الحكم الخامس: حذف المنادى
٣٦٣	تنبيه على مسائل تتعلق بهذا الباب
٣٦٩	الاشتغال: ما أضمر عامله على شريطة التفسير
٣٧٠	المطلب الأول: في ذكر الضابط لما يكون منصوبًا على شريطة التفسير
٣٧٣	المطلب الثاني: في بيان أحواله في الإعراب
٣٧٤	الضرب الأول: ما يختار فيه نصب
٣٧٨	الضرب الثاني: ما يختار معه الرفع بالابتداء في مواضع ثلاثة
٣٨٠	الضرب الثالث: في بيان ما يستوي فيه الأمران (الرفع والنصب)
٣٨٠	الضرب الرابع: في بيان ما يجب فيه النصب
٣٨١	الضرب الخامس: في بيان ما يتعذر عليه من الباب
٣٨٥	تنبيه على مسائل تتعلق بالموضوع
٣٨٧	التحذير
٣٨٧	التقرير الأول: في بيان معناه
٣٩٠	التقرير الثاني: في كلفيته
٣٩٤	تنبيه مشتمل على مسائل متعلقة بالباب ثلاث
٣٩٦	المفعول فيه

٣٩٧	القسم الأول: في الزمان وذكر ما يختص به من الأحكام
٤٠١	القسم الثاني: في المكان، وبيان ما يختص به من أحكام
٤٠٩	تنبيه على مسائل متعلقة بالباب أربع
٤١١	المفعول له
٤١١	البحث الأول: في بيان أقسامه
٤١٤	البحث الثاني: في بيان شرائطه
٤١٦	تنبيه على مسائل متعلقة بالباب ثلاث
٤١٩	المفعول معه
٤٢٠	المطلب الأول: في ذكر خلاف النحاة في العامل فيه وحكمه
٤٢٤	المطلب الثاني: في كيفية جريه في الإعراب
٤٢٦	تنبيه على مسائل تتعلق بالباب
٤٣٠	الحال
٤٣٢	المقصد الأول: في ذكر الحال المفردة
٤٤٣	المقصد الثاني: في بيان الأحوال الجمالية
٤٤٧	المقصد الثالث: في بيان الحال المؤكدة
٤٤٩	تنبيه على مسائل تتعلق بالباب
٤٥٥	التمييز
٤٥٧	المطلب الأول: في بيان تمييز المفرد
٤٦٤	المطلب الثاني: في بيان تمييز الجملة
٤٧١	المطلب الثالث: في ذكر عامله
٤٧٥	تنبيه على مسائل تتعلق بالباب